

الجزء الأول

إحكام القرآن

للإمام المعظم والمجتهد المقدم

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
جمعه الإمام الكبير الحافظ الحرير الفقيه الأصولي أبو بكر أحمد بن الحسين
ابن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري صاحب السنن
الكبرى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ رضى الله عنهما

عرف الكتاب وكتب تقدمته
العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسين الكوفي

وكيل الشيخة الإسلامية في الأمانة سابقاً

كتب هوامشه صاحب الفضيلة الشيخ

عبد القوي عبد الخالق

المدرس بكلية الشريعة الإسلامية

روجع على النسخة المخطوطة الوحيدة المحفوظة
بدار الكتب الملكية المصرية تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

عنى بشره ، وتصحيحه ، ووقف على طبعه

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بيروت - لبنان

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر:

رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ،
رَبَّنَا فَاعْفُرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ،
رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ
فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى .
.... وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ .

آل عمران - ١٩٣ - ١٩٥

الحمد لله المحمود بكل لسان ، المعبود في كل زمان ، الذي لا يخلو من عبده مكان ،
ولا يشغله شأن عن شأن ، جل عن الأشباه والأنداد ، وتنزه عن الصاحبة والأولاد ،
أنزل على رسله كتبه ، وشرع الوسائل لنعمه الحسان ، فأظهر الحق ، وأزهق الباطل ،
وأنزل القرآن رحمة للناس ، فاخص به أشرف خلقه وأفضاهم ، سيد الأولين
والآخرين ، المبعوث من عدنان ، الرضى الأحكم ، والإمام الأقوم ، والرسول
الأعظم للإنس والجان ، سيدنا ومولانا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله ،
وأصحابه ، وأنصاره صلاة تبلغهم أعلى الجنان في دار الأمان .

وكما اختار - سبحانه - من خلقه لتبليغ رسالاته رسلا كذلك اختص من خلقه
أمة أفذاذاً من عليهم بعقول جبارة جمعة أباها بين العلم والعمل ، والورع والتقوى
فتفانوا في تفسير كتابه الكريم ، وبيان أحكامه ، فبحشوا الناسخ والمنسوخ من
آياته النبوية ، وأحكامه الباهرة ، فاستنبطوا منها الأحكام الصالحة لبنى الإنسان مدى
الدهور والأزمان

فن أولئك الأئمة الكرام ، الإمام الأكبر ، والمجتهد الأعظم ، محمد بن إدريس الشافعي ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي يلتقي معه في عبد مناف . فاستخرج من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، أدلة أحكام مذهبه رضي الله تعالى عنه وبوأه المكان اللائق به في أعلى الجنان .

هذا وإنى أثناء انكبابي على مراجعة ترتيب ، مسند هذا الإمام الجليل ، واشتغالي بنشره ، عثرت على كتاب عظيم القدر ، جم الفائدة ، غزير المادة ، درة نقيسة من الدرر العلية ، ألا وهو أحكام القرآن ، للإمام الشافعي رضي الله عنه . جمعه فخر رجال السنة الإمام البيهقي ، فاعتزمت نشره ، وضمته إلى مجموعتنا من الكتب النادرة مستعيناً بالله سبحانه وتعالى ، وذلك بالرغم مما هي عليه حالة سوق الورق من الأزمة وارتفاع الأسعار ، فراجعت نسختي على نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب الملكية المصرية بالقاهرة تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

وكان فضل العثور على هذه النسخة القيمة النادرة لحضرة الأخ الأديب البهائي الفاضل الأستاذ فؤاد أفندي السيد الموظف بقسم الفهارس العربية بدار الكتب الملكية المصرية فجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء . ثم بعد إتمامي مراجعة النسخة المذكورة دفعتها إلى أستاذنا وملاذنا مولانا العلامة القدير ، والمحدث الكبير ، بقية السلف الصالح ، شيخ شيوخ هذا العصر بلامنازع ، صاحب الفضيلة الشيخ محمد زاهد ابن الحسن الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً ، ونزيل القاهرة الآن ، ليتكرم وينظر فيها بقدر ما تسمح له صحته الغالية فأجابني - حفظه الله - إلى مطلبي ، ونظر فيها بقدر ما سمحت له صحته ، وكتب لها مقدمة علمية نقيسة فجزاها الله عن العلم وخدامه خير الجزاء ، وأدام عليه نعمة الصحة والعافية ، ثم استعنت على مراجعتها أيضاً بحضرة صاحب الفضيلة خادم السنة الشريفة الشيخ عبد الغني عبد الخالق من علماء الأزهر ، والمدرس بكلية الشريعة بالأزهر الشريف ، فنظر فيها فضيلته وأولاه عنايته ، فأصبحت والله الحمد إن لم تكن بالغة غاية الكمال فهي مصححة التصحيح التام .

هذا وبما زادني تشجيعاً على طبعها ونشرها مع غيرها من الكتب النادرة هو ما تلقاه مطبوعاتنا من العناية الفائقة من رجال العلم والبحث ومحبي الإطلاع على

نوادير المخطوطات العلمية ودرسها أمثال: أصحاب السعادة والعزة على باشا عبد الرزاق،
عبد آل عبد الرزاق الكرام ، والمرجع الكبير محمود بك السبع المستشار السابق
لدى المحاكم الوطنية العليا المصرية ، والأمير الای محمد بك يوسف مدير الشؤون
العربية بالقاهرة صاحب المكاتب السامية في الأقطار الإسلامية والعربية ، والشاعر الناثر
الحبيب النسيب البحانة الأستاذ أحمد خيرى ، من أعيان البحيرة والمرتب الكبير محمد
ابراهيم مروان بك ناظر مدرسة المعلمين بالقاهرة ، والأديب الكبير السيد عبد القوي
الحلبي ، والأستاذ الدكتور محمد صادق ، والبحانة الأستاذ محمد بن تاويت المعروف
بالطنجى محقق در حلة ابن خلدون، وغيرهما من الكتب المفيدة - وغيرهم من ذوى المكاتب
والفضل فجزاهم الله على اهتمامهم بمطبوعاتنا النادرة من تراثنا الإسلامى العربى
القديم وتشجيعهم لنا خير الجزاء .

ثم اتى ارتأيت أنه ، من الواجب على أن أسجل على صفحات هذا الكتاب
ترجمة وجيزة لإمامنا الشافعى رضى الله عنه وذلك على سبيل حصول البركة لأن ترجمته
ترجمة وافية تستدعى كتابة عشرات المجلدات الضخمة لاوريقات صغيرة فأقول :

اسمه ونسبه وولادته :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس ، بن العباس ، بن شافع ، بن السائب ، بن
عبيد ، بن عبد يزيد ، بن هاشم ، بن عبد المطلب ، بن مناف ، بن قصى ، القرشى
المطلبى الشافعى الحجازى المسكى ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتقى ، معه
في عبد مناف . ولد بغزة سنة ١٥٠ وقيل بعسقلان ، وهما من الأرض المقدسة ،
ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين .

نشأته :

نشأ - رضى الله عنه - يتيما في حجر أمه في قلة عيش ، وضيق حال ، وكان في صباه
يجالس العلماء ، ويكتب ما يستفيده في العظام ونحوها .
روى عن مصعب بن عبد الله الزبيرى أنه قال : كان الشافعى في ابتداء

أمره يطلب الشعر وأيام العرب والأدب ، ثم أخذ في الفقه . قال : وكان سبب أخذه فيه أنه كان يسير يوماً على دابة له ، وخلفه كاتب لأبي ، فتمثل الشافعي بيت شعر فقرعه كاتب أبي بسوطة ثم قال له : مثلك يذهب بمروءته في مثل هذا أين أنت من الفقه ؟ فزهه ذلك ، فقصد مجالسة مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ، ثم قدم علينا يعني المدينة المنورة ، فلزم مالكا رحمه الله .

قال الشافعي : كنت أنظر في الشعر فارتقيت عقبة بمنى ، فإذا صوت من خلفي يقول : عليك بالفقه . وعن الحميدى قال : قال الشافعي : خرجت أطلب النحو والأدب ، فلقيني مسلم بن خالد الزنجي فقال يا فتى : من أين أنت ؟ قلت : من أهل مكة . قال : أين منزلك ؟ قلت : بشعب الخيف . قال : من أى قبيلة أنت ؟ قلت : من عبد مناف . فقال : بخ ، بخ : لقد شرفك الله في الدنيا والآخرة . ألا جعلت فهمك هذا في الفقه فكان أحسن بك ؟

شيوخه ، ورحلته إلى العراق :

أخذ الشافعي الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي ، وغيره من أئمة مكة ، ثم رحل إلى المدينة المنورة ، فتلذذ على أبي عبد الله مالك بن أنس رضى الله عنه ، فأكرمه مالك ، وعامله - لنسبه وعلوه وفهمه ، وعقله ، وأدبه - بما هو اللائق بهما . وقرأ الموطأ على مالك حفظاً ، فأعجبته قراءته ، فكان مالك يستزيده من القراءة لإعجابه بقراءته ، وكان سن الشافعي حين اتصل بمالك ثلاث عشرة سنة ، ثم ولى باليمن ، واشتهر بحسن السيرة ، ثم رحل إلى العراق ، وجد في الاشتغال بالعلم ، وناظر محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان وغيره ، ونشر علم الحديث وأقام مذهب أهله ، ونصر السنة ، وشاع ذكره وفضله ، وتزايد تزايداً ملاً البقاع فطلب منه عبد الرحمن ابن مهدي إمام أهل الحديث في عصره ، أن يصنف كتاباً في أصول الفقه . وكان عبد الرحمن هذا ويحيى بن سعيد القطان يعجبان بعلمه ، وكان القطان وأحمد بن حنبل يدعوان للشافعي - رضى الله عنهم أجمعين - في صلاتهما لما رأيا من اهتمامه بإقامة الدين ونصر السنة .

قدمه لمصر وتصنيفه للكتب :

قال حرملة بن يحيى : قدم الشافعى مصر سنة تسع وتسعين ومائة . وقال الربيع سنة مائتين . فصنف كتبه الجديدة كلها بمصر ، وسار ذكره في البلدان ، وقصده الناس من الشام ، واليمن ، والعراق ، وسائر الأقطار للتفقه عليه والرواية عنه ، وسماع كتبه منه وأخذها عنه . قال الإمام أبو الحسين محمد بن جعفر الرازى : سمعت أبا عمر ، وأحمد بن على بن الحسن البصرى ، قالا : سمعنا أحمد بن سفيان الطرائنى البغدادى يقول : سمعت الربيع بن سليمان يوماً وقد حط على باب داره تسهانة راحلة في سماع كتب الشافعى .

مؤلفاته :

لشافعى مؤلفات كثيرة منها : « الام طبع في سبعة أجزاء كبيرة » ، و « جامعى المزنى » ، « الكبير والصغير » . و « مختصره » ، و « مختصر الربيع » ، و « مختصر البويطى » ، و « كتاب حرملة » ، و « كتاب الحججة » ، وهو القديم . و « الرسالة الجديدة والقديمة » ، و « الامالى » ، و « الإملاء » ، وغير ذلك مما هو معروف . وقد ذكرها البيهقى جامع هذا الكتاب في كتابه « مناقب الشافعى » .

قال القاضى الإمام أبو الحسن بن محمد المروزى : قيل إن الشافعى رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير والفقہ والأدب وغير ذلك .

تواضعه وشفقته :

قال الساجى في أول كتابه في الاختلاف : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعى يقول : وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على إن لا ينسب إلى منه حرف . قال النووى : فهذا إسناد لا يمارى في صحته .

وقال الشافعى رحمه الله : وددت - إذا نظرت أحداً - أن يظهر الله الحق على يديه . ونظائر هذا كثيرة مشهورة . ومن ذلك مبالغته في الشفقة على المتعلمين ونصيحته

الله وكتابه ورسوله صلى الله عليه وسلم . وذلك هو الدين كما صحح عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم .

سخاء الشافعى :

قال الحميدى : قدم الشافعى من صنعاء إلى مكة بعشرة آلاف دينار فضرب خباؤه خارجاً من مكة فكان الناس يأتونه فما برح حتى فرقها . وقال عمرو بن سواد : كان الشافعى أسخى الناس بالدينار ، والدرهم ، والطعام .

وقال البويطى : قدم الشافعى مصر وكانت زبيدة ترسل إليه برزم الثياب والوشى فيقسمها بين الناس . وقال الربيع : كان الشافعى راكباً على حمار فر على سرق الحدادين فسقط سوطه من يده فوثب إنسان فمسكه بكفه وثار له إياه فقال لغلامه : ادفع إليه الدنانير التى معك فإ أدري أكانت سبعة أو تسعة ، قال : وكنا يوماً مع الشافعى فانقطع شسع نعله ، فاصاحه له رجل ، فقال ياربيع : أمعنا من نفقتنا شيء ؟ قلت : نعم . قال : كم ؟ قلت : سبعة دنانير . قال : ادفعها إليه .

قال أبو سعيد : كان الشافعى من أجود الناس وأسخاهم كفاً ، كان يشتري الجارية الصنائع التى تطبخ وتعمل الحلواء ويقول لنا اشتها ما احببتم فقد اشتريت جارية تحسن أن تعمل ما تريدون ، فيقول بعض أصحابنا : اعلمى اليوم كذا . وكنا نحن نأمرها .

قال الربيع : كان الشافعى إذا سأله إنسان شيئاً يحمار وجهه حياء من السائل ويبادر بإعطائه .

أقول: أين هذا السخاء وهذه الأخلاق من سخاء وأخلاق بعض علماء هذا العصر الذين جمعوا بين الشح وسوء الخلق ، وإيذاء الناس ، وحب الظهور على أكتاف غيرهم وإزالة الضرر والضرار ، بالمسلمين ، مؤثرين مصالحهم الشخصية ، على مصالح غيرهم ، غير حاسبين أى حساب ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . وأيضاً أقول لمن يقلدون مذهب هذا الامام العظيم أن يتشبهوا بأخلاقه قبل أن يظهر والتصوف بخفض أصواتهم والتقرب من العلماء الأعلام بإظهار الورع والتقوى ، والإيقاع بين الناس بالدس والخديعة (يخادعون الله والذين آمنوا.... الآية)

وأيضاً اقتنائهم الكتب بالغش والتحايل مما طلین بدفع أثمانها ثم إعادتها لأصحابها بعد شهور عدة . فليقلعوا عن هذه العادات القبيحة التي تزرى بالمدعين الانتساب إلى العلم ، وإلا اضطررنا بعد هذه الإشارة إلى ذكر أسمائهم والتنبيه عليهم حتى لا يقع الناس في شرك تحايلهم وأعمالهم البعيدة عن كل عفة وشرف .
نعود إلى ترجمة إمامنا العظيم فنقول :

شهادة الأئمة للشافعي

قال مالك بن أنس - رضى الله عنه - للشافعي : إن الله عز وجل قدلقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعصية ، وقال شيخه سفيان بن عيينة - وقد قرأ عليه حديث في الرقائق ، فغشى على الشافعي قليل قد مات الشافعي ، فقال سفيان : إن كان قد مات فقد مات أفضل أهل زمانه .

وقال أحمد بن محمد بن بنت الشافعي : سمعت أبي وعمي يقولان : كان ابن عيينة إذا سئل عن شيء من التفسير والفتيا ، التفت إلى الشافعي وقال : سلوا هذا .

قال الحميدي صاحب سفيان : كان سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وعبد الحميد بن عبد العزيز ، وشيوخ مكة يصفون الشافعي ويعرفونه من صغره مقدماً عندهم بالذكاء والعقل والصيانة ، ويقولون لم نعرف له صبوة .

وقال يحيى بن سعيد القطان إمام المحدثين في زمانه : أما أدعوا الله للشافعي في صلاتي من أربع سنين . وقال القطان حين عرض عليه كتاب الرسالة : ما رأيت أعقل أو أفقه منه .

وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي المقدم في عصره في علي الحديث والفقه حين جاءته رسالة الشافعي وكان طلب من الشافعي أن يصنف كتاب الرسالة فأثنى عليه ثناء جميلاً وأعجب بالرسالة إعجاباً كبيراً وقال : ما أصلى صلاة إلا أدعوا للشافعي .

وبعث أبو يوسف القاضي إلى الشافعي حين خرج من عند هارون الرشيد يقرئه السلام ويقول : صنف الكتب ، فانك أولى من يصنف في هذا الزمان .

وقال أبو حسان : ما رأيت محمد بن الحسن الشيباني يعظم أحدا من أهل العلم تعظيمه للشافعي رحمه الله ، وقال أيوب بن سويد وهو أحد شيوخ الشافعي ومات قبل الشافعي بإحدى عشرة سنة : ما ظننت أني أعيش حتى أرى مثل الشافعي .

وقال أحمد بن حنبل - وقد سئل عن الشافعي . لقد من الله به علينا ، لقد كنا نعلمنا كلام القوم ، وكتبنا كتبهم ، حتى قدم علينا الشافعي فلما سمعنا كلامه علمنا أنه أعلم من غيره ، وقد جالسناه الأيام والليالي فما رأينا منه إلا كل خير .

وقال أيضا : ما تكلم في العلم أقل خطأ ولا أشد أخذاً بسنة النبي صلى الله عليه وسلم من الشافعي . وقال : إذا جاءت المسألة ليس فيها أثر فافت بقول الشافعي . وقال : ما من أحد مس يده محبرة وقلماً إلا وللشافعي في عنقه منه .

وقال أحمد لاسحاق بن راهويه : تعال حتى أريك رجلاً لم تر عينك مثله . يعنى الشافعي رضي الله عنه . وقال أحمد : كان الفقه قفلاً على أهله حتى فتحه الله بالشافعي . وقال داوود بن علي الظاهري : كان الشافعي رضي الله عنه سراجاً لحمة الآثار ونقطة الأخبار ومن تعلق بشيء من بيانه صار محجاجاً .

وقال الحافظ : نظرت في كتب هؤلاء المتابعة فلم أر أحسن تأليفاً من الشافعي . هذا ، وأقوال السلف في مدحه غير محصورة .

سماته رضي الله عنه :

كان رضي الله عنه يخضب لحيته بالحناء ، وتارة بصفرة إتباعاً للسنة ، وكان طويلًا سائل الحدين ، قليل لحم الوجه ، خفيف العارضين ، طويل العنق ، طويل القصب ، أي عظم العضد والفخذ والساق فكل عظم منها قصبة ، حسن الصوت ، حسن السميت ، عظيم العقل ، حسن الوجه ، حسن الخلق ، مهيباً ، فصيحاً ، إذا أخرج لسانه بلغ أنفه وكان كثير الأسقام ، وقال يونس بن عبد الأعلى : ما رأيت أحداً لقي من السقم ما لقي الشافعي .

وقال الربيع : كان الشافعي حسن الوجه ، حسن الخلق ، محبباً إلى كل من كان بمصر في وقته من الفقهاء والنبلاء ، والأمراء كلهم يحل الشافعي ويعظمه . وكان مقتصداً في لباسه ، ويتختم في يساره ، نقش خاتمة « كفى بالله ثقة محمد بن إدريس » ، وكان ذا معرفة تامة بالطب ، والرعي ، حتى كان يصيب عشرة من عشرة ، وكان اشجع الناس وأفرسهم

يأخذ ياذنه واذن الفرس والفرس يعدو ، وكان ذا معرفة بالفراسة وكان مع حسن خلقه مهيباً حتى قال الربيع ، وهو صاحبه وخادمه : والله ما اجترأت أن أشرب والشافعي ينظر الى هيبته له .
وفاته :

قال الربيع : توفي الشافعي رحمه الله تعالى ليلة الجمعة بعد المغرب ، وأنا عنده ودفن بعد العصر يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين . وقبره رحمه الله تعالى بمصر عليه من الجلالة ، وله من الاحترام ما هو لا تاق بمنصب ذلك الامام . وقال الربيع : رأيت في النوم أن آدم عليه السلام مات ، فسألت عن ذلك ، فقيل هذا موت أعلم أهل الأرض لأن الله تعالى علم آدم الأسماء كلها فما كان إلا يسير حتى مات الشافعي : ورأى غيره ليلة مات الشافعي قائلاً يقول : الليلة مات النبي صلى الله عليه وسلم وحزن الناس لموته الحزن الذي يوازي رزيتهم به رضى الله عنه وأرضاه وأكرم نذله ومشواه .

هذا وأتى اختتم هذه الكلمة بالنضرع إلى الله - جل وعلا - أن يرحمنا ويفر لنا ذنوبنا ، ويثبت أقدامنا ، ويسبغ رحمته وغفرانه علينا وعلى الديناومشايخنا والمسلمين والمسلمات بمنه وكرمه . وأن يتقبل مني ما أنشره من كتب السنة خالصاً لوجه الكريم إنه سميع الدعاء .

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ

كتبه ناشر الكتاب ، الفقير إلى الله سبحانه وتعالى ، راجي عفوه وغفرانه

أبو أسامة السيد عزت ابن المرحوم السيد أمين ابن المرحوم

محدث الديار الشامية ، وبدر بدور البلدة الدمشقية ، الحاوي لمرتبتي

المعقول والمنقول ، الحائز لفضيلتي الفروع والأصول العالم

العلامة المرحوم السيد سليم العطار الدمشقي ابن المرحوم

السيد ياسين ابن شيخ فقهاء الديار الشامية ومحدثها

المحدث الكبير السيد حامد ابن الشهاب

أحمد العطار الحمصي الأصل الدمشقي الموطن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن أحكام القرآن

جمع الحافظ البيهقي من نصوص الإمام الشافعي
رضى الله عنهما

الحمد لله منزل الكتاب ، الهادى إلى الصواب . والصلاة والسلام على خير من أوتي الحكمة وفصل الخطاب ، سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الأنجاء . وبعد : فإن خاتم كتب الله المنزلة على أنبيائه المرسلين . خص به خاتم رسل الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين . وقد حوى من علوم الهداية ما لا يتصور المزيد عليه ، حتى استتمض همم علماء هذه الأمة ، فى التوسع فى تبين تلك العلوم من ثنايا القرآن الكريم ، فألفوا كتباً فاخرة فى تفسير الذكر الحكيم ، على مناهج من الرواية والدراية ، وعلى أنحاء من وجوه العناية ، فمنهم من عنى بغريب القرآن ، فألف فى تبين مفردات القرآن كتباً عظيمة النفع ، ومنهم من اهتم بمشكل الإعراب ، فتوسع فى تبين وجوه الإعراب على لهجات شتى القبائل العربية ، ومنهم من نحى نحو توجيه وجود القراءات المروية تواتراً . وشواذ القراءات المروية فى صدد التفسير ، ومنهم من ألف فى مشكل معانى القرآن وأجاء ، ومنهم من خدم آيات المواعظ والأخلاق ، ومنهم من شرح آيات التوحيد والصفات ، ومنهم من أوضح آيات الأحكام ، فى الحلال والحرام ، ومنهم من خص جدل القرآن بالتأليف ، إلى غير ذلك من علوم أشار إليها من ألف فى علوم القرآن من العلماء الأجلاء ، ولا سيما ابن عقيلة المكي فى كتابه^(١) ، الزيادة والإحسان فى علوم القرآن ، ومنهم من سعى فى جمع

(١) به هذب الإتيان وزاد فى علومه قدر نصفه وهو محفوظ فى مكتبة على باشا الحكيم فى استنبول (ز)

هذه النواحي في صعيد واحد، فأصبح مؤلفه ضخماً تبلغ مجلداته مائة مجلد وأكثر. فكتاب «المختزن» في تفسير القرآن الكريم للإمام أبي الحسن الأشعري أقل ما قيل فيه أنه في سبعين مجلداً كما يقوله المقرئى، ويقول أبو بكر بن العربي أنه في خمسمائة مجلد - وهذا مما يختلف باختلاف الحجم والخط - وتفسير «أنوار الفجر» لأبي بكر ابن العربي في ثمانين ألف ورقة، فلا يقل عن ثمانين مجلداً ضخماً، وتفسير الحافظ أبي حفص بن شاهين في ألف جزء حديثي، وتفسير «حدائق ذات بهجة» لأبي يوسف عبد السلام القزويني الخنفي وأقل ما قيل فيه أنه في ثلاثمائة مجلد، وكان مؤلفه وقف النسخة الوحيدة من هذا التأليف العظيم لمسجد أبي حنيفة ببغداد فضاعت عند استيلاء هلاكو، ويقول الأستاذ البهائية السيد عبد العزيز الميمنى الهندى أنه رأى جزءاً منه في إحدى فهارس الخزانة، وتفسير أبي علي الجبائي، وتفسير القاضي عبد الجبار، وتفسير ابن النقيب المقدسى، وتفسير محمد الزاهد البخارى كل واحد منها في مائة مجلد - والأخيران حنفيان - وتفسير «فتح المنان» للقطب الشيرازى الشافعى في ستين مجلداً وهو محفوظ في خزانتى على باشا الحكيم ومحمد أسعد فى الآستانة، وتفسير ابن فرح القرطبى المالكي فى عشرين مجلداً، وأما ما يبلغ عشرة مجلدات ونحوها من التفسير فخارج عن حد الإحصاء، وأما من اختط لنفسه أن يبين ناحية خاصة من القرآن فيكون عمله أتم فائدة، وليس الخبر كالمعاينة، ومن جمع بين علوم الرواية والدراية يكون بيانه أوثق، وبالتعميل أحق، ومن يكون مقصراً فى شيء منها يكون التقصير بادياً فى بيانه مهما خلع عليه من ألقاب العلم

ولائمة الإجهاد رضى الله عنهم استنباطات دقيقة من آيات الأحكام؛ بها تظهر منازلهم فى الغوص، وبها يتدرج المتفقهون على مدارج الفقه، فتجب العناية بها كل العناية لشمر ثمرتها كما ينبغى

ولعلماء علم التوحيد أيضاً استنباطات بديعة من آيات الذكر الحكيم فترى من يقول بوجوب معرفة توحيد الله بالعقل، يحتج بقوله تعالى: (إن الله لا يعفر أن يشرك به ويفقر مادون ذلك لمن يشاء) لإطلاق الآية وخلوها عن قيد بلوغ خبر الرسول فيكون آثماً بالشرك إثمًا غير معفو عنه مطلقاً بلغه خبر الرسول أم لم يبلغه لكفاية العقل فى معرفة توحيد الله عز وجل، وترى من لا يقول بذلك يحتج بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) ويقول دل هذا على أنه لا عذاب بالإشراك قبل بلوغ

خبر الرسول بالتوحيد ، ونقض القائل الأول على الثاني احتجاجه بالآية قائلا : إنك حملت التعذيب على التعذيب في الآخرة من غير دليل مع أن السباق والسياق يعينان أن المراد بالتعذيب في هذه الآية هو التعذيب تعذيب استئصال ، وهو يكون في الدنيا لا في الآخرة ، لأن الله سبحانه مدّ عدم التعذيب إلى زمن بعث الرسول فيكون التعذيب واقعا بعد البعث وتمرد المرسل إليه عن قبول الرسالة ، وذلك في الدنيا ، فيكون هذا العذاب عذاب الاستئصال في الدنيا ، وقوله تعالى في السياق (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيا ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً) بيان لعذاب الاستئصال عند فسوق المأمور عن قبول الأمر ، فيكون دليلا آخر يفسر ما سبق ، على أن محقق أهل الكلام لا يقبلون توقف التوحيد على الرسالة لما يستلزم ذلك من الدور المردود .

وبما ألف في أحكام القرآن على مذهب أهل العراق ، أحكام القرآن ، لعلي بن موسى بن زياد القمي ، وأحكام القرآن ، لآبي جعفر الطحاوي - في ألف ورقة - ، وأحكام القرآن ، لآبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاص - في ثلاثة مجلدات . وتلخيص أحكام القرآن ، للجمال بن السراج محمود بن أحمد القونوي ، و التفسيرات الاحمدية ، للملاجيون الهندي صاحب نور الأنوار - وهي على اختصارها نافعة . وبما ألف في أحكام القرآن على مذهب أهل المدينة ، أحكام القرآن ، لاسماعيل القاضي كبير المالكية بالبصرة ويتعقبه الجصاص ، و مختصر أحكام القرآن ، لاسماعيل القاضي تأليف بكر بن العلاء القشيري ، و أحكام القرآن ، لابن بكير ، و أحكام القرآن ، لآبي بكر بن العربي - وأسانيد تلك الأربعة في فهرست ابن خير الأندلسي - و أحكام القرآن ، لابن فرس

وبما ألف في أحكام القرآن في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه كتاب ، أحكام القرآن ، للإمام الشافعي نفسه كما يعزوه البيهقي إليه ، وإن لم نطلع عليه ، و كتاب ، أحكام القرآن ، جمع آبي بكر البيهقي من نصوص الإمام الشافعي في السكتب - وهو هذا المنشور - و كتاب ، أحكام القرآن ، للسكيا الهراسي رفيق الغزالي في الطلب - نود تيسر نشره قريبا - وهي السكتب المهمة في أحكام القرآن على المذاهب ، و قد طبع كتاب الجصاص ، و كتاب التفسيرات الاحمدية ، و كتاب ابن العربي

وكان فضل السبق بنشر كتاب « أحكام القرآن » ، في مذهب الشافعي لأبي أسامة
الاستاذ البحاة السيد محمد عزت العطار الحسيني حيث بادر بنشر كتاب « أحكام القرآن »
جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الشافعي وهو كتاب بالغ النفع يعلم به مبلغ غوص هذا
الإمام العظيم على المعاني الدقيقة في القرآن الكريم ، ويتدرج به المتفقه على مدارج
الاحتجاج في المسائل الخلافية فيزداد علما ، وتبين آراء باقي الأئمة فيها من كتب
« أحكام القرآن » المؤلفه في مذاهبهم ، وقد أجاد البيهقي صنعا حيث تتبع غاية التبع
نصوص الإمام الشافعي رضى الله عنه في كتبه وكتب أصحابه من أمثال المزني ،
والبويطي ، والربيع الجيزي ، والربيع المرادي ، وحرمة ، والزعفراني ، وأبي ثور ،
وأبي عبد الرحمن ، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم ونقلها كلهم مع تأييد تلك المعاني
المستنبطة بالسنة الواردة ، ولبيهقي تجلد عظيم ، وصبر كبير ، في مناصرة الإمام
الشافعي في جميع ما ألف تقريبا ، وفضله في ذلك مشكور عند الجميع ، مع كون
مواضع النقد من كلامه مشروحة في كتب المذاهب ، كافأ الله سبحانه البيهقي على هذا
الجمع النافع وأثاب ناشره في العاجل والآجل وفي الدنيا والآخرة .

أما البيهقي : فهو الخافظ الكبير الفقيه الاصولي النقاد أبو بكر أحمد بن الحسين
ابن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري الخسر وجردي الفقيه الشافعي .
ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في قرية (خسروجردي) بضم الخاء
وسكون السين وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم وسكون الراء آخرها الدال
المهمله من قرى يهق (على وزن صيقل) ويهق قرى مجتمعة في نواحي نيسابور .
سمع الحديث من نحو مائة شيخ أقدمهم أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي وقد تنقل
في بلاد خراسان ورحل إلى العراق والحجاز والجلال لسامع الحديث وتخرج في الحديث
على الحاكم صاحب المستدرک . فمن شيوخه أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي ،
والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري ، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان الإهوازي ،
وابو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ، وابو عبادة اسحاق بن محمد بن يوسف
ابن يعقوب السوي ، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الخيري ، وابو احمد عبد الله بن
محمد بن الحسن المهرجاني ، وابو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة ،
 وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان والجلال والحرمين والكوفة والبصرة وبغداد .

قال الذهبي في طبقات الحفاظ في ترجمة البيهقي : هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان كان عنده مستدرك الحاكم فأكثر عنه وبورك له في عمله لحسن مقصده وقوة فهمه وعمل كتباً لم يسبق إلى تحريرها منها : «الاسماء والصفات» وهو مجلدان^(١)، و«السنن الكبرى» عشر مجلدات^(٢)، و«معرفة السنن والآثار» أربع مجلدات^(٣)، و«شعب الايمان» مجلدان ، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات ، و«السنن الصغير» مجلدان ، و«الزهد» مجلد ، و«البعث» مجلد ، و«المعتقد» مجلد و«الآداب» مجلد ، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات ، و«مناقب احمد» مجلد ، و«كتاب الاسراء» وكتب كثيرة لا أذكرها .

وقال الياقوبي في مرآة الجنان عن البيهقي هو : الإمام الكبير الحافظ التحرير الفقيه الشافعي واحد زمانه ، وفرد أقرانه في الفنون من كتب أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن النبيع في الحديث الزائد عليه في أنواع العلوم له مناقب شهيرة وتصانيف كثيرة بلغت ألف جزء نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغرباً ومعجماً وعراباً لفضله وجلالته واتفقانه وديانته تغمده الله برحمته . غلب عليه الحديث واشتهر به ورحل في طلبه إلى العراق والجزبال والحجاز وسمع بخراسان من علماء عصره وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها ، وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي وهو أول من جمع نصوص الشافعي في عشر مجلدات .

وقال إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منة إلا البيهقي فإن له على الشافعي منة لتصانيفه في نصرة مذهبه واقوابله .

وقال عبد القادر القرشي في طبقاته : فو الله ما قال هذا من شم توجه الشافعي وعظمته وأسانه في العلوم . ولقد أخرج الشافعي باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس من قبله وهو علم الناسخ والمنسوخ فعليه مدار الإسلام . مع أن البيهقي إمام حافظ كبير نشر السنة ونصر مذهب الشافعي في زمنه .

وقال ابن العماد في شذرات الذهب هو : الامام العلم الحافظ صاحب التصانيف . قال ابن قاضي شهبة . قال عبد الغافر . كان على سيرة العلماء قانعا من الدنيا باليسير متجملاً في زهده وورعه . وذكر غيره أنه سرد الصوم ثلاثين سنة .

(١) طبع بمصر (٢) طبع بالهند (٣) لم يطبع ويوجد نسخة غير كاملة برواق المغاربة بالأزهر .

وقال في العبر : توفي في عاشر جمادى الأولى بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ونقل تابوته إلى يهق وعاش أربعا وسبعين سنة ١٥٠ هـ .

وقال ابن خلدون : هو واحد زمانه ، وفرد أقرانه في الفنون من كبار أصحاب الحاكم في الحديث ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ، أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر المروزي ، غلب عليه الحديث واشتهر به . أخذ عنه الحديث جماعة منهم : زاهر الشحامى ومحمد الفراوي ، وعبد المنعم القشيري وغيرهم ١٥١ هـ .

وأثنى عليه ابن عساكر في تبين كذب المفترى وقال : كتب إلى الشيخ أبو الحسن الفارسي : الامام الحافظ الفقيه الأصولي ، الدين الورع واحد زمانه في الحفظ ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ ، والمشكرين عنه ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ، كتب الحديث وحفظه من صباه ، وتفقه وبرع فيه ، وشرع في الأصول ورحل إلى العراق والجبال والحجاز ثم اشتغل بالتصنيف وألف من الكتب ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء مما لم يسبقه إليه أحد ، جمع في تصانيفه بين علم الحديث ، والفقه ، وبيان علل الحديث ، والصحيح ، والسقيم وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث ، ثم بيان الفقه والأصول ، وشرح ما يتعلق بالعربية استدعى منه الأئمة في عصره الانتقال إلى نيسابور من الناحية لسماع كتاب المعرفة (وهو السنن الأوسط) وغير ذلك من تصانيفه فعاد إلى نيسابور سنة إحدى وأربعين وأربعمائة وعقدوا له المجلس لقراءة كتاب المعرفة وحضره الأئمة والفقهاء وأكثروا الثناء عليه والدعاء له في ذلك لبراعته ومعرفته وإفادته .

وكان رحمه الله على سيرة العلماء قانعا من الدنيا باليسير متجملا في زهده وورعه وبقي كذلك إلى أن توفي رحمه الله بنيسابور يوم السبت العاشر من جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وحمل إلى خسرو وجرده ١٥٢ هـ .

هذا ومن أراد الإطلاع على ترجمته بتوسع فليراجع تقدمتنا على كتابه الأسماء والصفات ، المطبوع بالقاهرة رضى الله عنه وأرضاه وتعمده برضوانه في أخراه ؟

في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧٠

محمد زاهر الكوشري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه العون

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، الذي خلق الإنسان من طين، وجعل نسله من سلالة من ماء مهين، ثم سواه ونفخ فيه من روحه، وجعل لهم السمع والأبصار والأفئدة، وبعث فيهم الرسل والأئمة مبشرين بالجنة من أطاع الله، ومنذرين بالنار من عصي الله، وخصنا بالنبي المصطفى، والرسول المجتبي، أبي القاسم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، صلى الله عليه وعلى آله، الذين هدام الله واصطفاهم من بني هاشم والمطلب، أرسله بالحق إلى من جعله من أهل التكليف من كافة الخلق بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله يأذنه وسراجاً منيراً، وأنزل معه كتاباً عزيزاً، ونوراً مبيناً، وتبصرة وبيانا، وحكمة وبرهاناً، ورحمة وشفافاً، وموعظة وذكراً. فنقل به من أنعم عليه بتوفيقه من الكفر والضلالة إلى الرشده والهداية، وبين فيه ما أحل وما حرم، وما حمد وما ذم، وما يكون عبادة وما يكون معصية نصاً أو دلالة، ووعد وأوعد، وبشر وأنذر، ووضع رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه موضع الإبانة عنه، وحين قبضه الله قبض في أمته جماعة اجتهدوا في معرفة كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، حتى رسخوا في العلم، وصاروا أئمة يهدون بأمره، ويدينون ما يشكل على غيرهم من أحكام القرآن وتفسيره. وقد صنف غير واحد من المتقدمين والمتأخرين في تفسير القرآن ومعانيه،

وإعرا به ومبانيه ، وذكر كل واحد منهم في أحكامه ما بلغه علمه ، وربما يوافق قوله قولنا وربما يخالفه ، فرأيت من دلت الدلالة على صحة قوله - أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي ابن عم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله - قد أتى على بيان ما يجب علينا معرفته من أحكام القرآن ، وكان ذلك مفرقا في كتبه المصنفة في الأصول والأحكام ، فميزته وجمعه في هذه الأجزاء على ترتيب المختصر ، ليكون طلب ذلك منه على من أراد أيسر واقتصرت في حكاية كلامه على ما يتبين منه المراد دون الإطناب ، ونقلت من كلامه في أصول الفقه واستشهاده بالآيات التي احتاج إليها من الكتاب ، على غاية الاختصار - ما يليق بهذا الكتاب . وأنا أسأل الله البر الرحيم أن ينفعني والناظرين فيه بما أودعته ، وأن يجزينا جزاء من اقتدينا به فيما نقلته ، فقد بالغ في الشرح والبيان ، وأدى النصيحة في التقدير والبيان ، ونبه على جهة الصواب والبرهان ؛ حتى أصبح من اقتدى به على ثقة من دين ربه ، ويقين من صحة مذهبه ، والحمد لله الذي شرح صدرنا للرشاد ، ووقفنا لصحة هذا الاعتقاد ، وإليه الرغبة (عزت قدرته) في أن يجرى على أيدينا موجب هذا الاعتقاد ومقتضاه ، ويميننا على ما فيه إذنه ورضاه ، وإليه التضرع في أن يتغمدنا برحمته ، وينجيننا من عقوبته ، إنه الغفور الودود ، والفعال لما يريد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(أنا) أبو عبد الله محمد بن عبد الحافظ ، أنا أبو الوليد حسان بن محمد الفقيه ، أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن عبيدة ، قال : كنا نسمع من يونس بن عبد الأعلى تفسير زيد بن أسلم ، عن ابن وهب ؛ فقال لنا يونس : كنت أولا أجالس

أصحاب التفسير وأناظر عليه ، وكان الشافعي إذا أخذ في التفسير كأنه شهد التنزيل .

(أنا) أبو عبدالله الحافظ ، أنا أبو الوليد الفقيه ، أنا أبو بكر حمدون قال : سمعت الربيع يقول : فلما كنت أدخل على الشافعي رحمه الله إلا والمصحف بين يديه يتتبع أحكام القرآن .

« فصل فيما ذكره الشافعي رحمه الله في التحريم على تعلم أمم القرآن »
(أخبرنا) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ رحمه الله ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع بن سليمان ؛ أخبرنا الشافعي رحمه الله في ذكر نعمة الله علينا برسوله صلى الله عليه وسلم بما أنزل عليه من كتابه فقال : « وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ٤١ : ٤١ - ٤٢) ؛ فنقلهم به من الكفر والعمى ، إلى الضياء والهدى ، وبين فيه ما أحل لنا بالتوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به : [من] أحظهم على الكفر عنه في الآخرة والأولى ، وابتلى طاعتهم بأن تعبدتم بقول ، وعمل ، وإمساك عن محارم وحاموها ، وأنابهم على طاعته - من الخلود في جنته ، والنجاة من نعمته - ما عظمت به نعمته جل ثناؤه ، وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته : من خلاف ما أوجب لأهل طاعته ؛ ووعظهم بالإخبار عن كان قبلهم : ممن كان أكثر منهم أموالاً وأولاداً ، وأطول أعماراً ، واحمد آثاراً ؛ فاستمتعوا بخلافهم في حياة دنياهم ، فأذاقهم عند نزول قضائه منابهم دون أمالهم ، ونزلت بهم عقوبته عند تقضاء آجالهم ؛ ليعتبروا في آف الأوان ،

ويتفهموا بجملة التبيان ، ويتبهاوا قبل رين الغفلة ، ويعملوا قبل انقطاع المدة ، حين لا يمتب مذنب ، ولا تؤخذ فدية ، و(تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) .
وكان مما أنزل في كتابه (جل ثناؤه) رحمة وحنة ؛ علمه من علمه ، وجهله من جهله .

قال : والناس في العلم طبقات ، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به ، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه ، والصبر على كل عارض دون طلبه ، وإخلاص النية لله في استدراك علمه نصاً واستنباطاً ، والرغبة إلى الله في العون عليه - فإنه لا يدرك خير إلا بعونه - فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً ، ووفقه الله للقول والعمل لماعلم منه - فاز بالفضيلة في دينه ودنياه ، وانتفت عنه الريب ، ونورت في قلبه الحكمة ، واستوجب في الدين موضع الإمامة . فנסأل الله المبتدىء لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديم بها علينا مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب من شكره لها ، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس : - أن يرزقنا فهماً في كتابه ، ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وقولاً وعملاً يؤدي به عنا حقه ، ويوجب لنا نافلة مزيده . فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها .
قال الله عز وجل : (الرَّا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ١٤ - ١) وقال تعالى : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَا نًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ١٦ - ٨٩)
وقال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ١٦ - ٤٤) .

قال الشافعي رحمه الله : « ومن جماع كتاب الله عز وجل ، العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب ، والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه ، والفرص في تنزيله ، والأدب ، والإرشاد ، والإباحة ؛ والمعرفة بالوضع الذي وضع الله نبيه صلوات الله عليه وسلم : من الإبانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه ، وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ وما أراد بجميع فرائضه : أراد كل خلقه ، أم بعضهم دون بعض ؟ وما افترض على الناس من طاعته والاتباء إلى أمره ؛ ثم معرفة ما ضرب فيها من الأمثال الدوال على طاعته ، الميمنة لاجتناب معصيته ؛ وترك الغفلة عن الحظ ، والازدياد من نوافل الفضل . فالواجب على العالمين الا يقولوا إلا من حيث علموا . »

ثم ساق الكلام إلى أن قال : « والقرآن يدل على أن ليس في كتاب الله شيء إلا بلسان العرب . قال الله عز وجل : (وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ : ٢٦ - ١٩٢ - ١٩٥) . وقال الله عز وجل : (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا : ١٣ - ٣٧) . وقال تعالى : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا : ٤٣ - ٧) . فأقام حجته بأن كتابه عربي ، ثم أكد ذلك بأن نفي عنه كل لسان غير لسان العرب ، في آيتين من كتابه : فقال تبارك وتعالى : (وَلَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ : ١٦ - ١٠٣) . وقال تعالى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ : ٤١ - ٤٤) . »

وقال: «ولعل من قال: إن في القرآن غير لسان العرب؛ ذهب إلى أن شيئاً من القرآن خاصاً يجمله بعض العرب. ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى. ولكنه لا يذهب منه شيء على عامة أهل العلم، كالعلم بالسنة عند أهل الفقه: لا نعلم رجلاً جمها فلم يذهب منها شيء عليه، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن. والذي ينطق المعجم بالشيء من لسان العرب، فلا ينكر. إذا كان اللفظ قيل تعلماً، أو نطق به موضوعاً - أن يوافق لسان المعجم أو بعضه، قليل من لسان العرب». فبسط الكلام فيه.

« فصل في معرفة العموم والخصوص »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعى رحمه الله: «قال الله تبارك تعالى: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ: ٦-١٠٢). وقال تعالى: (خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ: ١٦-٣ و ٣٩-٥ و ٦٤-٣). وقال تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(١) الآية: ١١-٦). فهذا عام لا خاص فيه، فكل شيء: من سماء، وأرض، وذى روح، وشجر، وغير ذلك - فالله خالقه. وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها، وقال عز وجل: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

(١) وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين (١١ - ٦).

أَتَقَامُ : ٤٩ - ١٣) . وقال تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ^(١) *
فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ^(٢) الآية : ٢ - ١٨٣ - ١٨٥) . وقال تعالى :
(إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا الآية : ٤ - ١٠٣) . » .

قال الشافعي : « بين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص .
فأما العموم منها في قوله عز وجل : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) . فكل نفس خوطب بهذا في زمان رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقبلة وبعده - مخلوقة من ذكر وأنثى ، وكلها شعوب
وقبائل . » .

« والخاص منها في قوله عز وجل : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) .
لأن التقوى إنما تكون على من عقلها وكان من أهلها - : من البالغين
من بنى آدم - دون المخلوقين من الدواب سواهم ، ودون المغلوب على
عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم . فلا يجوز أن يوصف
بالتقوى وخلافها إلا من عقلها وكان من أهلها ، أو خلفها - كان من غير أهلها .

(١) أياماً معدودات، فمن كان منكم مريضاً أو عليلاً سافر فعدة من أيام أخر وعلى الذين
يطبقونه فدية طعام مسكين ، فمن تطوع خيراً فهو خير له ، وأن تصوموا خيراً لكم إن كنتم
تعملون (٢ - ١٨٤) .

(٢) شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ،
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو عليلاً سافر فعدة من أيام أخر ،
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، ولتكملوا العدة ، ولتذكروا الله على ما هداكم ،
ولعلكم تشكرون (٢ - ١٨٥) .

وفي السنة دلالة عليه ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : النَّامِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ » . قال الشافعي رحمه الله : « وهكذا التنزيل في الصوم ، والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ممن غلب على عقله ، ودون الحيض في أيام حيضهن » . قال الشافعي رحمه الله : « قَالَ اللهُ تَعَالَى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ الآيَة ٣ : ١٧٣) . قال الشافعي رحمه الله : فإذا كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناس غير من جمع لهم من الناس ، وكان المخبرون لهم ناس غير من جمع لهم ، وغير من معه ممن جمع عليه معه ، وكان الجامعون لهم ناساً - فالدلالة بيّنة . لما وصفت : من أنه إنما جمع لهم بعض الناس دون بعض ؛ والعلم يحيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم ، ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم . ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة نفر ، وعلى جميع الناس ، وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم - كان صحيحاً في لسان العرب ، أن يقال : (قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) . قال : وإنما كان الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ؛ إن الناس قد جمعوا لكم ، يعنون المنصرفين من أحد ، وإعماهم جماعة غير كثيرين من الناس ، جامعون منهم غير المجموع لهم ، والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين ، والأكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين والمجموع لهم ولا المخبرين » . وقال الله عز وجل : (وَقُوِّدَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ : ٢ - ٢٤) . فدل كتاب الله عز وجل على أنه إنما وقودها بعض الناس ؛ لقوله عز وجل : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ : ٢١ - ١٠١) .

قال الشافعي رحمه الله : « قال الله عز وجل : (وَالأبَوِيهٖ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ : ٤ - ١١) » وذكر
سائر الآيات (١) . ثم قال : « فأبان أن للوالدين والأزواج مما سمي في
الحالات ، وكان عام المخرج . فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
على أنه إنما أريد بها بعض الوالدين والأزواج دون بعض ؛ وذلك أن
يكون دين الوالدين ، والمولود ، والزوجين واحدا ؛ ولا يكون الوارث
منهما قاتلا ، ولا مملوكا . وقال تعالى : (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ،
الآية : ٤ - ١١) . فأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الوصايا يقتصر بها
على الثلث ، ولأهل الميراث الثلثان . وأبان : أن الدين قبل الوصايا والميراث ،
وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم . ولولا دلالة السنة

(١) يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك
إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه
السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين ، أبأؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم
نعماً فريضة من الله إن الله كان علماً حكيماً (٤ - ١١) .

ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم الربع
مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد
فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين وإن كان رجل
يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من
ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله
عليم حلیم (٤ - ١٢) .

ثم إجماع الناس - لم يكن ميراث إلا بعد وصية أو دين، ولم تمدد الوصية أن تكون مقدمة على الدين، أو تكون والدين سواء» .

وذكر الشافعي رحمه الله في أمثال هذه الآية : آية الوضوء، وورود السنة بالمسح على الخفين، وآية السرقة؛ وورود السنة بأن لا قطع في ثمر ولا أكثر؛ لكونهما غير محرزين؛ وأن لا يقطع إلا من بلغت سرقة ربع دينار. وآية الجلد في الزاني والزانية، وبيان السنة بأن المراد بها البكران دون الثيبين. وآية سهم ذي القربى، وبيان السنة بأنه لبني هاشم وبني عبدالمطلب، دون سائر القربى. وآية الغنيمة، وبيان السنة بأن السلب منها للقاتل. وكل ذلك تخصيص للكتاب بالسنة، ولو لا الاستدلال بالسنة كان الطهر في القدمين، وإن كان لابساً للخفين؛ وقطعنا كل من لزمه اسم سارق؛ وضر بنا مائة كل من زنى وإن كان ثيباً؛ وأعطينا سهم ذي القربى من بينه وبين النبي (صلى الله عليه وسلم) قرابة، وخمسنا السلب لأنه من الغنيمة.

« فصل في فرض الله عز وجل في كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم »

أنا، أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: «وضع الله جل ثناؤه رسوله صلى الله عليه وسلم - من دينه وفرضه وكتابه - الموضع الذي أبان (جل ثناؤه) أنه جعله علماء الدين بما افترض من طاعته، وحرّم من معصيته. وأبان فضيلته بما قرّر: من الإيمان برسوله مع الإيمان به. فقال تبارك وتعالى: (آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ : ٤ - ١٣٦) . وقال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ

لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ : ٢٤-٦٢) . فجعل دليل ابتداء الإيمان- الذي
ما سواه تبع له - الإيمان بالله ثم برسوله صلى الله عليه وسلم . فلو آمن به عبد
ولم يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم - لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً ، حتى
يؤمن برسوله (عليه السلام) معه .

قال الشافعي رحمه الله : « وفرض الله تعالى على الناس اتباع وحيه وسنن
رسوله صلى الله عليه وسلم ، فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا
مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ : ٢-١٢٩) . وقال تعالى : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ
فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَنِي ضَالِّينَ مُبِينِينَ : ٣-١٦٤) ، وقال تعالى : (وَإِذْ كُرِّنَ
مَا يَتْلَى فِي يُوتُوكِنَ . مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ : ٣٣ - ٣٤) . وذكر
غيرها من الآيات التي وردت في معناها . قال : « فذكر الله تعالى الكتاب ،
وهو القرآن ؛ وذكر الحكمة ، فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن
يقول : الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا يشبه ما قال (والله
أعلم) بأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة ؛ وذكر الله (عز وجل) منته على خلقه
بتعليمهم الكتاب والحكمة . فلم يجوز (والله أعلم) أن تعد الحكمة هاهنا لإسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله
اقتضى طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحتم على الناس اتباع أمره .
فلا يجوز أن يقال لقول : فرض ؛ إلا الكتاب الله ، ثم سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، مبينة عن الله ما أراد دليلاً على خاصه وعامه ؛ ثم قرن الحكمة بكتابه فأتبعها إياه ، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر الشافعي رحمه الله الآيات التي وردت في فرض الله (عز وجل) طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . منها : قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ : (٤ - ٥٩) فقال بعض أهل العلم : أولو الأمر أمراء سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهكذا أخبرنا والله أعلم ، وهو يشبه ما قال والله أعلم : أن من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة ، وكانت تأنف أن تعطى بعضها بعضاً طاعة الإمارة ؛ فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة ، لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاطاعة مطلقة ، بل طاعة يستثنى فيها لهم وعليهم . قال تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ : ٤ - ٥٩) . يعني إن اختلفتم في شيء ، وهذا إن شاء الله كما قال في أولى الأمر . لأنه يقول : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ) يعني (والله أعلم) هم وأمرؤهم الذين أمروا بطاعتهم . (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يعني (والله أعلم) - إلى ما قال الله والرسول إن عرفتموه ؛ وإن لم تعرفوه سأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه إذا وصلتكم إليه ، أو من وصل إليه . لأن ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه : لقول الله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ

يَكُونُ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ : ٣٣-٣٦) . ومن تنازع ممن - بعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - رد الأمر إلى قضاء الله ؛ ثم إلى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن لم يكن فيما تنازعا فيه قضاء نصابيهما ، ولا في واحد منهما - ردوه قياساً على أحدهما .

وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ^(١)) الآية : ٤-٦٥) . قال الشافعي : « نزلت هذه الآية فيما بلغنا - والله أعلم - في رجل خاصم الزبير رضي الله عنه في أرض ، فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بها للزبير رضي الله عنه ، وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاحكم منصوص في القرآن . وقال عز وجل : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ٢٤-٤٨) والآيات بعدها . فأعلم الله الناس أن دعاءهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم ، دعاء إلى حكم الله ، وإذا ساموا الحكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنما ساموا لفرض الله . » وبسط الكلام فيه .

قال الشافعي رضي الله عنه : « وشهد له (جل ثناؤه) باستمساكه بأمره به ، والهدى في نفسه وهداية من اتبعه . فقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ

(١) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلووا تسلياً (٤-٩٥) .

اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ : ٤٢
٥٢-٥٣) . و ذكر معها غيرها . ثم قال في شهادته له : إنه يهدي إلى صراط
مستقيم صراط الله . وفيما وصفت . من فرض طاعته : ما أقام الله به الحجة على
خلقه بالتسليم لحكم رسوله واتباع أمره ، فاسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما ليس لله فيه حكم - فحكم الله سنته « . ثم ذكر الشافعي رحمه الله
الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ؛ ثم ذكر الفرائض
المنصوصة التي بين رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ؛ ثم ذكر الفرائض
الجل التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله سبحانه كيف هي
ومواقيتها ؛ ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام ، والعام الذي أراد به
الخاص ؛ ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب . وإيراد جميع ذلك هاهنا مما
يطول به الكتاب ، وفيما ذكرناه إشارة إلى ما لم نذكره .

« فصل في تهيئة خبر الوامر من الكتاب »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع
ابن سليمان ، قال : قال الشافعي رحمه الله : « وفي كتاب الله عز وجل دلالة على
ما وصفت . قال الله عز وجل : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ : ٧١ - ١) . وقال
تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ : ٢٩ - ١٤) . وقال عز وجل :
(وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ : ٤ - ١٦٣) . وقال تعالى : (وَإِلَى عَادِ
أَخَاهُمْ هُودًا : ٧ - ٦٥) . وقال تعالى : (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا : ٧ - ٧٣) .
وقال تعالى : (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا : ٧ - ٨٥) . وقال جل وعز :

(كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ *
إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا : ٢٦ - ١٦٠ - ١٦٣) . وقال
تمالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحِ
وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ٤ - ١٦٣) . وقال تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ
مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ٣ - ١٤٤) .

قال الشافعي : « فأقام (جل ثناؤه) حجته على خلقه في أنبيائه بالأعلام التي
باينوا بها خلقه سواهم ، وكانت الحجة على من شاهد أمور الأنبياء دلائلهم
التي باينوا بها غيرهم ؛ وعلى من بعدهم - وكان الواحد في ذلك وأكثر منه سواء -
تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالأكثر . قال تعالى : (واضرب لهم مثلاً
أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . إذ أرسلنا إليهم أمثين فكذبوها
فمززننا بثالث ، فقالوا إنا إليكم مرسلون : ٣٦ - ١٣ - ١٤) . قال : فظاهر
الحجة عليهم باثنين ثم ثالث ، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحد ؛ وليس
الزيادة في التأكيد مانعة من أن تقوم الحجة بالواحد إذا أعطاه الله ما يبار
به الخلق غير النبيين . واحتج الشافعي بالآيات التي وردت في القرآن في فرض الله
طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً واحداً ، في
أن علي كل واحد طاعته ؛ ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعلم أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم ، وشرف وكرم) إلا بالخبر عنه .
وبسط الكلام فيه .

« فصل في النسخ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله: « إن الله خلق الناس لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم ، (لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ : ١٣-٤١) وأنزل الكتاب [عليهم] (تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ : ١٦-٨٩) [و] فرض [فيه] فرائض أثبتها ، وأخرى نسخها ، رحمة خلقة بالتخفيف عنهم ، وبالتوسعة عليهم . زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه ، وأثابهم على الاتهاء إلى ما أثبت عليهم : جنته والنجاة من عذابه . فعمتهم رحمة فيما أثبت ونسخ ، فله الحمد على نعمه . وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب ، وأن السنة [لا ناسخة للكتاب] وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصاً ، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جلا . قال الله تعالى : (وَإِذَا تُلِيٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ، قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلْتَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ عَظِيمٌ : ١٠-١٥) فأخبر الله (عز وجل) : أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحي إليه ، ولم يجعل له تديله من تلقاء نفسه وفي [قوله] : (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِي) بيان ما وصفت : من أنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه كما كان المبتدئ لفرضه : فهو المزيل المثبت لما شاء منه (جل ثناؤه) ؛ ولا يكون ذلك لأحد من خلقه لذلك^(١) قال : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ : ١٣ - ٣٩) قيل يحو فرض ما يشاء [ويثبت فرض ما يشاء] وهذا يشبه ما قيل والله أعلم . وفي كتاب الله دلالة عليه : قال

(١) في الرسالة: (ص ١٠٧) : « وكذلك » . وما بين الأقواس المربعة مزيد من الرسالة .

الله عزوجل: (مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلها: ٢-١٠٦).
فأخبر الله (عزوجل): أن نسخ القرآن، وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله. وقال:
(وَإِذا بَدَلنا آيَةً مِكانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِما يُنزلُ قالوا إِنما أَنْتَ مُفترٌ: ١٦-
١٠١). وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ينسخها إلا سنة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم. وبسط الكلام فيه.

قال الشافعي: «وقد قال بعض أهل العلم - في قوله تعالى: (قُلْ ما يَكُونُ
لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِي) - والله أعلم - دلالة على أن الله تعالى جعل
لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يقول من تلقاء نفسه بتوفيقه فيما ينزل
به كتاباً. والله أعلم.»

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ، نا أبو العباس - هو: الأصم - أنا
الربيع: أن الشافعي رحمه الله قال: «قال الله تبارك وتعالى في الصلاة: (إِنَّ
الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً: ٤-١٠٣) فبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الله عزوجل تلك المواقيت؛ وصلى الصلوات لوقتها، فحصر يوم
الأحزاب، فلم يقدر على الصلاة في وقتها، فأخرها للعدو، حتى صلى الظهر، والعصر
والمغرب، والعشاء في مقام واحد.»

قال الشافعي رحمه الله: «أنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن
المقبري، عن عبد الرحمن بن [أبي] سعيد الخدري، عن أبيه قال: حبسنا يوم الخندق
عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل حتى كفيها، وذلك قول الله
عزوجل: (وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتالَ: ٣٣ - ٢٥). قال: فدعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بلالا، فأمره فأقام الظهر فصلاها، فأحسن صلاتها كما كان

يصلها في وقتها؛ ثم أقام العصر فصلها هكذا؛ ثم أقام المغرب فصلها كذلك؛ ثم أقام العشاء فصلها كذلك أيضاً، وذلك قبل أن يقول (١) الله في صلاة الخوف: (فَرَجَالًا أَوْ زُكْبَانًا: ٢-٢٣٩) قال الشافعي رحمه الله: «فبين أبو سعيد: أن ذلك قبل أن ينزل [الله] على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف [وهي] قول الله عز وجل: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا الْآيَةَ (٢): ٤-١٠١) وقال تعالى: (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ الْآيَةَ (٣): ٤-١٠٢). وذكر الشافعي رحمه الله حديث صالح ابن خوات عن صلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف [يوم ذات الرقاع]. ثم قال: وفي هذا دلالة على ما وصفت: من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سن سنة، فأحدث الله في تلك السنة نسخها أو مخرجا إلى سعة منها: سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على الناس بها، حتى يكونوا إماما صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها. قال: فنسخ الله تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها. كما أمر الله [في وقتها] ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته في تأخيرها، بفرض الله في كتابه ثم بسنته، فصلها في وقتها كما وصفنا».

(١) في الرسالة [ص ١٨١]: «أن ينزل» وما بين الأقواس زيادة عن الرسالة.

(٢) تماما: (إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا).

(٣) تماما: (ولياخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمعتكم فيميلون عليكم ميلا واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضي أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذركم إن الله أعد للكافرين عذابا مهينا).

قال الشافعي رحمه الله: «أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر - أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر صلاة الخوف فقال: «إن كان خوفاً^(١) أشد من ذلك: صلوا رجالاً وركباناً، مستقبلي القبلة وغير مستقبليها». قال: فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على ما وصفت. من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبداً، إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها، وذلك عند المسايقة والهرب؛ وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة [إليها] وبينت السنة في هذا أن لا تترك [الصلاة] في وقتها كيف ما أمكنت المصلي».

* * *

«فصل ذكره الشافعي رحمه الله في إبطال الاستحسان واستشهاده بآيات منه القرآنية»
(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان، أنا الشافعي (رحمه الله) قال: «حكم الله، ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم حكم المسلمين - دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مقتياً: أن يحكم ولا أن يفتى إلا من جهة خبر لازم - وذلك: الكتاب، ثم السنة - أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه، أو قياس على بعض هذا. ولا يجوز له: أن يحكم ولا يفتى بالاستحسان؛ إذ لم يكن الاستحسان واجباً، ولا في واحد من هذه المعاني». وذكر - فيما احتج به - قول الله عز وجل: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى: ٧٥-٣٦) [قال] «فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن (السدى) الذي لا يؤمر ولا ينهى. ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد اختار^(٢) لنفسه أن يكون في معاني السدى - وقد أعلمه عز وجل أنه لم يترك

(١) في بعض نسخ الرسالة: «خوف». ولا خلاف في المعنى.

(٢) في الاصل: اذا. والتصحيح من كتاب ابطال الاستحسان الملحق بالام [ج ٧ ص ٢٧١]

(٣) عبارة الام: اجاز. وهي أوضح.

سدى - ورأى^(١) أن قال أقول ماشئت ؛ وادعى ما نزل القرآن بخلافه . قال الله
(جل ثناؤه) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (اِتَّبِعْ مَا أَحْيَا إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ :
٦ - ١٠٦) ؛ وقال تعالى : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ
أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ : ٥ - ٤٩)
ثم جاءه قوم ، فسألوه عن أصحاب الكهف وغيرهم : فقال « أعلمكم غداً » .
(يعنى : أسأل جبريل عليه السلام ، ثم أعلمكم) . فأنزل الله عز وجل : (وَلَا تَقُولَنَّ
لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ : ١٨ - ٢٣ - ٢٤) . وجاءته
امرأة أوس بن الصامت ، تشكو إليه أوساً ، فلم يجبها حتى نزل عليه : (قَدْ سَمِعَ
اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا : ٥٨ - ١) وجاءه العجلاني يقذف^(٢) امرأته
فقال : « لم ينزل فيكما » وانتظر الوحي ، فلما أنزل الله (عز وجل) عليه : دهاهما ،
وَلَا عَنْ بَيْنِهِمَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وبسط الكلام في الاستدلال بالكتاب والسنة
والمعقول ، في رد الحكم بما استحسنته الإنسان ، دون القياس على الكتاب
والسنة ؛ والإجماع^(٣) .

« فصل فيما يؤثر عنه من التفسير والمعاني في آيات مفرقة »

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي قال : « قال
الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي
مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ : ٤٦ - ٩) . ثم أنزل الله (عز وجل) على نبيه صلى الله
عليه وسلم : أن غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، وما تأخر . يعنى : « والله أعلم » ما تقدم

(١) اى قال برأيه عن هوى . (٢) فى الاصل : فقف . والتصحيح عن الام .

(٣) فلينظر فى الام [ج ٧ ص ٢٧١ - ٢٧٧]

من ذنبه قبل الوحي ؛ ومات آخر أن يعصمه فلا يذنب ، يعلم [الله] ما يفعل به من رضاه عنه ، وأنه أول شافع وأول مشفع يوم القيامة ، وسيد الخلائق .

وسمعت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدان الكرماني ، يقول : سمعت أبا الحسن محمد بن أبي إسماعيل العلوي ببخارا^(١) ، يقول : سمعت أحمد بن محمد ابن حسان المصري ، بمكة ، يقول : سمعت المزيني يقول : سئل الشافعي عن قول الله عز وجل : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ : ٤٨ - ١ - ٢) . قال : «معناه ما تقدم - من ذنب أبيك آدم - وهبته لك ؛ وما تأخر - من ذنوب أمك - أدخلهم الجنة بشفاعتك» .

قال الشيخ رحمه الله : وهذا قول مستظرف ؛ والذي وضعه الشافعي - في تصنيفه - أصح الروايتين وأشبه بظاهر الرواية ؛ والله أعلم .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا بكر أحمد بن محمد المتكلم ، يقول : سمعت جعفر بن أحمد الساماني ، يقول : سمعت عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم ، يقول : «سألت الشافعي : أي آية أرحي ؟ قال : «قوله تعالى : (يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَقْرَبَةٍ : ٩٠ - ١٥ - ١٦)» .

(أنا) محمد بن عبد الله الحافظ ، أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى المتكلم ، أنا إسحاق بن إبراهيم البستي ، حدثني إبراهيم بن حرب البغدادي : «أن الشافعي رحمه الله سئل بمكة في الطواف ، عن قول الله عز وجل : (إِنْ تَعَدَّيْتُمْ مَعَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ : ٥ - ١١٨) . قال : «إن تعذبهم فإنهم عبادك ؛ وإن تغفر لهم وتوخر في آجالهم : فتمن عليهم بالتوبة والمغفرة» .

(١) بالمد . وقد تقصر فيقال : بخارى . كما في القاموس . وطل المد اقتصر البكري في المعجم .

(أنا) أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السامى ، قال : سمعت محمد ابن عبد الله بن شاذان ، يقول : سمعت جعفر بن أحمد الخلاطى ، يقول : سمعت الربيع بن سليمان يقول : «سئل الشافعى عن قول الله عز وجل : (وَلَنَبَلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخُوفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ : ٢ - ١٥٥) قال : «الخوف: خوف العدو؛ والجوع: جوع شهر رمضان؛ ونقص من الأموال: الزكوات؛ والأنفس: الأمراض، والثمرات: الصدقات، وبشر الصابرين على أدائها» .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ أخبرنى ، أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد الحافظ الأسترابادى قال : سمعت أبا سعيد محمد بن عقيل الفاريابى ، يقول : قال المزنى والربيع : «كنا يوماً عند الشافعى ، إذ جاء شيخ ، فقال له : أسأل؟ قال الشافعى : سل . قال : إيش الحجة فى دين الله؟ فقال الشافعى : كتاب الله قال : وماذا؟ قال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وماذا؟ قال : اتفاق الأمة . قال : ومن أين قلت اتفاق الأمة ، من كتاب الله؟ فتدبر الشافعى (رحمه الله) ساعة . فقال الشيخ : أجلتلك ثلاثة أيام . فتغير لون الشافعى ؛ ثم إنه ذهب فلم يخرج أياماً . قال : فخرج من البيت [فى] اليوم الثالث ، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلم فجلس ، فقال : حاجتى؟ فقال الشافعى (رحمه الله) : نعم؛ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الله عز وجل : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(١) : ٤ - ١١٥) . لا يصلية جهنم على

(١) انظر الكلام على هذه الآية فى تفسير الفخرى الرازى [ج ٣ ص ٣١١ - ٣١٢]

خلاف [سبيل] المؤمنين ، إلا وهو فرض . قال : فقال : صدقت . وقام وذهب .
قال الشافعي : قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات ، حتى وقفت عليه .
وهذه الحكاية أبسط من هذه ، نقلتها في كتاب المدخل .

(أنا) محمد بن عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا محمد جمفر بن محمد
ابن الحارث ، يقول : سمعت أبا عبد الله الحسين بن محمد بن الضحاك (المعروف
بابن بحر) يقول : سمعت إسماعيل بن يحيى المزني ، يقول : « سمعت ابن هرم
القرشي يقول : سمعت الشافعي يقول في قول الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ
رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ : ٨٣ - ١٥) . قال : فلما حجبتهم في السخط : كان في
هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا .

(أنا) أبو عبد الله محمد بن حيان القاضي . أنا محمد بن عبد الرحمن
ابن زياد : قال : أخبرني أبو يحيى الساجي (أوفيا أجازلي مشافهة) قال : ثنا .
الربيع ، قال سمعت الشافعي يقول : « في كتاب الله (عز وجل) المشيئة له دون
خلقه ؛ والمشيئة : إرادة الله . يقول الله عز وجل : (وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ : ٧٦ - ٣٠ و ٨١ - ٢٩) . فاعلم خلقه : أن المشيئة له . »

(أنا) ، أبو عبد الله الحافظ ، أخبرني أبو أحمد بن أبي الحسن ، أنا
عبد الرحمن بن محمد الحنظلي ، نا أبو عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ،
حدثني أبو عثمان محمد بن محمد بن إدريس الشافعي ، قال : سمعت أبي يقول
ليلة للحميدي : « ما يُحجَّ عليهم (يعني على أهل الإرجاء) بآية أحج من قوله عز وجل
(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا
الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ : ٩٨ - ٥) . »

قرأت في كتاب أبي الحسن محمد بن الحسن القاضي - فيما أخبره أبو عبد الله

محمد بن يوسف بن النضر : أنا ابن الحكم ، قال : سمعت الشافعي يقول في قول الله عز وجل : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ . ٢٧-٣٠) . قال : معناه هو أهون عليه في العبرة عندكم ، لما ^(١) كان يقول للشيء كن ؛ فيخرج مفصلاً بعينيه وأذنيه ، وسمعه ومفاصله ، وما خلق الله فيه من العروق . فهذا في العبرة - أشد من أن يقول لشيء قد كان : عد إلى ما كنت . قال : فهو إنما هو أهون عليه في العبرة عندكم ، ليس أن شيئاً يعظم على الله عز وجل . « (أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع بن سليمان . أنا الشافعي ، أنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً : من سأل عن شيء لم يكن محرماً ، فحرم من أجل مسألته . » . قال الشافعي : « وقال الله عز وجل : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ - إلى قوله (عز وجل) - بِهَا كَافِرِينَ ^(٢) : ٥-١٠١-١٠٢) قال : كانت المسائل فيما لم ينزل - إذا كان الوحي ينزل - مكروهة ؛ لما ذكرنا : من قول الله عز وجل ، ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغيره : مما في معناه . ومعنى كراهة ذلك : أن يسئلوا عمالم يحرم : فإن حرمه الله في كتابه ، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم حرم أبداً ، إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه ، أو ينسخ - على لسان رسوله - سنة بسنة . » .

(أنا) أبو عبد الله الحسين بن محمد بن فنجويه ، بالدامغان ، نا الفضل

(١) كذا ولعل الصواب : بما .

(٢) تمام المحدثون : (وإن تسئلوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور

حليم * قد سألتها قوم من قبلكم إنهم أصبحوا بها كافرين) .

ابن الفضل الكندي ، ثنا زكريا بن يحيى الساجي قال : سمعت أبا عبد الله (ابن أخي ابن وهب) يقول : سمعت الشافعي يقول : «الأمة على ثلاثة وجوه : قوله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ۖ ٤٣ - ٢٢) ؛ قال : علي دين . وقوله تعالى : (وَأَدَّ كَرًّا بَعْدَ أُمَّةٍ ۖ ١٢ - ٤٥) ، قال : بعد زمان . وقوله تعالى : (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ۖ ١٦ - ١٢٠) ؛ قال : معلماً .»

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، حدثني أبو بكر أحمد بن محمد بن أيوب الفارسي المفسر . أنا أبو بكر محمد بن صالح ابن الحسن البستاني بشيراز ، نا الربيع بن سليمان المرادي ، نا محمد بن إدريس الشافعي (رحمه الله) ، أنا إبراهيم بن سمد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن مرجانة : قال عكرمة لابن عباس : «إن ابن عمر تلا هذه الآية : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۖ ٢ - ٢٨٤) ؛ فبكي ، ثم قال : والله لئن أخذنا الله بها لنهلكن .» فقال ابن عباس : «يرحم الله أبا عبد الرحمن ؛ قد وجد المسلمون منها - حين نزلت - ما وجد ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فنزلت : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا الْآيَةُ^(١) : ٢ - ٢٨٦) من القول والعمل . وكان حديث النفس مما لا يملكه أحد ، ولا يقدر عليه أحد .

(١) تمامها : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا . ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين .)

« فصل فيما يؤثر عنه من التفسير والمعاني في الطهارات والصلوات »

(أنا) محمد بن موسى بن الفضل، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان، أنا الشافعي رحمه الله قال: «قال الله جل ثناؤه: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) إلى قوله^(١) عز وجل: (فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا: ٥ - ٦) قال: وكان^(٢) بينا عند من خوطب بالآية: أن غسلهم إنما يكون بالماء؛ [ثم] أبان الله في [هذه] الآية: أن الغسل بالماء. وكان معقولا عند من خوطب بالآية: [أن الماء ما خلق الله تبارك وتعالى مما لا صنعة فيه للآدميين^(٣)]. وذكر الماء عاماً؛ فكان ماء السماء، وماء الأنهار، والآبار، والقلات^(٤)، والبحار. العذب من جميعه، والأجاج سواء: في أنه يطهر من توضأ واغتسل به.»

وقال في قوله عز وجل: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) «لم أعلم مخالفاً في أن الوجه المفروض غسله في الوضوء: ما ظهر دون ما بطن. وقال: وكان معقولا: أن الوجه: مادون منابت شعر الرأس، إلى الأذنين واللحيين والذقن» وفي قوله تعالى: (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)؛ قال: «فلم أعلم مخالفاً في [أن المرافق فيما^(٥)] ينسل. كأنهم ذهبوا إلى [أن] معناها: فاعسوا أيديكم إلى أن تنسل المرافق.»

(١) تمام المهدوف: (إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السبعين وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أوجاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء).
(٢) في الام (ج ١ ص ٢) : فكان (٣) هذه عبارة الام. وفي الاصل : أن الماء ما خلق الله ما لا منفعة فيه للآدميين. وفيه خطأ ظاهر (٤) جمع قلت [كسهم وسهام] وهو: النقرة في الجبل تمسك الماء. (٥) في الام (ج ١ ص ٢٢) : بما

وفي قوله تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُؤْسِكُمْ) ؛ قال : « وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا فقد مسح برأسه ؛ ولم تحتل الآية إلا هذا - وهو أظهر معانيها - أو مسح الرأس كله : فدللت السنة على أن ليس على المرء مسح رأسه كله . وإذا دلت السنة على ذلك فعنى الآية : أن من مسح شيئا من رأسه أجزاءه . »

وفي قوله تعالى : (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ؛ قال الشافعي : « نحن نقرأها (وأرجلكم) ؛ على معنى : أغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ؛ وامسحوا برؤسكم قال : ولم أسمع مخالفا في أن الكعبين - اللذين ذكر الله عز وجل في الوضوء - الكعبان الناتان - وهما مجمع مفصل الساق والقدم - وأن عليهما الغسل . كأنه يذهب فيهما إلى اغسلوا أرجلكم حتى تغسلوا الكعبين . » وقال في غير هذه الرواية « والكعب إنما سمي كعبا لتوئته في موضعه عما تحته وما فوقه . ويقال للشيء المجتمع من السمن ، كعب سمن ^(١) وللوجه فيه توء ؛ وجه كعب ؛ والشدى إذ اتناهدا كعب . »

قال الشافعي رحمه الله - في روايته عن أبي سعيد : « وأصل مذهبتنا أنه يأتي بالغسل كيف شاء ولو قطعه ؛ لأن الله تبارك وتعالى قال : (حَتَّى تَغْتَسِلُوا : ٤ - ٤٣) ^(٢) فهذا مغتسل وإن قطع الغسل ؛ فلا أحسبه يجور - إذ قطع الوضوء - إلا مثل هذا . » قال الشافعي رحمه الله : وتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر الله ، وبدأ بما بدأ الله به . فاشبهه (والله أعلم) أن يكون على المتوضئ في الوضوء شيثان [أن] يبدأ بما بدأ الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم به منه ، ويأتي على إكمال

(١) ينظر هامش الام (ج ١ ص ٢٣) . (٢) انظر الام (ج ١ ص ٢٦) .

ما أمر به^(١) وشبهه بقول الله عز وجل : (إِنَّ الصَّافِيَ وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ : ٢ - ١٥٨) . فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفاء، وقال « نبدأ بما بدأ الله به » . قال الشافعي رحمه الله : « وذكر الله اليدين معاً والرجلين معاً، فأحب أن يبدأ باليمنى وإن بدأ باليسرى فقد أساء ولا إعادة عليه .

وفي قول الله عز وجل : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ؛ قال الشافعي رحمه الله : « فكان ظاهر الآية أن من قام إلى الصلاة فعليه أن يتوضأ وكانت محتملة أن تكون نزلت في خاص . فسمعت بعض من أَرْضَى علمه بالقرآن ، يزعم : أنها نزلت في القائم من النوم ؛ وأحسب ما قال كما قال . لأن [في] السنة دليلاً على أن يتوضأ من قام من نومه^(٢) . قال الشافعي رحمه الله : فكان الوضوء الذي ذكره الله - بدلالة السنة - على من لم يحدث غائطاً ولا بولاً ؛ دون من أحدث غائطاً أو بولاً . لأنهما نجسان يماسان بعض البدن . يعني فيكون عليه الاستنجاء^(٣) فيستنجد بالحجارة أو الماء ؛ قال ولو جمعه رجل ثم غسل بالماء كان أحب إلى . ويقال إن قوماً من الأنصار استنجوا بالماء فنزلت فيهم : (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَّهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ : ٩ - ١٠٨) قال الشافعي رحمه الله : ومعقول - إذ ذكر الله تعالى الغائط في آية الوضوء أن الغائط . التخلي ؛ فمن تخلى وجب عليه الوضوء » . ثم ذكر الحجة من غير الكتاب ، في إيجاب الوضوء بالريح ، والبول ، والمذي ، والودي وغير ذلك مما يخرج من سبيل الحدث^(٤)

(١) في الأصل التوضئين . وما اثبتناه عبارة الام . وهو اظهر (٢) انظر الام

(ج ١ ص ١٠ - ١١) . (٣) انظر الام (ج ١ ص ١٨) (٤) انظر الام (ج ١ ص ١٣ - ١٧) .

وفي قوله تعالى: (أَوْلَا مَسْتَمُّمٌ النَّسَاءُ: ٤ - ٤٣ و ٥ - ٦)؛ قال الشافعي: «ذكر الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة؛ فأشبهه أن يكون من^(١) قام من مضجع النوم». وذكر طهارة الجنب، ثم قال بعد ذلك: (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا). فأشبهه: أن يكون أوجب الوضوء من الغائط، وأوجه من الملامسة. وإنما ذكرها فموصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة؛ فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد والقبل غير الجنابة». ثم استدل عليه بآثار ذكرها^(٢). قال الربيع: اللمس بالكف؛ ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة. واللامسة: أن يلمس الرجل الثوب فلا يقبله وقال الشاعر^(٣):

فَأَلَسْتُ كَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ الْغَنَى وَلَمْ أَذِرْ أَنْ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْذِي
فَلَا أَنَا، مِنْهُ مَا أَفَادَ ذَوُو الْغَنَى [أَفَدْتُ] وَأَعْدَانِي فَبَدَّدْتُ^(٤) مَا عِنْدِي

هكذا وجدته في كتابي وقد رواه غيره عن الربيع عن الشافعي^(٥)، أنا أبو عبد الرحمن السلمي، أنا: الحسين بن رشيق المصري إجازة، أنا أحمد بن محمد ابن حرير النحوي، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول؛ فذكر معناه عن الشافعي^(٥)

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي: «قال الله تبارك وتعالى: (لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا: ٤ - ٤٣). فأوجب الله

(١) في الأصل: كمن. وما أئبتناه عبارة الأم.

(٢) انظر الأم (ج ١ ص ١٢ - ١٣).

(٣) هو بشار بن برد كما في الأغاني (ج ٣ ص ١٥٠).

(٤) انظر الأم: فبددت وفي الأغاني فانتلفت.

(٥) انظر الأم (ج ١ ص ١٣).

(جل ثناؤه) الغسل من الجنابة؛ وكان معروفاً في لسان العرب أن الجنابة: الجماع وإن لم يكن مع الجماع ماء دافق. وكذلك ذلك في حد الزنا، وإيجاب المهر، وغيره وكل من خوطب: بأن فلاناً أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم يكن مقترفاً. يعني أنه^(١) لم ينزل.

وبهذا الإسناد قال الشافعي: «وكان فرض الله الغسل مطلقاً: لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء؛ فإذا جاء المغتسل [بالغسل^(٢)] أجزاء - والله أعلم - كيفما جاء به - وكذلك^(٣) لا وقت في الماء في الغسل، إلا أن يأتي بغسل جميع بدنه.»

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي: «قال الله تبارك وتعالى: (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ منه). قال الشافعي: نزلت آية التيمم في غزوة بني المصطلق، أنحل عقد لعائشة رضي الله عنها، فأقام الناس على التماسه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء. فأنزل الله (عز وجل) آية التيمم. أخبرنا بذلك عدد من قریش من أهل العلم بالمغازي وغيرهم.» [ثم] روى فيه حديث مالك؛ وهو مذكور في كتاب المعرفة.

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي رحمه الله: «قال الله تبارك وتعالى: (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) قال: وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ صَعِيدٍ. لم يخالطه نجاسة، فهو: صعيد طيب يتيمم به. ولا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار؛ فاما البطحاء

(١) هذا من كلام الربيع كما صرح به في الام (ج ١ ص ٣١)

(٢) زيادة عن الام (ج ١ ص ٣٣)

(٣) في الأصل: ولذلك. وهو خطأ والتصحيح عن الأم.

الغليظة والريقة والكثيب الغليظ - فلا يقع عليه اسم صعيد^(١) .

وبهذا الإسناد قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةِ) وقال في سياقها (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ [أوجاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء] فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا [فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه]^(٢)) فدل حكم الله (عز وجل) على أنه أباح التيمم في حالين : أحدهما : السفر والأعواز من الماء . والآخر . المرض^(٣) في حضر كان أو سفر . ودل [ذلك] على أن على المسافر طلب الماء ، لقوله : (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) وكان كل من خرج مجتازاً من بلد إلى غيره ، يقع عليه اسم السفر قصر السفر أو طال . ولم أعلم من السنة دليلاً على أن لبعض^(٤) المسافرين أن يتيمم دون بعض ؛ فكان ظاهر القرآن أن كل من سافر سفر قريباً أو بعيداً يتيمم . قال : وإذا كان مريضاً ببعض المرض : تيمم حاضراً أو مسافراً ، أو واجداً للماء أو غير واجده^(٥) والمرض اسم جامع لمعان لأمرض مختلفة ؛ فالذي سمعت : أن المرض - الذي للمرء أن يتيمم فيه - : الجراح ، والقرح دون الغور كله مثل الجراح ؛ لأنه يخاف في كله - إذا مامسه الماء - أن ينطف ، فيكون من النطف التلف ، والمرض المخوف .

(١) انظر الام : (ج ١ ص ٤٣)

(٢) ما بين الأقواس الربعة زيادة عن الأم (ح ١ ص ٢٩) .

(٣) في الأصل : المريض . وفي الام (ص ٣٩) للمريض . وكلاهما خطأ والصحيح

ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : بعض والتصحيح عن الام .

(٥) كذا بالأصل وبالام (ج ١ ص ٣٩) . ولعل أو زائدة من الناسخ .

وقال في القديم (رواية الزعفراني عنه): «تيمم إن خاف [إن مسه الماء^(١)] التلّف ، أو شدة الضنى». وقال في كتاب البويطي: «نخاف، إن أصابه الماء، أن يموت، أو يتراق^(٢) عليه إلى ما هو أكثر منها؛ تيمم وصلى ولا إعادة عليه. لأن الله تعالى: أباح للمريض التيمم. وقيل: ذلك المرض: الجراح والجدرى. وما كان في معناهما: من المرض - عندي مثلهما؛ وليس الحمى وما أشبهها -: من الرمد وغيره. - عندي، مثل ذلك.»

قال الشافعي - في روايتنا: «جعل الله المواقيت للصلاة؛ فلم يكن لأحد أن يصلبها قبلها؛ وإنما أمر^(٣) بالقيام إليها إذا دخل وقتها؛ وكذلك أمر^(٤) بالتيمم عند القيام إليها، والإعواز من الماء. فمن تيمم لصلاة قبل دخول وقتها، وطلب الماء لها -: لم يكن له أن يصلبها بذلك التيمم.»

* * *

أخبرنا، أبو سعيد، نا أبو العباس، أنا الربيع، قال. قال الشافعي (رحمه الله): «وإنما قلت: لا يتوضأ رجل بماء قد توضأ به غيره. لأن^(٥) الله (جل ثناؤه) يقول (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ - ٥٠ - ٦) فكان معقولا. أن الوجه لا يكون مغسولا إلا بأن يتبدأ له بماء^(٥) فيفصل به، ثم عليه في اليدين عندي - مثل ما عليه في الوجه [من] أن يتبدىء لهما ماء فيفصلهما به^(٦). فلو أعاد عليهما الماء

(١) زيادة عن مختصر المزني هاهنا (ج ١ ص ٥٤).

(٢) أي يترابد. (٣) انظر الأم (ج ١ ص ١٩).

(٤) في الأصل أن، والتصحيح عن الأم (ج ١ ص ٢٥).

(٥) في الأم: ماء. (٦) عبارة الأم: «من أن يتبدىء له ماء فيفصله به.»

ولا فرق من حيث المعنى المراد.

الذي غسل به الوجه - : كان كأنه لم يُسَوَّ بين يديه ووجهه ، ولا يكون مسويًا بينهما ، حتى يتدّى لهما الماء ، كما ابتداءً للوجه . وأن^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم . « أخذ لكل عضو ماءً جديداً . » .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله عز وجل : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ^(٢) إلى : (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ : ٥ - ٦) . فاحتمل أمر الله (تبارك وتعالى) بغسل القدمين : أن يكون على كل متوضئ ؛ واحتَمَلَ : أن يكون على بعض المتوضئين دون بعض . فدل مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين - : أنها ^(٣) على من لا خفين عليه [إذا هو ^(٤)] لبسهما على كمال طهارة كمدل صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاتين بوضوء واحد ، وصلواتٍ بوضوء واحد - : على أن فرض الوضوء ممن ^(٥) قام إلى الصلاة ، على بعض القاعين دون بعض ، لا : ^(٦) أن المسح خلافٌ لكتاب الله ، ولا الوضوء على القدمين ^(٧) . « زاد - في روايتي ، عن أبي عبد الله ، عن أبي العباس ، عن الربيع ، عنه - : « إنما يقال : « الغسلُ كمال ، والمسحُ رخصةٌ كمال ؛ وأيهما شاء فعل ^(٨) » .

-
- (١) كذا بالأصل وبالأم ؛ على أنه معطوف على قوله : لأن الله . ولعل الأصح : لأن . فليتأمل .
(٢) تمام التروك : (وأيديكم إلى المرافق . وامسحوا برؤوسكم) .
(٣) في الأصل : « أنهما » . وهو خطأ . والتصحيح عن الأم (ج ١ ص ٢٧) ؛ وإنما أنت الضمير باعتبار أن المسح طهارة . (٤) زيادة عن الأم ، يتوقف عليها فهم المعنى المراد .
(٥) في الأم : « على من » ؛ ولا فرق في المعنى . (٦) في الأصل : « لأن » . وهو خطأ ظاهر ؛ والتصحيح عن الأم . (٧) كذا بالأصل وبالأم ، ولعل الأصح - اللائم لظاهر العبارة السابقة - : على بعض القاعين . (٨) انظر اختلاف الحديث بهامش الام (ج ٧ ص ٦٠) .

أنا ، أبو عبدالله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال :
« قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(١)) الآية ،
ودلت السنة على [أن ^(٢)] الوضوء من الحدث . وقال الله عز وجل :
(لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ، حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ، وَلَا جُنْبًا إِلَّا
عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا) الآية ^(٣) . فكان الوضوء عاما في كتاب الله
(عز وجل) من ^(٤) الأحداث ؛ وكان أمرُ الله الجنبَ بالغسل من الجنابة ، دليلا
(والله أعلم) على : أن لا يجب غسل إلا من جنابة ؛ إلا أن تدل على غسل
واجب : فتوجهه بالسنة : بطاعة الله في الأخذ بها ^(٥) . ودلت السنة على
وجوب الغسل من الجنابة ؛ ولم أعلم دليلا يبيِّن على أن يجب غسل غير الجنابة
الوجوب الذي لا يجزىء غيره . وقد روى في غسل يوم الجمعة شيء ؛ فذهب
ذاهب إلى غير ما قلنا ؛ ولسان العرب واسع . »

(١) تمامها : (وأيديكم إلى الرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، وإن
كنتم جنبا فاطهروا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم
النساء - فلم تجدوا ماء - : فميموا صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ٥ - ٦)
(٢) زيادة عن اختلاف الحديث (ص ١٧٧)

(٣) تمامها : (وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم
النساء - فلم تجدوا ماء - : فميموا صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ؛ إن الله كان
عفوًا غفورا : ٤ - ٤٣)

(٤) في الأصل : « عن » . وما أثبتناه عبارته في اختلاف الحديث (ص ١٧٨) .

(٥) في الأصل : « فتوجه السنة بطاعة الله والاخذ بها » . والتصحيح عن اختلاف

الحديث (ص ١٧٨) .

ثم ذكر ما روى فيه ، وذكر تأويله ، وذكر السنة التي دلت على وجوبه في الاختيار ، و [في] النظافة ، ونفى ^(١) تغير الريح عند اجتماع الناس ^(٢) ، وهو مذكور في كتاب المعرفة ^(٣) .



وفيا أنبأني أبو عبد الله (إجازة) عن الربيع ، قال : قال الشافعي : (رحمه الله تعالى) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ . قُلْ : هُوَ أَذَى ، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) الآية ^(٤) . فأبان : أنها حائض غير طاهر ، وأمرنا : أن لا نقرب حائضاً حتى تطهر ، ولا إذا طهرت حتى تتطهر ^(٥) بالماء ، وتكون ممن تحل لها الصلاة » .

وفي قوله عز وجل : (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) ، قال الشافعي : « قال بعض أهل العلم بالقرآن : فأتوهن من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن ؛ يعني في ^(٦) مواضع الحيض . وكانت الآية محتملة لما قال ؛ ومحتملة : أن اعتزلهن : اعتزال جميع أبدانهن ، ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : على اعتزال ما تحت الإزار منها ، وإباحة ما فوقها » .

(١) في الاصل : « ومعنى » . والتصحيح عن اختلاف الحديث (ص ١٧٩) .

(٢) فلينظر في اختلاف الحديث (ص ١٧٨ - ١٨١) . (٣) للحافظ البيهقي رضي الله عنه .

(٤) تمامها : (ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن : فأتوهن من حيث أمركم الله ؛ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين : ٢ - ٢٢٢) .

(٥) في الاصل : « تطهر » . وما أتيتاه عبارة الام (ج ١ ص ٥٠) ، وهي أظهر .

(٦) عبارة الأم (ج ١ ص ٥١) : « من » . وهي أنسب .

قال الشافعي : « وكان مبينا ^(١) في قول الله عز وجل : (حَتَّى يَطْهُرْنَ) :
 أنهن حيضٌ في غير حال الطهارة ^(٢) ، وقضى الله على الجنب : أن لا يقرب
 الصلاة حتى يغتسل ، فكان مبينا : أن لا مدة لطهارة الجنب إلا الغسل ^(٣) ،
 ولا مدة لطهارة الحائض إلا ذهاب الحيض ، ثم الغسل : لقول الله عز وجل :
 (حَتَّى يَطْهُرْنَ) ، وذلك : انقضاء ^(٤) الحيض : (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) ، يعني :
 بالغسل ؛ لأن السنة دلت على أن طهارة الحائض : الغسل ^(٥) ؛ ودلت على
 بيان ما دل عليه كتاب الله : من أن لا تصلى الحائض . ، فذكر حديث
 عائشة (رضي الله عنها) ، ثم قال : « وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) عائشة
 (رضي الله عنها) - : « أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » - : يدل
 على أن لا تصلى ^(٦) حائضاً ؛ لأنها غير طاهر ما كان الحيض قائماً . ولذلك ^(٧)
 قال الله عز وجل : (حَتَّى يَطْهُرْنَ) . »

قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (خَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ ،
 وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) الآيتين ^(٨) . فلما لم يرخص الله ^(٩) في أن تؤخر الصلاة

(١) في الأم : « بينا » . (٢) في الاصل : « في غير طهارة » ، والتصحيح عن الام .

(٣) عبارة الاصل : « لامره لطهارة الجنب لا الغسل » ؛ وهي خطأ ، والتصحيح عن الام

(٤) عبارة الام : « بانقضاء » . (٥) عبارة الام : « بالغسل » .

(٦) عبارة الام : « أن لا تطوف حتى تطهر ، فدل . » فيكون قوله : « وأمر الخ » جملة فعلية .

وعلى ما في الاصل : يكون جملة اسمية روعى فيها لفظ الحديث ، والخبر قوله : « يدل » :

(٧) عبارة الام : « وكذلك » . وما في الاصل أصح .

(٨) تمامهما . (وقوموا لله قانتين) فإن خفتم فرجالا أو ركبنا ، فإذا أمنتُم فاذكروا

الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون : ٢ - (٢٣٨ - ٢٣٩) .

(٩) عبارة الأم (ج ١ ص ٥١ . « رسول الله » . وهي خطأ .

في الخوف ، وأرخص : أن يصلحها المصلي كما أمكته رجالا وركبانا^(١) ؛
وقال : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا : ٤ - ١٠٣) ؛
وكان مَنْ عَقَلَ الصلاة من البالغين ، عاصيا بتركها : إذا جاء وقتها وذكروها ،
[وكان غير ناس لها]^(٢) ؛ وكانت الحائض بالغة عاقلة ، ذاكرة للصلاة ،
مطيقه لها ؛ وكان^(٣) حكم الله : أن لا يقربها زوجها حائضا ؛ ودل حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم : على أنه إذا حرم على زوجها أن يقربها
للحيض ، حرم عليها أن تصلي - : كان في هذا دليل^(٤) [على] أن فرض
الصلاة في أيام الحيض زائل عنها فإذا زال عنها - وهي ذاكرة عاقلة مطيقة - :
لم يكن عليها قضاء الصلاة . وكيف تقضى ما ليس بفرض عليها : بزوال فرضه
عنها !؟ وهذا ما لم أعلم فيه مخالفاً .

* * *

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ (رحمه الله) ، نا أبو العباس
محمد بن يعقوب الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي : « وما
تقل بعض من سمعت منه - : من أهل العلم - : أن الله (عز وجل) أنزل
فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس ؛ فقال : (يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ * قُمْ اللَّيْلَ

(١) عبارة الأم . « راجلا أو راكبا » . وهي أنسب .

(٢) زيادة عن الأم للإيضاح . (٣) في الأم : « فكان » : وما هنا أصح . فدعا
لتوهم أنه جواب الشرط ، الذي سيأتي به ، وهو قوله . « كان في هذا » .

(٤) عبارة الأم . « دلائل » . وزيادة « على » عن الأم للإيضاح .

إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ
تَرْتِيلًا : ٧٣ - ١ - ٤) . ثم نسخ هذا في السورة معه ، فقال : (إِنَّ رَبَّكَ
يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ
مَعَكَ) ^(١) ؛ قرأ إلى : (وَآتُوا الزَّكَاةَ) : ٧٣ - ٢٠) . قال الشافعي : ولما
ذكر الله (عز وجل) بعد أمره بقيام الليل : نصفه إقليلا ، أو الزيادة عليه
فقال : (أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) ،
نخف ، فقال : (عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ
فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،
فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ : ٧٣ - ٢٠) . - كان ^(٢) بينا في كتاب الله (عز وجل)
نسخ قيام الليل ونصفه ، والنقصان من النصف ، والزيادة عليه - : بقوله عز
وجل : (فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) . ثم احتمل قول الله عز وجل : (فَأَقْرُوا
مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) ، معنيين : أحدهما : أن يكون فرضا ثابتا ، لأنه أزيل ^(٣) به
فرض غيره . (والآخر) : أن يكون فرضا منسوخا : أزيل بغيره ، كما أزيل
به غيره . وذلك لقول الله تعالى : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَجُدْ لَهُ بِرَأْسِكَ) الآية ^(٤)

(١) تمام المتروك . (والله يقدر الليل والنهار ؛ علم أن لن تحصوه فتابع عليكم ؛ فأقروا
ماتيسر من القرآن ، علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من
فضل الله ؛ وآخرون يقاتلون في سبيل الله فأقروا ماتيسر منه وأقيموا الصلاة) .
(٢) في بعض نسخ الرسالة (ص ١١٤) . « فكان » . فيكون جواب الشرط قوله
فما سبق . « نخف » . وعلى ما هنا - وهو الاظهر - يكون جواب الشرط قوله .
« كان » . فليتأمل .

(٣) في الأصل . « أريد » . وهو خطأ واضح ، والتصحيح عن الرسالة (ص ١١٥)

(٤) تمامها . (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا . ١٧ - ٧٩) .

واحتمل قوله: (وَمِنَ اللَّيْلِ قَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَكَ): أن يتهجد بغير الذى فرض عليه: مما تيسر منه: فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين، فوجدنا سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تدل على أن لا واجب من الصلاة إلا الخمس، فصرنا: إلى أن الواجب الخمس، وأن ماسواها: من واجب: من صلاة، قبلها. - منسوخ بها، استدلالا بقول الله عز وجل: (وَمِنَ اللَّيْلِ قَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) فإنها^(١) ناسخة لقيام الليل، ونصفه، وثلثه، وما تيسر. ولسنا نحب لأحد ترك^(٢)، أن يتهجد بما يسره الله عليه: من كتابه، مصليا [به]^(٣)، وكيفما أكثر فهو أحب إلينا». ثم ذكر حديث طلحة بن عبيد الله، وعبد الله بن الصامت، فى الصلوات الخمس^(٤).

أخبرنا أبو سعيد بن أبى عمرو، ثنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال لنا الشافعى رحمه الله. فذكر معنى هذا بلفظ آخر^(٥)؛ ثم قال: « ويقال: نُسخ ما وصفت المزمّل^(٦)، بقول الله عز وجل: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ)، وذلوك الشمس: زوالها؛ (إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ): العتمة، (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ): الصبح، (إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا * وَمِنَ اللَّيْلِ قَتَهَجَّدُ بِهِ

(١) فى الرسالة (ص ١١٦). « وأنها »، ولعل ما هنا اصح.

(٢) كذا بالرسالة. وعبارة الاصل. « يترك »، وهى خطأ، أو لعل (أن) ناقصة من الناسخ. وطى كل فعبارة الرسالة أحسن وأخصر. (٣) الزيادة عن الرسالة.

(٤) انظره فى الرسالة (ص ١١٦-١١٧). (٥) انظره فى الام (ج ١ ص ٥٩).

(٦) عبارة الام (ج ١ ص ٥٩): « نسخت ما وصفت من المزمّل ». ولعل صحة

العبارة، نسخ ما وصفت من المزمّل.

تَأْفَلَةٌ لَكَ : (١٧-٧٨ ، ٧٩) ، فأعلمه أن صلاة الليل نافذة لا فريضة ؛ وأن
الفرائض فيما ذكر : من ليل أو نهار . قال الشافعي : ويقال : في قول الله
عز وجل : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ) : المغرب والعشاء ؛ (وَحِينَ تُصْبِحُونَ) :
الصبح ، (وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا) : العصر ، (وَحِينَ
تُظْهِرُونَ) : الظهر . قال الشافعي : وما أشبه ما قيل من هذا ، بما (١) قيل ،
والله أعلم .

* * *

وبه (٢) قال : قال الشافعي : « أحكم الله (عز وجل) لكتابه (٣) : أن
ما فرض - : من الصلوات - . مَوْقُوتٌ ؛ والموقوت (والله أعلم) : الوقتُ
الذي نصلى فيه ، وعددها . فقال جل ثناؤه : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
كِتَابًا مَوْقُوتًا : ٤ - ١٠٣) .

* * *

وبهذا الإسناد [قال] : قال الشافعي : قال الله تبارك وتعالى :
(لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ، حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ : ٤ - ٤٣) .
قال : يقال : نزلت قبل تحريم الخمر . وأيّما (٤) كان نزولها : قبل تحريم الخمر

(١) كذا بالأصل والام ؛ أى . بما قيل في شرح الآية السابقة .

(٢) أى . بالإسناد السابق .

(٣) كذا بالأصل ، وفي الام (ج ١ ص ٦١) : « كتابه » . ولعل الصواب

« أعلم الله عز وجل في كتابه » .

(٤) في الأصل : « وإنما » وهو خطأ وتحريف من الناسخ . والتصحيح عن الأم

(ج ١ ص ٦٠) .

أو بعد [٥] فمن صلى سكراناً : لم تجز صلاته : نهى الله (عز وجل) إياه عن الصلاة ، حتى يعلم ما يقول ؛ وإن^(١) معقولاً : أن الصلاة : قول ، وعمل ، وإمساك في مواضع مختلفة . ولا يؤدي هذا كما أمر به ، إلا من عقله^(٢) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَمِبًا : ٥ - ٥٨) ؛ وقال : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ : ٦٢ - ٩) فذكر الله الأذان للصلاة ، وذكر يوم الجمعة . فكان بيننا (والله أعلم) : أنه أراد المكتوبة بالآيتين^(٣) معاً ؛ وسن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الأذان للمكتوبات [ولم يحفظ عنه أحد علمته : أنه أمر بالأذان لغير صلاة مكتوبة^(٤)] .

* * *

أنا أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد [في قوله^(٥)] : (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ : ٩٤ - ٤) ؛ قال : « لأذ كر لإذ كرت [معي^(٥)] : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله . قال الشافعي : « يعني

(١) كذا بالأصل وبالأم ، ولعل الأصح : « وكان » .

(٢) عبارة الأم : « ولا يؤدي هذا إلا من أمر به ممن عقله » وما هنا أوضح .

(٣) بالأصل : « بالآيتين » . وهو تحريف من الناسخ ، والتصحيح عن الأم (ج ١ ص ٧١) .

(٤) زيادة عن الأم لزيادة الفائدة .

(٥) زيادة للايضاح ، عن الرسالة (ص ١٦) .

(والله أعلم : ذِكْرُهُ عند الإيمان بالله والأذان ؛ ويحتمل : ذكره عند تلاوة القرآن ، وعند العمل بالطاعة ، والوقوف عن المعصية .

واحتج في فضل التعجيل بالصلوات - بقول الله عز وجل : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ : ١٧ - ٧٨) ؛ ودلوها : ميلها .^(١) وبقوله : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) : (٢٠ - ١٤) ؛ وبقوله : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ : ٢٣٨ - ٢) ؛ والمحافظة على الشيء : تعجيله .

وقال في موضع آخر^(٢) : « ومن قدم الصلاة في أول وقتها ، كان أولى بالمحافظة عليها ممن أخرها عن أول وقتها^(٣) » .

وقال في قوله (وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ٢ - ٢٣٨) - : « فذهبنا : إلى أنها الصبح . [وكان أقل ما في الصبح^(٤)] إن لم تكن هي - : أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه . » .

وذكر - في رواية المزني ، وحرمة - حديث أبي يونس مولى عائشة (رضي الله عنها) أنها أمّلت عليه : (حافظوا على الصلوات ، والصلاة الوسطى ، وصلاة العصر » ، ثم قالت : « سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) » قال الشافعي : « فحديث عائشة يدل على أن الصلاة الوسطى ، ليست صلاة

(١) هذا من كلام الشافعي كما في السنن الكبرى للبيهقي . (٢) من الرسالة (ص ٢٨٩) .

(٣) عبارة الرسالة : « الوقت » . وهي أحسن .

(٤) زيادة عن اختلاف الحديث بهامش الأم (ج ٧ ص ٢٠٨) ، يتوقف عليها فهم

الكلام وصحته .

(٥) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٤٦٢)

العصر . قال : واختلف بعض أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فروى عن علي ، وروى ^(١) عن ابن عباس : أنها الصبح ؛ وإلى هذا نذهب . وروى عن زيد بن ثابت : الظهر ؛ وعن غيره : العصر ^(٢) . وروى فيه حديثاً ^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الشيخ ^(٣) : « الذي رواه الشافعي في ذلك ، عن علي ، وابن عباس : فيما رواه مالك في الموطأ عنهما فيما بلغه ^(٤) ؛ ورويناه موصولاً عن ابن عباس وابن عمر ^(٤) ، وهو قول عطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وعكرمة ^(٤) . »
« وروينا عن عاصم ، عن زر بن حبيش ، عن علي (رضي الله عنه) ، قال : « كنا نرى أنها صلاة الفجر ، حتى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الأحزاب : يقول : « شغلونا عن صلاة الوسطى ، صلاة العصر ^(٥) ؛ حتى غابت الشمس ، ملائكة قبورهم وأجوافهم ناراً » . وروايته في ذلك - عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحة ، عن عبيدة السلماني ، وغيره عنه ، وعن مرة ، عن ابن مسعود . وبه قال أبي بن كعب ، وأبو أيوب ، وأبو هريرة ، وعبد الله

(١) لعل ذكرها للتأكيد ، أو زيادة من الناسخ .

(٢) ينظر : أقاتل هذا الشافعي ؟ أم البيهقي ؟ . فليتأمل .

(٣) أي : الحافظ البيهقي . وهذا من كلام أحد رواة هذا الكتاب عنه ، كما هي عادة أكثر المتقدمين .

(٤) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢)

(٥) هذا اللفظ غير موجود في حديث علي برواية زر عنه . وإنما وجد في حديثه برواية

شثير العيسى عنه ، وفي حديث ابن مسعود وممرة . راجع السنن الكبرى [ج ١ ص ٤٦٠]

ابن عمرو^(١)، و [هو]^(٢) في إحدى الروايتين ، عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وعائشة رضي الله عنهم .

وقرأت [في] كتاب حرملة ، عن الشافعي - في قول الله عز وجل :
(إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا : ١٧ - ١٨) ، فلم يذكر في هذه الآية
مشهوداً غيره ، والصلوات مشهودات ، فأشبهه أن يكون قوله^(٣) مشهوداً
بأكثر مما تشهد به الصلوات ، أو أفضل ، أو مشهوداً بنزول الملائكة .
يريد^(٤) صلاة الصبح .



أنا أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي رحمه الله :
« فرض الله (تبارك وتعالى) الصلوات ؛ وأبان رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
عدد كل واحدة منهن ، ووقتها ، وما يعمل فيهن ، وفي كل واحدة منهن .
وأبان الله (عز وجل) : أن^(٥) منهن نافلة وفرضاً ؛ فقال لنبيه صلى الله عليه
وسلم : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) الآية^(٦) . ثم أبان ذلك رسول الله

(١) في الأصل : « عمر » . وهو خطأ بدلالة الكلام السابق واللاحق ، بل قد صرح
البيهقي في السنن الكبرى [ج ١ ص ٤٦١] باسم جده :

(٢) زيادة يقتضيهما المقام ، وإن حذف (في) كان أحسن .

(٣) وأى : تأويل قوله ومعناه .

(٤) أى : الشافعي ، بقوله فيما تقدم : « غيره » . وقوله . « يريد الخ » من كلام البيهقي

على ما يظهر . (٥) قوله : « أن » ، غير مثبت في الأم [ج ١ ص ٨٦]

(٦) تمامها : (عسى أن يعطك ربك مقاما محمودا : ١٧ - ٧٩)

(صلى الله عليه وسلم) فكان بيننا (والله أعلم) - إذا كان من الصلاة نافلة وفرض ، وكان الفرض منها مؤقتاً - أن لا تجزى عنه صلاة ، إلا بأن ينويها مصلياً (١) .

وبهذا (٢) الإسناد ، قال الشافعي : قال الله تبارك وتعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٣)] : ١٦ - ٩٨) . قال الشافعي : وأحب أن يقول - حين يفتتح [قبل أم (٤)] القرآن : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وأى كلام استعاذ به ، أجزاءه .

وقال في الإملاء - بهذا الإسناد : « ثم يتدىء ، فيتعوذ ، ويقول : أعوذ بالسميع العليم ؛ أو يقول : أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم (٤)] ؛ أو : أعوذ بالله أن يحضرون . لقول الله عز وجل . (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

قال الشافعي - في كتاب البؤيطي : « قال الله جل ثناؤه : (وَلَقَدْ

(١) هذه عبارة الأم [ج ١ ص ٨٦] ، وفي الأصل : « لا يجزى عنه أن يصلى صلاة إلا بأن ينويها مصلياً » . وعبارة الأم أسلم وأوضح .
(٢) بالأصل ، « فلهدا » ، وهو خطأ واضح .
(٣) زيادة عن الأم [ج ١ ص ٩٢ - ٩٣] .
(٤) زيادة مقصودة قطعا .

آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ : ١٥ - ٨٧) . وهي : أم القرآن : أولها : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .

أنا أبو زكريا بن أبي إسحاق - في آخرين - قالوا : أنا أبو العباس محمد ابن يعقوب ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا عبد المجيد ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني أبي [عن ^(١)] سعيد بن جبيرة [في قوله ^(٢)] : (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ) ، [قال] : « هي أم القرآن » . قال أبي : « وقرأها عليّ سعيد بن جبيرة ، حتى ختمها ، ثم قال : « بسم الله الرحمن الرحيم » الآية السابعة . قال سعيد : وقرأها عليّ ابن عباس ، كما قرأتها عليك ، ثم قال (بسم الله الرحمن الرحيم) الآية السابعة . قال ابن عباس : فَذَخَرَهَا [الله ^(٣)] لكم ، فإخرجها لأحد قبلكم » .

قال الشافعي - في رواية حرمة عنه : « وكان ابن عباس يفعلها (يعني ^(٤)) : يفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم .) ، ويقول : انزع الشيطان منهم خير آية في القرآن . وكان يقول : كان النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يعرف ختم السورة ، حتى تنزل : (بسم الله الرحمن الرحيم) . » .

* * *

-
- (١) زيادة لا بد منها ، عن [ج ١ ص ٩٣] ومصدر الشافعي بهامش الأم .
ص ٥٣ - ٥٤] (٢) الزيادة للإيضاح .
(٣) زيادة للإيضاح ، عن السنن الكبرى للبيهقي [ج ٢ ص ٤٤] .
(٤) الظاهر : أن هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

أنا أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي [قال^(١)] « قال الله (تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ٧٣ - ٤) ، فأقلُّ الترتيل : ترك المجلة في القرآن عن الإبانة . وكلما^(٢) زاد على أقل الإبانة في القرآن ، كان أحبَّ إليَّ : ما لم يبلغ أن تكون الزيادة فيه تعطيطاً .

* * *

قرأت في كتاب « المختصر الكبير » - فيارواه أبو إبراهيم المزني ، عن الشافعي (رحمه الله) أنه قال ، أنزل الله عز وجل على رسوله (صلى الله عليه وسلم) فَرَضَ الْقِبْلَةَ بِمَكَّةَ ، فكان يصلي في ناحية يستقبل منها البيت [الحرام] ، وبيت المقدس ، فلما هاجر إلى المدينة ، استقبل بيت المقدس ، مولياً عن البيت الحرام ؛ ستة عشر شهراً - وهو يجب : لو قضى الله إليه باستقبال البيت الحرام . لأن فيه مقام أبيه إبراهيم ، وإسماعيل ؛ وهو : المثابة للناس والأمن ، وإليه الحج ؛ وهو : المأمور به : أن يطهر للطائفين ، والعاكفين ، والرَّكْعَ السَّجُودَ . مع كراهية رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وافق اليهود فقال جبريل عليه السلام : « لَوِ دِدْتُ أَنْ رَبِّي صَرَفَنِي عَنْ قِبْلَةِ الْيَهُودِ إِلَى غَيْرِهَا » ؛ فأنزل الله عز وجل : (وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ . فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ : ٢ - ١١٥) . - يعني (والله أعلم) ، فثمَّ الوجه الذي وجَّههم الله إليه^(٣) فقال جبريل عليه السلام للنبي (صلى الله عليه وسلم) « يا محمد أنا عبد مأمور

(١) الريادة للإيضاح

(٢) كذا بالأم [ج ١ ص ٩٥] وفي الأصل « وكل ما » وهو خطأ واضح إلا أن تكون « كلما » من الكلمات التي يصح كتابتها متفرقة ، مثل « حيثما » ، و « كيفما »

(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقي [ج ٢ ص ١٣] وما رواه عن مجاهد في تفسير ذلك

مثلك ، لا أملك شيئاً ؛ فسل الله . فسأل النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه :
أن يوجهه إلى البيت الحرام ؛ وصعد جبريل (عليه السلام) إلى السماء ؛
فجعل النبي (صلى الله عليه وسلم) يُدِيمُ طَرَفَهُ إلى السماء : رجاءً أن يأتيه
جبريل (عليه السلام) بما سأل . فأنزل الله عز وجل : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ
وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ؛ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ؛ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ)^(١) إلى قوله : (فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي : ٢ - ١٤٤ - ١٥٠) .

« في قوله : (وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ
رَبِّهِمْ ٢ - ١٤٤) ، يقال : يجدون - فيما نزل عليهم - : أن النبي الأمي -
من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهم السلام : - يخرج من الحرم ، وتعود قبلته
وصلاته مخرجه . يعني^(٢) : الحرم .

وفي قوله تعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ

(١) تمام التروك : (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ؛ وإن الذين أوتوا الكتاب
ليعلمون أنه الحق من ربهم ؛ وما الله بغافل عما يعملون * ولئن أتيت الذين أوتوا
الكتاب بكل آية ماتبعوا قبيلتك ، وما أنت بتابع قبيلتهم ، وما بعضهم بتابع قبلة بعض ؛ ولئن
اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين * الذين آتيناهم الكتاب
يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون * الحق من ربك فلا
تكونن من اللامتين * ولكل وجهة هو موليها ، فاستبينوا الخيرات أينما تكونوا يأت بكم
الله جميعاً ؛ إن الله على كل شيء قدير * ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ،
وإنه للحق من ربك . وما الله بغافل عما تعملون * ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ، لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا
الذين ظلموا منهم) .

(٢) هذا من كلام الشافعي رضي الله عنه .

المَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ؛ لِئَلَّا
يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ : ٢ - ١٥٠) ؛ قيل في ذلك (والله أعلم) :
لا تستقبلوا المسجد الحرام من المدينة ، إلا وأنتم مستدبرون بيت المقدس ؛
وإن جئتم من جهة نجد اليمن - فكنتم تستقبلون البيت الحرام ، وبيت
المقدس - : إستقبلتم المسجد الحرام . لا : أن إرادتكم ^(١) : بيت المقدس ؛
وإن استقبلتموه باستقبال المسجد الحرام . [و] ^(٢) لأتم كذلك : تستقبلون
مادونه [و] ^(٢) وراءه ؛ لا إرادة أن يكون قبةً ، ولكنه جهة قبة . .
« وقيل : (لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) : في استقبال
قبة غيركم . » .

« وقيل : في تحويلكم عن قبلتكم التي كنتم عليها ، إلى غيرها . وهذا
أشبه ما قيل فيها (والله أعلم) - : لقول الله عز وجل : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ
النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) ^(٣) ؛ إلى قوله تعالى :
(مُسْتَقِيمٌ : ٢ - ١٤٢) . فأعلم الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أن لا حجة
عليهم في التحويل ؛ يعني : لا يتكلم في ذلك أحد بشيء ، يريد الحجة ؛ إلا
الذين ظلموا منهم . لا : أن لهم ^(٤) حجةً ؛ لأن عليهم ^(٥) ؛ أن ينصرفوا عن
قبلتهم ، إلى القبلة التي أمروا بها . » .

(١) أى : قصدكم ووجهتكم ، وفي الأصل : « أراد بكم » ؛ وهو خطأ كما يدل عليه
السلام الآتى . (٢) زيادة لا بد منها . (٣) تمام التروك : (قل لله المشرق والمغرب يهدى
من يشاء إلى صراط) . (٤) أى : الذين ظلموا . (٥) أى : الرسول ومن معه .

« وفي قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ۚ ٢ - ١٤٣) ؛ لقوله ^(١) إلا لنعلم أن قد علمهم ^(١) من يتبع الرسول ؛ وعلم الله كان -- قبل اتباعهم وبعده -- سواء . » .

« وقد قال المسلمون : فكيف بما مضى من صلاتنا ، ومن مضى منا ؟ فأعلمهم الله (عز وجل) : أن صلاتهم إيمان ^(٢) ؛ فقال : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ) الآية ^(٣) . » .

« ويقال : إن اليهود قالت : البرئ في استقبال المغرب ، وقالت النصراري : البرئ في استقبال المشرق بكل حال . فأنزل الله (عز وجل) فيهم : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ۚ ٢ - ١٧٧) . يعني (والله أعلم) : وأنتم مشركون ؛ لأن البر لا يكتب لمشرك . » .

« فلما حوّل الله رسوله (صلي الله عليه وسلم) إلى المسجد الحرام -- :

(١) كذا بالأصل ؛ ولم نعثر على مصدر آخر لهذا النص . وهو : إما أن يكون قد وقع فيه تحريف فقط ، أو تحريف ونقص . فعلى الاحتمال الثاني ، لعل الأصل : « قيل : فقوله : (إلا لنعلم) ، يعني : إلا لتعلموا ؛ إذ قد علمهم » . أي : بسبب تحويل القبلة . وهذا المعنى موافق للوجه المشهور الذي اختاره الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٩) ، والذي صدر به الفخر الوجوه التي ذكرها ، في تفسيره (ج ٢ ص ١١) . وعلى الاحتمال الأول . لعل الأصل : « قيل : إلا لنعلم أن قد علمتم . » . أي : بالفعل . وهذا المعنى جمع بين الوجه الأول والوجه الثاني الذي ذكره الفخر . وعلى كل : فلا يمكن أن نطمئن إلى تصحيح لهذا النص ، أو تبين المعنى المراد منه -- مادامنا لم نعثر له على مصدر آخر من مؤلفات الشافعي (رضى الله عنه) وغيره .

(٢) أي : لا حرج عليها ، ولن يضيع ثوابها . انظر فتح الباري (ج ١ ص ٧٣) .

(٣) تمامها : (إن الله بالاس لرؤوف رحيم ۚ ٢ - ١٤٣) .

صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكثر صلواته ، مما يلي الباب : من وجه الكعبة ؛ وقد صلى من ورأها والناس معه : مطيفين بالكعبة ، مستقبلينها كلها ، مستدبرين ما وراءها : من المسجد الحرام .

« قال : وقوله عز وجل : (فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ : ٢-١٤٤ و ١٥٠) ، فَشَطْرُهُ وتلقاؤه وجهته : واحد في كلام العرب . »^(١)
واستدل عليه ببعض ما في كتاب الرسالة^(٢) .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ : ٢ - ١٥٠) . ففرض عليهم حيث ما كانوا : أن يولوا وُجُوههم شَطْرَهُ . و « شَطْرُهُ » : جهته ؛ في كلام العرب . إذا قلت : « أقصد شطر كذا » : معروف^(٣) أنك تقول : « أقصد قصد^(٤) عين^(٥) كذا » ؛ يعني^(٦) : قصد^(٤) نفس كذا . وكذلك : « تلقاءه وجهته^(٧) » ، أي : أستقبل

(١) إلى هنا انتهى ما نقله البيهقي عن المختصر الكبير للزني .

(٢) ص ٣٤ - ٣٨ ؛ ما ذكره البيهقي عقيبهِ .

(٣) أي : معروف . فهو جواب الشرط .

(٤) أي : نحو وجهة ، فهو اسم لامصدر . انظر تفسير الطبري (ج ٢ ص ١٣) واللسان

والخاتار (مادة : قصد) .

(٥) في الأصل : « غير » . وهو تحريف من النسخ . والتصحيح مما سيأتي بعد ومن

الرسالة (ص ٣٤) . (٦) كذا بالرسالة ؛ وفي الأصل : « بمعنى » .

(٧) كذا بالأصل وبعض نسخ الرسالة ؛ أي : وكذلك تقول : قصدت تلقاءه وجهته . =

تلقاه وجهته . وكلها ^(١) بمعنى واحد : وإن كانت بألفاظ مختلفة .

قال خُفَّافُ بنُ نُدْبَةَ :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَمْرَأَ رَسُولًا وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

وقال سَاعِدَةُ بنُ جُوَيَّةَ :

أَقُولُ لِأُمِّ زَيْنَبِيعَ : أَقِيبِي صُدُورَ الْعَيْسِ ، شَطْرَ بَنِي تَمِيمِ

وقال لَقِيطُ الْإِيَادِي ^(٢) :

وَقَدْ أَظْلَكَكُمْ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمْ هَوْلٌ لَهُ ظَلَمٌ تَفْشَاكُمْ قِطْعًا

وقال الشاعر :

إِنَّ الْعَسِيبَ بِهَادِي ^(٣) مُخَامِرِهَا فَشَطْرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْحُورُ

قال الشافعي (رحمه الله) : يريد : [تَلْقَاءُهَا] ^(٤) بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ وَنَحْوَهَا -

تَلْقَاءُ ^(٥) جِهَتِهَا . « وهذا كله - مع غيره من أشعارهم - مُيَّيَّنٌ : أَنْ شَطْرَ

الشيء : قَصْدُ عَيْنِ الشَّيْءِ : إِذَا كَانَ مُعَايِنًا : فَبِالصَّوَابِ ؛ وَإِنْ ^(٦) كَانَ

= بدليل تفسير الشافعي إياه عقبيه . وإذن : فملاحظاً في زيادة الواو قوله « وجهته » ، وإن خالفت نسخة الربيع التي خلت من الواو . إذ ليست معصومة من الخطأ .

(١) في الرسالة : « وإن كلها » .

(٢) في عيניתه المشهورة التي أنذر بها قومه غزو كسرى إياهم ، والتي صدر بها ابن

الشجري مختاراته القيمة .

(٣) كذا ببعض نسخ الرسالة ؛ وفي الأصل : « هذا مخامرها » ، وهو تحريف محل

بالمعنى والوزن . وقد وقع في رواية هذا البيت اختلاف كبير ، فارجع إلى ما كتبه الشيخ

شاكراً خاصة به ، فيما علقه على الرسالة (ص ٣٦ - ٣٧ و ٤٨٧ - ٤٨٨) فإنه مفيد .

(٤) زيادة عن الرسالة (ص ٣٧) .

(٥) هذا بدل من « تلقاءها » المتقدم . لبيان أن الضمير عائد إلى جهة العسيب .

(٦) في الرسالة . « وإذا » .

مُنْيَبًا: فبالاجتهاد والتوجه^(١) إليه . وذلك: أكثر ما يمكنه فيه .
« وقال الله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي جَمَعَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي
ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ: ٦ - ٩٧)؛ وقال تعالى: (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ
يَهْتَدُونَ: ١٦ - ١٦) .

فخلق الله لهم العلامات ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ؛ وَأَمْرَهُمْ: أَنْ
أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَوَجَّهْتُمْ إِلَيْهِ : بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمْ ، وَالْعُقُولِ
الَّتِي رَكِبَهَا فِيهِمْ : الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَلَامَاتِ . وَكُلُّ هَذَا : بَيَانٌ وَنِعْمَةٌ
مِنْهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ .^(٢)

قال الشافعي: « وَوَجَّهَ اللَّهُ رَسُولَهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - إِلَى الْقِبْلَةِ^(٣)
فِي الصَّلَاةِ - إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؛ فَكَانَتِ الْقِبْلَةُ الَّتِي لَا يَحِلُّ - قَبْلَ نَسْخِهَا -
اسْتِقْبَالُ غَيْرِهَا . ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ قِبْلَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، [وَأ^(٤) وَجَّهَهُ إِلَى الْبَيْتِ .
] فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ اسْتِقْبَالَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبَدًا لِمَكْتُوبَةٍ ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ
يَسْتَقْبَلَ غَيْرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ^(٤)] . وَكُلُّ كَانٍ حَقًّا فِي وَقْتِهِ . وَأَطَالَ
الْكَلَامَ فِيهِ^(٥) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
أنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي جَبْرِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ

(١) فِي الرِّسَالَةِ: «بِالتَّوَجُّهِ» ؛ وَهُوَ أَظْهَرَ وَإِنْ كَانَ لافْرَقَ مِنْ حَيْثُ الْعَنَى .

(٢) انظر الرسالة (ص ٣٨) ، وَالْأَمُّ (ج ١ ص ٨٠ - ٨١) : وَى عِبَارَةَ الْأَمِّ اخْتِلَافٌ وَزِيَادَةٌ

(٣) فِي الرِّسَالَةِ (ص ١٣١) : «لِلْقِبْلَةِ» . (٤) زِيَادَةٌ عَنِ الرِّسَالَةِ (ص ١٢٢) .

(٥) فَلْيَنْظُرْ فِي الرِّسَالَةِ (ص ١٢٢ - ١٢٥) .

العبد من (١) الله : إذا كان ساجداً ؛ ألم تر إلى قوله : (وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ)
٩٦ - ١٩) ؟ . يعني : افعِلْ واقْرُبْ (٢) . قال الشافعي : « ويشبه ما قال مجاهد
(والله أعلم) ما قال (٣) » .

في رواية حرمله عنه - في قوله تعالى : (يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا : ١٧ -
١٠٧) . - قال الشافعي : « واحتمل السجود : أن يَخْرَ : وذقنه - إذا خَرَّ -
تلى الأرض ؛ ثم يكون سجود [ه] على غير الذقن » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي : « فَرَضَ اللهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا : ٣٣ - ٥٦) . فلم يكن فرض الصلاة
عليه في موضع ، أولى منه في الصلاة ؛ ووجدنا الدلالة عن رسول الله

(١) كذا بالأُم (ج ١ ص ١٠٠) ومسند الشافعي (ص ١٤) أو بهامش الأم (ج ٦ ص ٦٢)
وترتيب مسند الشافعي (ج ١ ص ٩٣) ؛ وبالأصل : إلى » .
(٢) كذا بالأُم ؛ وفي المسند اقتصر على كلام مجاهد ، ولم يذكر تفسير الشافعي للآية
الكريمة ، الذي أراد به أن يبين : أن القرب من الله لازم للسجود له . وعبارة الأصل
وترتيب المسند : « ألم تر إلى قوله : افعِلْ واقْرِبْ ؛ يعني : اسجد واقترِبْ . » . ولعل الصواب
ما أثبتناه : إذ يبعد أن يكون مجاهد قد تحاشى التلغظ بنص الآية الكريمة لعذر ما ؛ ولو
سلمنا ذلك لما كان هناك معنى لأن يتحاشاه من رؤوا كلامه .

(٣) يعني : ما قاله النبي (صلى الله عليه وسلم) : مما أثبتته الشافعي - في الأم - قبل أثر
مجاهد ، ولم يذكره البيهقي هنا - : من قوله في حديث ابن عباس : « وأما السجود فاجتهدوا
فيه من الدعاء ؛ فقم من : أن يستجاب لكم . » . وقد أخرج البيهقي هذا الحديث في السنن
الكبرى (ج ٢ ص ١١٠) .

(صلى الله عليه وسلم) ، [بما وصفت : من أن الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ^(١)] فرضٌ في الصلاة ؛ والله أعلم . فذكر حديثين : ذكرناهما في كتاب (المعرفة) .

(وأنا) أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني (رحمه الله) ، أنا أبو سعيد ابن الأعرابي ، أنا الحسن بن محمد الزعفراني ، نا محمد ^(٢) بن إدريس الشافعي ؛ قال : « أنا مالك ، عن نعيم بن عبد الله المجرم - : أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبدُ الله بن زيد هو الذي [كان] ^(٣) أرى ^(٤) النداء بالصلاة . - أخبره ^(٥) ، عن أبي مسعود الأنصاري ، أنه قال : أتانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في مجلس سعد بن عبادة ، فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله أن نصلّي عليك يا نبيّ الله ؛ فكيف نصلّي عليك ؟ . فسكت النبي (صلى الله عليه وسلم) ، حتى تمنينا أنه لم يسأله . فقال ^(٦) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : قولوا : « اللهم صلّ على محمد وعلي آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ؛ وبارك على محمد وعلي آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ^(٧) » ، في العالمين ، إنك حميدٌ مجيدٌ . » .

(١) زيادة لا بد منها . عن الأم (ج ١ ص ١٠٢) .

(٢) في السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ ص ١٤٦) : « عبد الله بن نافع » ، ولا ذكر للشافعي

في الإسناد . فما هنا طريق آخر للزعفراني عن الشافعي : (٣) زيادة عن السنن الكبرى .

(٤) أي : أراه الله الأذان - في المنام - قبيل تشريعه ، كما هو مشهور .

(٥) هذا القول كان في الأصل متقدما على قوله « وعبد الله » ، والتعديل عن السنن الكبرى .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « ثم قال » وهي أحسن .

(٧) في الأصل : « على آل إبراهيم » ، والتصحيح عن السنن الكبرى ، ثم إن فرق البيهقي =

ورواهُ المزي وحرملة عن الشافعي ، وزاد فيه : « والسلامُ كما [قد] علمتم^(١) ». وفي هذا : إشارةٌ إلى السلام الذي في التشهد ، على النبي^(٢) (صلى الله عليه وسلم) ؛ وذلك : في الصلاة . فيُشبهه^(٣) : أن تكون الصلاة التي أمر بها (عليه السلام) - أيضا - في الصلاة ؛ والله أعلم .

قال الشافعي (رحمه الله) - في رواية حرمله - : « والذي أذهب إليه - من هذا - : حديثُ أبي مسعود ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) . وإنما ذهبت إليه : لأنني رأيتُ الله (عزَّ وجلَّ) ذكر ابتداءَ صَلَاتِهِ على نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، وأمر المؤمنين بها ؛ فقال : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا : ٣٣-٥٦) ؛ وذكر صفوته من خلقه ، فأعلم : أنهم أنبيأؤه ؛ ثم ذكر صفوته من آلهم^(٤) فذكر : أنهم أولياء أنبيائه ؛ فقال : (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ : ٣-٣٣) . وكان حديثُ أبي مسعود - : أن ذكرَ الصلوة على محمد وآل محمد - يشبه عندنا معنى الكتاب ؛ والله أعلم »

« قال الشافعي : وإني لأحبُّ : أن يدخل - مع آل محمد (صلى الله عليه وسلم) -

== فيها - بين هذه الرواية ورواية مسلم التي أثبتت لفظ الآل ، يؤيد هذا التصحيح .

(١) الزيادة عن السنن الكبرى والجموع للنووي (ج ٣ ص ٤٦٤) .

(٢) انظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٧) .

(٣) في الأصل : « فيسن » ، وهو خطأ : كما يدل عليه كلام الشافعي السابق ، وكلامه

الذي ذكره بعد ذلك ، ولم ينقله البيهقي هنا . انظر الأم (ج ١ ص ١٠٢) ،

(٤) في الأصل : « ثم ذكر صفوته قلوبهم » ، وهو خطأ واضح .

أزواجه وذريته؛ حتى يكون قداً ماورى عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١).
 «قال الشافعي (رحمه الله): واختلف الناس في آل محمد (صلى الله عليه وسلم)^(٢)
 فقال منهم قائل: آل محمد: أهل دين محمد^(٣). ومن ذهب هذا المذهب، أشبه أن
 يقول: قال الله تعالى لنوح: (أحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آئِنَيْنِ وَأَهْلِكَ :
 ١١ - ٤٠)؛ وحكى [فقال]^(٤) (إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنْ وَعْدَكَ الْحَقُّ، وَأَنْتَ
 أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ* قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ؛ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)
 الآية^(٥). فأخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح^(٦) .»

«قال الشافعي^(٧) : والذي نذهب إليه في معنى [هذه^(٨)] الآية : أن قول
 الله (عزَّ وجلَّ) : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) ؛ يعنى الذين^(٩) أمرنا [ك]^(١٠)
 بحملهم معك . (فإن قال قائلٌ) : وما دلَّ على ما وصفت ؟ . (قيل) : قال الله
 عزَّ وجلَّ : (وَأَهْلِكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ : ١١ - ٤٠) ؛ فأعلمه^(١١)
 أنه أمره : بأن يحمل من أهله ، مَنْ لم يسبق عليه القول : أنه^(١٢) أهل معصية ؛

- (١) انظر في ذلك السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٥٠) . (٢) انظر السنن الكبرى (ج ٢
 ص ١٥١ - ١٥٢) والمجموع (ج ٣ ص ٤٦٦) . (٣) انظر في المجموع (ج ٣ ص ٤٦٦)
 ما احتج به أصحاب هذا المذهب ، غير ما ذكرهنا . (٤) زيادة للايضاح ، وعبارة السنن الكبرى
 (ج ٢ ص ١٥٢) والمجموع (ج ٣ ص ٤٦٦) : «وقال إن ابني» ، ولا ذكر فيها قوله : «وحكى» .
 (٥) تمامها : (فلا تسئلن ما ليس لك به علم ؛ إني أعظك أن تكونن من الجاهلين)
 ١١ - ٤٥ - ٤٦) . (٦) الزيادة عن السنن الكبرى والمجموع .
 (٧) أى جواباً عن ذلك ، انظر السنن الكبرى والمجموع . (٨) زيادة عن السنن الكبرى
 (٩) كذا بالسنن الكبرى ؛ وفي الأصل والمجموع (ج ٣ ص ٤٦٧) : «الذي» .
 (١٠) زيادة عن المجموع . (١١) كذا بالأصل والمجموع ؛ وفي السنن الكبرى
 «فأعلمهم» وهو تحريف . (١٢) بالأصل والسنن الكبرى : «من» وهو خطأ ظاهر ،
 ويدل على ذلك أن عبارة المجموع - وهى منقولة عن السنن الكبرى - هكذا : «أنه
 أمره أن لا يحمل من أهله من سبق عليه القول من أهل معصيته» .

نم بين له فقال : (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ .) .

« قال الشافعي : وقال قائل : آل محمد : أزواجُ النبي محمد ^(١) (صلى الله عليه وسلم) . فكأنه ذهب : إلى أن الرجل يقال له : ألك أهل؟ ^(٢) ؛ فيقول : لا ؛ وإنما يعني : ليست لي زوجة . »

« قال الشافعي ^(٣) : وهذا معنى يحتمله اللسان ؛ ولكنه معنى كلام لا يُعرف ، إلا أن يكون له سبب ^(٤) كلام يدلُّ عليه . وذلك : أن يقال للرجل : تزوجت ؟ فيقول : ما تأهلت ^(٥) ؛ فيعرف - بأول الكلام - أنه أراد : تزوجت أو يقول الرجل : أجنبتُ من أهلي ؛ فيعرف : أن الجناية إنما تكون من الزوجة . فأما أن يبدأ الرجل - فيقول : أهلي يبلى كذا ، أو أنا أزور أهلي ، وأنا عزيز الأهل ، وأنا كريم الأهل . - : فأنما يذهب الناس في هذا : إلى أهل البيت . »

« وذهب ذاهبون : إلى أن آل محمد (صلى الله عليه وسلم) : قرابةُ محمد (صلى الله عليه وسلم) : التي ينفرد بها ^(٦) ؛ دون غيرها : من قرابته ^(٧) . »

« قال الشافعي ^(٨) (رحمه الله) : وإذا عدَّ [من ^(٩)] آل الرجل : ولده

(١) انظر ما يدل لذلك في السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٥٠) . (٢) في الاصل : « ألك أهلك . »
(٣) أي : جواباً عن ذلك . (٤) كذا بالأصل ، ولعل الأصح : « سابق » ، وعلى كل فالمراد : أن يكون له قرينة تدل عليه . (٥) في الأصل : « أن يقول الرجل : تزوجت ، فيقال : ما تأهلت »
ولعل الصواب ما أثبتناه . (٦) انظر المجموع (ج ٣ ص ٦٦) ، وما يدل لذلك في السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩) . (٧) أي التي لا ينفرد بها . (٨) جواباً عن ذلك ، وبياناً للذهب المختار عنده في آل محمد : من أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، انظر المجموع (ج ٣ ص ٤٦٦) ، والأم (ج ٢ ص ٦٩) . (٩) هذه الزيادة أولى من تركها .

الذين إليه نسبهم ؛ ومنَ يَأويه ^(١) بيته : من زوجه أو مملوكه أو مولى أو أحدٍ ضمّه عياله ؛ وكان هذا في بعض قرابته من قبل أبيه ، دون قرابته من قبل أمه ؛ وكان يجمعه قرابة في بعض ^(٢) قرابته من قبل أبيه ، دون بعض . - : فلم يَجْزُ أن يستعمل على ما أراد الله (عزَّ وجلَّ) من هذا ^(٣) ، ثمَّ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ إلا بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « إن الصدقة لا تحلُّ لمحمد ، ولا لآل محمد ؛ وإن الله حرَّم علينا الصدقة ، وعوضنا منها الخس . » دلَّ هذا على أن آل محمد : الذين حرَّم الله عليهم الصدقة ، وعوضهم منها الخس . « وقال الله عز وجل : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ : ٨ - ٤١) . فكانت هذه الآية في معنى قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : « إن الصدقة لا تحلُّ لمحمد ، ولا لآل محمد » ؛ وكان الدليل عليه : أن لا يوجد أمرٌ يقطع العنتَ ، ويلزم أهل العلم (والله أعلم) ؛ إلا الخبر ^(٤) عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . فلما فرض الله على نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أن يؤتي ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ؛ وأعلمه : أن لله خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ؛ فأعطى سهمَ ذِي الْقُرْبَى ، في بنى هاشم وبنى المطلب - : دلَّ ذلك على أن الذين أعطاهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الخس ، هم :

- (١) من « أوى » الثلاثى ، وهو يستعمل لازماً ومتعدياً ، أما « أوى » الرباعى : فلا يستعمل إلا متعدياً على الصحيح ، انظر المصباح (مادة : أوى .) .
 (٢) فى الأصل : « وكان يجمعه قرابته وفى بعض » ، ولعل ما أثبتنا هو الصحيح فلي تأمل . (٣) أى : من لفظ « آل محمد » الذى ورد فى الحديث المتقدم .
 (٤) فى الأصل : « بالخبر » .

آل محمد الذين أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالصلاة عليهم معه، والذين اصطفاهم من خلقه، بعد نبيه (صلى الله عليه وسلم). فإنه يقول: (إن الله اصطفى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ: ٣-٣٣)، فاعلم: أنه اصطفى الأنبياء (صلوات الله عليهم)، [وآلهم] ^(١).

* * *

قال الشيخ (رحمه الله): قرأت في كتاب القديم (رواية الزعفراني، عن الشافعي) - في قوله عز وجل: (وَإِذَا فُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا: ٧-٢٠٤). - «فهذا - عندنا - على القراءة التي تُسمع خاصة؟ فكيف ينصت لما لا يسمع!؟».

وهذا ^(٢): قول كان يذهب إليه، ثم رجع عنه في آخر عمره ^(٣)، وقال: «يقرأ بفاتحة الكتاب، في نفسه، في سكتة الإمام». قال أصحابنا: «ليكون جامعاً بين الاستماع، وبين قراءة الفاتحة؛ بالسنة ^(٤)»؛ «وإن ^(٥) قرأ مع الإمام، ولم يرفع بها صوته - لم تمنعه قراءته في نفسه، من الاستماع لقراءة إمامه. فإنما أمرنا: بالإنصات عن الكلام، وما لا يجوز في الصلاة». وهو مذكور بدلائله، في غير هذا الموضع.

* * *

-
- (١) زيادة: يقتضيهما المقام.
- (٢) قوله: «وهذا» الخ؛ الظاهر أنه من كلام البيهقي لا الزعفراني.
- (٣) انظر مختصر المزني بهامش الأم (ج ١ ص ٧٦).
- (٤) أي عملاً بالسنة التي أوجبت القراءة على كل من صلى.
- (٥) قوله: «وإن الخ»، الظاهر أنه من كلام الشافعي لا لأصحاب، ويكون قوله: «قال أصحابنا» الخ، كلاماً معترضاً للتعليل للكلام السابق.

وقرأتُ في كتاب السنن (رواية حرملّة ، عن الشافعي ، رحمه الله) :
قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ : ٢ - ٢٣٨) . قال الشافعي :
من خوطب بالقنوت مطلقاً ^(١) ، ذهب : إلى أنه : قيام في الصلاة . وذلك :
أن القنوت : قيام لمعنى طاعة الله (عزّ وجلّ) ؛ وإذا كان هكذا : فهو موضع
كف عن قراءة ؛ وإذا كان هكذا ، أشبه : أن يكون قياماً - في صلاة -
للدعاء ، لا قراءة . فهذا أظهر معانيه ، وعليه دلالة السنة ؛ وهو أولى المعاني أن
يقال به ، عندي ؛ والله أعلم . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وقد يحتمل القنوت : القيام كله في الصلاة .
وروى عن عبد الله بن عمر : « قيل : أى الصلاة ؟ قال : طول القنوت . » .
وقال طاوس : القنوت ، طاعة الله عزّ وجلّ ^(٢) . » .

« وقال الشافعي (رحمه الله) : وما وصفتُ - : من المعنى الأول . - أولى
المعاني به ؛ والله أعلم . »

« قال : فلما كان القنوت بعض القيام ، دون بعض - : لم يجز (والله
أعلم) أن يكون إلا ما دلت عليه السنة : من القنوت للدعاء ^(٣) ، دون القراءة . » .
« قال : واحتمل قول الله (عزّ وجلّ) : (وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) : قانتين

(١) أى من سئل - من أهل اللغة - عن معنى لفظ القنوت من حيث هو بقطع النظر
عن وروده في كلام الشارع وكونه مأموراً به ، وعمما ورد في السنة من بيان المراد منه .
(٢) انظر الآثار التي أوردها في ذلك الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٣٥٢ - ٣٥٣)
(٣) انظر فتح الباري (ج ٢ ص ٣٣٤) . وانظر المعاني التي يستعمل فيها لفظ
القنوت ، في (ص ٣٣٥) منه .

في الصلاة كلها، وفي بعضها دون بعض. فلما قنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة، ثم ترك القنوت في بعضها^(١)؛ وحفظ عنه القنوت في الصبح بمخاطبة^(٢) — دلّ هذا على أنه إن كان الله أراد بالقنوت: القنوت في الصلاة؛ فاعلم أراد به خاصا. »

« واحتمل: أن يكون في الصلوات، في النازلة. واحتمل طول القنوت: طول القيام. واحتمل القنوت: طاعة الله؛ واحتمل السكات^(٣). »

« قال الشافعي. ولا أرخص في ترك القنوت في الصبح، . قال: لأنه إن كان اختياراً^(٤) من الله ومن رسوله (صلى الله عليه وسلم): لم أرخص في ترك الاختيار؛ وإن كان فرضا: كان ممّا^(٥) لا يتبين تركه. ولو تركه تارك: كان عليه أن يسجد للسهو^(٥)؛ كما يكون ذلك عليه: لو ترك الجلوس في شيء. »

قال الشيخ - في قوله: « احتمل السكات ». - : أراد: السكوت عن كلام الآدميين؛ وقد روينا عن زيد بن أرقم: « أنهم كانوا يتكلمون في الصلاة؛ فنزلت هذه الآية. قال: فنهينا عن الكلام، وأمرنا بالسكوت^(٦). »

(١) راجع في ذلك اختلاف الحديث بهامش الأم (ج ٧ ص ٢٨٥ - ٢٨٧)، والأم (ج ٧ ص ١٢٩ و ٢٣١)، والسنن الكبرى (ج ٢ ص ٢٠٠ - ٢٠١).

(٢) انظر الأحاديث والآثار التي أوردها في ذلك الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٣٥٣ - ٣٥٤). (٣) أي: مندوباً (٤) في الأصل « ما ».

(٥) قال في الأم (ج ١ ص ١١٦) « لأنه من عمل الصلاة وقد تركه ».

(٦) انظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ٢٤٨) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٣٥٤).

وكلام ابن حجر في الفتح (ج ٨ ص ١٣٨) المتعلق بهذا الحديث.

وروينا عن أبي رجاء العطاردي^١ : أنه قال : « صلى بنا ابن عباس صلاة الصبح - وهو أمير على البصرة - فقنت ، ورفع يديه : حتى لو أن رجلا بين يديه لرأى بياض إبطيه ، فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه ، فقال : هذه الصلاة : التي ذكرها الله (عز وجل) في كتابه : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)^(١) . »

(أنا) أبو علي الروذباري ، أنا إسماعيل الصفار ، نا الحسن بن الفضل بن لسمع ، ثنا سهل بن تمام ، نا أبو الأشهب ، ومسلم بن زيد ، عن أبي رجاء ؛ نذكره ، وقال : « قبل الركوع^(٢) . »

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) . فقل (والله أعلم) : قانتين : مطيعين ؛ وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالصلاة قائما ؛ وإنما^(٣) خوطب بالفرائض من أطاقها ؛ فإذا لم يطق القيام : صلى قاعدا . »

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَمِيَابِكَ

(١) قد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٢٠٥) مختصرا ، وأخرجه

الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٣٥٤) بالزيادة التي ذكرها البيهقي هنا عقب ذلك .

(٢) راجع في السنن الكبرى « ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢١٢ » الأحاديث والآثار التي

وردت في أن القنوت قبل الركوع أو بعده .

(٣) عبارته في الأم « ج ١ ص ٦٩ » « وإذا خوطب بالفرائض من أطاقها : فإذا كان

المرء مطيقا للقيام في الصلاة : لم يجز إلهو ، إلا عندما ذكرت ، من الخوف ، وإذا لم يطق القيام : صلى قاعدا ، وركع وسجد : إذا أطاق الركوع والسجود . »

فَطَهَّرَ: (٧٤ - ٤) قيل: صل^(١) في ثياب طاهرة، وقيل غير ذلك. والأول: أشبهه، لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر: أن يُفسل دم الحيض من الثوب. « . يعني^(٢): للصلاة .

قال الشيخ: وقد روينا عن أبي عمر صاحب ثعلب، قال: قال ثعلب - في قوله عز وجل: (وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ) . - « اختلف الناس فيه، فقالت طائفة: الثياب ههنا: الساتر؛ وقالت طائفة: الثياب ههنا: القلب^(٣) . » .

(أخبرنا) علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، عن أبي عمر؛ فذكره .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد محمد بن موسى، ثنا أبو العباس الأصم، أخبرنا الربيع، قال: قال الشافعي (رحمه الله): « بدأ الله (جل ثناؤه) خلق آدم (عليه السلام) من ماء وطين، وجعلهما معاً طهارة؛ وبدأ خلق ولده من ماء دافق . فكان - في ابتداء^(٤) خلق آدم من الطاهرين: اللذين هما الطهارة^(٥) . - : دلالة^(٦) لا ابتداء خلق غيره: أنه من ماء طاهر

(١) عبارة الام « ج ١ ص ٤٧ » « يصلى » وما هنا أولى وأنسب .

(٢) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

(٣) هذا هو التفسير الثاني الذي أشار إليه الشافعي رضى الله عنه .

(٤) عبارة الأم (ج ١ ص ٤٧) : « ابتدائه » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٥) في الأصل: « طهارة » ؛ وما أثبتناه - وهو الأحسن - من عبارة الأم التي وردت

هكذا: « من الطهارتين اللتين هما الطهارة » .

(٦) عبارة الأم: « دلالة أن لا يبدأ خلق غيره إلا من طاهر لا من نجس » .

لا نجس^(١) .» .

وقال في (الإملاء) — بهذا الإسناد — : « المنى ليس بنجس : لأن الله (جل ثناؤه) أكرم من أن يتسدى خلق من كرمهم^(٢) ، وجعل منهم : النبیین والصديقين ، والشهداء والصالحين ؛ وأهل جنته . — من نجس : فإنه يقول : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ : ١٧ — ٧٠) ؛ وقال جل ثناؤه : [خَلَقَ الْإِنْسَانَ^(٣) مِنْ نُطْفَةٍ : ١٦ — ٤] ؛ [أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ^(٣)] مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ .» .

« ولولم [يكن^(٤)] في هذا ، خبر^٥ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : لكان ينبغي أن تكون المقول تعلم : أن الله لا يتسدى خلق من كرمه وأسكنه جنته ؛ من نجس . [فكيف^(٤)] مع ما فيه : من الخبر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « أنه كان يصلي في الثوب : قد أصابه المنى ؛ فلا يفسله ؛ إنما يمسح رطباً ، أو يمحت^(٥) يابساً » : على معنى التنظيف^(٦) .

(١) في الأم بعد ذلك : « ودلت سنه رسول الله طى مثل ذلك » ؛ ثم ذكر حديث عائشة في فرك المنى من ثوب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ وهو ما أشار إليه في عبارة الإملاء الآتية .

(٢) في الأصل : « كرمه » ؛ وقد راعينا فيها أثبتناه ، قوله : وجعل منهم ؛ وظاهر الآية الكريمة المذكورة بعد .

(٣) زيادة لا بأس بها .

(٤) زيادة لا بد منها .

(٥) في الأصل : « أو نعت » ، وهو تحريف من الناسخ .

(٦) انظر الأم (ج ١ ص ٤٧ — ٤٨) .

مع أن هذا : قولُ سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم ؛
رضى الله عنهم ^(١) .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال الله تبارك وتعالى : (لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا
مَا تَقُولُونَ ؛ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا : ٤ - ٤٣) .
قال الشافعي : فقال بعض أهل العلم بالقرآن - في قول الله عز وجل :
(وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ) . - لا ^(٢) تقربوا موضع ^(٣) الصلاة .
قال : وما أشبه ما قال بما قال ؛ لأنه لا يكون ^(٤) في الصلاة عبورُ سبيل ،
إنما عبور السبيل : في موضعها ؛ وهو : المسجد ^(٥) . فلا بأس أن يمرّ الجنب
في المسجد ماراً ^(٦) ، ولا يقيم فيه . لقول الله عز وجل : (وَلَا جُنْبًا إِلَّا
عَابِرِي سَبِيلٍ) . » .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « لا بأس أن يبيت المشرك في كل
مسجد إلا المسجد الحرام : فإن الله (عز وجل) يقول : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ

(١) انظر الأم (ج ١ ص ٤٨) ، وذيل الأم (ج ١ ص ٤٩ - ٥٠) .

(٢) هنا في الأم (ج ١ ص ٤٦) زيادة : « قال » . ولا داعي لها .

(٣) في الأم : « مواضع » .

(٤) في الأم : « لأنه ليس » .

(٥) كذا بالأمر ، وعبارة الاصل : « وهى في المسجد » ، ولعل الصواب عبارة الأم .

(٦) أى : عابرا .

نَحْسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا : ٩ - ٢٨) ؛ فلا ينبغي
لمشرك : أن يدخل المسجد الحرام بحال^(١) .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد [أنا أبو العباس^(٢)] ، أنا الربيع ، قال . قال الشافعي
(رحمه الله) : « ذكر الله (تعالى) الأذان بالصلاة ، فقال : (وَإِذَا نَادَيْتُمْ
إِلَى الصَّلَاةِ : اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا : ٥ - ٥٨) ؛ وقال تعالى : (إِذَا نُودِيَ
لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ : فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ : ٦٢ - ٩)
فأوجب الله عز وجل (والله أعلم) : إتيان الجمعة ؛ وسنَّ رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) : الأذان للصلوات المكتوبات . فاحتمل^(٣) : أن يكون أوجب
إتيان صلاة الجماعة في غير الجمعة ؛ كما أمرنا^(٤) بإتيان الجمعة ، وترك البيع .
واحتمل : أن يكون أذن بها : لتصلَّى لوقتها . »

« وقد جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : مسافرًا ومقيمًا ، خائفًا
وغير خائف . وقال (جل ثناؤه) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (وَإِذَا
كُنْتَ فِيهِمْ ، فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ : فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ)
الآية ، والتي بعدها^(٥) . وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مَنْ

(١) انظر ما ذكره - بعد ذلك - في الأم (ج ١ ص ٤٦) ، فإنه مفيد .

(٢) زيادة يدل عليها الإسناد السابق واللاحق .

(٣) في الأصل : « واحتمل » . وما أثبتناه عبارة الأم (ج ١ ص ١٣٦) ، وهي أولى وأحسن .

(٤) عبارة الأم : « أمر » وهي أنسب .

(٥) تمام التروك : (وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا سجدوا : فليكونوا من ورائكم ، ولتأت
طائفة أخرى لم يصلوا ، فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ودالدين كفروا لو تغفلون =

جاء^(١) الصلاة : أن يأتيها وعليه السكينة ؛ ورخص في ترك إتيان صلاة^(٢) الجماعة ،
في المدر - : بما سأذكره في موضعه .
« فأشبهه^(٣) ما وصفتُ - : من الكتاب والسنة . - : أن لا يحل تركُ
أن تصلي كل مكتوبة في جماعة ؛ حتى لا تخلو جماعة : مقيمون ، ولا مسافرون -
من أن تصلي فيهم صلاة جماعة^(٤) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي
(رحمه الله) : « ذكر الله (تعالى) الاستئذان ، فقال في سياق الآية : (وَإِذَا
بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ : فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِهِمْ : ٢٤ - ٥٩) ؛ وقال : (وَأَبْتَلُوا أَلْتَمَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ ،
فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ : ٤ - ٦) . فلم^(٥) يذكر

= عن أصلحتكم وأمتعكم فيمليون عليكم ميلة واحدة ، ولا جناح عليكم - إن كان بكم أذى من
مطر ، أو كتبهم مرضى - : أن تضعوا أصلحتكم ، وخذوا ، حذرکم ، إن الله أعد للكافرين
عذابا مهينا * فإذا قضيت الصلاة : فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم ، فإذا اطمأنتم :
فأقيموا الصلاة ، إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقتا : ٤ - ١٠٢ و ١٠٣) .

(١) في الام : « آتى » .

(٢) هذه الكلمة غير مثبتة في الأم .

(٣) في الأم : « وأشبهه » ، وما هنا أحسن .

(٤) انظر ما استدلل به لذلك - من السنة - في الأم (ج ١ ص ١٣٦) .

(٥) في الأم (ج ١ ص ٦٠) : « ولم » .

الرشد - : الذى يستوجبون به أن ندفع ^(١) إليهم أموالهم . - إلا بعد بلوغ النكاح .

« قال : وفرض الله الجهاد ، فأبان رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : أنه ^(٢) [على ^(٣)] من استكمل ^(٤) خمسَ عشرة سنة ؛ بأن أجاز ابنَ عمر - عام الخندق - : ابنَ خمسَ عشرة سنة ؛ ورَدَّه - عام أُحدٍ - : ابنَ أربعَ عشرة سنة . »

« قال : فإذا بلغ الغلام الحُلْمَ ، والجارية الحيضَ - : غيرَ مفلوطين على عقولهما . - : وجبت ^(٥) عليهما الصلاة والفرائض كلها : وإن كانا ابني أقلِّ من خمسَ عشرة سنة ^(٦) ؛ وأمرَ كل واحد منهما بالصلاة : إذا عَقَلَهَا ؛ وإذا ^(٧) لم يفعل ^(٨) لم يكونا كمن تركها بعد البلوغ ؛ وأدباً ^(٩) على تركها ^(١٠) أدباً خفيفاً . »

-
- (١) فى الأم : « تدفع » .
 (٢) فى الأم : « به » وهو خطأ .
 (٣) زيادة لا بد منها ، عن الأم (ج ١ ص ٦٥) .
 (٤) فى الأصل : « استملك » : وهو تحريف ظاهر ، والتصحيح عن الأم .
 (٥) فى الأم : « أوجبت » ؛ أى : حكمت بالوجوب .
 (٦) فى الأم بعد ذلك : « وجبت عليهما الصلاة » ؛ وهى زيادة من الناسخ . تضر فى فهم المعنى كما لا يخفى .
 (٧) عبارة الأم : « فإذا » .
 (٨) عبارة الأصل والأم : « يعقل » ، وهى معرفة قطعاً .
 (٩) فى الأصل : « وأدبهما » ؛ وفى الأم : « وأؤدبهما » ، وهو مناسب لقوله : « أوجبت » ، وغير مناسب لقوله : « وأمر » . وما أثبتناه مناسب لقوله : « وجبت » ولقوله : « وأبى » . فليتأمل .
 (١٠) كذا بالأمر ، وفى الأصل : « تركها » ، وعبارة الأم أظهر .

« قال : ومن غلبَ على عقله بعارض أو مرض ^(١) أي مرض كان - : ارتفع ^(٢) عنه الفرض . لقول ^(٣) الله تعالى : (وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ : ٢ - ١٩٧) ؛ وقوله : (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ : ١٣ - ١٩ و ٣٩ - ٩) : وإن كان معقولا : أن لا يخاطب ^(٤) بالأمر والنهي إلا من عقَلهما . » .



(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « وإذا صلت المرأة برجال ونساء . وصبيان ذكور - : فصلاة النساء مجزئة ، وصلاة الرجال والصبيان الذكور غير مجزئة . لأن الله (تعالى) جعل الرجال قوامين على النساء ، وقصرهن ^(٥) عن أن يكنَّ أولياء ، وغير ذلك . فلا ^(٦) يجوز : أن تكون امرأة إمام رجل في صلاة ، بحال أبداً . » . وبسط الكلام فيه هاهنا ^(٧) ، وفي كتاب القديم .

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي

-
- (١) في الأم : بعارض مرض . » .
(٢) كذا بالأم ، وفي الأصل : « أن يقع » ، وهو تحريف من الناسخ .
(٣) عبارة الأم : « في قول » ، وعبارة الأصل أصح وأظهر ، فليتنامل .
(٤) في الأصل : « وإن كان معقولا أنه أن لا يخاطب » ، وفي الام : « وإن كان معقولا لا يخاطب » .
(٥) كذا بالأم (ج ١ ص ١٤٥) ، وفي الأصل : « وقصر بهن » .
(٦) في الام : « ولا » ، وما هنا أظهر .
(٧) فانظره في الأم (ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦) .

(رحمه الله) : « التقصير^(١) لمن خرج غازيا خائفا : في كتاب الله عز وجل^(٢) .
قال الله جل ثناؤه : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ : إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ؛
إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاءً مُّبِينِينَ : ٤ - ١٠١) . »

« قال : والقصر لمن خرج في غير ممضية^(٣) : في السنة^(٤) . »

« قال الشافعي : فأما من خرج^(٥) : باغيا على مسلم ، أو معاهدا ؛ أو
يقطع طريقا ، أو يفسد في الأرض ؛ أو العبد يخرج : آبقا من سيده ؛ أو
الرجل : هاربا ليمنع دما^(٦) لزمه ، أو ماني مثل هذا المعنى ، أو غيره : من
الممضية . - : فليس له أن يقصر ؛ [فإن قصر : أعاد كل صلاة صلاحها^(٧)] . لأن
القصر رخصة ؛ وإنما جعلت الرخصة لمن لم يكن عاصيا : ألا ترى إلى

(١) أي: القصر، قال النيسابوري في تفسيره (ج ٥ ص ١٥٢) : « يقال: قصر صلاته ،
وأقصرها ، وقصرها ، بمعنى » . وقال في فتح الباري (ج ٢ ص ٣٧٩) : « تقول : قصرت
الصلاة (بفتحين مخففا) قصرا ، وقصرتها (بالتشديد) تقصيرا ، وأقصرتها إقصارا . والاول
أشهر في الاستعمال » . وانظر تفسير الطبري (ج ٥ ص ١٥٧) ، وتفسير الالوسي
(ج ٥ ص ١١٩) ، والمختار .

(٢) انظر كلام الشافعي للتعلق بذلك في الأم (ج ١ ص ١٥٩) وفي اختلاف
الحديث بذيل الأم (ج ١ ص ١٦١) أو بهامش الام (ج ٧ ص ٦٨) ، وتأمله .

(٣) عبارته في الام (ج ١ ص ١٦١) : « وسواء في القصر : المريض والصحيح ،
والعبد والحرة ، والاني والدكر إذا سافروا معا في غير ممضية الله تعالى » .

(٤) في الأم : « سافر » .

(٥) عبارة الأم : « حقا » ؛ وهي وإن كانت أعم من عبارة الاصل ، إلا أن عبارة
الاصل أنسب لما بعدها . فليتامل .

(٦) الزيادة عن الام .

قول الله عز وجل : (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ :
٢ - ١٧٣) . ٤٠ .

« قال : [و^(١)] هكذا : لا يسمع على الخفين ، ولا يجمع الصلاة مسافر
في معصية . وهكذا : لا يصلّي لغير^(٢) القبلة نافلة ؛ ولا تخفيف^(٣) عن كان
سفره في معصية الله عز وجل . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وأكره ترك القصر ، وأنهى عنه : إذا
كان رغبةً عن السنة فيه^(٤) . » . يعني^(٥) : لمن خرج في غير معصية .
(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسين بن محمد - فيما أخبرت
عنه - : أنا محمد بن سفيان ، نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال الشافعي
(رحمه الله) - في قوله تعالى : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ) . - قال : [نزل بعُسْفان]^(٦) : موضع بخير ، فلما ثبت : أن

(١) الزيادة عن الأم

(٢) في الأم : « إلى غير » .

(٣) عبارة الام . « يحفف » ؛ وعبارته في مختصر الزنى (ج ١ ص ١٢٧) .

« ولا يحفف على من سفره في معصية » .

(٤) انظر الام (ج ١ ص ١٥٩ ، ومختصر الزنى (ج ١ ص ١٢١) .

(٥) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

(٦) هذه الزيادة لا بد منها : لأن قوله : « موضع بخير » ؛ ناقص محتاج إلى تكملة

ولعل ما أثبتناه هو الصحيح المقصود : فقد ذكر في تفسير الطبري (ج ٥ ص ١٥٩) :

أن آية القصر نزلت بعسْفان ؛ فإذا لاحظنا : أن « عسْفان » من أعمال « الفرع » (كما ذكر

في معجم البكري) ؛ وأن « الفرع » ولاية بالمدينة واقعة على بعد ثمانية برد منها (كما ذكر

في معجم ياقوت) ؛ وأن « خير » واقعة على بعد ثمانية برد من المدينة أيضا (كما ذكر

البكري وياقوت) ؛ وأنها أشهر من « الفرع » - : صح أن يقال : إن عسْفان موضع بخير

(أي قريب منها) : وإن لم يكن من أعمال خير نفسها .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يزل يقصر مخرجه من المدينة إلى مكة ؛ كانت السنة في التقصير . فلو أتمَّ رجلٌ متعمداً : من غير أن يُخطئَ مَنْ قصر ؛ لم يكن عليه شيء . فأما إن أتمَّ : متعمداً ، منكرأً للتقصير ؛ فعليه إعادة الصلاة^(١) .

وقرأتُ - في رواية حرملة عن الشافعي - : « يستحب للمسافر : أن يقبل صدقة الله^(٢) ويقصر ؛ فإن أتمَّ الصلاة - : عن غير رغبة عن قبول رخصة الله عزَّ وجلَّ . - : فلا إعادة عليه ؛ كما يكون - إذا صام في السفر - : لا إعادة عليه . وقد قال عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ : فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ : ٢ - ١٨٤) . وكما تكون الرخصة في فدية الأذى : فقد قال الله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ : فَعِدَّةٌ) الآية^(٣) . فلو ترك الحلق والفدية ، لم يكن عليه بأس : إذا لم يدعه رغبة عن رخصة . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع

(١) انظر كلام الشافعي المتعلق بذلك ، في اختلاف الحديث بذيك الأم (ج ١ ص ١٦٦)

أو بهامش الأم (ج ٧ ص ٧٥ - ٧٦) .

(٢) اقتباس من قول النبي (عليه السلام) في حديث يعلى بن أمية المشهور الذي ذكره

الشافعي في الأم (ج ١ ص ١٥٩) وفي اختلاف الحديث بذيك الأم (ج ١ ص ١٦١ - ١٦٢) .

(٣) تمامها : (من صيام أو صدقه أو نسك ؛ فإذا أمتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج :

فما استيسر من الهدى ؛ فمن لم يجد : فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت ؛ تلك عشرة كاملة ؛ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ؛ واتقوا الله ، واعلموا أن الله

شديد العقاب : ٢ - ١٩٦) .

ابن سليمان ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال : « قال الله عز وجل : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ : فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) الْآيَةَ . قال : فكان بيننا في كتاب الله : أن^(١) قصر الصلاة - في الضرب في الأرض ، والخوف - تخفيف من الله (عز وجل) عن خلقه ؛ لا : أن فرضاً عليهم أن يقصروا . كما كان قوله^(٢) : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ : مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ ٢ - ٢٣٦) ؛ [رخصة^(٣)] ؛ لا : أن حتماً عليهم أن يطلقوهن في هذه الحالة^(٤) . وكما^(٥) كان قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ۚ ٢ - ١٩٨) ؛ يريد (والله أعلم) : أن تتجروا في الحج ؛ لا : أن حتماً أن تتجروا^(٦) . وكما^(٧) كان قوله : ليس عليكم جناح^(٨) : (أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ يُؤْتِكُمْ أَوْ يَمُوتَ

-
- (١) عبارته في اختلاف الحديث - بهامش الأم : (ج ٧ ص ٦٨) - : « أن القصر في السفر - في الخوف وغير الخوف معا - رخصة ؛ لا : أن الله فرض أن تقصروا . » .
(٢) عبارته في اختلاف الحديث : « كما كان بيننا في كتاب الله أن قوله : « وهى أنسب . »
(٣) زيادة عن اختلاف الحديث ، والأم (ج ١ ص ١٥٩) .
(٤) عبارة الأم : « الحال » ، وعبارته في اختلاف الحديث : « لا أن حتماً من الله أن يطلقوهن من قبل أن يمسهن » .
(٥) قوله : « وكما » إلى قوله : « لأن حتماً أن تتجروا » ، غير موجود في اختلاف الحديث .
(٦) عبارة الأم : « لا أن حتماً عليهم أن يتجروا » ، وعبارة الأصل أنسب .
(٧) قوله : « وكما » إلى قوله : « غيرهم » ، مؤخر في الأم ، عن القول الذى بعده .
(٨) كذا بالأصل وبالأم ، وليس هذا القول من الآية الكريمة ، وإنما أراد به الشافعي (رضى الله عنه) : أن يبين متعلق (أن تأكلوا) بالمعنى . وعبارته في اختلاف الحديث « وكما كان بيننا في كتاب الله [أن] ليس عليكم جناح أن تأكلوا ، إلى جميعاً وأشتاتاً ، رخصه » ، وهى أسلم وأوضح . وعدم ذكر قوله : « رخصة » فى الأم والأصل ، لدلالة ما قبل عليه .

آبَائِكُمْ : ٢٤ - ٦١)؛ ^(١) لا : أن حتما عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ، ولا بيوت غيرهم . وكما ^(٢) كان قوله : (وَأَلْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا : فَلَيْسَ عَلَيْنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ : ٢٤ - ٦٠)؛ فلو ^(٣) لبسن ثيابهن ولم يضعنها : ما أئمن . وقول الله عز وجل : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمُرِيضِ حَرَجٌ)؛ يقال : نزلت : (ليس عليهم حرج بترك الغزو ؛ ولو غزوا ما حرجوا) .» .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال : « قال الله تبارك وتعالى ^(٤) : (وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ : ٨٥ - ٣) . [قال الشافعي] ^(٥) أنا إبراهيم بن محمد ، حدثني صفوان بن سليم ، عن نافع بن جبير ، وعطاء بن يسار - : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « شاهد : يوم الجمعة ؛ ومشهود : يوم عرفة ^(٦) .» .

(١) عبارته في اختلاف الحديث : « لا أن الله تعالى حتم عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ولا من بيوت آبائهم ، ولا جميعا ، ولا أشتاتا » .
 (٢) قوله : « وكما » إلى قوله : « حرجوا » ، غير موجود باختلاف الحديث .
 (٣) قوله : « فلو » إلى قوله « حرجوا » . غير موجود بالأمر .
 (٤) في الأم (ج ١ ص ١٦٧) زيادة آية النداء الآتية بعد .
 (٥) زيادة عن الأم للإيضاح .

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٧٠) عن أبي هريرة موقوفا بلفظ : « الشاهد ، والشهود » ، وعن علي مرفوعا بلفظ : « الشاهد : يوم عرفة ويوم الجمعة ، والشهود هو : اليوم الموعود : يوم القيامة » وأخرجه عن أبي هريرة أيضا مرفوعا بلفظ : « اليوم الموعود : يوم القيامة ، والشاهد : يوم الجمعة ، والشهود : يوم عرفة .» .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « قال الله عزَّ وجلَّ : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ : فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ : (٦٢ - ٩) . والأذان - الذي يجب على من عليه فرض الجمعة : أن يذر عنده البيع . - : الأذان الذي كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ وذلك : الأذان الثاني ^(١) : بعد الزوال ، وجلس الإمام على المنبر . » .

وبهذا الإسناد . قال الشافعي : « ومعقولٌ : أن السعى - في هذا الموضع - : العملُ ؛ لا ^(٢) : السعى على الأقدام . قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى : ٩٢ - ٤) ؛ وقال ^(٣) عز وجل : (وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ : ١٧ - ١٩) وقال : (وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا : ٧٦ - ٢٢) ؛ وقال تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى : ٥٣ - ٣٩) ؛ وقال : (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا : ٢ - ٢٠٥) . وقال زهير ^(٤) :

-
- (١) عبارة الأم (ج ١ ص ١٧٣) : « الذي » .
(٢) قوله : « لا السعى على الأقدام » غير موجود بالأم . وموجود بالسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٢٧) .
(٣) قوله : « وقال » إلى « مشكورا » غير موجود بالأم ، وموجود بالسنن الكبرى .
(٤) في لاميته الجيدة التي مدح بها هرم بن سنان والحارث بن عوف (انظر شرح معلب لديوان زهير : ص ٩٦ - ١١٥) .

سَعَى بَعْدَهُمْ قَوْمٌ لَكَى يُدْرِكُوهُمْ^(١) فَلَمْ يَفْعَلُوا^(٢) ، وَلَمْ يَلَامُوا^(٣) ، وَلَمْ يَأْلُوا
[وَمَا يَكُ^(٤) مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ : فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلَ
وَهَلْ يَحْمِلُ^(٥) الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِجْبُهُ وَتُمْرَسُ - إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا - النَّخْلُ^(٦)]

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَإِذَا رَأَوْا
تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا : ٦٢ - ١١) . قال^(٧) :
ولم^(٨) أعلم مخالفاً : أنها نزلت في خطبة النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم
الجمعة^(٩) . » .

قال الشيخ : في رواية حرملة وغيره - عن حصين ، عن سالم بن أبي
الجعد ، عن جابر - : « أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يخطب يوم الجمعة

(١) في الأصل : « يدركونهم » وزيادة النون خطأ لضرورة لارتكابه .

(٢) هذه رواية الديوان والأم (ج ١ ص ١٧٤) ، وفي الأصل : « يدركونهم » ،
واعلم الناسخ روى بالمعنى ولم يتنبه إلى أن زيادة « هم » تخل بالوزن .

(٣) هذه رواية الأصل ، وهي موافقة لرواية ثعلب . ورواية الأم : « ولم يليموا »
أى : لم يأتوا ما يلامون عليه . - وهي موافقة لرواية الاصمعي والشتنمرى .

(٤) رواية الشتنمرى « فما يَكُ » ، ورواية ثعلب : « فما كان » .

(٥) رواية الديوان : « يَنْبِت » .

(٦) زيادة عن الريح ، أثبتناها لجودتها .

(٧) كذا بالأم (ج ١ ص ١٧٦) . وفي الأصل : « وقال » .

(٨) في الأم : « قلم » .

(٩) انظر في الأم (ج ١ ص ١٧٧) ما ذكره الشافعي في سبب نزول الآية ، غير

قائما ، فانقتل ^(١) [الناس ^(٢)] إليها حتى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلا . فأنزلت هذه الآية .»

وفي حديث كعب بن عجرة ^(٣) : دلالة على أن نزولها كان في خطبته قائما . قال ^(٤) : وفي حديث حصين ^(٥) : « بينما نحن نصلي الجمعة ؛ فإنه عبر بالصلاة عن الخطبة .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ : ٤ - ١٠٢) . قال الشافعي : فأمرهم - خائفين ، محروسين . - بالصلاة ؛ فدل ذلك على أنه أمرهم بالصلاة : للجهة التي وجوههم لها : من القبلة .»

« وقال تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا : ٢ - ٢٣٩) . فدل إرخاضه - في أن يصلوا رجلا أو ركبانًا - : على أن الحال التي أجاز لهم فيها : أن ^(٦) يصلوا رجلا وركبانًا من الخوف ؛ غير الحال الأولى التي

(١) كذا بالأصل . أي انصرف ، وفي السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٩٧) : « فانقتل .»

(٢) الزيادة عن السنن الكبرى .

(٣) حيث يقول في عبد الرحمن بن الحكم : « انظروا إلى هذا الخبيث : يخطب

قاعدا : وقد قال الله عز وجل : (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما) .» ،

انظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٩٦ - ١٩٧) :

(٤) الظاهر أن القائل البيهقي .

(٥) أي : فيه دلالة كذلك على أن نزول الآية كان في الخطبة قائما ؛ وقوله : فإنه

الخ : توضيح لوجه الدلالة .

(٦) في الأصل « بأن » ، وما أثبتناه أولى ، وموافق لما في الأم (ج ١ ص ١٩٧) .

أمرهم فيها : بأن يحرس بعضهم بعضاً . فعلنا : أن الخوفين مختلفان ، وأن الخوف الآخر - : الذي أذن لهم فيه أن يصلوا رجلاً وركباً . - لا يكون إلا أشد [من] الخوف الأول ^(١) . ودلّ : على أن لهم أن يصلوا حيث توجهوا : مستقبلي القبلة ، وغير مستقبليها في هذه الحال ؛ وقعوداً على الدواب ، وقياماً على الأقدام ^(٢) . ودلت على ذلك السنة . » . فذكر حديث ابن عمر في ذلك ^(٣) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي - في قوله عز وجل : (فَإِذَا سَجَدُوا : فَلْيَكُونُوا مِنْ وِرَائِكُمْ ۖ - ٤ - ١٠٢) . قال : « فاحتمل ^(٤) : أن يكونوا إذا سجدوا ما عليهم : من السجود كله ؛ كانوا ^(٥) من ورائهم . ودلت السنة على ما احتمل القرآن من هذا ؛ فكان أولى معانيه ، والله أعلم . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال : قال الله (تبارك وتعالى) في شهر رمضان : (وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ : ٢ - ١٨٥) . قال : فسمعت من

(١) انظر الام (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩٧) .

(٢) انظر الام (ج ١ ص ١٩٧) ومختصر المزني (ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥) .

(٣) انظره في الأم (ج ١ ص ١٩٧) .

(٤) عبارته في الأم (ج ١ ص ١٨٧) : واحتمل قول الله عز وجل : (فإذا سجدوا) :

إذا سجدوا ما عليهم : من سجود الصلاة كله . ودلت على ذلك سنة رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) ، مع دلالة كتاب الله عز وجل « .

(٥) كذا بالأصل ، ولعلها زائدة :

أرضى -- من أهل العلم بالقرآن .. يقول ^(١) : (لتكملوا [العدة] ^(٢)) :
 عدة صوم شهر رمضان ؛ (ولتكبروا ^(٣) الله) : عند إكمالها ؛ (على ما هداكم) ؛
 وإكمالها : مغيب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان . وما أشبه ما قال ،
 بما قال . والله أعلم . »

* * *

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل ، أنا أبو العباس ، [أنا الربيع ^(٤)] ،
 أنا الشافعي ، [قال ^(٥)] : « قال الله تبارك وتعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ
 وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ؛ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ
 الَّذِي خَلَقَهُنَّ) الآية ^(٥) ؛ وقال : (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
 وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) الآية ^(٦) ؛ مع
 ما ذكر الله — من الآيات . — في كتابه . »

« قال الشافعي : فذكر الله الآيات ، ولم يذكر معها سجوداً إلا مع
 الشمس والقمر ؛ وأمر : بأن لا يسجد لهما ؛ وأمر : بأن يسجد له . فاحتمل
 [أمره] ^(٤) : أن يسجد له ؛ عند ^(٧) ذكر الشمس والقمر . — أن

(١) في الأم (ج ١ ص ٢٠٥) : « أن يقول » ، ولعل « أن » زائدة من الناسخ .

(٢) زيادة عن الأم . (٣) في الأم : « تكبروا » .

(٤) الزيادة عن الأم (ج ١ ص ٢١٤) .

(٥) تمامها : (إن كنتم إياه تعبدون : ٤١ - ٣٧) . وقد زاد في الأم الآية التالية لها .

(٦) تمامها : (بما يرفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها

وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض - آيات

تقوم يعقلون : ٢ - ١٦٤) .

(٧) قوله : عند الخ ؛ متعلق بقوله : « أمره » ؛ فلي تأمل .

أمر^(١) بالصلاة عند حادث في الشمس والقمر. واحتمل: أن يكون إنما نهى عن السجود لهما؛ كما نهى عن عبادة ما سواه. فدلّت سنة رسول الله^(٢) (صلى الله عليه وسلم): على أن يُصَلَّى لله عند كسوف الشمس والقمر. فأشبهه^(٣) ذلك معنيين: (أحدهما): أن يُصَلَّى عند كسوفهما [لا يختلفان في ذلك]^(٤)؛ و [ثانيهما]: أن لا يؤمر^(٥) - عند آية كانت في غيرها - بالصلاة؛ كما أمر بها عندهما. لأن الله لم يذكّر في شيء - من الآيات - صلاة. والصلاة - في كل حال - طاعة [لله تبارك وتعالى]^(٦)، وغنطة لمن صلاها. فيصلّى - عند كسوف الشمس والقمر - صلاة جماعة؛ ولا يفعل ذلك في شيء: من الآيات غيرهما. .

وبهذا الإسناد، قال الشافعي: «أنا الثقة^(٧): أن مجاهدًا كان يقول:

(١) كذا بالأصل؛ وفي الأم (ج ١ ص ٢١٤): «بأن يأمر»؛ وما في الأصل هو الظاهر.

(٢) كذا بالأم، وفي الأصل: «فدل رسول الله»، وما في الأم أولى.

(٣) أي: غلب على الظن أن ذلك يدل على مجموع أمرين. فليتأمل.

(٤) الزيادة عن الأم.

(٥) في الأصل والأم: «وأن لا يؤمر»، فزيادة «ثانيهما» للإيضاح.

(٦) قال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي (رحمه الله): «إذا قال الشافعي: أخبرني الثقة

عن ابن أبي ذئب، فهو: ابن أبي فديك. وإذا قال: الثقة عن الليث بن سعد، فهو: يحيى

ابن-حسان. وإذا قال: الثقة عن الوليد بن كثير، فهو: عمر بن سلمة. وإذا قال: الثقة

فهو: مسلم بن خالد الزنجي، وإذا قال: الثقة عن صالح مولى التوأمة، فهو: إبراهيم بن

يحيى. . . ٥١. انظر هامش الأم (ج ١ ص ٢٢٣).

الرعدُ : مَلَكٌ ؛ والبرقُ : أجنحة الملك يسُقِن السحاب ^(١) . قال الشافعي :
ما أشبه ما قال مجاهد ، بظاهر القرآن .

وبهذا الإسناد ، أنا الشافعي : « أنا الثقة عن مجاهد : أنه قال : ما سمعت
بأحد ذهب البرق يبصره . كأنه ذهب إلى قوله تعالى : (يَكَادُ الْبَرْقُ
يُخَفِّفُ أَبْصَارَهُمْ : ٢ - ٢٠) . »

« قال : وبلغني عن مجاهد أنه قال : وقد سمعت من تصييه الصواعق :
وكأنه ^(٢) ذهب إلى قول الله عز وجل : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ
بِهَا مَنْ يَشَاءُ : ١٣ - ١٣) . وسمعت من يقول : الصواعق ربما قتلت
وأحرقت . »

وبهذا الإسناد ، قال : أنا الشافعي : « أنا من لا أتهم ^(٣) ، نا العلاء
ابن راشد ، عن عكرمة ، عن ابن العباس ، قال : ما هبت ريح قط إلا جئا
النبي (صلى الله عليه وسلم) على ركبتيه ، وقال : « اللهم : أجملها رحمه ، ولا

(١) كذا بالأم (ج ١ ص ٢٢٤) ، وفي الإصل : « أجنحة لسق السحاب » ، وقوله :
لسقى ، محرف عن : « لسوق » ، إذ السحاب إنما يسقى من بخار البحر كما أشار إلى
ذلك الطائي في قوله :

كالبجر يطره السحاب ، وليس من فضل عليه : لأنه من مائه
(٢) في الأم : « كأه » .

(٣) قال الربيع بن سليمان (رحمه الله) : « إذا قال الشافعي : أخبرني من لأنهم . يريد :
إبراهيم بن يحيى . وإذا قال : بعض أصحابنا ، يريد : أهل الحجاز . » ، وفي رواية : « يريد :
أصحاب مالك رحمه الله . » . انظر هامش الأم (ج ١ ص ٢٢٣) .

تجعلها عذاباً . اللهم : أجعلها رياحاً ، ولا تجعلها ريحاً . « قال ابن عباس^(١) :
في كتاب الله عز وجل : [[إِنَّا] ^(٢) أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَرًا : ٥٤ - ١٩) ،
و : (أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ : ٥١ - ٤١) ؛ وقال : (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ
لَوَاقِحَ : ١٥ - ٢٢) ؛ و : أرسلنا ^(٣) (الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ : ٣٠ - ٤٦) . « .

* * *

(١) بيانا للحديث الشريف

(٢) الزيادة عن الأم (ج ١ ص ٢٢٤) .

(٣) هذا بيان للعامل في قوله : « الرياح » ، وإلا فلفظ الآية الكريمة هكذا : (ومن

آياته أن يرسل الرياح لواقح) . وكثيرا ما يقع هذا في عبارات القوم فليتنبه له .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الزَّكَاةِ ^(١) »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَدِّقِينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ * وَيَتَمَعُونَ الْمَاعُونَ : ١٠٧ - ٤ - ٧) . - قال الشافعي : « وقال ^(٢) بعض أهل العلم : هي : الزكاة المفروضة ^(٣) . » .

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ - فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ : ٩ - ٣٤) فأبان : أن في الذهب والفضة زكاة ^(٤) . وقول الله عز وجل : (وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ؛ [يعني ^(٥) - والله تعالى أعلم - : في سبيله التي فرض : من الزكاة وغيرها . »

(١) هذا العنوان كان في الأصل واقعا قبل الإسناد الثاني ، فرأينا أن الأنسب تقديمه على الأول .

(٢) في الرسالة (ص ١٨٧) : « فقال » .

(٣) تفسير الماعون بالزكاة مأثور عن بعض الصحابة والتابعين : كعلي وابن عمر وابن عباس . (في رواية عنه) ومجاهد وابن جبير (في إحدى الروايتين عنهما) وابن الحنيفة والحسن وقتادة والضحاك . وذهب غيرهم : إلى أنه المتاع الذي يتعاطاه الناس ، أو الزكاة والمتاع ، أو الطاعة ، أو المعروف أو المال . انظر تفسير الطبري (ج ٣٠ ص ٢٠٣ - ٢٠٦) والسنن الكبرى . (ج ٤ ص ١٨٣ - ١٨٤ وج ٦ ص ٨٧ - ٨٨) .

(٤) انظر الأم (ج ٢ ص ٢) فالكلام فيها أطول ووقيد .

(٥) الزيادة عن الأم .

« فأما ^(١) دفنُ المال : ففَضْرَبُ [من ^(٢)] إحرازه ؛ وإذا حلَّ إحرازه بشيء : حل بالدفن وغيره . « واحتج فيه : بابن عمر وغيره ^(٣)

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، نا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « الناس عبيد الله (جل ثناؤه) ؛ فملككم ما شاء أن يملككم ، وفرض عليهم - فيما ملككم - ما شاء : (لا يسئَلُ عمَّا فعل ، وهم يسئَلون ^(٤)) . فكان فيما ^(٥) آتاهم ، أكثر مما جعل عليهم فيه ؛ وكل ^(٦) : أنعم به عليهم ، (جل ثناؤه) . وكان ^(٧) - فيما فرض عليهم ، فيما ملكهم - : زكاة ؛ أبان : [أن ^(٨)] في أموالهم حقا لنيرهم - في وقت - على لسان رسوله (صلى الله عليه وسلم) . «

(١) في الأم : « وأما » . (٢) الزيادة عن الأم .

(٣) كابن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهم ؛ انظر أقوالهم في الأم (ج ٢ ص ٢ - ٣) ؛ وانظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٨٢ - ٨٣) .

(٤) سورة الأنبياء : (٢٣) .

(٥) كذا بالأصل والأم (ج ٢ ص ٢٣) ؛ والمراد : وكان الباقي لهم من أصل ما آتاهم ، أزيد مما وجب عليهم إخراج منه .

(٦) في الأصل والأم : « فيه » .

(٧) في الأم : « فكان » ؛ ويريد الشافعي (رضي الله عنه) بذلك ، أن يقول : إن الأشياء التي قد ملكها الله للعباد ، قد أوجب عليهم فيها حقوقا كثيرة ؛ ومن هذه الحقوق : الزكاة . ثم لما كان فرض الزكاة - في الكتاب الكريم - مجملا غير مبين ولا مقيد بوقت ولا غيره - : أراد الشافعي أن يبين لنا أن الله قديين ذلك على لسان رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : « أبان » الخ .

(٨) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ٢٣) .

« فكان ^(١) حلالاً لهم ملكُ الأموال ؛ وحراما عليهم حبسُ الزكاة :
لأنه ملكها غيرهم في وقت ، كما ملكهم أموالهم ، دون غيرهم . »
« فكان بيننا - فيما وصفت ، وفي قول الله عز وجل : (خُذْ
مِنَ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً [تَطَهَّرُ لَهَا] ^(٢) : ٩ - ١٠٣) . - : أن كل
مالك تام ^(٣) الملك - : من حر ^(٤) - له مال : فيه زكاة . » وبسط الكلام
فيه ^(٥)

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي - في أثناء كلامه في باب زكاة التجارة ^(٦) ،
في قول الله عز وجل : (وَأَتُوا حَقَّهُ ^(٧) يَوْمَ حَصَادِهِ : ٦ - ١٤١) . - : « وهذا
دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع ^(٨) . » وإنما ^(٩) قصد : إسقاط الزكاة
عن حنطة حصلت في يده من غير زراعة .

* * *

(١) كذا بالأُم ؛ وفي الأصل : « وكان » : وما في الأُم أظهر . (٢) الزيادة عن الأُم (ج ٢ ص ٢٣)

(٣) كذا بالأُم ، وفي الأصل : « قام » ؛ وهو تحريف ظاهر .

(٤) في الأصل : « خر » ، وهو تحريف ظاهر ، والتصحيح عن الأُم .

(٥) انظره في الأُم (ج ٢ ص ٢٣ - ٢٤) .

(٦) من الأُم (ج ٢ ص ٣١) .

(٧) انظر في السنن الكبرى (ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٣) الآثار التي وردت في المراد

بالحق هنا : أهو الزكاة أم غيرها ؟

(٨) انظر في وقت الأخذ ، الرسالة (ص ١٩٥) والأُم (ج ٢ ص ٣١) .

(٩) هذا من كلام البيهقي رحمه الله ، وقوله : « قصد » الخ ، أي قصد الشافعي بكلامه

هذا ، مع كلامه السابق الذي لم يورده البيهقي هنا .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله (عز وجل) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ : إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) . قال الشافعي : والصلاة عليهم : الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم . »

« مُخَقَّ عَلَى الْوَالِي - إِذَا أَخَذَ صَدَقَةَ امْرِئٍ - : أَنْ يَدْعُوَ لَهُ ؛ وَأَحَبُّ أَنْ يَقُولَ : أَجْرَكَ ^(١) اللَّهُ فِيمَا أُعْطَيْتَ ، وَجَعَلَهَا لَكَ طَهْرًا ؛ وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ ^(٢) . »

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو؛ قالوا : أنا أبو العباس ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ، وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ : ٢- ٢٦٧) ^(٣) . يعني (والله أعلم) : لستم بآخِذِيهِ ^(٤) لأنفسكم ممن لكم عليه حق ؛ فلا تنفقوا مما ^(٥) لم تأخذوا لأنفسكم ؛ يعني : [لا ^(٦)] تعطوا ما خبث عليكم (والله أعلم) : وعندكم الطيب . »

* * *

-
- (١) في الأم « أجرك » ، وكلاهما صحيح ، ومعناها واحد . انظر المختار (مادة أجر) .
 (٢) في الأم بعد ذلك : « وما دعاه به أجزاءه إن شاء الله » ؛ وانظر ماورد في ذلك في السنن الكبرى (ج ٤ : ص ١٥٧) .
 (٣) انظر سبب نزول هذه الآية ، في السنن الكبرى (ج ٤ ص ١٣٦) .
 (٤) في الأم (ج ٢ ص ٤٩) : « تأخذون » ؛ ولا ذكر فيها لقوله : « لستم » .
 (٥) عبارة الأم : « سلا تأخذون لأنفسكم » .
 (٦) زيادة عن الأم ، ما قد تكون متعينة .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الصِّيَامِ »

قرأتُ - في رواية المزني ، عن الشافعي - أنه قال : « قال الله جل ثناؤه :
(كَتَبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ : لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ : ٢ - ١٨٣ - ١٨٤) ؛ ثم أبان : أن هذه الأيام :
شهرُ رمضان ^(١) ؛ بقوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ^(٢)) ؛
إلى قوله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ : فَلْيَصُمْهُ : ٢ - ١٨٥) . « .
« وكان بيننا - في كتاب الله عز وجل - : [أنه ^(٣)] لا يجب صوم ،
إلا صوم شهر رمضان . وكان علم شهر رمضان - عند من خوطب باللسان - :
أنه الذي بين شعبان وشوال ^(٤) . « .

وذكره - في رواية حرمة عنه - بمعناه ، وزاد ؛ قال : « فلما أعلم الله
الناس : أن فرض الصوم عليهم : شهر رمضان ؛ وكانت الأعاجم ^(٥) : تعد
الشهور بالأيام ^(٦) ، لا بالأهلة ؛ وتذهب : إلى أن الحساب - إذا عدت الشهور
بالأهلة - يختلف . - : فأبان الله تعالى : أن الأهلة هي : المواقيت للناس

(١) انظر الرسالة (ص ١٥٧) واختلاف الحديث بهامش الأم (ج ٧ ص - ١٠٥) .

(٢) تمام المتروك : (هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) .

(٣) زيادة لا بد منها .

(٤) انظر الرسالة (ص ١٥٧ - ١٥٨) .

(٥) مراده الأعاجم : الفرس والروم والقبط ؛ لا خصوص الفرس .

(٦) فتجعل بعض الشهور ثلاثين يوما ، وبعضها أكثر ، وبعضها أقل . انظر تفسير الشوكاني

(ج ٢ ص ٣٤٢) .

والحج^(١)؛ وذكر الشهور ، فقال : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ : ٩ - ٣٦) ؛ فدلّ : على أن الشهور للأهلة - إذ جعلها المواقيت - لا ما ذهبت إليه الأعاجم : من العدد بغير الأهلة .

« ثم بين رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك ، على ما أنزل الله (عزّ وجلّ) ؛ وبين : أن الشهر : تسع وعشرون ؛ يعنى : أن الشهر قد يكون تسعا وعشرين . وذلك : أنهم قد يكونون يعلمون : أن الشهر يكون ثلاثين ؛ فأعلمهم : أنه قد يكون تسعا وعشرين^(٢) ؛ وأعلمهم : أن ذلك للأهلة^(٣) . »

* * *

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله (تعالى) في فرض الصوم : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) ؛ إلى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ : فَلْيَصُمْهُ ؛ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ : فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ : ٢ - ١٨٥) »

« فَبَيَّنَّ^(٤) - في الآية - : أنه فرض الصيام عليهم عِدَّةٌ^(٥) ، وجعل^(٦) لهم : أن يفطروا فيها : مرضي ومسافرين ؛ ويُحصوا حتى يُكملوا العِدَّةَ .

(١) انظر اختلاف الحديث (ص ٣٠٣) ، وانظر سبب خاق الأهلة ، في تفسير الطبري (ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨) .

(٢) انظر الرسالة (ص ٢٧ - ٢٨) .

(٣) انظر اختلاف الحديث (ص ٣٠٢ - ٣٠٣) .

(٤) في اختلاف الحديث (ص ٧٦) : « فكان بينا » .

(٥) كذا في اختلاف الحديث ، وهو الملائم لما بعد . وفي الأصل : « عددا .

(٦) في اختلاف الحديث ؛ « فجعل » .

وأخبر أنه أراد بهم اليسر .
« وكان قول ^(١) الله عز وجل : (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ :
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ؛ يحتمل معنيين :
« (أحدهما) : أن لا يجعل عليهم ^(٢) صوم شهر رمضان : مرضى ولا
مسافرين ؛ ويجعل عليهم عدداً - إذا مضى السفر والمرض - : من أيام آخر .
« (ويحتمل ^(٣)) : أن يكون إنما أمرهم بالفطر في هاتين الحالتين : على
الرخصة إن شاءوا ؛ لثلاثي مُجْرَبُوا إن فعلوا . »

« وكان فرض الصوم ، والأمر بالفطر في المرض والسفر - : في آية واحدة .
ولم أعلم مخالفاً : أن كل آية إنما أنزلت متتابعةً ، لا مفرقة ^(٤) . وقد تنزل
الآيتان في السورة مفرقتين ^(٥) ؛ فأما آية : فلا ؛ لأن معنى الآية : أنها كلام واحد
غير منقطع ، [يُسْتَأْنَفُ بَعْدَهُ غَيْرُهُ] ^(٦) .
وقال في موضع آخر من هذه المسألة : « لأن معنى الآية : معنى ^(٧) قطع
الكلام . »

(١) كذا في اختلاف الحديث (ص ٧٧) ، وفي الأصل : « في قول » ، وزيادة « في »

من النسخ .

(٢) كذا في اختلاف الحديث ، وعبارة الأصل : « لهم » ، وهي محرفة .

(٣) كذا في اختلاف الحديث ، وعبارة الأصل : « يحتمل » . وهذا بيان المعنى الثاني .

(٤) في اختلاف الحديث : « متفرقة » .

(٥) في اختلاف الحديث : « مفرقتين » .

(٦) الزيادة عن اختلاف الحديث ، للايضاح .

(٧) كذا في اختلاف الحديث ، وبالأصل : « بمعنى » .

« فإذا^(١) صام رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) في شهر رمضان - : وفرضُ شهر رمضان إنما أنزل في الآية . - : علمنا^(٢) أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة^٣ . » .

قال الشافعي (رحمه الله) : « فمن أفطر أياما من رمضان - من عذر^(٣) - : قضاهن متفرقات ، أو مجتمعات^(٤) . وذلك : أن الله (عز وجل) قال : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ؛ ولم يذكرهن متتابعات^(٥) . » .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ۖ وَالَّذِينَ يَطِيقُونَهُ) : كانوا يطيقونه ثم عجزوا^(٧) ؛ فعليهم - في كل يوم - : طعام مسكين^(٨) . » .

(١) في اختلاف الحديث : « فإذا » .

(٢) عبارة اختلاف الحديث : « ليس قد علمنا » ؛ وهي واردة في مقام مناقشة بين

الشافعي وغيره .

(٣) عبارته في الأم (ج ٢ ص ٨٨) : « من عذر : مرض أو سفر ؛ قضاهن في أي وقت ما شاء : في ذى الحجة أو غيرها ، وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر - متفرقات » الخ . وانظر - في مسألة القضاء قبل رمضان التالي - السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٥٢) .

(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٥٨ - ٢٦٠) .

(٥) انظر ما ذكره بعد ذلك في الأم : فإنه مفيد .

(٦) أي تأويل معناه ؛ وهو يتلخص في أنه مجاز مرسل باعتبار ما كان .

(٧) انظر ما نقله المزني - في المختصر الصغير (ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣) - عن ابن عباس

والشافعي : مما يتعلق بهذا ؛ فإنه مهم . وانظر كذلك : السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٠٠ و ٢٣٠ و ٢٧٠ - ٢٧٢) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٧٧ - ٨٢) .

(٨) انظر في الأم (ج ٢ ص ٨٩) كلام الشافعي في الفرق بين فرض الصلاة وفرض

الصوم : من حيث السقوط وعدمه . فهو الغاية في الجودة .

في كتاب الصيام^(١) (وذلك : بالإجازة .) قال : « والحال (التي يترك بها الكبير الصوم) : أن يجهده الجهد غير^(٢) المحتمل . وكذلك : المريض والحامل : [إن^(٣) زاد مرض المريض زيادةً يَبِينَةُ : أفطر ؛ وإن كانت زيادةً محتملة : لم يفطر^(٤) . والحامل] إذا خافت على ولدها : [أفطرت]^(٥) . وكذلك المرضع : إذا أضرَّ بلبنها الإضرار البين . » . وبسط الكلام في شرحه^(٦) .

وقال في القديم ([رواية] الزعفراني عنه) : « سمعتُ من أصحابنا ، مَنْ نقلوا^(٧) - إذا سئل [عن تأويل قوله تعالى]^(٨) : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) . - : فكانه^(٩) يُتَأَوَّلُ : إذا لم يُطِقِ الصومَ : الفديةُ » .



(١) أمي : الكتاب الصغير ، وهو في الجزء الثاني من الأم (ص ٨٠ - ٨٩) ، وما يؤسف له : أن الكتاب الكبير لم يشر عليه .

(٢) كذا بالأم (ج ٢ ص ٨٩) ؛ وفي الأصل : « عن » ، وهو محرف .

(٣) في الأم : و « إن » ، ولعل الواو زائدة من الناسخ ، فلي تأمل . وما بين الرباط هنا زيادة عن الأم .

(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٤٢ - ٢٤٣) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٨٧) .

(٥) انظر في الأم (ج ٧ ص ٢٣٣) : الخلاف في أن على الحامل المفطر القضاء أم لا ، ومناقشة الشافعي لمن أوجبها كالإمام مالك . فهي مناقشة قوية مفيدة .

(٦) انظره في الأم (ج ٢ ص ٨٩) .

(٧) أمي : من نقلوا عن بعض أهل العلم بالقرآن ؛ القول الآتي بعد .

(٨) الزيادة للإيضاح .

(٩) في الأصل : « فكان » ؛ والتصحيح عن الأم . وقد ورد هذا القول فيها مسنداً للشافعي

(رضي الله عنه) ولا ذكر الآية الكريمة قبله . وهو مروى بالعنف عن ابن عباس كما في تفسير

الطبري (ج ٢ ص ٨٠) .

وقرأتُ في كتاب حرملة - فيما روى عن الشافعي رحمه الله - : أنه قال :
« جَمَاعُ الْعُكُوفِ : مَا ^(١) لَزِمَهُ الْمَرْءُ ، فَحَبَسَ عَلَيْهِ نَفْسَهُ : مِنْ شَيْءٍ ، بَرًّا كَانَ
أَوْ مَا تَمَّا . فَهُوَ : عَا كَف . »

« وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَاتَوَا عَلَى قَوْمٍ يَمْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ :
٧ - ١٣٨) ؛ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى [حِكَايَةٌ] ^(٢) عَمَّنْ رَضِيَ قَوْلَهُ : (مَا هَذِهِ التَّمَائِيلُ
الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَا كِفُونَ : ٢١ - ٥٢) . »

« قِيلَ : فَهَلْ لِلْعَتِكَافِ الْمُتَبَرَّرِ ، ^(٣) أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ .
قَالَ : نَعَمْ ^(٤) ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا تَبْأَشِرُوا هُنَّ) ^(٥) وَأَنْتُمْ عَا كِفُونَ
فِي الْمَسَاجِدِ : ٢ - ١٨٧) ؛ وَالْعُكُوفُ فِي الْمَسَاجِدِ : [صَبْرُ الْأَنْفُسِ فِيهَا ،
وَحَبْسُهَا عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَتِهِ] . »

(١) قوله : ما لزمه الخ ؛ فيه تجوز ، وظاهره غير مراد قطعا . إذ أصل العكوف :
الإقامة على الشيء أو بالمكان ، ولزومهما ، وحبس النفس عليهما . انظر اللسان (مادة :
عكف) ، وتفسير الطبري (ج ٢ ص ١٠٤) .

(٢) الزيادة للإيضاح ؛ والمرضى قوله هنا هو الخليل ، عليه السلام .

(٣) أى : المتبرر به ؛ على حد قولهم : الواجب الخير أو الموضع ؛ أى : في أفرادها ، أو

أوقانها . (٤) في الأصل : « يعنى » ، وهو تحريف من الناسخ .

(٥) أخرج في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٢١) عن ابن عباس ، أنه قال :

« المباشرة والملاسة والمس : جماع كله ؛ ولكن الله (عز وجل) يكنى ما شاء بما

شاء » ؛ وانظر الخلاف في تفسير المباشرة ، في الطبري (ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٦) .

(٦) هذه الزيادة قد تكون صحيحة متعينة ؛ إذ ليس المراد : بيان أن العكوف

المتبرر يكون في المساجد ، أولا يكون إلا فيها . وإنما المراد : بيان أن العكوف

في المساجد متبرر به ؛ لأنه حبس للنفس فيها من أجل العبادة . ولو كان قوله :

والعكوف في المساجد (بدون الواو) ؛ مذكورا عقب قوله : نعم ، لما كان ثمة

حاجة للزيادة : وإن كان الجواب حينئذ لا يكون ملأما للسؤال تمام اللامعة . فليتأمل .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْحَجِّ »

وفيا أنبأنا أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أنبأنا أبو العباس ، حدثهم ، قال : أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « الآية التي فيها بيانُ فَرَضِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ ، هِيَ ^(١) : قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ؛ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا : ٣ - ٩٧) . وَقَالَ تَعَالَى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ : ٢ - ١٩٦) ^(٢) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَجِيحٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا : فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) الْآيَةُ ^(٣) . . . قَالَتْ الْيَهُودُ ^(٤) : فَحَنُّ مُسْلِمُونَ ؛ فَقَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (فَحُجِّهِمْ ^(٥)) ؛ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : (حُجُّوا ^(٦)) ؛ فَقَالُوا : لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْنَا ؛ وَأَبَوْا أَنْ يَحْجُوا . فَقَالَ ^(٧) اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) . »

(١) في الأصل : « في قول » . وفي الأم (ج ٢ ص ٩٣) : « قال » . ولعل ما أنبتناه

هو الظاهر .

(٢) انظر - في كون العمرة واجبة - مختصر المزني (ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩) ، والأم

(ج ٢ ص ١١٣) .

(٣) عام المتروك : (وهو في الآخرة من الخاسرين : ٣ - ٨٥) .

(٤) انظر - في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٢٤) - ما ذكره مجاهد .

(٥) في السنن الكبرى : « فاخصمهم (يعني بحجهم) » .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « إن الله فرض على المسلمين حج البيت : من استطاع

إليه سبيلا . » .

(٧) بالأصل والأم والسنن : « قال » ، ولعل زيادة الفاء أظهر .

العالمين: ٣- ٩٧). قال عكرمة: ومن كفر-: من أهل الملل^(١) . - : فإن الله غنى عن العالمين . » .

« قال الشافعي : وما أشبهه ما قال عكرمة ، بما قال (والله أعلم) . - : لأن هذا كفر بفرض الحج : وقد أنزله الله ؛ والكفر بآية من كتاب الله : كُفْرًا . » .

« قال الشافعي : أنا مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، عن ابن^(٢) جريج ، قال : قال مجاهد - في قول الله : (وَمَنْ كَفَرَ) . - قال : هو^(٣) فيما : إن حج لم يره برًا ، وإن جلس لم يره إثمًا^(٤) . » .

« كان سعيد بن سالم ، يذهبُ : إلى أنه كفر بفرض الحج . قال^(٥) : ومن كفر بآية من كتاب الله عز وجل - : كان كافرًا . »

« وهذا (إن شاء الله) : كما قال مجاهد ؛ وما قال عكرمة فيه : أوضح ؛ وإن كان هذا واضحًا . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ

(١) في الأصل : « الملك » ؛ وهو تحريف ظاهر ، والتصحيح عن الأم والسنن الكبرى .
(٢) في السنن الكبرى : « عن سفیان عن ابن أبي نجيح » .
(٣) في الأم : « هو ما الخ » ، وفي السنن الكبرى : « من إن حج .. ومن تركه .. » .
(٤) أخرجه في السنن الكبرى أيضا عن ابن عباس ؛ بلفظ : « من كفر بالحج : فلم يرجعه برا ، ولا تركه إثمًا » .
(٥) في الأم : « قال الشافعي » ، والظاهر أن القائل سعيد . فليتأمل .

مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَسْبِيلًا . والاستطاعة - في دلالة السنة والإجماع - : أن يكون الرجل يُقدر على مركب وزادٍ : يُبَلِّغُهُ ذاهبًا وجائئًا ؛ وهو يقوى على ^(١) المركب . أو : أن يكون له مال ، فيستأجر به من يحج عنه . أو : يكون له مَنْ : إذا أمره أن يحج عنه ، أطاعه ^(٢) . وأطال الكلام في شرحه ^(٣) .

وإنما أراد به : الاستطاعة التي هي سبب وجوب ^(٤) الحج . فأما الاستطاعة - التي هي : خَلَقَ اللهُ تَعَالَى ، مع كَسْبِ العبد ^(٥) . - : فقد قال الشافعي في أول كتاب (الرسالة) ^(٦) :

« والحمد لله الذي لا يُؤَدِّي شُكْرُ نِعْمَةٍ - من نعمه - إلا بنعمة منه : تُوجِبُ على مُؤَدِّي ماضِي نِعْمِهِ ، بأدائها - : نعمة حادثة يَجِبُ عليه شُكْرُهُ [بها] ^(٧) . » .

وقال بعد ذلك : « وأَسْتَهْدِيهِ بِهِدَاةِ ^(٨) : الذي لا يَضِلُّ مَنْ أَنْعَمَ بِهِ عليه . » .

وقال في هذا الكتاب ^(٩) : « النَّاسُ مُتَعَبِدُونَ : بأن يقولوا ، أو يفعلوا

(١) أي : على الثبوت عليه .

(٢) انظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٢٧ - ٣٣٠ وج ٥ ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٣) انظره في الأم (ج ٢ ص ٩٦ - ٩٨ و ١٠٤ - ١٠٧) ومختصر المزني

(ج ٢ ص ٣٩ - ٤١) .

(٤) بالأصل : « وجود » ؛ وهو تحريف من الناسخ .

(٥) بالأصل : « العهد » ؛ وهو تحريف أيضا . (٦) ص (٧ - ٨) .

(٧) الزيادة عن الرسالة . (٨) في الأصل : « بهداية » ؛ والتصحيح عن الرسالة .

(٩) أي : كتاب أحكام القرآن .

ما أمرُوا: أن^(١) ينتهوا إليه ، لا يُجاوزونه . لأنهم لم يُعطوا أنفسهم شيئاً ،
إنما هو : عطاء الله (جل ثناؤه) . فنسألُ الله : عطاءً : مُؤدِّياً لحقه ، مُوجباً
لمزيده . » .

وكلُّ هذا : فيما أنبأنا أبو عبد الله ، عن أبي العباس ، عن الربيع ،
عن الشافعي .

وله - في هذا الجنس - كلامٌ كثيرٌ : يدلُّ على صحة اعتقاده في
التعري^(٢) من حَوِّله وقُوِّته ، وأنه لا يستطيع المبدُّ أن يعمل بطاعة الله
(عزَّ وجلَّ) ، [إلا بتوفيقه^(٣)] . وتوفيقه : نعمته الحادثةُ : التي بها يُؤدَّى
شكرُ نعمته الماضية ؛ وعطاؤه : الذي به يُؤدَّى حقه ؛ وهُداه : الذي به
لا يَضِلُّ مَنْ أنعم به عليه .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، نا الشافعي -
في قوله تعالى : (أَلْحِجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ : ٢ - ١٩٧) . قال^(٤) : « أشهر
الحج^(٥) : شَوَّالٌ ، وذو القعدة ، وذو الحجة^(٦) . ولا يُفرض الحج [إلا^(٧)] في

(١) في الأصل : « وينتهوا » ؛ وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « التعري » ؛ وهو تحريف من الناسخ . (٣) زيادة لا بد منها .

(٤) انظر مختصر الزنى (ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧) ، والشرح الكبير والمجموع

(ج ٧ ص ٧٤ و ٧٤ و ١٤٠ - ١٤٢) .

(٥) انظر في المجموع (ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦) مذاهب العلماء في أشهر الحج .

(٦) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٤٢) عن ابن عمر وابن عباس وابن

مسعود وابن الزبير ، بلفظ : « وعشر من ذى الحجة » . (٧) زيادة لا بد منها .

شوال كله ، وذى القعدة كله ، وتسع^(١) من ذى الحجة . ولا يفرض : إذا
خَلَّتْ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ^(٢) ؛ فهو : من شهور الحج ؛ والحج بعضه دون بعض .
وقال - في قوله تعالى : (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ : ٢ - ١٩٦) - : « فحاضره : مَنْ قَرُبَ مِنْهُ ؛ وهو : كل من كان
أهله من دون أقرب المواقيت ، دون ليلتين^(٣) » .

* * *
(وأنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي
(رحمه الله) - فيما بلغه عن وكيع ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن
عبد الله بن سلمة ، عن علي - في هذه الآية : (وَأَتِمُّوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ :
٢ - ١٩٦)^(٤) . - قال : « أن يُحْرِمَ الرجل من دُويرة أهله^(٥) » .

* * *

(١) انظر الاعتراض الوارد على هذا التعبير ، ودفعه - في الشرح الكبير والمجموع
(ج ٧ ص ٧٥ و ١٤٣) .

(٢) قال عطاء (كما في السنن الكبرى ج ٤ ص ٣٤٣) : « إنما قال الله تعالى : (الحج
أشهر معلومات) ؛ لئلا يفرض الحج في غيرهن » . وقال عكرمة : « لا ينبغي لأحد أن
يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ؛ من أجل قول الله جل وعز : (الحج أشهر معلومات) » ،
انظر ذلك وما روى عن عطاء أيضا في مختصر الزنى والأم (ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ و ١٣٢) .

(٣) عبارته في مختصر الزنى (ج ٢ ص ٥٩) : « من كان أهله دون ليلتين ، وهو
حينئذ أقرب المواقيت » ؛ فتأملها وانظر ما ذكر في المجموع (ج ٧ ص ١٧٥) .

(٤) انظر في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٤١) ما روى في تفسير ذلك عن ابن مسعود
وابن عباس .

(٥) أخرجه عن علي وأبي هريرة - في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٤١ وج ٥ ص ٣٠
بلفظ : « تمام الحج أن تحرم من دويرة أهلك » ؛ وانظر في ذلك الشرح الكبير والتلخيص
والمجموع (ج ٧ ص ٧٩ و ١٩٩ - ٢٠٢) .

(وأنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، نا الشافعي ، قال :
« ولا يجب دمُ المتعمّةِ على المتمتع ، حتى يُهَلَّ بالحج^(١) : لأن الله (جل ثناؤه)
يقول : (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ : فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ :
٢ - ١٩٦) . وكان بيننا - في كتاب الله عزّ وجلّ - : أن التمتع هو :
التمتع بالإهلال من العمرة^(٢) إلى أن يدخل في الإحرام بالحج ؛ وأنه إذا دخل
في الإحرام بالحج : فقد أكمل التمتع^(٣) ، ومضى التمتع ؛ وإذا مضى بكامله :
فقد وجب عليه دمه . وهو قول عمرو بن دينار^(٤) . »

« قال الشافعي : ونحن نقولُ : ما استيسر - : من الهدى . - : شاة ؛
(ويُرَوَى عن ابن عباس)^(٥) . فنن لم يجز : فصيامُ ثلاثة أيام : فيما بين أن
يُهَلَّ بالحجّ إلى يوم عرفة ؛ فإذا لم يصم : صام بمقدمي : بمكة أو في سفره ؛
وسبعة أيام بعد ذلك . »

« وقال في موضع آخر : وسبعة في المرجع . وقال في موضع آخر : إذا
رجع إلى أهله^(٦) . » .

* * *

-
- (١) قال سعيد بن المسيب (كما في السنن الكبرى ج ٤ ص ٣٥٦) : « كان أصحاب النبي
(صلى الله عليه وسلم) يتمتعون في أشهر الحج ؛ فإذا لم يجزوا عامهم ذلك : لم يهدوا شيئاً ، » .
(٢) كذا بالأصل ؛ والمراد : الانتقال من الإهلال بالعمرة إلى الإهلال بالحج . إذ
أصل الإهلال بالعمرة متحقق من قبل . (٣) انظر مختصر المزني (ج ٢ ص ٥٦ - ٥٧) .
(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٤) .
(٥) وعطاء والحسن وابن جبير والنخعي ؛ كما في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٤) .
(٦) انظر - في هذا المقام - السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٤ - ٢٦) ومختصر المزني
(ج ٢ ص ٥٨ - ٥٩) والمجموع (ج ٧ ص ١٨٧ - ١٨٩) .

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق، نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي : « أنا ابنُ عُيَيْنَةَ ، نا هشام ، عن طاوس^(١) - فيما أحسب^(٢) - أنه قال : الْحَجْرُ^(٣) من البيت^(٤) . وقال الله تعالى : (وَلَيْطَوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ : ٢٢ - ٢٩) ؛ وقد طاف رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) من وراء الحجر^(٥) . » .

قال الشافعي - في غير هذه الرواية - : « سمعت عددا - من أهل العلم : من قريش . - يذكرون : أنه ترك من الكعبة في الحجر ، نحو من ستة أذرع^(٦) . » .

* * *

وقال - في قوله : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ :

-
- (١) في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٩٠) : « عن طاوس عن ابن عباس . » .
 - (٢) في الأصل : « أحسن » ؛ وهو تحريف من الناسخ .
 - (٣) انظر المجموع (ج ٨ ص ٢٢ - ٢٦) : فيه فوائد جمة .
 - (٤) قال بعد ذلك - كما في السنن الكبرى - : « لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) طاف بالبيت من ورائه ؛ قال الله تعالى : (وليطوفوا بالبيت العتيق) . » ؛ وقال أيضا - (كما في السنن الكبرى ج ٥ ص ١٥٦) : « من طاف بالبيت فيلطف وراء الحجر . » .
 - (٥) انظر في الأم (ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥١) كلام الشافعي المتعلق بذلك : فإنه جيد مفيد .
 - (٦) قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعائشة : « إن قومك - حين بنو البيت - قصرت بهم النفقة ، فتركوا بعض البيت في الحجر . فاذهبي فصلي في الحجر ركعتين » ؛ انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٥٨) وانظر فيها (ج ٥ ص ٨٩) ما روى عن يزيد بن رومان ، وانظر الأم (ج ٢ ص ١٥١) .

٢ - ١٩٦) (١). - « أما الظاهر : فإنه مأذون بِحِلَاقٍ (٢) الشعر : للمرض ،
والأذى في الرأس : وإن لم يمرض (٣) . » .

* * *

(أبناي) أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم : أنا الربيع ،
قال : قال الشافعي (رحمه الله) - في الحج : في أن للصبي حجا : ولم يُكْتَبْ
عليه فرضه . - : « إن الله (جل ثناؤه) بفضل نعمته ، أثاب الناس على
الأعمال أضعافاً ؛ ومنَّ على المؤمنين - : بأن ألحق بهم ذرياتهم ، ووفَّرَ عليهم
أعمالهم . - فقال : (أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ، وَمَا أَلْتَنَا مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ :
٥٢ - ٢١) (٣) .

« فكما منَّ على الذَّراري : يَدْخُلُهُمْ جَنَّتُهُ بِلاَعْمَلٍ (٤) ؛ كان : أن منَّ
عليهم - : بأن يكتب عليهم عمل البرِّ في الحج : وإن لم يجب عليهم . - : من
ذلك المعنى . » . ثم استدلُّ على ذلك بالسنة (٥) .

* * *

(١) انظر سبب نزول هذه الآية ، في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٥٤ - ٥٥) .

(٢) كل من الحلاق والحلق : مصدر لحلق كاذكر في المصباح ، ونص عليه في المجموع (ج ٨ ص
١٩٩) . ولم يذكر الحلاق مصدراً في غيرها من المعاجم التردوالة ؛ وذكر في اللسان : أنه
جمع للحليق وهو الشعر المحلوق . وكلام الشافعي حجة في اللغة .

(٣) انظر الأم (ج ٢ ص ١٥١) .

(٤) في الأصل : « بالأعمال » ؛ وهو خطأ وتحريف من الناسخ . والتصحيح عن الأم

(ج ٢ ص ٥٩) .

(٥) انظر .. في ذلك .. الأم (ج ٢ ص ٩٥ و ١٥١) والسنن الكبرى (ج ٥

ص ١٥٥ - ١٥٦) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَإِذْ جَمَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ ، وَأَمْناً)^(١) ؛ إلى [قوله]^(٢) : (وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ : ٢ - ١٢٥) . »

« قال الشافعي : المثابة - في كلامهم العرب - : الموضع : يثوبُ الناس إليه ، ويؤوبون : يمودون إليه بعد الذهاب عنه^(٣) . وقد يقال : تاب إليه : اجتمع إليه ؛ فالمثابة تجمع الاجتماع ؛ ويؤوبون : يجتمعون إليه : راجعين بعد ذهابهم عنه ، ومبتدئين . قال وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ^(٤) ، يذكر البيت :

مَثَابًا لِأَفْنَاءِ الْقَبَائِلِ كُلِّهَا تَخْبُ إِيَّهِ الْيَعْمَلَاتُ^(٥) أَلذَّوَابِلُ^(٦)

وقال خدَّاشُ بْنُ زُهَيْرٍ [النَّضْرِيُّ] :

فَمَا بَرِحَتْ بَكَرْتُ ثُوبٌ وَتَدَعِي وَيَلْحَقُ^(٧) مِنْهُمْ أَوْلُونَ فَاخِرٌ^(٨) »

(١) عام التروك : (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ؛ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل : أن طهرا بيق للطائفين والعاكفين) .

(٢) الزيادة عن الأم . (٣) في الأم : « منه » .

(٤) كذا بالأصل والأم ، وتفسير الطبري (ج ١ ص ٤٢٠) والطبرسي الشيعي

(ج ١ ص ٢٠٢) وأبي حيان (ج ١ ص ٣٨٠) والقرطبي (ج ٢ ص ١١٠) والشوكاني

(ج ١ ص ١١٨) . وروى في اللسان والتاج (مادة : ثوب) عن الشافعي : منسوباً لأبي طالب .

والذي تطمئن إليه النفس أن البيت لورقة ؛ ويؤكد ذلك خلو ديوان أبي طالب (للطبوع

بالنجف سنة ١٣٥٦ هـ) منه .

(٥) جمع بعملة ، وهي : الناقة السريعة .

(٦) كذا بالأصل وتفسير الشوكاني ، وفي الأم واللسان والقرطبي : « الدوامل » ،

وفي التاج : « الزوامل » ، وفي تفسيري الطبري والطبرسي وأبي حيان : « الطلائح » ،

والكل صحيح المعنى .

(٧) كذا بالأم ، وفي الأصل : « وتلحق » . (٨) وفي الأم : « وآخر » .

« قال الشافعي : وقال الله تبارك وتعالى : (أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا
آمِنًا : وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ : ٢٩ - ٦٧) ؛ يعني (والله أعلم) :
[آمنا ^(١)] من صار إليه : لَا يَتَخَطَّفُ اخْتِطَافَ مِنْ حَوْلِهِمْ . »

وقال (عزّ وجلّ) لإبراهيم خليله - عليه السلام - : (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ
بِالْحُجِّ يَأْتُونَكَ رِجَالًا ، وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ :
٢٢ - ٢٧) .

« قال الشافعي : سمعت ^(٢) [بعض من أَرْضَى] ^(٣) - من أهل العلم -
يذكر : أن الله (عزّ وجلّ) لما أمر بهذا ، إبراهيمَ (عليه السلام) : وقف
على المقام ، وصاح ^(٤) صيحة : عباد الله ؛ أجيئوا داعي الله . فاستجاب له حتى
مَنْ [في ^(٥)] أصلاب الرجال ، وأرحام النساء ^(٥) . فمن حج البيت بعد دعوته ،
فهو : بمن أجاب دعوته . ووافاه من وفاقه ، يقول ^(٦) : لِيَبَّكَ دَاعِي رَبِّ بِنَالِيكَ ^(٧) .
وهذا - من قوله : « وقال لإبراهيم خليله . - : إجازةٌ ؛ وما قبله : قراءةٌ .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال :
سألت الشافعيّ عن قتل من الصيد شيئاً : وهو محرم ؛ فقال : « من قتل من

(١) الزيادة عن الأم . (٢) في الأم (ج ٢ ص ١٢٠) : « فسمعت » .

(٣) زيادة لا بد منها ، عن الأم . (٤) في الأم : « فصاح » .

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٧٦) ماروى عن ابن عباس في هذا .

(٦) في الأم : « يقولون » ؛ ولا خلاف في المعنى .

(٧) انظر في الأم ، كلامه بعد ذلك : فهو مفيد .

دواب^(١) الصيد، شيئاً: جزاء بمثله: من النعم. لأن الله (تعالى) يقول: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ: ٥ - ٩٥)؛ والمثل لا يكون إلا لدواب^(٢) الصيد^(٣).

«فأما الطائر: فلا مثل له؛ ومثله: قيمته^(٤). إلا أنا نقول في حمام مكة - اتباعاً^(٥) للآثار^(٦) - : شاة^(٧)».

(أنا أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، قال: قال الشافعي - في قوله عز وجل: (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) . - : « والمثل واحد؛ لا: أمثال. فكيف زعمت: أن عشرة لو قتلوا صيدا: جزؤه عشرة أمثال^(٨)!؟ » .

(١) في الأصل: وذوات؛ وهو خطأ وتحريف من الناسخ والتصحيح عن الأم (ج ٧ ص ٢٢١).
(٢) في الأصل: « لدواب »؛ وهو تحريف أيضاً؛ قال الشافعي في الأم (ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦): « والمثل لدواب الصيد؛ لأن النعم دواب رواتع في الأرض » الخ؛ فراجعه وانظر كلامه في الفرق بين الدواب والطيور: فهو جيد.

(٣) قال الشافعي: « والمثل: مثل صفة ما قتل. »؛ انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٥ - ١٨٧).

(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٦ - ٢٠٧)، وانظر الأم (ج ٢ ص ١٦٦) في الاستدلال على أن الطائر يفدى ولا مثل له من النعم. (٥) أي: لا قياساً.

(٦) التي ذكرها عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وعاصم ابن عمر وعطاء وابن المسيب؛ انظر الأم (ج ٢ ص ١٦٦) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦)؛ وانظر ما نقله في الجوهر النقي. عن صاحب الاستذكار: من فرق الشافعي بين حمام مكة وغيره؛ ثم انظر المجموع (ج ٧ ص ٤٣١).

(٧) انظر في ذلك وفي الفرق بين الحمام وغيره، مختصر المزني والأم (ج ٢ ص ١١٣) (ج ٥ ص ١٥٦).

(٨) كذا بالأم (ج ٧ ص ١٩) وقال في الأم (ج ٢ ص ١٧٥): « وإذا أصاب الحرمان =

وجرى في كلام الشافعي - في الفرق بين المثل وكفارة القتل^(١) . - :
أن الكفارة : موقته ؛ والمثل : غير موقت ؛ فهو - بالدية والقيمة - أشبه .
واحتج - في إيجاب المثل في جزاء دواب^(٢) الصيد ، دون اعتبار القيمة - :
بظاهر الآية ؛ [فقال]^(٣) :

« قال الله عز وجل : (فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ)^(٤) ؛ و [قد]^(٥)
حكى عمر وعبد الرحمن ، وعثمان [وعلى]^(٥) [وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم^(٦)
(رضى الله عنهم) - في بلدان مختلفة ، وأزمان شتى - : بالمثل من النعم »
فحكّم حاكمهم في النعمامة : بيدنة^(٧) ؛ والنعمامة لا

= أو الجماعة صيدا : فعليهم كلهم جزاء واحد ؛ ونقل مثل ذلك عن عمر وعبد الرحمن بن عوف
وابن عمر وعطاء ؛ ثم قال (ص ١٧٥ - ١٧٦) : « وهذا موافق لكتاب الله عز وجل :
لأن الله تبارك وتعالى يقول : (جزاء مثل ما قتل من النعم) ، وهذا : مثل . ومن قال :
عليه مثلان ، فقد خالف القرآن » .

(١) راجع بتأمل ودقة ، كلامه في الأم (ج ٢ ص ١٥٨ - ١٦١ و ج ٧ ص ١٩ - ٢٠) .
(٢) في الأصل ذوات والتصحيح عن الأم . (٣) زيادة مفيدة .

(٤) قال بهد ذلك ، في مختصر المزني (ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨) : « والنعم : الإبل
والبقر والغنم ، وما أكل من الصيد ، صنفان : دواب وطار . فما أصاب المحرم : من الدواب ،
نظر إلى أقرب الأشياء من المقتول ، شبه بالنعم ، فقدمى به » .
(٥) الزيادة عن المختصر .

(٦) كزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، ومعاوية ، وابن السيب ، وهشام بن عروة .
انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٢) .

(٧) قال الشافعي - بهد أن روى ذلك عن ابن عباس وكثير من الصحابة ، من طريق
عطاء الخرساني - : « هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث ، وهو قول الأكثر : بمن
لقيت . فقولهم : إن في النعمامة بدنة ، وبالقياس - قلنا : في النعمامة بدنة . لا بهذا » . اه
أي : لأن الرواية عنهم ضعيفة ومرسلة ، إذ عطاء قد تكلم فيه أهل الحديث ، ولم يثبت شماعه
عن ابن عباس . انظر الأم (ج ٢ ص ٢٦٢) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٢) ثم المجموع
(ج ٧ ص ٤٢٥ - ٤٢٧) .

لاتساوى^(١) بدنة^(٢)، وفي حمار الوحش: بيقرة؛ وهو لا يساوى بقرة؛ وفي الضبع: بكبش^(٣)؛ وهو لا يساوى كبشا؛ وفي الغزال: بمنز^(٤)؛ وقد يكون أكثر^(٥) منها أضعافاً ومثلها، ودونها؛ وفي الأرنب: بمناق^(٦)؛ وفي اليربوع: بجفرة^(٧)؛ وهما لا يساويان^(٨) عناقاً ولا جفرة^(٩) .

« فهذا يدلُّك^(١٠) : على أنهم إنما^(١١) نظروا إلى أقرب ما قتل^(١٢) - : من الصيد . - شها بالبدن^(١٣) [من النعم^(١٤)] ؛ لا بالقيمة . ولو حكموا بالقيمة :

(١) في المختصر والأم (ج ٧ ص ٢٠) : «تسوى»، وهي لغة قليلة (من باب تعب) . وقد أنكرها جماعة من علماء اللغة، وزعموا أنها عامية . ورد عليهم بأنها وردت في بعض الآثار عن ابن عمر والأعمش، فزعموا أن ذلك من تغيير الرواة . انظر المختار والمصباح وتهذيب النووى .

(٢) هي - في أصل اللغة - : ناقة أوبقرة أو بعير ذكر . والمراد بها هنا : البعير ذكرًا كان أو أنثى ، بشرط أن تكون قد دخلت في السنة السادسة . انظر تهذيب النووى .

(٣) انظر الأم (ج ٢ ص ١٦٧ و ١٧٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٢-١٨٤) .

(٤) في المختصر : « أكثر من ثمنها أضعافاً ودونها ومثلها » .

(٥) كذا بالمختصر والأم (ج ٧ ص ٢٠) ، وفي الأصل : « يسويان » .

(٦) الجفرة : الأنثى من ولد المعز تفظم وتفصل عن أمها فتأخذ في الرعى ، وذلك بعد أربعة أشهر . والعناق : الأنثى من ولد المعز من حين يولد إلى أن يرعى . قال الراجزي : « هذا معناها في اللغة . لكن يجب أن يكون المراد من الجفرة هنا : ما دون العناق ، فإن الأرنب خير من اليربوع » . انظر تهذيب النووى .

(٧) في المختصر : « فدل ذلك » . وفي الأم (ج ٧ ص ٢٠) فهذا يدل .

(٨) هذه الكلمة غير موجودة بالمختصر .

(٩) في المختصر : « يقتل » .

(١٠) كذا بالأصل والأم (ج ٧ ص ٢٠) . وفي المختصر : بالبدل .

(١١) الزيادة عن المختصر .

لاختلفت أحكامهم^(١) ؛ لاختلاف^(٢) أسعار ما يقتل في الأزمان
والبلدان^(٣) .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا
الشافعي : « أنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء - [في]^(٤)
قول الله عز وجل : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ؛ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ
مُتَعَمِّدًا) . - قلت [له]^(٥) : مَنْ قَتَلَهُ خَطَأً : أَيُغْرَمُ ؟ . قال : نعم ؛ يُعْظَمُ
بذلك حُرْمَاتُ اللَّهِ ، ومضت^(٦) به السنن . » .

قال : « وأنا مسلم وسعيد^(٨) ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، قال :
رأيت الناس يُغْرَمُونَ في الخطأ^(٩) . » .

وروى الشافعي - في ذلك - حديث^(٧) عمر ، وعبد الرحمن بن عوف

(١) هذه الكلمة غير موجودة في المختصر .

(٢) في المختصر : « لاختلاف الأسعار ، وتباينها في الأزمان » .

(٣) قال الشافعي في الأم (ج ٢ ص ١٦٧) : « وقلوا : فيه قيمته ؛ كما قالوا

في الجريدة » . (٤) الزيادة للابض .

(٥) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٦) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠) .

(٦) في الأم والسنن الكبرى : « فمن » .

(٧) في الأصل : « ومنعت » وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم

والسنن الكبرى .

(٨) أي : مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، كما في الأم (ج ٢ ص ١٥٦) .

(٩) انظر ذلك ، وما روى عن الحسن ، وابن جبير ، والنخعي - في السنن

الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(رضي الله عنهما): في رجلين أجريا فرسيهما، فأصابا ظبيا: وهما مُحْرمان؛
فكما عليه: بِمَنْزِرٍ^(١)؛ وقرأ عمر - رضي الله عنه -: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ
مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْبَيْعِ الْكَعْبَةِ: ٥ - ٩٥)^(٢).

وقاس الشافعي ذلك في الخطأ: على قتل المؤمن خطأ^(٣)؛ قال الله تعالى:
(وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً: ٤ - ٩٢)؛ والمنع عن
قتلها: عامٌّ؛ والمسلمون: لم يفرقوا بين الغرْم في المنوع -: من الناس
والأموال -: في العمد والخطأ^(٤).

* * *
(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي،
قال: « أصل الصيد: الذي يؤكل لحمه؛ وإن كان غيره يسمى صيدا.
ألا ترى إلى قول الله تعالى: (وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ
مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ؛ فكلوا مما أمسكن عليكم: ٥ - ٤).؟! لأنه معقول
عندهم: أنه إنما يرسلونها على ما يؤكل^(٥). أو لا ترى إلى قول الله عز وجل:

(١) في الأم: (ج ٢ ص ١٧٥): « يشاة » .
(٢) راجع أثر عمر وعبد الرحمن، في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١،
و ٢٠٣). (٣) راجع كلامه في الأم، (ج ٢ ص ١٥٥): فهو جيد جداً .
(٤) راجع - في ذلك أيضا - مختصر الزنى (ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧) والمجموع
(ج ٧ ص ٣٢٠ - ٣٢٣).

(٥) قال في الأم (ج ٢ ص ٢١٢): « فذكر (جل ثناؤه) إباحة صيد البحر
للحرم، و (متاعا له) يعني: طعاما، والله أعلم. ثم حرم عليهم صيد البر، فأشبهه:
أن يكون إنما حرم عليهم بالإحرام، ما كان أكله مباحا له قبل الإحرام. الخ، فراجعه.

(لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ : (٥-٩٤) ؛ وقوله : (أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَالسِّيَّارَةَ ؛ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا : ٥ - ٩٦) . ١٤ ؛ فدلَّ (جل ثناؤه) : على أنه إنما حرم عليهم في الإحرام - : [من^(١) صيد البرِّ . - ما كان حلالاً لهم - قبل الإحرام - : [أن^(١) إيا كونه^(٢) . « .

زاد في موضع آخر^(٣) : « لأنه (والله أعلم) لا يشبهه : أن يكون حرم في الإحرام^(٤) خاصة ، إلا ما كان مباحاً قبله^(٥) . فأما ما كان محرماً على الحلال : فالتحريم الأول كاف منه^(٦) . « .

قال : ولولا أن هذا معناه : ما أمر^(٧) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : بقتل الكلب العقور ، والمقرب ، والغراب ، والحداة ، والفأرة - : في الحل

(١) زيادة لا بد منها . (٢) انظر المجموع (ج ٧ ص ٣١٤) .

(٣) قال في الأم (ج ٢ ص ١٥٥) : « فلما أثبت الله (عز وجل) إحلل صيد البحر ، وحرم صيد البر ما كانوا حرماً - : دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حرماً) : ما كان أكله حلالاً لهم قبل الإحرام ، لأنه « النج .

(٤) كذا بالأصل ومختصر الزنى (ج ٢ ص ١١٦ ، وفي الأم : « بالإحرام » ، ولا خلاف في المعنى .

(٥) في الأصل : « قتله » ، والتصحيح عن مختصر الزنى والأم (ج ٢ ص ١١٦

و ١٥٥) .

(٦) قال في الأم - بعد ذلك - : « وسنة رسول الله تدل على معنى ما قلت ، وإن كان

بيننا في الآية ، والله أعلم » .

(٧) انظر الأم (ج ٢ ص ١٥٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٩ - ٢١٠)

والحرم . ولكنه إنما أباح لهم قتل ما أضر : مما لا يؤكل لحمه . وبسط الكلام فيه ^(١) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا مسلم : عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : لا يفدى المحرم من الصيد ، إلا : [ما] ^(٢) يؤكل لحمه . » .

(وفيا أنبأ) أبو عبد الله (إجازة) : أن العباس حدثهم : أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء [في ^(٣)] قول الله : (عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ : ٥ - ٩٥) ؛ قال : عفا الله عما كان في الجاهلية . قلت : وقوله ^(٤) : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ : ٥ - ٩٥) ؛ . [قال : ومن عاد في الإسلام : فينتقم الله منه ^(٥)] ، وعليه ^(٦) في ذلك الكفارة ^(٧) . » .

وشبه الشافعي (رحمه الله) في ذلك : بقتل الآدمي والزنا ، وما فيهما وفي الكفر - من الوعيد - . في قوله : (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)

(١) راجعه في الأم (ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢١٨ و ٢٢١)

(٢) الزيادة عن السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٣)

(٣) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٧)

(٤) كذا بالأمر ، وفي الأصل : « وفي قوله » .

(٥) الزيادة عن الأم ، والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٦) كذا بالأمر والسنن الكبرى ، وفي الأصل : « وأعليه » .

(٧) انظر في الأم ، بقية الاثر .

إلى قوله^(١) : (وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا : ٢٥ - ٦٨ - ٦٩) . - وما في كل واحدٍ منهما : من الحدود في الدنيا .

[قال]^(٢) : « [فلما أوجب الله عليهم الحدود^(٣)] : دلّ هذا على أن النعمة^(٤) في الآخرة ، لا تسقط حكماً^(٥) غيرها في الدنيا . » .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق ، نا أبو العباس الأصم ، نا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا سعيد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، قال : كل شيء في القرآن [فيه]^(٦) : أو ، أو^(٧) ؛ له^(٨) : آية^(٩) شاء . قال ابن جريج : إلا قول الله عز وجل^(١٠) : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا : ٥ - ٢٣) فليس بمخير فيها . »

« قال الشافعي : كما قال ابن جريج وغيره ، في المحارب وغيره - في هذه

المسألة - أقول . » .

-
- (١) تمام المتروك : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون . ومن يفعل ذلك : يلق أثاماً * يضاعف له العذاب يوم القيامة) .
 - (٢) زيادة مفيدة . (٣) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٧) .
 - (٤) في الاصل : « النعمة » ، والتصحيح عن الأم .
 - (٥) في الام : « حكم » . (٦) زيادة متعينة أو موضحة .
 - (٧) كآية كفارة اليمين ، والآيتين المذكورتين بعد .
 - (٨) أي : للمخاطب به أن يحقق آية خصلة اختارها .
 - (٩) كذا بالاصل والام (ج ٢ ص ١٦٠) ؛ وفي السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٥
 - « آية » ، ولا خلاف في المعنى .

ورواه (أيضا) سعيد [عن ١] بن جريح، عن عطاء: «كل شيء في القرآن [فيه]: أو، أو^(١)؛ يختار^(٢) منه صاحبه ما شاء.»

واحتج الشافعي - في الفدية - : بحديث كعب بن عجرة^(٣).

(وأنا) أبو زكريا، نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي: «أنا سعيد، عن ابن جريح [قال^(٤)]: قلت لعطاء: (فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ، هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَمْبَةِ؛ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا: ٥ - ٩٥)؛ قال^(٥): من أجل أنه أصابه في حرم (يريد: البيت^(٦))، كفارة ذلك: عند البيت.»

فأما الصوم: (فأخبرنا) أبو سعيد، نا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي: فإن جزاءه بالصوم: [صام^(٧)] حيث شاء؛ لأنه لا منفعة لمساكين الحرم، في صيامه^(٨).»

- (١) في الأصل: «إذ» (غير مكررة)؛ والتصحيح عن الأ. والسنن الكبرى.
- (٢) في السنن الكبرى: «فليختر.»
- (٣) من أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال له: «أى ذلك فعلت أجزأك.»
- انظر الأم (ج ٢ ص ١٦٠) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٥) والمجموع (ج ٧ ص ٢٤٧).
- (٤) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٧) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٧).
- (٥) كذا بالأمر والسنن الكبرى؛ وفي الأصل: «ما قال.» فلعلم «ما» زائدة من الناسخ، أو لعل في الأصل سقطا. فليتامل.
- (٦) الظاهر أن هذا من كلام الشافعي أو الرواة عن عطاء.
- (٧) زيادة لا بد منها، عن الأم (ج ٢ ص ١٧٥).
- (٨) راجع في هذا المقام، مختصر المزني والأم (ج ٢ ص ١١٠ و ١٦٢).

واحتج [في الصوم ^(١)] - فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) ،
عن أبي العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي - فقال : « أذن الله للمتمتع :
أن يكون صومه ^(٢) ثلاثة ^(٣) أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع . ولم يكن في
الصوم : منفعةٌ لمساكين الحرم ؛ وكان على بدن الرجل . فكان ^(٤) عملاً بغير
وقت : فيعمله حيث شاء . » .

* * *
(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال : « الإحصار الذي ذكره ^(٥) الله (تبارك وتعالى) في القرآن ^(٦) - فقال :
(فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ : فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ : ٢ - ١٩٦) . - نزل ^(٧) يوم
الحدية ^(٨) ؛ وأحصَرَ النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) [بعدو ^(٩)] . «
فن حال بينه وبين البيت ، مرضٌ حابسٌ - : فليس بداخل في معنى
الآية ^(٩) . لأن الآية نزلت في الحائل من العدو ؛ والله أعلم ^(١٠) . » .

(١) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٦٠) .

(٢) في الأم : « من صومه » ، ولعل ما في الأصل هو الأظهر .

(٣) في الأم : « ثلاث في الحج » .

(٤) كذا بالأم ، وفي الأصل : « وكان » .

(٥) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥) .

(٦) قوله : « في القرآن » ، غير موجود بالأم .

(٧) في الأم : « نزلت » ، ولعل ما في الأصل هو المقصود المناسب . فليتأمل .

(٨) انظر الام (ج ٢ ص ١٣٥ و ١٣٩) .

(٩) راجع - في ذلك وفي الفرق بين المحصر بالعدو والمحصر بالمرض - مختصر المزني

والام (ج ٢ ص ١١٩ - ١٢٠ و ١٣٦ و ١٣٩ و ١٤٢ و ١٨٥) والسنن الكبرى

(ج ٥ ص ٢١٤) .

(١٠) قوله : « فن حال » إلى هنا ، مروى عن الشافعي ، في السنن الكبرى (ج ٥

ص ٢١٩) . فا نظرها وانظر ما ذكره صاحب الجوهر النقي .

وعن ابن عباس : « لا حصرَ إلا حصرُ المدو^(١) » ؛ وعن ابن عمر وعائشة ، معناه^(٢) .

قال الشافعي : « ونحر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : في الحِلِّ ؛ وقد قيل : نحر في الحرم . »

« وإنما^(٣) ذهبنا إلى أنه نحر في الحِلِّ - وبعض الحديبية في الحِلِّ ، وبمضها في الحرم^(٤) . - لأن الله (تعالى) يقول : (وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْأَهْدَى مَفْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ : ٤٨ - ٢٥) ؛ والحرم : كله مَحَلُّهُ ؛ عند أهل العلم . »

« فحيثُ ما أحصر [الرجل : قريبا كان أو بعيدا ؛ بعدو حائل : مسلم أو كافر ؛ وقد أحرم^(٥)] - ذبح شاة وحل^(٦) ؛ ولا قضاء عليه^(٦) - ؛ إلا^(٧) »

(١) انظر الام (ج ٢ ص ١٣٩ و ١٨٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٢) انظر ما روى عنهما ، في الام (ج ٢ ص ١٣٩ - ١٤٠) .

(٣) قد ورد هذا الكلام ، في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٧ - ٢١٨) مع تقديم

وتأخير . فليُنظر .

(٤) قال الشافعي : « والحديبية موضع من الأرض : منه ما هو في الحِلِّ ، ومنه ما هو في الحرم . فأما نحر الهدى عندنا في الحِلِّ ؛ وفيه مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : الذي بويغ فية تحت الشجرة ؛ فأُتزل الله تعالى : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذا يبايعونك تحت الشجرة) . » . انظر الأم (ج ٢ ص ١٣٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٧ - ٢١٨) وانظر فيها ما نقله عن الشافعي بعد ذلك ، في قوله : (ولا تخلقوا رؤوسكم) ؛ فإنه مفيد .

(٥) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٨٥) . (٦) انظر المجموع (ج ٨ ص ٣٥٥) .

(٧) عبارة المختصر (ج ٢ ص ١١٧) : « إلا أن يكون واجبا فيقضى »

أن يكون حجبه^(١) : حِجَّةَ الْإِسْلَامِ ؛ فيحجُّها^(٢) . - من قِبَلِ قَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِنَّ أَحْصِرْتُمْ : فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) ؛ ولم يذكر
قضاء^(٣) . « .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال الله جل ثناؤه : (أَحِلٌّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ] وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ
وَالسِّيَّارَةُ^(٤) : [٥-٩٦) ؛ وقال : (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ : هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ
سَائِغٌ شَرَابُهُ ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ . [وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا^(٥) :
٣٥ - ١٢)^(٥) . «

« قال الشافعي : فكلُّ ما كان فيه : صيد^(٦) . - في بئر كان ، أوفي

(١) في الأصل : « حجج » ؛ وهو خطأ . والتصحيح عن الأم (ج ٢ ص ١٣٥) .

(٢) في الأصل : « حججها » ؛ وهو خطأ ؛ والتصحيح عن الأم ، والسنن الكبرى

(ج ٥ ص ٢١٨) .

(٣) قال الشافعي - بعد ذلك ، كما في الأم (ج ٢ ص ١٣٥) والسنن الكبرى

(ج ٥ ص ٢١٨) - : « والذي أعقل في أخبار أهل المغازي : شبيه بما ذكرت من ظاهر

الآية . وذلك ، : أنا قد علمنا من متواطئ أحاديثهم : أن قد كان مع رسول الله (صلى الله

عليه وسلم) - عام الحديبية - رجال يعرفون بأسمائهم ؛ ثم اعتمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

عمرة القضية ، وتخلف بعضهم بالحديبية من غير ضرورة في نفس ولا مال علمته . ولولزمهم

القضاء : لأمرهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - إن شاء الله - بأن لا يتخلفوا عنه . اهـ .

(٤) زيادة مفيدة ، عن الأم (ج ٢ ص ١١٧) .

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) ما روى عن عطاء والحسن .

(٦) هذا خبر كل ، فليتنبه .

ماء مُسْتَنْقِعٍ^(١)، أو عَيْنٍ^(٢)، وعذْب، ومالح؛ فهو بحرٌ . - في حِلِّ
كان أَوْحَرِمٍ؛ من حَوَتْ أَوْضَرَبَهُ : مما يعيش في الماء [أكثر^(٣)] عَيْشَهُ^(٤) .
فَلَمْحَرَمٍ وَالْحَلَّالِ : أَنْ يُصِيبَهُ وَيَأْكُلَهُ .
« فَأَمَّا طَائِرُهُ : فَإِنَّهُ^(٥) يَأْوِي إِلَى أَرْضٍ فِيهِ ؛ [فهو^(٦)] مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ : إِذَا
أُصِيبَ جُزِي^(٦) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسين بن محمد الماسرجسى -
فيما أخبرني عنه أبو محمد^(٧) بن سفيان - : أنا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال
الشافعي (رحمه الله تعالى) - في قوله تعالى : (مُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ

(١) كذا بالأم (ج ٢ ص ١٧٧) ؛ أي : الماء الذي اجتمع في نهر وغيره؛ وأما المستنقع
(بفتح القاف) فهو مكان اجتماع الماء . وفي الأصل : « مستنقع » ؛ ولم يرد إلا في الوجه
إذا تغير لونه . ولعله محرف عن « المنقع » (كسكرم) ؛ وإن كان لم يرد كذلك إلا في المحض
من اللبن يبرد ، أو الزبيب ينقع في الماء . راجع اللسان ، والتاج ، وتهذيب النووي ، والمصباح .
(٢) عبارة الأم : « أو غيره ، فهو بحر . وسواء كان في الحل والحرم يصاد ويؤكل ؛
لأنه مما يمنع بحرمة شيء . وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه . » .
(٣) الزيادة عن الأم . (٤) في الأصل : « عيشة » .
(٥) في الأم : « فأما » .

(٦) عبارة الشافعي - على ما نقله عن الماوردي وغيره ، في المجموع (ج ٧ ص ٢٩٧) -
هي : « وكل ما كان أكثر عيشه في الماء - فكان في بحر أو نهر أو بئر أو واد أو ماء مستنقع
أو غيره - : فسواء ؛ وهو مباح صيده للحرم في الحل والحرم . فأما طائرُه : فأما يَأْوِي
إلى أرض ؛ فهو صيدٌ : حرام على الحرم . » . وهي توضيح عبارة الأصل والأم .
(٧) في الأصل : « أبا » ؛ فليأمل .

النَّاسُ: ٢- ١٩٩). - قال: « كانت قريش وقبائل^(١) لا يقفون بعرفات^(٢) وكانوا يقولون: نحنُ الحُمْسُ^(٣)، لم نُسب قطّ، ولا دُخِلَ علينا في الجاهلية، وليس تفارقُ الحرم^(٤). وكان سائر الناس يقفون بعرفات. فأمرهم الله (عزّ وجلّ): أن يقفوا بعرفة مع الناس. ».

قال: وقال لى محمد بن إدريس: « الأيام^(٥) المعلومات: أيام العشر كلها^(٦)؛ والمعدودات: أيام منى^(٧) فقط. » . زاد^(٨) في كتاب البويطيّ: « ويظن [أنه^(٩)] كذلك روى عن ابن عباس. » .

* * *

(١) في الأصل: « قبائل وقبائل »؛ والزيادة من الناسخ كما هو ظاهر؛ ويؤكد ذلك قول عائشة (كما في السنن الكبرى ج ٥ ص ١١٣): « كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة. ».

(٢) انظر حد عرفة، في المجموع (ج ٨ ص ١٠٥ - ١٠٩)، وتهذيب النووي: ففيه فوائد جمة.

(٣) جمع « أحمس » (بسكون الحاء وفتح الميم)؛ وقد فسره ابن عينية (كما في السنن الكبرى ج ٥ ص ١١٤): « بأنه الشديد في دينه، زاد في المختار: والقتال. ».

(٤) في رواية أخرى عن عائشة: « قالت قريش: نحن قواطن البيت، لا نتجاوز الحرم. »، وقال ابن عينية: « وكانت قريش لا تتجاوز الحرم، يقولون: نحن أهل الله لا نتخرج من الحرم. »، انظر السنن الكبرى.

(٥) عبارته في مختصر المزني (ج ٢ ص ١٢١): « والأيام المعلومات: العشر، وآخرها يوم النحر. والمعدودات: ثلاثة أيام بعد النحر. » . وانظر ما قاله المزني بعد ذلك: فإنه مفيد جدا.

(٦) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٢٨) بدون ذكر « كلها ».

(٧) في السنن الكبرى: « أيام التشريق. ».

(٨) الظاهر أن هذا من كلام البيهقي، لا من كلام يونس.

(٩) لعل هذه الزيادة متعينة، فليتأمل.

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الْبَيْعِ ، وَالْمُعَامَلَاتِ »

« وَالْفَرَائِضِ ، وَالْوَصَايَا »

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا : ٢ - ٢٧٥) . فاحتمل إحلل الله البيع ، معنيين : »

« (أحدهما) : أن يكون أحل كل بيع تباعه المتبايعان ^(١) - :

جائزى الأمر فيما تباعاه . - عن تراضٍ منهما . وهذا أظهر معانيه . »

« (والثاني) : أن يكون الله أحل البيع : إذا كان مما لم ينه عنه

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : المبين عن الله (عز وجل) معنى

ما أراد . »

« فيكون هذا : من الجملة ^(٢) التي أحكم الله فرضاها بكتابه ، وبين :

كيف هي ؟ على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) . أو : من العام الذي أراد

به الخاص ؛ فبين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ما أريد بإحلاله منه ،

وما حرّم ؛ أو يكون داخلا فيهما . أو : من العام الذي أباحه ، إلا ما حرّم

على لسان نبيه منه ، وما في معناه . كما كان الوضوء ^(٣) فرضا على كل متوضئ :

(١) كذا بالأتم (ج ٣ ص ٢) ، وفي الأصل : « متبايعان » ، وهو خطأ وتحريف من

الناسخ ، أو يكون قوله : « جائزى » ، محرفا عن : « جائزا »

(٢) في الأم : « الجمل » ، ولا فرق في المعنى .

(٣) كذا بالأتم ، وفي الأصل : « في الضوء » ، والزيادة من الناسخ .

لا خفين^(١) عليه لبسهما على كمال الطهارة .»

« وأى هذه المعاني كان : فقد ألزمه الله خلقه ، بما فرض : من طاعة

رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) .»

« فلما نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيعوع : تراضى^(٣)

بها المتبايعان . - : استدللنا على أن الله أراد بما أحل من البيوع : ما لم يدل

على تحريمه على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) ؛ [دون ما حرم على

لسانه^(٤)] .»

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،

قال : « قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى :

فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ : ٢ - ٢٨٢) ؛ وقال جل

ثناؤه : (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ ، وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا : فَرِهَانٌ^(٥) مَّقْبُوضَةٌ ؛

فَإِنْ^(٦) أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ : ٢ -

« (٢٨٣) .»

(١) في الأصل : « خفان » ، وفي الأم : « خفيه » ، وكلاهما تحريف وخطأ .

(٢) في الأم بعد ذلك : « وأن ما قبل عنه ، فمن الله عز وجل) قبل : لأنه بكتاب

الله (تعالى) قبل . .»

(٣) كذا بالأهم ، وفي الأصل : « وتراضى » ، والزيادة من الناسخ .

(٤) الزيادة عن الأم .

(٥) في الأم (ج ٣ ص ١٢٢) : « فرهان » ؛ وهي قراءة سبعة مشهورة .

(٦) قوله : (فإن) الخ ؛ لم يثبت في الأم .

قال : وكان ^(١) بيننا - في الآية - الأمرُ بالكتاب ^(٢) : في الحضرة
والسفر ؛ وذكر الله (عز وجل) الرهن : إذا كانوا مسافرين ، فلم ^(٣)
يجدوا كاتباً .

« وكان ^(١) معقولاً ^(٤) ، (والله أعلم) فيها : أنهم ^(٥) أمرُوا بالكتاب
والرهن : احتياطاً لمالك الحق : بالوثيقة ؛ والمملوك عليه : بأن لا ينسى
ويذكر . لا : أنه فرضٌ عليهم : أن يكتبوا ، أو يأخذوا رهناً ^(٦) . لقول الله
عز وجل : (فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ
أَمَانَتَهُ ^(٧)) . »

« قال الشافعي : وقول الله عز وجل : (إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى
أَجَلٍ) ؛ يحتمل : كلَّ دينٍ ؛ ويحتمل : السلفَ خاصةً . وقد ذهب فيه
ابن عباس : إلى أنه في السلف ^(٨) ؛ وقلنا ^(٩) به في كل دين : قياساً عليه ؛

(١) في الأم : « فكان » .

(٢) هو مصدر كالكتابة . (٣) في الأم : « ولم » .

(٤) انظر مختصر المزني (ج ٢ ص ٢١٥) .

(٥) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « أنه » : وما في الأم هو الصحيح أو الظاهر .

(٦) في الأم : « ولا أن يأخذوا رهناً » ؛ ولا فرق في المعنى . وانظر كلامه في الأم

(ج ٣ ص ٧٧ - ٧٨) : ففيه تأكيد وتوضيح لما هنا .

(٧) انظر ما قاله في الأم ، بعد ذلك .

(٨) راجع ما روى عنه في ذلك ، في الأم (ج ٣ ص ٨٠ - ٨١) ، والسنن الكبرى

(ج ٦ ص ١٨) .

(٩) عبارته في الأم (ج ٣ ص ٨١) : « وإن كان كما قال ابن عباس في السلف :

قلنا به » الخ .

لأنه في معناه (١) .» .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال الله تبارك وتعالى : (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ،
فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ (٢) : ٤ - ٦) . »
« قال : فدللت الآية : على أن الحجرَ ثابتٌ على اليتامى ، حتى يجمعوا
خصلتين : البلوغَ والرُّشدَ . »

« فالبلوغ (٣) : استكمالُ خمسَ عشرةَ سنةً ؛ [الذكر والأُنثى في ذلك
سواء (٤)] . إلا أن يَحْتَلِمَ الرجل ، أو تحيضَ المرأة (٥) : قبل خمسَ عشرةَ
سنة ؛ فيكونُ ذلك : البلوغ (٦) . »

« قال : والرشد (٧) (والله أعلم) : الصلاح في الدين : حتى تكونَ
الشهادة جائزةً ؛ وإصلاح المال (٨) . [وإنما يعرف إصلاح المال (٩)] : بأن
يختبر اليتيم (١٠) . » .

-
- (١) قال في الأم - بعد ذلك - : « والسلف جائز في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،
والآثار ، وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته . » .
(٢) في الأم (ج ٣ ص ١٩١) زيادة : (ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا) .
(٣) راجع في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ٦ ص ٥٤ - ٥٧) .
(٤) زيادة موضحة ، عن الأم .
(٥) في مختصر المزني (ج ٢ ص ٢٢٣) : « الجارية » .
(٦) انظر ما ذكره عقب ذلك ، في الأم (ج ٣ ص ١٩١ - ١٩٢) .
(٧) راجع السنن الكبرى (ج ٦ ص ٥٩) .
(٨) في المختصر : « مع إصلاح المال » . (٩) الزيادة عن الأم والمختصر .
(١٠) في المختصر : « اليتيم » ؛ وهو أحسن . وانظر ما ذكره بعد ذلك ، فيه وفي الأم .

وبهذا الإسناد، قال: قال الشافعي: «أمر الله: بدفع أموالهما إليهما^(١)؛
وسوى فيها بين^(٢) الرجل والمرأة^(٣)» .

«وقال: (وإن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ : وَقَدْ فَرَضْتُمْ
لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ : إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ^(٤) : ٢ - ٢٣٧) .»

«فدلت هذه الآية: على أن على الرجل: أن يسلم إلى المرأة نصف
مهرها؛ [كما كان عليه: أن يسلم إلى الأجنبية] - من الرجال - ما وجب
لهم^(٥)]. وأنها^(٦) مُسَلَّطَةٌ على أن تغفوا عن مالها. وندب الله (عز وجل):
إلى الغفوة؛ وذكر: أنه أقرب للتقوى. وسوى بين الرجل والمرأة، فيما
يجوز: من^(٧) غفوك واحدٍ منهما، ما وجب له^(٨)» .

«وقال تعالى: (وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ؛ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ؛ فَكُلُوهُ [هَنِيئًا مَرِيئًا]^(٩)) : ٤ - ٤) .»

(١) أى: اليتيمين؛ بقوله: (فادفعوا إليهم أموالهم). وفي الأم (ج ٣ ص ١٩٢):
«بدفع أموالهم إليهم». ولا فرق في المعنى .

(٢) كذا بالأتم، وفي الأصل: «فيهما من»، وهو تحريف .

(٣) انظر الأم (ج ٣ ص ١٩٢) .

(٤) ذكر في الأم بقية الآية، وهي: (أو يغفوا الذي بيده عقدة النكاح، وأن تغفوا
أقرب للتقوى، ولا تنسوا الفضل بينكم، إن الله بما تعملون بصير) . وهي زيادة يتعلق
ببعضها بعض الكلام الآتي . (٥) زيادة مفيدة، عن الأم .

(٦) في الأم: «ودلت السنة على أن المرأة مسلطة» الخ. وكلاهما صحيح: وإن كانت
دلالة السنة أعم وأوضح من دلالة الكتاب كما لا يخفى .

(٧) كذا بالأتم، وفي الأصل: «منه»، وهو تحريف .

(٨) انظر الأم (ج ٣ ص ١٩٢) . (٩) الزيادة عن الأم .

«فجعل^(١) عليهم : إيتاءهن^(٢) ما فُرض لهن^(٣)؛ وأحل^(٤) للرجال : كل^(٥) ما طاب نساؤهم عنه نفسا^(٦)» .

واحتجّ (أيضا) : بأية الفدية في الخلع ، وبأية الوصية والذّين^(٧) .
ثم قال : « وإذا^(٨) كان هذا هكذا : كان لها : أن تُعطى من مالها ما^(٩) شاءت ،
بغير إذن زوجها^(١٠) . » . وبسط الكلام فيه^(١١) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« أثبت^(١٢) الله (عزّ وجلّ) الولاية على السفيه ، والضعيف ، والذي

-
- (١) في الأم : « جعل في » ، والزيادة من الناسخ .
(٢) في الأصل : « إيتاهن » ، وفي الام : « إيتاهن » .
(٣) قال بعد ذلك ، في الام : « على أزواجهن ، يدفعونه إليهن : دفعهم إلى غيرهم
من الرجال : بمن وجب له عليهم حق بوجه . » .
(٤) في الام : « وحل » ، وما في الاصل أنسب . .
(٥) كذا بالام ، وفي الاصل : « الاكل » ، والظاهر أنه تحريف ، أو قوله :
« ما » . محرف عن : « بما » ، فليتأمل .
(٦) راجع كلامه بعد ذلك في الام (ج ٣ ص ١٩٢) .
(٧) انظر الام (ج ٣ ص ١٩٣) .
(٨) في الام (ج ٣ ص ١٩٣) : « ، فإذا » ، وهو أحسن .
(٩) في الام : « من » ، ولا خلاف في المعنى :
(١٠) انظر - في هذا وما قبله - السنن الكبرى (ج ٦ ص ٥٩ - ٦١) :
(١١) انظر الام (ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤) .
(١٢) أي : بقوله : (فإن كان الذي عليه الحق سفيفا ، أو ضعيفا ، أو لا يستطيع أن
يعمل هو - فليعمل وليه بالعدل) : وفي الام (ج ٣ ص ١٩٤) : « وأثبت » ، وفي
المختصر (ج ٢ ص ٢٢٣) : « فأثبت » .

لا يستطيع أن يُمِلَّ [هو^(١)] وأمر وليه بالإملاء عنه^(٢)؛ لأنه أقامه فيما لا
غناء له عنه - من ماله^(٣) . - مُقامه . «

« قال : وقد قيل^(٤) : (الذي لا يستطيع أن يُمِلَّ) يحتمل : [أن
يكون^(٥)] المغلوب على عقله . وهو أشبه معانيه^(٦) ، والله أعلم . «

* * *

وهذا الإسناد ، قال الشافعي (رحمه الله) : « ولا يُوجَرُ الحرُّ^(٧) في
دين عليه : إذا لم يوجد له شيء . قال الله جل ثناؤه : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ : ٢ - ٢٨٠)^(٨) . «

* * *

(١) الزيادة عن الام والمختصر :

(٢) كذا بالمختصر (ج ٢ ص ٢٢٣) ؛ وفي الأصل والأم (ج ٣ ص ١٩٤) والسنن

الكبرى (ج ٦ ص ٦١) : « عليه » ؛ وعبارة المختصر أولى وأظهر .

(٣) كذا بالأصل ، وهو صحيح واضح . وفي الأم : « فيما لا غناء به عنه من ماله » ؛

وفي المختصر : « فيما لا غنى به عنه في ماله » . ولعل فيهما تحريفا ؛ فليتأمل .

(٤) في الأم : « قد قيل » ؛ وفي المختصر : « وقيل » .

(٥) الزيادة عن الأم والمختصر .

(٦) زاد في المختصر : « به » ؛ ولعلها زيادة ناسخ ؛ ثم قال : « فإذا أمر الله (عز

وجل) : بدفع أموال اليتامى إليهم ؛ بأمرين - لم يدفع إليهما . وهما : البلوغ والرشد . «

(٧) في الأصل : « ولا يؤخر الحد » ؛ وهو تحريف خطير يوقع في الحيرة . والتصحيح

عن عنوان في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٤٩) . ثم إن هذا القول إلى قوله : شيء ،

نجزم بأنه سقط من نسخ الأم ، وأن موضعه اليأس الذي ورد في (ج ٣ ص ١٧٩) ،

كما يدل عليه كلامه الذي سنقله هنا بعد .

(٨) قال بعد ذلك في الأم (ج ٣ ص ١٧٩) : « وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم =

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي:
« قال الله عزَّ وجلَّ: (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ، وَلَا سَائِبَةٍ ، وَلَا وَصِيلَةٍ ،
وَلَا حَامٍ : ٥٠ - ١٠٣) ^(١) . »

« فهذه: الحُبْسُ التي كان أهل الجاهلية يَحْبِسُونَهَا؛ فأبطل الله (عزَّ وجلَّ) شروطهم فيها، وأبطل رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم): يابطل الله (عزَّ وجلَّ) إياها. »

« وهي ^(٢): أن الرجل كان يقول: إِذَا نَتَجَ فَحَلُّهُ إِلَى ^(٣)، ثُمَّ أَلْقَحَ، فَأَنْتَجَ مِنْهُ - فهو ^(٤): حَامٍ. أَي: قَدَحَى ظَهْرَهُ؛ فَيَحْرَمُ رُكُوبَهُ. ويجعل ذلك شديها بالعتق له ^(٥). »

« ويقول في البَحِيرَةِ، والوصيلة - على معنى يوافق بعض هذا. »

= : « مطلق الغنى ظلم ». فلم يجعل على ذي دين سيلا في العسرة، حتى تكون الميسرة. ولم يجعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مطلقا ظلمًا، إلا بالغنى. فإذا كان معسرًا: فهو ليس بمن عليه سييل، إلا أن يوسر. وإذا لم يكن عليه سييل: فلا سييل على إجارته، لأن إجارته عمل بدنه. وإذا لم يكن على بدنه سييل - وإنما السييل على ماله - لم يكن إلى استعماله سييل. اه وهو في غاية الجودة والوضوح.

(١) قال في الأم (ج ٦ ص ١٨٠): « فلم يحتمل إلا: ما جعل الله ذلك نافذا على ما جعلتموه. وهذا ابطال ما جعلوا منه على غير طاعة الله عز وجل ». »

(٢) انظر - في السنن الكبرى (ج ٦ ص ١٦٣) - بعض ما ورد في تفسيرها.

(٣) كذا بالأصل، وفي الأم (ج ٣ ص ٢٧٥): « إبله ». »

(٤) في الأم: « هو »، فيكون ابتداء مقول القول.

(٥) قال في الأم (ج ٦ ص ١٨١) - عقب تفسير البحيرة والسائبة - : « ورأيت

مذاهبهم في هذا آكله - فبا صنعوا - : أنه كالعتق ». »

« ويقول لعبده^(١) : أنت حرٌّ سائبةٌ : لا يكون لي ولاؤك ، ولا

على عقلك . »

« وقيل : إنه (أيضا^(٢)) — في البهائم — : قد سيئتُك . »

« فلما كان العتق لا يقع على البهائم : ردَّ رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) ملك^(٣) البحيرة ، والوصيلة ، والحام ، إلى مالِكه : وأثبت

العتق ، وجعل الولاء : لمن أعتق^(٤) [السائبة ؛ وحكم له بمثل حكم

النسب^(٥)] . »

وذكر في كتاب : (البحيرة)^(٦) . — في تفسير البحيرة — : « أنها :

الناقة تُنتجُ بطوناً ، فيشق مالِكها أذُنُها ، ويُخلى سبيلها ،] ويحلب لبنا

في البطحاء ؛ ولا يستجيزون الاتفَاعَ بلبنها^(٧) . »

(١) قال في الأم (ج ٤ ص ٩) : « ويسميون السائبة ، فيقولون : قد أعتقناك

سائبة ، ولا ولاء لنا عليك ، ولا ميراث يرجع منك : ليكون أكل لتبرنا فيك . » ،

وقال أيضا في الأم (ج ٦ ص ١٨١) : « ومعنى (يعتقه سائبة) هو : أن يقول :

أنت حر سائبة ، فكما أخرجتك من ملكي ، وملكك نفسك . — فصار ملكك

لا يرجع إلى بحال أبدا . — فلا يرجع إلى ولاؤك ، كما لا يرجع إلى ملكك . » .

(٢) كذا بالأم (ج ٣ ص ٢٧٥) ، وهو المقصود الظاهر . وفي الاصل :

« وقيل أيضا إنه ، ولعل التقديم والتأخير من الناسخ . »

(٣) كذا بالأم ، وفي الاصل : « تلك » ، وهو تحريف .

(٤) راجع في هذا المقام ، الأم (ج ٤ ص ٩ و ٥٧ ، و ج ٦ ص ١٨٢ - ١٨٣) .

(٥) زيادة للايضاح وعمام الفائدة ، عن الام (ج ٣ ص ٢٧٥) .

(٦) من الام (ج ٦ ص ١٨١)

(٧) الزيادة لفائدة ، وللإيضاح ، عن الام .

قال : « وقال بعضهم : إذا كانت تلك خمسة بطون^(١) . وقال بعضهم : [إذا كانت تلك^(٢)] البطون كلها إناثا . »

قال . « والوصيلة^(٣) : الشاة تُنتجُ الأبطن ، فإذا ولدت آخرَ بمد الأبطن التي وَقَّتوا لها — : قيل : وصلت أخاها . »

« وقال^(٤) بعضهم : تُنتجُ الأبطن الخمسة : عناقين عناقين في كل بطن ؛ فيقال : هذا وصيلة : يصل^(٥) كل ذى بطن بأخ له معه . »
« وزاد بعضهم ، فقال^(٦) : وقد يوصلونها في ثلاثة أبطن ، وفي^(٨) خمسة ، وفي سبعة^(٩) . »

قال : « والحامُ : الفحلُ يضرب في إبل الرجل عشرَ سنين ، فيُخلى ، ويقال : قد حمى هذا ظهره ؛ فلا ينتفعون من ظهره بشيء . »

(١) في الام : « ثم زاد بعضهم على بعض ، فقال بعضهم : تنتج خمسة بطون ، فتبجر . »

(٢) الزيادة للايضاح عن الام .

(٣) قال في الام (ج ٤ ص ٩) : « ويقولون في الوصلة - وهي من الغنم - : إذا وصلت بطونا توما ، وتنج تاجها ، فكانوا يمنعونها مما يفعلون بغيرها مثلها . »

(٤) في الأم (ج ٦ ص ١٨١) : « وزاد . »

(٥) في الأم : « تصل . » ولا خلاف في المعنى .

(٦) قوله : « وزاد بعضهم ، فقال » عبارة الام ، وعبارة الاصل : « قال » .

(٧) في الأم : « قد » . (٨) في الأم : « ويوصلونها في » .

(٩) قال في المختار : « فان ولدت في الثامنة جدبا ؛ ذبحوه لأهنتهم ؛ وإن ولدت جدبا وعناقا ، قالوا : وصلت أخاها ؛ فلا يذبحون أخاها من أجلها ، ولا تشرب لبنها النساء ، وكان للرجال . وجرت مجرى السائبة . »

قال : « وزاد بعضهم ، فقال : يكون لهم من صُلبه ، أو ما^(١) أُتَجَّ مما^(٢) خرج من صلبه - : عشرٌ من الإبل ؛ فيقال : قد حَمَى هذا ظهره^(٣) . » .

وقال في السائبة ما قد منا ذكره^(٤) ؛ [ثم قال^(٥)] : « وكانوا يرجون [بأدائه^(٦)] البركة في أموالهم ؛ وينالون به عندهم : مَكْرُمَةٌ في الأخلاق^(٧) ، مع التَّبَرُّرِ^(٨) بما صنعوا فيه . » وأطال الكلام في شرحه^(٩) ؛ وهو منقول في كتاب الوُلاة ، من المبسوط

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال

(١) في الأم « وما » . (٢) في الأصل « فما » ، والتصحيح عن الأم

(٣) راجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ٩) .

(٤) أمى : ما يوافق في المعنى ؛ وهو كما في الأم (ج ٧ ص ١٨١) : « والسائبة : العبد

يعتقه الرجل عند الحادث - : مثل البرء من المرض ، أو غيره : من وجوه الشكر - . أو

أن يبتدىء عتقه فيقول : قد أعتقتك سائبة (يعني : سيبتك .) فلا تعود إلى ، ولا إلى

الانتفاع بولائك : كما لا يعود إلى الانتفاع بمالك . وزاد بعضهم ، فقال : السائبة وجهان ،

هذا أحدهما ؛ والسائبة (أيضا) يكون من وجه آخر ، وهو : البعير ينجح عليه صاحبه

الحاجة ، أو يبتدىء الحاجة - : أن يسيبه ، فلا يكون عليه سبيل . » .

(٥) الزيادة للتنبيه والإيضاح . (٦) الزيادة عن الأم .

(٧) قوله : في الأخلاق ؛ غير موجود بالأم .

(٨) في الأصل : « السرن » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(٩) ارجع إليه في الأم (ج ٦ ص ١٨١ - ١٨٣) فهو مفيد .

الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ : ٨ - ٧٥) . »
« نزلت ^(١) : بأن الناس توارثوا بالـحلف [والنصرة ^(٢)] ؛ ثم توارثوا : بالإسلام والهجرة . وكان ^(٣) المهاجر : يرث المهاجر ، ولا يرثه — من ورثته — من لم يكن مهاجراً ؛ وهو أقرب إليه من ورثته ^(٤) . فنزلت : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) . — على ما فرض ^(٥) لهم ، [لا مطلقاً ^(٦)] . » .

* * *

(أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : قال الحسين بن محمد — فيما أخبرت — :
أنا محمد بن سفيان ، نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال الشافعي — في قوله
عزّ وجلّ : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ؛ وَلِلنِّسَاءِ

(١) قوله : نزلت الخ ؛ هو نص الرسالة (ص ٥٨٩) . وفي المختصر (ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦) والأم (ج ٤ ص ١٠) : « توارث الناس ... والهجرة ؛ ثم نسخ ذلك . فنزل قول الله ... » .

(٢) الزيادة عن الأم والمختصر .

(٣) في الرسالة : « فكان » .

(٤) راجع في ذلك ، السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦١ - ٢٦٣) .

(٥) كذا بالأصل والرسالة والمختصر ؛ وفي الأم : « على معنى ما فرض الله (عز ذكره) ،

وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) الزيادة للتنبيه والإفادة ، عن الأم والمختصر . وارجع في مسألة الرد في الميراث ،

إلى ما كتبه الشافعي في الأم (ج ٤ ص ٦ - ٧ و ١٠) : لأنه كلام جامع واضح

لا نظير له .

نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ : ٤ - ٧) ^(١) . - : « نُسَخَ بِمَا جَعَلَ
اللهُ لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى : مِنَ الْفَرَائِضِ . »

وقال لي ^(٢) - في قوله عزّ وجلّ : (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ) الآية ^(٣) . - : « قِسْمَةُ الْمَوَارِيثِ ؛ فَلِتَقَّ اللهُ مَنْ
حَضَرَ ، وَلِيَحْضُرَ بِخَيْرٍ ؛ وَلِيَخْفَ : أَنْ يُحْضَرَ - حِينَ يُخْلَفُ هُوَ أَيْضًا - : بِمَا
حَضَرَ غَيْرَهُ ^(٤) . » .

(وأنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال :
قال الشافعي : « قال الله تعالى : (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ : فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ، وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا :
٤ - ٨) . »

« فأمر الله (عزّ وجلّ) : أَنْ يُرْزَقَ مِنَ الْقِسْمَةِ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى
وَالْمَسَاكِينُ : الْحَاضِرُونَ الْقِسْمَةَ . وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَمْرِ - فِي الْآيَةِ - : أَنْ يُرْزَقَ

(١) راجع سبب نزول هذه الآية ، وكيفية نوارث أهل الجاهلية ، واحتجاج أبي بكر
الرازي بالآية على توريث ذوى الأرحام ، وما رد به الشافعية عليه - في تفسير الفخر الرازي
(ج ٣ ص ١٤٧ - ١٤٨) .

(٢) هذا من كلام يونس أيضا .

(٣) انظر الكلام في أنها منسوخة أو محكمة ، وفي المراد بالقسمة - في السنن الكبرى
(ج ٦ ص ٢٦٦ - ٢٦٧) وتفسيرى الفخر (ج ٣ ص ١٤٨ - ١٤٩) والقرطبي
(ج ٥ ص ٤٨ - ٤٩) .

(٤) يحسن أن يرجع إلى ما روى في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٧١) عن ابن
عباس ، في قوله تعالى : (وليشش الذين لو تركوا ذرية ضعافا) ؛ فإنه شبيهه بهذا الكلام

من القسمة، [مَنْ^(١)] مثلهم - في القرابة واليتم والمسكنة. - بمن لم يحضر .

«ولهذا أشباهه؛ وهي: أن تُضَيَّفَ من جاءك، ولا تُضَيَّفَ من لا^(٢) يَقْصِدُ قَصْدَكَ^(٣)؛ [ولو كان محتاجاً^(١)]؛ إلا أن تَطَّوَّعَ^(٤)». .

وجعل نظير ذلك: تخصيص النبي (صلي الله عليه وسلم) - بالإجلاس معه، أو ترويقه^(٥) لقمة - مَنْ وَلِيَ الطَّعَامَ : من مماليكه^(٦) .

قال الشافعي: «وقال لي بعض أصحابنا (يعني: في الآية .) ^(٧): قسمة الموارث؛ وقال بعضهم: قسمة الميراث، وغيره: من الغنائم^(٨). فهذا أوسع.»

«وأحبُّ إلىَّ: [أن^(٩)] يُنْطَوَّأ^(١٠) ما طابت به نفسُ المعطي . ولا يُوقَّت^(١١)، ولا يُحْرَمُونَ .»

* * *

(١) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٩١) . (٢) في الأم: «لم» .

(٣) أي: جمتك وناحيتك . (٤) في الأم: «تطوع» .

(٥) أي: تدسيهه .

(٦) أخرج الشافعي في الأم (ج ٥ ص ٩١) عن أبي هريرة: أن رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) قال: «إذا كفي أحدكم خادمه طعامه: حره ودخانه؛ فليدعه: فليجلسه معه. فإن أبي: فليروغ له لقمة، فليناوله إياها . انظر كلامه بعد ذلك، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٧ - ٨) (٧) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

(٨) انظر في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٧) ما روى عن ابن المسيب في تفسير القسمة.

(٩) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٩١) .

(١٠) كذا بالألم؛ وفي الأصل: «يعطون» .

(١١) كذا بالألم؛ وفي الأصل: «لا يوقت» .

« مَا نَسَخَ مِنَ الْوَصَايَا (١) »

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
قال : قال الشافعي : « قال الله عزّ وجلّ : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ
أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ — إِنْ تَرَكَ خَيْرًا — : الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ :
بِالْمَعْرُوفِ ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ : ٢ - ١٨٠) . »

« قال : فكان (٢) فرضاً في كتاب الله (عزّ وجلّ) ، على من ترك
خيراً — والخيرُ : المالُ . — : أن يُوصِيَ لوالديه وأقربيه . »

« وزعم (٣) بعض أهل العلم [بالقرآن (٤)] : أن الوصية للوالدين
والأقربين الوارثين ؛ منسوخة (٥) . »

« واختلفوا في الأقربين : غيرُ الوارثين ؛ فأكثرُ من لقيت — : من
أهل العلم ومن (٦) حفظت [عنه (٤)] . — قال : الوصايا منسوخة ؛ لأنه
إنما أمر بها : إذا كانت إنما يُورثُ بها ؛ فلما قسم الله الميراثَ : كانت
تطوئاً . »

(١) هذا الكلام قد ورد في الأصل متأخراً بعد قوله : قال الشافعي ؛ بلفظ : « نسخ
منه الوصايا . » ؛ والتصحيح والتقديم عن الأم (ج ٤ ص ٢٧) .

(٢) في الأم : « وكان » . (٣) في الأم : « ثم زعم » .

(٤) الزيادة عن الأم .

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٢٦ و ٢٦٣ - ٢٦٥) ما روى في ذلك ،

عن ابن عباس وغيره .

(٦) في الأم : « بمن » .

« وهذا - إن شاء الله - كله : كما قالوا . » .

واحتجّ الشافعي (رحمه الله) [في عدم جواز الوصية للوارث^(١)] :
بآية^(٢) الميراث ، وبما^(٣) روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : من قوله :
« لا وصية لوارث^(٤) » .

واحتجّ^(٥) في جواز الوصية لغير ذى الرحم^(٦) ، بحديثِ عمرَانَ
ابنِ الحَاصِنِ : « أن رجلا أعتق ستة مملوكين له : ليس له مالٌ غيرهم ؛
فجزأهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة أجزاء ، فأعتق^(٧) اثنين ، وأرقَّ
أربعة . » .

[ثم قال^(٨)] : « والمعنى : عربي ؛ وإنما كانت العرب : تملكُ مَنْ »

(١) الزيادة للإيضاح .

(٢) ذكر في الأم منها قوله تعالى : (ولأبويه لكل واحد منها السدس مما ترك : إن كان له ولد ؛
فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه : فلأمه الثلث ؛ فإن كان له إخوة : فلأمه السدس : ٤-١١) .

(٣) في الأصل : « ولما » ، وهو تحريف .

(٤) قال في الأم (ج ٤ ص ٢٧) : « وما وصفت - : من أن الوصية للوارث
منسوخة بآي الموارث ، وأن لا وصية لوارث . - : مما لم أعرف فيه عن أحد : بمن لقيت ،
خلافاً . » . وقد تعرض لهذا الموضوع بتوسع في الأم (ج ٤ ص ٤٥) ، فراجعه .

(٥) انظر كلامه قبل ذلك ، في الأم (ج ٤ ص ٢٧) : فهو مفيد .

(٦) نقل في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٥) عن الشافعي : « أن طاوساً وقلة لم
يجزوا الوصية لغير قرابة » ؛ وقد ذكر نحو ذلك في الأم (ج ٧ ص ١٨) وفي اختلاف
الحديث (ص ٣٨١) ،

(٧) كذا بالأم (ج ٤ ص ٢٧ و ٤٥ و ج ٧ ص ١٦ و ٣٣٧) واختلاف الحديث
(ص ٣٧١) والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٥) . وفي الأصل : « وأعتق » .

(٨) الزيادة للتنبيه والإيضاح .

لا قرابةَ بينها وبينه . فلولم تجز^(١) الوصية إلا لذي قرابة : لم تجز^(١) للمملوكين ؛
وقد أجازها لهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم^(٢) .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد بن^(٣) أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا
الربيع ، قال : قال الشافعي في المُستودِع^(٤) : « إذا قال : دفعتها إليك ؛
فالقول : قوله . ولو قال : أمرتني أن أدفعها إلى فلان ، فدفعتها ؛ فالقول :
قولُ المُستودِع^(٤) . قال الله عز وجلّ : (فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ :

(١) كذا بالأُم (ج ٤ ص ٢٧) ، وفي الأصل : « يجز » ، وما في الأم أنسب :
(٢) وقال أيضا (كما في السنن الكبرى : ج ٦ ص ٢٦٦) : « فكانت دلالة السنة -
في حديث عمران بن حصين - بينة : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنزل عتقهم في
المرض وصية ؛ والذي أعتقهم : رجل من العرب ؛ والعربي إنما يملك من لا قرابةَ بينه
وبينه : من العجم . فأجاز النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم الوصية » . وراجع الأم
(ج ٧ ص ٣٣٧ - ٣٣٨) .

(٣) في الأصل : « عن » ، وهو تحريف .

(٤) قال في الأم (ج ٤ ص ٦١) : « وإذا استودع الرجل الرجل الوديمة ، فاختلغا -
فقال المستودع : دفعتها إليك ؛ وقال المستودع : لم تدفعها . - فالقول : قول المستودع .
ولو كانت المسألة بحالها - غير أن المستودع قال : أمرتني أن أدفعها إلى فلان ، فدفعتها ؛
وقال للمستودع : لم أمرك . - فالقول : قول المستودع ؛ وعلى المستودع : البينة . وإنما فرقنا
بينهما : أن المدفوع إليه غير المستودع ؛ وقد قال الله : (فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فليؤد الذي
أؤتمن أمانته) . فالاول : إما ادعى دفعها إلى من اتتمه ؛ والثاني : إما ادعى دفعها إلى
غير المستودع بأمره . فلما أنكر أنه أمره : أغرمه ؛ لان المدفوع إليه غير الدافع . « ١٠ هـ
وهو كلام جيد مفيد ، ويوضح ما في الاصل الذي ترجح أنه مختصر منه .

فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ : ٢ — ٢٨٣) ؛ وقال في اليتامى : (١) (فَإِذَا
دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ : فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ (٢) : ٤ — ٦) .
« ذلك : أن وليَّ اليتيم إنما هو : وصيُّ أبيه ، أو [وصيُّ] (٣) وصاه
الحاكم : ليس أن اليتيم استودعه (٤) . والمدفوعُ إليه : غير المستودع ؛ وكان
عليه : أن يُشْهَدَ عليه ؛ إن أراد أن يبرأ . [و] (٣) كذلك : الوصيُّ . »

* * *

-
- (١) انظر مختصر المزني (ج ٣ ص ١٧٧) والأم (ج ٧ ص ١٠٥) .
(٢) ذكر في الأم قبل ذلك ، قوله تعالى : (فإن آنتم منهم رشدا : فادفعوا إليهم
أموالهم : ٤ — ٦) .
(٣) الزيادة عن الأم (ج ٤ ص ٦١) .
(٤) قال بعد ذلك ، في الأم (ج ٤ ص ٦١) : « فلما بلغ اليتيم : أن يكون له أمر في
نفسه ؛ وقال : لم أرض أمانة هذا ، ولم أستودعه . — فيكون القول قول المستودع . — :
كان على المستودع أن يشهد » إلى آخر ما في الأصل . وارجع إلى ما ذكر في الوكالة من
كتاب المختصر (ج ٣ ص ٦ — ٧) : فإنه مفيد في الموضوع .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي قَسَمِ الْفَيْءِ »
« وَالْغَنِيمَةَ ، وَالصَّدَقَاتِ »

(أبَانِي) أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن [أبا] العباس حدثهم :
أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « [قال الله عز وجل^(١)] : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ، فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ،
وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ : ٨ - ٤١) ؛ وقال : (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى
رَسُولِهِ مِنْهُمْ : فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ^(٢) مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) ^(٣) ؛ إلى قوله
تعالى^(٤) : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، مِنْ أَهْلِ الْقُرَى - فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ،
وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ : ٥٩ - ٦ -
٧) . »

« قال الشافعي : فالقِيءُ والغنيمَةُ يجتمعان : في أن فيهما [معا^(٥)] الخمس^(٦)
من جميعهما^(٧) ، لمن سماه الله له . ومن سماه الله [له^(١)] - في الآيتين معا -

(١) الزيادة عن الأم (ج ٤ ص ٦٤) .

(٢) أي : أعلمتم وأجريتكم على تحصيله ؛ من الوجيف ، وهو : سرعة السير .

(٣) تمام التروك : (ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء ؛ والله على كل شيء قدير) .

(٤) هنا في الأم مقدم على الآية السابقة ؛ وما في الأصل أنسب كما لا يخفى .

(٥) الزيادة عن المختصر (ج ٣ ص ١٧٩) .

(٦) انظر ما كتبه على ذلك صاحب الجوهر النقي (ج ٦ ص ٢٩٤) ؛ ثم تأمل ما ذكره

الشافعي في آخر كلامه هنا .

(٧) ذكر في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩٤) أن الشافعي قال في القديم : « إنما

يخمس ما أوجف عليه . »

سواءً مُجْتَمِعِينَ غَيْرَ مُفْتَرِقِينَ (١) .»

« ثُمَّ يَفْتَرِقُ (٢) الْحَكَمَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ : بِمَا بَيْنَ اللَّهِ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَفِي فِعْلِهِ .»

« فَإِنَّهُ قَسَمَ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ (٣) — وَالْغَنِيمَةُ هِيَ : الْمَوْجَفُ عَلَيْهَا بِالْخَيْلِ وَالرَّكَابِ . — : لِمَنْ حَضَرَ : مِنْ غَنَى وَفَقِيرٍ .»

« وَالْفِيءُ هُوَ : مَا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ . فَكَانَتْ سَنَةً رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) — فِي قُرَى : « عُرَيْنَةَ » (٤) ؛ الَّتِي أَفَاءَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ . — : أَنَّ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَاصَّةً — دُونَ الْمَسَامِينِ — : يَضَعُهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : حَيْثُ أَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى .»
وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ هَهُنَا حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : أَنَّهُ قَالَ [حَيْثُ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فِي أَمْوَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥)] : « كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ : مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى

(١) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : « مُفْتَرِقِينَ » ؛ وَلَعَلَّ مَا فِي الْأَمِّ هُوَ الصَّحِيحُ الْمُنَاسِبُ .

(٢) كَذَا بِالْأَصْلِ ؛ وَفِي الْأَمِّ : « يَتَعَرَفُ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ هُوَ الظَّاهِرُ ، وَيُؤَيِّدُهُ عِبَارَةُ الْمُخْتَصِرِ : « ثُمَّ تَفْتَرِقُ الْأَحْكَامَ » .

(٣) فِي الْمُخْتَصِرِ (ج ٣ ص ١٨٠) زِيَادَةٌ : « عَلَى مَا وَصَفْتَ مِنْ قِسْمِ الْغَنِيمَةِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « عُرَيْنَةَ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيْفٌ . وَالتَّصْحِيْحُ عَنِ مَعْجَمِ يَاقُوْتٍ . وَ « عُرَيْنَةَ » : مَوْضِعٌ بِيَلَادِ فِزَارَةَ ؛ أَوْ قَرْيَةٌ بِالْمَدِينَةِ ؛ وَقَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ . وَفِي الْمُخْتَصِرِ :

« عَرَبِيَّةٌ » (بِفَتْحِ التَّاءِ) . وَعَلَيْهَا اقْتَصَرَ الْبَكْرِيُّ فِي مَعْجَمِهِ .

(٥) الزِّيَادَةُ لِلإِبْطَاحِ . عَنِ الْمُخْتَصِرِ .

رسوله : مما لم يُوجِفْ عليه^(١) المسلمون بخيل ولا ركاب^(٢) . فكانت
لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالصة^(٣) ، دون المسلمين . وكان^(٤)
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : يُنفق منها على أهله نفقة سنة ؛ فافضل
جمله في الكراع والسلاح : عُدَّة في سبيل الله^(٥) .

قال الشافعي (رحمه الله) : « هذا : كلامٌ عربي^(٦) ؛ إنما يعنى عمر^(٧)
(رضى الله عنه) — [بقوله^(٨)] : « لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)
خالصة^(٩) » . — ما كان يكون للمسلمين الموجهين ؛ وذلك : أربعة
أخماس .

-
- (١) كذا بالأصل والمختصر والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩٦ ؛ وفي الأم : « عليها » ؛
ولا خلاف في المعنى .
- (٢) قال في الأم (ج ٧ ص ٣٢١) — ضمن كلام يتعلق بهذا، ويرد به على أبي يوسف: « والأربعة الأخماس التي تكون لجماعة المسلمين — لو أوجفوا الخيل والركاب — : لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالصة ، يضعها حيث يضع ماله . ثم أجمع أئمة المسلمين : على أن ما كان لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) — من ذلك — فهو لجماعة المسلمين : لأن أحدا لا يقوم بعده مقامه . » .
- (٣) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى ؛ وفي المختصر (ج ٣ ص ١٨١) :
« خاصة » ؛ ولا فرق بينهما .
- (٤) في الأم والمختصر والسنن الكبرى : « فكان » .
- (٥) انظر بقية الحديث ، في الأم (ج ٤ ص ٦٤) والمختصر (ج ٣ ص ١٨١)
والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩٦ وج ٧ ص ٥٩) .
- (٦) في الأصل : « عن لي » ؛ وهو تحريف خطير . والتصحيح عن الأم (ج ٤ ص ٧٧) .
- (٧) هذا والدعاء غير موجودين بالأم .
- (٨) زيادة مفيدة موضحة ، غير موجودة بالأم ، ويدل عليها قوله — على ما في السنن
الكبرى — : « ومعنى قول عمر : لرسول الله خاصة ؛ يريد « الخ .
- (٩) كذا بالأم ؛ وفي الأصل . « خاصا » .

« فاستدللتُ بخبر عمر : على أن الكل ليس لأهل الخمس :] مما أوجف عليه ^(١) . »

« واستدللت ^(٢) : بقول الله (تبارك وتعالى) في الحشر : (قُلْهِ وَالرَّسُولِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ) ؛ على : أن لهم الخمس ؛ فإن ^(٣) الخمس إذا كان لهم ، فلا ^(٤) يُشك : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سلمه لهم . »

« واستدلنا ^(٥) - : إذ ^(٦) كان حكمُ الله في الأنفال : (وَأَعْلَمُوا : أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ، وَلِلرَّسُولِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ) ؛ فاتفق الحكمان ، في سورة الحشر وسورة الأنفال ، لقوم ^(٧) موصوفين . - : أن ما لهم ^(٨) من ذلك :

(١) زيادة مفيدة ، عن الأم .

(٢) قال في الأم - أثناء مناقشته لبض المخالفين - : « لما احتمل قول عمر : أن يكون الكل لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ و : أن تكون الأربعة الأخماس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجف عليه ، لرسول الله ؛ دون الخمس . - فكان النبي يقوم فيها مقام المسلمين - : استدللنا « إلى آخر ما هنا ، مع اختلاف في بعض الألفاظ ستعرفه .

(٣) في الأم (ج ٤ ص ٧٨) : « وأن » .

(٤) في الأم : « ولا » . (٥) في الام : « فاستدلنا » .

(٦) كذا بالأمر ، وفي الاصل : « إذا » ، وما في الأم أحسن .

(٧) هذا متنازع فيه لكل من « كان » و « واتفق » . فتنبه لكي تفهم الكلام

حق الفهم .

(٨) في الأم : « وأنما لهم » . والصحيح ؛ وأن ما لهم .

الخمس ؛ لا غيرُه ^(١) . « . وبسط الكلام في شرحه ^(٢) .
قال الشافعي : « ووجدتُ الله (عز وجل) حكيم في الخمس ^(٣) : يأنه
على خمسة ؛ لأن قول الله عز وجل : (لِلَّهِ) ؛ مفتاحُ كلام : لله ^(٤) كلُّ شيء ،
وله الأمرُ من قبلُ ، ومن بعدُ ^(٥) . « .
قال الشافعي : « وقد مضى من كان يُنفق عليه رسولُ الله (صلى الله
عليه وسلم) : [من أزواجه ، وغيرهن لو كان معهن ^(٦)] . «
« فلم أعلم : أن ^(٧) أحدا - من أهل العلم - قال : لورثتهم تلك النفقةُ ؛
[التي كانت لهم ^(٨)] ؛ ولا خالف ^(٩) : في أن يُجعل ^(٩) تلك النفقاتُ : حيث
كان رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ، يجعلُ فضولَ ذلَّاتِ تلك الأموال - :
مما ^(١٠) فيه صلاحُ الإسلامِ وأهله ^(١١) . « . وبسط الكلام فيه ^(١٢) .

-
- (١) في الاصل : « وغيره » ؛ وهو خطأ وتخريف . والتصحيح عن الأم .
(٢) انظر الأم (ج ٤ ص ٧٨) .
(٣) أي : خمس الغنيمة ؛ كما عبر به في الأم (ج ٤ ص ٧٧) .
(٤) هذا القول غير موجود بالأم ؛ وقد سقط من الناسخ أو الطابع : إذ الكلام
يتوقف عليه .
(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٣٨ - ٣٣٩) : ما روى عن الحسن بن
محمد ، ومجاهد ، وقتادة ، وعطاء ، وغيرهم . (٦) زيادة مفيدة ، عن الأم (ج ٤ ص ٦٥)
(٧) هذا غير موجود بالأم .
(٨) في الأم : « خلاف » ؛ وما في الأصل أظهر وأنسب .
(٩) كذا بالأم ، وفي الأصل : « يجعل » .
(١٠) هذانيان لقوله : حيث ؛ وفي الأم : « فيما » ، على البديل .
(١١) راجع في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٣٩) كلام الشافعي في سهم الرسول .
(١٢) انظر الأم (ج ٤ ص ٦٥) .

قال الشافعي (رحمه الله) : « وَيُقَسَّمُ (١) سَهْمٌ (٢) ذِي الْقُرْبَى (٣) .
على بني هاشم وبني المطلب (٤) . » .
واستدل : بحديث جُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ - : في قسمة رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) ، سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى ، بين بني هاشم وبني المطلب . - وقوله :
« إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمَطَّلِبِ : شَيْءٌ وَاحِدٌ (٥) . » . وهو مذكور بشواهد ،
في موضعه من كتاب المبسوط ، والمعرفة ، والسنن .

* * *

قال الشافعي : « كُلُّ مَا حَصَلَ - : مِمَّا غَنِمَ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ (٦) . - :
قُسِمَ كُلُّهُ ؛ إِلَّا الرِّجَالَ الْبَالِغِينَ : فالإمام فيهم ، بالخيار : بين أن يَمُنَّ على من رأى
منهم (٧) أو يقتل ، أو يُفَادَى ، أو يَسْبَى (٨) . »

-
- (١) قوله : ويقسم الخ ، لم يذكر في الأم (ج ٤ ص ٧١) ؛ وإنما ذكر ما يدل
عليه : من حديث جبير بن مطعم .
(٢) في الأصل : « منهم » ، وهو تحريف .
(٣) راجع مختصر الزنى (ج ٣ ص ١٩٣ و ١٩٧ - ١٩٨) .
(٤) انظر - في الرسالة (ص ٦٨ - ٦٩) - كلامه المتعلق بذلك : فإنه جيد مفيد .
(٥) انظر الأم (ج ٤ ص ٧١) والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٤٠ - ٣٦٥ و ٣٤٥) .
(٦) قال بعد ذلك - في الأم (ج ٤ ص ٦٨) والمختصر (ج ٣ ص ١٨٨) - : « من
شئ : قل أو أكثر ، من دار أو أرض ، وغير ذلك » ؛ زاد في الأم : « من المال أو سبي » .
(٧) قوله : طلى من رأى منهم ، غير موجود بالمختصر .
(٨) قال بعد ذلك - في الأم - : « وإن من أوقتل : فذلك له ، وإن سبي ، أو فادى :
فسييل ماسي » إلى آخر ما في الأصل .

« وسبيلُ ما سبي^(١) ، وما^(٢) أخذ مما فادى - : سبيلُ ما سواه : من

الغنيمة . » .

واحتجَّ - في القديم - : « بقول الله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا : فَضَرْبَ الرِّقَابِ ، حَتَّى إِذَا أَمْخَنْتُمُوهُمْ : فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ؛ فِيمَا مَنَّا بَمَدٍّ ، وَإِمَّا فِدَاءً ؛ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا : ٤٧ - ٨) ؛ وذلك - في بيان اللغة - : قبلَ انقطاع الحرب . »

قال : « وكذلك فعَل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أسارى بدر : مَنَّ عَلَيْهِمْ ، وفدَّاهم^(٣) : والحربُ بينه وبين قريش قائمة^(٤) . وعرض على مُمَّامةَ [ابن]^(٥) [أُمِّ أَلِ [الخنفي]^(٥)] - : وهو (يومئذ) وقومُه : أهلُ اليَمَّامةِ ؛ حربٌ لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) . - : أن يَمُنَّ عليه^(٦) . . وبسط الكلام فيه^(٧) .

* * *

(١) كذا بالأُم والمختصر ؛ وفي الأصل : « سبي » ، وما أثبتنا أنسب

(٢) عبارة المختصر : « أو أخذ منهم من شيء على إطلاقهم - سبيل الغنيمة » .

(٣) يقال : « فداء ، وأفداه » ؛ إذا أعطى فداءه فأنتهده .

(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٢٠ - ٣٢٣) واختلاف الحديث (ص ٨٧) .

(٥) الزيادة عن السنن الكبرى واختلاف الحديث .

(٦) بل ومن عليه وهو مشرك ، ثم أسلم . قال في اختلاف الحديث (ص ٨٧) - بعد

أن ذكر ذلك ، وروى أن النبي فدى رجلاً من عقيل أسره الصحابة ، برجلين من أصحابه

أسرتهما تقيف ؛ وأنه قتل بعض الأسرى يوم بدر ، وفادى بعضهم بقدر من المال - :

« فكان - فيما وصفت : من فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . - : ما يدل على أن

للإمام إذا أسر رجلاً من المشركين : أن يقتل ، أو أن يمن عليه بلا شيء ، أو أن يفادى

بمال يأخذه منهم ، أو أن يفادى : بأن يطلق منهم ، على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين . » .

(٧) راجع الأُم (ج ٤ ص ٦٩) والمختصر (ج ٣ ص ١٨٨) .

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا
الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ
لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ)
الآية (١) . »

« فأحكم الله فرض الصدقات في كتابه ؛ ثم أكدها [وشددها^(٢)] ،
فقال : (فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ) . »

« فليس لأحد : أن يقسمها^(٣) على غير ما قسمها الله (عز وجل) [عليه^(٤)] ؛
وذلك^(٥) : ما كانت الأصناف موجودة . لأنه إنما يعطى من وجد :
كقوله : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ) الآية^(٦) ؛
وكقوله : (وَلكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ : ٤ - ١٢) ؛ وكقوله :
(وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ : ٤ - ١٢) . »

(١) تمام المتروك : (والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل . فريضة من الله ؛
والله عليم حكيم : ٩ - ٦٠) .

(٢) الزيادة عن المختصر (ج ٣ ص ٢٢١) .

(٣) انظر - في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٦) - مارواه الشافعي وغيره عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ٦١) .

(٥) في الأم : « ذلك » .

(٦) تمام المتروك : (وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون : مما قل منه

أو أكثر ؛ نصيبا مفروضا : ٤ - ٧)

« فمعقول^(١) - عن الله عز وجل - : [أنه^(٢)] فرض هذا : لمن كان موجوداً يوم يموت الميت . وكان معقولا [عنه^(٣)] أن هذه الشَّهْمَان : لمن كان موجوداً يوم تُؤخذ الصدقةُ وتُقَسَّم . »

« فإذا^(٣) أخذتُ صدقةُ قوم : قُسمت^(٤) على مَنْ معهم في دارهم : من أهل [هذه^(٢)] الشَّهْمَان ؛ ولم يُنْجَرْج^(٥) من جيرانهم [إلى أحد^(٢)] : حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها . »

ثم ذكر تفسير كل صنف : من هؤلاء الأصناف الثمانية ؛ وهو : فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) ، قال : نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي (رحمه الله تعالى) :

« فأهلُ الشَّهْمَان يجمعهم : أنهم أهل حاجة إلى مالهم منها كلهم ؛ وأسبابُ حاجتهم مختلفة ، [وكذلك : أسباب استحقاقهم معان مختلفة^(٦)] ؛ يجمعها الحاجة ، ويُفرِّق بينها صفاتها . »

« فإذا اجتمعوا : فالفقراء^(٧) : الزمَّني الضعافُ الذين لا حِرْفَةَ لهم ،

-
- (١) في الأم (ج ٢ ص ٦١) : « ومعقول » .
 - (٢) الزيادة عن الأم ، وإثباتها أولى من حذفها .
 - (٣) في الأم : « وإذا » ، وما في الأصل أحسن .
 - (٤) في الأصل : « قسمت » ، وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
 - (٥) كذا بالأم ، وفي الأصل : « ينجرج » .
 - (٦) زيادة مفيدة عن الأم (ج ٢ ص ٧١) والمختصر (ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢) .
 - (٧) كذا بالأم والمختصر ، وفي الأصل : « فالفقر » ، والنقص من الناسخ .

وأهل الحرفة الضعيفة : الذين لا تقع حرقهم موقعا من حاجتهم ، ولا يسألون الناس .^(١)

« والمساكين : السؤال^(٢) ، ومن لا يسئل : ممن له حرفة تقع منه موقعا ، ولا تغنيه ولا^(٣) عياله . »

وقال في (كتاب فرض الزكاة^(٤)) : « الفقير^(٥) (والله أعلم) : من لا مال له ، ولا حرفة : تقع منه موقعا ؛ زمنا كان أو غير زمن ، سائلا كان أو متعففا . »

« والمسكين : من له مال ، أو حرفة : [لا^(٦)] تقع منه موقعا ، ولا تغنيه — : سائلا كان أو غير سائل^(٧) . »

« قال الشافعي : والعاملون عليها : المتولون لقبضها من أهلها — :

(١) فال بعد ذلك — في المختصر — : « وقال في الجديد : زمنا كان أو غير زمن ، سائلا أو متعففا . »

(٢) ذكر مهموزا ، في الأم والمختصر . وكلاهما صحيح .

(٣) في الأصل : « ولا غنى له » . وهو تحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر .

وقال بعد ذلك — في المختصر — : « وقال في الجديد : سائلا ، أو غير سائل . »

(٤) من الأم (ج ٢ ص ٦١) .

(٥) كذا بالأم ، وفي الأصل : « الفقراء » ، وكل صحيح : ولكن ما في الأم

أنسب لقوله : والمسكين . (٦) الزيادة عن الأم .

(٧) وقال في الأم (ج ٢ ص ٦٩) : « الفقير : الذي لا حرفة له ولا مال ،

والمسكين : الذي له الشيء ولا يقوم به » . وانظر ما روي في ذلك ، في السنن الكبرى

(ج ٧ ص ١١ - ١٣) .

من السُّعَاة ، وَمَنْ أَعَانَهُمْ : من عَرِيفٍ ، ومن ^(١) لا يُقَدَّرُ على أخذها إلا بمعونته ^(٢) . سواء ^(٣) كانوا أغنياء ، أو فقراء . «

وقال في موضع آخر ^(٤) : « من ولأه ^(٥) الوليُّ : قَبِضَهَا ، وقَسَمَهَا . » ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « يأخذ من الصدقة ، [بقدر ^(٦)] غنائه : لايزاد عليه ؛ [وإن كان موسرا ^(٧) : لأنه يأخذ على معنى الإجارة ^(٨)] . «
وأطال الشافعي الكلام : في المؤلِّفة قلوبهم ^(٩) ؛ وقال في خلال ذلك ^(١٠) :
« وللمؤلِّفة قلوبهم ^(١١) — في قسم الصدقات — : سهمٌ . »

« والذي أحفظ فيه — : من متقدِّم الخبر . — : أن عَدِيَّ بن حاتم ، جاء لأبي ^(١٢) بكر الصديق (رضي الله عنه) — أحسبه قال ^(١٣) — : بثلاثمائة

-
- (١) قوله : ومن ، غير موجود بالأم (ج ٢ ص ٦١) .
 - (٢) في الأصل : « لمعونته » ، وفي الأم : « بمعرفته » .
 - (٣) عبارة الأم : « وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء ، من أهلها كانوا أو غرباء ، إذا ولوها : فهم العاملون . »
 - (٤) من الأم (ج ٢ ص ٧٢)
 - (٥) في الأصل : « من لا ولاء » ، والتصحيح عن الأم ، والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٣) وعبارته : « من ولاء الوالي قبضها ، ومن لا غنى للوالي عن معونته عليها » .
 - (٦) الزيادة عن الأم . (٧) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥) .
 - (٨) زيادة مفيدة عن المختصر والأم .
 - (٩) راجع الأم (ج ٢ ص ٧٢ - ٧٣) ، والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٤ - ٢٢٧) .
 - (١٠) كما في الأم (ج ٢ ص ٧٣) والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٧) .
 - (١١) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩ - ٢٠) .
 - (١٢) كذا بالأصل ، وفي الأم : « أبا » ، وفي المختصر والسنن الكبرى : « إلى أبي » .
 - (١٣) أي : من روى عنه الشافعي . ولا ذكر لهذا القول في الأم والمختصر .

من الإبل ، من صدقات قومه . فأعطاه^(١) أبو بكر (رضي الله عنه) [منها^(٢)] :
ثلاثين بعيرا ؛ وأمره أن يَلْحَقَ بِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، بمن أطاعه من قومه .
[فجاءه^(٣)] بزهاء ألف رجل ، وأبلى بلاء حسنا . «

« قال : وليس في الخبر - في إعطائه إياها - : من أين أعطاه إياها ؟ .
غير أن الذي يكاد يعرف^(٤) القلب - : بالاستدلال بالأخبار (والله أعلم) . - :
« أنه أعطاه إياها ، من سهم^(٥) المؤلف قلوبهم^(٥) . »

« فإما^(٦) زاده : ليرغبه^(٧) فيما صنع ؛ وإما^(٦) أعطاه^(٨) : ليتألف به غيره
من قومه : ممن لا يثق منه^(٩) ، بمثل ما يثق به من عدي بن حاتم . »

« قال : فأرى : أن يُعْطَى من سهم المؤلف قلوبهم - : في مثل هذا
المعنى . - : إن نزلت بالمسلمين نازلة . ولن تنزل إن شاء الله تعالى . « .
ثم بسط الكلام في شرح النازلة^(١٠) .

(١) في الاصل : « فأعطاه فجاءه » ، والزيادة متقدمة عن موضعها من الناسخ .
(٢) الزيادة عن الام والمختصر والسنن الكبرى .
(٣) كذا بالاصل والمختصر ، وفي الام والسنن : « أن يعرف » ، وكل صحيح :
وإن كان حذف النون أفصح .

(٤) كذا بالاصل والمختصر والسنن الكبرى ، وفي الام : « قسم » .
(٥) انظر ما عقب به على هذا ، في الجوهر النقي (ج ٧ ص ٢٠) وتأمله .

(٦) كذا بالام والمختصر والسنن الكبرى ، وفي الاصل : « وإنا » .

(٧) في المختصر : « ترغيبا » .

(٨) هذا غير موجود بالمختصر .

(٩) في السنن الكبرى : « به » .

(١٠) راجع الأم (ج ٢ ص ٧٣) ، والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩) .

قال : « والرَّقَابُ ^(١) : المكاتبون من جيران الصدقة ^(٢) . » .

قال : « والغَارِمُونَ ^(١) : صِنْفَان ؛ (صِنْفٌ) : دَانُوا ^(٣) في مصلحتهم ،

أو معروفٍ وغير معصية ؛ ثم عَجَزُوا عن أداء ذلك : في العَرَضِ والنقْدِ .
فِيُعْطَوْنَ في غُرْمِهِمْ : لعجزهم ^(٤) . »

« (وصِنْفٌ) : دانوا ^(٣) في حَمَلَاتٍ ^(٥) ، وصلاح ^(٦) ذات بينٍ ،

ومعروفٍ ؛ ولهم غُرُوضٌ : تَحْمِيلُ حَمَلَاتِهِمْ ^(٥) أو عَامَّتْهَا ؛ وإن ^(٧) بيعت ^(٨) :

أضَرَ ذلك بهم ؛ وإن لم يَفْتَقِرُوا فيُعْطَى ^(٩) هؤلاء : [ما يوفر ^(١٠) عُرُوضَهُمْ ،

(١) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢١ - ٢٢) .

(٢) قال بعد ذلك ، في الأم (ج ٣ ص ٦١) : « فإن اتسع لهم السهم : أعطوا حتى

يعتقوا ، وإن دفع ذلك الوالي إلى من يعتقهم : خسن ، وإن دفع إليهم : أجزاءه . وإن ضاقت السهمان : دفع ذلك إلى المكاتبين . فاستعانوا بها في كتابتهم . » .

(٣) كذا بالأصل والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) ، وهو مشترك بين الإقراض ،

والإستقراض ، والمراد هنا الثاني . وفي الأم (ج ٢ ص ٦١ - ٦٢) : « دانوا » ، وهو أحسن .

(٤) قال بعد ذلك في المختصر : « فإن كانت لهم عرُوض يقضون منها ديونهم : فهم أغنياء ،

لا يعطون حتى يبرؤوا من الدين ، ثم لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء . » ، وانظر ما ذكره في الأم أيضا : ففيه فوائد جمة .

(٥) أي : كَفَلَات . وفي الأصل : « حملات » ، وهو تحريف . والتصحيح عن الأم

والمختصر .

(٦) كذا بالأصل والمختصر ، وفي الأم : « إصلاح » .

(٧) كذا بالأصل والمختصر ، وفي الأم : « إن » ، وكل صحيح ، وإن كان إثبات

الواو أولى . (٨) في الأصل : « بيعت » ؛ وهو تحريف .

(٩) كذا بالأم والمختصر ، وفي الأصل : « فتعطى » .

(١٠) في المختصر : « وتوفر » .

كما يُعطى أهلُ الحاجة . من الغارمين^(١)؛ حتى يَقضوا غُرْمَهُمْ^(٢) . « .
قال : « وسهم^(٣) سبيل الله^(٤) : يُعطى منه ، مَنْ^(٥) أراد الغزو^(٦) : من
جيران الصدقة ؛ فقيرا كان أو غنيا^(٧) . » .

قال : « وابن السبيل^(٨) : من جيران الصدقة : الذين يريدون السفر
في غير معصية ، فيعجزون عن بلوغ سفرهم ، إلا بعمونة على سفرهم^(٩) . » .
وقال في القديم : « قال بعض أصحابنا : هو : لمن مرَّ بموضع المصدِّق :
ممن يعجز عن بلوغ حيث يريد ، إلا بعمونة^(١٠) . قال الشافعي : وهذا
مذهب ؛ والله أعلم . » .

والذي قاله في القديم - في غير روايتنا - : إنما هو في رواية الزعفراني
عن الشافعي .

* * *

(١) زيادة مفيدة ، عن الأم والمختصر .

(٢) كذا بالأم ، وفي الاصل : « عزمهم » ، وهو تحريف ، وفي المختصر : « سهمهم » -

وانظر - في الام والمختصر - ما استدل به على ذلك : من السنة .

(٣) في الام (ج ٢ ص ٦٢) : « ويعطى سهم سبيل الله من » .

(٤) في المختصر (ج ٣ ص ٢٣٢) - بعد ذلك - : « كما وصفت » .

(٥) كذا بالاصل والمختصر ، وفي الام : « من غزا » ، والاول أحسن .

(٦) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٢) .

(٧) قال بعد ذلك - في الام - : « ولا يعطى منه غيرهم ، إلا أن يحتاج إلى الدفع

عنهم : فيعطى من دفع عنهم المشركين . » ، قال في المختصر : « لانه يدفع عن جماعة الإسلام » .

(٨) انظر ما رواه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٣) عن النبي ، وما علق به عليه .

(٩) انظر ما ذكر في الام ، بعد ذلك .

(١٠) فهو أعم من سابقه ، وانظر مختصر المزني (ج ٣ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) ، وتأمل

ما اختاره .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي النُّكَاحِ ، وَالصَّدَاقِ »
« وَغَيْرِ ذَلِكَ »

(أنبأني) أبو عبد الله الحافظ (إجازة) ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ،
قال : قال الشافعي : « وكان مما خصَّ الله به نبيه (صلى الله عليه وسلم) ،
قوله : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ، وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ :
٣٣ - ٦) . »

« وقال تعالى : (وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا أَنْ
تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ^(١) : ٣٣ - ٥٣) ؛ فخرم نكاح نسائه
- من بعده - على العالمين ؛ وليس هكذا نساء أحد غيره . »

« وقال الله عز وجل : (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ : لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ؛
إِنْ اتَّقَيْتُنَّ : فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ : ٣٣ - ٣٢) ؛ فأبانهن ^(٢) به من نساء
العالمين . »

« وقوله ^(٣) : (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) ؛ مثل ما وصفت : من اتساع
لسان العرب ، وأن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة . ومما ^(٤) وصفت :

- (١) انظر سبب نزول هذه الآية في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٦٩) .
(٢) كذا بالختصر (ج ٣ ص ٢٥٥) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٧٣) . وفي
الأصل : « فأبانهن » ؛ وفي الأم (ج ٥ ص ١٢٥) : « فأبانهن » . وكلاهما خطأ وتحريف .
(٣) كذا بالأصل ؛ وفي الأصل : « ومن قوله » ؛ والزيادة من النسخ .
(٤) كذا بالأصل والأم ؛ وهو معطوف على « مثل » ، أى : ونوع من ذلك . ولو عبر
بما السكبان أظهر .

من [أن^(١)] الله أحكم كثيراً - من فرائضه . - بوحيه ؛ وسنَّ شرائعَ واختلافها ، على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، وفي فعله . «

» فقوله : (أمهاتهم) ؛ يعني^(٢) : في معنى دون معنى ؛ وذلك : أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ، ولا يحرم^(٣) عليهم نكاح بنات : لو كنَّ لهنَّ^(٤) ؛ كما يحرم^(٥) عليهم نكاح بنات أمهاتهم : اللاتي ولدنهن ، [أ^(٦)] و أرضعنهن . «

وذكر^(٧) الحجة في هذا^(٨) ؛ ثم قال : « وقد ينزل القرآن في النازلة : ينزل على ما يفهمه من أنزات فيه ؛ كالأمة في الظاهر : وهي يراد بها الخاص والمعنى دون ماسواه .

« والعرب تقول - للمرأة : تربُّ أمرهم^(٩) . - أمنا وأم العيال^(٩) ؛

(١) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٢) هذا غير موجود في المختصر .

(٣) قل في المختصر : « ولم تحرم بنات لو كنَّ لهن : لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) زوج بناته وهن أخوات المؤمنين . »

(٤) في الأصل : « لهم » ؛ وهو خطأ وتخريف . والتصحيح من المختصر ، والأم (ج ٥ ص ١٢٦) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٧٠) .

(٥) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وفي الأصل : « تحريم » ؛ وهو تخريف .

(٦) زيادة إثباتها أولى من حذفها . عن الأم والسنن الكبرى .

(٧) في الأصل : « وذلك » ؛ وهو تخريف .

(٨) انظر الأم (ج ٥ ص ١٢٦) - والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٧٠ - ٧١) .

(٩) أي : تسوسه وتدبره .

وتقول كذلك^(١) للرجل: [يتولى^(٢)] أن يَقُوتَهُمْ^(٣). — أم العيال؛
بمعنى^(٤): أنه وضع نفسه موضع الأم التي تَرُبُّ [أمر^(٥)] العيال. قال:
تَأْبَطُ شَرًّا^(٥) — وهو يذكر غزاة غزاها: ورجل^(٦) من أصحابه وَلِيَّ
قوتهم. — * وأمَّ^(٧) عِيَالٍ قَدْ شَهِدَتْ قُوتَهُمْ. — * « . وذكر بقية
البيت، وبيتين^(٨) أخوين معه .

قال الشافعي (رحمه الله): « قلت^(٩): الرجل يسمى أما؛ وقد تقول
العرب للناقة، والبقرة، والشاة، والأرض — هذه أم عيالنا؛ على معنى:
التي تَقُوتُ عيالنا . »

-
- (١) في الأصل والأم (ج ٥ ص ١٢٦): « ذلك »؛ ولعل الظاهر ما أئمتنا .
(٢) الزيادة عن الأم .
(٣) كذا بالأم، وفي الاصل: « تقوتهم »؛ وهو تحريف .
(٤) كذا بالأم، وهو الظاهر . وفي الاصل: « يعني » .
(٥) كذا بالاصل والام، ذكر في الصحاح والمحكم واللسان (مادة: حتر) أنه
الشفري، وذكر ابن بري: أن الرجل المشار إليه هو تأبط شرا .
(٦) هذه الجملة حالية، وإلا: تعين النصب .
(٧) كذا بالأم والصحاح واللسان، وفي الأصل: « فأم » . وهو بالنصب على الرواية
المشهوره، والنائب: شهدت . وروى بالخفض على واو رب .
(٨) في الأصل: « وذكر في البيت وبيتين »، وهو تحريف ظاهر . وبقية الشعر —
على ما في الام مع تغيير طفيف عن اللسان والصحاح —: إذا أطمعهم أحترت وأقلت
تحاف علينا العيل إن هي أكرت ونحن جياع أي أول تألت
وما إن بها ضن بما في وعائها ولكنها، من خشية الجوع، أبتت
(٩) كذا بالام، وفي الاصل: « وقلب »، وفيه تحريف وزيادة لا داعي لها .

« وقال (١) الله عزّ وجلّ : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ؛ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ : ٥٨ - ٢) . »

« يعني : أن اللّائى ولدنههم : أمهاتهم (٢) بكلّ حال ؛ الوارثات (٣) [و (٣)] الموروثات ، المحرّمات بأنفسهنّ ، والمحرّم بهنّ غيرهنّ : اللّائى لم يكنّ قط إلا أمهات (٤) . ليس : اللّائى يُحدِثنّ رضاعاً المولود ، فيكنّ به أمهات [وقد كنّ قبل إرضاعه ، غير أمهات له (٣)] ؛ ولا : أمهات المؤمنين [عامّة : يحرّم من بجرمة أحدثها أو يحدّثها الرجل ؛ أو : أمهات المؤمنين (٣)] حرّم من (٥) : بأنهنّ أزواج النّبي (صلى الله عليه وسلم) . » .

وأطال الكلام فيه (٦) ؛ ثم قال : « وفي (٧) هذا : دلالة على أشباه له في (٨) القرآن ، جهلها من قصر علمه باللسان والفقّه (٩) . »

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعى : « وذكر عبداً أكرمه ، فقال (١٠) : (وسيداً ، وحضوراً : ٣ - ٣٩) . »

- (١) فى الأم : « قال » ، وما فى الاصل هو الظاهر والاحسن .
- (٢) هذا خبر « أن » ، فتنبه . (٣) الزيادة عن الأم .
- (٤) فى الاصل : « لامهات » ، وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الام .
- (٥) كذا بالأمر ، وفى الأصل : « حرمن » ، وما فى الام أولى .
- (٦) انظر الأم (ج ٥ ص ١٢٦) .
- (٧) بالأمر : « فى » . (٨) بالأمر : « من » .
- (٩) انظر ما ذكره بعد ذلك ، فى الام (ج ٥ ص ١٢٦) : ففيه فوائد جليّة .
- (١٠) فى الأم (ج ٥ ص ١٢٩) : « قال » ؛ وما فى الأصل أحسن .

« والحصور: الذي لا يأتي النساء^(١)، [ولم يندبه إلى النكاح^(٢)] . » .

* * *

وبهذا الإسناد، قال: قال الشافعي: « حتم^(٣) لازم لأولياء الأيامي^(٤)،
والحرائر: البوانغ - إذا أردن النكاح، ودُعوا^(٥) إلى رَضِي^(٦): من
الأزواج. - أن يُزوجوهن؛ لقول الله عز وجل: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ،
فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ: فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ^(٧): إِذَا تَرَاضَوْا

(١) قد رواه - في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٨٣) - بهذا اللفظ، عن ابن عباس
وعكرمة ومجاهد؛ ولفظ: « لا يقرب »؛ عن ابن مسعود .

(٢) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى؛ وانظر كلامه السابق واللاحق في الأم،
وكلامه في المختصر (ج ٣ ص ٢٥٦) .

(٣) في الأم (ج ٥ ص ١٢٧): « حتم » .

(٤) كذا بالألم والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٠٣)؛ وفي الأصل: « الإيأم » .

(٥) كذا بالألم؛ وفي الأصل والسنن الكبرى: « دعون »؛ وما في الأم أشمل .

(٦) كذا بالأصل والسنن الكبرى؛ وفي الأم: « رضا » .

(٧) قال بعض أهل العلم بالقرآن (كافي الأم ج ٥ ص ١١): « (وإذا طلقتم) يعني: الأزواج؛
(النساء فبلغن أجلهن) يعني: فانقضى أجلهن، يعني: عدتهن؛ (فلا تعضلوهن) يعني: أولياءهن (أن
ينكحن أزواجهن): إن طلقوهن ولم يتوا طلاقهن . »؛ قال الشافعي: « وما أشبه ما قالوا من هذا بما
قالوا، ولأعلم الآية تحتمل غيره: لأنه إما يؤمر بأن لا يعضل المرأة، من له سبب إلى العضل:-
يأن يكون يتم به نكاحها . - من الأولياء . والزوج إذا طلقها، فانقضت عدتها: فليس
بسييل منها فيعضلها، وإن لم تنقض عدتها: فقد يحرم عليها أن تنكح غيره، وهو لا يعضلها
عن نفسه . وهذا أبين ما في القرآن: من أن للولي مع المرأة في نفسها حقا، وأن على الولي
أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف . » . ١٠ هـ وهو كلام جيد يؤكد ويوضح
مأسياتي هنا . وانظر ما كتبه على هذا صاحب الجوهر النقي (ج ٧ ص ١٠٤) وتأمله .

يَنْهَمُّ بِالْمَعْرُوفِ ٢ : (٢٣٢) (١) .

« فَإِنْ شَبَّهَ عَلَى أَحَدٍ : بِأَنْ (٢) مَبْتَدَأُ الْآيَةَ عَلَى ذِكْرِ الْأَزْوَاجِ . — :
 فِي (٣) الْآيَةِ ، دَلَالَةٌ : [عَلَى (٤)] أَنَّهُ إِعْمَانُهُ عَنِ الْعِضْلِ الْأَوْلِيَاءِ (٥) ؛ لِأَنَّ
 الزَّوْجَ إِذَا طَلَّقَ ، فَلَبِغَتِ الْمَرْأَةُ الْأَجَلَ — : فَهُوَ أَعْبَدُ النَّاسِ مِنْهَا ؛ فَكَيْفَ
 يَعْضُلُهَا مِنْ لَسَابِيلٍ ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ [فِي أَنْ يَعْضُلَهَا (٤)] فِي بَعْضِهَا !؟ .
 « فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ يَحْتَمِلُ (٦) : إِذَا قَارَبَ بِلُغْوِ أَجْلِهِنَّ ؛
 لِأَنَّ اللَّهَ (تَعَالَى) يَقُولُ لِلْأَزْوَاجِ : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ،
 فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ : فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ (٧)) الْآيَةَ (٨) .

(١) انظر المختصر (ج ٣ ص ٢٥٧) .

(٢) فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٢٨) : « أَنْ » ؛ وَقَالَ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٤٩) :

« فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : نَرَى ابْتِدَاءَ الْآيَةِ مَخَاطِبَةَ الْأَزْوَاجِ ؛ « ثُمَّ عُلِّلَ بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ .

(٣) هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَعِبَارَتُهُ فِي الْأُمِّ (ص ١٤٩) : « فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ

الْأَزْوَاجِ : مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْوَجَ — إِذَا انْقَضَتْ عِدَّةُ الْمَرْأَةِ : يَبْلُغُ أَجْلُهَا . — لِاسْتِثْنَاءِ لَهَا عَلَيْهَا . » .

(٤) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُمِّ (ص ١٢٨) .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْأَوْلِيَاءُ » ، وَهُوَ خَطَا وَتَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ عَنِ الْأُمِّ (ص ١٢٨) .

(٦) فِي الْأُمِّ (ص ١٢٨) : « تَحْتَمِلُ » ؛ وَفِيهَا (ص ١٤٩) : « فَقَدْ يَحْتَمِلُ ...

إِذَا شَارَفَنَ » ؛ وَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى .

(٧) قَالَ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٤٩) — بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ نَحْوَ هَذَا — : « نَهَى : أَنْ يَرْتَجِعَهَا

ضَرَارًا لِعِضْلِهَا . » .

(٨) كَذَا بِالْأَصْلِ : وَفِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٢٨) : (أَوْسَرُ حَوْهِنَ بِمَعْرُوفٍ) ؛ وَبَقِيَّةُ

الْآيَةِ : (وَلَا تَعْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِعِتْدَاؤِهِنَّ ؛ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ : فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ؛ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ

اللَّهِ هُزُوعًا ، وَإِذْ كَرَّمْنَا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ ، يَعْظَمُكُمْ

بِهِ ؛ وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٢ : (٢٣١) .

يعنى^(١) : إذا قاربن بلوغ أجلهنَّ . » .

« قال الشافعي : فالآية تدل على أنه لم يُردَّ بها هذا المعنى ، وأنها^(٢) لا تحتمله : لأنها إذا قاربت بلوغ أجلها ، أو لم تبلغه^(٣) — فقد حَظَرَ اللهُ (عزَّ وجلَّ) عليها : أن تنكح^(٤) ، لقول الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ : ٢ - ٢٣٥) ؛ فلا يأمر : بأن لا يمنع من النكاح ؛ مَنْ قد منعها منه . إنما يأمر : بأن لا يمنع^(٥) مما أباح لها ، مَنْ هو بسبب [من^(٦)] منعها . »

« قال : وقد حفظ بعض أهل العلم : أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار ، وذلك : أنه زوج أخته رجلا^(٧) ، فطلقها واتقضت^(٨) عدتها ، ثم :

(١) هذا إلى قوله : الشافعي ؛ غير موجود بالأم (ص ١٢٨) . وقوله : فالآية ، جواب الشرط ، فتنبه .

(٢) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) ، وفي الأم (ص ١٤٩) : « لأنها » .

(٣) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) ؛ وفي الأم (ص ١٤٩) : « لان المرأة للشارفة بلوغ أجلها ولم تبلغه : لا يحل لها أن تنكح ، وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة ، كما كانت ممنوعة منه بأولها : فإن الله (عز وجل) يقول : (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا) ؛ فلا يؤمر : بأن يحل إنكاح الزوج ؛ إلا لمن قد حل له الزوج . » . أو : (فلا يؤمر . . . من الخ) . إذ عبارة الأم : (إلا من) ، وهي خطأ ييقن .

(٤) في الأصل : « ينكح » ، والتصحيح عن الأم (ص ١٢٨) .

(٥) كذا بالأم (ص ١٢٨) . وفي الأصل : « لكل لا يمنع » ، وهو تحريف .

(٦) الزيادة عن الأم (ص ١٢٨) .

(٧) هو ابن عم له ، كما في الأم (ج ٥ ص ١١) .

(٨) في المختصر (ج ٣ ص ٢٥٧) : « فاتقضت » .

طلب نكاحها وطلبته ، فقال : زوجتك — دون غيرك — أختي ^(١) ، ثم :
طلقتها ، لأنكحك ^(٢) أبدا . فنزلت : (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ، فَبَلَّغْنَ
أَجَلَهُنَّ : فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ^(٣)) .

« قال : وهذه ^(٤) الآية أبين آية في كتاب الله (عز وجل) : دلالة على
أن ليس للمرأة الحرة : أن تنكح نفسها .»

« وفيها : دلالة ^(٥) على أن النكاح يتم برضا الولى مع المزوج
والمزوجة ^(٦) .»

قال الشيخ (رحمه الله) : هذا الذى نقلته — من كلام الشافعى
(رحمه الله) فى أمهات المؤمنين ، إلى ههنا . — بعضه فى مسموع لى ^(٨) :

(١) هذا فى المختصر مقدم على ما قبله .

(٢) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) وفى المختصر: «أنكحكها»؛ وفى الأم (ص ١٤٩)
«أزوجهكها»؛ ولا فرق: إذا المحذوف مقدر .

(٣) راجع فى ذلك السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٠٣ - ١٠٤ و ١٣٨) .

(٤) فى الأم (ص ١٤٩) : « فهذه » .

(٥) فى المختصر : « أن تزوج بغير ولى » .

(٦) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨)؛ وفى الأم (ص ١٤٩) : «الدلالة» .

(٧) كذا بالأصل؛ وفى الأم (ص ١٢٨) «الزوج والزوجة» ، وفى الأم (ص ١٤٩) : «والمنكحة
والناكح» ، ثم قال فيها بعد ذلك وعلى أن على الولى أن لا يعضل . فإذا كان عليه أن لا يعضل
فعلى السلطان التزوج إذ اعضل : لأن من منع حقا : فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه
« وإعطاؤه عليه » .

(٨) فى الأصل : « بعضه لى فى مسموع » . والظاهر ما صنعنا ، وإن التقديم من الناسخ .

قراءةً على شيخنا؛ وبعضه غير مسموع : فإنه لم يسمعه في النقل . فرويتُ
الجميع بالإجازة؛ وبالله التوفيق .

* * *

واحتج (أيضا) - في اشتراط الولاية في النكاح^(١) - : بقوله عز
وجلّ : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ : بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ :
٤ - ٣٤) ؛ وبقوله (تعالى) في الإمام : (فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ :
٤ - ٢٥) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، نا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال : « قال الله عز وجلّ : (وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِن
عِبَادِكُمْ ، وَإِمَائِكُمْ : ٢٤ - ٣٢) . »

« قال : ودلت^(٢) أحكام الله ، ثم رسوله (صلى الله عليه وسلم) : على
أن لا ملكَ للأولياء [آباء كانوا أو غيرهم^(٣)] ؛ [على أيامهم - وأيامهم :
التيّبات - . : قال الله عز وجلّ : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ، فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ : فَلَا
تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ : ٢ - ٢٣٢) ؛ وقال (تعالى) في

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ١٤٩ و ١١) . وراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٢٤)

بعض ماورد في ذلك .

(٢) في الأم (ج ٥ ص ٣٦) : « فدلت » ؛ وما في الأصل هو الظاهر .

(٣) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٣٦) للايضاح والفائدة .

الْمُعْتَدَاتُ : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ) الْآيَةَ ^(١) ؛ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ؛ وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا ؛ [وَإِذْنُهَا : صُمَاتُهَا ^(٢)] . » [مع ما ^(٣) سوى ذلك .]

« ودل الكتابُ والسنةُ : على أن المالك لمن ملكهم ، [وأنهم ^(٣)] لا يملكون من أنفسهم [شيئاً ^(٣)] . »

« ولم أعلم دليلاً : على إيجاب [إنكاح ^(٣)] صالحى العبيد والإماء - كما وجدت الدلالة : على إنكاح ^(٤) الحرائر ^(٥) . - إلا مطلقاً . »

« فَأَحَبُّ إِلَيَّ : أَنْ يُنْكَحَ ^(٦) [مَنْ بَلَغَ] : مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ ، ثُمَّ صَالِحُوهُنَّ خَاصَّةً . »

« وَلَا يَبِينُ ^(٧) لِي : أَنْ يُجْبَرَ أَحَدٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمَلَةٌ : أَنْ تَكُونَ أُرِيدَ بِهَا ^(٨) : الدلالة ^(٩) ؛ لَا الْإِيْجَابَ . »

(١) تمامها : (بالمعروف ؛ والله بما تعملون خير : ٢ - ٢٣٤) .

(٢) زيادة للفائدة عن الأم (ج ٥ ص ١٥ و ١٢٨ و ١٥٠) . وراجع فيها كلامه المتعلق بذلك لفائدته العظيمة ؛ وراجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١١٥ و ١١٨ - ١١٩ و ١٢٢ - ١٢٣) . (٣) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٣٦) ؛ وبعضها ضرورى ، وبعضها للإيضاح أو الفائدة

(٤) كذا بالام (ج ٥ ص ٣٦) ؛ وهو الظاهر والناسب . وفى الأصل : « نكاح » . (٥) فى الأم : « الحر » .

(٦) أى : زوج .

(٧) فى الأم : « يتبين » ؛ ولا فرق .

(٨) أى : بالأمر الذى اشتملت عليه ، وهو : (انكحوا) . وفى الأم : « أن يكون أريد به . »

(٩) أى : الندب .

وَذَهَبَ فِي الْقَدِيمِ^(١) : « إِلَى أَنْ لِلْعَبْدِ أَنْ يَشْتَرِيَ : إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ . »

وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِ : (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا : عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ : ١٦ - ٧٥) ؛ بِأَنْ قَالَ : « إِنَّمَا هَذَا - عِنْدَنَا - : عَبْدٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ مَثَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ عَبْدًا^(٢) : فَقَدْ يُزْعَمُ : أَنْ الْعَبْدَ يَقْدِرُ عَلَى أَشْيَاءَ ؛ (مِنْهَا) : مَا يُقَرِّبُهُ عَلَى نَفْسِهِ : مِنَ الْحُدُودِ الَّتِي تُتْلَفُهَا [أ^(٣)] وَتَنْقُصُهُ . (وَمِنْهَا) : مَا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ : جَازَ بَيْعَهُ وَشِرَاؤَهُ وَإِقْرَارَهُ . »
 « فَإِنْ اعْتَلَّ بِالْإِذْنِ^(٤) : فَالْشَّرِيُّ^(٥) يَأْذِنُ سَيِّدُهُ أَيْضًا . فَكَيْفَ^(٦) يَمْلِكُ بِأَحَدِ الْإِذْنِينَ ، وَلَا يَمْلِكُ بِالْآخِرِ ؟ . »

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا ، فِي الْجَدِيدِ ؛ وَاحْتِجَّ^(٧) بِهَذِهِ الْآيَةِ^(٨) ، وَذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ : [فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَمْلُومِينَ^(٩)] : [٢٣ - ٥ - ٦ و ٧٠ - ٢٩ - ٣٠) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّقْدِيمِ » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) أَيْ : غَيْرِ حُرٍّ .

(٣) زِيَادَةٌ مُوضَعَةٌ مِنْبَهَةٌ .

(٤) أَيْ : فِي مَسْئَلَةِ التِّجَارَةِ .

(٥) أَيْ : فِي أَصْلِ الدَّعْوَى .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « كَمَا لَهُ » ؛ وَهُوَ مَحْرُوفٌ ، أَوْ فِيهِ نَقْصٌ . فَلْيَتَأَمَّلْ .

(٧) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ٣٨) .

(٨) أَيْ : الَّتِي أَجَابَ عَنْهَا فِي الْقَدِيمِ .

(٩) زِيَادَةٌ لَا بَأْسَ بِهَا ، عَنْ الْأَمِّ .

[ثم قال^(١)]: « فدل كتاب الله (عز وجل): [على^(٢)] أن ما أباح^(٣) -: من^(٤) الفروج . - وإنما أباحه من أخذ وجهين^(٥): النكاح، أو ما ملكت اليمينُ فلا^(٦) يكون العبد مالكا بحال . وبسط الكلام فيه^(٧) .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحق - في آخرين - قالوا: نا أبو العباس الأصم، نا الربيع بن سليمان، نا الشافعي: « أناسفیان، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أنه قال - في قول الله عز وجل: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً؛ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ)؛ [وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٩)]: ٢٤ - ٣) . - : إنها منسوخة؛ نسخها قولُ الله

(١) الزيادة للتنبيه . (٢) زيادة لابأس، عن الأم .

(٣) في الأم: «أباحه» .

(٤) كذا بالأم؛ وفي الأصل: «بالفروج»؛ وهو تحريف على ما يظهر .

(٥) في الأم: «الوجهين» .

(٦) قال في الأم - بعد أن ذكر آية العبد، وحديث: «من باع عبدا وله مال: فماله للبايع؛ إلا أن يشترطه المبتاع» . - : «فدل الكتاب والسنة: أن العبد لا يكون مالكا ما لا بحال، وأن مانسب إلى ملكه: إنما هو إضافة اسم ملك إليه، لاحقيقة . . . فلا يحل (والله تعالى أعلم) للعبد: أن يتسرى: أذن له سيده، أو لم يأذن له . لأن الله (تعالى) إنما أحل التسرى للمالكين؛ والعبد لا يكون مالكا بحال» .

(٨) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤): ما روى في سبب نزول هذه

الآية، وفي تفسيرها

(٩) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ١٠) .

عز وجل : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ : ٢٤ - ٣٢) ؛ فهي ^(١) : من أيّام المسلمين . »

قال الشافعي (رحمه الله) - في غير هذه الرواية ^(٢) - : « فهذا : كما قال ابن المسيّب إن شاء الله ؛ وعليه دلائل : من القرآن والسنة . » .
وذكر الشافعي (رحمه الله) سائر ما قيل في هذه الآية ^(٣) ؛ وهو منقول في (المبسوط) ، وفي كتاب : (المعرفة) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ : مِنَ النِّسَاءِ ؛ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ^(٤) ؛ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا : فَوَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤-٣) ^(٥) . »

(١) كذا بالأم والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٤) . وفي الأم (ج ٧ ص ٧٥) : « فهن » . وفي الأصل : « فهو » ؛ وهو تحريف .
(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ١٣١) ؛ وانظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٤) والأم (ج ٧ ص ٧٥) .

(٣) راجع الأم (ج ٥ ص ١٠ - ١١ و ١٣١ - ١٣٢) .
(٤) في الأم (ج ٥ ص ٣٦) : « إلى قوله : (أن لا تعولوا) . » .
(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٤١ - ١٤٢) : ماروى عن عائشة في ذلك . وقال الشافعي (كما في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٤٩) : « فأطلق الله ما ملكت الأيمان : فلم يجد فهن حدا يتهم إليه . وانتهى ما أحل الله بالنكاح : إلى أربع ؛ وذلك سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - المبينة عن الله - : أن انتهاه إلى أربع تحريم منه لأن يجمع أحد غير النبي (صلى الله عليه وسلم) بين أكثر من أربع . » .

«فكان بيننا في الآية (والله أعلم) : أن المخاطبين بها : الأحرار .
تقوله عز وجل : (فَوَاحِدَةٌ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)^(١) ؛ [لأنه^(٢)] لا
يملك إلا الأحرارُ . وقوله تعالى : (ذَلِكَ أَذَى الْأَتْمُولُوا) ؛ فإنما^(٣) يعول :
من له المال ؛ ولا مال للعبد .» .

* * *

وبهذا الإسناد ، عن الشافعي : أنه تلا الآيات التي وردت - في
القرآن - : في النكاح والتزويج^(٤) ؛ [ثم^(٥)] قال : « فأسى^(٦) الله (عز
وجل) النكاح ، اسمين : النكاح ، والتزويج^(٧) . » .

(١) كذا بالأُم ؛ وفي الأصل زيادة : « الآية » . والظاهر : أن موضع ذلك بعد القول
السابق ، وأن التأخير من النسخ . إذ لا معنى لذكر ذلك هنا مع أنه استدل بعد بالباقي من
الآية على حدة .

(٢) الزيادة عن الأُم .

(٣) كذا بالأُم ؛ وفي الاصل : « إنما » .

(٤) وهي - كما في الأُم (ج ٥ ص ٣٣) - : قوله تعالى لنيبه : (فلما قضى زيد منها
وطرا زوجها : ٣٣ - ٣٧) ؛ وقوله : (وخلق منها زوجها : ٤ - ١) ؛ وقوله : (ولكم
نصف ما ترك أزواجكم : ٤ - ١٢) ؛ وقوله : (والذين يرمون أزواجهم : ٢٤ - ٦) ؛
وقوله : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره : ٢ - ٢٣٠) ؛ وقوله :
(وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي : إن أراد النبي أن يستنكحها : ٣٣ - ٥٠) ؛ وقوله :
(إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن : ٣٣ - ٤٩) ؛ وقوله : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
من النساء : ٤ - ٢٢) .

(٥) زيادة لا بأس بها .

(٦) في الأُم (ج ٥ ص ٣٣) : « فسمى » . وفي السنن الكبرى (ج ٧ ص ١١٣) :

« سمي » .

(٧) راجع المختصر (ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٢) .

وذكر^(١) آية الهبة ، وقال : « فأبأن (جل ثناؤه) : أن الهبة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، دون المؤمنين . »
قال : « والهبة (والله أعلم) تجمع^(٢) : أن ينمقد^(٣) له [عليها^(٤)] عُقدة^(٥) النكاح ؛ بأن تهبَ نفسها له بلا مهر وفي هذا ، دلالةٌ : على أن لا يجوز نكاح ، إلا باسم : النكاح ، [أ^(٦)] والتزويج^(٧) . »

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال^(٨) الله عز وجل : (وَحَلَالِ أبنائِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ :
٤ - ٢٣)^(٩) ؛ دُونَ أَدْعِيائِكُمْ : الَّذِينَ تَسْمُونَهُمْ أَبْنَاءَكُمْ^(١٠) . »

(١) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .
(٢) في المختصر (ج ٣ ص ٢٧٢) : « مجمع » .
(٣) كذا بالمختصر والأم (ج ٥ ص ٣٣) ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « يعقد » .
(٤) الزيادة عن الأم .
(٥) في الأصل : « عقيدة » ؛ وهو تحريف ، والتصحيح عن الأم .
(٦) الزيادة عن الأم والمختصر .
(٧) قال في الأم ، بعد ذلك : « ولا يقع بكلام غيرهم : وإن كانت معه نية التزويج . »
الخ ؛ فراجع .

(٨) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٢٢) : « فأشبهه (والله تعالى أعلم) أن يكون قوله :
(وحلائل) الخ . وهي متملقة بكلام سابق يجب الرجوع إليه : لكي يفهم ما هنا الذي
يجوز أن يكون به سقط .
(٩) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٠ - ١٦١) ماروى عن ابن عباس
والحسن في هذا ، ومقاله البيهقي نفسه : فهو مفيد .
(١٠) قال في الأم - بعد ذلك ؛ وقبل القول الآتي - : « ولا يكون الرضاع في شيء
من هذا » .

واحتج [في] كل^(١) بما هو منقول في كتاب : (المعرفة) ؛ ثم قال :
« وَحَرَّمَنا بِالرُّضَاعِ ^(٢) : بما ^(٣) حرم الله ^(٤) : قياساً عليه ؛ وبما قال
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أنه « يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ ^(٥) : ما يَحْرُمُ
من الولادة. ^(٦) »

وقال - في قوله عز وجل : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ :
مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ : ٤ - ٢٢ ^(٧)) ؛ وفي قوله عز وجل : (وَأَنْ
تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ؛ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ : ٤ - ٢٣) . - : « كان أكبر ولد
الرجل : يَخْفُفُ على امرأة أبيه ؛ وكان الرجل : يجمع بين الأختين . فنهى الله
(عز وجل) : عن أن يكون منهم أحد : يجمع في عمره بين أختين ، أو
ينكح ^(٨) ما نكح أبوه ؛ إلا ما قد سلف في الجاهلية ، قبل علمهم بتحريمه .
ليس : أنه أقر في أيديهم ، ما كانوا قد جمعوا بينه ، قبل الإسلام . [كما أقرهم

(١) أى : في تحريم حليلة الابن من الرضاعة ، وعدم تحريم حليلة النبي بعد طلاقه .
انظر الأم (ج ٥ ص ٢١ - ٢٢) .

(٢) في الأم : « من الرضاع » . (٣) كذا بالأصل والأم ؛ وحذف الباء أولى .

(٤) أى : من النسب .

(٥) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٥١٩١٥٩ - ٤٥٢) من طريق عائشة ،

بلفظ : « الرضاعة » .

(٦) في الأم (ج ٥ ص ٢١) : « النسب » .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦١ - ١٦٢) : ما روي في سبب نزول هذه الآية .

(٨) كذا بالأم والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٣) ؛ وفي الأصل : « وأن ينكح » .

وما فيها أنسب . وراجع في السنن : ما روي عن مقاتل بن سليمان ، ومقاتل

ابن حيان .

النبي (صلى الله عليه وسلم) على نكاح الجاهلية: الذي لا يحل في الإسلام بحال. ^(١) [١].

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « من تزوج امرأة ، فلم يدخل بها حتى ماتت ، أو طلقها [فأبانها^(٢)] - فلا^(٣) بأس أن يتزوج ابنتها ؛ ولا يجوز له عقد نكاح أمها : لأن الله (عز وجل) قال : (وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ : ٤ - ٢٣) . » ؛ زاد في كتاب الرضاع^(٤) : « لان الأم مُبَهَمَةٌ التحريم في كتاب الله (عز وجل) : ليس فيها شرط ؛ وإنما الشرط في الربائب^(٥) . » . ورواه^(٦) عن زيد بن ثابت .

وفسر الشافعي^(٧) (رحمه الله) - في^(٨) قوله عز وجل : (وَالْمُحْصَنَاتُ

(١) زيادة مفيدة ، عن الأم .

(٢) زيادة مفيدة ، عن الأم (ج ٥ ص ١٣٣) .

(٣) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٢١ و ١٣٣) : « فكل بنت لها - وإن سفت - حلال :

لقول الله عز وجل : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ؛ فإن لم تكونوا دخلتم بهن : فلا جناح عليكم : ٤ - ٢٣) . » .

(٤) من الأم (ج ٥ ص ٢١) .

(٥) قال في الأم (ص ١٣٣) : « وهو قول الاكثرين ، ممن لقبت : من المفتين . » ؛

زاد في صفحة (٢١) : « وقول بعض أصحاب النبي . » وقال (على مافي السنن الكبرى :

ج ٧ ص ١٥٩) : « وهو يروى عن عمر وغيره . » .

(٦) أي : هذا التعليل . انظر الأم (ج ٥ ص ٢١) . وانظر أيضا كلامه في الأم

(ج ٧ ص ٢٥) : فهو مفيد .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٧) ماروى عن ابن عباس ، وابن

مسعود . مما يوافق تفسير الشافعي الآتي .

(٨) كذا بالاصل : على تضمين « فسر » معنى القول .

مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤ - ٢٤^(١) . - : « بَأْنٌ^(٢) ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ - : مِنَ الْحَرَّاتِ ، وَالْإِمَاءِ . - مُحَرَّمَاتٌ عَلَى غَيْرِ أَزْوَاجِهِنَّ^(٣) ، [حَتَّى يَفَارِقَهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ : بِمَوْتٍ ، أَوْ فِرْقَةٍ طَلَاقٍ ، أَوْ فَسْحِ نِكَاحٍ .^(٤)] إِلَّا السَّبَايَا : [فَإِنَّهُنَّ مَفَارِقَاتٌ لَهُنَّ : بِالْكِتَابِ ، وَالسَّنَةِ ، وَالْإِجْمَاعِ .^(٥)] .
 وَاحْتَجَّ - فِي رِوَايَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ ، عَنْهُ - : بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٦) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : أَنَّهُ قَالَ : « أَصْبْنَا سَبَايَا^(٧) : لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي الشَّرْكِ ؛ فَكَرِهْنَا : أَنْ نَطَّاهُنَّ ؛ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ ذَلِكَ ؛ فَنَزَلَ : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)^(٨) . » .

(١) قال في الأم (ج ٥ ص ١٣٤) : « . . . والآية تدل على أنه لم يرد بالإحصان ههنا : الحرائر ؛ فبين : أنه إنما قصد بالآية : قصد ذوات الأزواج . ثم دل الكتاب وإجماع أهل العلم : أن ذوات الأزواج » إلى آخر ما هنا .
 (٢) في الأصل : « بإذن » ؛ وهو تحريف .

(٣) قال في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٧ - ١٦٨) : « واستدل الشافعي (رحمه الله) - في أن ذوات الأزواج : من الإماء ؛ يحرم على غير أزواجهن ؛ وأن الاستثناء في قوله : (إلا ما ملكت أيمانكم) ؛ مقصور على السبايا . - : بأن السنة دلت على أن المملوكة غير المسبية : إذا بيعت أو أعتقت لم يكن بيعها طلاقا ؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) خير بريرة - حين عتقت - : في المقام مع زوجها ، وفراقه . وقد زال ملك بريرة : بأن بيعت فأعتقت . فكان زواله للعنيتين ، ولم يكن ذلك فرقة . قال : فإذا لم يحل فرج ذوات الزوج : بزوال الملك ؛ فهي إذا لم تبع : لم تحل بملك يمين ، حتى يطلقها زوجها . » ا هـ . فراجع ، وراجع ما نقله عن المذهب القديم ، وما عقب به عليه : فهو مفيد جدا .

(٤) زيادة مفيدة ، عن الأم (ج ٥ ص ١٣٤) .

(٥) انظر في الأم كلامه ، في أن السبايا قطع للعصمة .

(٦) أخرجه مطولا ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٧) .

واحتج بغير ذلك أيضا^(١)؛ وهو منقول في كتاب: (المروفة).

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، قال:
قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله عز وجل: (إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ
مُهَاجِرَاتٍ : فَامْتَحِنُوهُنَّ ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ؛ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ :
فَلَا تَرْجِمُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ : لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُنَّ ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ :
٦٠ - ١٠) . »

« قال الشافعي : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) : فأعرضوا عليهن
الإيمان ، فإن قبلن ، وأقررن [به]^(٣) : فقد علمتوهن مؤمنات . وكذلك:
علم بني آدم الظاهر ؛ قال الله عز وجل : (اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ) ؛ يعني :
بسرائرهن في إيمانهن . »^(٤)

قال الشافعي : « وزعم^(٥) بعض أهل العلم بالقرآن : أنها نزلت في مهاجرة
[من]^(٦) أهل مكة - فساها بعضهم : ابنة عقبة بن أبي معيط . - وأهل
مكة : أهل أوثان . و : أن قول الله عز وجل : (وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ

(١) انظر الأم (ج ٥ ص ١٣٤ - ١٣٥) .

(٢) يعني : تأويل ذلك . (٣) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٣٩) .

(٤) قال في الأم - بعد ذلك - : « وهذا يدل : على أن لم يعط أحد من بني آدم : أن
يحكم على غير ظاهر . » . وراجع كلامه للتعليق بهذا المقام ، في الأم (ج ٦ ص ٢٠١ -
٢٠٦ وج ٧ ص ٢٦٨ - ٢٧٢) : فهو أجود ما كتب .

(٥) في الأم (ج ٥ ص ٥) : « فزعم » ؛ وقد ذكر فيها قبله الآية السابقة .

(٦) زيادة لا بد منها عن الأم ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٠) .

(٧) هي أم كلثوم كما في المختصر (ج ٥ ص ٢١٠) والأم (ج ٤ ص ١١٢ - ١١٣)

الْكَوْفِرِ : ٦٠ - ١٠) ؛ قد^(١) نزلت في مهاجر^(٢) أهل مكة مؤمنا . وإنما نزلت في الهدنة^(٣) .

« وقال الله عز وجل : (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ^(٤) ؛ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ : وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ؛ وَلَا^(٥) تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ؛ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ : وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ : ٢ - ٢٢١) . »

« قال الشافعي : وقد قيل في هذه الآية : إنها نزلت في جماعة مشركي العرب : الذين هم أهل الأوثان^(٦) ؛ فحُرِّمَ^(٧) : نكاح نسائهم ، كما حُرِّمَ^(٧) : أن يُنْكَحَ^(٨) رجالهم المؤمنات^(٩) . »

فإن كان هذا هكذا : فهذه الآية^(١٠) ثابتة ليس فيها منسوخ .

« وقد قيل : هذه الآية في جميع المشركين ؛ ثم نزلت الرخصة [بعدها]^(١١) . »

-
- (١) هذا غير موجود بالأم . (٢) في الأم : « فيمن هاجر من » . وفي الأصل : « مهاجري » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن السنن الكبرى .
- (٣) التي كانت بين النبي وكفار مكة ، عام الحديبية . انظر الأم (ج ٥ ص ٣٩) ، وراجع أسباب النزول للواحدى (ص ٣١٧ - ٣١٨) .
- (٤) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧١) : ماروي في ذلك عن ابن عباس ومجاهد .
- (٥) هذا الخ غير موجود بالأم (ج ٥ ص ٥) .
- (٦) في السنن الكبرى : « أو ثان » . (٧) في السنن الكبرى : « محرم » .
- (٨) كذا بالأصل والسنن الكبرى ، وهو الأنسب للإية . وفي الأم : « تنكح » .
- (٩) راجع في ذلك ، أسباب النزول للواحدى (ص ٤٩ - ٥١) .
- (١٠) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ وفي الأم : « الايات » . أي : هذه وآية المنجحة .
- (١١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

في إحلل نكاح^(١) حرائر^(٢) أهل الكتاب^(٣) خاصة^(٤)؛ كما جاءت في إحلل ذبائح أهل الكتاب . قال الله عز وجل : (أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ؛ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ؛ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ^(٥) : مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ؛ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ : ٥ - ٥) .

« قال : فأيهما كان : فقد أبيع [فيه^(٦)] نكاح حرائر أهل الكتاب^(٧) . »

« وقال : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ : فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) ؛ [إلى قوله^(٨)] : (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ الْآيَةُ^(٩)) »

(١) في الأصل : « النكاح » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم والسنن الكبرى .

(٢) في السنن الكبرى : « الحرائر » .

(٣) قال الشافعي (كما في السنن الكبرى : ج ٧ ص ١٧٣) : « وأهل الكتاب

الذين يحل نكاح حرائرهم : أهل الكتابين المشهورين - التوراة والإنجيل . - وهم : اليهود والنصارى من بني إسرائيل ؛ دون المجوس . » . وراجع ما سيأتي في باب الجزية .

(٤) راجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧١ - ١٧٢) .

(٥) ذكر في الأم (ج ٧ ص ٢٥) : أنه لم يختلف المسلمون في أمهن الحرائر . وانظر

الأم (ج ٥ ص ٥) .

(٦) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٥) . (٧) انظر ما قاله بعد ذلك ، في الأم .

(٨) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٨) ؛ وعم التروك : (والله أعلم بإيمانكم ، بعضكم من

بعض . فانكحوهن بإذن أهلن ، وآتوهن أجورهن بالمعروف : محصنات ، غير مسالجات ، ولا متخذات أخدان . فإذا أحسن ، فإن أنين بفاحشة : فعلمن نصف ما على المحصنات : من

العذاب) . (٩) تمامها : (وأن تصبروا خير لكم ؛ والله غفور رحيم : ٤ - ٢٥) .

« قال : ففي [هذه ^(١)] الآية (والله أعلم) ، دلالة : على أن المخاطبين بهذا ^(٢) : الأحرار ^(٣) ؛ دون المماليك ^(٤) - لأنهم الواجدون للطول ، المالكون للمال ، والمملوك لا يملك ما لا بحال ^(٥) . »

« ولا يحل نكاح الأمة ^(٦) ، إلا : بأن لا يجد الرجل الحر بصداق ^(٧) أمة ، طَوَّلاً لحره ، و : بأن يخاف العنت . والعنت : الزنا ^(٨) . »

قال : « وفي إباحة الله للإماء ^(٩) المؤمنات - على ما شرط : لمن لم يجد طَوَّلاً وخاف العنت ^(١٠) . - دلالة (والله أعلم) : على تحريم نكاح إماء ^(١١) أهل الكتاب ، وعلى أن الإماء المؤمنات ^(١٢) لا يَحْمِلُنَّ إلا : لمن جمع الأمرين ، مع إيمانهن ^(١٣) . » . وأطال الكلام في الحجة ^(١٤)

- (١) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٨) .
- (٢) في الأصل . « بهذه » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
- (٣) انظر المختصر (ج ٣ ص ٢٨٤) .
- (٤) قال بعد ذلك - في الأم ص ٨ - : « فأما المملوك : فلا بأس أن ينكح الأمة ؛ لأنه غير واجد طوولا لحره » . وفي الأصل بعض الاختصار والتصرف .
- (٥) انظر ما قاله في الأم ، بعد ذلك .
- (٦) في الأم زيادة : « إلا كما وصفت في أصل نكاحهن » .
- (٧) كذا بالأتم ؛ وفي الأصل : « لصداق » ، وهو تحريف .
- (٨) في الأصل : « لإماء » ، وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم (ج ٥ ص ٥) .
- (٩) قال في الأم (ج ٧ ص ٢٥) - بعد أن ذكر نحو ما تقدم - : « وفي هذا ما دل على أنه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة » هـ . وانظر بقية كلامه : فهو مفيد .
- (١٠) كذا بالأتم ، وفي الأصل : « ما » ، وهو تحريف .
- (١١) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٣ - ١٧٥) : ما ورد في نكاحهن .
- (١٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٧) : ما رواه عن الشافعي ، وعن مجاهد والحسن وأبي الزناد . (١٣) انظر الأم (ج ٥ ص ٥) .

قال الشافعي (رحمه الله) : « وإن كانت الآية نزلت في تحريم نساء المسلمين على المشركين - من^(١) مشركي أهل الأوثان . - (يعني^(٢)) : قوله عز وجل : (وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا : ٢ - ٢٢١) : فالمسلمات محرّمات على المشركين منهم ، بالقرآن : بكل^(٣) حال ؛ وعلى مشركي أهل الكتاب : لقطع الولاية بين المسلمين والمشركين ، وما لم يختلف الناس فيه . علمته^(٤) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٥) - في قول الله عز وجل : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) : (٢٤ - ٤) . - : « معناه^(٦) : بما أحله [الله^(٧)] لنا - : من النكاح ، ومملك اليمين . - في كتابه . لا : أنه أباحه بكل وجه^(٨) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله تعالى تبارك وتعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ : مِنْ

-
- (١) في الأم (ج ٥ ص ٥) : « وفي » ؛ وما هنا هو الظاهر .
 - (٢) هذا من كلام البيهقي . (٣) في الأم : « على كل » .
 - (٤) كذا بالأمر ، وفي الأصل : « عايه » ، وهو تحريف وخطأ .
 - (٥) كما في الرسالة (ص ٢٣٢ - ٢٣٣) . (٦) هذا غير موجود في الرسالة .
 - (٧) زيادة عن نسخة الربيع .
 - (٨) راجع في الأم (ج ٥ ص ٤ - ٥ و ٦٦ و ١٣٣) كلامه المتعلق بهذا المقام .

خِطْبَةِ النِّسَاءِ^(١)؛ إلى قوله^(٢) : (وَلَا تَعْرِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ ، حَتَّى يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ : ٢ - ٢٣٥) .

« قال الشافعي : بلوغ^(٣) الكتاب أجله (والله أعلم) : اتقضاء
المدّة^(٤) . »

« قال : وإذا أذن الله في التعريض بالخطبة : في المدّة ؛ فبين : أنه^(٥)
حَظَرَ التصريحَ فيها^(٦) . قال تعالى : (وَ [لَكِنَّ] لَا تُؤَاعِدُهُنَّ سِرًّا^(٧)) ؛
يعنى (والله أعلم) : جماعا ؛ (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا : ٢ - ٢٣٥^(٨)) :
حسنا لا فحش فيه . وذلك^(٩) : أن يقول : رضيتك^(١٠) ؛ إن عندي لجماعا^(١١)
يُرْضَى مِنْ جُومِعِهِ . »

« وكان هذا - وإن كان تعريضا - كان^(١٢) منهيها عنه : لقبحه . وما

(١) راجع في الأم (ج ٥ ص ١٤١) والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٧ - ١٧٨)
ماروي في ذلك : فقيه فوائد جمة .

(٢) في الأم (ج ٥ ص ٣٢) : « أوأ كنتم في أنفسكم الآية » . وتام المتروك : (علم
الله أنكم ستذكرونهن ؛ ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفا) .

(٣) في الأم : « وبلوغ » . (٤) انظر مقاله بعد ذلك في الأم .

(٥) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « أن » .

(٦) قال في الأم ، بعد ذلك : « وخالف بين حكم التعريض والتصريح » الخ . فراجع
وراجع أيضا كلامه في الأم (ج ٥ ص ١١٨ و ١٤٢) لعظم فائدته .

(٧) راجع ماورد في ذلك ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٩) لأهميته .

(٨) في الأم (ج ٥ ص ٣٢) زيادة : « قولا » : (٩) أى : ما فيه فحش .

(١٠) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر المناسب لما بعد . وفي الأصل : « أن تقول رضيتك » .

(١١) كذا بالأم ، وفي الأصل : « جماعا » . وما في الام أحسن .

(١٢) هذا غير موجود بالأم ؛ وزيادته للتأكيد ودفع اللبس .

عَرَّضَ بِهِ مِمَّا سَوَى هَذَا - : مِمَّا تَفْهَمُ ^(١) الْمَرْأَةَ بِهِ : أَنَّهُ يَرِيدُ نِكَاحَهَا . - :
بِفَائِزٍ لَهُ ؛ وَكَذَلِكَ : التَّعْرِيفُ بِالْإِجَابَةِ [لَهُ ^(٢)] ، جَائِزٌ ^(٣) لَهَا ^(٤) . «

« قَالَ : وَالْعِدَّةُ الَّتِي أُذِنَ لِلَّهِ بِالتَّعْرِيفِ بِالْخَطْبَةِ فِيهَا - : الْعِدَّةُ مِنْ وَفَاةِ
الزَّوْجِ ^(٥) . وَلَا يَبِينُ ^(٦) : أَنَّ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ مِنَ الطَّلَاقِ : الَّذِي لَا يَمْلِكُ
فِيهِ الْمَطْلُوقُ ، الرَّجْعَةَ . » .

وَاحْتِجَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ^(٧) - عَلَى أَنَّ السَّرَّ : الْجَمَاعُ ^(٨) . - : بِدَلَالَةِ
الْقُرْآنِ ؛ [ثُمَّ قَالَ ^(٩)] : « فَإِذَا أَبَاحَ التَّعْرِيفُ - : وَالتَّعْرِيفُ ، عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ ، جَائِزٌ : سِرًّا وَعِلَانِيَةً ^(١٠) . - : فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ : أَنَّ السَّرَّ : سِرُّ
التَّعْرِيفِ ؛ وَلَا بَدَّ مِنْ مَعْنَى غَيْرِهِ ؛ وَذَلِكَ الْمَعْنَى : الْجَمَاعُ . قَالَ ^(١١) أَمْرُؤُ الْقَيْسِ

(١) فِي الْأُمِّ : « يَفْهَمُ » . وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى . (٢) الزِّيَادَةُ لِلإِبْضَاحِ ، عَنِ الْأُمِّ .

(٣) كَذَا بِالْأُمِّ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « جَاز » .

(٤) انظُرْ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأُمِّ ، بَعْدَ ذَلِكَ .

(٥) قَالَ فِي الْأُمِّ - بَعْدَ ذَلِكَ - : « وَإِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ : فَلَا زَوْجَ يَرْجَى نِكَاحَهُ بِحَالٍ . » .

(٦) هَذَا النِّخْ ، مَخْتَصِرٌ بِتَصْرِفٍ مِنْ عِبَارَةِ الْأُمِّ (ج ٥ ص ٣٢) وَهِيَ : « وَلَا أَحَبُّ

أَنْ يَعْضَرَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ ، فِي الْعِدَّةِ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي لَا يَمْلِكُ فِيهِ الْمَطْلُوقُ الرَّجْعَةَ - : اِحْتِيَاطًا .

وَلَا يَبِينُ أَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ : لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ أَمْرَهُ فِي عِدَّتِهَا ؛ كَمَا هُوَ غَيْرُ مَالِكِهَا : إِذَا خَلَّتْ

مِنْ عِدَّتِهَا . » . (٧) مِنَ الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٤٢) .

(٨) رَاجِعٌ فِي السَّنَنِ السَّكْبَرِيِّ (ج ٧ ص ١٧٩) : مَارُودٌ فِي ذَلِكَ .

(٩) الزِّيَادَةُ لِلتَّنْبِيهِ ؛ وَعِبَارَةُ الْأُمِّ هِيَ : « فَالْقُرْآنُ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهِ إِذْ أَبَاحَ » فَمَا فِي

الْأَصْلِ مَخْتَصِرٌ بِتَصْرِفٍ .

(١٠) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ مَلَأْتُهُ لِمَا فِيهَا ، وَهِيَ : « فَإِذَا كَانَ هَذَا » النِّخْ

(١١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالْأُمِّ (ص ١١٨) وَالْمَخْتَصِرُ (ج ٣ ص ٢٨٠) . وَفِي الْأُمِّ (ص

١٤٢) : « وَقَالَ » .

الْأَزَعَمَتْ بَسْبَاسَةً^(١) ، أَلْيَوْمَ^(٢) : أَنْبِي
كَبُرْتُ ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ السَّرَّ^(٣) أَمْثَالِي
كَذَبْتُ : لَقَدْ أَصِيبِي^(٤) عَلَى الْمَرْءِ عَرِسَهُ
وَأَمْتَعُ عَرِيسِي : أَنْ يُزْنَ^(٥) بِهَا الْخَالِي^(٦)

وَقَالَ جَرِيرٌ يَرْتِي امْرَأَتَهُ :

كَأَنْتِ إِذَا هَجَرَ الْخَلِيلُ^(٧) فِرَاشَهَا : خُزِنَ الْحَدِيثُ ، وَعَقَّتِ الْأَسْرَارُ .
قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَإِذَا عَلِمَ : أَنْ حَدِيثَهَا مَخْزُونٌ ، فَخُزِنَ الْحَدِيثُ : [أَنْ^(٨)]
لَا يُبَاحُ بِهِ سِرٌّ وَلَا عِلَانِيَةٌ . فَإِذَا وَصَفَهَا بِهَذَا^(٩) : فَلَا مَعْنَى لِلْعَفَافِ^(١٠) غَيْرُ
الْأَسْرَارِ ؛ [وَ^(٨)] [الْأَسْرَارِ : الْجَمَاعُ .] .

وَهَذَا : فِيمَا أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرَّبِيعُ ، قَالَ :
قَالَ الشَّافِعِيُّ ؛ فَذَكَرَهُ .



- (١) هي : امرأة من بني أسد ؛ كما في القاموس وشرحه (مادة : بس) . وانظر شرح
الديوان للسندوني (ص ١٣٩) . وفي الاصل : (لبساسة) ، وهو تحريف محل بالوزن .
(٢) كذا بالأصل والديوان وشرح القاموس . وفي الأم (ص ١١٨ و ١٤٢) والمختصر
(ج ٣ ص ٢٨٨) : « القوم » . والظاهر أنه تحريف .
(٣) في شرح القاموس وبعض نسخ الديوان : « اللهم » والاستدلال إنما هو بالرواية الأولى .
(٤) في الأصل : « أمسي » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر والديوان ،
واللسان والتاج (مادة : خلي) . (٥) في الأصل : « يري » . وهو تحريف .
(٦) هو : العزب الذي لازوجة له . (٧) كذا بالأصل والأم . وفي الديوان
(ص ٢٠١) : « الحليل » ؛ ولا فرق في المعنى المراد . (٨) زيادة لا بد منها عن الأم
(ص ١٤٢) . (٩) قوله : بهذا ، غير موجود بالأم . (١٠) في الاصل : « لعفاف » ،
وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(١) - في قول الله عز وجل : (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ : ٢ - ٢٢٢) . - : « يعني (والله أعلم) : الطهارة التي تحل بها الصلاة لها - : [الغسل والتيمم^(٢)] . » .

قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « وتحريم^(٤) الله (تبارك وتعالى) إتيان النساء في الحيض^(٥) - : لأذى الحيض^(٦) . - : كالدلالة على : [أن^(٧)] إتيان النساء في أدبارهن محرّم^(٨) . » .

(أنا) أبو عبد الله ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٩) :

-
- (١) كما في الأم (ج ٥ ص ١٥٤) .
(٢) زيادة مفيدة ، عن المختصر (ج ٣ ص ٢٩٣) . وراجع الأم (ج ٥ ص ٧) .
(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٤) .
(٤) عبارة الأم : « ويشبه أن يكون تحريم » .
(٥) قال الشافعي - (على ما في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩١) والأم (ج ٥ ص ١٥٥ - ١٥٦) - : « نخالفنا بعض الناس : في مباشرة الرجل امرأته ، وإتيانه إياها وهي حائض . - فقال : قد روينا خلاف ما رويتم ، فروينا : أن يخلف موضع الدم ، ثم ينال ما شاء . وذكر حديثا لا يثبت أهل العلم بالحديث . » .
(٦) انظر ما قاله في الأم بعد ذلك .
(٧) الزيادة عن الأم .
(٨) قال في المختصر (ج ٣ ص ٢٩٣) : « لأن أذاه لا ينقطع » . وانظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩٠ - ١٩١) .
(٩) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٤) .

« قال الله عز وجل: (نِسَاءُ كُمْ حَرَّتْ لَكُمْ؛ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ: ٢ - ٢٢٣) ^(١) . »

« قال: وبيِّن: أن موضع الحرث: موضع الولد؛ وأن الله (عز وجل) أباح الإتيان فيه، إلا: في وقت الحيض. و (أَيَّ شِئْتُمْ): من أين شئتم. »
« قال: وإباحة الإتيان في موضع الحرث، يشبه أن يكون: تحريم إتيان [في ^(٢)] غيره . »

« والإتيان ^(٣) في الدُّبُر - حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان في القبل . - محرَّم: بدلالة الكتاب، ثم السنة ^(٤) . »

* * *

« قال الشافعي ^(٥) (فيما أنبأني أبو عبد الله: إجازة؛ عن أبي العباس، عن الربيع، عنه) - في قوله عز وجل: (وَالَّذِينَ هُمْ أَقْرَبُهُمْ حَافِطُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ: فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ أَتْبَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ: فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمَآدُونَ: ٢٣ - ٥ - ٧) . - »

-
- (١) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩٤ - ١٩٩) : ما ورد في سبب نزول هذه الآية . وفي مسألة إتيان المرأة في الدبر . وراجع كلام الشافعي أيضا في هذا المقام ، في الأم (ج ٥ ص ١٥٦) : فهو مفيد جدا . وانظر المختصر (ج ٣ ص ٢٩٣ - ٢٩٤) .
- (٢) زيادة حسنة ، عن الأم .
- (٣) في الأم: « فالإتيان » .
- (٤) راجع في الأم: ما أورده من السنة ، وما ذكره بعد فقيهه فوائده .
- (٥) كافي الأم (ج ٥ ص ٨٤) .

« فكان يَبِينَا — في ذكر حفظهم لفروجهم ، إلا على أزواجهم ،
أو ما ملكت أيمانهم — : تحريمُ ماسوى الأزواج وما ملكت
الأيمانُ . »

« وَيَبِينُ : أن الأزواج وَمَلَكَ اليمين : من الآدميات ؛ دون البهائم . ثم
أَكْذَهَا ، فقال : (فَمَنْ أَبْتغَى وَرَاءَ ذَلِكَ : فَأَوْلِيكَ هُمُ الْمَادُونُ) . »
« فلا يَحِلُّ العمل بالذَّكْر ، إلا : في زوجة^(١) ، أو في مَلَكَ اليمين^(٢) . ولا
يَحِلُّ الاستمناؤُ . والله أعلم^(٣) . »

و [قال^(٤)] — في قوله : (وَلَيْسَتْغَفِّفِ الَّذِينَ لَا يَحِدُونَ نِكَاحًا ، حَتَّى
يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ : ٢٤ — ٣٣) . — :

« معناه (والله أعلم) : ليصبروا حتى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ . وهو : كقوله (عز
وجل) في مال اليتيم : (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَفِفْ ٤-٦) : لِيَكْفَ عَنْ
أَكْلِهِ بَسْلَفًا ، أو غيره . »

قال : « وكان — في قول الله عز وجل : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ
حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ، أو ما ملكت أيمانهم) . — بيانُ : أن
المخاطَبينَ بها : الرجال ؛ لا :^(٤) النساءُ . »

(١) كذا بالأصل والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩٩) . وفي الأم : « الزوجة » .

(٢) في السنن الكبرى : « يمين » . (٣) راجع الأم (ج ٥ ص ١٢٩) .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم (ج ٥ ص ٨٤) .

(٥) في الأصل : « والنساء » ؛ وهو خطأ وتخريف . والتصحيح عن الأم .

« فدل : على أنه لا يحل [للمرأة ^(١)] : أن تكون مُتَسَرِّبَةً بِمَا ^(٢) ملكت يمينها ؛ لأنها : مُتَسَرِّبَةٌ ^(٣) أو منكوحة ؛ لا : ناكحة ؛ إلا بمعنى : أنها منكوحة ^(٤) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(٥) : « قال الله عز وجل : (وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً : ٤ - ٤) ؛ وقال : (فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ، وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ : ٤ - ٢٥) . » .

وذكر ^(٦) سائر الآيات التي وردت في الصداق ^(٧) ، ثم قال : « فَأَمَرَ اللَّهُ

(١) زيادة موضحة ، عن الأم .

(٢) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « مشتريه ما » . وهو خطأ وتحريف .

(٣) في الأصل : « مشترة » ؛ والتصحيح عن الأم .

(٤) أمي : على سبيل المجاز المرسل ، من باب إطلاق اسم الفاعل وإرادة اسم المفعول .

وانظر ما ذكره بعد ذلك في الأم (ج ٥ ص ٨٤ - ٨٥) .

(٥) كما في الأم (ج ٥ ص ٥١ و ١٤٢) .

(٦) هذا من كلام البيهقي .

(٧) وهي قوله تعالى : (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَالِفِينَ ؛ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ

فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً : ٤ - ٢٤) ؛ وقوله : (وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ

مَا آتَيْتُمُوهُنَّ : ٤ - ١٩) ؛ وقوله : (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ : وَآتَيْتُمْ

إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا ؛ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا : ٤ - ٢٠) ؛ وقوله : (الرِّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ :

بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ : ٤ - ٣٤) ؛ وقوله : (وَلا يَسْتَعْفِفُ

الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ، حَتَّى يُفَيْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ : ٤ - ٣٣) .

(عز وجل) الأزواج : بأن^(١) يؤتوا النساء أجورهنَّ وصَدَقَاتِهِنَّ ؛ والأجر [هو^(٢)] : الصداق ؛ والصداق هو : الأجرُ والمهرُ . وهي كلمة عربية : تسمى بعدة^(٣) أسماء .

« فيَحْتَمَلُ هذا : أن يكون مأموراً بصداقٍ ، مِنْ فَرَضِهِ — دون مَنْ لم يَفْرِضْهُ — : دَخَلَ ، أو لم يَدْخُلْ . لأنه حق أُلْزِمَهُ المرءُ نفسه : فلا يكون له حَبْسُ شَيْءٍ مِنْهُ^(٤) ، إلا بالمعنى الذى جعله الله [له^(٥)] ؛ وهو : أن يُطَلَّقَ قَبْلَ الدخول . قال الله عز وجل : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ — وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً . — : فَانصِفْ مَا فَرَضْتُمْ^(٦) ؛ إِلَّا : أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ : ٢ — ٢٣٧) . »

« وَيَحْتَمَلُ : أن يكون يجب بالعقد^(٧) : وإن لم يسم مهرآ ، ولم^(٨) يدخل . »

(١) فى الأم (ص ١٤٢) : « أن » .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) كذا بالأم (ص ١٤٢) . وفى الأصل والأم (ص ٥١) : « بعدد » .

(٤) عبارة الأم (ص ١٤٢) : « ولا يكون له حبس لشيء منه » .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٦) راجع فى السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٤ - ٢٥٥) : ماروى عن ابن

عباس وغيره .

(٧) فى الأم : « بالعقدة » ؛ ولا فرق .

(٨) كذا بالأم ؛ وفى الأصل : « وإن لم » ؛ ولا داعى للزيادة .

« وَيَحْتَمَلُ : أَنْ يَكُونَ الْمَهْرَ لَا يَلْزِمُ أُبْدًا ^(١) ، إِلَّا : بِأَنْ يُلْزِمَهُ
الْمَرْءُ ^(٢) نَفْسَهُ ، أَوْ يَدْخُلَ بِالْمَرْأَةِ : وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَهْرًا . »

« فَلَمَّا احْتَمَلَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَ ، كَانَ أَوْلَاهَا ^(٣) أَنْ يُقَالَ بِهِ : مَا كَانَتْ
عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ : مِنْ كِتَابٍ ، أَوْ سُنَّةٍ ، أَوْ إِجْمَاعٍ . »

فَاسْتَدَلَّنَا ^(٤) - : بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ
النِّسَاءَ : مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ، أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ وَتَمَّوْهُنَّ : عَلَى
الْمُوسِيعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ : ٢ - ٢٣٦) ^(٥) . - : أَنْ عَقَدَ النِّكَاحَ
[يَصِحُّ ^(٦)] بِغَيْرِ فَرِيضَةٍ صَدَاقٍ ^(٧) ؛ وَذَلِكَ : أَنْ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ
عُقِدَ نِكَاحُهُ ^(٨) . « . »

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « وكان ^(٩) بيننا في كتاب الله (جل

(١) هذا غير موجود بالأم (ص ١٤٢) .

(٢) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « المهر » ؛ وهو تحريف .

(٣) كذا بالأصل والأم (ص ١٤٢) ، وهو الظاهر . وفي الأم (ص ٥١) : « أولاه » .

(٤) في الأم (ص ٥١) : « واستدلنا » ؛ وما أثبت أحسن .

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٤٤) : ما روى عن ابن عباس ، وابن

عمر ، وغيرهما .

(٦) زيادة لا بد منها ، عن الأم (ص ٥١) . وعبارة الأم (ص ١٤٢) هي : « على

أن عقدة النكاح تصح » .

(٧) انظر الرسالة (ص ٣٤٥) .

(٨) في الأم (ص ١٤٢) : « إلا على من تصح عقدة نكاحه » . وانظر كلامه بعد ذلك

(ص ٥١ - ٥٢) .

(٩) في الأصل : « وكا » ؛ وهو محرف عما أثبتنا . وفي الأم (ص ٥٢) : « فكان » .

ثناؤه) : أن على الناكح الواطئ ، صداقا^(١) : بفرض^(٢) الله (عز وجل) في الإماء : أن يُنكحن^(٣) بإذن أهلهن ، ويؤتين أجورهن . - والأجر : الصداق . - وبقوله تعالى : (فَاسْتَمْتِعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ : فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ : ٤ - ٢٤) ؛ وقال عز وجل : (وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ : إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ، إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ : أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ؛ خَالِصَةٌ لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ : ٣٣ - ٥٠) : [خالصة بهبة ولا مهر ؛ فأعلم : أنها للنبي (صلى الله عليه وسلم) دون المؤمنين] .^(٤) .

وقال مرة أخرى - في هذه الآية - : « يريد (والله أعلم) : النكاح^(٥) والميسر بغير مهر^(٦) . فدل^(٧) : على أنه ليس لأحد غير رسول الله

(١) في الأم بعد ذلك ، زيادة : « لما ذكرت » ؛ أي : من الأحاديث والآيات التي لم تذكر هنا .

(٢) عبارة الأم : « ففرض » ؛ وهي تكون ظاهرة إذا كانت الفاء عاطفة . فتأمل .

(٣) في الأصل : « ينكحوا » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(٤) الزيادة عن الأم ؛ وهي وإن كان معناها يؤخذ مما سيأتي في الأصل ، إلا أننا نجوز أنها قد سقطت منه : على ما يشعر به قوله : « وقال مرة أخرى في هذه الآية » .

(٥) كذا بالأصل والأم (ص ٥١) . وفي الأم (ص ١٤٢) : « بالنكاح » ؛ ولعل الباء زائدة من الناسخ .

(٦) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ج ٥ ص ٥٢) .

(٧) هذا الخ ، غير موجود بالأم (ص ٥٢) ، وموجود بها (ص ١٤٢ - ١٤٣) إلا قوله : « فدل » . ورجح أنه سقط من نسخ الأم .

(صلى الله عليه وسلم) : أن ينكح فيمَسَّ ، إلا لزمه مهر . مع دلالة الآي
قبله ^(١) . « .

وقال - في قوله عز وجل : (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) . - : « يعنى :
النساء ^(٢) . » .

[وفي قوله ^(٣)] : (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ : ٢ - ٢٣٧) .
- : « يعنى : الزوج ^(٤) ؛ وذلك : أنه إنما يعفو ^(٥) من له ما يعفوه ^(٦) . » .

ورواه عن أمير المؤمنين : علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) وجبَّير
ابن مُطَّيم . وابن سيرين ^(٧) ، وشريح ^(٨) ، وابن المسيَّب ، وسعيد بن جبَّير ،

(١) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ص ١٤٣) .

(٢) راجع ما تقدم (ص ١٣٩ ، والأم (ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣) .

(٣) زيادة لا بأس بها .

(٤) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٦٦) : « وبين عندى في الآية : أن الذى بيده عقدة

النكاح : الزوج . » . وعبارته في الأم (ج ٥ ص ١٥١) : « وفي الآية كالدلالة على

أن الذى « الخ .

(٥) في الأم (ص ٦٦) : « يعفوه » ؛ وعبارة المختصر (ج ٤ ص ٣٤) : « إنما

يعفو من ملك » .

(٦) قال بعد ذلك في الأم (ص ٦٦) : « فلما ذكر الله (جل وعز) عفوها عماملكت :

من نصف المهر ؛ أشبه : أن يكون ذكر عفوه لملكه : من جنس نصف المهر . والله أعلم » .

(٧) كذا بالأم (ص ٦٦) ، ومسند الشافعى بهامش الأم (ج ٦ ص ٢١١) . وفي

الأصل : « وابن عباس » ؛ ولم نثر عليه فيما لدينا من كتب الشافعى ؛ ولعل استقرأنا

ناقص : إذ قد أخرجه عنه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥١) .

(٨) كما في المختصر (ج ٤ ص ٣٤) .

ومجاهد^(١) .

وقال - في رواية الزَّعْفَرَانِيِّ عَنْهُ - : « وَسَمِعْتُ مِنْ أَرْضِي ، يَقُولُ :
الَّذِي يَبْدُو عُنُقِدَةَ النِّكَاحِ : الْأَبُ فِي ابْنَتِهِ الْبَكْرَ ، وَالسَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ^(٢) ؛
فَمَفْوَهُ جَائِزٌ^(٣) . » .

* * *

(وَأَنَا) أَبُو سَعِيدٍ ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرِّبِيعُ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) :
« قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَاللِّمَاطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ : حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ :
٢ - ٢٤١) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (لِأَجْنَاخٍ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ : مَا لَمْ
تَمْسُوهُنَّ ، أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ وَمَتَّوهُنَّ) الْآيَةُ^(٥) . »

« فَقَالَ عَامَةٌ مِنْ لَقِيَّتْ - : مِنْ أَصْحَابِنَا - : الْمُتَمَتَّةُ [هِيَ^(٦)] : لِتِلْكَ
[لَمْ^(٦)] يُدْخَلُ بِهَا [قَطُّ^(٦)] ، وَلَمْ يُفْرَضْ لَهَا مَهْرٌ ، وَطُلِّقَتْ^(٧) . وَلِلْمَطْلُوقَةِ

(١) الزيادة عن المختصر . وقد روى هذا أيضا : عن طائوس ، والشعبي ، ونافع بن
جبير ، ومحمد بن كعب . كما في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥١) .
(٢) انظر الأم (ج ٥ ص ١٩١) .
(٣) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٢) : ما ورد في ذلك عن ابن عباس
وغیره ؛ وما حكاه عن الشافعي في القديم .
(٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٨) .
(٥) تمامها : (على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ؛ متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين :
٢ - ٢٣٦) .

(٦) الزيادة عن الأم ؛ وبعضها ضروري ، وبعضها حسن كما لا يخفى .
(٧) في الأم : « فطلقت » . وراجع الأم (ج ٥ ص ٦٢) : فيها فوائد كثيرة .

المدخول^(١) بها : المفروض لها : بأن الآية^(٢) عامة على المطلقات^(٣) . « .
ورواه عن ابن عمر^(٤) .

وقال في كتاب الصّدَاق^(٥) (بهذا الإسناد) — فيمن نكح امرأة
بصدّاق فاسد — : «فإن^(٦) طلقها قبل أن يدخل بها : فلها نصف مهر مثلها ؛
ولا مُتعةَ [لها^(٧)] في قول من ذهب : إلى أن لا متعةَ للتي^(٨) فُرِضَ
لها : إذا طلقت قبل^(٩) أن تُمسَّ ولها المتعةُ في قول من قال : المتعة
لكل مطلقة . « .

وروى^(١٠) القول الثاني عن ابن شهاب الزُّهري^(١١) ؛ وقد ذكرنا
إسناده في ذلك ، في كتاب : (المعرفة)

(١) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « الدخول » . وهو تحريف .
(٢) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « بالآية » .
(٣) قال في الأم بعد ذلك : « لم يخصص منهن واحدة دون أخرى ، بدلالة : من كتاب
الله (عز وجل) ولا أثر . « . وراجع بقية كلامه فهو مفيد جدا ؛ وراجع الأم (ج ٧ ص ٢٣٧) .
(٤) أخرج الشافعي عنه — من طريق مالك عن نافع — أنه قال : « لكل مطلقة
متعة ؛ إلا التي تطلق : وقد فرض لها الصداق ولم تمس ؛ فحسبها ما فرض لها . « . انظر
الأم (ج ٧ ص ٢٣٧ و ٢٨) ، والمختصر (ج ٤ ص ٣٨) وقال في السنن الكبرى (ج ٧
ص ٢٥٧) — جدان رواه من هذا الطريق أيضا — : « وروينا هذا القول : من التابعين ؛
عن القاسم بن محمد ، ومجاهد ، والشعبى . « .

(٥) من الأم (ج ٥ ص ٦١) . (٦) في الأم : « وإن » .
(٧) زيادة حسنة ، عن الأم .
(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « التي » . وهو تحريف .
(٩) في الأم : « قبل تمس » .

(١٠) في كتاب : (اختلاف مالك والشافعي) ؛ للمحقق بالأم (ج ٧ ص ٢٣٧) .

(١١) ورواه أيضا في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٧) عن أبي العالية ، والحسن .

وَحَمَلَ الْمَيْسِرَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ : وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ : ٢ - ٢٣٧) . - :
على الوطاء^(١) . ورواه عن ابن عباس ، وشريح^(٢) . وهو بتمامه ، منقول
في كتاب : (المعرفة) و (المبسوط) ؛ مع ما ذهب إليه في القديم .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال^(٣) : قال الله عز وجل : (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ : ٤ - ١٩^(٤)) ؛
وقال : (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ : ٢ - ٢٢٩) .
« قال : وجماع^(٥) المعروف : إتيان ذلك بما يحسن لك نوابه ؛ وكف
المكروه . »

وقال في موضع آخر^(٦) (فيما هولى : بالإجازة ؛ عن أبي عبد الله) :
« وفرض الله : أن يؤدي كل ما عليه : بالمعروف . »

-
- (١) انظر المختصر والأم (ج ٥ ص ١٦ و ١٩٧) .
 - (٢) راجع ماروي عنهما في الأم ، والمختصر ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٤ - ٢٥٥) . وراجع أيضا الأم (ج ٧ ص ١٨) .
 - (٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٩٥) .
 - (٤) انظر الأم (ج ٥ ص ١٠١) .
 - (٥) قال قبل ذلك - في الأم (ص ٩٥) - : « وأقل ما يجب في أمره : بالمشورة بالمعروف . - : أن يؤدي الزوج إلى زوجته ، ما فرض الله لها عليه : من نفقة وكسوة ؛ وترك ميل ظاهر : فإنه يقول جل وعز : (ولا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة : ٤ - ١٢٩) .
 - (٦) من الأم (ج ٥ ص ٧٧) .

وجماعُ المعروف : إعفاءُ صاحب الحق من المؤونة في طلبه ، وأداؤه إليه : بطيب النفس . لا : بضرورته^(١) إلى طلبه ؛ ولا : تأديته : بإظهار الكراهية لتأديته .

« وأيُّها تَرَكَ : فظلمٌ ؛ لأن مَطَلَ الغنَى ظلمٌ ؛ ومَطَلَهُ^(٢) تأخير^(٣) الحق . قال : وقال^(٤) الله عز وجل : (وَلَهْنٌ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ) ؛ والله أعلم ؛ [أي^(٥)] : فالهْنُ مثلُ ما عليهن^(٦) : من أن يُؤدِّي إليهنَّ بالمعروف . » .

وفي رواية المَزْنِيّ ، عن الشافعي^(٧) : « وجِماعُ المعروف بين الزوجين : كَفُّ المَكْرُوه ، وإعفاءُ صاحب الحق من المؤونة في طلبه . لا : بإظهار الكراهية في تأديته . فأَيُّهُمَا مَطَلَ بتأخيره : فمَطَلُ الغنَى ظلمٌ . » .
وهذا : مما كَتَبَ إلى أَبُو نَعِيمِ الإسْفَرَايِنِيّ : أن أبا عوانة أخبرهم عن المَزْنِيّ ، عن الشافعي . فذَكَرَهُ .

* * *

(١) أي : باضطراره . وفي الأصل : « بضرورية » . وهو تحريف ، والتصحيح عن الأم .

(٢) كَذَا بِالْأَم ؛ وفي الأصل : « ومظلة » . وهو تحريف .

(٣) في الأم « تأخيره » ولا فرق في المعنى

(٤) كَذَا بِالْأَصْلِ . وهو الظاهر . وفي الأم : « في قوله » . (٥) الزيادة عن الأم .

(٦) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « لهن ما لهن عندما عليهن » ، وهو محرف وغير ظاهر .

(٧) كما في المختصر (ج ٤ ص ٤١ - ٤٢) ، والسنين الكبرى (ج ٧

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي، قال^(١): « قال الله عز وجل: (وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا: ٤ - ١٢٨) . »

« (أنا) ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب - : أن بنت محمد بن مسلمة، كانت عند رافع بن خديج، فكره منها أمرا؛ إما كبراً أو غيره؛ فأراد طلاقها، فقالت: لا تطلقني، وأمنسكني؛ واقسم لي ما بدالك^(٢). فأنزل الله عز وجل: (وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا^(٣)) الآية^(٤) . »

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، نا الشافعي، قال: « وزعم^(٥) بعض أهل العلم بالتفسير: أن قول الله عز وجل: (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ: ٤ - ١٢٩):

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ١٧١) .

(٢) في الأم، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٦): « ابنة » .

(٣) كذا بالأم والسنن الكبرى، وفي الأصل: « ما بدالك » . وهو تحريف .

(٤) راجع في السنن الكبرى، ما رواه عن ابن المسيب: فهو مفيد .

(٥) تمامها: (والصلح خير؛ وأحضرت الأنفس الشح؛ وإن تحسنوا وتتقوا: فإن الله

كان بما تعملون خبيراً) .

(٦) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٩٨) - بعد أن ذكر الآية الكريمة - : « فقال . . .

لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب » . وعبرة المختصر (ج ٤ ص ٤٢)

قريب منها . وانظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٧ - ٢٩٨) .

أن تعدلوا بما في القلوب^(١)؛ لأنكم لا تعلمون ما في القلوب^(٢) : حتى
يكون مستويا . »

« وهذا - إن شاء الله عز وجل - كما قالوا ؛ وقد تجاوز الله
(عز وجل) لهذه الأمة ، عما حدثت به نفسها : ما لم تقل أو تعمل^(٣) ؛ وجعل
المأثم : إنما هو في قول أو فعل . »

« وزعم بعض أهل العلم بالتفسير : أن قول الله عز وجل : (فَلَا
تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ^(٤) : ٤ - ١٢٩) : - إنْ يُجُوزُ^(٥) لَكُمْ عَمَّا فِي الْقُلُوبِ - :
فَتَتَّبِعُوا أَهْوَاءَهَا^(٦) ، فَتَخْرُجُوا إِلَى الْأَثَرَةِ بِالْفِعْلِ : (فَتَذَرُوهَا

(١) عبارته في الأم (ج ٥ ص ١٧٢) - وهي التي ذكر بقيتها فيما سيأتي قريبا - :
« لن تستطيعوا إنما ذلك في القلوب » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٢) عبارة الأم (ص ٩٨) : « فإن الله تجاوز للعباد عما في القلوب » . وذكر معناها
في المختصر . ثم إن ما ذكر في الأصل - من هنا إلى قوله الآتي : وعنه في موضع آخر . -
غير موجود في كتب الشافعي التي بأيدينا على ما نعتقد .

(٣) هذا موافق لحديث أبي هريرة : « تجاوز الله لأمتي ما حدثت به أنفسها : ما لم تكلم به ،
أو تعمل به . » . انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٠٩ و ٢٩٨) ، وفتح الباري (ج ١١
ص ٤٤٠) . وأنظر أيضاً ما ذكر في سنن الشافعي (ص ٧٣)

(٤) لسلك من الطبري والنيسابوري - في التفسير (ج ٥ ص ٢٠٣) - كلام واضح
جيد ، يفيد في المقام - فارجع إليه . ولولا خشية الخروج عن غرضنا لنقلناه .

(٥) في الأصل : « يجوز » . وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « فتتبعوها أهواها » . وهو تحريف . وعبارة الأم (ص ٩٨) :
« (فلا تميلوا) : تتبعوا أهواءكم ؛ (كل الميل) : بالفعل مع الهوى . » . وقال فيها - بعد
أن ذكر : أن على الرجل أن يعدل في القسم للنسأة ؛ بدلالة السنة والإجماع . - : « فسدل
ذلك : على أنه إنما يريد به ما في القلوب : بما قد تجاوز الله للعباد عنه ، فيما هو أعظم من
الميل على النساء . » .

كَالْمُمَّلَقَةِ) . وهذا — إن شاء الله تعالى^(١) — عندي^(٢) : كما قالوا .
وعنه في موضع آخر^(٣) : « فقال^(٤) : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) :
لَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَكُمْ ، أفعالكم^(٥) : فيصير الميل بالفعل الذي ليس لكم :
(فَتَذَرُوهَا كَالْمُمَّلَقَةِ) . »

« وما أشبه ما قالوا — عندي — بما قالوا ؛ لأن الله (تعالى) تجاوز عما
في القلوب ، وكتب على الناس الأفعال والأقويل . وإذا^(٦) مال بالقول
والفعل : فذلك كل الميل^(٧) . » .

* * *

(أنبأني) أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن أبا العباس (محمد بن يعقوب)
حدثهم : أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، قال^(٨) : « قال الله عز وجل :
(الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النُّسَاءِ : بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) إلى قوله^(٩)

(١) في الأصل : « لعله » . وهو محرف عما أثبتنا على ما يظهر .

(٢) في الأصل : « وعندي » . والزيادة من النسخ .

(٣) من الأم (ج ٥ ص ١٧٢) (٤) هذا غير موجود في الأم

(٥) كذا بالمختصر أيضا .

(٦) في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٨) : « فإذا » . وقال في المختصر :

« فإذا كان الفعل والقول مع الهوار : فذلك كل الميل . » الخ ؛ فراجع .

(٧) انظر ما ذكره في الأم بعد ذلك ؛ وراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٨ -

٢٩٩) ما ورد في ذلك ؛ من الأحاديث والآثار .

(٨) كما في الأم (ج ٥ ص ١٠٠)

(٩) في الأم : « إلى قوله سبيلا » . وتعام المحذوف : (وبما أنفقوا من أموالهم ؛

فالصالحات : قاتات حافظات الغيب بما حفظ الله) .

(وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ^(١) : فَعِمَّوهُنَّ ، وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ
وَأَضْرِبُوهُنَّ ^(٢) . فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ : فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ^(٣) :
« (٣٤ - ٤) . »

« قال الشافعي : [قوله ^(٤)] : (وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ) ؛ يَحْتَمَلُ :
إذا رأى الدلالات — في أفعال المرأة وأقوالها ^(٥) — على النشوز ، وكان ^(٦)
للخوف موضع — : أَنْ يَعِظَهَا ؛ فَإِنْ أَبَدَتْ نُشُوزًا : هَجَرَهَا ؛ فَإِنْ أَقَامَتْ
عليه : ضَرَبَهَا . »

(١) قال في الأم (ج ٥ ص ١٧٦) : « وأشبه ما سمعت في هذا القول — : أن لحوف
النشوز دلائل ؛ فإذا كانت : فعظوهن ؛ لأن العظة مباحة . فإن لجبن — : فأظهرن نشوزا
بقول أو فعل . — : فاهجروهن في المضجع . فإن أقرن بذلك ، على ذلك : فاضربوهن .
وذلك بين : أنه لا يجوز هجرة في المضجع — وهو منهي عنه — ولا ضرب : إلا بقول ،
أو فعل ، أوهما . ويحتمل في (تخافون نشوزهن) : إذا نشزن ، فأبن النشوز — فكان
عاصيات به — : أن تجمعوا عليهن العظة والهجرة والضرب . » ؛ ثم قال بعد ذلك بقليل :
« ولا يجوز لأحد أن يضرب ، ولا يهجر مضجعا : بغير بيان نشوزها . » اه باختصار يسير .
وانظر ما قاله بعد ذلك .

(٢) انظر كلامه عن ضرب النساء خاصة ، في الأم (ج ٦ ص ١٣١) فهو مفيد في المقام .
(٣) ارجع في ذلك ، إلى السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٣ - ٣٠٥) ؛ وقف على أثر
ابن عباس .

(٤) في الأم (ج ٥ ص ١٠٠) : « قال الله عز وجل » . ولعل « قال » محرف عما
زدناه للإيضاح .

(٥) في الأم : « في إيصال المرأة وإقبالها » . وما في الأصل هو الظاهر ، ويؤكد
قوله في المختصر (ج ٤ ص ٤٧) : « فإذا رأى منها دلالة على الحوف : من فعل أو
قول ؛ وعظها » الخ .

(٦) في الأم : « فكان » . وما في الأصل أحسن .

« وذلك : أن العِظَةَ مباحةٌ قبل فعل (١) المكروه - : إذا رؤيت (٢) أسبابه ، وأن لا مؤونةٌ فيها عليها تضرُّ بها (٣) . وإن العِظَةَ غير محرمة [من المرء (٤)] لأخيه : فكيف لامرأته؟! . والهجرُ لا يكون (٥) إلا بـ (٦) يحل به : لأن الهجرة محرمة - في غير هذا الموضع - فوق ثلاث (٧) . والضربُ لا يكون إلا ببيان الفعل »

« [فالآية في العِظَةِ ، والهجرة ، والضرب على بيان الفعل (٨)] : تدل (٩) على أن حالات المرأة في اختلاف ما تُعاقب فيه وتُعاقب - : من العِظَةِ ، والهجرة ، والضرب . - : مختلفةٌ . فإذا اختلفت : فلا يُشبهُ معناها إلا ما وصفت . »

« وقد يحتمل قوله تعالى : (تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ) : إذا نَشَزْنَ ، خِفْتُمْ

-
- (١) في الأم : « الفعل » . وللمؤدى واحد .
 - (٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « وإذا رأيت » . وهو خطأ وتحريف .
 - (٣) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « فإن الأمور به فيها كلها بضرها » . وهي محرفة خفية .
 - (٤) زيادة حسنة ، عن الأم .
 - (٥) في الأم : « والهجرة لا تكون » . ولا فرق بينهما .
 - (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « فيما » . وهو تحريف .
 - (٧) كما يدل عليه حديث الصحيحين المشهور : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث : يلتقيان ، فيعرض هذا ، ويعرض هذا . وخيرها الذي يبدأ بالسلام » .
 - (٨) زيادة عن الأم : يتوقف عليها ربط الكلام ، وفهم المقام .
 - (٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « يدل » . وهو تحريف . وقال في المختصر (ج ٤ ص ٤٦ - ٤٧) - بعد أن ذكر الآية الشريفة - : « وفي ذلك ، دلالة : على اختلاف حال المرأة فيما تعاقب فيه ، وتعاقب عليه . » إلى آخر ما ذكرناه قبل ذلك .

بَلَّاجَتَهُنَّ^(١) فِي النَّشُوزِ - : أَنْ يَكُونَ لَكُمْ جَمْعُ الْعِظَةِ ، وَالْهَجْرَةِ ،
وَالضَّرْبِ^(٢) . « . »

* * *

وَيَأْسِنَادُهُ ، قَالَ : [قَالَ] : الشَّافِعِيُّ^(٣) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى :
(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا : فَأَبْشُرُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ؛ إِنْ يُرِيدَا
إِصْلَاحًا : يُوقِّعِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا^(٤)) (الْآيَةُ^(٥)) . »

« اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا أَرَادَ : مِنْ خَوْفِ الشِّقَاقِ الَّذِي إِذَا بَلَغَاهُ : أَمْرَهُ أَنْ
يَبْمَثَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا . »

« وَالَّذِي يُشْبِهُ^(٦) ظَاهِرَ الْآيَةِ^(٧) : فَمَا عَمَّ الزَّوْجَيْنِ [مَعَا ، حَتَّى يَشْتَبَهَ

(١) كَذَا بِالْأُمِّ وَالْمَخْتَصِرِ . وَفِي الْأَصْلِ : « إِذَا نَشَرْتَ خِفْتُمْ لِحَاجَتَيْنِ » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُرْ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأُمِّ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَمَا ذَكَرَهُ فِيهَا (ج ٥ ص ١٧٣) : فَهُوَ مُفِيدٌ

فِي بَحْثِ الْقِسْمِ لِلنِّسَاءِ .

(٣) كَمَا فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٠٣) .

(٤) رَاجِعْ فِي ذَلِكَ ، السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٣٠٥-٣٠٧) : فَفِيهَا فَوَائِدٌ كَثِيرَةٌ .

(٥) تَمَامُهَا : (إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا خَيْرًا : ٤ - ٣٥) .

(٦) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « يُشِيرُ » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) قَالَ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٧٧) : « فَأَمَّا ظَاهِرُ الْآيَةِ : فَإِنْ خَوْفُ الشِّقَاقِ بَيْنَ

الزَّوْجَيْنِ : أَنْ يَدْعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مَنَعَ الْحَقِّ ؛ وَلَا يَطِيبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ :

بِإِعْطَاءِ مَا يَرْضَى بِهِ ؛ وَلَا يَنْقَطِعُ مَا بَيْنَهُمَا : بِفِرْقَةٍ ، وَلَا صَلَاحٍ ، وَلَا تَرَكَ الْقِيَامِ بِالشِّقَاقِ .

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) أَدْنَى فِي نَشُوزِ الْمَرْأَةِ : بِالْعِظَةِ وَالْهَجْرَةِ وَالضَّرْبِ ؛ وَلِنَشُوزِ الرَّجُلِ :

بِالصَّلَاحِ . « الْخُفْرَاجَةُ : فَإِنَّهُ مُفِيدٌ ، وَمَعِينٌ عَلَى فَهْمِ مَا هُنَا . »

فيه حالاهما - من (١) الإباية (٢) . »

« [وذلك : أنى وجدت الله (عز وجل) أذن في نشوز الزوج (٣)] : بأن (٣)

يصطلحاً (٤) ؛ وأذن في نشوز المرأة : بالضرب ؛ وأذن - في خوفهما (٥) : أن لا يُقيما حدود [الله] (٦) - بالخلع (٦) . »

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « فلما أمرَ فيمن خفنا الشقاق بينه (٧) :

بالحكيم ؛ دل (٨) ذلك : على أن حكمهما [غيرُ حكم الأزواج غيرها (٩)] :

أن يشته (١٠) حالاهما في الشقاق : فلا (١١) يفعل (١٢) الرجل : الصلح (١٣)

(١) عبارة الأم (ج ٥ ص ١٠٣) : « الآية » . وفيها تحريف ونقص ؛ ويدل على صحة ما أثبتناه ما سننقله قريباً عن الأم .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) في الأم : « أن » .

(٤) في الأم زيادة : « وسن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك » .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « خوفها » . وهو تحريف ،

(٦) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم .

(٧) في المختصر (ج ٤ ص ٤٨) : « بينهما » . ولا فرق : فقد روعى هنا لفظ « من » .

(٨) في الأصل : « وذلك » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر .

(٩) الزيادة حسنة ، عن الأم والمختصر . وقال بعد ذلك ، في الأم : « وكان يعرفهما

بإباية الأزواج : أن يشته » إلى آخر ما في الأصل . وهو تفسير للإباية والحكم .

(١٠) في المختصر : « فإذا اشتبه » .

(١١) في المختصر « فلم » .

(١٢) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « يصل » . وهو تحريف .

(١٣) كذا بالأصل والمختصر . وفي الأم : « الصلح » .

ولا الفرقة ؛ ولا المرأة : تأدية الحق ولا الفدية^(١) ؛ ويصيران^(٢) - : من القول والفعل . - إلى ما لا يحل لهما ، ولا يحسن^(٣) ؛ ويتماديان^(٤) فيما ليس لهما : فلا^(٥) يُمطيان حقا ، ولا يتطومان [ولا واحدٌ منهما ، بأمر : يصيران به في معنى الأزواج غيرهما^(٦)] . «

« فإذا كان هكذا : بعث حكما من أهله ، وحكما من أهلها . ولا يبعثهما^(٧) : إلا مأمورين ، وبرضا^(٨) الزوجين . ويؤكلهما^(٩) الزوجان : بأن يجمعا ، أو يفترقا : إذا رأيا ذلك^(١٠) . »

(١) قال في الأم ، بعد ذلك : « أو تكون الفدية لا تجوز : من قبل مجاوزة الرجل ماله : من أدب المرأة ؛ وتباين حالها في الشقاق . والتباين هو ما يصيران فيه » إلى آخر ما في الأصل .

(٢) في المختصر : « وصارا » .

(٣) في الأم زيادة : « ويمتنعان كل واحد منهما ، من الرجعة » .

(٤) في المختصر : « وتماديا ، بعث الإمام حكما » الخ .

(٥) في الأم : « ولا » . وما في الأصل أحسن وأظهر .

(٦) الزيادة عن الأم .

(٧) في الأم : « ولا يبعث الحكمان » .

(٨) في الأصل : « ورضى » . وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « وتوكلهما » . وهو تحريف . وفي المختصر :

« وتوكلهما إياها » ؛ أي : الحكيمين .

(١٠) نقل في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٧) عن الحسن ، أنه قال : « إنما عليهما :

أن يصلحا ، وأن ينظرا في ذلك . وليس الفرقة في أيديهما » ؛ ثم قال البيهقي : « هذا

خلاف مامضى (أي : من أن لهما الفرقة) . وهو أصح قول الشافعي رحمه الله . وعليه يدل

ظاهر ما روينا عن علي (رضى الله عنه) : إلا أن يجعلها إليهما . والله أعلم » اه . وقال

في الأم (ج ٥ ص ١٧٧) تعليلا لذلك : « وذلك : أن الله (عز وجل) إنما ذكر : أنهما

(إن يريد إصلاحا : يوفق الله بينهما) ؛ ولم يذكر تفرقا . »

وأطال الكلام في شرح ذلك^(١)، ثم قال في آخره^(٢): «ولو قال قائل: يجبرها السلطان على الحكمين؛ كان مذهبا^(٣)» .

* * *

وبإسناده، قال: قال الشافعي^(٤): «قال الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ: كَرِهًا؛ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ: لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ؛ إِلَّا^(٥): أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ: ٤ - ١٩) .»
«يقال^(٦) (والله أعلم): نزلت في الرجل: يكره المرأة، فيمنعها - كراهية لها . - حق الله (عز وجل): في عشرتها بالمعروف؛ ويحبسها^(٧) - : ما نماً حقها . - : ليرثها؛ عن^(٨) [غير^(٩)] طيب نفس منها، يأمسا كه إياها على المنع .»

«فحرم الله (عز وجل) ذلك: على هذا المعنى؛ وحرم على الأزواج:

(١) انظر الأم (ج ٥ ص ١٠٣ - ١٠٤) ، والمختصر (ج ٤ ص ٤٨ - ٥٠) .

(٢) ص ١٠٤ (٣) كذا بالأم . وفي الأصل: «مذهبا» . وهو تحريف .

(٤) كما في الأم (ج ٥ ص ١٠٤ - ١٠٥) .

(٥) في الأم: إلى كثيرا .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل: «قال» . وهو تحريف .

(٧) عبارته في الأم (ج ٥ ص ١٧٨) - بعد أن ذكر قريبا عما تقدم - : «ويحبسها

لثبوت: فيرثها، أو يذهب ببعض ما آتاها .» .

(٨) في الأم: «من» .

(٩) زيادة متعينة، عن الأم .

أَنْ يَعْضُلُوا النِّسَاءَ : لِيَذْهَبُوا بِيَعِضَ مَاؤَتَيْنِ^(١) ؛ وَاسْتثنَى : (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَّةٍ).

« [وَإِذَا أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَّةٍ^(٢)] — وَهِيَ : الزَّانَا . — فَأَعْطَيْنَ بَعْضَ^(٣) مَاؤَتَيْنِ — : يُفَارِقُنَ . — : حَلَّ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَلَمْ يَكُنْ^(٤) مَعْصِيَتُهُنَّ الزَّوْجَ — فِيمَا يَجِبُ لَهُ — بَغِيرَ فَاحِشَةٍ : أَوْلَى أَنْ يُحِلَّ^(٥) مَا أَعْطَيْنَ ، مَنْ : أَنْ يَعْصِيَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) وَالزَّوْجَ ، بِالزَّانَا .

« قَالَ : وَأَمَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) — فِي اللَّائِي^(٦) : يَكْرَهُهُنَّ^(٧) أَزْوَاجَهُنَّ ، وَلَمْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ . — : أَنْ يَعَاشِرْنَ بِالْمَعْرُوفِ . وَذَلِكَ : تَأْدِيَةٌ^(٨) الْحَقِّ ، وَإِجْمَالُ الْمَشْرَةِ .

« وَقَالَ^(٩) تَعَالَى : (فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ : فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُوهَا شَيْئًا ،

(١) قَالَ فِي الْأَمِّ (ص ١٧٨) : « وَقِيلَ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حُرِّمَ عَلَيْهِ حِسْبَهَا — مَعَ مَنَعِهَا الْحَقِّ — : لِيَرْثَهَا ، أَوْ يَذْهَبَ بِبَعْضِ مَا آتَاهَا . »

(٢) زِيَادَةٌ عَنِ الْأَمِّ : مُتَعَيِّنَةٌ ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا رَبِطُ الْكَلَامِ الْآتِي .

(٣) فِي الْأَمِّ : « بِيَعِضَ » وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّابِعِ .

(٤) فِي الْأَمِّ : « تَكُنْ » . وَلَا فَرْقَ .

(٥) فِي الْأَمِّ : « تَحِلَّ » . وَلَا فَرْقَ أَيْضًا .

(٦) فِي الْأَمِّ : « اللَّائِي » .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « يَكْرَهُنَّ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ . وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ

قَوْلُهُ فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٧٨) : « وَقِيلَ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يَحْسِبَهَا كَارِهًا لَهَا : إِذَا أَدَّى حَقَّ

اللَّهِ فِيهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ؛ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ) « الْآيَةُ .

(٨) فِي الْأَمِّ : « بِتَأْدِيَةٍ » ؛ وَاللَّوْذِيُّ وَاحِدٌ .

(٩) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « قَالَ » . وَلَعَلَّ الحَذْفَ مِنَ النَّاسِخِ .

وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا: ٤ - ١٩) .
« فأباح عشرتهن - على الكراهية - بالمعروف؛ وأخبر: أن الله
(عز وجل) قد يجعل في الكره خيراً كثيراً .
« والخير الكثير: الأجر في الصبر، وتأدية الحق إلى من يكره،
أو التطوُّلُ عليه . »

« وقد يفتبطُ - وهو كاره لها . - بأخلاقها، ودينها، وكفائتها^(١)،
وبذلها، وميراث: إن كان لها. وتُصرفُ حالاته إلى الكراهية لها، بعد
النبطة [بها^(٢)] . »

وذكرها^(٣) في موضع آخر^(٤) - هو: لى مسموع عن أبي سعيد، عن
[أبي] العباس، عن الربيع، عن الشافعي . - وقال فيه:

« وقيل: « إن هذه الآية نسخت^(٥)، وفي معنى: (فَأَمْسِكُوهُنَّ^(٦))
فِي الْبُيُوتِ، حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: ٤ -
١٥) نسخت^(٧) بآية الحدود^(٨): فلم يكن على امرأة، حبس: يُمنَعُ^(٩) [به^(١٠)] »

(١) كذا بالأم؛ وفي الأصل: « كفائتها ». ولعله محرف أو أن الهمزة سهلت .

(٢) زيادة حسنة عن الأم . (٣) أى: آية العزل السابقة كلها

(٤) من الأم (ج ٥ ص ١٧٨ - ١٧٩) .

(٥) في الأم (ص ١٧٩): « منسوخة » .

(٦) ذكر في الأم الآية من أولها .

(٧) في الأم: « فنسخت » .

(٨) الآية الثانية من سورة النور . وقد ذكرها في الأم، وذكر من السنة: ما سيأتي

في أول الحدود . فراجع، وراجع الأم (ج ٧ ص ٧٥ - ٧٦)، والرسالة (ص ١٢٨ -
١٢٩ و ٢٤٦ - ٢٤٧) .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل: « بمنع »؛ وهو خطأ وتحريف .

حقُّ الزوجة على الزوج ؛ وكان عليها الحدُّ . «
وأطال الكلام فيه^(١) ؛ وإنما أراد: نسخَ الحبسِ على منعِ حقها : إذا أتت
بفاحشة ؛ والله أعلم .

* * *

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا
الربيع بن سليمان ، أخبرنا الشافعي (رحمه الله) ، قال^(٢) : « قال الله عز وجل :
(وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ؛ فَإِنْ طِبِنُ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا :
فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا^(٣) : ٤ - ٤) . »

« فكان في [هذه^(٤)] الآية : إباحةُ أكله : إذا طابت به^(٥) نفساً ؛
ودليلٌ : على أنها إذا لم تطب به نفساً : لم يحل أكله . »

« [وقد^(٦)] قال الله عز وجل : (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ
زَوْجٍ ، وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا^(٧)) . : فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ؛ [أَتَأْخُذُونَهُ
بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا^(٨)] : ٤ - ٢٠) . »

(١) انظر الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ١٧٨) .

(٣) راجع ما تقدم (ص ١٣٩ - ١٤٠) ، والأم (ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣) .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأم : « نفسها » .

(٦) هذه الزيادة عن الأم ؛ وقد يكون كلها أو بعضها متعينا ؛ فتامل .

(٧) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٣٣) : ما ورد في تفسير القنطار .

« وهذه الآية : في معنى الآية التي [كتبنا^(١)] قبلها . فإذا^(٢) أراد الرجل الاستبدالَ بزوجته ، ولم تُرد هي فرقتَه - لم يكن له أن يأخذ من مالها شيئاً - : بأن يستكرهها عليه . - ولا أن يطلقها : لتعطيه فدية منه . » .
وأطال الكلامَ فيه^(٣) .

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « قال الله عز وجل : (وَلَا^(٥) يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ؛ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ؛ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ : ٢ - ٢٢٩) . »
« فقيل^(٦) (والله أعلم) : أن تكون المرأة تكره الرجل : حتى تخاف أن لا تُقيم^(٧) حدود الله - : بأداء ما يجب عليها له ، أو أكثره ، إليه^(٨) .
ويكون الزوج غير مانع^(٩) لها ما يجب عليه ، أو أكثره . »
« فإذا كان هذا : حلت الفدية للزوج ؛ وإذا لم يُقيم أحدهما حدود الله : فليس معا مقيمين حدود الله^(١٠) . »

-
- (١) الزيادة عن الأم للدفع الإيهام .
 - (٢) في الأم : « وإذا » . وما في الأصل أحسن .
 - (٣) انظر الأم (ج ٥ ص ١٧٨) .
 - (٤) كما في الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .
 - (٥) ذكر في الأم ، الآية من أولها .
 - (٦) في الأصل : « فقيد » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
 - (٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقيم » . وهو خطأ وتحريف .
 - (٨) في الأصل : « أو أكثر وإليه » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
 - (٩) كذا بالأم : وفي الأصل : « دافع » ؛ وهو تحريف يخل بالمعنى المراد ، ويعطى عكسه .
 - (١٠) أي : فيصدق بهذا ، كما يصدق بعدم إقامة كل منهما الحدود .

« وقيل^(١) : و [هكذا قولُ الله عز وجل : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَقْتَدَتْ بِهِ)^(٢)] : إذا حل ذلك للزوج : [فليس بحرام على المرأة ؛ والمرأة في كل حال : لا يحرم عليها ما أعطت من مالها . وإذا حل له^(٣)] ولم يحرم عليها : فلا جناح عليهما معاً . وهذا كلام صحيح . وأطال الكلام في شرحه^(٤) ؛ ثم قال^(٥) :

« وقيل^(٥) : أن تمتنع المرأة من أداء الحق ، فتخاف على الزوج : أن لا يؤدي الحق ؛ إذا منعتة حقاً . فتحل الفدية . »

« وجماع ذلك : أن تكون المرأة : المانعة لبعض ما يجب عليها له ، المفتدية^(٦) : تحرجاً من أن لا تؤدي حقه ، أو كراهية له^(٧) . فإذا كان هكذا : حلت الفدية للزوج^(٨) . »

* * *

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « قال » ؛ وهو تحريف ، أو أن ما أثبتناه ساقط من الأصل بدليل قوله فيما بعد : وهذا كلام صحيح .
(٢) هذه الزيادة عن الأم ؛ وقد يكون أكثرها متعينا . وعلى كل فالكلام قد انضح بها وظهر .

(٣) انظر الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .

(٤) ص ١٧٩ .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « وقل » . وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « الفدية » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .

(٧) كذا بالأم . وعبرة الأصل : « أو كراهيته » ؛ وهي محرفة .

(٨) راجع في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣١٢ - ٣١٥) .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْخُلْعِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالرَّجْعَةِ »

قرأتُ في كتاب أبي الحسن العاصمي :

« (أخبرنا) عبد الرحمن بن العباس الشافعيُّ - قرأتُ عليه بمصر -

قال : سمعت يحيى بن زكريا ، يقول : قرأ عليُّ يونسُ : قال الشافعيُّ - : في الرجل : يَحْلِفُ بِطَلَاقِ الْمَرْأَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا^(١) . - قال : « لاشيء عليه ؛ لأنني رأيت الله (عز وجل) ذَكَرَ الطَّلَاقَ بَعْدَ النِّكَاحِ . » ؛ وقرأ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ، ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ : ٣٣ - ٤٩)^(٢) . » .

(١) راجع شيئا من تفصيل ذلك ، في كتاب : (اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) ؛ الملحق بالأم (ج ٧ ص ١٤٧ و ١٤٩) . ومن الغريب المؤسف : أن يطبع هذا الكتاب بالقاهرة : خاليا من تعقيبات الشافعي النفيسة ؛ ولا يشار إلى أنه قد طبع مع الأم . ومثل هذا قد حدث في كتاب : (سير الأوزاعي) .

(٢) قال الشافعي (كما في المختصر : ج ٤ ص ٥٦) : « ولو قال : كل امرأة أزوجها طالق ، أو امرأة بعينها ؛ أو لعبد : إن ملكتك فأنت حر . - فتزوج ، أو ملك : لم يلزمه شيء ؛ لأن الكلام - الذي له الحكم - كان : وهو غير مالك ؛ فبطل . » . وقال المزني : « ولو قال لامرأة لا يملكها : أنت طالق الساعة ؛ لم تطلق . فهي - بعد مدة - : أهد ؛ فإذا لم يعمل القوي : فالضعيف أولى أن لا يعمل . » ؛ ثم قال (ص ٥٧) : « وأجمعوا : أنه لا سبيل إلى طلاق من لم يملك ؛ للسنن المجمع عليها . فهي - من أن تطلق ببدعة ، أو على صفة - : أهد . » هـ .

هذا ؛ وقد ذكر الشافعي في بحث من يقع عليه الطلاق من النساء (كما في الأم : ج ٥ ص ٢٣٢) : أنه لا يعلم مخالفا في أن أحكام الله تعالى - في الطلاق والظهار والإيلاء - لا تقع إلا على زوجة : ثابتة النكاح ، يحل للزوج جماعها . ومراده : إمكان ثبوت نكاحها ، وصحة العقد عليها . ليكون كلامه متفقا مع اعترافه بخلاف أي حنيفة وابن أبي ليلى في أصل المسئلة ، فتأمل .

قال الشيخ: وقد روينا عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عباس: أنه احتج في ذلك (أيضاً):
بهذه الآية (١).

* * *

(أنا) أبو سعيد، نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي، قال (٢): «قال
الله تبارك وتعالى: (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ: فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ: ٦٥ - ١). قال:
وَقُرِئْتُ (٣): (لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ^(٤))؛ وهما لا يختلفان في معنى (٥). « . وروى
[ذلك (٦)] عن ابن عمر رضي الله عنه .

قال الشافعي (رحمه الله): «(٧) وطلاقُ السنة - في المرأة: المدخول

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٠ - ٣٢١): أثر ابن عباس، وغيره:
من الأحاديث والآثار التي تؤيد ذلك. وانظر ما علق به صاحب الجوهر النقي، على أثر
ابن عباس؛ وتأمله.

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ١٦٢).

(٣) في المختصر (ج ٤ ص ٦٨): «وقد قرئت».

(٤) أو: (في قبل عدتهن)؛ على شك الشافعي في الرواية. كما في الأم (ج ٥ ص

١٦٢ و ١٩١).

(٥) كذا بالأصل والأم، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٣). وعبارة المختصر:

« والمعنى واحد ».

(٦) الظاهر تعين مثل هذه الزيادة؛ أي: روى الشافعي القراءة بهذا الحرف عنه.

وقد روى أيضا: عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وابن عباس، ومجاهد. انظر الأم،

والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٣ و ٣٢٧ و ٣٣١ - ٣٣٢ و ٣٣٧).

(٧) قال في الأم (ج ٥ ص ١٦٢ - ١٦٣): «فبين (والله أعلم) في كتاب الله

(عز وجل) - بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم - أن طلاق السنة [ما في الأم: أن

القرآن والسنة. وهو محرف قطعاً] - في المرأة المدخول بها التي تحيض، دون من سواها =

بها ، التي تحيض^(١) . - أن يطلقها : طاهر آمن غير جماع^(٢) ، في الطهر الذي خرجت [إليه^(٣)] من حيضة ، أو نفاس^(٤) . « .

قال الشافعي^(٥) : « وقد أمر الله (عز وجل) : بالإمساك بالمعروف ،

والتسريح بالإحسان . ونهى عن الضرر . »

« وطلاق الحائض : ضررٌ عليها ؛ لأنها : لا زوجةٌ ، ولا في أيام تَعْتَدُّ فيها

من زوج - ما كانت في الحيضة . وهي : إذا طَلَّقَتْ - : وهي تحيض . -

بعد جماع : لم تدر ، ولا زوجُها : عدتها : الحمل ، أو الحيضُ ؟ . »

« ويُشبهه : أن يكون أراد : أن يعلم ما العدة ؛ ليرغب الزوج ، وتُقصرَ

المرأة عن الطلاق : إذا^(٦) طلبته . » .

* * *

== من المطلقات . - أن تطلق قبل عدتها ؛ وذلك : أن حكم الله (تعالى) : أن العدة على المدخول بها ؛ وأن النبي إنما يأمر بطلاق طاهر من حيضها : التي يكون لها طهر وحيض . « . ثم قال (كما في السنن الكبرى أيضا : ج ٧ ص ٣٢٥) : « وبين : أن الطلاق يقع على الحائض ؛ لأنه إنما يؤمر بالمراجعة : من لزمه الطلاق ؛ فأما من لم يلزمه الطلاق : فهو بحاله قبل الطلاق . وقد أمر الله « إلى آخر ما سيذكر بعد .

(١) راجع في الأم (ج ٥ ص ١٦٣) كلامه في طلاقها إذا كان الزوج غائبا ؛ وراجع

أيضا في الأم (ج ٥ ص ١٩٣) كلامه في طلاق السنة في المستحاضة . فكلاهما مفيد جدا .

(٢) انظر كلامه في الأم (ج ٥ ص ١٦٥) قبيل آخر البحث .

(٣) لعل هذه الزيادة متعينة : لأن شرط الحذف لم يتحقق ؛ فتأمل .

(٤) انظر كلامه في المختصر (ج ٤ ص ٧٠) . وراجع باب طلاق الحائض ، في

اختلاف الحديث (ص ٣١٦ - ٣١٨) .

(٥) كما في الأم (ج ٥ ص ١٦٣) .

(٦) في الأم : « إن » ؛ وراجع بقية كلامه فيها .

(نا) أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو — قالوا: نا أبو العباس،
أنا الربيع، أنا الشافعي، قال^(١): «ذكر الله (عز وجل) الطلاق، في كتابه،
بثلاثة أسماء: الطلاق، والفراق، والسراج^(٢). فقال جل ثناؤه: (إِذَ طَلَّقْتُمُ
النِّسَاءَ: فَطَلَّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ^(٣): ٦٥ — ١)؛ وقال عز وجل: (فَإِذَا بَلَغَتِ
أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ: ٦٥ — ٢)؛ وقال
لنبيه (صلى الله عليه وسلم) في أزواجه^(٤): (إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا
وَزِينَتَهَا: فَتَمَّالَيْنِ: أَمْتَعَكُنَّ، وَأَسْرَحَكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا: ٣٣ — ٢٨).
زاد أبو سعيد — في روايته — قال الشافعي^(٥): «من خاطب امرأته،
فأفرد لها اسماً من هذه الأسماء^(٦) — لزمه الطلاق؛ ولم ينو^(٧) في الحكم،
ونويئناه فيما بينه وبين الله عز وجل^(٨) .»

* * *

- (١) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٤٠). (٢) انظر المختصر (ج ٤ ص ٧٣).
(٣) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢١ — ٣٢٢).
(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧ — ٣٨): حديث عائشة في تخيير النبي أزواجه.
(٥) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٤٠)؛ وقد ذكره إلى قوله: الطلاق؛ في السنن الكبرى
(ج ٧ ص ٣٤٠).
(٦) في الأم زيادة مبينة، وهي: «قال: أنت طالق، أو قد طلقتك، أو قد فارقتك
أو قد سرحتك .»
(٧) كذا بالأم، وهو الظاهر وفي الأصل: «وإن لم ينو». ولعل التحريف
والزيادة من الناسخ.
(٨) قال في الأم، بعد ذلك: «ويسه — إن لم يرد بشيء منه طلاقاً — أن يمسهما.
ولا يسهما: أن تقيم معه، لأنها لا تعرف: من صدقه، ما يعرف: من صدق نفسه .»

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحق (في آخرين) ، قالوا : أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « ثنا مالك ، عن هشام بن ^(٢) عروة ، عن أبيه ^(٣) ، قال : كان الرجل إذا طلق [امرأته ، ثم ارتجعمها قبل أن تنقضي عدتها - : كان ذلك له ؛ وإن طلقها ألف مرة . فعمد رجل إلى ^(٤)] امرأة له : فطلقها ، ثم أمهلها ؛ حتى إذا شارفت انقضاء عدتها : ارتجعمها ؛ ثم طلقها وقال : والله لا آويك ^(٥) إلى ، ولا تحلين ^(٦) أبدا . فأنزل الله عز وجل : (الطلاق مرتان ؛ فإمساك بغير مؤف ، أو تسريح بإحسان : ٢ - ٢٢٩) ؛ فاستقبل الناس الطلاق جديداً - من يومئذ - : من كان منهم طلق ، أو ^(٧) لم يُطلق . »

قال الشافعي ^(٨) (رحمه الله) : « وذكر بعض أهل التفسير هذا . »

-
- (١) كما في اختلاف الحديث (ص ٣١٢-٣١٣) وقد ذكره في الأم (ج ٥ ص ١٢٤) .
 - (٢) في الأصل : « عن » ؛ وهو تحريف .
 - (٣) قد أخرجه أيضا - في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٣٣) موصولا ، عن عائشة . وكذلك أخرجه عنها الترمذي والحاكم ، كما في شرح الموطأ للزرقاني (ج ٣ ص ٢١٨) . فلا يضر إرساله هنا ؛ بل نص البخاري وغيره (كما في السنن الكبرى) على أنه الصحيح .
 - (٤) الزيادة عن اختلاف الحديث ، والأم ، والموطأ ، والسنن الكبرى .
 - (٥) في السنن الكبرى : « أوويك » .
 - (٦) أي : لغيري . وفي بعض نسخ السنن الكبرى : « تحلين » ؛ فلا فرق . ويؤكد ذلك قوله في رواية عائشة : « لا أطلقك : فتبينني مني ، ولا أوويك إلى » الخ . وقوله في رواية أخرى عن عروة - كما في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٤٤) - : « لا آويك إلى أبدا ، ولا تحلين لغيري » الخ (٧) في الأم : « ولم » وهو أحسن .
 - (٨) كما في اختلاف الحديث (ص ٣١٣) وانظر ما ذكره هنا البعض في الأم .

قال الشيخ (رحمه الله) : قد روينا عن ابن عباس ، في معناه^(١)

* * *

(أنا) أبو سعيد ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٢) : « قال الله عز وجل : (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ . وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ - ١٠٦) . »
« قال : وللكفر أحكامٌ : كفراق^(٣) الزوجة ، وأن^(٤) يُقتل الكافر ، ويُنمَ ماله . »

« فلما وضع [الله^(٥)] عنه : سقطت [عنه^(٦)] أحكامُ الإكراه على^(٧) القول كله ؛ لأن الأعمم إذا سقط عن الناس : سقط ما هو أصغر منه ، وما يكون حكمه : بثبوته عليه . » . وأطال الكلام في شرحه^(٨) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٩) : « قال الله تبارك وتعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ؛ فَاِمْسَاكُ بِعَمْرُوفٍ ، أَوْ

(١) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٣٧) .

(٢) كما في الأم (ج ٣ ص ٢٠٩) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٥٦) على ما ستعرف .

(٣) كذا بالأم ، وفي الأصل : « لفراق » ، وهو خطأ وتعريف .

(٤) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « فان » ، ولعله محرف .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) الزيادة عن الأم .

(٧) كذا بالأم ، وهو الأظهر . وفي الأصل والسنن الكبرى : « عن » .

(٨) انظر الأم (ج ٢ ص ٢١٠) . وراجع أيضا الأم (ج ٧ ص ٦٩ - ٧٠) ، والمختصر

(ج ٥ ص ٢٣٣) . وراجع الخلاف في طلاق المكره ، في الام (ج ٧ ص ١٦٠) .

(٩) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٢٥) .

تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ : ٢ - ٢٢٩) ؛ وقال تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ؛ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ : أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ؛ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَبِعُوَّتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ : إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا^(١)) : ٢ - ٢٢٨) .

« قال الشافعي - [في قول الله عز وجل^(٢)] : (إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا) . - . :

يقال^(٣) : إِصْلَاحُ الطَّلَاقِ : بِالرَّجْمَةِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤) . »

« فَأَيُّمَازُوجٍ حَرِّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - بَعْدَ مَا يُصِيبُهَا - وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ،

فَهُوَ : أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا : مَا لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتَهَا . بِدَلَالَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ^(٥) . »

وقال^(٦) - في قول الله عز وجل : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْتُمْ أَجَلَهُنَّ :

فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَمْرَفٍ ، أَوْ سَرْحُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ . [وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا^(٧)] :

(١) قال في الأم (ج ٧ ص ٢٠) : « فظاهر هاتين الآيتين ، يدل : على أن كل مطلق :

فله الرجعة على امرأته : ما لم تنقض عدتها . لأن الآيتين في كل مطلق عامة ، لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض . وكذلك قلنا : كل طلاق ابتداء الزوج ، فهو يملك فيه الرجعة في العدة . » الخ ؛ فراجعه : فهو مفيد .

(٢) الزيادة عن الأم ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٦٧) . ولعلها متعينة : بدليل

أن عبارة السنن الكبرى : « أنا الشافعي الخ » .

(٣) كذا بالأصل والسنن الكبرى ، وهو الظاهر . وفي الأم : « فقال » ؛ ولعله محرف .

(٤) قال في الأم ، بعد ذلك : « فمن أراد الرجعة ففي له : لأن الله (تبارك وتعالى)

جعلها له . » . وراجع - في السنن الكبرى - ما روى عن ابن عباس ومجاهد ، في هذه الآية .

(٥) قال في الأم ، بعد ذلك : « ثم سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : فإن ركاة

طلق امرأته البتة ، ولم يرد إلا واحدة . فردها إليه رسول الله . وذلك عندنا : في العدة . »

الخ ؛ فراجعه . (٦) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٢٩) .

(٧) زيادة عن السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٦٨) وقد تناولها الشرح .

٢ (٢٣١) . — إذا شارَفَنَ بِلُوغِ أَجْلِهِنَ : فَرَا جَمُوهِنَ بِمَعْرُوفٍ ، [أ^(١)] ودَعُوهِنَ تَنْقِضِي ^(٢) عِدْدُهُنَ بِمَعْرُوفٍ . وَنِهَامٌ : أَنْ يُمَسِّكُوهُنَ ضَرَارًا : لِيَعْتَدُوا ؛ فَلَا يَحِلُّ إِسْمَا كَهْنٍ : ضَرَارًا ^(٣) . « .

زاد على هذا ، في موضع آخر ^(٤) — هو عندي : بالإجازة عن أبي عبد الله ، بإسناده عن الشافعي . — :

« [والعرب ^(٥)] تقول للرجل ^(٦) : إذا قارب البلدَ : يريدُه ؛ أو الأمرَ : يريدُه . — : قد بَلَغَتْه ؛ وتقولُه ^(٧) : إذا بلغه . «

« فقوله في المطلقات : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ^(٨)) [: ٦٥ - ٢) : إذا قاربن [بلوغ ^(٨)] أجلهن .

(١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٢) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وفي الأصل : « تقضى » .

(٣) راجع — في السنن الكبرى — ما روى في ذلك ، عن مجاهد ، والحسن ، ومسروق ابن الأجدع .

(٤) من الأم (ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٦) : في خلال مناقشة قيمة .

(٥) الزيادة عن المختصر (ج ٤ ص ٨٧) ؛ وهي تؤخذ من الأم أيضا . وعبارته في المختصر هي : « فدل سياق الكلام : على افتراق البلوغين ؛ فأحدهما : مقاربة بلوغ الأجل ، فله إمسأ كها أو تركها : فتسرح بالطلاق للتقدم ، والعرب تقول والبلوغ الآخر : انقضاء الأجل . « . وقد ذكر نحوها في الأم .

(٦) في الأصل : « يقول الرجل » ؛ والتصحيح عن الأم والمختصر .

(٧) كذا بالأم والمختصر ؛ وفي الأصل : « ويقوله » ؛ وهو محرف .

(٨) الزيادة عن الأم (أثناء مناقشة ص ١٠٥)

فلا يؤمرُ بالإمساك ، إلا^(١) : مَنْ كانَ يَحِلُّ له الإِمساكُ في العِدَّة .
وقوله (عز وجل) في المتوفى عنها زوجها : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ :
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ^(٢) : ٢ - ٢٣٤) ؛ هذا : إذا
قضينَ أَجَلَهُنَّ .

« وهذا^(٣) : كلام عربي ؛ والآيتان يدلان^(٤) : على اقتراحهما بيننا ؛
والكلامُ فيهما : مثلُ قوله (عز وجل) في المتوفى عنها : (وَلَا تَزِمُوا عُقْدَةَ
النِّكَاحِ ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ : ٢ - ٢٣٥) : حتى تنقضى عِدَّتُهَا ،
فِيحِلَّ نِكَاحُهَا^(٥) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٦) - في

(١) في الأم : « إلا من يجوز له » .

(٢) في الأم : « من معروف » . وهو خطأ نشأ عن التباس هذه الآية ، بآية البقرة
الأخرى : (٢٤٠) ؛ عند الناسخ أو الطابع .

(٣) عبارة الأم (ص ١٠٦) : « وهو كلام عربي : هذا من أيبته وأقله خفاء ؛ لأن
الآيتين تدلان على اقتراحهما : بسياق الكلام فيهما ؛ ومثل قول الله في المتوفى ، في قوله « الخ :
فكلام الأصل فيه تصرف واختصار .

(٤) في الأصل : « والآيتان بدلات » ؛ وهو تحريف .

(٥) من الواجب : أن تراجع المناقشة المذكورة في الأم (ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٦) .
ليتأتى فهم هذا الكلام حق الفهم .

(٦) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) ؛ وأول كلامه هو : « أي امرأة حل ابتداء
نكاحها . فنكاحها حلال ، متى شاء من كانت تحل له ، وشاءت . إلا امرأتين : الملاءنة - فإن
الزوج إذا التعن لم تحل له أبدا بحال . - والثانية : المرأة يطلقها الحر ثلاثا » إلى آخر ما في الأصل .

المرأة : يطلقها الحرُّ ثلاثاً . — [قال ^(١)] : « فلا تحلُّ له : حتى يجامعها زوج غيره ؛ لقوله (عز وجل) في المطلقة ^(٢) الثالثة : (فَإِنْ طَلَّقَهَا : فَلَا تحلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ : ٢ — ٢٣٠) ^(٣) . »

« قال : فاحتملت ^(٤) الآية : حتى يجامعها زوج غيره ؛ [و ^(٥)] دلت على ذلك السنة ^(٦) . فكان أولى المعاني — بكتاب الله عز وجل — : مادلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٧) . »

« قال : فإذا ^(٨) تزوجت المطلقة ثلاثاً ، بزواج ^(٩) : صحيح النكاح ؛

(١) الزيادة : للتنبيه والإيضاح .

(٢) في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) : « المطلقة » ؛ ولا خلاف في المعنى المراد .

(٣) قال الشافعي — كما في الأم (ج ٥ ص ١٦٥) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٣٣) —

« فالقرآن يدل (والله أعلم) : على أن من طلق زوجة له — دخل بها ، أو لم يدخل — :

لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . » . وراجع مقاله بعد ذلك في الأم (ص ١٦٥ — ١٦٦) :

الفائدة الكبيرة .

(٤) قال في الرسالة (ص ١٥٩) : « فاحتمل (هذا القول) : أن يتزوجها زوج

غيره ؛ وكان هذا المعنى الذي يسبق إلى من خوطب به : أنها إذا عقدت عليها عقدة النكاح ،

فقد نكحت . واحتمل : حتى يصيبها زوج غيره ؛ لان اسم : (النكاح) ، يقع بالإصابة ،

ويقع بالعقد . » . ثم ذكر حديث امرأة رفاعة ، المشهور : الذي يرجح الاحتمال الثاني الذي

اقتصر عليه في الاصل .

(٥) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) .

(٦) راجع في الأم (ج ٧ ص ٢٦) : مناقشة جيدة حول هذا الموضوع .

(٧) انظر ما رواه من السنة في ذلك ، في الأم (ج ٥ ص ٢٢٩) والمختصر (ج ٤

ص ٩٢) . وانظر أيضا السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣ — ٣٧٥) .

(٨) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل . « إذا » .

(٩) في الأم : « زوجاً » .

فأصابها ، ثم طلقها واتقضت عدتها — : حل^(١) لزوجها الأول : ابتداء نكاحها ؛ لقول الله عز وجل : (فَإِنْ طَلَّقَهَا : فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ^(٢)) . . « .

وقال^(٣) في قول الله عز وجل : (فَإِنْ طَلَّقَهَا^(٤) : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا : إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ : ٢ — ٢٣٠) . — : « والله أعلم بما أراد ؛ فأما^(٥) الآية فتحتمل : إن أقاما الرجعة ؛ لأنها من حدود الله . «
« وهذا يشبه قول الله عز وجل : (وَبِعَوْلْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ : إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا : ٢ — ٢٢٨)^(٦) : إصلاح ما أفسدوا بالطلاق — : بالرجعة . . « .

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « فأحب^(٧) لهما : أن ينويا إقامة حدود الله فيما بينهما ، وغيره : من حدوده^(٨) . . « .

قال الشيخ : قوله : (فَإِنْ طَلَّقَهَا : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا) ؛ إن

-
- (١) كذا بالأم . وفي الأصل . « حلت » ؛ والظاهر أنه محرف ، فتامل .
(٢) ذكر في الأم الآية كلها ، ثم استدل أيضا بحديث امرأة رفاعة . وانظر في السنن الكبرى ج (٧ ص ٣٧٦) : ما روى عن ابن عباس في ذلك ، فهو مفيد .
(٣) في الأم . « وفي » الخ . ثم إنه قد وقع في الأصل — قبل ذلك — زيادة مثل هذه الجملة كلها تلاوها نفس الآية السابقة . وهي زيادة من الناسخ بلا شك فلذلك لم تنبها .
(٤) هذا لم يذكر في الأم : اكتفاء بذكره فيها من قبل ، واقتصارا على موضع الشرح .
(٥) في الام . « أنا » .
(٦) في الام ، زيادة . « أي »
(٧) في الأم . « وأحب » .
(٨) في الأم : « حدود الله » .

أراد [به ^(١)] : الزوج الثاني : إذا طلقها طلاقاً رجعياً - : فإقامة الرجعة ،
مثل : أن يراجعها في العدة . ثم تكون الحجة - في رجوعها إلى الأول :
بنكاح مبتدئ . - : تعليقه التحريم بغايته ^(٢) .

وإن أراد به : الزوج الأول ؛ فالمراد بالتراجع : النكاح الذي يكون
بتراجعها وبرضاها جميعاً ، بمد العدة ^(٣) . والله أعلم .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(٤) : « قال الله عز وجل : (لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ^(٥) : تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ ؛ فَإِنْ فَاتُوا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ : فَإِنَّ اللَّهَ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ : ٢ - ٢٢٦ - ٢٢٧) . »

« فقال الأكثر ممن رُوِيَ عنه - : من أصحاب النبي ^(٦) صلى الله عليه

(١) زيادة حسنة ؛ أي : بالمراجع .

(٢) أي : في قوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) . فيكون
لرجوعها إلى الأول دليل واحد . هذا ؛ وفي الأصل : « فغاية » ، وهو خطأ وتحريف .
(٣) فيكون لرجوعها إلى الأول دليلان .

(٤) كما في الرسالة (ص ٥٧٧ - ٥٨٤) ؛ وكلام الأصل فيه اختصار كبير ، وتصرف يسير .
(٥) انظر في الأم (ج ٥ ص ٢٤٨ - ٢٥٢) كلامه في اليمين التي يكون بها الرجل
مولياً : ففيه فوائد لا توجد في غيره . وانظر في الأم (ج ٧ ص ٢١) ، والسنن الكبرى
(ج ٧ ص ٣٨٠) مذهب ابن عباس في ذلك .

(٦) كعلي ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي ذر ؛
وابن عباس في رواية ضعيفة عنه . انظر الأم (ج ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) ، والمختصر (ج ٤
ص ٩٤) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٦ - ٣٧٨ و ٣٨٠) ، وفتح الباري (ج ٩
ص ٣٤٦ - ٣٤٧) .

وسلم . عندنا : إذا مضت أربعة أشهر : وَقَفَ المَوْلَى ؛ فإِما : أن يَبْقِيَ ،
وإِما : أن يُطَلِّقَ . »

« [وروى عن غيرهم - من أصحاب النبي^(١) . - : عَزِيمَةُ الطلاق :
اتقضاء أربعة أشهر^(٢)] »

« قال : والظاهر^(٣) في الآية أن مَنْ أَنْظَرَهُ اللهُ أربعة أشهر ، في
شيء - : لم يكن^(٤) عليه سبيل ، حتى تَمُضِيَ أربعة أشهر . لأنه^(٥) [إنما^(٦)]
جَمَلَ عليه : الفَيْئَةُ أو الطلاق^(٧) - والفَيْئَةُ : الجَماعُ : إن كان قادراً
عليه^(٨) . - وجَعَلَ له الخِيَارَ فيهما : في وقت واحد ؛ فلا^(٩) يتقدم واحد

(١) كابن عباس في الرواية الصحيحة عنه ، وعمر في رواية ضعيفة ، وابن مسعود في
رواية مرسلة ، وعثمان وزيد في رواية أخرى عنهما مردودة . انظر الأم (ج ٧ ص ٢١) ،
والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٨ - ٣٨٠) .

(٢) زيادة مفيدة عن الرسالة ، ونجوز أنها سقطت من الأصل .

(٣) عبارة الرسالة (ص ٥٧٩) هي : « لما قال الله : (للذين يؤلون . . .) ؛ كان
الظاهر « الغ .

(٤) في نسخة الربيع زيادة : « له » .

(٥) كذا بالرسالة (ص ٥٨١) . وفي الأصل : « ولأنه » ؛ وللزيادة من الناسخ .

(٦) الزيادة عن الرسالة .

(٧) كذا بالرسالة ، وهو الأولى . وفي الأصل : « والطلاق » .

(٨) قد ذكر هذا التفسير بدون الشرط ، في الرسالة (ص ٥٧٨) . وقد ذكر بلفظ :

« إلا لعذر » ؛ في الأم (ج ٥ ص ٢٥٦) ، والمختصر (ج ٤ ص ١٠٦) . وانظر الخلاف
في تفسير ذلك ومنشأه ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٠) وفتح الباري (ج ٩ ص ٣٤٤) .

(٩) في بعض نسخ الرسالة : « لا » ، والمعنى عليها صحيح أيضا .

منهما صاحبه : وقد ذُكر^(١) في وقت واحد . كما^(٢) يقال له : أفده ، أو نبّعه عليك . بلا^(٣) فصل . « .

وأطال الكلام في شرحه ، وبيان^(٤) الاعتبار بالعزم . وقال في خلال ذلك : « وكيف^(٥) يكون عازماً على أن يَفِيء في كل يوم ، فإذا مضت أربعة أشهر ، لزمه الطلاق : وهو لم يَسْزِم عليه ، ولم يتكلم به . ؟ أترى هذا قولاً يصح في العقول^(٦) [لأحد^(٧)] ؟ . ! . » .

وقال في موضع آخر^(٨) - هو لى مسموع من أبى سعيد بإسناده . - :
« ولمَ زَعَمْتُم^(٩) : أن^(١٠) الفَيْئَةُ لا تكون إلا بشيء يُحْدِثُهُ - : من

-
- (١) في الأصل : « ذكروا » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الرسالة (ص ٥٨١) .
 - (٢) كذا بالرسالة ؛ وفي الأصل : « يقال » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 - (٣) كذا بالرسالة ؛ وفي الأصل : « فلا » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 - (٤) عبارة الأصل : « مكان » أو « مظان » . ولعل الصواب ما أثبتناه .
 - (٥) كذا بالأصل ونسخة الرسالة المطبوعة ببولاق . وفي سائر النسخ : « فكيف » .
 - (٦) كذا بالأصل ونسخة الريبع (ص ٥٨٤) . وفي سائر النسخ : « المعقول » .
 - (٧) الزيادة عن الرسالة . وراجع بقية الكلام فيها (ص ٥٨٤ - ٥٨٦) لفائدته .
 - (٨) من الأم (ج ٧ ص ٢١) : في خلال مناظرة أخرى مع بعض الحنفية : من تلك المناظرات المفيدة التي ملأها كتابه الذي ألفه للرد على من خالقه في مسألة : الأخذ باليمين والشاهد ؛ والذي آخفنا بفصل كبير منه في الجزء السابع من الأم (ج ٧ ص ٦ - ٧٩٠) ، وفي اختلاف الحديث (ص ٣٥٢ - ٣٦٠) . والذي زجوا : أن يهتم به ، ويرجع إليه كل من عنى بالدقائق الفقهية ، والموازانات الذهبية ، والمناقشات القوية البريئة ، والآراء الجليلة السليمة ؛ التي تصدر عن دقة في الفهم ، وسعة في العلم .
 - (٩) راجع كلامه في المختصر (ج ٤ ص ١١٣) : فهو يزيد ما هنا وضوحاً وقوة .
 - (١٠) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « بأن » . والظاهر : أن زيادة الباء من الناسخ ؛ لأن التعدي بها هنا إنما تكون إذا كان الزعم بمعنى الكفالة : على ما أظن .

جماع ، أو فناء بلسان : إن لم يقدر على الجماع . - و : أن عزيمة الطلاق هو ^(١) : مُضِيُّ الأربعة أشهر ؛ لا : شئ يُوْجِدُهُ هو بلسان ^(٢) ، ولا فعل . ؟ «
أرأيت ^(٣) الإيلاء : طلاق ^(٤) هو ؟ قال : لا . قلنا ^(٥) : أفأرأيت
كلاماً قط - : ليس بطلاق . - : جاءت عليه ^(٦) مدة ، فجعلته طلاقاً . ؟ ! «
وأطال الكلام في شرحه ^(٧) ؛ وقد نقلته إلى (المبسوط) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
أنا الشافعي ، قال ^(٨) : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ،
ثُمَّ يَعْوَدُونَ لِمَا قَالُوا - : فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) الآية ^(٩) . »
« قال الشافعي (رحمه الله) : سمعت من أرضي - : [من ^(١٠)] أهل العلم

-
- (١) في الأم : « هي » ؛ ولا فرق في المعنى . وارجع إلى ما روى أيضاً في ذلك ، عن
ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٨) . . .
(٢) كذا بالأم ، وهو الأنسب . وفي الأصل : « بلسانه » .
(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « وأرأيت » ، والزيادة من النسخ كما هو ظاهر .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « طلاقاً » ، وهو تحريف .
(٥) في الأم : « قلت » .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « عليك » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٧) راجعه كله في (ص ٢١) لفوائده الجليلة .
(٨) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٦٢) .
(٩) ذكر في الأم إلى قوله : (ستين مسكيناً) . وتام الآية : (من قبل أن يتاسا ؛
ذلك توعدون به ، والله بما تعملون خير : ٥٨ - ٣) .
(١٠) الزيادة عن الأم .

بِالْقُرْآنِ . - يَذْكَرُ : أَنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ [كَانُوا^(١)] يُطَلِّقُونَ بِنِثَالٍ : الظَّهَارِ ،
وَالْإِبْلَاءِ ، وَالطَّلَاقِ . فَأَقْرَبُ^(٢) اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) الطَّلَاقَ : طَلَاقًا ؛ وَحَكْمَ فِي
الْإِبْلَاءِ : بِأَنْ أَمَهَلَ^(٣) الْمَوْلَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ جَعَلَ عَلَيْهِ : أَنْ يَنْبِئَ أَوْ يَطْلُقَ ؛
وَحَكْمَ فِي الظَّهَارِ : بِالْكَفَّارَةِ ، وَ [أَنْ^(٤)] لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ .
قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٥) « وَالَّذِي^(٦) حَفِظْتُ^(٧) - مِمَّا سَمِعْتُ فِي : (يَعْمُدُونَ
لَمَّا قَالُوا^(٨)) . - : أَنْ الْمُنْتَظَّاهِرَ^(٩) حَرَّمَ [مَسَّ^(١٠)] أَسْرَأَتَهُ بِالظَّهَارِ ؛ فَإِذَا
أَتَتْ عَلَيْهِ مَدَّةٌ بَعْدَ الْقَوْلِ بِالظَّهَارِ ، لَمْ يُحْرَمِهَا : بِالطَّلَاقِ الَّذِي يُحْرَمُ^(١١) بِهِ ،
وَلَا بِشَيْءٍ^(١٢) يَكُونُ لَهُ مَخْرَجٌ^(١٣) مِنْ أَنْ تُحْرَمَ^(١٤) [عَلَيْهِ^(١٥)] بِهِ - : فَقَدْ
وَجِبَتْ^(١٥) عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ . »

(١) الزيادة عن الأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « فأمر » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٣) كذا بالأم ، وهو المناسب لما بعد . وفي الأصل : « يمهل » .

(٤) زيادة حسنة . وعبارة الأم هي : « فإذا تظاهر الرجل من أسراته يريد طلاقها ،

أو يريد تحريمها بلا طلاق - : فلا يقع به طلاق بحال ؛ وهو متظاهر » الخ فراجعه ؛ فإنه مفيد .

(٥) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٦٥) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٤) .

وذكر مختصر آفي المختصر (ج ٤ ص ١٢٣) (٦) في الأم والسنن الكبرى : بدون الواو .

(٧) في الأم : « علفت » . وفي المختصر : « عقلت » .

(٨) في المختصر زيادة « الآية » . وعبارته بعد ذلك هي : « أنه إذا أتت على المتظاهر

مدة بعد القول بالظهار ، لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم به - : وجبت عليه الكفارة . » .

(٩) في بعض نسخ السنن الكبرى : « المظاهر » . (١٠) زيادة حسنة ، عن الأم .

(١١) أي : يقع تحريم الزوجة به . وفي السنن الكبرى : « يحرم » ؛ أي : الزوجة .

(١٢) كاللعان . وفي الأم : « شيء » .

(١٣) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « فخرج » ، وهو تحريف .

(١٤) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « يحرم » .

(١٥) في الأم : « وجب » .

« كأنهم يذهبون : إلى أنه إذا أمسك على نفسه أنه^(١) حلال : فقد
عاد لما قال ، مخالفه^(٢) : فأحلَّ ما حرَّم^(٣) . » .

قال : « ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ؛ ولم^(٤) أعلم مخالفاً : في أن عليه
كفارة الظَّهار : وإن لم يعد^(٥) بتظاهر آخر . »

فلم يجز^(٦) : أن يقال ما^(٧) لم أعلم مخالفاً : في أنه ليس بمعنى الآية^(٨) . « .
قال الشافعي^(٩) : « ومعنى قول الله عز وجل : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) :
وقت لأن يؤدِّي ما^(١٠) أوجب الله (عز وجل) عليه : من الكفارة ؛ [فيها^(١١)
قبل التماسَّة^(١٢) . فإذا كانت المماسَّة قبل الكفارة^(١٣)] فذهب الوقت :

(١) قوله : أنه حلال ؛ غير موجود بالمختصر .

(٢) في السنن الكبرى : « مخالفة » .

(٣) راجع في الأم (ج ٥ ص ٢٤٤) كلامه في شرح وتفصيل قول الرجل لامراته :

أنت على حرام . فهو قريب من هذا البحث ، ومفيد جداً .

(٤) في بعض نسخ السنن الكبرى : « لا » .

(٥) في الأصل : « يستدبمظاهر » . وهو خطأ وتخريف . والتصحيح عن الأم

والسنن الكبرى .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « آخر » . ولعله

محرف عن : « أجز » .

(٧) في الأم : « لما » ؛ على تضمين « يقال » معنى « يذهب » .

(٨) راجع ما كتبه على هذا صاحب الجوهر النقي (ج ٧ ص ٣٨٤) : ففيه فوائد كثيرة

(٩) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٦٥) . وقد ذكر بعضه في المختصر (ج ٤ ص ١٢٤) ،

والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٥) .

(١٠) في المختصر : « ما وجب عليه قبل المماسَّة ، حتى يكفر » .

(١١) أى : في الوقت بمعنى المدة . (١٢) الزيادة عن الأم .

(١٣) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

لم تَبْطُلْ الكُفَّارَةُ ، [ولم يُزَدْ عليه فيها ^(١)] . « . وجعلها قياساً على الصلاة ^(٢) »

قال الشافعي في قول الله عز وجل : (فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ) ؛ قال ^(٣) : « لا يُجْزِيهِ ^(٤) » [تحريْرُ رَقَبَةٍ على غير دين الإسلام : لأن الله (عز وجل) يقول في القتل : (فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ : ٤ - ٩٢) . «

« وكان ^(٥) شرطُ الله في رَقَبَةِ القتل [إذا كانت ^(٦)] كُفَّارَةً ، كالدليل (والله أعلم) : على أن لا يُجْزَى ^(٧) رَقَبَةٌ في كِيفَارَةٍ ، إلا مؤمنةٌ . «
« كما شرط الله (تعالى) المدلَّ في الشهادة ، في موضعين ، وأطلق الشهود في ثلاثة مواضع ^(٨) . «

(١) الزيادة عن الأم والسنن والكبرى .

(٢) قال في الأم : « كما يقال له : أد الصلاة في وقت كذا ، وقبل وقت كذا . فيذهب الوقت ، فيؤديها : لأنها فرض عليه ؛ فإذا لم يؤدها في الوقت : أداها قضاء بعده ؛ ولا يقال له : زد فيها لدهاب الوقت قبل أن تؤديها . « . وانظر المختصر والسنن الكبرى .

(٣) كما ذكر في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٣٨٧) . وعبارة الأم (ج ٥ ص ٢٦٦) هي : (فإذا وجبت كفارة الظهار على الرجل - وهو واجد لرقبة ، أو ثمنها - : لم يجزه فيها إلا تحريْرُ رَقَبَةٍ ؛ ولا تجزئهُ رَقَبَةٌ على غير دين الإسلام) إلى آخر ما في الأصل .

(٤) زيادة حسنة ، عن السنن الكبرى . (٥) في السنن الكبرى : « فكان » . (٦) هذه الزيادة موجودة في الأم ؛ وقد وقعت في الأصل متقدمة عن موضعها ، عقب قوله : في القتل . وهو من عبث الناسخ . ووردت في السنن الكبرى ، بلفظ : « إذا كان » ولا فرق في المعنى .

(٧) كذا بالسنن الكبرى ، وهو الأحسن . وفي الأم : « يجزى » . وفي الأصل : « تحريْر » .

(٨) راجع تفصيل هذا المقام ، في مناقشة قيمة ذكرت في الأم (ج ٧ ص ٢١ - ٢٢) .

« فلما كانت شهادةً كلها : اکتفینا^(١) بشرط الله فيما شرط فيه ؛
واستدللنا : على أن ما أطلق : من الشهادات ؛ (إن شاء الله عز وجل) : على
مثل معنى ما شرط^(٢) . » .

* * *

(أنا) أبو سعید بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا
الریع ، أنا الشافعی ، قال^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً^(٤))
الآية^(٥) . »

« قال : فلم^(٦) أعلم خلافاً : [في^(٧)] أن ذلك إذا طلبت المقدوفة

(١) كذا بالأصل والأمر . وفي السنن الكبرى : « استدللنا » إلى آخر
ما سيأتي .

(٢) انظر ما قاله بعد ذلك ، في الأم (ص ٢٦٦ - ٢٦٧) . وانظر أيضاً المختصر (ج ٤
ص ١٢٧ - ١٢٨) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٧) ، وما رد به صاحب الجوهر
النقي قياس الشافعي في هذه المسألة ، وتأمله .

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٧٣) .

(٤) راجع في الأم (ج ٦ ص ٢٥٦ - ٢٥٧) كلامه عن حقيقة المأمور بجلده :
لفائده . وراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٠٨) ما روى في سبب نزول هذه الآية ،
وغيره . فهو مفيد في الموضوع .

(٥) تماماً : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ؛ وأولئك هم الفاسقون : ٢٤ - ٤) .

(٦) في الأم : « ثم لم » .

(٧) زيادة حسنة ، عن الأم .

الحد^(١) ، ولم^(٢) يأت القاذفُ بأربعة شهداء : يخرجونه^(٣) من الحد^(٤) . «
 وقال تعالى : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ
 إِلَّا أَنفُسُهُمْ : فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ : أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٥)
 إلى آخرها^(٥) . »

« قال الشافعي : فكان بيننا في كتاب الله (عز وجل) : أنه^(٦)
 أخرج الزوج من قذف المرأة (يعني^(٧) : باللعان .) : كما أخرج قاذف
 المُحصنة غير^(٨) الزوجة : بأربعة شهود يشهدون عليها ، بما^(٩) قذفها به :
 من الزنا . »

(١) عبارة الأم هي : « إذا طلبت ذلك المقذوفة الحرة » . والتقيد بالحرية فقط ، قد
 يوم أن لا قيد غيرها . مع أن الإسلام أيضاً معتبر عند الشافعي : كما صرح به في الأم (ج ٥
 ص ١١٠ و ٢٨٥ و ٢٨٨) . ولعل هذا سبب الإطلاق في الأصل : اتكالا على التقيد في
 موضع آخر .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « لم » ؛ وهو خطأ . والنقص من الناسخ .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « يجرمونه » . وهو تحريف . وراجع كلامه في الأم

(ج ٧ ص ٧٨) : فهو مفيد هنا .

(٤) في الأصل بعد ذلك وقبل الآتي زيادة هي : « وقال تعالى : (والذين يرمون أزواجهم

ولم يكن لهم شهداء) يجرمونه من الحد » . وهي من الناسخ على ما نعتقد .

(٥) أي : آيات اللعان . وفي الأم : « إلى قوله : (إن كان من الصادقين) » . وتام

المتروك : (والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين * ويدرأ عنها العذاب : أن

تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين * والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من

الصادقين : ٢٤ - ٦ - ٩) . (٦) في الأم : « أن الله » .

(٧) هذا من كلام البيهقي . وفي المختصر (ج ٤ ص ١٤٣) : « باللعان » . وفي الأم :

« بشهادته أربع شهادات » إلى : « من الكاذبين » .

(٨) كذا في الأم والمختصر . وفي الأصل : « عن الزوجية » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٩) في المختصر : « بما » . ولعله محرف عما هنا .

« وكانت في ذلك ، دلالة : أن ليس على الزوج أن يَلْتَمِعَ^(١) ، حتى
تطلب المرأة المقذوفةُ حدها . » . وقاسها (أيضاً) : على الأجنبية^(٢) .
قال^(٣) : « ولما^(٤) ذكر الله (عز وجل) اللعانَ على الأزواج مطلقاً — :
كان اللعانُ على كل زوج : جاز طلاقه ، ولزمه الفرض^(٥) ؛ وعلى^(٦) كل
زوجة : لزمها الفرض^(٧) . » .
قال الشافعي^(٨) : « فإن قال^(٩) : لا التمعنُ ؛ وطلبتُ أن يُحدَّ لها — :
حدٌّ^(١٠) . » .

قال^(٨) : « ومتى التمعن الزوجُ : فعليها أن تلتعن . فإن أبت : حدَّت^(١١) ؛

-
- (١) كذا بالأُم والمختصر . وفي الأصل : « يتمعن » . ولعله محرف عن : « يتلعن » وإن
كان خاصاً بما إذا تحقق من الجانبين .
(٢) قال في المختصر والأُم : « كما ليس على قاذف الأجنبية حد ، حتى تطلب حدها » .
(٣) كما في الأُم (ج ٥ ص ٢٧٣) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٩٥) .
(٤) في السنن الكبرى : « لما » . وقال في المختصر (ج ٤ ص ١٤٣) : « ولما
يخص الله أحداً من الأزواج دون غيره ، ولم يدل على ذلك سنة ولا إجماع — : كان على كل
زوج » إلى آخر ما هنا . وقد ذكر أوضح منه وأوسع ، في الأُم (ج ٧ ص ٢٢) فراجع ،
وانظر رده على من زعم : أنه لا يلاعن إلا حران مسلمان ، ليس منهما محدود في قذف .
وراجع أيضاً ، كلامه في الأُم (ج ٥ ص ١١٠ - ١١١ و ١١٨ - ١٢٢) .
(٥) راجع ما كتبه على هذا ، صاحب الجواهر النقي (ج ٧ ص ٣٩٥ - ٣٩٦) .
(٦) في الأُم والسنن الكبرى : « وكذلك على » . وفي المختصر : « وكذلك كل » .
(٧) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأُم . (٨) كما في الأُم (ج ٥ ص ٢٨١) .
(٩) في الأُم زيادة : « هو » .
(١٠) قال في الأُم ، بعد ذلك : « وهو زوجها ، والولد ولده » .
(١١) انظر ما ذكره في الأُم ، بعد ذلك . وانظر المختصر (ج ٤ ص ١٤٦) . وراجع
كلامه المتعلق بهذا ، وردده على من خالف فيه — في الأُم (ج ٥ ص ١٧٧ و ٣٦٩٢٢) .

لقول الله عز وجل: (وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابَ: أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) الآية . والعذاب: الحد^(١) . « .

* * *

(وَأَبَانِي) أبو عبد الله الحافظ ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) : « وَلَمَّا حَاكَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، شُهُودَ الْمُتْلَاعِينَ مَعَ حَدَائِثِهِ^(٣) ، وَحَكَاهُ ابْنُ عُمَرَ^(٤) - : استدللنا : [على^(٥)] أَنْ الِئْمَانَ لَا يَكُونُ . إِلَّا بِمُحَضَّرِ^(٦) مِنْ طَائِفَةٍ : مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(٧) . » .

« وكذلك جميعُ حدودِ الله : يشهدُها طائفةٌ من المؤمنين ، أقلها^(٨) : أربعة . لأنه لا يجوز في شهادة الزنا ، أقلُّ منهم^(٩) . » .

(١) قال في الأم ، بعد ذلك : « فكان عليها أن تحم : إذا التعن الزوج ، ولم تدرأ عن نفسها بالائتمان » .

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ١١٥) ، والمختصر (ج ٤ ص ١٥٣ - ١٥٤) .

(٣) انظر حديث سهل هنا ، في الأم (ج ٥ ص ١١١ - ١١٢ و ٢٧٧ - ٢٧٨) ،

والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٩٨ - ٤٠١ و ٤٠٤ - ٤٠٥) .

(٤) انظر حديثه في الأم (ج ٥ ص ١١٢ - ١١٣ و ٢٧٩) ، والسنن الكبرى (ج ٧

ص ٤٠١ - ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٠٩) . ويحسن أن تراجع كلام الشافعي في حكم النبي

بالنسبة لمسئلة الئمان ، في الأم (ج ٥ ص ١١٣ - ١١٤) : فهو جيد مفيد ، خصوصا في

حجية السنة ، وبيان أنواعها . وقد نقله الشيخ شاكر في تعليقه على الرسالة (ص ١٥٠ - ١٥٦) .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم والمختصر .

(٦) أي : بمكان الحضور . وفي الأم : « بمحضر طائفة » ؛ أي : بحضورها .

(٧) قال في الأم والمختصر ، بعد ذلك : « لأنه لا يحضر أمراً : يريد رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) ستره ؛ ولا يحضره إلا : وغيره حاضر له . » .

(٨) في الأم والمختصر : « أقلهم » وكلاهما صحيح .

(٩) راجع الأم (ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٣) .

«وهذا: يُشبه قول الله (عز وجل) في الزائنين: (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: ٢٤ - ٢)»^(١).
وقال^(٢) - في قوله عز وجل: (فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ: ٤ - ١٠٢) - : «الطائفة: ثلاثة فأكثر».

وإنما قال ذلك: لأن القصد من صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بهم: حصول فضيلة الجماعة^(٣) لهم. وأقل الجماعة إقامة: ثلاثة^(٤).
فاستحب^(٥): أن يكونوا ثلاثة فصاعداً.
وذكر^(٦) جهة استحبابه: أن يكونوا أربعة في الحدود. وليس ذلك بتوقيف^(٦)، في الموضعين جميعاً.

* * *

(١) انظر ما قاله - في الأم والمختصر - بعد ذلك: لفائدته الكبيرة.

(٢) كما في المختصر والأم (ج ١ ص ١٤٣ و ١٩٤).

(٣) أي: صلاتها.

(٤) أي: أقل الجمع تقوماً وتحققاً ذلك؛ على المذهب الراجح المشهور. فليس المراد بالجماعة الصلاة: لأن انعقادها لا يتوقف على أكثر من اثنين؛ ولأنه كان الأولى حينئذ أن يقول: وأقلها. ولا يقال: إن «ثلاثة» محرف عن «اثنان»؛ لأن التعليل حينئذ لا يتفق مع أصل الدعوى. كما لا يقال: إن «إقامة» محرف عن «إثابة»؛ لأن ثواب الجماعة يتحقق بانعقادها كما هو معروف. ويقوى ذلك: أن الشافعي فسر الطائفة في الآية (أيضاً) - في اختلاف الحديث (ص ٢٤٤) - : بأنها الجماعة، لا: الإمام الواحد. والمراد: الجمع قطعاً. فتدبر.

(٥) أي: الشافعي رضي الله عنه.

(٦) بل عن اجتهاد منه. وفي الأصل: «بتوقيت». وهو تحريف.

« مَا يُؤْتِرُّ عَنْهُ فِي الْمِدَّةِ ، وَفِي الرَّضَاعِ ، وَفِي النَّفَقَاتِ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ (قرأتُ عليه) : أنا أبو العباس^(١) ، أنا الربيع ،

أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال^(٢) : « قال الله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٣) : ٢ - ٢٢٨) . »

« قالت^(٤) عائشة (رضي الله عنها) : الأقرأء^(٥) : الأطهارُ ؛ [فإذا

طَعْنَتْ في الدم : من الحيضة الثالثة ؛ فقد حَلَّتْ^(٦)] . وقال بمنى^(٧) معنى

(١) في الأصل : « أنا الربيع ، أنا أبو العباس » . والتقديم من النسخ .

(٢) كما في الرسالة (ص ٥٦٢ - ٥٦٨) .

(٣) هذه قراءة الجمهور . وقرأ الزهري ونافع : بتشديد الواو ، بغير همز . وهو : جمع

« قرء » : بفتح القاف وضمها : وإن كان الفتح هو المشهور الذي اقتصر عليه جمهور أهل اللغة . ولا خلاف : في أنه يستعمل لغة ، في كل : من الطهر والحيض . ولا خلاف كذلك : في أنه يستعمل شرعاً فيهما : وإن زعم خلافه الزاعمون ، وادعى عدم استعماله شرعاً في الطهر المدعون . وإنما الخلاف - عند الصحابة وفقهاء الأمة - في كونه ؛ في العدة ، الطهر أو الحيض . وهو خلاف ناشئ عن الاختلاف في الاستعمال اللغوي . وقد نص على ذلك ، الأئمة الثقات : الذين يؤخذ بكلامهم ، ويستند بحكمهم .

(٤) في الرسالة : « فقالت » .

(٥) هذا جمع قلة ، والقروء جمع كثرة . وقد ورد في الآية ، بدل الأول : توسعاً .

وهناك جمع ثالث في أدنى العدد ، وهو : أقرؤ .

(٦) هذه زيادة جيدة مفيدة ، عن الأم (ج ٧ ص ٢٤٥) . وقد رويت بالفاظ مختلفة

عن عائشة ومن معها .

(٧) كذا بالرسالة ؛ وفي الأصل : « كمنى » ؛ وهو تحريف .

قولها ، زيد بن ثابت ، وعبدُ الله بن عمرَ ، وغيرُهما^(١) .
« وقال نَقَرٌ - : من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . - :
الأقراء : الحَيْضُ ؛ فلا تَحِلُّ المطلقة^(٢) : حتى تغتسلَ من الحيضة
الثالثة . »

(١) كالقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار ، وسائر الفقهاء السبعة ، وأبان بن عثمان ، والزهرى ، وعامة فقهاء أهل المدينة ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . انظر الأم (ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٢ و ج ٧ ص ٢٤٥) ، والمختصر (ج ٥ ص ٤) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٤ - ٤١٦) ، وشرح الموطأ للزرقاني (ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٥) وزاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٥) ، وتهذيب اللغات للنووي (ج ٢ ص ٨٥) .

(٢) كالحلفاء الأربعة ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وأبي الدرداء ، وأبي موسى الأشعري . وقد وافقهم على ذلك ، كثير من التابعين والمفتين : كابن المسيب ، وابن جبير ، وطاوس ، والحسن ، وشرح ، وقتادة ، وعلقمة ، والأسود بن يزيد ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، وعمرو بن دينار ، ومجاهد ، ومقاتل ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وزفر ، وإسحق بن راهويه ، وأحمد في أصح الروايتين عنه ؛ والشافعي في القديم ، وأبي عبيد القاسم بن سلام : (وإن روى في شرح القاموس - مادة : قرأ - : أنه رجع عنه بعد أن ناظره الشافعي وأفتنه .) . انظر الأم (ج ٧ ص ٢٤٥) ، واختلاف الحديث (ص ١٤٦) ، وشرح مسلم للنووي (ج ١٠ ص ٦٢ - ٦٣) ، وتهذيب اللغات (ج ٢ ص ٨٥) ، وشرح الزرقاني على الموطأ (ج ٣ ص ٢٠٤) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٦ - ٤١٨) ، وزاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٤ - ١٨٥) .

(٣) كذا بكثير من نسخ الرسالة . وفي الأصل : « فلا يحل للمطلقة » ولعله محرف . وفي الأم (ج ٧ ص ٢٤٥) : « لا تحل المرأة » . وفي نسخ الربيع وابن جماعة : « فلا يحلوا المطلقة » (على حذف النون تخفيفاً) . أى : لا يحكمون بحلها . ولا يستبعد - مع صحته - : أنه محرف عما أثبت .

ثم ذكر الشافعي حُجَّةَ القولين^(١)، واختار الأول^(٢)؛ واستدل عليه :
« بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر عمرَ (رضي الله عنه) - حين طلق
ابنُ عمرَ امرأته : حائضاً . - : أن يأمره : برَجْمَتِهَا [وَحَبْسِهَا]^(٣) حتى تطهر
نم يطلقها : طاهرآ ، من غير جماع . وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
« فتلک المدة : التي أمر الله (عز وجل) : أن يُطَلَّقَ^(٤) لها النساء . »
قال الشافعي : « [يعني^(٥)] - والله أعلم - : قولَ الله عز وجل : (إذا
طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ : فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ : ٦٥ - ١) ؛ فأخبر النبي (صلى الله عليه
وسلم) - عن الله عز وجل - : أن المِدةَ : الطُّهُرُ ، دون الحيض^(٦) . »

(١) راجع كلامه في الرسالة (ص ٥٦٣ - ٥٦٦) : ففيه فوائد جمعة .

(٢) أنظر الرسالة (ص ٥٦٩) ، والمختصر والأم (ج ٥ ص ٢ - ٤ و ١٩١ - ١٩٢) .
وراجع في الأم (ج ٥ ص ٨٩) كلامه في الفرق بين اختياره هذا ، وما ذهب إليه في
الاستبراء : من أنه طهر ثم حيضة . فهو مفيد هنا وفيما ذكر في الرسالة (ص ٥٧١ - ٥٧٢) :
بحال لم يذكر في الأصل .

(٣) زيادة مفيدة ، عن الرسالة (ص ٥٦٧) .

(٤) في الأم (ج ٥ ص ١٦٢ و ١٩١) : « تطلق » . وحديث ابن عمر هذا ، قد روى
من طرق عدة ، وبألفاظ مختلفة . فراجع في الأم والمختصر ، واختلاف الحديث (ص ٣١٦) ،
والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٣ - ٣٢٧ و ٤١٤) ، وشرح الموطأ للزرقاني (ج ٣
ص ٢٠٠ - ٢٠٢ و ٢١٨) ، وفتح الباري (ج ٩ ص ٢٧٦ - ٢٨٥ و ٣٩١) ، وشرح
مسلم للنووي (ج ١٠ ص ٥٩ - ٦٩) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ٢٣١) .

(٥) أي : الرسول . والزيادة عن الرسالة (ص ٥٦٧) ، والجملة الاعتراضية مؤخره
فيها عن المفعول .

(٦) قال الشافعي بعد ذلك (كما في المختصر والأم) : (ج ٥ ص ٣ و ١٩١) : « وقرأ :
(فطلقوهن لعل عدتهن) ؛ وهو : أن يطلقها طاهراً . لأنها حينئذ تستقبل عدتها . »

= ولو طلقت حائضاً : لم تكن مستقبلة عدتها ، إلا من بعد الحيض . « ٥١٠ . وانظر زاد المعاد (ج ٤ ص ١٩٠) . وأقول :

قوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) - بقطع النظر عن كون ما روى في الأم والمختصر ، وللوطأ وصحيح مسلم ، عن النبي أو غيره ، من قوله : « في قبل ، أو لقبل عدتهن » ؟ قراءة أخرى ، أو تفسيراً - : مؤول في نظر أصحاب المذهبين جميعاً ، على معنى : فطلقوهن مستقبلات عدتهن .

إلا أن الشافعي قد فهم بحق : أن الاستقبال على الفور ، لا على التراخي ؛ وأن ذلك لا يتحقق إلا : إذا كانت العدة الطهر .

لأنه وجد : أن الشارع قد نهى عن الطلاق في الحيض ، وأقره في الطهر . ووجد : أن الإجماع قد انقصد : على أن الحيض الذي وقع فيه الطلاق ، لا يعسب من العدة . وأدرك : أن النهي إنما هو لمنع ضرر طول الانتظار ، عن المرأة .

فلو لم يكن الاستقبال على الفور - : بأن كان على التراخي . - : للزم (أولاً) : عدم النهي عن الطلاق في الحيض ؛ لكون المطلقة فيه : مستقبلة عدتها (أيضاً) على التراخي . وللزم (ثانياً) : أن يتحقق في الطلاق السني ، المعنى : الذي من أجله حصل النهي في الطلاق البدعي . وليس بمعقول : أن ينهى الشارع عنه - في حالة - لعله خاصة ، ثم يجيزه في حالة أخرى ، مع وجودها .

وعلى هذا ، فتفيد الآية : أن الأقراء هي : الأطهار ؛ ويكون معناها : فطلقوهن في وقت عدتهن ، أي : في الوقت الذي يشرع فيه في العدة ، ويستقبلنها فوراً عقب صدور الطلاق . وهذا لا يكون إلا : إذا كانت العدة نفس الطهر .

ولا يعكر على هذا : أن الشافعي قد ذهب : إلى أن طلاق الحائض يقع ؛ فلا يتحقق فيه : استقبال العدة فوراً .

لأن الكلام إنما هو : بالنظر إلى معنى الآية الكريمة ، وبالنظر إلى الطلاق الذي لم يتعلق به . وكون الاستقبال فوراً يتخلف في طلاق الحائض ، إنما هو : لأن الزوج قد أساء فارتكب البني عنه .

ولكني تتأ كد ما ذكرنا ، وتطمئن إليه - يكفي : أن تتأمل قول الشافعي الذي =

واحتج : « بأن الله (عز وجل) قال : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ) ؛ ولا معنى للغسل^(١) : لأن الغسل رابع^(٢) . » .

واحتج : « بأن الحيض ، هو : أن يُرَخِي الرَّحِمُ الدَّمَّ حتى يظهر^(٣) ؛

= صدرنا به الكلام ؛ وترجع إلى ما ذكره في الأم (ج ٥ ص ١٦٢-١٦٣ و١٩١) ، وما ذكره كل : من الخطابي في معالم السنن (ج ٣ ص ٢٣١-٢٣٢) ، والنووي في شرح مسلم (ج ١٠ ص ٦٢ و ٦٧ و ٦٨) ، وابن حجر في الفتح (ج ٩ ص ٢٧٦ و ٢٨١ و ٣٨٦) ، والزرقاني في شرح الموطأ (ج ٣ ص ٢٠٢ و ٢١٨) .

وبذلك ، يتبين : أن ما ذكره الشيخ شاكر في تعليقه على الرسالة (ص ٥٦٧ - ٥٦٨) : كلام تافه لا يعتد به ، ولا يلتفت إليه . وأنه لم يصدر عن إدراك صحيح لرأى الشافعي ومن إليه في الآية ؛ وإنما صدر عن تسرع في فهمه ، وتقليد لابن القيم وغيره . وبهما أخطأ من أخطأ ، وأغفل من أغفل .

أما كلامه (ص ٥٦٩) عن الاكتفاء في العدة ببقية الطهر ، ومحاولته لإزام القائلين به : أن يكتبوا ببقية الشهر ، لمن تعتد بالأشهر . - فناشئ عن تأثره بكلام ابن رشد ، وعدم إدراكه الفرق الواضح بين الشهر والطهر ؛ وأن الشهر : منضبط محدد ، لا يختلف باختلاف الأشخاص ؛ بخلاف الطهر : الذي يطلق لغة على كل الزمن الحالى من الحيض ، وعلى بعضه ولو لحظة : وإن زعم ابن القيم في زاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٦) : أنه غير معقول إذ يكفي في القضاء على زعمه هذا ، ما ذكره النووي في شرح مسلم (ج ١٠ ص ٦٣) ؛ فراجع . على أن في ذلك اللازم ، خلافاً وتفصيلاً مشهوراً بين المتحيرة وغيرها : كما في شرح المحلى للنهاج (ج ٤ ص ٤١ - ٤٢) .

وأما كلامه (ص ٥٧٠ - ٥٧١) عن عدة الأمة - من الضعف الواضح ، والخطأ الفاضح : بحيث لا يستحق الرد عليه ؛ ويكفي أنه اشتمل على ما يتقضه ويبتله .

(١) قال في المختصر (ج ٥ ص ٤) : « وليس في الكتاب ، ولا في السنة - للغسل بعد الحيضة الثالثة - معنى : تنقضى به العدة . » .

(٢) في الأصل : « رافع » . وهو تحريف . والتصحيح عن الرسالة (ص ٥٦٨) .

راجع كلامه فيها لأن ما في الأصل مختصر .

(٣) كذا بالرسالة (ص ٥٦٦) . وفي الأصل : « يطهر » . وهو تحريف .

والطَّهْرَ هو : أن يَقْرِيَ الرَّحْمُ الدَّمَ ، فلا يظهر^(١) . فالقرء^(٢) : الحبس ؛ لا : الإرسال . فالطهرُ — : إذا^(٣) كان يكون وقتاً . — أولى^(٤) في اللسان ، بمعنى القرء ؛ لأنه^(٥) : حبسُ الدم . « وأطال الكلام في شرحه^(٦) .

* * *

(أبناي) أبو عبد الله (إجازة) : أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٧) : « قال الله جل ثناؤه^(٨) : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ

(١) كذا بالرسالة (ص ٥٦٦) . وفي الأصل : « يطهر » . وهو تحريف .
(٢) كذا بالأصل ومعظم نسخ الرسالة (وعبارتها : ويكون الطهر والقرء الخ) .
وفي نسخة الربيع بالياء . وكلاهما صحيح ، ومصدر لقرى ، بمعنى جمع : وإن كان يائياً . كما يدل عليه كلام الزجاج المذكور في تهذيب اللغات (ج ٢ ص ٨٦) ، واللسان (ج ١ ص ١٢٦) ، وشرح القاموس (ج ١ ص ١٠٢) . ومصدر الفعل اليائي ، ليس بلازم : أن يكون يائياً ؛ كما هو معروف . على أن القرء — مصدر « قرأ » — قد ورد بمعنى الجمع والحبس أيضاً ؛ فلا يلزم إذن : أن يكون الشافعي قد أراد هنا مصدر اليائي . على أن كلام الشافعي نفسه — في المختصر والأم (ج ٥ ص ٣ و ١٩١) — يقضى على كل شبهة وجدل ؛ حيث يقول : « والقرء اسم وضع لمعنى ؛ فلما كان الحيض : دمأ يرخيه الرحم فيخرج ؛ والطهر : دمأ يحتبس فلا يخرج — : كان معروفاً من لسان العرب : أن القرء : الحبس ؛ تقول العرب : هو يقري الماء في حوضه وفي سقائه ؛ وتقول : هو يقري الطعام في شدقه . » وانظر زاد المعاد (ج ٤ ص ١٩٠) .
(٣) كذا بالأصل وأكثر نسخ الرسالة ؛ وهو الظاهر . أى : إذا جرينا على أنه وقت للعدة . وفي نسختي الربيع وابن جماعة : « إذ » .

(٤) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « أوتى » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٥) كذا بالرسالة . أى : الطهر . وفي الأصل : « ولأنه » ؛ والزيادة من الناسخ .
(٦) في صفحته (٥٦٧ — ٥٧٢) حيث ذكر بعض ما تقدم ، وغيره .
(٧) كما في الأم (ج ٥ ص ١٩٥) .
(٨) في الأم زيادة : « في الآية الكريمة التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأقرء » .

مَلَائِكَةٌ قُرُوبٌ^(١)؛ وَلَا يَحِلُّ لِهِنَّ: أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ؛ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (الآية^(٢)) .

« قال الشافعي (رحمه الله) : فكان^(٣) يَبْنَأُ فِي الْآيَةِ - بالتنزيل^(٤) - :
أنه لا يَحِلُّ لِلْمُطَلَّقةِ : أَنْ تَكْتُمَ مَا فِي رَحِمِهَا : مِنَ الْحَيْضِ . فقد يحدث له^(٥)
- عند خوفه انقضاء عِدَّتِهَا - رَأْيٌ فِي نِكَاحِهَا^(٦) ؛ أَوْ يَكُونُ طَلَاقُهَا :
أَدْبَابًا [لَهَا^(٧)] . » .

ثم ساق الكلام^(٨) ، إلى أن قال : « وكان ذلك يَحْتَمِلُ : الحَمْلَ مع
الحَيْضِ^(٩) ؛ لِأَنَّ الحَمْلَ : مِمَّا^(١٠) خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ . »
« فإذا^(١١) سأل الرجلُ امرأته المَطْلُقةَ : أحاملُ نهيَ ؟ أو هل حاضتْ ؟ :

(١) في الأم بعد ذلك : « الآية » .

(٢) تمامها : (وجعلنهن أحق بردهن في ذلك : إن أرادوا إصلاحاً ؛ ولهن مثل الذي
عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ؛ والله عزيز حكيم : ٢ - ٢٢٨) .

(٣) في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٠) : « وكان » .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى ، أي : بما اشتملت عليه ، بدون ما حاجة إلى دليل
آخر كالسنة . وعبارة الأصل هي : « فكان بيناً الآية في التنزيل » ؛ وفيها تقديم
ومحريف .

(٥) كذا بالأصل . وفي الأم : « وذلك أن يحدث للزوج » . والأول أظهر .

(٦) في الأم : « ارتجاعها » ؛ والمعنى واحد .

(٧) زيادة حسنة ، عن الأم ، قال بعدها : « لا إرادة أن تبين منه » .

(٨) حيث قال : « فلتعلمه ذلك : لثلاثتقض عِدَّتِهَا ، فلا يكون له سبيل إلى رجعتها . » .

(٩) في الأم والسنن الكبرى : « الحيض » ؛ ومعناها واحد هنا .

(١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « ما » . ولعله محرف .

(١١) في الأم : « وإذا » . وما في الأصل أحسن .

فهي ^(١) عندي ، لا ^(٢) يحل لها : أن تكتمه ^(٣) ولا أحداً رأت أن ^(٤) يعلمه . «
» [وإن لم يسألها ، ولا أحدٌ يعلمه إياه ^(٥)] : فأحبُّ إلىَّ : لو أخبرته به . «
ثم ساق الكلام ^(٦) ، إلى أن قال : « ولو كتمته بعد المسألة ، [الحلَّ
والأقراء ^(٧)] حتى خلتُ عدتها . - كانت عندي ، آمنةً بالكتمان] : إذ سُئلت
وكتمت ^(٨) . - وخفتُ عليها الإثمَ : إذا كتمت ^(٩) . وإن لم تُسأل . - ولم ^(١٠)
يكن [له ^(٧)] . عليها رجعةٌ : لأن الله (عز وجل) إنما جعلها له حتى تنقضي
عدتها . ^(١٠) » .

وروى الشافعي (رحمه الله) - في ذلك - قولَ عطاء ، ومجاهد ^(١١)
وهو منقول في كتاب (المبسوط) و (المعرفة) .

* * *

-
- (١) في الأم : « فيين » .
 - (٢) في الأم : « أن لا » .
 - (٣) في الأم زيادة : « واحداً منهما » .
 - (٤) عبارة الأم : « أنه يعلمه إياه » .
 - (٥) زيادة متعينة ، عن الأم .
 - (٦) راجع الأم (ص ١٩٥)
 - (٧) زيادة حسنة مفيدة ، عن الأم .
 - (٨) في الأم : « كتمته » .
 - (٩) كذا بالألم . وفي الأصل : « لم » ؛ وهو خطأ ، والنقص من الناسخ .
 - (١٠) قال في الأم ، بعد ذلك : « فإذا انقضت عدتها فلا رجعة له عليها » .
 - (١١) انظر الأم (ص ١٩٥ - ١٩٦) ، وفتح الباري (ج ٩ ص ٣٩٠) ، والسنن الكبرى . وانظر فيها أيضاً ما روى عن عكرمة وإبراهيم النخعي .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « سمعت من أرضي
— من أهل العلم ^(٢) — يقول : إن أول ما أنزل الله (عز وجل) — : من
العِدَّة . — : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ : ٢ — ٢٢٨) ؛
فلم يعلموا : ما عِدَّةُ الْمَرْأَةِ [التي ^(٣)] لا قَرْنَ ^(٤) لها ؟ وهي : التي لا تحيض ،
والحامل ^(٥) . فأنزل الله عز وجل : (وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمُحِيضِ : مِنْ
نِسَائِكُمْ ؛ إِنْ أَرَبْتُمْ : فَعِدَّتُهُنَّ : ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ^(٦)) ؛ [وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ :
٦٥ — ٤) ؛ فجعل عِدَّةَ الْمُؤَيَّسَةِ والتي لم تحض : ثلاثة أشهر ^(٧) . [وقوله ^(٨) :
(إِنْ أَرَبْتُمْ) : فلم تدرؤا ^(٩) : ما تعدُّ غير ذوات الأقرء ؟ — وقال : وَأُولَاتُ
الْأَحْمَالِ ^(١٠) أَجْلُهُنَّ : أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ : ٦٥ — ٤) ^(١١) . »

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ١٩٦) .

(٢) قد أخرجه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٠) عن أبي بن كعب ، بلفظ مختلف

(٣) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٤) في الأم : « أقرء » .

(٥) عبارة الأم : « ولا الحامل » (باللفظ على المرأة) . وهي وإن كانت صحيحة ،

إلا أنها توهم : أن الحامل من ذوات الأقرء ؛ مع أن أقرءها تهمل إذا ماتين حملها كما هو
مقرر ؛ فتأمل .

(٦) راجع في الأم (ج ٥ ص ١٩٤ — ١٩٥) كلامه عن هذا : فهو مفيد جداً .

(٧) الزيادة عن الأم ، وزجح أنها سقطت هنا من الناسخ .

(٨) هذا إلى قوله : الأقرء ، يظهر أنه من كلام الشافعي نفسه ، لا ما سمعه . انظر السنن الكبرى

(٩) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يدروا » . وهو تحريف في الغالب .

(١٠) راجع في الرسالة (ص ٥٧٢ — ٥٧٥) : كلامه عن عِدَّةَ الْحَامِلِ للتوفى عنها

زوجها ، وخلاف الصحابة في ذلك . فهو مفيد فيما سيأتي قريباً .

(١١) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢١) . حديث أم كلثوم بنت عقبة .

« قال الشافعي : وهذا (والله أعلم) يشبهه ^(١) ما قالوا . » .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٢) : « قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا
: كَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ، ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ^(٣)) - : فَمَا لَكُمْ
عَلَيْهِنَّ : مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا : ٣٣ - ٤٩) ^(٤) . » .

« وكان ^(٥) بيننا في حكم الله (عز وجل) : أن لا عِدَّةَ على المطلقة قبل
أن تُمسَّ ، وأن المسيس [هو ^(٦)] الإصابة . [ولم أعلم خلافاً في هذا ^(٦)] . » .
وذكر الآيات في العدة ^(٧) ، ثم قال : « فكان بيننا في حكم الله (عز وجل)
من يوم يقع الطلاقُ ، وتكونُ الوفاةُ . » .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٨) : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ
يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ، وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا : وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ : مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ

(١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « في هذا . . . شبه » ؛ وهو تحريف .

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ١٩٧) .

(٣) راجع في مسألة الطلاق قبل النكاح ، فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠٦ - ٣١٢) :

فهو مشتمل على أمور هامة ، تفيد فيما سبق (ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٤ - ٤٢٦) : ما روى عن ابن عباس

وشريح ، في هذا .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) زيادة حسنة مفيدة ، عن الأم . وانظر فيها ما قاله بهد ذلك . وراجع ما تقدم (ص ٢٠٢ - ٢٠٣)

(٧) وهي - كما في (ص ١٩٨) - : آيتا البقرة (٢٢٨ و ٢٣٤) ، وآية الطلاق (٤) .

(٨) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٠٥) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٧

غَيْرِ إِخْرَاجٍ ؛ فَإِنَّ (١) خَرَجْنَ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ :
من مَعْرُوفٍ (٢ - ٢٤٠) . «

« قال الشافعي : حفظت عن غير واحد - من أهل العلم بالقرآن . - :
أن هذه الآية نزلت قبل نزول آية (٢) المواريث ، وأنها منسوخة (٣) . «
« وكان بعضهم ، يذهب : إلى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين ،
وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة - وذلك : نفقتها ، وكسوتها ،
وسكنها (٤) . - وأن قد حُظِرَ على أهل زوجها إخراجها ، ولم يُحْظَرَ عَلَيْهَا
أن تَخْرُجَ (٥) . «

« قال : وكان مذهبهم : أن الوصية لها : بالمتاع إلى الحول والشكوى ؛
منسوخة (٦) . « . يعني : بآية المواريث (٧) .

(١) في الأم : « الآية » .

(٢) في الأم والسنن الكبرى : « آي » .

(٣) في الأم بعد ذلك ، كلام يفيد أنه قد وضع كلام من نقل عنهم . وراجع في الرسالة
(ص ١٣٨ - ١٣٩) كلامه المتعلق بهذا المقام .

(٤) ذكر في الأم (ج ٤ ص ٢٨) : أنه لم يحفظ خلافاً عن أحد في ذلك . وانظر

في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٣٠ و ٤٣٤ - ٤٣٥) ما يتعلق بهذا البحث .

(٥) قال في الأم ، بعد ذلك : « ولم يخرج زوجها ولا وارثه ، بخروجها : إذا كان غير
إخراج منهم لها ؛ ولا هي : لأنها إنما هي تاركة لحق لها . « . وقد ذكره بأوسع وأوضح
في الأم (ج ٤ ص ٢٨) فراجع .

(٦) قال في الأم (ج ٤ ص ٢٨) : « حفظت عنمن أَرْضَى . . . أن نفقة التوفى عنها
زوجها ، وكسوتها حولاً : منسوخ بآية المواريث . « . ثم ذكر الآية .

(٧) عبارة الأم هي : « بأن الله تعالى ورثها الربع : إن لم يكن لزوجها ولد ؛ والنهن :
إن كان له ولد . «

« [بَيِّنٌ^(١)] : أن الله (عز وجل) أثبت عليها عدة : أربعة أشهر

(١) هذه الزيادة عن الأم ، وبدونها قد يفهم : أن الناسخ للوصية بالمتاع ، آتيا الميراث والاعتداد بالأشهر . مع أنه آية الميراث فقط .

ولأوضح ذلك وأزيدة فائدة ، أقول في اختصار : إن الآية تضمنت أمرين : الوصية بالمتاع ، والاعتداد بالحوال .

(أما الأول) : فلا خلاف (على ما أرجح) : في أنه منسوخ ، وإنما الخلاف : في أن الناسخ : آية الميراث ، أو حديث : « لا وصية لوارث » . كما في (الناسخ والمنسوخ) للنجاس (ص ٧٧) . وهو خلاف لا أهمية له هنا . بل صرح الشافعي في الأم - بعد ذلك - : بأنه لا يعلم خلافاً في أن الوصية بالمتاع منسوخة بالميراث . وصرح : بأنه الناسخ . ابن عباس وعطاء ، فيما روى عنهما : في الناسخ والمنسوخ (ص ٧٣) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٧ و ٤٣١ و ٤٣٥) .

وقد يعترض : بأن الخلاف قد وقع بينهم : في لزوم سكنى المتوفى عنها . فنقول : انهم قد اتفقوا على أن كلا - : من النفقة والكسوة . - قد نسخ : في الحول كله ، وفيما دونه . ولما كان السكنى قد ذكر مع النفقة - : بسبب أنه يصدق عليه اسم المتاع . - : جاز أن يكونوا قد اتفقوا على أنه منسوخ مطلقاً أيضاً ، وجاز : أن يكونوا قد اختلفوا : في أنه منسوخ كذلك ، أو في الحول فقط . فعلي الفرض الثاني ، يكون لزوم السكنى - عند القائل به - ثابتاً . بأصل الآية : وعلى الفرض الأول ، يكون ثابتاً : بالقياس على المطلقة المتدة ، الثابت سكنها بآية : (لا تخرجوهن من بيوتهن : ٦٥ - ١) ، لأن المتوفى عنها في معناها . أو بقول النبي للفريمة (أخت أبي سعيد الخدري) : « امكثي في بيتك ، حتى يبلغ الكتاب أجله » . أو : بهما معا . وحينئذ : فيكون الخلاف قد وقع فقط في كون القياس والحديث يدلان على لزوم السكنى ، أم لا . وقد أشار الشافعي الى ذلك كله ، وبين أكثره في الأم (ج ٤ ص ٢٨ و ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) .

(وأما الثاني) : فذهب الجمهور : إلى أنه منسوخ بآية الاعتداد بالأشهر . وهو المختار . وذهب بعضهم : إلى أنه لا نسخ في ذلك ، وإنما هو نقصان من الحول . وذهب بعض آخر : إلى أنه لا نسخ فيه ، ولا نقصان . وهما مذهبان في غاية الضعف ، وقد بين ذلك أبو جعفر في الناسخ والمنسوخ (ص ٧٤ - ٧٦) .

وعشرًا؛ ليس لها الخيارُ في الخروج منها، ولا النكاحُ قبلها^(١). إلا: أن تكونَ حاملاً؛ فيكونُ أجلُّها: أن تَضَعَ حَمْلَها: [بَعْدَ أو قَرَبَ]. ويسقط بوضع حَمْلَها: عدةُ أربعةِ أشهرٍ وعشرٍ^(٢). «.

وله — في سُكْنَى الْمُتَوَفِّي عنها — قولٌ آخر^(٣): « أن الاختيارَ لورثته^(٤): أن يُسْكِنَها؛ وإن^(٥) لم يفعلوا^(٦): فقد مَلَكَو المَالَ دونَه^(٧) ». وقد^(٨) رويناَه عن عطاءٍ، ورواه [الشافعي عن^(٩) الشَّعْبِيِّ] [عن علي^(٩)].

(١) قال في الأم، بعد ذلك: « ودلت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم): على أن عليها أن تمسكت في بيت زوجها، حتى يبلغ الكتاب أجله. ».

(٢) زيادة حسنة مفيدة عن الأم؛ وانظر ما قاله بعد ذلك: ففيه فوائد جمة. وانظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٨ — ٤٣٠) ماورد في ذلك: من الأحاديث والآثار. ثم انظر ما رده أبو جعفر النحاس — في الناسخ والمنسوخ (ص ٧٤) — على من زعم: أن العدة آخر الأجلين. فهو في غاية القوة والجودة.

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٠٩)، والمختصر (ج ٥ ص ٣٠ — ٣١).

(٤) في المختصر: « للورثة ».

(٥) في المختصر: « فإن ». وهو أحسن.

(٦) في الأم زيادة: « هذا ».

(٧) قال في الأم، بعد ذلك: « ولم يكن لها السكنى حين كان ميتا لا يملك شيئا؛ ولا سكنى لها: كما لا نفقه لها. » وانظر في الأم (ج ٥ ص ٢٠٨) كلامه: في الفرق بين المطلقة المعتدة والمتوفى عنها.

(٨) في الأصل: « فإن ». ولعله محرف عن نحو ما أثبتنا، أو يكون في الكلام حذف. فتأمل.

(٩) هذه الزيادة يتوقف عليها صحة الكلام وتوضيحه. وانظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٣٥ — ٤٣٦).

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(١) : « قال الله (عز وجل) في المطلقات : (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ^(٢) ، وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا : أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ : ٦٥ - ١) . »
« قال الشافعي : والفاحشة^(٣) : أن تَبْذُو^(٤) على أهل زوجها ، فيأتي من ذلك : ما يُخَاف^(٥) الشقاقُ بينها وبينهم . »

« فإذا فعلت : حَلَّ لهم^(٦) إخراجها ؛ وكان عليهم^(٦) : أن يُنْزِلُوها منزلاً غيرَه^(٧) . » . وروي الشافعي معناه^(٨) - بإسناده - عن ابن عباس^(٩) .

* * *

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ٢١٧) .

(٢) راجع في الأم (ج ٥ ص ٢١٦ - ٢١٧) كلامه في سكنى المطلقات : فهو مفيد جدا .
(٣) هذا إلى آخر الكلام ، غير موجود بالأم ؛ ورجح أنه سقط من نسخها . ولم نثر عليه في مكان آخر من الأم وسائر كتب الشافعي . (٤) في الأصل : « تبدوا » ؛ وهو تحريف (٥) أي منه وبسببه . وكثيرا ما يحذف مثل هذا (٦) أي : للأزواج المخاطبين في الآية .
(٧) قال في الأم (ص ٢١٨) : « فإذا ابنت المرأة على أهل زوجها ، فجاء من بذاتها ما يخاف تساعرا ببناءة إلى تساعرا الشر - فلزوجها ، إن كان حاضرا : إخراج أهله عنها ؛ فإن لم يخرجهم : أخرجها إلى منزل غير منزله فخصنها فيه . » الخ فراجعه فإنه مفيد .

(٨) بلفظ : « الفاحشة المبينة : أن تَبْذُو على أهل زوجها ، فإذا بذت : فقد حل إخراجها . » . وانظر مسند الشافعي (بها مش الأم : ج ٦ ص ٢٢٠) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٣١ - ٤٣٢) .

(٩) ثم قال - كما في الأم (ص ٢١٨) ، والسنن الكبرى (ص ٤٣٢) - : « وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - في حديث فاطمة بنت قيس - تدل : على أن ماتأول ابن عباس ، في قول الله عز وجل : (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) ؛ هو : البناء على أهل زوجها ؛ كما تأول إن شاء الله تعالى . » . وانظر الأم (ج ٥ ص ٩٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٧ - ٢٩) . وراجع قصة فاطمة ، في السنن الكبرى (ص ٤٣٢ - ٤٣٤) ، وفتح الباري (ج ٩ ص ٣٨٦ - ٣٩٠) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمزو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
أنا الشافعي ، قال ^(١) : « قال الله عز وجل : (وَأُمَّهَاتُكُمْ : اللَّاتِي
أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ : مِنَ الرِّضَاعَةِ : ٤ - ٢٣) . »
« قال الشافعي : حرم ^(٢) الله (عز وجل) الأم ^(٣) والأخت : من
الرضاعة ؛ واحتمل تحريمهما ^(٤) معنيين . »

« (أحدهما) - : إذ ^(٥) ذكر الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة ،
فأقامها ^(٦) : في التحريم ، مقام الأم والأخت من النسب . - : أن تكون
الرضاعة كُلباً ، تقوم مقام النسب : فاحرم بالنسب حرم بالرضاعة مثله .
« وبهذا تقول ^(٧) : بدلالة سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،
والقياس على القرآن ^(٨) . »

« (والآخر) : أن يحرم ^(٩) من الرضاع الأم والأخت ، ولا يحرم
سواهما . »

(١) كما في الأم . (ج ٥ ص ٢٠) .

(٢) في الأم : « وحرم » ، وقبله كلام لم يذكر هنا ، فراجع .

(٣) كذا بالأصل ؛ ولم يذكر في الأم . ولعله سقط من النسخ : إذ قد ذكر فيها (ص ١٣٢) .

(٤) في الأصل : « تحريمها » ، وفي الأم : « فاحتمل محريمها » . وكلاهما محرف .

والتصحيح عن الأم (ص ١٣٢) ، وقد ذكر هناك المعنيين الآتين بأوسع مما هنا .

(٥) كذا بالأصل ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذا » .

(٦) كذا بالأصل . وفي الأصل : « فأقامها » ؛ وهو تحريف .

(٧) في الأصل : « يقول » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .

(٨) راجع ما تقدم (ص ١٨٢) .

(٩) كذا بالأصل ، وهو الظاهر المناسب : فتأمل . وفي الأصل : « تحرم » .

ثم ذكر دلالة السنة ، لما اختار : من المعنى الأول^(١) .

قال الشافعي^(٢) (رحمه الله) : « والرَّضَاعُ اسمٌ جامعٌ ، يَقَعُ : على المصَّة ، وأكثرَ منها^(٣) : إلى كمال إرضاع الحَوَّائِنِ . وَيَقَعُ^(٤) : على كل رضاع : وإن كان بعد الحولين^(٥) . »

« فاستدللنا^(٦) : أن المراد بتحريم الرضاع : بعضُ الرُّضَعِيْنَ^(٧) ، دون بعض . لا^(٨) : مَنْ لزمه اسمٌ : رَضَاعٍ . » .

وجَمَلَ نظير ذلك : آية^(٩) السارق والسارقة ، وآية^(١٠) الزاني والزانية^(١١) وذاكر الحجة في وقوع التحريم بخمس رَضَعَاتٍ^(١٢) .

(١) أنظر الأم (ج ٥ ص ٢٠ - ٢١ و ١٣٣) ، والمختصر (ج ٥ ص ٤٨ - ٤٩) .

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٣ - ٢٤) ، والمختصر (ج ٥ ص ٤٩ - ٥١)

(٣) هذا ليس بالمختصر .

(٤) في المختصر : « وعلی » .

(٥) في المختصر ، بعد ذلك : « فوجب طلب الدلالة في ذلك » . وانظر الأم .

(٦) عبارة الأم (ص ٢٤) : « فمكذا استدللنا بسنة رسول الله » ، أمي : بما ذكره

قبل ذلك : من حديث عائشة ، وابن الزبير ، وسالم بن عبد الله

(٧) كذا بالأُم والمختصر . وفي الأصل : « الوصفين » ؛ وهو تحريف .

(٨) كذا بالأُم . وفي الأصل : « ومن » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٩) سورة المائدة : (٣٨) .

(١٠) سورة النور : (٢) .

(١١) أنظر كلامه عن هذا ، في الأم (ص ٢٤) ، والمختصر (ص ٥٠) .

(١٢) أنظر الأم (ص ٢٣ - ٢٤) ، والمختصر (ص ٤٩ - ٥١) . وأنظر السنن

الكبرى (ج ٧ ص ٤٥٣ - ٤٥٧) . وراجع بتأمل ما كتبه صاحب الجوهر النقي .

(١٧ - م)

وَاحْتَجَّ فِي الْحَوْلَيْنِ ^(١) بِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) : (وَأُولَ الدَّاتِ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ : ٢ — ٢٣٣) .

[ثم قال ^(٢)] : « جَعَلَ (عز وجل) تَمَامَ الرَّضَاعَةِ : حَوْلَيْنِ [كَامِلَيْنِ ^(٣)] ؛ وَقَالَ : (فَإِنْ أَرَادَ فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا ، وَتَشَاوُرٍ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا : ٢ — ٢٣٣) ؛ يَعْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ . »

« فَدَلَّ إِرْخَاصَهُ (حَلْ ثَنَائِهِ) — فِي فِصَالِ الْمَوْلُودِ ، عَنْ تَرَاضِي وَالذَّيِّهِ وَتَشَاوُرِهِمَا ، قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ . — عَلَى أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ : بِاجْتِمَاعِهِمَا عَلَى فِصَالِهِ ، قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ ^(٤) . »

« وَذَلِكَ لَا يَكُونُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) إِلَّا بِالنَّظَرِ لِلْمَوْلُودِ مِنَ وَالذَّيِّهِ : أَنْ يَكُونَا يَرِيَانِ : فِصَالَهُ ^(٥) قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ ، خَيْرًا مِنْ إِتِمَامِ الرَّضَاعِ لَهُ لَعَلَّهُ

(١) كما في الأم (ص ٢٤ - ٢٥) . وقد تعرض لذلك ، في المختصر (ص ٥١ - ٥٢) وراجع في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٤٢ - ٤٤٣ و ٤٦٢ - ٤٦٣) .
(٢) تبييننا للدلالة ، وتنمائها . وهذه الزيادة حسنة منبهة .
(٣) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٤) من قوله : فدل ، إلى هنا — قد ورد هكذا في الأصل . وهو صحيح في غاية الظهور . وعبرة الأم هي : « فدل على أن إرخاصه (عز وجل) : في فصال الحولين ؛ على أن ذلك إنما يكون باجتماعها على فصاله قبل الحولين » . والظاهر : أن فيها زيادة ونقصا ؛ فتأمل .

(٥) في الأم : « ان فصاله قبل الحولين خير له » .

تكون به ، أو بمرضعه^(١) - وإنه لا يقبل رضاع غيرها . - وما^(٢) أشبه هذا .

« وما جعل الله تعالى له ، غاية - [فالحكم^(٣)] بعد مضي الغاية ، فيه : غيره قبل مضيها . قال^(٤) الله عز وجل : (وَأَلْمَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ : ٢ - ٢٢٨) ؛ فحكمن^(٥) - بعد مضي ثلاثة أقراء - : غير حكمن^(٦) فيها . وقال تعالى : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ^(٧) : ٤ - ١٠١) ؛ فكان لهم : أن يقصروا مسافرين ؛ وكان - في شرط القصر لهم : بحال موصوفة . - دليل : على أن حكمهم في غير تلك الصفة : غير القصر^(٨) .

* * *

(١) في الأم : « أو بمرضعته » . وفي الأصل : « أو لمرضعه » ؛ وهو محرف عما أثبتناه وكلاهما صحيح على رأى الجمهور . ويتعين هنا ما في الأم : على رأى الفراء وجماعة . أنظر المصباح (مادة : رضع) .
(٢) في الأم : « أو ما » .
(٣) زيادة متعينة ، عن الأم . وعبارة المختصر (ص ٥٢) هي : « وما جعل له غاية ، فالحكم بعد مضي الغاية : خلاف الحكم قبل الغاية . » .
(٤) كلام الأم هنا ، قد ورد على صورة سؤال وجواب ؛ وقد تأخر فيه هذا القول عن القول الآتى بعد .

(٥) عبارة الأم هي : « فكن إذا مضت الثلاثة الأقراء ، فحكمن بعد مضيها غير الخ . وعبارة المختصر : « فإذا مضت الأقراء ، فحكمن بعد مضيها خلاف الخ . »
(٦) في الأصل : « حكمن » ، وهو تحريف .
(٧) في الأم زيادة : « الآية » .
(٨) أنظر كلامه بعد ذلك - في الأم (ص ٢٥) - عن حديث سالم . وغيره ، فهو مفيد

(أنا) أبو عبد الله الحافظ (قراءة عليه) : نا أبو العباس ، أنا الربيع ،
قال : قال الشافعي ^(١) : « قال الله عز وجل : (فَاَنْكِحُوْا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ
النِّسَاءِ : مَتْنِي ^(٢) ، وَثَلَاثَ ، وَرُبَاعَ . فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا : فَوَاحِدَةً ، أَوْ
مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْمَلُوا : ٤ - ٣) . »

« قال : وقول ^(٣) الله عز وجل : (ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْمَلُوا) ؛ يدل (والله
أعلم) : على ^(٤) أن على الزوج ^(٥) ، نفقة امرأته ^(٦) . »

« وقوله : (أَلَّا تَعْمَلُوا) ؛ أي ^(٧) : لا يكثر من تعملوا ^(٨) ، إذا اقتصر

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ٩٥) .

(٢) في الأم : « إلى تعملوا » .

(٣) قال في الأم (ج ٥ ص ٧٨) : « وفي قول الله في النساء . . . بيان : أن على الزوج
ملاغى بامرأته عنه : من نفقة وكسوة وسكنى . الخ . فراجع : فإنه مفيد خصوصا في
مسئلة الإجارة الآتية قريبا . وراجع المختصر (ج ٥ ص ٦٧) . »

(٤) هذا غير موجود بالأم .

(٥) في الأم : « الرجل » .

(٦) قال في الأم (ج ٥ ص ٦٦) - بعد أن ذكر نحو ذلك - : « ودلت عليه السنة :
من حديث هند بنت عتبة ، وغيره . وذكر نحو ذلك في الأم (ص ٧٩) . وراجع الأم
(ص ٧٧ - ٧٨ و ٩٥) . »

(٧) كذا بالأصل والمختصر (ص ٦٦) . ولا ذكر له في السنن الكبرى (ج ٧ ص

٤٦٥) . وعبرة الأم : « أن » . والكل صحيح .

(٨) كذا بالأصل ، والسنن الكبرى ، والجوهر النقي . وفي الأم والمختصر : « تعملون » .
وما أثبتنا - وإن كان صحيحا - ليس ببعيد أن يكون محرفا . وقد روى في السنن الكبرى
(ج ٧ ص ٤٦٦) - عن أبي عمر صاحب ثعلب - أنه قال : « سمعت ثعلبا يقول - في قول

الشافعي : (ذلك أدنى أن لا تعملوا) أي : لا يكثر عيالكم . - قال : أحسن ؛ هو : لفة » .
وراجع ما كتبه على قول الشافعي هذا ، صاحب الجوهر النقي (ص ٤٦٥ - ٤٦٦) : ففيه

فوائد جملة .

المرء على واحدة: وإن أباح له أكثر منها^(١). » .

(أنا) أبو الحسن بن بشران العدل ببغداد ، أنا أبو عمر محمد بن عبد الواحد اللغوي (صاحب ثعلب) - في كتاب : (ياقوتة الصراط) ؛ في قوله عز وجل : (أَلَا تَعْمَلُونَ) . - : «أى : أن لا تجوروا^(٢)؛ و(تعولوا) : تكثر عيالكم . » .

وروينا عن زيد بن أسلم - في هذه الآية - : « ذلك^(٣) أدنى أن لا يكثُرَ مَنْ تعولونه » .

* * *

(أنبأني) أبو عبد الله ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « قال الله (عز وجل) في المطلقات : (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ^(٥) : ٦٥ - ٦) ؛ وقال^(٦) : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ : فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ : ٦٥ - ٦)^(٧) . »

(١) أنظر ما قاله في الأم بعد ذلك .

(٢) هذا تفسير باللازم . وفي الأصل : «تجوروا» ؛ وهو تحريف .

(٣) كذا بالسنن الكبرى (ص ٤٦٦) . وفي الأصل : « وذلك » . والظاهر أن

الزيادة من الناسخ .

(٤) كما في الأم (ج ٥ ص ٢١٩) وقد ذكر بعضه في المختصر (ج ٥ ص ٧٨) على

ما ستعرف .

(٥) راجع كلامه عن هذا ، في الأم (ص ٢١٦ - ٢١٧) .

(٦) كذا بالمختصر وفي الأصل : « الآية ، وقال » . ولا معنى لهذه الزيادة كما هو

ظاهر . وفي الأم : « الآية إلى فاتوهن أجورهن » .

(٧) قال في المختصر ، عقب ذلك : « فلما أوجب الله لها نفقة بالحمل ، دل : على أن لانفقة

لها بخلاف الحمل . » .

« قال : فكان بيننا (والله أعلم) - في هذه الآية - : أنها في المطلقة ^(١) : لا يملك زوجها رجعتها ؛ من قبل : أن الله (عز وجل) لما أمر بالسكنى : عاماً ؛ ثم قال في النفقة : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ : فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) - دَلَّ ذلك ^(٢) : على أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الأحمال منهن ، صنفٌ : دَلَّ الكتابُ : على ^(٣) أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال منهن . لأنه إذا وجب لمطلقة : بصفة ^(٤) ؛ نفقةٌ - : ففي ذلك ، دليلٌ : على أنه لا يجب ^(٥) نفقة لمن كانت ^(٦) في غير صفتها : من المطلقات . »
 « ولما ^(٧) لم أعلم مخالفاً - : من أهل العلم . - في أن المطلقة : التي يملك ^(٨) زوجها رجعتها ؛ في معاني الأزواج ^(٩) - : كانت ^(١٠) الآية على غيرها : من المطلقات ^(١١) . » وأطال الكلام في شرحه ، وألحجته فيه ^(١٢) .

* * *

- (١) في الأم زيادة : « التي » . وهو أحسن . (٢) هذا غير موجود بالأم .
 (٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « على النفقة » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 (٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « نصف » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 (٥) في الأم : « تجب » . (٦) في الأم : « كان » ؛ وهو صحيح أيضاً .
 (٧) في الأم : « فلما » وعبارة المختصر : « ولا أعلم خلافاً : أن التي يملك رجعتها ، في معاني الأزواج » . (٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « تملك » ؛ ولعله محرف .
 (٩) قال في المختصر والأم - بعد ذلك - : « في أن عليه نفقتها وسكنائها ، وأن طلاقه وإيلاده وظهاره ولعانه يقع عليها ، وأنها ترثه ويرثها » .
 (١٠) في المختصر : « فسكانت » .
 (١١) قال في الأم ، بعد ذلك : « ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها ، إلا : مطلقة لا يملك الزوج رجعتها » .
 (١٢) أنظر الأم (ص ٢١٩ - ٢٢٠) ، والمختصر (ص ٧٨ - ٧٩) . وراجع في ذلك السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٧١ - ٤٧٥) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَالْوَالِدَاتُ
يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ : لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ ؛ وَعَلَى
الْمَوْلُودِ لَهُ : رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^(٢) : ٢ - ٢٣٣) ؛ وقال تبارك
وتعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ : فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ، وَأَتَمُّوا بَيْنَكُمْ
بِمَعْرُوفٍ . وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ : فَسَتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى ^(٣) : ٦٥ - ٦) .
« قال ^(٤) الشافعي ^(٥) : ففي كتاب الله (عز وجل) ، ثم في سنة رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) - بيان : أن الإجازات ^(٦) جائزة : على ما يعرف الناس ^(٧) .
إذ قال الله : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ : فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ) ؛ والرِّضَاعُ يَخْتَلِفُ :
فِيكونُ صَبِيًّا أَكْثَرَ رِضَاعًا مِنْ صَبِيٍّ ، وَتَكُونُ امْرَأَةٌ أَكْثَرَ لَبْنًا مِنْ
امْرَأَةٍ ؛ وَيَخْتَلِفُ لِبْنُهَا . فَيَقِلُّ ^(٨) وَيَكْثُرُ . »

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٩ - ٩٠) .

(٢) ذكر في الأم الآية كلها .

(٣) ذكر في الأم الآية التالية أيضاً .

(٤) كذا بالأم . وفي الاصل : « وقال » ؛ والزيادة من النسخ على ما يظهر .

(٥) بعد أن ذكر (ص ٨٩ - ٩٠) حديث هند أم معاوية المشهور ، الذي روته

عائشة . وراجع الأم (ص ٧٧ - ٧٨ و ٩٥) ، والمختصر (ج ٥ ص ٦٦ - ٦٧) ،

ومسند الشافعي (بهاشم الأم : ج ٦ ص ٢١٩ و ٢٣١) ، والسنن الكبرى (ج ٧

ص ٤٧٧) .

(٦) في الأم : « الإجازة » .

(٧) راجع كلامه في الرسالة (ص ٥١٧ - ٥١٨) : فهو مفيد هنا .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « قليل » ، وهو تحريف . وراجع كلامه المتعلق

بهذا : في الأم (ج ٣ ص ٢٥٠)

« فتجوزُ الإجازاتُ^(١) على هذا : لأنه لا يوجد فيه أقربُ مما يُحيط العلمُ به : من هذا . وتجوزُ^(٢) الإجازات على خدمة العبد : قياساً على هذا ؛ وتجوزُ في غيره — مما يعرفُ الناسُ . — : قياساً على هذا . »
« قال : وبيانُ^(٣) : أن على الوالد : نفقةَ الولد ؛ دونَ أمه : متزوجةً ، أو مطلقةً . »

« وفي هذا ، دلالةٌ : [على^(٤)] أن النفقة ليست على الميراث ؛ وذلك : أن الأم وارثةٌ ، وفرَضُ النفقةِ والرِّضاعِ على الأب ، دونها . قال^(٥) ابن عباس — في قول الله عز وجل : (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ : ٢ — ٢٣٣) . — : من أن لا تُضارَّ والدَةُ بولدها^(٦) ؛ لا^(٧) : أن عليها الرضاع . »
وبهذا الإسناد في (الإملاء) : قال الشافعي : « ولا يلزمُ المرأةَ رِضاعُ

(١) في الأم : « الإجارة » .

(٢) في الأصل : « ويجوز » ؛ ولعله محرف عما أثبتناه . وفي الأم : « فتجوز » ؛ وهو أحسن .

(٣) كذا بالأم . وهو معطوف على قوله السابق : « وبيان » . وعبارة الأصل : « وبيان

على » ؛ ولعل الزيادة من الناسخ

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « وقال » .

(٦) قد ذكر هذا الأثر أيضاً ، في الأم (ج ٥ ص ٩٥) : خلال مناظرة قوية بينه

وبين بعض الحنفية ؛ فراجعها وراجع رده (ص ٩٤) على أثر عمر الذي تمسك به

الخصم ؛ وراجع ذلك أيضاً وما روى عن مجاهد : في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٧٨) ،

ثم تأمل ما ذكره صاحب الجرهر النقي .

(٧) نجومز : أن هذا تفسير من الشافعي لكلام ابن عباس .

ولدها: كانت عند زوجها، أو لم تكن. إلا: إن شاءت^(١). وسواء: كانت شريفة، أو دنيئة، أو مؤسرة، أو مفسرة. لقول الله عز وجل: (وَإِنْ تَمَسَّرْتُمْ: فَسَتُرِضِعُ لَهُ أُخْرَى: ٦٥ - ٦٦). «.

وزاد الشافعي على هذا - في كتاب الإجارة^(٢) - فقال:

«وقد ذكر الله (تعالى) الإجارة في كتابه، وعمل بها بعض أنبيائه؛ قال الله تعالى: (قَالَتَ إِحْدَاهُمَا: يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ، إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ: الْقَوِيُّ الْأَمِينُ). الآية^(٣)».

«فذكر^(٤) الله (عز وجل): أن نبيا من أنبيائه (صلى الله عليه وسلم) أُجِرَ^(٥) نفسه: حَجَجًا مُسَمًّا، يَمْلِكُ^(٦) بها بُضْعَ امْرَأَةٍ^(٧)». «
«فدل: على تجويز الإجارة، وعلى أن^(٨) لا بأس بها على الحجاج: إذا^(٩) كان على الحجاج استأجره. [وإن كان استأجره على غير حجاج: فهو تجويز الإجارة بكل حال^(١٠)]. «.
«وقد قيل: استأجره على أن يرعى له؛ والله أعلم.».

* * *

(١) في الأصل: «شاء». والصحيح ما أثبتنا. أي: إلى إن تبرعت. والاستثناء منقطع

(٢) من الأم (ج ٣ ص ٢٥٠).

(٣) ذكر في الأم إلى (حجاج) ثم قال: الآية. وتام المتروك: (قال: إني أريد أن

أنكحك إحدى ابنتي هاتين: على أن تأجرني ثمانى حجاج؛ فإن آتمت عشرا: فن عندك؛

وما أريد أن أشق عليك، ستجدني إن شاء الله من الصالحين: ٢٨-٢٧). (٤) في الأم: «قد

ذكر». وما في الأصل أظهر. (٥) في الأم: «أجر». (٦) في الأم: «ملكه».

وكلاهما صحيح. (٧) قد تعرض لهذا الموضوع أيضا: في الأم (ج ٥ ص ١٤٤) فراجع.

(٨) في الأصل: «الارباس»؛ وهو محرف عما ذكرنا. وفي الأم: «أنه لا بأس».

(٩) في الأم: «إن» (١٠) زيادة مفيدة، عن الأم.

« مَا يُؤْتِرُّ عَنْهُ فِي الْجِرَاحِ ، وَغَيْرِهِ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ،
أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، قال^(١) : « قال الله (عز وجل) لنبيه
صلى الله عليه وسلم : (قُلْ : تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ : أَلَّا
تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ؛ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ : مِنْ
إِمْلَاقٍ^(٢) : نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) الآية : (٦ - ١٥١) ؛ وقال :
(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ : ٨١ - ٨ - ٩) ؛ وقال :
(وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ، شُرَكَاءُ لَهُمْ :
٦ - (١٣٧ - ٦) .

« قال الشافعي : كان بعض العرب يقتل الإناث - من ولده . - ضغارا^(٣) :
خوف العيلة عليهم^(٤) ، والعارِ بهم^(٥) . فلما هسى الله (عز وجل) عن ذلك - :

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ٢) .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٨) ما ورد في ذلك : من السنة .

(٣) يقال : إن أول من وأد البنات قيس بن عاصم التميمي . كما ذكر في فتح الباري

(ج ١٠ ص ٣١٣) ؛ فراجع قصة قيس فيه . وراجع في هذا المقام ، بلوغ الأرب (ج ١

ص ١٤٠ و ج ٣ ص ٤٢ - ٥٣) .

(٤) أي : على الآباء .

(٥) كذا بالأصل ؛ أي : بسبب البنات . وفي الأم : « بهم » . أي بالآباء ، فالباء ليست

للسبية . والمؤدى واحد .

من أولاد المشركين . - : دَلَّ ذَلِكَ^(١) : على تَثْبِيْتِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ أَطْفَالِ
المشركين : في دار الحرب^(٢) . وكذلك : دَلَّتْ^(٣) عليه السنة ، مع ما دَلَّ
عليه الكتابُ : من تحريم القتلِ بغيرِ حقٍّ^(٤) . «

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٥)
(رحمه الله) - في قول الله عز وجل : (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا : فَقَدْ جَعَلْنَا
لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا ؛ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ : ١٧ - ٣٣) . قال : « لا يَقْتُلُ غَيْرَ
قَاتِلِهِ^(٦) ؛ وهذا يُشْبِهُ مَا قِيلَ (والله أعلم) : قال الله عز وجل : (كَتَبَ
عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ : ٢ - ١٧٨) ؛ فالقصاصُ إنما يكون^(٧) : ممن فَعَلَ
ما فيه القصاصُ ؛ لا : ممن لا يفعله . «

(١) هذا اللفظ غير موجود في الأم .

(٢) راجع كلام الشافعي في الرسالة (ص ٢٩٧ - ٣٠٠) : فهو مفيد في الموضوع .

(٣) في الأصل : « دلت صفة السنة بما » . وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .

(٤) ثم ذكر قوله تعالى : (قد خسر الدين قتلوا أولادهم سفها بغير علم : ٦ - ١٤٠) ؛

وقول النبي لابن مسعود - وقد سأله عن أكبر الكبائر - : « .. أن تقتل ولدك من أجل

أن يأكل معك » . وانظر فتح الباري (ج ١٠ ص ٣٤٤ و ج ١٢ ص ٩٣ - ٩٥ و ١٥٢

و ج ١٣ ص ٣٨١ - ٣٨٢) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ٣) وقد ذكر فيها الآية الآتية ، ثم قال : « قال الشافعي في

قوله : (فلا يسرف في القتل) . « الخ .

(٦) قد ذكر هذا أيضا في الأم (ج ٦ ص ٨) والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥) معزوا

إلى غيره ، بدون تعيينه . ثم رواه في السنن بمعناه : عن زيد بن أسلم ؛ فراجع هو وأثر

ابن عباس في ذلك .

(٧) كذا بالألم ؛ وفي الأصل : « لكونهن » ؛ وهو خطأ وتحريف .

« فَأَحْكَمَ اللَّهُ (عز وجل) فَرَضَ الْقصاصَ : في كتابه ؛ وَأَبَانَتْ
السنةُ : لِمَنْ هو ؟ وعلى مَنْ هو ؟ » .^(١)

* * *

(أنا) أبو عبد الله ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٢) :
« من العِلْمِ العامِّ الذي لا اختلافَ فيه بين أحدٍ لِقِيَتُهُ : خَدَّئِهِ^(٣) ، وبلَغَنِي
عنه — : من علماء العرب . — : أنها كانت قبلَ نزولِ الوحيِ على رسولِ الله
(صلى الله عليه وسلم) : تَبَيَّنُ في الفَضْلِ ، ويكونُ بينها ما يكونُ بين
الجيران : من قتلِ العَمْدِ والخطأ . »

« وكان^(٤) بعضُها : يَعْرِفُ لبعضِ الفَضْلِ في الدِّيَاتِ ، حتى تكونُ
ديةُ الرجلِ الشريفِ : أضعافَ ديةِ الرجلِ دونه . »

« فأخذ بذلك بعضُ مَنْ بين أظهرِها — من غيرها^(٥) . — : بأقصد^(٦)

مما كانت تأخذ به ؛ فكانت ديةُ النَّضِيرِيِّ : ضعِفَ^(٧) ديةُ القُرْطِيِّ^(٨) . »

(١) انظر ما ذكره بعد ذلك : من السنة (ص ٣ - ٤) .

(٢) كما في الأم (ج ٦ ص ٧) .

(٣) كذا بالأم ، وهو الأحسن . وفي الأصل : « خَدَّئِي » .

(٤) في الأم : « فكان » .

(٥) كهو ديةِ النَّضِيرِ .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « ناقصة » ؛ والظاهر أنه محرف .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « ضعفي » ؛ وهو وإن كان لا يتعارض مع ما تقدم ، إلا

أنا نجوز أنه محرف عما في الأم .

(٨) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥) : حديث ابن عباس ، المتعلق بذلك .

« وكان الشريف من العرب : إذا قُتِلَ يُجَاوِزُ^(١) قَاتِلَهُ ، إلى مَنْ لم يَقْتُلْهُ :
 من أشرف القبيلة التي قتله أحدُها^(٢) وربما لم يَرْضَوْا : إلا بَعْدَ يَقْتُلُونَهُمْ . «
 « فقتل بعضُ غَنِيٍّ^(٣) شَأْسَ بنِ زُهَيْرٍ [العَبَسِيُّ] : جَمَعَ عَلَيْهِمْ أَبُوهُ^(٤)
 زُهَيْرُ بنِ جَدِيْعَةَ ؛ فقالوا له^(٥) — أو بعضُ مَنْ نُدِبَ عَنْهُمْ — : سَلْ في قتلِ
 شَأْسٍ ؛ فقال : إحدِي ثلاثٍ لا يُرَضِّنِي غيرُها ؛ فقالوا^(٦) : ما هي ؟ فقال^(٧) :
 تُحْيُونَ لي شَأْسًا ، أو تَمْلَأُونَ رِدَائِي من نجوم السماء ، أو تَدْفَعُونَ لي غَنِيًّا
 بِأَسْرَها ؛ فأقتلها ، ثم لا أرى : أني أخذتُ [منه^(٨)] عَوَصًا . «
 « وَقَتِلَ كَلَيْبٌ وائِلٌ : فاقتلوا دهرًا طويلًا ، واعتزلهم^(٩) بعضهم^(١٠) »

- (١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « فجاوز » ؛ وهو تحريف .
 (٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥) : أن زيد بن أسلم في ذلك .
 (٣) يقال له : رياح بن الأشل الغنوي - كما في تاريخ ابن الأثير ، وشرح القاموس - أو
 ابن الأسك كما في الأغاني . وفي العقد الفريد : ابن الأسل . وهو محرف عن أحد ما ذكرنا .
 (٤) كذا بالأُم . وفي الأصل : « أبو ماهر بن خزيمه » . وهو تحريف .
 (٥) في الأصل زيادة : « سل » . وهي من الناسخ .
 (٦) في الأم : « قالوا » .
 (٧) في الأم : « قال » .
 (٨) زيادة حسنة عن ، الأم . وراجع في ذلك وما جر إليه : من مقتل زهير ؛ الأغاني
 (ط . الساسي : ج ١٠ ص ٨ - ١٦) ، والعقد الفريد (ط . اللجنة : ج ٥ ص ١٣٣ -
 ١٣٧) وتاريخ ابن الأثير (ط . بولاق : ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣١) ، وأيام العرب في الجاهلية
 (ص ٢٣٠ - ٢٤١) .
 (٩) كذا بالأُم . وفي الأصل : « وأعدلهم » ؛ وهو تحريف .
 (١٠) هو الحارث بن عباد البكري صاحب النعمامة ، وقد قال : لا ناقة لي فيها ولا جمل .

فأصابوا ابنا له — يقال ^(١) له : يُجَيِّرُهُ . — فأتاهم ، فقال : فد عر قتم عُرْتِي ،
فَجَيَّرَ ^(٢) بِكَلْبِيبٍ — وهو ^(٣) أعزُّ العرب — [وكفؤوا عن الحرب ^(٤)] .
فقالوا : يُجَيِّرُهُ ^(٥) بِشِئْنِ [تَعْلٍ ^(٤)] كَلْبِيبٍ . فقاتلهم ^(٦) : وكان مُعْتَزِلًا .
« قال : وقال ^(٧) : إنه نزل في ذلك [وغيره ^(٤)] — مما ^(١) كانوا
يحكمون به في الجاهلية . — هذا الحكم الذي أحكيه [كله ^(٤)] بعد هذا ؛ وحكم
الله بالعدل : فسوّى في الحكم بين عباده : الشريف منهم ، والوضيع :
(أَمْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْنُونَ ؟ ! وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ
يُوقِنُونَ : ٥٠ = ٥٠) . »

« فقال ^(٧) : إن الإسلام نزل : وبمض العرب يطلبُ بمضاً بدماء :

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « فقال له عر قاتلهم » . وهو تحريف شنيع

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « فتجبر » ، وهو تحريف

(٣) هذه الجملة كلها غير موجودة بالأم .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأصل : « بجر سسع » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(٦) وهو مغضب ، بعد أن ارتجل لاميته الجيدة المشهورة ، التي يقول فيها :

قربا مربط النعامة مئى إن قتل الكريم بالشسع غالى

وقد الحق بتغلب هزيمة منكرة ، وأزل بهم خسارة فادحة . فراجع ذلك كله بالتفصيل :

في أمالي القالى (ج ٣ ص ٢٥ - ٢٦) ، والأغانى (ج ٤ ص ١٣٩ - ١٤٥) ، والعقد الفريد

(ج ٥ ص ٢١٣ - ٢٢١) ، وأيام العرب في الجاهلية (ص ١٤٢ - ١٦٤) ، وأخبار

المراقة وأشعارهم (ص ٢٢ - ٤١) وتاريخ ابن الأثير (ج ١ ص ٢١٤ - ٢٢١) .

(٧) كذا بالأم ، وهو الظاهر . أى : من أخبر بما تقدم . وفي الأصل : « فيقال » .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « بما » ، وهو تحريف .

وَجِرَاحٍ؛ فَزَلَّ فِيهِمْ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي
الَّذِينَ قُتِلُوا: الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى) (الآية (٢))
(٢ - ١٧٨) . « .

قال (٣): «وكان بدء ذلك في حَيِّين (٤) - من العرب - : اقتتلوا قبل
الإسلام بقليل ؛ وكان لأحد الحَيِّينِ فضلٌ على الآخر : فأقسموا بالله :
لَيَقْتُلَنَّ بِالْأُنثَى الذَّكَرَ ، وبالعبد منهم الحرَّ . فلما نزلت هذه الآية : رَضُوا
وسلموا .»

« قال الشافعي : وما (٥) أشبه ما قالوا من هذا ، بما قالوا - : لأن
الله (عز وجل) إنما ألزم كلَّ مذنب ذنبه ، ولم يجعلْ جُرْمَ أحد على غيره :
فقال : (أَلْحَرْبُ بِالْحَرْبِ) : إذا كان (والله أعلم) قاتلا له ؛ (وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) :
إذا كان قاتلا له ؛ (وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى) : إذا كانت قاتلة لها . لا : أن يُقْتَلَ

(١) راجع الخلاف فيمن نزلت فيه هذه الآية: في تفسير الطبري (ج ٢ ص ٦٠ - ٦٢)
فهو مفيد جدا . وانظر ماروي عن مقاتل وابن عباس : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٦
٤٠) .

(٢) ذكر في الأم إلى قوله : (ورحمة) ؛ ثم قال : « الآية والآية التي بعدها » .

(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ٢١) ، وقد روى مختصرا عن الشعبي : في أسباب النزول

للواحدى (ص ٣٣) ، وروى مطولا عن مقاتل بن حيان : في السنن الكبرى
(ص ٢٦) .

(٤) صرح أبو مالك على ما رواه السدي عنه ، كما في تفسير الطبري: ص ٦١ - بأنهما

من الأنصار . فالظاهر : أنهما الأوس والخزرج .

(٥) هذا إلى الحديث الآتي : قد ذكر مختصرا في السنن الكبرى (ص ٢٦) .

بأحد - : ممن [لم ^(١)] يَقْتَلُهُ . - : لفضل المقتولِ على القاتلِ ^(٢) . وقد جاء
عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « أعدي ^(٣) الناس على الله (عز وجل) :
مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ . »

« وما وصفت ^(٤) - : من أن ^(٥) لم أعلم مخالفاً : في أن يُقتل الرجلُ
بالمرأة ^(٦) . - دليل ^(٧) : أن لو كانت هذه الآية [غير ^(١)] خاصة - كما قال
مَنْ وصفتُ قوله : من أهل التفسير . - : لم يُقتلْ ذكرٌ بأثى . »

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، نا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(٨) : « قال الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) ^(٩) . »

« فكان ظاهرُ الآية (والله أعلم) : أن القصاصَ إنما كُتب على

(١) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٢) راجع كلامه المتعلق بهذا ، في الأم (ج ٦ ص ٨) : ففيه زيادة مفيدة فيما سيأتي .

(٣) كذا بالأصل ، والأم (ص ٣) ، وبعض الروايات في السنن الكبرى (ص ٢٦) .

وفي الأم (ص ٢١) وبعض الروايات في السنن الكبرى : « أعتق » .

(٤) أى : قبيل ما تقدم : بما ذكر في الأم ، ولم يذكر بالأصل . وراجع كلامه في

الأم (ص ١٨ - ١٩)

(٥) في الأم : « أتى » .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٧ - ٢٨) : ما روى في ذلك عن الزهري ،

وابن المسيب ، وغيرها . وراجع في فتح الباري (ج ١٢ ص ١٦٠) : كلام ابن عبد البر ،

فهو مفيد . (٧) في الأم زيادة : « على » .

(٨) كما في الأم (ج ٦ ص ٣٢ - ٣٣) . (٩) في الأم زيادة : « الآية » .

الباغين^(١) المكتوب عليهم القصاصُ - : لأنهم المخاطبون بالفرائض . - :
 إذا قتلوا^(٢) المؤمنين . بابتداء^(٣) الآية ، وقوله : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ :
 ٢ - ١٧٨) ؛ لأنه^(٤) جعل الأخوة بين المؤمنين^(٥) ، فقال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
 إِخْوَةٌ : ٤٩ - ١٠) ؛ وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين .
 « قال : ودلت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : على مثل ظاهر
 الآية^(٦) . » .

[قال الشافعي^(٧)] : « قال الله (جل ثناؤه) في أهل التوراة [: وَكَتَبْنَا
 عَلَيْهِمْ فِيهَا : أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ] الآية : (٥ - ٤٥) . »^(٨)
 « [قال : ولا يجوز (والله أعلم) في حكم الله (تبارك وتعالى) بين أهل
 التوراة^(٨)] - : أن كان حكماً بيننا . - إلا : ما جاز في قوله : (وَمَنْ

- (١) قال - كما في المختصر (ج ٥ ص ٩٧) - : ولا يقتص إلا من بالغ ؛ وهو : من
 احتلم من الذكور ، أو حاض من النساء ، أو بلغ أيهما كان خمس عشرة سنة .
 (٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « اقتتلوا » ؛ وهو تحريف .
 (٣) كذا بالأُم . وفي الأصل : « تأييد » ؛ وهو تحريف .
 (٤) كذا بالأُم . وفي الأصل : « الآية » ؛ وينبغي على الظن أنه تحريف .
 (٥) راجع كلام صاحب الجوهر النقي (ج ٨ ص ٢٨ - ٢٩) وتأمله .
 (٦) انظر ما ذكره في الأُم - بعد ذلك - : من السنة التي تدل على عدم قتل المؤمن
 بالكافر . وراجع المختصر (ج ٥ ص ٩٣ - ٩٥) ، والمناقشات القيمة حول هذا الموضوع :
 في اختلاف الحديث (ص ٣٨٩ - ٣٩٩) ، فهي معينة على فهم الكلام الآتي . وراجع فتح
 الباري (ج ١٢ ص ٢١٢ - ٢١٤) .
 (٧) كما في الأُم (ج ٦ ص ٢١) . وقد زدنا هذا : لأن ما سيأتي وإن كان مرتبطاً
 بالبحث السابق ، إلا أنه في الواقع انتقال إلى بحث آخر ، وهو : عدم قتل الحر بالعبد .
 (٨) زيادة متعينة عن الأُم ، وتقطع بأنها سقطت من النسخ .

قَتْلَ مَظْلُومًا : فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيبِهِ ^(١) سُلْطَانًا ؛ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ :

« (١٧ - ٣٣) . »

« ولا يجوز فيها إلا : أن يكون ^(٢) : كلُّ نفسٍ مُحَرَّمَةٍ القتلِ : فعلى

مَنْ قَتَلَهَا الْقَوْدُ . فيلزمُ من ^(٣) هذا : أن يُقْتَلَ الْمُؤْمِنُ : بالكافرِ المهادِ ،

والمُسْتَأْمَنِ ؛ والمرأةُ والصبي ^(٤) : من أهلِ الحربِ ؛ [والرجلُ : بعبده وعبدِ

غيره : مسلمًا كان ، أو كافرًا ^(٥)] ؛ والرجلُ : بولده إذا قتله . »

« أو : يكونَ قولُ اللهِ عز وجل : (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا) : بمن دمه

مكافئ ^(٦) دم مَنْ قَتَلَهُ ؛ وكلُّ ^(٧) نفسٍ : كانت تُقَادُ بنفسٍ : بدلالةِ كتابِ اللهِ ،

أو سنةٍ ، أو إجماعٍ . كما كان قولُ اللهِ عز وجل : (وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى) :

(١) راجع كلامه التعلق بولي المقتول : في الأم (ج ٧ ص ٢٩٥) ، فهو في

غاية الأهمية .

(٢) في الأم : « تكون » .

(٣) في الأم : « في » ؛ وما في الأصل أحسن .

(٤) في الأم تقديم وتأخير .

(٥) الزيادة عن الأم . وهي المقصودة بالبحث ؛ ونرجع أنها سقطت من الناسخ .

(٦) كذا بالأأم . وفي الأصل : « مطاف » ؛ ولعله محرف عن « مكاف » بالتسهيل .

وقال في المختصر (ج ٥ ص ٩٣) : « وإذا تكافأ الدمان من الأحرار المسلمين ، أو العبيد

المسلمين ، أو الأحرار من المهادين ، أو العبيد منهم - : قتل من كل صنف مكافء دمه منهم :

الذكر إذا قتل : بالذكر وبالأنثى ؛ والأنثى إذا قتلت : بالأنثى وبالذكر . » .

(٧) أي : كل نفس ثبت - بدليل شرعي آخر - : أنها تقتل إذا قتلت غيرها . وهذا

بيان للمعنى المراد من النفس القاتلة - في آية التوراة - على الاحتمال الثاني . ثم إن

الآية الثانية مخصصة للأولى على كلا الاحتمالين : وإن كان التخصيص أوسع على الاحتمال

الثاني . فتنبه .

إذا كانت قاتلة خاصة؛ لا: أن ذكر آ [لا^(١)] يُقتلُ بأثني .»

« وهذا أولى معانيه به (والله أعلم) : لأن عليه دلائل ، منها : قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافر^(٢) » ؛ والإجماع^(٣) : على أن لا يُقتلَ المرءُ بآبائه : إذا قتله ؛ والإجماع : على أن لا يُقتلَ الرجلُ : بعبده ، ولا بمُسْتَأْمِنٍ : من أهل [دار^(٤)] الحرب ؛ ولا بامرأةٍ : من أهل [دار^(٤)] الحرب ؛ ولا بصبيٍّ . »

« قال : وكذلك : ولا يُقتلُ الرجلُ الحرُّ : بالعبد ، بحال . »^(٥) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ ، وأبو زكريا بنُ أبي إسحاق ؛ قالا :
نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٦) : « أنامعاًد^(٧) بن موسى ، عن بُكَيْرِ^(٨)

(١) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٢) راجع هذا الحديث : في اختلاف الحديث (ص ٣٨٨ - ٣٨٩) ،

وفتح الباري (ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ وج ١٢ ص ٢١٢) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٨ - ٣٠ وج ٩ ص ٢٢٦) ؛ ثم راجع فيها (ج ٨ ص ٣٠ - ٣٤) ما يعارضه .

(٣) كذا بالأُم . وفي الأصل : « وبالإجماع » ؛ والزيادة من الناسخ .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) ثم قال : « ولو قتل حر ذمي عبدا مؤمنا : لم يقتل به » ؛ ثم بين ما يجب في قتل

الحر العبد عمداً وخطأً . فراجع . وراجع - فيما تقدم - كلامه في المختصر (ج ٨ ص ٩٥ - ٩٦) : فزيد فائدة . وراجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٣٤ - ٣٥) : ماورد في ذلك ؛ وراجع كلام صاحب الجوهر النقي .

(٦) كما في الأم (ج ٦ ص ٧) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٥١) . وقد أخرجه

في السنن أيضاً من طريق آخر عن مقاتل : بلفظ مختلف ، وزيادة نافعة . فراجع .

(٧) كذا بالأُم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « معاد » . وهو تحريف .

(٨) في الأصل : « بكر » ؛ وهو خطأً وتحريف . والنصحیح عن الأم والسنن الكبرى .

ابن معروف ، عن مُقاتِلِ بن حَيَّانَ ؛ قال [معاذٌ ^(١)] : قال مُقاتِلُ : أخذتُ هذا التفسيرَ عن نقر - حفظ معاذ منهم : مُجاهدا ، والحسن ، والضحاكَ ابنَ مُزَاجِمٍ . - ^(٢) في قوله عز وجل (فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) : فَأَتَّبَعُهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَدَاءً إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) : إلى آخر الآية : (٢ - ١٧٨) .

« قال : كان كُتِبَ على أهل التوراة ^(٣) : مَنْ قَتَلَ نفساً بغير نفس ، حَقٌّ ^(٤) : أَنْ يُقَادَ بها ؛ وَلَا يُعْفَى عَنْهُ ، وَلَا يُقْبَلُ ^(٥) مِنْهُ الدِّيَةُ . وَفُرِضَ على أهل الإنجيل : أَنْ يُعْفَى عَنْهُ ، وَلَا يُقْتَلُ . وَرُخِّصَ لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) : إِنْ شَاءَ ^(٦) قَتَلَ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ ، وَإِنْ شَاءَ عَفَى . فَذَلِكَ : قَوْلُهُ عز وجل : (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) ؛ يَقُولُ : الدِّيَةُ تَخْفِيفٌ مِنْ اللَّهِ : إِذْ جَعَلَ الدِّيَةَ ، وَلَا يُقْتَلُ . ثُمَّ قَالَ : (فَمَنْ أَعْتَدَى بِمَدَدِ ذَلِكَ : فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ؛ يَقُولُ : فَمَنْ ^(٧) قَتَلَ بِمَدِّ أَخَذِ ^(٨) الدِّيَةَ ^(٨) : فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ . »

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٢) في الأم زيادة : « قال » .

(٣) في الأم زيادة : « أنه » .

(٤) في الأم زيادة : « له » ، والحذف أولى .

(٥) في الأم : « تقبل » .

(٦) أى : الولي .

(٧) في السنن الكبرى : « من » .

(٨) في الأم : « أخذه » ؛ ولا فرق : إذا الحذوف مقدر .

(٩) قد روى نحو هذا عن مجاهد وعطاء : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٥٣) .

« وقال^(١) — في قوله عز وجل : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ^(٢)) :
 ٢ — ١٧٩) . — يقول : لكم في القصاص ، حياةٌ يَنْتَهِي بِهَا^(٣) بَعْضُكُمْ
 عن بعض ، أَنْ يُصِيبَ : مخافةً أَنْ يُقْتَلَ . » .
 (وأخبرنا^(٤)) أبو عبد الله ، وأبو زكريا ؛ قالا : أنا أبو العباس ،
 أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٥) : « أنا ابن عُيَيْنَةَ ، أنا^(٦) عمرو بن دينار ، قال :
 سمعتُ مجاهدًا ، يقولُ : سمعتُ ابنَ عباس ، يقولُ : كان^(٧) في بني إسرائيلَ
 القصاصُ ، ولم يكن^(٨) فيهم الديةُ ؛ فقال الله (عز وجل) لهذه الأمة :
 (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ :^(٩) أَمْحَرُهُ بِالْحَرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ،
 وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى . فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ^(١٠) ؛ فَإِنَّ^(١١) الْعَفْوَ : أَنْ يَقْبَلَ^(١٢)

(١) أي : مقال . (٢) ذكر في الأم إلى آخر الآية .

(٣) هذا غير موجود بالأم . وزيادته أولى .

(٤) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٥١ — ٥٢) عن يحيى بن إبراهيم بن محمد
 ابن يحيى المزكي ، عن أبي العباس إلى آخر السند . وأخرجه عن ابن عباس أيضا من طريق
 آخر عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عنه : بلفظ مختلف فيه اختصار ، وفيه زيادة .
 وأخرجه البخاري مزيداً — في التفسير — من طريق الحميدي عن سفيان وفي الدييات : من
 طريق قتبية بن سعيد عنه . انظر فتح الباري (ج ٨ ص ١٢٣ وج ١٢ ص ١٦٨) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ٧) . (٦) في الأم : « حدثنا » .

(٧) رواية البخاري في الدييات : « كانت » ؛ وانظر ما كتبه في الفتح على ذلك .

(٨) رواية الأم والبخاري : « تكن » .

(٩) في رواية البخاري — في الدييات — بعد ذلك : « إلى هذه الآية ؛ فمن عفي . . . » ؛

وانظر تعليق ابن حجر على ذلك .

(١٠) في الأصل زيادة : « الآية » ؛ ولعلها من الناسخ .

(١١) كذا بالأصل . وفي السنن الكبرى ، ورواية البخاري — في الدييات — : « قال » .

ورواية البخاري الأخرى : « فالعفو » . (١٢) في الأم : « تقبل » .

الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ ؛ [فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ^(١)] . ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ^(٢)] : مِمَّا كُتِبَ عَلَيَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ؛ (فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ^(٣) . «

قال الشافعي ^(٤) - في رواية أبي عبد الله - : « وما قال ابن عباس في هذا ، كما قال (والله أعلم) . وكذلك : قال مقاتل ^(٥) . وتقصي ^(٥) مقاتل فيه : أكثر من تقصي ^(٥) ابن عباس . «

« والتزليلُ يدلُّ على ما قال مقاتل ^(٥) : لأن الله (جل ثناؤه) - : إذ ذَكَرَ الْقِصَاصَ ، ثُمَّ ^(٦) قَالَ : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ : فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) . - لم يجز (والله أعلم) أن يقال : إن عُفِيَ : إن ^(٧) صَوِّحَ عَلَى أَخْذِ الدِّيَّةِ . لأن العفو : ترك حقِّ بلا عَوْضٍ ؛ فلم

(١) بعد ذلك ، في روايتي البخاري : « يتبع (أو أن يطلب) بالمعروف ، ويؤدى بإحسان » . وفي رواية جابر : « فيتبع الطالب بمعروف ، ويؤدى - يعني : المطلوب - إليه بإحسان » .
(٢) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى ، وروايه البخاري في التفسير .
(٣) في رواية البخاري - في التفسير - زيادة : « قتل بعد قبول الدية » . وانظر في السنن الكبرى (ص ٥٤) ما ورد - : من السنة - . في ذلك . وما ورد في الترغيب في العفو .

(٤) كما في الأم (ج ٦ ص ٧ - ٨) .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقضى » ؛ وهو خطأ وتعريف .

(٦) قال المزني في المختصر (ج ٥ ص ١٠٦) : « احتج (الشافعي) في أن العفو يوجب الدية : بأن الله تعالى لما قال : (فمن عُفِيَ . . .) ؛ لم يجز أن يقال : عفا ؛ إن صوِّحَ على مال : لأن العفو ترك بلا عوض ؛ فلم يجز - : إذا عفان القتل الذي هو أعظم الأمرين - . إلا : أن يكون له مال في مال القتال : أحب ، أو كره » .

(٧) في الأم : « بأن » ، وما في الأصل أحسن .

يَجْزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ : إِنْ عُفِيَ عَنِ الْقَتْلِ ؛ فَإِذَا عُفِيَ ^(١) : لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ ،
وَصَارَ لِعَافِي ^(٢) الْقَتْلَ مَالٌ ^(٣) فِي مَالِ الْقَاتِلِ - وَهُوَ : دِيَةٌ قَتِيلِهِ . - :
فَيَتَّبِعُهُ بِعُرُوفٍ ، وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ الْقَاتِلُ بِإِحْسَانٍ .

« وَإِنْ ^(٤) كَانَ : إِذَا عَفَا عَنِ ^(٥) الْقَاتِلِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ - : لَمْ يَكُنْ

لِلْعَافِي : أَنْ ^(٦) يَتَّبِعَهُ ؛ وَلَا عَلَى الْقَاتِلِ : شَيْءٌ ^(٧) يُؤَدِّيهِ بِإِحْسَانٍ ^(٨) . »

« قَالَ : وَقَدْ جَاءَتِ السَّنَةُ - مَعَ بَيَانِ الْقُرْآنِ - : [فِي ^(٩)] مِثْلَ مَعْنَى

الْقُرْآنِ . » . فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي شَرِيْحٍ [الْكَمْبِي ^(١٠)] : أَنْ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : « مَنْ ^(١١) قَتَلَ بَعْدَهُ ^(١٢) قَتِيلًا ، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ : إِنْ

(١) فِي الْأَمِّ : « عَفَا » ، وَمَا فِي الْأَصْلِ أَنْسَبَ لِمَا بَعْدَ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « لِلْعَافِي » ؛ وَمَا فِي الْأَصْلِ أَوْلَى .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « مَا قَالَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ خَطِيرٌ .

(٤) فِي الْمَخْتَصَرِ : « وَلَوْ » . وَفِي الْأَمِّ : « فَلَوْ » ؛ وَهُوَ الْأَطْهَرُ .

(٥) قَوْلُهُ : عَنِ الْقَاتِلِ ؛ غَيْرُ مُوجُودٍ بِالْمَخْتَصَرِ .

(٦) هَذَا غَيْرُ مُوجُودٍ بِالْأَمِّ . وَفِي الْمَخْتَصَرِ : « مَا » .

(٧) فِي الْمَخْتَصَرِ : « مَا » .

(٨) أَنْظَرَ كَلَامَهُ فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٢٨٩-٢٩٠)؛ وَرَاجِعَ مَا كَتَبَهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (ج ١٢

ص ١٦٩ - ١٧٠) عَلَى أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ : فَهُوَ مُفِيدٌ فِي كَوْنِ الْخِيَارِ فِي الْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ لِأَوْلَى -

كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجَهْمُورُ - أَوْ لِلْقَاتِلِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ . وَمُفِيدٌ فِي

بَعْضِ الْمُبَاحِثِ السَّابِقَةِ : كَقَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ ، وَالْحَرْبِ بِالْعَبِيدِ .

(٩) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ .

(١٠) فِي الْأَمِّ ، وَالْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٠٥) : « فَمَنْ » .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « بَعْدَهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ عَنِ الْأَمِّ وَالْمَخْتَصَرِ ، وَالسَّنَنِ

السَّكْبَرِيِّ (ج ٨ ص ٥٢) . وَرَاجِعَ لِفِظَرِ وَايَتِهِ فِي الرِّسَالَةِ (ص ٤٥٢) .

أَحَبُّوا : قتلوه^(١) ؛ وإن أَحَبُّوا أَخَذُوا الْعَقْلَ^(٢) . » .

قال الشافعي^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا : فَقَدْ جَعَلْنَا

لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا^(٤) : ١٧ - ٣٣) ؛ وكان^(٥) معلوماً عند أهل العلم - : بمن

خُوطِبَ بهذه الآية . - أن وَلِيََّ المقتولِ : من جعل الله له ميراثاً منه^(٦) . » .

* * *

(وفيما أنبأني به) أبو عبد الله (إجازةً) ، عن أبي العباس ، عن الربيع ،

قال : قال الشافعي^(٧) : « ذكر الله (تعالى) ما فَرَضَ على أهل التوراة ، قال^(٨) :

(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا : أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ^(٩) ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ

(١) في غير الأصل : « قتلوا » .

(٢) ثم تعرض لبعض المباحث السابقة ، وهو : عدم قتل اثنين في واحد . فراجع ،

وراجع سبب هذا الحديث : في الأم والمختصر ، والسنن الكبرى (٥٢ - ٥٣) ، وقد أخرج

البيهقي نحوه عن أبي هريرة ، وابن عمر . وأخرج حديث أبي شريح أيضاً في صفحة (٥٧) : بلفظ

فيه اختلاف . وراجع فتح الباري (ج ١ ص ١٤٢ و ١٤٧ و ١٤٨ - وج ١٢ ص ١٦٥ - ١٦٨) .

(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٠) .

(٤) في الأم زيادة : (فلا يسرف في القتل) .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) وذكر بعده حديث أبي شريح ، ثم حكى الإجماع : على أن العقل موروث كما يورث

المال . فراجع كلامه (ص ١١) لفائدته . وراجع المختصر (ج ٥ ص ١٠٥) ، والسنن

الكبرى (ج ٨ ص ٥٧ - ٥٨) .

(٧) كما في الأم (ج ٦ ص ٤٤) .

(٨) في الأم : « فقال » ؛ وهو أحسن .

(٩) في الأم بعد ذلك : « إلى قوله : (فهو كفارة له) » .

بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ :
(٤٥ - ٥) (١) .

« قال : و (٢) لم أعلم خلافاً : في أن القصاص في هذه الأمة (٣) ،
كما حكى (٤) الله (عز وجل) : [أنه حَكَمَ به (٥)] بين أهل التوراة . »
« ولم أعلم مخالفاً : في أن القصاص بين الحُرِّينِ الْمُسْلِمِينَ : في النفس ،
وما دونها (٦) : من الجراح التي يُسْتَطَاعُ فيها القصاصُ : بِلَاتَلْفٍ يَخَافُ
على الْمُسْتَقَادِ منه : من موضع الْقَوْدِ (٧) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي (٨) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ (٩)

(١) في الأم زيادة : وروى في حديث عمر ، أنه قال : رأيت رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) يعطى القود من نفسه ، وأنا بكر يعطى القود من نفسه ؛ وأنا أعطي القود
من نفسي . » .

(٢) هذا إلى قوله : التوراة ؛ قد ذكر في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٦٤) .

(٣) كذا بالأم ؛ وهو الصحيح . وفي الأصل والسنن الكبرى : « الآية » ، وهو تحريف

(٤) في الأم : « حكم » ، وهو تحريف من الناسخ أو الطابع .

(٥) زيادة جيدة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٤٠) : أثر ابن عباس في ذلك .

(٧) انظر كلامه بعد ذلك (ص ٤٤ - ٤٥) التعلق بالقصاص مما دون النفس .

(٨) كما في الأم (ج ٦ ص ٩١) .

(٩) راجع في معنى هذا : كلامه في الأم (ج ٦ ص ١٧١) ، وما نقله عنه يونس

في أواخر الكتاب . ثم راجع كلام الحافظ في الفتح (ج ١٢ ص ١٧٢) : فهو مفيد
في كثير من البحوث السابقة واللاحقة .

يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ؛ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً : فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ،
وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ^(١) : ٤ - ٩٢ . «

«^(٢) فَأَحْكَمَ اللَّهُ (جَل ثَنَاؤُهُ) - فِي^(٣) تَنْزِيلِ كِتَابِهِ - : [أَنْ^(٤)]
عَلِي قَاتِلَ الْمُؤْمِنِ ، دِيَّةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ . وَأَبَانَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) : كَمْ الدِّيَّةُ ؟ »

« وكان^(٥) تَقْلُ عَدَدٍ : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ عَنْ عَدَدٍ لَا تَنَازُعَ بَيْنَهُمْ - :
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَضَى فِي^(٦) دِيَّةِ الْمُسْلِمِ : مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ .
وَكَانَ^(٦) هَذَا : أَقْوَى مِنْ تَقْلِ الْخَاصَّةِ ؛ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْخَاصَّةِ
[وَبِهِ نَأْخُذُ ؛ فِي الْمُسْلِمِ يُقْتَلُ خَطَاً : مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ .]^(٧) . «

قال الشافعي^(٨) - فيما يلزم العراقيين في قولهم في الدية : إنها على أهل

-
- (١) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٢ و ١٣١) ، والفتح (ج ١٢ ص ١٧١ -
١٧٢) : ماروي عن القاسم بن محمد ، في سبب نزول ذلك . فهو مفيد فيما سيأتي أيضاً .
(٢) هذا إلى قوله : كم الدية ، ذكر في السنن الكبرى (ص ٧٢) .
(٣) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « ورتل » وهو خطأ وتحريف .
(٤) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .
(٥) في الأم : « فكان » .
(٦) في الأم : « بديّة » .
(٧) زيادة مفيدة ، عن الأم . وأنظر ما رواه بعد ذلك : من السنة ، ثم راجع أثر
سليمان بن يسار في أسنان الإبل : في الأم (ج ٦ ص ٩٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٢٨) .
وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٢ - ٧٦) ، وكلامه في الرسالة (ص ٥٤٩) ، ففيه
مزيد فائدة .
(٨) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٧٧) .

الورق : عشرة آلاف درهم . — « قد (١) روى عن (١) عكرمة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنه قضى بالدية : اثني عشر ألف درهم . وزعم عكرمة : أنه نزل فيه : (وما تقوموا إلا: أن أغناهم الله ورَسُولُهُ ، مِنْ فَضْلِهِ : ٩ — ٧٤) . » (٢)

قال الشيخ : حديث عكرمة هذا : رواه ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عكرمة : مرةً مُرسلاً (٤) ، ومرةً مَوْصُولًا : بذكر ابن عباس فيه (٥) . ورواه (٦) محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : مَوْصُولًا (٧) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي (٨) : « أمر (٩) الله (تبارك وتعالى)

(١) هذا غير موجود بالأم .

(٢) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « اثنا » ، ولهة محرف . فتأمل .

(٣) راجع كلاً من السابق ، ومناظرته لمحمد بن الحسن ، بعد ذلك (ص ٢٧٨) ؛ والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٨٠) ، وما رواه عن عمر : في الأم (ج ٦ ص ٩١ — ٩٢) والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٧ — ٧٨) ، وما ذكره البيهقي عن الشافعي : من أن الدية لا تقوم إلا بالدنانير والدرهم . وكلام البيهقي عن تقويم عمر لها يغير ذلك .

(٤) في الأصل : « ومرسلاً مرة » ؛ والتقديم من الناسخ .

(٥) كما في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٩) .

(٦) في الأصل : « ومرة أو محمد » ؛ وهو تحريف

(٧) كما في السنن الكبرى (ص ٧٨) : فلا يضر إرساله هنا .

(٨) كما في الأم (ج ٦ ص ٩٢) .

(٩) في الأم : « وأمر » .

— في المعاهد : يُقتل خطأً . — : بديّةٍ مُسَمَّاةٍ إلى أهله . ودلّت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : على أن لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٍ ؛ مع ما فرّق الله بين المؤمنين والكافرين^(١) . «

« فلم يجز : أن يُحكّم على قاتل الكافر ، [إلا^(٢)] : بديّةٍ ؛ ولا : أن يُنقص^(٣) منها ، إلا : بخبرٍ لازم . »

« وقضى^(٤) عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان (رضى الله عنهما) — في دية اليهودي ، والنصراني — : بثلث دية المسلم وقضى عمر (رضى الله عنه) — في دية المجوسي — : بثمانمائة درهم^(٥) ؛ [وذلك : ثلثا عشر دية المسلم ؛ لأنه كان يقول : تُقومُ الدية : اثني عشر ألف درهم^(٦) .] «

« ولم نعلم أن^(٧) أحدًا قال في دياتهم : بأقل^(٨) من هذا . وقد قيل : إن

(١) راجع ما تقدم (ص ٢٧٣) ، وراجع مناقشته العظيمة حول هذا الموضوع وما يرتبط به : في الأم (ج ٧ ص ٢٩١ - ٢٩٥) . فإنك ستقف على فوائد لا توجد في كتاب آخر .

(٢) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « ينقص » ، وهو تصحيف .

(٤) في الأم : « قضى » .

(٥) راجع ذلك ، وغيره — : بما يعارضه . — في السنن الكبرى والجواهر النقي

(ج ٨ ص ١٠٠ - ١٠٣) .

(٦) هذه الزيادة عن الأم ، ونرجح أنها سقطت من النسخ .

(٧) هذا غير موجود بالأم .

(٨) في الأم : « أقل » . وكلاهما صحيح كما لا يخفى .

دِيَاتِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا . فَالزَّيْمَانَا قَاتِلَ كُلِّ وَاحِدٍ - : مِنْ هَوْلَاءِ . - :
الْأَقْلَّ مِمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ . (١) .

وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ ، وَنَاقَضَهُمْ (٢) : بِالْمُؤْمِنَةِ الْحَرَّةِ ، وَالْجَيْنِ (٣) ؛

وَبِالْعَبْدِ - : وَقَدْ تَكُونُ قِيمَتُهُ : عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ . - : يَجِبُ فِي قَتْلِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ : تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ وَلَمْ يُسَوِّ بَيْنَهُمْ : فِي الدِّيَةِ (٤) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،

قال (٥) : « قال الله جل ثناؤه : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَاً) ؛

إلى قوله : (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ - : وَهُوَ مُؤْمِنٌ . - : فَتَحْرِيرُ

رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ (٦) : ٤ - ٩٢) . (٧)

« قال الشافعي : [قوله : (مِنْ قَوْمٍ) (٨) ؛] يعني : في قوم

(١) راجع في المختصر (ج ٥ ص ١٣٦) ما احتج به في ديات أهل الكفر : فهو جيد .

(٢) يعني : الحنفية . انظر الأم (ج ٧ ص ٢٩٤) .

(٣) راجع فيما يجب في الجين خاصة ، كلامه في اختلاف الحديث (ص ٢٠ و ٣٨٤) ،

والرسالة (ص ٤٢٧ - ٤٢٨ و ٥٥٢ و ٥٥٣) .

(٤) راجع كلامه عن هذا كله : في الأم (ج ٦ ص ٨٨ - ٩٨) ، والمختصر (ج ٥

ص ١٤٣ - ١٤٦) . وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٣٧ - ٣٨ و ٩٥ و ١١٢ - ١١٧) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ٣٠) .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٣١) : ما روى عن ابن عباس في

تفسير ذلك .

(٧) في الأم زيادة : « الآية » . وراجع كلامه في الرسالة (ص ٣٠١ - ٣٠٢) .

(٨) زيادة حسنة ، عن الأم . وانظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٣٠) .

عدوّ لكم:» .

ثم ساق الكلام^(١) ، إلى أن قال : « وفي التنزيل ، كِفَايَةٌ عَنِ التَّأْوِيلِ :
لأن الله (جل ثناؤه) — : إذ حَكَمَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى^(٢) ، فِي الْمُؤْمِنِ يُقْتَلُ
خَطَا : بِالذِّبِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ ؛ وَحَكَمَ بِمَثَلِ ذَلِكَ ، فِي الْآيَةِ بَعْدَهَا^(٣) : فِي الَّذِي
يَبْتَنَّا وَيَبْنُو مِيثَاقٌ ؛ وَقَالَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ : (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ
عَدُوِّكُمْ : وَهُوَ مُؤْمِنٌ ؛ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ ذِيَّةً ؛
وَلَمْ تَحْتَمِلِ^(٤) الْآيَةُ مَعْنَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : (مِنْ قَوْمٍ) ؛ يَعْنِي : فِي قَوْمٍ
عَدُوِّ لَنَا ، دَارُهُمْ : دَارُ حَرْبٍ مَبَاحَةٌ^(٥) ؛ وَكَانَ^(٦) مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : إِذَا^(٦) بَلَغَتْ النَّاسَ الدَّعْوَةَ ، أَنْ يُغَيَّرَ عَلَيْهِمْ غَارِيِبِينَ . — :

(١) حيث ذكر حديث قيس بن أبي حازم : « لجأ قوم إلى خنعم ، فلما غشهم المسلمون :
استمعصموا بالسجود ، فقتلوا بعضهم ، فبلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : أعطوهم
نصف العقل لصلاتهم . » الحديث . فراجع ، وراجع كلام الشافعي عليه — في الأم والسنن
الكبرى (ص ١٣١) — لفائدته .

(٢) عبر بهذا : إما لأن بعض الآيات يقال له : آية ، وإما لأنه يرى أنها آيتان
لا آية واحدة .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « يحمل » ، وهو تحريف .

(٤) في الأم زيادة : « فلما كانت مباحة » ، وهذا الشرط بمنزلة تكرار « أن » .
وقوله الآتي : « كان في ذلك » الخ : خبر « أن » . بالنظر لما في الأصل ؛ وجواب الشرط
بالنظر لما في الأم . فتنبه .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « وكانت » ، وزيادة التاء من الناسخ .

(٦) في الأصل : « إذ » والنقص من الناسخ . وفي الأم : « أن إذا » ؛ ولعل
« أن » زائدة .

كان في ذلك ، دليلٌ : علي أن^(١) لا يُبيح^(٢) الغارةَ على دار : وفيها
من له — إن قُتِل — : عَقْلٌ ، أو قَوْدٌ . وكان^(٣) هذا : حُكْمُ الله
عز وجل .

« قال : ولا يجوزُ أن يُقالَ لرجل : من قومِ عَدُوِّ لِمِ ؛ إلا : في قومِ
عَدُوِّ لنا . وذلك : أنَّ عامَّةَ المهاجرينَ : كانوا من قُرَيْشٍ ؛ وقُرَيْشٌ : عامَّةُ
أهلِ مَكَّةَ ؛ وقُرَيْشٌ : عَدُوُّ لنا . وكذلك : كانوا من طوائفِ العربِ
والعجمِ ؛ وقبائلهم : أعداءُ للمسلمينَ . »

« فإن^(٤) دخل مسلمٌ في دار حربٍ ، ثم قَتَلَهُ مسلمٌ — فعليه : تحريرُ
رقبةٍ مؤمنةٍ ؛ ولا عَقْلَ له إذا قَتَلَهُ : وهو لا يَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ مُسْلِمًا . » .
وأطال الكلامَ في شرحه^(٥) .

* * *

قال الشافعي في كتاب البويطي^(٦) : « وكلُّ قاتِلِ عَمْدٍ — عُفِيَ عَنْهُ ،

(١) في الأم : « أنه » .

(٢) كذا بالأمر . وفي الأصل : « تبيح » ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأم : « فكان » ؛ وهو أحسن .

(٤) في الأم : « وإذا » . وما في الأصل أحسن .

(٥) راجع كلامه في الأم (ص ٣٠ - ٣١) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٥٣) .

(٦) في الأصل : « البيوطي » ؛ وهو تصحيف .

(٧) راجع في بحث العفو مطلقاً ، كلامه في الأم (ج ٦ ص ١١ - ١٤ و ٧٧ - ٧٨) ،

والمختصر (ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٧ و ١١٢ - ١١٣ و ١٢٣ - ١٢٥) : فهو مفيداً جداً

وَأَخِذَتْ مِنْهُ الدَّيَّةُ . — : فعليه : الكفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) : إِذْ جَعَلَهَا فِي الخَطِيئَةِ : الَّذِي وُضِعَ فِيهِ الإِثْمُ ؛ كَانَ العَمْدُ أُولَى . »

« والحجةُ في ذلك : كتابُ اللهِ ^(١) (عز وجل) : حيثُ ^(٢) قال في الظَّهَارِ : (مُنْكَرًا مِنْ أَلْقَوْلِ ، وَزُورًا : ٥٨ — ٢) ؛ وَجَعَلَ فِيهِ كَفَّارَةً . ومن قوله : (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ : مُتَعَمِّدًا ؛ فَجَزَاءُ : مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ : ٥ — ٩٥) ؛ ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ الكَفَّارَةَ ^(٣) . »

وَذَكَرَهَا (أَيْضًا) فِي رِوَايَةِ المَزْنِيِّ ^(٤) — دُونَ العَفْوِ ، وَأَخِذَ الدَّيَّةَ ^(٥) .

* * *

(١) يعنى : القياس على ما ثبت به .

(٢) في الأصل . « حين » ؛ وهو تصحيف .

(٣) قال المزني في المختصر (ج ٥ ص ١٥٣) : « واحتج (الشافعي) : بأن الكفارة

في قتل الصيد ، في الإحرام والحرم — عمدًا ، أو خطأ . — سواء ، إلا : في المأثم .

فكذلك : كفارة القتل عمدًا أو خطأ سواء ، إلا : في المأثم . » . وانظر الأم (ج ٧

ص ٥٧) ، وما سيأتي في أوائل الأيمان والندور .

(٤) في المختصر (ج ٥ ص ١٥٣) .

(٥) حيث قال : « وإذا وجبت عليه كفارة القتل : في الخطأ ، وفي قتل

المؤمن : في دار الحرب ؛ كانت الكفارة في العمد أولى » . وقد ذكر نحوه في

السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٢) ، فراجع ، وراجع بتأمل ما كتبه عليه صاحب

الجمهر النقي .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْبَيْتِ ، وَالْمُرْتَدِّ ^(١) »

(وفيا أنبأني) أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم : أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢) : « قال الله عز وجل : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ — أَقْتَلُوا : فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ؛ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى : فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغِي ، حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ^(٣)) (الآية : (٤٩ — ٩) . »
« فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى : [اِقْتَالَ ^(٤)] الطائفتين ؛ والطائفتان الممتنعان :

(١) قال في الأم (ج ١ ص ٢٢٨ — ٢٢٩) : « اختلف أصحابنا في المرتد : قاتل منهم قاتل : من ولد على الفطرة ، ثم ارتد إلى دين — يظهره ، أو لا يظهره . — : لم يستتب ، وقتل . وقال بعضهم : سواء من ولد على الفطرة ، ومن أسلم : لم يولد عليها ؛ فأيهما ارتد — : فكانت رده إلى يهودية ، أو نصرانية ، أو دين يظهره . — : استتيب ؛ فإن تاب : قبل منه ؛ وإن لم يتب : قتل . وإن كانت رده إلى دين لا يظهره — : مثل الزندقة ، وما أشبهها . — : قتل ، ولم ينظر إلى توبته . وقال بعضهم : سواء من ولد على الفطرة ، ومن لم يولد عليها : إذا أسلم ؛ فأيهما ارتد : استتيب ؛ فإن تاب : قبل منه ؛ وإن لم يتب : قتل . وبهذا أقول . » ثم استدل على ذلك ؛ فراجعهم : فإنه مفيد في بعض الأبحاث الآتية . وراجع كلامه قبل ذلك وبعده (ص ٢٣١ و ٢٢٧ — ٢٣٤) . وراجع الأم (ج ٦ ص ١٤٨ — ١٤٩ و ١٥٥ — ١٥٦) . ثم راجع كلامه عن أهل الردة بعد النبي : في الأم (ج ٤ ص ١٣٤ — ١٣٥) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٥٧ — ١٥٨) . وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٥ — ١٧٨) .

(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ١٣٣ — ١٣٤) .

(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٢ و ١٩٢) ماروي في سبب نزول ذلك عن أنس ؛ وماروي عن عائشة وابن عمر : فهو مفيد فيما سنقله عن الشافعي في القديم .

(٤) زيادة متعينة ، عن الأم .

الجماعتان: كلٌّ واحدة تَمْتَنِعُ^(١)؛ وَسَمَّاهُ اللهُ (عز وجل): المؤمنين؛ وأمر
بالإصلاح بينهم^(٢). «

« فَحَقَّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ : دَعَاءُ^(٣) الْمُؤْمِنِينَ — : إِذَا افْتَرَقُوا ، وَأَرَادُوا
الْقِتَالَ . — : أَنْ لَا يُقَاتِلُوا ، حَتَّى يُدْعَوْا إِلَى الصُّلْحِ^(٤) . «

« قَالَ : وَأَمَرَ اللهُ (عز وجل) : بِقِتَالِ [الْفِئَةِ^(٥)] الْبَاغِيَةِ — : وَهِيَ
مُسَمَّاةٌ بِاسْمِ : الْإِيمَانِ^(٦) . — حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ^(٧) . «

« فَإِذَا^(٨) فَاءتْ ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ قِتَالُهَا : لِأَنَّ اللهُ (عز وجل) إِنَّمَا أَذِنَ
فِي قِتَالِهَا : فِي مَدَّةِ الْاِمْتِنَاعِ — : بِالْبَغْيِ . — إِلَى أَنْ تَقِيءَ . «

« وَالْفَيْءُ : الرَّجْعَةُ عَنِ الْقِتَالِ : بِالْهَزِيمَةِ ، [أَوْ^(٩)] وَالتَّوْبَةُ وَغَيْرُهَا .

(١) في الأم زيادة: « أشد الامتناع أو أضعف: إذ لزمها اسم الامتناع . »

(٢) انظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٢ — و ١٧٤) ، وصحيح البخارى بهامش

الفتح (ج ١ ص ٦٥) .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل: « من » . ولعله محرف ، أو لعل في الأصل

مقطا . فتأمل .

(٤) في الأم زيادة: « وبذلك قلت: لا يبيت أهل البغي ، قبل دعائهم . لأن على الإمام

الدعاء — كما أمر الله عز وجل — قبل القتال . »

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٦) حكى الشافعى فى القديم : أن قوما أنكروا قتال أهل البغي ؛ وزعموا : أنهم

أهل الكفر ، وليسوا بأهل الإسلام . ثم ذكر دليلهم ، ورد عليهم . فراجع كلامه ،

وتعقيب البيهقى عليه : فى السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٨٨) . فإنه جيد ؛ ولولا طوله لنقلناه .

(٧) قال الشافعى فى القديم (كما فى السنن الكبرى : ص ١٨٧) : « ورغب رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) فى قتال أهل البغي . وانظر فى السنن الكبرى ما ذكره من السنة .

(٨) فى الأم : « فإن » .

وَأَيُّ حَالٍ تَرَكَ بِهَا الْقِتَالَ : فَقَدْ فَاءُ^(١) . وَالْفِيءُ - : بِالرُّجُوعِ^(٢) عَنْ الْقِتَالِ . - : الرُّجُوعُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَى طَاعَتِهِ ، وَالْكَفُّ^(٣) عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ (عز وجل) . وَقَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ^(٤) [الْهُذَلِيُّ] - يُعَيِّرُ نَقْرًا مِنْ قَوْمِهِ : انْهَزَمُوا^(٥) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِهِ ، فِي وَفْعَةٍ ، فَقُتِلَ^(٦) . - : لَا يَنْسَأُ اللَّهُ مِنَّا ، مَمَشَرًا : شَهِدُوا يَوْمَ الْأَمِينِ لِحَجِّ ، لَا غَابُوا^(٧) ، وَلَا جَرَحُوا

(١) قال في المختصر (ج ٥ ص ١٥٩) - بعد أن ذكر نحو ذلك - : « وحرّم قتالهم : لأنه أمر أن يقاتل ؛ وإنما يقاتل من يقاتل . فإذا لم يقاتل : حرم بالإسلام أن يقاتل . فأما من لم يقاتل فإنما يقال : اقتلوه ؛ لا : قاتلوه . » وقد ذكر نحوه في الام (ج ٤ ص ١٤٣) . فراجع ، وراجع كلامه عن الخوارج ومن في حكمهم ، والحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي - : في الأم (ج ٤ ص ١٣٦ - ١٣٩ ، والمختصر (ج ٥ ص ١٥٩ - ١٦٢) .

(٢) كذا بالام . وفي الاصل : « الرجوع » . وهو تحريف .

(٣) في الأم : « في الكف » . وما في الأصل أظهر .

(٤) كذا بالأصل والأم . ولم نعتز على البيتين في ديوانه المطبوع بأول ديوان الهذليين . ثم عثرنا على أولهما - في اللسان وشرح القاموس (مادة : ملح) - : منسوباً إلى المنتخل الهذلي ؛ وعلى ثانيهما - فيهما (مادة : وضع) - : منسوباً إلى أبي ذؤيب . وعثرنا عليهما معاً ضمن قصيدة المنتخل : في ديوانه المطبوع بالجزء الثاني من ديوان الهذليين (ص ٣١) . فلذلك ، ولارتباط البيتين في المعنى . ولاضطراب الرواة في شعر الهذليين عامة ، ولكون الشافعي أحفظ الناس لشعرهم ، وأصدقهم رواية له ، وأوسعهم دراية به - نظن (إن لم نتيقن) : أن البيتين مع سائر القصيدة ، لأبي ذؤيب .

(٥) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « المفرجوا » ، وعله محرف عن : « انفرجوا » ، بمعنى : انكشفوا .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « قتل » ، وعله محرف .

(٧) « قال في اللسان : « يقول : لم يغبوا - : فنسكتفي أن يؤسروا أو يقتلوا . -

ولا جرحوا ، أي : ولا قاتلوا إذ كانوا معنا . » . وفي الأصل « عابوا » . وهو تصحيف .

عَقَّوْا^(١) بِسَنَمِهِمْ ، فَلَمْ يَشْعُرْ بِهِمْ أَحَدٌ ؛
ثُمَّ اسْتَفَاؤُوا ، فَقَالُوا : حَبِذَا الْوَضْحُ^(٢) .
« قال الشافعي : فَأَمَرَ^(٣) اللهُ (تبارك وتعالى) — : إن^(٤) فاؤا . — :
أن^(٥) يُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ^(٦) بِالْعَدْلِ ؛ وَلَمْ يَذْكَرْ تِبَاعَةَ : فِي دَمٍ ، وَلَا مَالٍ . وَإِنَّمَا
ذَكَرَ اللهُ^(٧) (عز وجل) الصَّلْحَ آخِرًا^(٨) ، كَمَا ذَكَرَ الْإِصْلَاحَ بَيْنَهُمْ أَوَّلًا : قَبْلَ
الْإِذْنِ بِقِتَالِهِمْ .
« فَأَشْبَهَ هَذَا (والله^(٩) أعلم) : أَنْ تَكُونَ^(١٠) التَّبَاعَاتُ^(١١) : فِي الْجِرَاحِ
وَالدَّمَاءِ ، وَمَا فَتَ^(١٢) — . مِنْ الْأَمْوَالِ . — سَاقِطَةٌ بَيْنَهُمْ^(١٣) : »

-
- (١) كذا بالأُم وغيرها . وفي الأصل : « عفا » ، وهو تصحيف . وراجع - في
هامش ديوان المتنخل - ما نقل عن خزانة البغدادي (ج ٢ ص ١٣٧) : مما يتعلق بالتعقبة
التي هي : سهم الاعتذار .
(٢) قال في اللسان : « أي قالوا : اللبُّ أحبُّ إلينا من القود ، فأخبر : أنهم آثروا إبل
الدية وألبانها ، على دم قاتل صاحبهم . » . وفي الأصل : « حبذا دا الوضع » وهو تحريف
محل بالوزن .
(٣) في الأُم : « وأمر » ، وهو أحسن . وهذا إلى قوله : ساقطة بينهم ، موجود بالمختصر
(ج ٥ ص ١٥٦) باختصار يسير .
(٤) هذا وما يليه ليس بالمختصر . (٥) في المختصر : « بأن » .
(٦) في الأُم : « بينهما » ، ولا فرق من جهة المعنى .
(٧) كذا بالأُم والمختصر . وفي الأصل : « آخر » ؛ والنقص من الناسخ .
(٨) كذا بالأُم والمختصر ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « يكون » ، واصله محرف -
(٩) في المختصر : « التبعات » (جمع : تبعة) . والمعنى واحد .
(١٠) في المختصر : « تلف » ، والمراد واحد .
(١١) راجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٤ - ١٧٥) .

« وقد يَحْتَمِلُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ) : أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَهُمْ : بِالْحُكْمِ - : إِذَا كَانُوا قَدْ فَعَلُوا مَا فِيهِ حُكْمٌ . - : فَيُعْطِي بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، مَا وَجِبَ لَهُ . لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (بِالْعَدْلِ) ؛ وَالْعَدْلُ : أَخْذُ الْحَقِّ لِبَعْضِ النَّاسِ [مِنْ بَعْضٍ ^(١)] . « . ثُمَّ اخْتَارَ الْأَوَّلَ ، وَذَكَرَ حُجَّتَهُ ^(٢) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(٣) : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ، قَالُوا : نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ؛ وَاللَّهُ يَعْلَمُ : إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ؛ وَاللَّهُ يَشْهَدُ : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(٤) ؛ إِلَى قَوْلِهِ : (فَمَنْ لَا يَفْقَهُونَ : ٦٣ - ١ - ٣) ^(٥) . « .

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .
(٢) أنظر الأم (ص ١٣٤) . ثم راجع الخلاف فيه وفي قتال أهل البغي المنهزمين : في الأم (ج ٤ ص ١٤٢ - ١٤٤) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٦٢ - ١٦٥) .
(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٤٥ - ١٤٦) .
(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٨) : ما روى عن زيد بن أرقم ، في سبب نزول ذلك .

(٥) في الأم بعد ذلك : « فبين : أن إظهار الإيمان بمن لم يزل مشركا حتى أظهر الإيمان ، ومن أظهر الإيمان ، ثم أشرك بعد إظهاره ، ثم أظهر الإيمان - : مانع لهم من أظهره في أي هذين الحالين كان ، وإلى أي كفر صار : كفر يسره ، أو كفر يظهره . وذلك : أنه لم يكن للمنافقين ، دين : يظهر كظهور الدين الذي له أعياد ، وإتيان كنائس . إنما كان كفر جحد وتعطيل . « .

« فَبَيَّنَ^(١) فِي كِتَابِ اللَّهِ (عز وجل)^(٢) : أَنْ (٣) اللَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ :

أَنَّهُمْ^(٤) اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ؛ يَعْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : مِنْ الْقَتْلِ . »

« ثُمَّ أَخْبَرَ بِالْوَجْهِ : الَّذِي اتَّخَذُوا بِهِ أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ؛ فَقَالَ : (ذَلِكَ :

بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ، ثُمَّ كَفَرُوا) : بَعْدَ الْإِيمَانِ ، كَفَرُوا ؛ إِذَا سُئِلُوا عَنْهُ : أَنْكَرُوهُ ،

وَأَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَأَقْرَبُوا بِهِ ؛ وَأَظْهَرُوا التَّوْبَةَ مِنْهُ : وَهُمْ مُقِيمُونَ - فِيمَا بَيْنَهُمْ

وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى - عَلَى الْكُفْرِ . »

« وَقَالَ^(٥) جَلِ ثَنَاءُوهُ : (يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ؛ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ

الْكُفْرِ ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ : ٩ - ٧٤) ؛ فَأَخْبَرَ : بِكُفْرِهِمْ ، وَجَعَلَهُمْ

الْكُفْرَ ، وَكَذِبَ سَرَائِرِهِمْ : بِجَعْلِهِمْ . »

« وَذَكَرَ كُفْرَهُمْ فِي غَيْرِ آيَةٍ ، وَسَمَّاهُمْ : بِالنِّفَاقِ ؛ إِذْ^(٦) أَظْهَرُوا

الْإِيمَانَ : وَكَانُوا عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ^(٧) : (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ :

مِنَ النَّارِ^(٨) ؛ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا : ٤ - ١٤٥) . »

(١) عبارة الأم : « وذلك بين » ، وهي ملائمة لما قبلها مما نقلناه ،

(٢) في الأم زيادة : « ثم في سنة رسول الله » .

(٣) في الأم : « بأن » ، وهو - على ما في الأم - تعليل لقوله : « بين » . فتنبه .

(٤) في الأم : « بأنهم » .

(٥) في الأم : « قال الله » . والمظاهر : أن زيادة الواو أولى . فتأمل .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « إذا » ، والزيادة من النسخ .

(٧) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « وقال » .

(٨) راجع في فتح الباري (ج ٨ ص ١٨٤) : ما روى عن ابن عباس في ذلك .

- « فأخبر الله ^(١) (عز وجل) عن المنافقين - بالكفر ؛ وحكّم فيهم - : بعلمه : من أسرار خلقه ؛ ما لا يعلمه غيره . - : بأنهم ^(٢) في الدرك الأسفل : من النار ؛ وأنهم كاذبون : بأيمانهم . وحكّم فيهم [جل ثناؤه ^(٣)] - في الدنيا - : أن ^(٤) ما أظهروا : من الإيمان - : وإن كانوا [به ^(٥)] كاذبين . - : لهم جنة من القتل : وهم المُسرِّون الكفر ، المظهرون الإيمان . »

« وَبَيَّنَّ عَلَى لِسَانِ ^(٥) نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : مِثْلَ مَا أَنْزَلَ ^(٦) اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) فِي كِتَابِهِ . » . وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(٧) .
قال الشافعي ^(٨) : « وأخبر ^(٩) الله (عز وجل) عن قوم : من الأعراب ؛

(١) لفظ الجلالة غير موجود بالأُم .

(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « من » . والظاهر أنه تحريف من الناسخ : ظنا منه أنه يبان لما . (٣) زيادة حسنة ، عن الأُم . (٤) عبارة الأُم : « بأن » ؛ وهي أحسن . (٥) في الأُم : « لسانه » . (٦) عبارة الأُم : « أنزل في كتابه » ؛ وهي أحسن (٧) حيث قال : « من أن إظهار القول بالإيمان ، جنة من القتل : أقر من شهد عليه ، بالإيمان بعد الكفر ، أو لم يقر ، إذا اظهر الإيمان : فإظهاره مانع من القتل . » . ثم ذكر من السنة ما يدل على ذلك . فراجع (ص ١٤٦ - ١٤٧) . وراجع كلامه في الأُم (ج ١ ص ٢٢٩ وج ٤ ص ٤١ وج ٥ ص ١١٤ وج ٧ ص ٧٤) . وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٦ - ١٩٨) .

(٨) كما في الأُم (ج ٦ ص ١٥٧) .

(٩) قال في الأُم (ج ٧ ص ٢٦٨) : « ثم أطلع الله رسوله ، على قوم : يظهرون الإسلام ، ويسرون غيره . ولم يجعل له : أن يحكم عليهم بخلاف حكم الإسلام ؛ ولم يجعل له : أن يقضى عليهم في الدنيا ، بخلاف ما أظهروا . فقال لنبيه . . . » ؛ وذكر الآية الآتية ، ثم قال - بدون عزو - : « (أسلمنا) يعني : أسلمنا بالقول بالإيمان ، مخافة القتل والسياء . » .

فَقَالَ : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ : آمَنَّا ؛ قُلْ : لَمْ تُوْمِنُوا ، وَلَكِنْ قُولُوا : أَسْلَمْنَا ؛
وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ : ٤٩ - ١٤) . فَأَعْلَمَ : أَنْ (١) لَمْ يَدْخُلِ
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ أَظْهَرُوهُ (٢) ، وَحَقَّنَ بِهِ دِمَاءَهُمْ . « .

قال الشافعي (٣) : « قال مجاهدٌ - في قوله : (أَسْلَمْنَا) . - : أَسْلَمْنَا (٤) :

مخافة القتل والسبي (٥) . «

قال الشافعي (٦) : « ثم أخبر : أنه يجزيهم : إن أطاعوا الله ورسوله ؛

يعنى : إن أخذوا (٧) طاعة الله ورسوله . « .

قال الشافعي (٣) : « والأعرابُ لا يدينون ديناً : يظهرُ ؛ بل :

يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ ، وَيَسْتَخْفُونَ : الشُّرْكَ وَالتَّمْطِيلَ . قال الله عز وجل :

(يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ ، وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ : وَهُوَ مَعَهُمْ : إِذْ يُبَيِّنُونَ

مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ : ٤ - ١٠٦) (٨) . « .

وقال (٩) - في قوله تعالى : (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ ، أَبَدًا ؛

(١) في الأم : « أنه » . (٢) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « أظهِروا » ؛

ولعله محرف . (٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٧)

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « استسلمنا ؛ وهو من التحريف الخطير الذي امتلأ

به الأصل . (٥) في الأم : « السباء » . والمعنى واحد ، وهو : الأسر .

(٦) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٦٨) : عقب السلام الذي نقلناه .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « أحد نوى » ؛ وهو تحريف خطير .

(٨) راجع ما قاله بعد ذلك (ص ١٥٧ - ١٥٨) : لفائده .

(٩) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٨) . وقد ورد السلام فيها على صورة سؤال وجواب .

وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٩) . وراجع فيها ما ورد في سبب نزول

الآية : فهو مفيد في البحث .

وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ^(١) : ٩ - ٨٤) . - : «] فَأَمَّا أَمْرُهُ : أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ ؛]^(٢) : فَإِنْ صَلَّاهُ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مُخَالَفَةٌ صَلَاةٍ غَيْرِهِ ؛ وَأَرْجُو : أَنْ يَكُونَ قَضَى - : إِذَا أَمَرَهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَاقِقِينَ . - : أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا غَفَرَ لَهُ ؛ وَقَضَى : أَنْ لَا يَغْفِرَ لِمُقِيمِ^(٣) عَلَى شِرْكِهِ^(٤) . قَبَاهُ : عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ لَا يَغْفِرُ لَهُ . » .
« قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٥) : « وَلَمْ يَمْنَعْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - مِنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ - : مُسْلِمًا ؛ وَلَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ - بَعْدَ هَذَا - أَحَدًا^(٦) . » .
قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٧) - فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ - : «] وَقَدْ قِيلَ - فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٨) [: (وَاللَّهُ يَشْهَدُ^(٩) : إِنَّ الْمُنَاقِقِينَ لَكَاذِبُونَ : ٦٣ - ١) . - : مَا هُمْ بِمُخْلِصِينَ . » .

* * *

-
- (١) فِي الْأَمِّ بَعْدَ ذَلِكَ : « إِيَّاهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ، إِلَى قَوْلِهِ : وَهُمْ كَافِرُونَ . » .
 - (٢) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .
 - (٣) فِي الْأَمِّ : « لِلْمُقِيمِ » .
 - (٤) حَيْثُ قَالَ سَبْحَانَهُ : (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ : ٩ - ٨٠) . انظُرِ الْأَمَّ (ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) . وَرَاجِعْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَالْفَتْحِ (ج ٨ ص ٢٣١ - ٢٣٥) .
 - (٥) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٦ ص ١٥٨) .
 - (٦) رَاجِعْ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ : مِنْ أَنَّهُمْ لَمْ يَمْنَعُوا أَحَدًا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَقْتُلُوا أَحَدًا مِنْهُمْ . وَرَاجِعِ الْأَمَّ (ج ١ ص ٢٣٠) . وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٢٢٩) . (٨) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ .
 - (٨) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « يَعْلَمُ » ؛ وَهُوَ مِنْ عَبَثِ النَّاسِخِ .

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي^(١)
«قال الله عز وجل: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ)^(٢)، وَقَلْبُهُ
مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ؛ وَلَكِنْ: مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا: [فَعَلَيْهِمْ
غَضَبٌ^(٣)]» [١٦: (١٠٦-١٠٧)].

«فلو^(٤) أن رجلا أسرّه العدو، فأكره^(٥) على الكفر - لم تبن
منه امرأته، ولم يُحكّم عليه بشيء: من حكم المرتد^(٦)»
«قد^(٧) أكره بعض من أسلم^(٨) - في عهد النبي صلى الله عليه وسلم -:
على الكفر، فقآله؛ ثم جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، فذكر له
ما عذب به: فنزلت^(٩) هذه الآية؛ ولم يأمره النبي (صلى الله عليه وسلم)
باجتناب زوجته، ولا بشيء: مما على المرتد^(١٠)».

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي،

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٢).

(٢) راجع في الفتح (ج ١٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥): كلام ابن حجر عن حقيقة الإكراه
مطلقا، وشروطه، والخلاف في الكره. فهو نفيس مفيد. ثم راجع الأم (ج ٢ ص ٢١٠
وج ٧ ص ٦٩). (٣) الزيادة عن الأم.

(٤) في الأم: «ولو». وما في الأصل أحسن. (٥) في الأم: «فأكرهه». ولا
فرق في المعنى. (٦) انظر الأم (ج ٣ ص ٢٠٩)، وما سبق (ص ٢٢٤): فهو
مفيد أيضا فيما سيأتي قريبا. (٧) هذا تعليل لما تقدم؛ ولو قرن بالفاء لكان أظهر.

(٨) كهمار بن ياسر. انظر حديثه في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٠٨ - ٢٠٩)،
والفتح (ج ١٢ ص ٢٥٥). (٩) عبارة الأم «فنزله في هذا». (١٠)
راجع كلامه بعد ذلك لقائده.

قال^(١): « وَأَبَانَ اللَّهُ (عز وجل) خلقه: أَنَّهُ تَوَلَّى الْحَكْمَ - : فيما أَنابهم ، وعاقبهم عليه . - : على ما علم : من سرائرهم : وافقت سرائرهم عَلَانِيَتُهُمْ ، أو خالفتها . فَإِنَّمَا^(٢) جَزَاهُمْ بِالسَّرَائِرِ : فَأَحْبَطَ عَمَلَ [كل^(٣)] مَنْ كَفَرَ بِهِ . »
 « ثُمَّ قَالَ (تبارك وتعالى) فِي مَنْ قُتِنَ عَنْ دِينِهِ : (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) ؛ فَطَرَحَ عَنْهُمْ حُبُوطَ أَعْمَالِهِمْ ، وَالْمَأْتَمَّ^(٤) بِالْكَفْرِ : إِذَا كَانُوا مَكْرَهِينَ ؛ وَقَلُوبُهُمْ عَلَى الطَّمَأْنِينَةِ^(٥) : بِالْإِيمَانِ وَخِلَافِ الْكُفْرِ^(٦) . »

« وَأَمْرٌ بِقِتَالِ الْكَافِرِينَ : حَتَّى يُؤْمِنُوا ؛ وَأَبَانَ ذَلِكَ [جل وعز^(٧)] : حَتَّى يُظْهِرُوا الْإِيمَانَ . ثُمَّ أَوْجَبَ لِلْمُنَافِقِينَ - : إِذَا أَسْرُوا الْكُفْرَ - : نَارَ جَهَنَّمَ ؛ فَقَالَ : (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي أَلْدَرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ : ٤ - ١٤٥) . »
 « وَقَالَ تَعَالَى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ، قَالُوا : نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) ؛ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً : ٦٣ - ١ - ٢) ؛ يَعْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : مِنَ الْقَتْلِ^(٨) . »

- (١) كما في كتاب : (إبطال الإستحسان) ، الملحق بالأُم (ج ٧ ص ٢٦٧ - ٢٦٨) .
 وهو من الكتب الجديرة بالعبارة والنشر . (٢) في الأُم « إيمان » .
 (٣) زيادة حسنة ، عن الأُم . (٤) كذا بالأُم . وفي الأصل : « والمأتم » .
 (٥) كذا بالأُم وفي الأصل « الاطمئينة » ، وهو تحريف .
 (٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٠٩) : ما روى عن ابن عباس في ذلك .
 وراجع كلام ابن حجر في الفتح (ج ١٢ ص ٢٥٥) . (٧) زيادة حسنة عن الأُم .
 (٨) هذيان للمعنى المراد من قوله : « حتى يؤمنوا » . (٩) في الأُم « إذا » . وما في الأصل هو الظاهر . (١٠) راجع ما تقدم (ص ٢٩٥ - ٢٩٦) .

« فَمَنْهُمْ مِنَ الْقَتْلِ ، وَلَمْ يُزَلْ عَنْهُمْ - فِي الدُّنْيَا - أَحْكَامَ الْإِيمَانِ : بِمَا أَظْهَرَ وَأَمَّنَهُ . وَأَوْجَبَ لَهُمُ الدَّرَكَ الْأَسْفَلَ : مِنَ النَّارِ ؛ بِسِرَائِرِهِمْ ، وَخِلَافِهَا : لِعِلَالِيَّتِهِمْ بِالْإِيمَانِ . »

« وَأَعْلَمَ ^(١) عِبَادَهُ - مَعَ مَا أَقَامَ عَلَيْهِمْ : [مِنْ ^(٢)] الْحُجَّةَ : بِأَنْ لَيْسَ كُنْهَهُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ . . : أَنْ عِلْمَهُ : بِالسَّرَائِرِ ^(٣) وَالْمَلَانِيَةِ ؛ وَاحِدُهُ . فَقَالَ : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ : وَنَعَلَّمُهُ مَا تُوسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ : ٥٠ - ١٦) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ، وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ : ٤٠ - ١٩) ؛ مَعَ آيَاتٍ أُخْرَى : مِنَ الْكِتَابِ . »

« قَالَ : وَعَرَفَ ^(٤) جَمِيعَ خَلْقِهِ - فِي كِتَابِهِ - : أَنْ لَا يَعْلَمَ لَهُمْ ^(٥) ، لَا مَا عَلَّمَهُمْ . فَقَالَ : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ : لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا : ١٦ - ٧٨) . » ؛ وَقَالَ : (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ - : مِنْ عِلْمِهِ . - إِلَّا بِمَا شَاءَ : ٢٤ - ٢٥٥) . »

« ثُمَّ عَلَّمَهُمْ بِمَا آتَاهُمْ : مِنَ الْعِلْمِ ؛ وَأَمَرَهُمْ : بِالْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ ، [وَأَنْ] إِلَّا يَتَوَلَّوْا غَيْرَهُ إِلَّا : بِمَا عَلَّمَهُمْ ^(٦)] . فَقَالَ ^(٦) لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا : مَا كُنْتَ تَدْرِي : مَا الْكِتَابُ ؟)

(١) فِي الْأَمِّ . « فَأَعْلَمَ » : وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ .

(٣) فِي الْأَمِّ « بِالسَّرِّ » .

(٤) فِي الْأَمِّ « فَعَرَفَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٥) هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ بِالْأَمِّ .

(٦) فِي الْأَمِّ : « وَقَالَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَظْهَرُ .

وَلَا الْإِيمَانُ ؟) الْآيَةُ (١) : (٤٢ - ٥٢) ؛ وَقَالَ تَعَالَى (٢) : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ :
إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٣) * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ : ١٨ - ٢٣ - ٢٤) (٤) ؛ وَقَالَ
عَزَّ وَجَلَّ (٥) : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ : ١٧ - ٣٦) .

وَذَكَرَ سَائِرَ الْآيَاتِ : الَّتِي وَرَدَتْ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ (٤) ؛ وَأَنَّهُ «حَجَبٌ» (٥)
عَنْ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عِلْمِ السَّاعَةِ « . [ثُمَّ قَالَ (٦)] :
« فَكَانَ (٧) مَنْ جَاوَزَ (٨) مَلَائِكَةَ اللَّهِ الْمُقَرَّبِينَ ، وَأَنْبِيََاءَهُ (٩)
الْمُصْطَفَيْنِ - : مِنْ عِبَادِ اللَّهِ - . : أَقْصَرَ عِلْمًا (١٠) ، وَأَوْلَى : أَنْ لَا يَتَمَاطَوْا أَحْكَامًا

(١) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « لِنَبِيِّهِ » .

(٢) انظُرْ مَا تَقْدِمُ (ص ٣٧) .

(٣) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « وَقَالَ لِنَبِيِّهِ : (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنْ الرُّسُلِ ٤٦٠٠٠ - ٩) ؛ ثُمَّ

أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ : أَنْ قَدْ غَفَرَ لَهُ . . . فَعَلِمَ مَا يَفْعَلُ بِهِ » ؛ إِلَى آخِرِ مَا تَقْدِمُ (ص ٣٧ - ٣٨)

مَعَ اخْتِلَافٍ أَوْ خَطَأً فِيهِ ؛ بِسَبَبِ عَدَمِ تَمَكُّنِنَا - بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى كَثِيرٍ غَيْرِهِ - مِنْ بَحْثِهِ

وَتَأْمَلِهِ ، وَالرُّجُوعِ إِلَى مَصْدَرِهِ . (٤) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ ، إِلَّا اللَّهُ : ٢٧ - ٦٥) ؛ وَقَوْلُهُ : (إِنْ اللَّهُ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ، وَيُنزِلُ الْقَيْثَ

وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ) الْآيَةُ : (٣١ - ٣٤) . وَقَوْلُهُ : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاها) إِلَى

(مِنْهَاها : ٧٩ - ٤٢ - ٤٤) .

(٥) فِي الْأُمِّ : « حَجَبٌ » . وَقَدْ ذَكَرَ عَقِبَ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ .

(٦) زِيَادَةٌ لِأَبْسٍ بِهَا . (٧) فِي الْأُمِّ : « وَكَانَ » . وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ : « حَجَبٌ » .

(٨) فِي الْأُمِّ : « جَاوَزَ » . وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّابِعِ .

(٩) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَأَنْبِيََاءَهُ » . رَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ .

(١٠) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَأَنْبِيََاءِهِ : لِأَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) فَرَضَ عَلَى

خَلْقِهِ طَاعَةَ نَبِيِّهِ ؛ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ بَعْدَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا » .

على غيب أحدٍ -: [لا^(١)] بدلالةٍ ، ولا ظنٍ . -: لتتصير^(٢) عليهم عن
علم أنبيائه : الذين فرض^(٣) عليهم الوقفَ عما وردَ عليهم ، حتى يأتيهم
أمره^(٤) . « . وبسطَ الكلامَ في هذا^(٥)

* * *

(١) الزيادة عن الأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقصر » ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأم زيادة : « الله تعالى » .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « أمر » ؛ والنقص من الناسخ .

(٥) فراجع (ص ٢٦٨) : فبعضه قد تقدم ذكره ، وبعضه لا يوجد في غيره ؛

وفيد في بعض الأبحاث الآتية . ثم راجع كلامه : في اختلاف الحديث (ص ٣٠٦ - ٣٠٧)

والأم (ج ١ ص ٢٣٠ وج ٤ ص ٤١ وج ٥ ص ١١٤ وج ٧ ص ٧٤ ر ٩) .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْحُدُودِ »^(١)

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال^(٢) : « قال الله جل ثناؤه : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ : مِنْ نِسَائِكُمْ ؛
فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ؛ فَإِنْ شَهِدُوا : فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى
يَتَوَقَّأْنَ الْمَوْتَ^(٣) ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^(٤) * وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَاهُمِنْكُمْ :
فَأَذُوهُمَا ؛ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا : فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ؛ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا
رَحِيمًا : ٤ - ١٥ - ١٦) . »

- (١) راجع في فتح الباري (ج ١٢ ص ٤٥) : الكلام عما يجب الحد به .
(٢) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٥٠) . وقد ذكر باختلاف : في السنن الكبرى
(ج ٨ ص ٢١٠) ، والرسالة (ص ١٢٨ - ١٢٩ و ٢٤٥ - ٢٤٦) . وقال في اختلاف
الحديث (ص ٢٤٩) : « كانت العقوبات في المعاصي : قبل أن ينزل الحد ؛ ثم نزلت الحدود ،
وانسخت العقوبات فيما فيه الحدود » ؛ ثم ذكر حديث النعمان بن مرة : « أن رسول الله
قال : ما تقولون في الشارب والسارق والزاني ؟ - وذلك قبل أن تنزل الحدود - فقالوا :
الله ورسوله أعلم . فقال رسول الله : هن فواحش ، وفيهن عقوبات ؛ وأسوأ السرقة :
الذي يسرق صلته . » . ثم ساق الحديث (فراجه في السنن الكبرى : ج ٨ ص ٢٠٩ -
٢١٠) وقال : « ومثل معنى هذا في كتاب الله » . ثم ذكر الآتي هنا .
(٣) في اختلاف الحديث ، بعد ذلك : « الى آخر الآية » .
(٤) انظر كلامه في الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .

« قال : فكان ^(١) هذا أول عقوبة ^(٢) الزانين ^(٣) في الدنيا ^(٤) ؛ ثم ^(٥) نسخ هذا عن الزناة كلهم : الحر والمبد ، والبكر والثيب . فحد الله البكرين : الحرين المسلمين ؛ فقال : (الزانية والزاني ^(٦) : فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة : ٢٤ - ٢) . » ^(٧) .
واحتج ^(٨) : بحديث عبادة بن الصامت - في هذه الآية : (حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا) . - قال : « كانوا يمسكوهن حتى نزلت آية الحدود ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : خذوا عنى ^(٩) ؛

- (١) هذا إلى قوله : الدنيا ؛ غير موجود بالرسالة (ص ١٢٩) . وعبارته فيها (ص ٢٤٦) هي : « فكان حد الزانين بهذه الآية : الحبس والأذى : حتى أنزل الله على رسوله حد الزنا » . ثم ذكر آبي النور والنساء الآيتين ؛ ثم قال : « فنسخ الحبس عن الزناة ، وثبت عليهم الحدود » .
(٢) في اختلاف الحديث : « العقوبة للزانين » .
(٣) في الأصل : « الزانين » ؛ وهو تحريف .
(٤) في السنن الكبرى زيادة مبينة ، وهي : « الحبس والأذى » .
(٥) عبارة الرسالة (ص ١٢٩) والسنن الكبرى ، هي : « ثم نسخ الله الحبس والأذى في كتابه ، فقال » . وراجع في السنن ، ما روى في ذلك عن ابن عباس ومجاهد والحسن : فهو مفيد .
(٦) يحسن أن تراجع في اختلاف الحديث (ص ١٤ و ٤٦ و ٥٠) ، وجماع العلم (ص ٥٧ - ٥٨ و ١٢٠) : ما يتعلق بذلك ؛ لفائدته .
(٧) في الرسالة (ص ١٢٩) ، بعد ذلك : « فدللت السنة على أن جلد المائة للزانين البكرين » ؛ ثم ذكر حديث عبادة .
(٨) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٦) . وانظر اختلاف الحديث (ص ٢٥٢) .
(٩) وودت هذه الجملة مكررة للتأكيد : في رواية الأم (ج ٦ ص ١١٩) والرسالة (ص ١٢٩ و ٢٤٧) .

قد جعل الله لهن سبيلا : البكرُ بالبكرِ : جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي^(١) سنة ؛
والثيبُ بالثيبِ : جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ . « .

واحتجَّ^(٢) - : في إثبات الرجم على الثيب ، ونسخ الجلد عنه^(٣) . - :
بحديث عمرَ (رضى الله عنه) في الرجم^(٤) ؛ وبحديث أبي هريرة ، وزيد
ابن خالدٍ [الجهنبي^(٥)] : « أن رجلا ذكَّرَ : أن ابنه زنى بامرأة رجل ، فقال
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ . فجلد
ابنه مائة ، وغرَّبه حاماً ؛ وأمر أنيساً : أن يقدِّو على امرأة الآخر ؛ « فإن
اعترفت : فارجمها^(٦) . « فاعترفت : فرجمها^(٧) . « .

-
- (١) رواية الرسالة : « وتغريب عام » . وراجع هذا الحديث وما جاء في نفي البكر:
في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٠ و ٢٢١ - ٢٢٣) ، والفتح (ج ١٢ ص ١٢٧ -
١٢٩) . ثم راجع مناقشة الشافعي القيمة - مع من خالفه في مسألة النفي - : في الأم
(ج ٦ ص ١١٩ - ١٢٠) .
- (٢) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٥٠ - ٢٥١) . وانظر الأم (ج ٦ ص ١٤٢ - ١٤٣) .
- (٣) راجع الخلاف في ذلك : في الفتح (ج ١٢ ص ٩٧) فهو مفيد فيما سيأتي .
- (٤) راجع هذا الحديث : في الفتح (ج ١٢ ص ١١٦ - ١٢٧) والسنن الكبرى
(ج ٨ ص ٢١١ - ٢١٣ و ٢٢٠) . وراجع فيها (ص ٢١١) ما روى عن ابن عباس :
عما يدل على أن حد الثيب الرجم فقط .
- (٥) الزيادة عن رواية الأم (ج ٦ ص ١١٩) . وراجع هذا الحديث : في الرسالة
(ص ٢٤٩) ، والفتح (ج ١٢ ص ١١١ - ١١٦) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٢ -
٢١٤ و ٢١٩ و ٢٢٢) .
- (٦) هذا اقتباس من كلام النبي الموجه إلى أنيس . وعبارة الشافعي في الأم (ج ٦
ص ١١٩) ، والرسالة (ص ١٣٢) ؛ هي : « فإن اعترفت رجمها » .
- (٧) قال الشافعي في الأم (ج ٦ ص ١١٩) - بعد أن ذكر هذا الحديث - . « وبهذا =
(م - ٢٠)

قال الشافعي^(١): « كان ابنه بكرأ ؛ وامرأة الآخر : ثيباً . فذَكَرَ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) - عن الله جل ثناؤه - : حَدَّ البِكرِ والثَّيبِ في الزنا ؛ فدَلَّ ذلك : على مِثْلِ ما قال [عمر^(٢)] : من حَدَّ الثَّيبِ في الزنا . »

وقال في موضع آخر^(٣) (بهذا الإسناد) : « فثَبَّتَ^(٤) جَلْدُ مائة^(٥) والنَّفَى : على البِكرِينِ الزانِئِينِ ؛ والرَّجْمُ : على الثَّيبِينِ الزانِئِينِ . »
« فإن^(٦) كانا ممن أُريدَا^(٧) بالجلدِ : فقد نُسِخَ عنهما الجَلْدُ^(٨) مع الرجم . »

= قلنا ؛ وفيه الحجة : في أن يرجم من اعترف مرة : إذا ثبت عليها .؛ ثم رد على من زعم : أنه لا يرجم إلا من اعترف أربعاً ؛ ومن زعم : أن الرجم لا بد أن يبدأ به الإمام ، ثم الناس . فراجع (ص ١١٩ - ١٢١) ، وراجع المختصر (ج ٥ ص ١٦٦) . وراجع في ذلك كله السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٩ - ٢٢٠ و ٢٢٤ - ٢٢٨) ، وما ذكره صاحب الجوهر النقي (ص ٢٢٦ - ٢٢٨) . وراجع الفتح (ج ١٢ ص ١٣٠ و ١٥١) .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٥١) .

(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث . أي : من الاقتصار على الرجم .

(٣) من الرسالة (ص ٢٥٠) .

(٤) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « فثيب » ؛ وهو تصحيف .

(٥) في بعض نسخ الرسالة : « المائة » .

(٦) في الرسالة : « وإن » . وما في الأصل أحسن .

(٧) في بعض نسخ الرسالة : « أريد » . وكلاهما صحيح كما لا يخفى .

(٨) أي : الذي ذكر مصاحباً للرجم في حديث عبادة . وراجع كلامه عن هذا البحث ،

وإجابته عن ظاهر هذا الحديث - : في اختلاف الحديث (ص ٢٥٢ - ٢٥٣) ، والأم (ج ٦ ص ١١٩ و ج ٧ ص ٧٦) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٢) ، والرسالة =

« وإن لم يكونا أريدنا^(١) بالجلد ، وأريد به البكران^(٢) - : فهما مخالفان للثيبين ؛ ورجم الثيبين - بعد آية الجلد - : [بما^(٣)] روى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الله (عز وجل) . وهذا : أشبه^(٤) معانيه ، وأولاهها به عندنا ؛ والله أعلم . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال^(٥) : « قال الله (تبارك وتعالى) في المملوكات^(٦) : (فَإِذَا أَحْصَيْنَ ، فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ : فَمَلَيْنَهُنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ : مِنْ الْمَذَابِ : ٤ - ٢٥)^(٧) . »

= (ص ١٣١ - ١٣٢ و ٢٤٧ - ٢٥٠) . - : ليتبين لك ما هنا .

(١) في بعض نسخ الرسالة : « أريد » . وهو خطأ وتخريف ؛ أو يكون قد سقط لفظ : « بمن » .

(٢) فيكون لفظ الآية : عاماً أريد به الخصوص ؛ على هذا الاحتمال ؛ دون الاحتمال الأول .

(٣) زيادة متعينة ، عن الرسالة . أي : ثبت بذلك .

(٤) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « شبه » ؛ وهو خطأ وتخريف .

(٥) كما في الرسالة (ص ١٣٣) . وقد ذكر مختصراً في اختلاف الحديث

(ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

(٦) في بعض نسخ الرسالة : « الملوكين » ؛ وهو تخريف . وفي اختلاف الحديث

« الإماء » .

(٧) قال في اختلاف الحديث : « فعلقنا عن الله : أن على الإماء ضرب خمسين ، لأنه

لا يكون النصف إلا لما يتجزأ . فأما الرجم فلا نصف له : لأن الرجوم قد يموت بأول حجر ،

وقد لا يموت إلا بعد كثير من الحجارة » .

« قال : والنِّصْفُ لا يكونُ إلا في (١) الجِلْدِ : الذي يَنْبَعُثُ . فأما الرَّجْمُ — : الذي هو (٢) : قتلٌ . — : فلا نصفَ له (٣) . » .

ثم ساق الكلامَ ، إلى أن قال (٤) : « وإحسانُ الأُمَّةِ : إسلامُها . وإنما قلنا هذا ، استدلالاً : بالسنةِ ، وإجماعِ أكثرِ أهلِ العلمِ . »

« ولما قال رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : « إذا زنتَ أمةٌ أحدكم ، فتبينَ زناها : فليجلدُها (٥) . » — ولم يقل (٦) : مُحصنةٌ كانت ، أو غير مُحصنةٍ . — : استدلالنا (٧) : على أن قولَ الله (عزَّ وجلَّ) في الإمامِ : (فإذا

(١) في الرسالة : « من » . وكلاهما صحيح .

(٢) أي : نهايته القتل . وفي بعض نسخ الرسالة : « فيه » ؛ أي : في نهايته القتل ، كما أن في بدايته العذاب والألم . وهو أنسب للتعليل الذي سننقل بعضه . وإذن : فليس بخطأ كما زعم الشيخ شاكر .

(٣) قال في الرسالة ، بعد ذلك : « لأن المرحوم قديموت في أول حجر يرمى به : فلا يزداد عليه ؛ ويرمى بألف وأكثر : فيزداد عليه حتى يموت . فلا يكون لهذا نصف محدود أبداً » الخ . فراجع (ص ١٣٤) . وراجع كلامه عن هذا في الرسالة (ص ٢٧٦ - ٢٧٧) : فهو يزيد ما هنا وضوحاً .

(٤) (ص ١٣٥ - ١٣٦)

(٥) راجع في الأم (ج ٦ ص ١٢١ - ١٢٢) : هذا الحديث ، ورد الشافعي على من خالفة : في كون الرجل يحد أمة . فهو مفيد في بعض البحوث السابقة .

(٦) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « تقتل » ؛ وهو تحريف .

(٧) في بعض نسخ الرسالة ، زيادة : « على أن الإحسان ههنا : الإسلام ، دون النكاح والحرية والتحصين » . وهي زيادة حسنة : إذا زيدت بعدها واو . ولعل الواو سقطت من الناسخ .

أُحْصِنَ) : إِذَا أُسْلِمْنَا - لَا : إِذَا نُكِحْنَا فَأُصِيبْنَا بِالنِّكَاحِ^(١) ؛ وَلَا : إِذَا
أُعْتِقْنَا . - : وَ [إِنْ^(٢)] لَمْ يُصِيبْنَا . « .

قال الشافعي^(٣) : « وَجَمَاعُ الْإِحْصَانِ : أَنْ يَكُونَ دُونَ الْمُحْصَنِ^(٤)
مَنْعٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْحَرَامِ . وَالْإِسْلَامُ^(٥) مَانِعٌ ؛ وَكَذَلِكَ : الْحَرِيَّةُ مَانِعَةٌ ؛
وَكَذَلِكَ : الزَّوْجِيَّةُ^(٦) ، وَالْإِصَابَةُ مَانِعٌ ؛ وَكَذَلِكَ : الْحَبْسُ فِي الْبُيُوتِ
مَانِعٌ^(٧) ؛ وَكُلُّ مَا مَنَعَ : أُحْصِنَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُؤْسٍ
لَكُمْ : لِيُخْضِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ : ٢١ - ٨٠) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ :
(لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا ، إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ : ٥٩ - ١٤) ؛ أَيْ^(٨) :
مَمْنُوعَةٌ . « .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَآخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ ، يَدُلُّانِ عَلَى أَنْ مَعْنَى

(١) كَذَا بِالرِّسَالَةِ . وَفِي الْأَصْلِ : « النَّكَاحُ » ؛ وَالنَّقْصُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) زِيَادَةٌ مَتَعِينَةٌ ، عَنِ الرَّسَالَةِ . وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : أُسْلِمْنَا ؛ أَيْ : أَنْ إِحْصَانَ الْإِمَامِ
يَتَحَقَّقُ بِإِسْلَامِنَا ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِصَابَتِنَا . فَتَنَبَّهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْمَعْتَمَدُ ؛ وَسَيَأْتِي
قَوْلُهُ الْآخَرُ فِيمَا رَوَاهُ يُونُسُ عَنْهُ .

(٣) كَمَا فِي الرَّسَالَةِ (ص ١٣٦ - ١٣٧) . وَعِبَارَتُهَا هِيَ : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَرَأَيْكَ
تَوَقُّعَ الْإِحْصَانِ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ . قِيلَ : نَعَمْ ، جَمَاعُ الْإِحْصَانِ « إِلَى آخِرِ مَا هُنَا .

(٤) فِي الرَّسَالَةِ : « التَّحْصِينُ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٥) عِبَارَةُ الرَّسَالَةِ : « فَالْإِسْلَامُ » . وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَظْهَرُ .

(٦) فِي الرَّسَالَةِ : « الزَّوْجُ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَنْسَبُ .

(٧) قَدْ تَعَرَّضَ لِهَذَا فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٣٤) بِأَوْضَحِّ مِنْ ذَلِكَ : فَرَاغَهُ .

(٨) فِي الرَّسَالَةِ : « يَعْنِي » .

الإحسان المذكور : عام^(١) في موضع دون غيره ؛ إذ^(٢) الإحسان ههنا :
الإسلام ؛ دون : النكاح ، والحريّة ، والتحصّن^(٣) : بالحبس والعقاف .
وهذه الأسماء : التي يجمعها اسمُ الإحسان^(٤) .»

(١) كذا بالرسالة (طبع بولاق) . وهو الصحيح الظاهر . وفي الأصل : « عامة » .
وهو محرف عما أئمتنا . وفي نسخة الربيع وغيرها : « عاماً » ؛ وهو خطأ وتحريف
كما سنبين .

(٢) كذا بالرسالة (طبع بولاق) ونسخة ابن جماعة . وفي بعض النسخ : « لأن » .
وكلاهما صحيح . وفي الأصل كلمة مترددة بين : « إن » و « إذ » . وفي نسخة الربيع :
« أن » ؛ وهو خطأ وتحريف . فليس مراد الشافعي أن يقول (كما زعم الشيخ شاكر) :
« إن آخر الكلام وأوله يدلان : على أن معنى الإحسان - الذي ذكر عاماً في موضع ،
وخاصاً في آخر - يراد به الإسلام ، وأنه المراد بالإحسان هنا دون غيره . » . فهذا - على تسليم
صحّة الإخبار والحمل ، وبصرف النظر عن التكلف المرتكب - غير مسلم : إذ كون الإحسان
يراد به الإسلام ، وأنه المراد هنا - لا تتوقف معرفته على ذلك كله ؛ بل : عرف باول الكلام ،
وبدلالة الحديث السابق . على أنه لو كان ذلك مراده : لكان الظاهر والأخضر ، أن يقول :
« ... يدلان على أن الإحسان ... يراد به الإسلام الخ » .

وإنما مراده أن يقول : « إن الكلام كله قد دل : على أن معنى الإحسان قد يكون
عاماً ، وقد يكون خاصاً . بدليل أنه في الآية : الإسلام الذي هو عام ، دون غيره الذي
هو خاص . » . وأنت إذا تأملت السؤال الذي أجاب عنه الشافعي بقوله : جماع الإحسان
الخ ؛ وتأملت آخر كلامه ، وقوله الذي سئله فيما بعد - : تأكدت من أن هذا
هو مراده ؛ وتيقنت : أن نسخة الربيع قد وقع فيها الخطأ والتحريف ، دون غيرها ؛
وعلمت : أن الشيخ متأثر بان هذه النسخة معصومة عن شيء من ذلك .

(٣) في الرسالة . « والتحصين » .

(٤) راجع بهامش الرسالة ، ما نقله الشيخ شاكر عن اللسان ومفردات الراغب :

فهو مفيد .

قال الشافعي ^(١) - في قوله عز وجل : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ^(٢))
مَّمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) الآية : (٢٤ - ٤) -
« المحصنات ^(٣) ههنا : البوائغ الحرائر ^(٤) المسلمات ^(٥) . »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسين بن محمد - فيما أُخبرْتُ
عنه ، وقرأته في كتابه - : أنا محمد بن سُفيان بن سعيد أبو بكر ، بمصر ،
نا يونسُ بن عبد الأعلى ، قال : قال الشافعي في قوله عز وجل :
وَالْمُحْصَنَاتُ : مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : (٢٤ - ٤) :
« ذواتُ الأزواجِ : من النساءِ » ؛ (أَنْ تَبْتِغُوا بِأَمْوَالِكُمْ : [مُحْصِنِينَ
غَيْرَ مُسَافِحِينَ] : ٤ - ٢٤) ، (مُحْصَنَاتٍ ^(٦) غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ : ٤ - ٢٥) :

(١) كما في الرسالة (ص ١٤٧) .

(٢) قال في الفتح (ج ١٢ ص ١٤٧) رميين : « قذفين : والمراد : الحرائر العفيفات ؛
ولا يختص بالزوجات ، بل حكم البكر كذلك : بالأجماع . » .

(٣) في نسخة الربيع : « المحصنات » .

(٤) ذكر في الرسالة إلى هنا ، ثم قال : « وهذا يدل : على أن الأحصان : اسم جامع

لعمالي مختلفة . » .

(٥) راجع كلامه عن هذا ، وعن الآية كلها : في الأم (ج ٥ ص ١١٠ و ١١٧ و ٢٧٣
وج ٦ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وج ٧ ص ٧٨ و ٨١) ؛ فهو مفيد أيضاً في بعض الأبحاث
السابقة والآية . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٤٩ - ٢٥٣) . وانظر ما تقدم
(ص ٢٣٧)

(٦) قوله : (محصنات غير مسافحات) ؛ قد ورد في الأصل : مشطوباً عليه ، ومكتوباً
فوقه مازدناه . ونرجح : أن كلامهما مقصود بالذكور ، وأن ما حدث إنما هو من تصرف
الناسخ : لأنه ظن أن لفظ الآية الأولى هو المقصود فقط ؛ وفات عليه أن معنى اللفظين =

« عَفَائِفٌ ^(١) غَيْرَ خَبَائِثَ » ؛ (فَإِذَا أَحْصَيْنَ) قَالَ : « فَإِذَا نُكِحْنَ » ؛
(فَعَلَيْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ : ٤ - ٢٥) : « غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ » .

* * *

(أنا) أبو عبدالله ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ،
قال ^(٢) : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا :
جَزَاءً بِمَا كَسَبَا : ٥ - ٣٨) . »

« وَدَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(٣) : أَنْ الْمَرَادَ بِالْقَطْعِ
فِي السَّرِقَةِ : مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ^(٤) ، وَبَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ . دُونَ
غَيْرِهَا ^(٥) : مِمَّنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرِقَةٍ ^(٦) . »

* * *

== واحد ، وأن التفسير المذكور - من الناحية اللفظية - انما يلائم لفظ الآية الثانية [راجع
القاموس : مادة عف] ، وأن النص هنا قد اكتفى بإثبات ما قصد شرحه : من الآيتين ؛
كما اكتفى بتفسير اللفظ الثاني . فتنبه . وراجع في آواخر الكتاب ، ما رواه يونس أيضاً
عن الشافعي في تفسير آية المائة : (٥) .

(١) قال ثعلب (كما في المختار) : « كل امرأة عفيفة ، فهي : محصنة ومحصنة . وكل امرأة
متزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير . وقرئ : (فإذا أحصن) - على ما لم يسم فاعله - أي : زوجن . » .

(٢) على ما يؤخذ من الرسالة (ص ٦٦ - ٦٧)

(٣) في الرسالة زيادة : « على » .

(٤) راجع كلامه التعلق بالحرز : في المختصر (ج ٥ ص ١٦٩ - ١٧٠) .

(٥) كذا بالرسالة والأصل . والضمير في كلام الرسالة ، عائذ على السارق والزاني ؛
لأن كلامها عام قد تناول أيضاً آبق النور والنساء . وأما هنا : فقد روعي في تثنيته لفظ
الآية ، أو الوصفان المذكوران . وإلا كان الظاهر إفراده . فتأمل .

(٦) قد تعرض لهذا البحث - بما تضمنه فوائدها ، ومباحث هامة - في الرسالة ==

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(١) : « قال الله عز وجل : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ ، وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا : أَنْ يُقْتَلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ،
أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ :
٥ - ٣٣) . » ^(٢)

« قال الشافعي ^(٣) : أنا إبراهيم ^(٤) ، عن صالح مولى التوأمة ، عن ابن
عباس - في قطع الطريق - : إذا قتلوا وأخذوا المال : قتلوا وصلبوا ؛
وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال : قتلوا ولم يصلبوا ؛ وإذا أخذوا المال ولم
يقتلوا : قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ؛ [وإذا هربوا : طلبوا ، حتى

= (ص ١١٢ و ٢٢٣ - ٢٢٤ و ٢٣٣ و ٥٤٧) ، واختلاف الحديث (ص ٤٤ و ٥٠) ، والأم
(ج ٥ ص ٢٤ و ج ٧ ص ٢٠) . فراجعها ؛ ثم راجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥٤ -
٢٥٦ و ٢٥٩ و ٢٦٢ - ٢٦٦) . وراجع في الفتح (ج ١٢ ص ٧٩ - ٨٩) : الكلام على
تفسير الآية ، وشرح الأبحاث المتعلقة بها . فهو في غاية الجودة والشمول .

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ١٣٩ - ١٤٠) .

(٢) في الأم : « الآية » .

(٣) راجع فيمن نزلت فيه هذه الآية ، ما روى عن قتادة وابن عباس وغيرهما : في
السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٨٢ - ٢٨٣) . ثم راجع الخلاف في ذلك : في الفتح (ج ١٢ ص ٩٠
و ج ٨ ص ١٩٠ و ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) . لفائده في بعض مسائل الجهاد الآتية .

(٤) كما في السنن الكبرى أيضا (ص ٢٨٣) . وقد ذكر في المختصر (ج ٥

ص ١٧٢ - ١٧٣) .

(٥) هو ابن أبي يحيى كما في السنن الكبرى . وقد وقع خطأ في اسم أبيه ، بهامش صفحة

(٩٨) بسبب متابعتنا هامش الأم . فليصحح .

يوجدوا؛ فتقام عليهم الحدود^(١)؛ وإذا أخافوا^(٢) السبيل، ولم يأخذوا
مالاً: نُفُوا مِنَ الْأَرْضِ^(٣) .

« قال الشافعي: وبهذا تقول، وهو: موافقٌ معنى كتاب الله (عز وجل). وذلك: أن الحدود إنما نزلت: فيمن أسلم؛ فأما أهل الشرك: فلا حدود لهم، إلا: القتل، والسبي^(٤)، والجزية .
« واختلاف^(٥) حدودهم: باختلاف أفعالهم؛ على ما قال ابن عباس إن شاء الله عز وجل .

« قال^(٦) الشافعي (رحمه الله): قال الله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ: ٥ - ٣٤)؛ فن تاب^(٧) قبل أن يُقْدَرَ عليه: سقط

(١) الزيادة عن الأم . وعبارة المختصر ، هي : « ونفيهم إذا هربوا : أن يطلبوا حتى يوجدوا ؛ فيقام عليهم الحدود » . وهذه الزيادة قد وردت مختصرة - بلفظ : « ونفيه أن يطلب » - في رواية ثانية عن ابن عباس بالسنن الكبرى . وهي مفيدة ومؤيدة لرأى الشافعي في مسألة التوبة الآتية . فراجعها .

(٢) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « خافوا » ؛ وهو خطأ ؛ والنقص من النسخ . وهذا الخ لم يرد في المختصر . وقد ورد بدله - في رواية ثالثة مختصرة عن ابن عباس ، بالسنن الكبرى - قوله : « فإن هرب وأعجزم : فذلك نفيه . » .

(٣) انظر في السنن الكبرى ، ما روى عن علي وقتادة : فهو مفيد في الموضوع .

(٤) في الأم : « أو السباء » ؛ وهو أحسن .

(٥) هذا إلى آخره ذكر في السنن الكبرى .

(٦) هذا إلى ابتداء الآية غير موجود بالأم .

(٧) قال في الأم (ج ٤ ص ٢٠٣) : « فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم : سقط

عنهم ما قه : من هذه الحدود ؛ ولزمهم ما للناس : من مال أوجرح أو نفس ؛ حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه . » .

حدّ^(١) الله [عنه^(٢)] ، وأخذ بحقّ بنى آدم^(٣) . «

« ولا يُقَطَّعُ من قُطَاعِ الطَّرِيقِ ، إلا : من أخذ قيمةَ رُبْعِ دِينَارٍ فصاعداً . قِياساً على السُّنَّةِ : في السَّارِقِ^(٤) . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٥) : « وَتَقْيِيمُهُمْ : أَنْ يُطْلَبُوا ، فَيُنْفَوْا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ . فَإِذَا ظَفِرَ بِهِمْ : أُقِيمَ^(٦) عَلَيْهِمْ أَيُّ هَذِهِ الْحُدُودِ كَانَ حَدُّهُمْ^(٧) . » .

قال الشافعي^(٨) : « وليس لأولياء الذين قتلهم قطع الطريق ، عفوٌ :

(١) في الأم : « حق » .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) حكى الشافعي عن بعض أصحابه ، أنه قال : « كل ما كان لله - من حد - .

سقط بتوبته ؛ وكل ما كان للادميين لم يبطل » . ثم اختاره . انظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٨٤) . وراجع فيها : ما يؤيده : من قول علي وأبي موسى ؛ وما يعارضه : من قول ابن جبير وعروة وإبراهيم النخعي .

(٤) قال في الأم ، بعد ذلك : « والمحاربون الذين هذه حدودهم : القوم يعرضون

بالسلاح للقوم ، حتى يصبوهم (المال) مجاهرة ، في الصحارى والطرق . » الخ . فراجع لفائده . وقد ذكر نحوه في المختصر (ج ٥ ص ١٧٣) .

(٥) كما في الأم (ج ٤ ص ٢٠٣) : بعد أن ذكر نحو ما تقدم عن ابن عباس ،

وقبل ما نقلناه عنه في بحث التوبة .

(٦) في الأم : « أقيمت » . والتأنيث بالنظر إلى المضاف إليه .

(٧) راجع في الفتح (ج ١٢ ص ٩٠) : الخلاف في مسألة النبي .

(٨) كما في الأم (ج ٤ ص ٢٠٤) . وراجع (ص ٢٠٣) : كلامه المتعلق : بأن

لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعني عنه ؛ وأن إلى الوالى : قتل من قتل على المحاربة ، لا ينتظر به ولى المقتول . ورد على من زعم : أن لولى قتل القاتل غيلة ، كذلك . =

لأن الله حدهم : بالقتل ، أو : بالقتل والصلب ، أو : القطع . ولم يذكروا
الأولياء ، كما ذكروهم في القصاص — في الآيتين — فقال : (وَمَنْ قَتَلَ
مَظْلُومًا : فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا : ١٧ — ٣٣) ؛ وقال في الخطأ :
(وَدِيَّةٌ ^(١) مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ؛ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا : ٤ — ٩٢) . وذكر
القصاص في القتل ^(٢) ، ثم قال : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ : فَاتَّبِعْ
بِالْمَعْرُوفِ : ٢ — ١٧٨) «

فذكر — في الخطأ والعمد — أهل الدم ، ولم يذكرهم في المحاربة .
فدل : على أن حكم قتل ^(٣) المحاربة ، مخالف لحكم قتل غيره .
والله أعلم . «

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(٤) :

== وتبينه : أن كل مقتول قتله غير المحارب ، فالقتل فيه إلى ولي المقتول . وانظر أيضا السنن
الكبرى (ج ٨ ص ٥٧) . ليتضح لك الكلام ، وتلم بأطرافه .

(١) في الأصل والأم : « فدية » . وهو تحريف ناشئ عن الاشتباه بما في آخر الآية .

(٢) كذا بالأم . وهو الظاهر الموافق للفظ الآية . وفي الأصل : « القتل » . وهو

مع صحته ، لا نستبعد أنه محرف .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « قبل » . وهو تصحيف .

(٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) : بعد أن ذكر قوله تعالى : (أم لم ينبا بما في صحف

موسى) الآيات الثلاث ؛ ثم حديث أبي رمثة : « دخلت مع أبي ، على النبي ، فقال له :

من هذا ؟ فقال : ابني يا رسول الله ، أشهد به . فقال النبي : أما إنه لا يجني عليك ، ولا

يجني عليك . » . هذا ؛ وقال في اختلاف الحديث — في آخر بحث تعذيب الميت ببياء أهله :

(ص ٢٦٩) ؛ عقب هذا الحديث — « فأعلم رسول الله ، مثل ما أعلم الله : من أن =

أنا سفيان بن عُيَيْنَةَ ، عن عمرو بن دينار ، عن عمر بن أوس ؛ قال : كان الرجلُ يُؤْخَذُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ ، حتى جاء إبراهيمُ (صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله) : فقال الله عز وجل : (وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى : ٥٣ - ٣٧ - ٣٨) .

« قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : والذي سمعتُ (والله أعلم) - في قول الله عز وجل : (أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) . - أن لا يؤخذ أحدٌ بذنبٍ غيرهِ ^(٢) ؛ وذلك : في بدنه ، دون ماله . فإن ^(٣) قتل ^(٤) ، أو كان ^(٥) حدا : لم يُقتل به غيرهُ ^(٦) ، ولم يُحدَّ بذنبه : فيما بينه وبين الله (عز وجل) . [لأن الله ^(٧)] جَزَى العبادَ على أعمال ^(٨) أنفسهم ، وعاقبهم عليها . »

= جناية كل امرئ عليه ، كما عمله له : لا لغيره ، ولا عليه . » . وانظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٧ و ٣٤٥ و ج ١٠ ص ٥٨) .

(١) كما ذكر في السنن الكبرى (أيضا) مختصراً : (ج ٨ ص ٣٤٥) .

(٢) في السنن الكبرى ، بعد ذلك : « لأن الله عز وجل جزى العباد » إلى قوله :

« عاقبته » .

(٣) في الأم : « وإن » . وما في الأصل أحسن .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « قيل » . وهو تصحيف .

(٥) أى : كان ذنبه يستوجب الحد .

(٦) في الأم زيادة : « ولم يؤخذ » .

(٧) زيادة متعينة : وعبارة الأم : « لأن الله جل وعز إنما جعل جزاء » الخ .

وهي أحسن .

(٨) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « أعمالهم » ، ولا نستبعد تحريفه .

« وكذلك أموالهم : لا يُجْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ، فِي ^(١) مَالٍ ، إِلَّا : حَيْثُ خَصَّ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : بِأَنْ جِنَايَةَ الْخَطِيئَةِ - مِنَ الْحَرِّ - عَلَى الْآدَمِيِّينَ : عَلَى عَاقِلَتِهِ ^(٢) . »

« فَأَمَّا [مَا] ^(٣) سِوَاهَا : فَأَمْوَالُهُمْ مَمْنُوعَةٌ مِنْ أَنْ تُؤْخَذَ : بِجِنَايَةِ غَيْرِهِمْ . »
« وَعَلَيْهِمْ - فِي أَمْوَالِهِمْ - حَقُوقٌ سِوَى هَذَا : مِنْ ضِيَاغَةٍ ، وَزَكَاةٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ مِنْ وَجْهِ الْجِنَايَةِ . »

* * *

(١) كَذَا بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَمِّ : « فِي مَالِهِ » . وَهُوَ أَظْهَرَ . وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ مَالٍ » . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَحْرُوفٌ .

(٢) رَاجِعٌ كَلَامُهُ عَنِ حَقِيقَةِ الْعَاقِلَةِ ، وَأَحْكَامِهَا : فِي الْأَمِّ (ج ٦ ص ١٠١ - ١٠٣) ، وَالْمُخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٤٠) . فَهُوَ نَفِيسٌ جَيِّدٌ . وَانظُرْ فَتْحَ الْبَارِي (ج ١٢ ص ١٩٩) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٨ ص ١٠٦ - ١٠٧) .
(٣) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنِ الْأَمِّ .

بعون الله سبحانه وتعالى وتوفيقه - تم طبع الجزء الأول -
من « أحكام القرآن للإمام الشافعي رضي الله عنه » ،
ويليه الجزء الثاني وأوله : ما يؤثر عنه في السير والجهاد .



الجزء الثاني

أحكام القرآن

للإمام المعظم والمجتهد المقدم

أنى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
جمعه الإمام الكبير الحافظ النحريرالفقيه الأصولى أبو بكر أحمد بن الحسين
ابن على بن عبد الله بن موسى البهقى البيسابورى صاحب السنن
الكبرى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ رضى الله عنهما

عرف الكتاب وكتب تقدمته

العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسين الكوتى

وكيل الشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقاً

كتب هوامشه صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الفقى عبد الخالى

المدرس بكلية الشريعة الإسلامية

راجع على النسخة المخطوطة الوحيدة المحفوظة

بدار الكتب الملكية المصرية تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

عنى بنشره ، وتصحيحه ، ووقف على طبعه

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

نشره

مكتب نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة

لمؤسسه ومديره

عزت العطار محسنى

العنوان: القاهرة شارع محمد على درب الطواشى رقم ٨

بجوار دار الكتب الملكية المصرية

الطبعة الأولى

يطلب من :

مكتبة الخانجي . لصاحبها : محمد نجيب امين ' نجى

والمكتبة الأدبية لصاحبها : حسين محمود حجاج

ومن مكتبة المنى ببغداد لصاحبها : الأستاذ قاسم الراجب

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي السَّيْرِ وَالْجِهَادِ ^(١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ »

(أنا) سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ،
أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، [قال ^(٢)] : « قال الله عز وجل : (وَمَا
خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ : ٥١ - ٥٦) . »
« قال الشافعي (رحمه الله) : خلق الله الخلق : لعبادته ^(٣) ؛ ثم أبان
(جل ثناؤه) : أن خيرته من خلقه : أنبيأؤه ^(٤) ؛ فقال تعالى : (كَانَ النَّاسُ
أُمَّةً وَاحِدَةً ؛ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ^(٥) : مُبَشِّرِينَ ، وَمُنذِرِينَ : ٢ - ٢١٤) ؛
فجعل النبيين ^(٦) (صلى الله عليهم ^(٦) وسلم) من أصفِيائه - دون عباده -
بالأمانة على وحيه ، والقيام بحجته فيهم . »

- (١) راجع ما ذكره في الفتح (ج ٦ ص ٢) عن معنى ذلك : فهو مفيد .
(٢) كما في أول كتاب الجزية من الأم (ج ٤ ص ٨٢ - ٨٣) . والزيادة عن الأم .
وقد ذكر أكثر ما سيأتي ، في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣ - ٥) : متفرقا ضمن بعض
الأحاديث والآثار التي تدل على معناه وتؤيده ، أو تتصل به وتنسبه .
(٣) قال البيهقي في السنن - بعد أن ذكر ذلك - : « يعني : ما شاء من عباده ؛ أو :
ليأمر من شاء منهم بعبادته ، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . » .
(٤) يحسن أن تراجع كتاب (أحاديث الأنبياء) من فتح الباري (ج ٦ ص
٢٢٧) : فهو مفيد في هذا البحث .
(٥) سأل أبو ذر ، النبي : كم النبيون؟ فقال : « مائة ألفي ، وأربعة وعشرون ألف
نبي » ؛ ثم سأله : كم المرسلون منهم ؟ فقال : « ثلاثمائة وعشرون » . انظر السنن الكبرى
(٦) كذا في الأم . وهو الظاهر الذي يمنع ما يشبه التكرار . وفي الأصل والسنن
الكبرى : « نبينا . . . عليه » . وهو صحيح على أن يكون قوله : دون عباده ؛ متعلقا
بأصفِيائه ، لا بجعل . فتمنه .

« ثم ذكر من خاصة صفوته ، فقال : (إن الله أصطفى آدمَ ونوحاً ، وآل إبراهيم ، وآل عمرانَ ؛ على العالمين : ٣-٣٣) نخص^(١) آدمَ ونوحاً ؛ بإعادة ذكرِ اصطفاؤهم . وذكّر إبراهيمَ (عليه السلام) ، فقال : (واتخذ الله إبراهيمَ خليلاً : ٤-١٢٥) . وذكّر إسماعيلَ بن إبراهيمَ ، فقال : (وأذكّر في الكتابِ إسماعيلَ : إنه كان صادق الوعد ، وكان رسولاً نبياً : ١٩-٥٤) . »

« ثم أنعم الله (عزّ وجلّ) على آل إبراهيمَ ، وآل عمرانَ في الأمّ ؛ فقال : (إن الله أصطفى آدمَ ونوحاً ، وآل إبراهيمَ ، وآل عمرانَ على العالمين * ذريةً بعضها من بعضٍ ؛ والله سميعٌ عليمٌ) . »

« ثم اصطفى^(٢) محمداً (صلى الله عليه وسلم) من خير آل إبراهيمَ ؛ وأنزل كتبه — قبل إنزال القرآنِ على محمد صلى الله عليه وسلم — بصفة فضيلته^(٤) ، وفضيلة من اتبعه^(٥) ؛ فقال : (محمدٌ رسولُ الله ، والذين

(١) هذا إلى قوله : (عليم) ؛ غير موجود بالسنن الكبرى .

(٢) في الأمّ زيادة : « الله عز وجل ، سيدنا » . وراجع نسبه الشريف ، في الفتح

(ج ٧ ص ١١٢ - ١١٣) .

(٣) في الأمّ والسنن الكبرى : « إزاله الفرقان » . ولا فرق في المعنى .

(٤) كذا بالأُم . وفي السنن الكبرى : « بصفته » . وفي الأصل . « ثم بضمه

فضيله » ؛ والزيادة والتصحيح من الناسخ .

(٥) في السنن الكبرى : « تبعه » . وفي الأمّ زيادة : « به » ؛ أي : بسببه .

مَعَهُ : أَشِدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ ، رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ ؛ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ^(١) :
يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ؛ سِيَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ .
ذَلِكَ : مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ؛ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ : كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَاؤُهُ ،
فَأَزْرَهُ ، فَاسْتَفْلَظَ ^(٢) (الآية : (٤٨ - ٢٩) . وقال لأمته : (كُتِّمْتُمْ
خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) الآية ^(٣) : (٣ - ١١٠) ؛ فَفَضَّلَهُمْ : بِكَيْفِيَّتِهِمْ ^(٤)
مِنْ أُمَّتِهِ ، دُونَ أُمَّةِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ ^(٥) .

« ثم أخبر (جل ثناؤه) : [أنه ^(٥)] جعله فاتح رحمته ، عند فترة
رسله ؛ فقال : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا : يُبَيِّنُ لَكُمْ ، عَلَى
فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ ؛ أَنْ تَقُولُوا : مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ؛ فَقَدْ جَاءَكُمْ
بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ : ٥ - ١٩) ؛ وقال تعالى : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ
رُسُلًا مِّنْهُمْ : يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ : ٦٢ - ٢) . وكان في ذلك ، ما دل : على أنه بعثه إلى خلقه - :

(١) في الأم بعد ذلك : « الآية » .

(٢) راجع في السنن الكبرى ، أثر ابن مسعود التعلق بذلك .

(٣) هذا غير موجود في الأم .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وهو الصحيح . وفي الأصل : « بكونيتهم » ؛ وهو

حرف عما أثبتنا ، أو عن : « بكونهم » .

(٥) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

لأنهم^(١) كانوا أهلَ كتاب^(٢) وأمين^(٣) . - وأنهُ فَتَحَ [به]^(٤)
رحمته .

« وَخَتَمَ^(٥) [به^(٤)] نُبُوَّتَهُ : قَالَ^(٦) عز وجل : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا
أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ؛ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ، وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ :
٣٣ - ٤٠)^(٧) . »

« وَقَضَى : أَنْ أَظْهَرَ دِينَهُ عَلَى الْأَدْيَانِ ؛ فَقَالَ : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ

(١) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى . ومراده بذلك : أن يبين وجه دلالته
ما تقدم على أن نبينا بعث إلى جميع الخلق ؛ وذلك : لأنهم لا يخرجون عن كونهم أهل
كتاب ، أو أميين . فليس قوله هذا تعليلا لبعثه - كما قد يرد على الدهن - : لأنه لا وجه له .
وليس مراده أن يقول : إن ما تقدم دل على بعثته إلى الخلق ، وبين أصنافهم . وإلا لقال :
وأنهم كانوا أهل كتاب وأمين . وليس مراده كذلك أن يقول : إن ما تقدم دل على
إرساله إلى الناس كافة (بدون أن يكون قاصدا تبيين كيفية دلالته) . إذ كان اللأم
حينئذ لما ذكره - إن لم يقتصر عليه - أن يقول : سواء كانوا ، أو من كانوا الخ .
فتأمل .

(٢) في السنن الكبرى : « الكتاب » .

(٣) في بعض نسخ السنن : « والأمين » . وفي الأم : « أو أميين » ؛ وهو أحسن .

(٤) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٥) هذا معطوف على قوله : جملة فأخ رحمته . فتنبه .

(٦) في الأم والسنن الكبرى : « فقال » ؛ وهو أظهر .

(٧) أخرج مسلم ، والبيهقي في السنن ؛ عن أبي هريرة : أن النبي (صلى الله عليه

وسلم) قال : « فضلت على الأنبياء ، بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب .

وأحلت لي المنام ، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ، وأرسلت إلى الخلق كافة .

وختم بي النبيون . »

رَسُولُهُ : بِالْمُهْدَى وَدِينِ الْحَقِّ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ : وَلَوْ كَرِهَ
الْمُشْرِكُونَ^(١) : (٩-٣٤) .

« مُبْتَدَأُ التَّنْزِيلِ ، وَالْفَرْضِ عَلَى النَّبِيِّ »

« صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ ثُمَّ عَلَى النَّاسِ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالا :
نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) (رحمه الله) : « لما بعث
الله نبيه^(٣) (صلى الله عليه وسلم) : أنزل عليه فرائضه كما شاء : (لَا مَعْقَبَ
لِحُكْمِهِ)^(٤) ؛ ثم : أتبع كل واحد منها ، فرضاً بعد فرض : في حين غير
حين الفرض قبله . »

« قال : ويقال^(٥) (والله أعلم) : إن أول ما أنزل الله عليه - من^(٦)
كتابه . - : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ : ١-٩٦) . »

(١) انظر كلامه الآتي قريباً ، عن كيفية إظهار الله الدين الإسلامي ، على سائر الأديان .

(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٣) .

(٣) في الأم : « محمداً » .

(٤) اقتباس من آية الرعد : (٤١) .

(٥) قد أخرجه عن عائشة ، في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٦) . وراجع فيها

وفي الفتح (ج ١ ص ١٤ - ٢١) حديث عائشة أيضاً : في بديء الوحي . ثم راجع
في الفتح (ج ٨ ص ٤٩٧ و ٥٠٤ و ٥٠٨) : الخلاف في أول آية ، وأول سورة نزلت .

(٦) قوله : من كتابه ؛ غير موجود بالألم . وعبارة السنن الكبرى هي : « أول

ما نزل من القرآن »

« ثم أنزل عليه [ما^(١)] لم يؤمر فيه : [بأن^(١)] يدعو إليه المشركين .
فرت لذلك مدة . »

« ثم يقال : أتاه جبريلُ (عليه السلام) عن الله (عز وجل) : بأن يُعابهم نزول الوحي عليه ، ويدعوهم إلى الإيمان به . فكبر ذلك عليه ؛ وخاف : التكذيب ، وأن يتناول^(٢) . فنزل عليه : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ : بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ؛ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ : فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ؛ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ : ٥ - ٦٧) . فقال : يعصمك^(٣) من قتلهم : أن يقتلوك ؛ حتى تبليغ^(٤) ما أنزل إليك . فبليغ^(٥) ما أمر به : فاستهزأ^(٦) به قوم ؛ فنزل عليه : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ : ١٥ - ٩٤ - ٩٥)^(٧) . »

(١) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « يتناول » ؛ وهو تصحيف .

(٣) هذا إلى قوله : (المستهزئين) ؛ ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨) .

وراجع فيها حديث عائشة : في سبب نزول الآية .

(٤) في السنن الكبرى : « تبليغهم » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٥) هذا غير موجود بالأم ، وسقطه إما من النسخ أو الطابع .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « واستهزأ » ؛ وهو

مع صحته ، لا استعبد تصحيفه .

(٧) راجع في السنن الكبرى ، حديث ابن عباس : في بيان من استهزأ منهم ،

وما حل بهم بسبب استهزأهم .

« قال : وأعلمه : من علم ^(١) منهم أنه لا يؤمنُ به ؛ فقال : (وَقَالُوا : لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ ، حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ ؛ فَتَفْجُرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا) ؛ إلى قوله : (هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا : ١٧ - ٩٠ - ٩٣) . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وأنزل إليه ^(٢) (عز وجل) - فيما يُثَبِّتُه به : إذا ^(٣) ضاق من أذاهم . - (وَلَقَدْ نَعَلْمُ : أَنْكَ يَضِيقُ صَدْرَكَ بِمَا يَقُولُونَ * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ، وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ * وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ : ١٥ - ٩٧ - ٩٩) . »

« ففرض عليه : إبلاغهم ، وعبادته ^(٤) . ولم يفرض عليه قتالهم ؛ وأبان ذلك في غير آية : من كتابه ؛ ولم يأمره : بمزلتهم ؛ وأنزل عليه : (قُلْ : يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ : ١٠٩ - ١ - ٢) ؛ وقوله : (فَإِنْ تَوَلَّوْا : فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ، وَعَلَيْنَا مَا حُمِّلْنَا * وَإِنْ تَطِيعُوهُ : تَهْتَدُوا ؛ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ : ٢٤ - ٥٤) ؛ وقوله : (مَا ^(٥) عَلَى

(١) في الأم : « علمه » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٢) هذا غير موجود بالأم .

(٣) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذ » ؛ ولعل النقص من الناسخ .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « وعبادتهم » ؛ وهو تحريف خطير .

(٥) في الأم : « قرأ الربيع الآية » .

(٦) كذا بالأم ؛ وهو الصواب . وفي الأصل : « وما » ؛ والواو مكتوبة بحداد

مختلف : مما يدل على أنه من تصرف الناسخ : ظنا منه أنه أريد تكرار الآية السابقة .

الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ : ٥ - ٩٩) ؛ مع أشياء ذُكرت في القرآن - في غير موضع - : في [مثل^(١)] هذا المعنى^(٢) .

« وَأَمْرُ اللَّهِ (عز وجل) : بَأَنْ لَا يَسْبُوا أَنْدَادَهُمْ ؛ فقال : (وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ : فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدْوًا ، بِغَيْرِ عِلْمٍ) الآية : (٦ - ١٠٨) ؛ مع ما يُشبهها . »

« ثم أنزل^(٣) (جل ثناؤه) - بعد هذا - : في الحال^(٤) الذي^(٥) فرَضَ فيها عُرْزَةَ الْمُشْرِكِينَ ؛ فقال : (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا : فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، حَتَّى^(٦) يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ؛ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ : فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى ، مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ : ٦ - ٦٨) . »
« وَأَبَانَ لِمَنْ تَبِعَهُ ، مَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ : مما [فَرَضَ عَلَيْهِ^(٧)] ؛ قال^(٨) : (وَقد نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ : أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ^(٩) يُكْفَرُ

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٢) راجع في السنن النبوية (ج ٩ ص ٨ - ٩) : ما روى عن أبي العالية : في بيان قوله تعالى : (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل : ٤٦ - ٣٥) .

(٣) في الأم زيادة : « الله » .

(٤) كذا بالأمر . وفي الأصل : « الحان » ؛ وهو محرف عما أثبتنا ، أو عن « الحالة »

(٥) في الأم : « التي » . وكلاهما صحيح : لأن الحال بؤنث ويذكر ؛ وإن كان ما في

الأم أنسب : بالنظر إلى تأنيث الضمير الآتي .

(٦) هذا إلى قوله : « عليهم » ، غير موجود بالأمر ، ونعتقد أنه سقط من نسخها .

(٧) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٨) في الأم ، « فقال » ؛ وهو أظهر .

(٩) في الأم : « قرأ الربيع إلى : (إنكم إذا مثلهم) » .

بِهَا ، وَيُسْتَهْرَأُ بِهَا : فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ ، حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ ؛
لأنكم إذا مثلتم (الآية : (۴ - ۱۴۰) . » .

« الأذن^(۱) بالهجرة »

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(۲)
(رحمه الله) : « وكان المسلمون مُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ ، زمانا : لم يؤذن لهم فيه
بالهجرة منها ؛ ثم أذن الله لهم بالهجرة ، وجعل لهم مخرجاً . فيقال : نزلت :^(۳)
(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا : ۶۵ - ۲) . »

« فأعلمهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أن قد جعل الله لهم
[بالهجرة^(۴)] مخرجاً ؛ قال^(۵) : (وَمَنْ يهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : يَجِدْ فِي الْأَرْضِ
مُرَافِقًا كَثِيرًا وَسَعَةً) الآية : (۴ - ۱۰۰) وأمرهم : ببلاد الحبشة^(۶) . فهاجرت
إليها [منهم^(۷)] طائفة . »

ثم دخل أهل المدينة [في^(۸)] الإسلام^(۹) : فأمر رسول الله (صلى الله

(۱) كذا بالأمر (ج ۴ ص ۸۳) ، والسنن الكبرى (ج ۹ ص ۹) . وفي الأصل
« الأذن » ، والزيادة من الناسخ .

(۲) كما في الأمر (ج ۴ ص ۸۳ - ۸۴) .

(۳) كذا بالأمر . وفي الأصل : « فنزلت » ؛ والظاهر أن الزيادة من الناسخ .

(۴) زيادة حسنة ، عن الأمر .

(۵) في الأمر : « وقال » ؛ وهو عطف على قوله : « جعل » . وما في الأصل :

بيان لما تقدم . والوؤدى واحد .

(۶) راجع في السنن الكبرى (ج ۹ ص ۹) : حديث أم سلمة في ذلك . وراجع الكلام

عن هجرة الحبشة : في فتح الباري (ج ۷ ص ۱۲۹ - ۱۳۲) .

(۷) راجع في السنن الكبرى (ص ۹) : حديث جابر بن عبد الله في ذلك .

عليه وسلم) طائفة - فهاجرت إليهم - : غير محرّم على من بقي ، ترك^(١) الهجرة^(٢) .

وذكر^(٣) الله (عز وجل) أهل الهجرة ، فقال : (وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ : مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَالْأَنْصَارِ : ٩ - ١٠٠) ؛ وقال : (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ : ٥٩ - ٨) ؛ وقال : (وَلَا يَأْتَلِ أُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ : أَنْ يُؤْتُوا أَوْلِيَ الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ ، وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٢٤ - ٢٢) .
« قال : ثم أذن الله لرسوله (صلى الله عليه وسلم) : بالهجرة^(٤) منها^(٥) ؛ فهاجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة .

« ولم يحرم في هذا ، على من بقي بمكة ، المقام بها - : وهي دار شرك - .
وإن قلوا^(٦) : بأن يفتنوا^(٧) . [و^(٨)] لم يأذن لهم بجهاد .

(١) بل واستبقى بعض أصحابه ؛ كأبي بكر : فإنه استبقاه معه ، حتى هاجرا معا بعد أن أذن الله له . انظر حديث عائشة المتعلق بذلك : في السنن الكبرى (ص ٩ - ١٠) .

(٢) في الأم ، زيادة : « إليهم » .

(٣) عبارة الأم هي : « وذكر الله جل ذكره : (للفقراء المهاجرين) ، وقال :

(ولا يأتل) » الخ . وزجج أن الزائد في الأصل ، قد سقط من نسخ الأم .

(٤) عبارة الأم : « بالهجرة إلى المدينة ؛ ولم يحرم » الخ . ولعل الزائد هنا

سقط من نسخ الأم .

(٥) أي : من مكة . وفي الأصل : « فيها » ؛ وهو محرف عما أثبتناه .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « قالوا » ؛ وهو تحريف .

(٧) ليس مراده : أن عدم التحريم بسبب أن يفتنوا . وإنما مراده : أن التحريم

لم يحدث مع توقع أو تحقق ما كان مظنة لحدوثه ، لانه .

(٨) زيادة متعينة ، عن الأم .

« ثُمَّ أذِنَ اللَّهُ (عز وجل) لهم : بالجهادِ ؛ ثم فَرَضَ - بعد هذا^(١) -
عليهم : أَنْ يُهَاجِرُوا مِنْ دَارِ الشَّرْكِ . وهذا موضوع^(٢) في غير هذا
الموضع . »

« مُبْتَدَأُ الْأُذْنِ بِالْقِتَالِ »

وبهذا الإسنادِ : قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « فَأُذِنَ لَهُمْ^(٤) بِأحد
الجهادَيْنِ^(٥) : بالهجرة ؛ قبل [أن^(٦)] يُؤذَنَ لَهُمْ : بِأَنْ يَتَدَبَّرُوا مَشْرَكَاتِ بَقْتَالِ »
« ثُمَّ أُذِنَ لَهُمْ : بِأَنْ يَتَدَبَّرُوا الْمُشْرِكِينَ بِقِتَالِ^(٧) ؛ قال الله عز وجل :
(أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا^(٨) ؛ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ^(٩) :
٢٢ - ٣٩) ؛ وأباح لهم القتالَ ، بمعنى : أَبَاتَهُ فِي كِتَابِهِ ؛ فقال : (وَقَاتِلُوا فِي

(١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « هذه » ؛ وهو تصحيف .

(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « موضعه » ؛ وهو محرف عما ذكرنا ؛ أو
يكون قوله : « في » ؛ زائدا من الناسخ . وإن كان المعنى حينئذ مختلفا ، والقصود هو الأول
(٣) كما في الأُم (ج ٤ ص ٨٤) .

(٤) كذا بالأُم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « الله » ؛ وهو مع صحته ،
لا نستبعد أنه محرف عما ذكرنا ، ويقوى ذلك قوله الآتي : « يؤذن » .

(٥) كذا بالأُم . وفي الأصل : « بأخذ الجهاد » ؛ والتصحيف والنقص من الناسخ .
(٦) الزيادة عن الأُم .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١) ماروي عن ابن عباس : في نسخ
الغزو عن المشركين . فهو مفيد جدا .

(٨) زعم ابن زيد : أن هذه الآية منسوخة بآية : (وذرا الذين يلحدون في أسمائهم :
١٨٠ - ٧) . ورد عليه : بأن ذلك إنما هو من باب التهديد . انظر الناسخ والمنسوخ
للنحاس (ص ١٨٩) .

(٩) في الأُم زيادة : « الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ؛ الآية » .

سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقاتِلُونَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا : إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ^(١) .
وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ) : إِلَى : (وَلَا تُقاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ :
حَتَّى يَقاتِلُوَكُمْ فِيهِ ؛ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ : فَأَقْتُلُوهُمْ ^(٢) ؛ كَذَلِكَ جزاء الكافرين :
٢ - ١٩٠ - ١٩١) .

« قال الشافعي (رحمه الله) : يقال : نزل هذا في أهل مكة — : وم
كانوا أشدَّ العدوِّ على المسلمين . — ففرض ^(٣) عليهم في قتالهم ، ما ذكر الله
عز وجل . »

« ثم يقال : نسخ هذا كله ^(٤) ، والنهي ^(٥) عن القتالِ حتى يُقاتلوا ،

(١) ذهب ابن زيد : إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : (وقاتلوا المشركين
كافة كما يقاتلونكم كافة : ٩ - ٣٦) . وذهب ابن عباس : إلى أنها محكمة ، وأن معنى
(ولا تمتدوا) : لا تقاتلوا النساء والصبيان ، ولا الشيخ الكبير ، ولا من ألقى إليكم
السلم وكف يده . فمن فعل ذلك : فقد اعتدى . قال أبو جعفر في الناسخ والمنسوخ :
وهذا أصح التولين من السنة والنظر . فراجع ما استدل به (ص ٢٥ - ٢٦) : فهو
مفيد في بعض المباحث الآتية .

(٢) ذهب بعض العلماء - كجاهد وطاوس - : إلى أن هذه الآية محكمة .
وذهب بعضهم - كقتادة - : إلى أنها منسوخة بآية البقرة التي ذكرها الشافعي .
وهو ما عليه أكثر أهل النظر . انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٦ - ٢٧) .
(٣) في الأم : « وفرض » .

(٤) أى : من النهي عز قتال المشركين قبل أن يقاتلوا ، والنهي عن القتال عند
المسجد الحرام كذلك . وقد ذكر هذا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١ - بعد عنوان
تضمن النهي عن القتال حتى يقاتلوا ، والنهي عنه في الشهر الحرام - بلفظ : « نسخ
النهي [عن] هذا كله ، بقول الله » الخ .
(٥) هذا من عطف الخاص على العام .

والنهي^(١) عن القتال في الشهر الحرام^(٢) - بقول الله عز وجل (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ : ٢ - ١٩٣) .

« ونزول هذه الآية : بعد فرض الجهاد ؛ وهي موضوعة في موضعها . »

« فَرَضُ الْهَجْرَةِ ^(٣) »

وبهذا الإسناد : قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « ولما فرض الله (عز وجل) الجهاد ، على رسوله (صلى الله عليه وسلم) : جهاد^(٤) المشركين ؛ بعد إذ كان أباحه ؛ وأثنى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أهل مكة ورأوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل - : اشتدوا^(٥) على من أسلم

(١) الثابت بآية : (يسألونك عن الشهر الحرام : قتال فيه ؛ قل قتال فيه كبير : ٢ - ٢١٧) . وقد ذهب عطاء : إلى أنها محكمة . وذهب ابن عباس ، وابن السيب ، وسليمان بن يسار وقتادة ، والجمهور - وهو الصحيح - : إلى أنها منسوخة بقوله تعالى . (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم . ٩ - ٥) ؛ وبقوله : (وقاتلوا المشركين كافة : ٩ - ٣٦) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٣٠ - ٣١) . وقال في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢) - بعد أن أخرج عن عروة : أن النبي حرم الشهر الحرام ، حتى أزل الله : (براءة من الله ورسوله) . - . « وكأنه أراد قول الله عز وجل : (وقاتلوا للمشركين كافة) . والآية التي ذكرها الشافعي (رحمه الله) : أعم في النسخ ؛ والله أعلم » : وبحسن أن تراجع كلامه الآتي عن آية الأنفال : (٣٩) ؛ وآتي التوبة : (٢٩٥) . عقب كلامه عن إظهار الدين الإسلامي . فله نوع ارتباط بما هنا .

(٢) وقع هذا في الأصل ، بعد قوله : الإسناد . وقد رأينا تقديمه : مراعاة لصيغة في بعض النواوين الأخرى .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٤) .

(٤) هذا بدل مما سبق . وفي الأم : « وجاهد » . وما في الأصل أحسن ؛ فتأمل .

(٥) كلفنا بالأم . وفي الأصل : « استدلوا » ؛ وهو تحريف .

منهم؛ ففَتَّنُوهم عن دينهم، أو^(١) : مَنْ فَتَّنُوا مِنْهُمْ .

فَمَدَّرَ اللهُ (عز وجل) مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْهَجْرَةِ - : من المَفْتُونِينَ .

فَقَالَ : (إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ - ١٠٦) ^(٢) ؛

وَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَنْ اللهُ (عز وجل) جَعَلَ ^(٣)

لَكُمْ شَرَجًا .

« وَفَرَضَ ^(٤) عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْهَجْرَةِ ، الْخُرُوجَ : إِذَا ^(٥) كَانَ مِمَّنْ

يُفْتَنُ ^(٦) عَنْ دِينِهِ ، وَلَا يُمْتَنَعُ ^(٧) . فَقَالَ فِي رَجُلٍ مِنْهُمْ تُوَفِّي - : تَخَلَّفَ

عَنِ الْهَجْرَةِ ، فَلَمْ يُهَاجِرْ . - : (الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ ^(٨) الْمَلَائِكَةُ : ظَالِمِي

(١) أى : أو بعضهم .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤) : ما روى في ذلك عن عكرمة .

(٣) كذا بالأَمْ ، وهو الظاهر : وفي الأصل : « جاعل » ؛ ولعله محرف .

(٤) كذا بالأَمْ ، وهو عطف على « فقدر » : وفي الأصل : « ففرض »

وما في الأم أظهر وأولى .

(٥) كذا بالأَمْ . وفي الأصل : « إذ » ؛ والنقص من الناسخ .

(٦) في الأم « يفتن » . أى : يخشى عليه الميل والانحراف عن دينه ؛ بتأثير غيره .

(٧) في الأم : « يمتنع » . وكلاهما مشتق من المنعة ؛ أى : ليس له : من قومه

وعصيته ؛ ما يحفظه من عدوان الغير وفتنته .

(٨) اقتبس هذا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢) بلفظ : « في الذي يفتن عن

دينه ، قدر على الهجرة ، فلم يهاجر حتى توفى » . وراجع فيها ما روى عن ابن عباس :

في سبب نزول الآية .

(٩) كذا بالأَمْ . وقد ورد في الأصل : مضروبا عليه ، ومكتوبا فوقه بمداد مختلف

« تنوفاهم » . وهو من صنع الناسخ . وقد ظن أن المراد آية النحل : (٢٨) ؛ بسبب

عدم ذكر (إن) . ولم يقببه إلى آخر الآية ، وإلى أن الشافعي كثيرا ما يقتصر من

النص على موضع الشاهد .

أَنْفُسِهِمْ؛ قَالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ (الآية: ٩٧-٩٨). وَأَبَانَ اللَّهُ (عز وجل) عُذْرَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، فقال: (إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ: مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ^(١))؛ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً، وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ) (الآية: ٩٨-٩٩). قال: ويقال^(٢): (عَسَى) من الله: واجبة^(٣). «

«وَدَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم): عَلَى أَنْ فَرَضَ الْهَجْرَةَ - عَلَى مَنْ أَطَاقَهَا، - إِنَّمَا هُوَ: عَلَى مَنْ قُتِنَ عَنْ دِينِهِ، بِالْبَلَدَةِ^(٤) الَّتِي يُسَلِّمُ^(٥) بِهَا.»

«لأن^(٦) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أذِنَ لِقَوْمِ بَكَّةَ: أَنْ يُقِيمُوا بِهَا، بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ - مِنْهُمْ^(٧): الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَغَيْرُهُ^(٨). - :

(١) قال ابن عباس: «كنت وأمي ممن عذر الله» انظر السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٣)، والفتح (ج ٨ ص ١٧٧ و ١٨٣).

(٢) هذا الخ قد ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٣): وقد أخرجه فيها أيضا، عن ابن عباس، بلفظ: «كل عسى في القرآن، فهي واجبة».

(٣) في السنن الكبرى: «واجب». وكلاهما صحيح كما لا يخفى. والمراد: أن متعلقها لا بد من تحققه؛ لأن الرجاء من الله سبحانه محال.

(٤) في الأم: «بالبلد الذي يسلم بها». وما في الأصل أحسن.

(٥) في الأصل: «ليسلم»: وهو تحريف.

(٦) هذا إلى آخر الكلام، المذكور في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٥).

(٧) هذا غير موجود بالأم.

(٨) كأبي العاص، انظر السنن الكبرى.

إذ لم يخافوا الفتنَةَ . وكان يأمرُ جيوشه : أن يقولوا لمن أسلمَ : إن هاجرتم :
فلكم ما للمهاجرين ؛ وإن أقمتم : فأنتم كأعرابِ المسلمين^(١) . وليس
يُخبرهم^(٢) ، إلا فيما يحلُّ لهم .

« فَضْلٌ فِي أَصْلِ فَرَضِ الْجِهَادِ^(٣) »

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « ولما^(٥) مَضَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله
عليه وسلم) مُدَّةٌ : من هجرته ؛ أنعمَ اللهُ فيها على جماعات^(٦) ، باتِّباعه — :
حدَّثتْ لهم^(٧) بها ، مع^(٨) عَوْنِ اللَّهِ (عز وجل) ، قُوَّةٌ : بالعدد ؛ لم
يكن^(٩) قبلها . »

« فَفَرَضَ اللَّهُ (عز وجل) عليهم ، الجهادَ — بعد^(١٠) إذ كان : إباحتَهُ ؛

-
- (١) هنا غير موجود بالأُم ؛ ولعله سقط من النسخ أو الطابع .
 - (٢) كذا بالأُم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يُخبرهم » ؛ وهو تصحيف .
 - (٣) انظر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠) ما ورد في ذلك : من السنة .
وراجع فيها (ص ١٥٧ — ١٦١) : ما ورد في فضل الجهاد ؛ فهو مفيد جدا .
 - (٤) كما في الأُم (ج ٤ ص ٨٤ — ٨٥) . وقد ذكر باختصار ، في المختصر (ج ٥ ص ١٨٠) .
 - (٥) في المختصر . « لما » .
 - (٦) في الأُم : « جماعة » .
 - (٧) عبارة المختصر : « لها مع » الخ .
 - (٨) كذا بالأُم والمختصر . وفي الأصل : « عون مع » ؛ وهو من عبث النسخ .
 - (٩) أى : العدد . وفي الأُم والمختصر : « تكن » ؛ أى : القوة .
 - (١٠) هذا إلى قوله : فرضا ؛ غير موجود بالمختصر .

لا: فرضاً . - فقال تبارك وتعالى : (كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) الآية (١) :
(٢ - ٢١٦) ؛ وقال (٢) جل ثناؤه : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ ، بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ) الآية : (٩ - ١١١) ؛ وقال تبارك وتعالى :
(وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٣) ، وَأَعْلَمُوا: أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ : ٢ - ٢٤٤ ؛ وقال :
(وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ : ٢٢ - ٧٨) ؛ وقال تعالى : (فَإِذَا لَقِيتُمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا : فَضَرْبُ الرِّقَابِ ؛ حَتَّى إِذَا أَثْخَسْتُمُوهُمْ : فَشُدُّوا الرِّبَاطَ ؛
٤٧ - ٤) ؛ وقال تعالى : (مَا لَكُمْ : إِذَا قِيلَ لَكُمْ : أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛
أَمَا قُلْتُمْ) (٤) (إِلَى الْأَرْضِ) ؛ إِلَى : (وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) الآية : ٩ - ٣٨ -
٣٩) ؛ وقال تعالى : (أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا) (٥) ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ
وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الآية : (٩ - ٤١) .

« ثم ذكر قوماً : تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - :
مَنْ كَانَ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ . - فقال : (لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا :
لَاتَّبَعُوكَ) الآية : ٩ - ٤٢) . فَأَبَانَ (٦) فِي هَذِهِ الْآيَةِ : أَنَّ عَلَيْهِمُ الْجِهَادَ فِيمَا

-
- (١) ذكر في الأم إلى : (وهو شراكم) ؛ وفي المختصر إلى : (وهو كره لكم) .
 - (٢) هذا إلى قوله : الآية ؛ ليس بالمختصر .
 - (٣) ذكر في المختصر إلى هنا ، ثم قال : « مع ما ذكر به فرض الجهاد » .
 - (٤) في الأم ، بعد ذلك : « إلى قدير » .
 - (٥) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢١) : ماروى في ذلك ، عن المقداد
ابن الأسود ، وأبي طلحة .
 - (٦) كدنا بالأم . وفي الأصل : « فإن » ، وهو تحريف .

قَرُبَ وَبَعُدَ؛ مَعَ إِثْبَاتِهِ ^(١) ذَلِكَ فِي [غَيْرِ] ^(٢) مَكَانٍ : فِي قَوْلِهِ : (ذَلِكَ :
بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَلْمٌ ، وَلَا نَفْسٌ ، وَلَا مَخْمَصَةٌ — فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ؛
إِلَى : (أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ : ٩ — ١٢٠ — ١٢١) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : سَنَيْنٌ ^(٣) مِنْ ذَلِكَ ، مَا حَضَرْنَا : عَلَى
وَجْهِهِ ^(٤) ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . »

« وَقَالَ ^(٥) جَلُّ ثَنَاؤِهِ : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) ؛
إِلَى : ^(٦) (لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ : ٩ — ٨١) ؛ وَقَالَ : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا : كَانَتْهُمْ بُيُوتٌ مَرْصُوعَةٌ : ٦١ — ٤) ؛ وَقَالَ :
(وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٤ — ٧٥) . مَعَ مَا ذَكَرَ بِهِ ^(٧)
فَرَضَ الْجِهَادِ ، وَأَوْجَبَ عَلَى الْمُتَخَلِّفِ ^(٨) عَنْهُ . »

-
- (١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « إثباته » ، وهو مع صحته ، عرف عما ذكرنا .
(٢) الزيادة عن الأُم .
(٣) أي : في الفصل الآتي . وفي الأُم : « وسنين » .
(٤) كذا بالأُم . وفي الأصل : « جهة » ؛ وهو تحريف .
(٥) عبارة الأُم : « قال الله » . وزيادة الواو أولى : لأنها تدفع إبهام أن
هذا هو البيان للوعود .
(٦) في الأُم : « قرأ الربيع الآية » .
(٧) كذا بالأُم . وفي الأصل وللختصر . « ذكرته » ، وهو تصحيف . ويؤكد
ذلك قول البيهقي في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠) — بعد أن ذكر آية : (كتب
عليكم القتال) . — : « مع ما ذكر فيه فرض الجهاد : من سائر الآيات في القرآن » .
(٨) كذا بالأُم . وفي الأصل : « واجب على المتخلف » ؛ وهو تحريف في الكلمتين
على ما يظهر .

« فَصَلُّ فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ »

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « فلما ^(٢) فَرَضَ اللهُ (عز وجل) .
الجهادَ - دَلَّ ^(٣) في كتابه ، ثم ^(٤) على لسانِ نبيِّه (صلى الله عليه وسلم) :
أن ^(٥) ليس يُفْرَضُ ^(٦) الجهادُ على مملوكٍ ، أو أُنْثَى ؛ بالغٍ ؛ ولا حُرٍّ :
لم يَبْلُغ . »

« تقول الله عز وجل : (أَنْقِرُوا ^(٧) خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٩ - ٤١) ؛ فكان ^(٨) حَكَمٌ ^(٩) .
أن لا مالَ للمملوكِ ؛ ولم يكن مجاهدٌ ^(١٠) إلا ؛ وعليه ^(١١) في الجهاد ، مُؤَنَّةٌ :
من المال ؛ ولم يكن للمملوك مالٌ . »

(١) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٥) . وقد ذكر باختصار في المختصر (ج ٥ ص ١٨٠) .

(٢) هذا ليس بالمختصر .

(٣) في المختصر . « ودل » .

(٤) في الأم : « وعلى » . وما في الأصل والمختصر أحسن .

(٥) عبارة الأم : « أنه لم يفرض الخروج إلى الجهاد » الخ . وعبارة المختصر :

« أنه لم يفرض الجهاد على مملوك ، ولا أنثى ، ولا على من لم يبلغ » .

(٦) في الأصل : « بفرض » ؛ وهو تصحيف .

(٧) ذكر في المختصر من أول : (وجاهدوا) .

(٨) عبارة الأم : « فكان الله عز وجل » الخ . وعبارة المختصر : « فعلم أن لا مال

للملوك » ؛ ثم ذكر الآية الآتية .

(٩) في الأصل : « أحكم » ، وهو تحريف .

(١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « مجاهدا » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(١١) عبارة الأم : « ويكون عليه للجهاد » .

« وقال ^(١) (تعالى) لنبية صلى الله عليه وسلم : (حَرَّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ : ٨ - ٦٥) ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ ^(٢) أَرَادَ بِذَلِكَ : الذُّكُورَ ، دُونَ الْإِنَاثِ . لِأَنَّ الْإِنَاثَ : الْمُؤْمِنَاتُ . وَقَالَ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً : ٩ - ١٢٢) ؛ وَقَالَ : (كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ : ٢ - ٢١٦) ؛ وَكُلُّ هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ [بِهِ] ^(٣) : الذُّكُورَ ، دُونَ الْإِنَاثِ ^(٤) . »

« وقال عز وجل - : إِذَا أَمَرَ بِالْإِسْتِزْدَانِ . - : (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ : فَلْيَسْتَأْذِنُوا ، كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ : ٢٤ - ٥٩) ؛ فَأَعْلَمَ : أَنَّ ^(٥) فَرَضَ الْإِسْتِزْدَانِ ، إِنَّمَا هُوَ : عَلَى الْبَالِغِينَ . وَقَالَ تَعَالَى : (وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ : فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ : ٤ - ٦) ؛ فَلَمْ يَجْمَعْ لِرُشْدِهِمْ حُكْمًا : تَصِيرُهُ بِهِ ^(٦) أَمْوَالَهُمْ إِلَيْهِمْ ؛ إِلَّا : بَعْدَ الْبُلُوغِ ^(٧) . فَدَلَّ : عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي الْعَمَلِ ، إِنَّمَا هُوَ : عَلَى الْبَالِغِينَ ^(٨) . »

(١) فِي الْأَمِّ : « وَقَدْ » .

(٢) فِي الْمَخْتَصَرِ : « أَنَّهُمُ الذُّكُورُ » ؛ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرٍو .

(٣) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ .

(٤) بِحَسَنِ أَنْ تَرَجَعَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (ج ٦ ص ٤٩ - ٥٢) : بَابُ جِهَادِ النِّسَاءِ ، وَمَا يَلِيهِ . فَهُوَ مُفِيدٌ فِي الْمَوْضِعِ .

(٥) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ تَحْرِيفٌ .

(٦) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « تَقْرِبُهُ » ؛ وَلَمَّا مَحَرَفَ عَمَّا ذَكَرْنَا ، أَوْ عَنِ : « تَقْرِبُ بِهِ » . فَتَأَمَّلْ .

(٧) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٨٥ - ٨٦) . ثُمَّ رَاجِعْ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ (ج ١

ص ٢٣١) : فِي الْفَرْقِ بَيْنَ تَصْرِفِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُحْجُورِ عَلَيْهِ . فَهُوَ مُفِيدٌ فِي مَبَاحِثَ كَثِيرَةٍ .

(٨) رَاجِعْ فِي الْفَتْحِ (ج ٦ ص ٥٦) : بَابُ مَنْ غَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ .

« وَدَّتْ السَّنَةُ ، ثُمَّ ^(١) مَا لَمْ أَعْلَمْ فِيهِ مَخَالِفًا - : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . - : عَلَى
مِثْلِ مَا وَصَفْتُ ^(٢) . » . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ ^(٣) فِي ذَلِكَ ^(٤)

* * *

وَبِهَذَا الْإِسْنَادَ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٥) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ)
فِي الْجِهَادِ : (لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ ، وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ، وَلَا ^(٦) عَلَى الَّذِينَ
لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ - حَرَجٌ : إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ؛ مَا ^(٧) عَلَى الْمُحْسِنِينَ
مِنْ سَبِيلٍ ؛ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ؛ إِلَى : (وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ : فَهُمْ
لَا يَعْلَمُونَ : ٩ - ٩١ - ٩٣) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ،
وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ : ٢٤ - ٦١) . »

(١) أى : ثم الحكم الذى لم أعلم الخ . وفى الأصل : « بم » ؛ وهو تصحيف .
والتصحيف عن الأم .

(٢) كذا بالأم . وفى الأصل : « وصفتم » ؛ وهو تحريف .

(٣) من رد النبي إياه فى أحد ، دون الخندق . فراجع مع غيره - : كما يفيد
فى اللقائم . - : فى السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢١ - ٢٣) . وراجع الأم (ج ٤ ص
١٧٦ و ج ٦ ص ١٣٥) ، وسنن الشافعى (ص ١١٤) والفتح (ج ٧ ص ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٤) وذكر أيضا : أن النبي لم يسهم لمن قاتل معه - : من العبيد والنساء . - : وأسهم
للإبائين الأحرار : وإن كانوا ضعفاء . ثم قال : « فدل ذلك على أن السهمان إنما تكون
فيمن شهد القتال : من الرجال الأحرار ؛ ودل ذلك : على أن لا فرض فى الجهاد ، على
غيرهم . » . وذكر نحوه فى المختصر (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٥) كما فى الأم (ج ٤ ص ٨٥) . وقد ذكر مختصرا ، فى المختصر (ج ٥ ص ١٨١)

(٦) عبارة المختصر : « الآية » ؛ وقال : (إنما السبيل على الذين يستأذنونك

وهم أغنياء) . « (٧) فى الأم : « الآية » .

« قال الشافعي : وقيل ^(١) : الأعرَجُ : المُقْعَدُ . والأغْلَبُ : أن ^(٢) العَرَجُ
في الرَّجْلِ الواحدة . »

« وقيل : نزلت [في ^(٣)] أن لا حَرَجَ عليهم ^(٤) : أن لا يُجاهِدوا .
« وهو : أشبه ^(٥) ما قالوا ، وغير ^(٦) مُحْتَمِلَة ^(٧) غيره . وهم : داخلون
في حدِّ الضعفاء ، وغيرُ خارجين : من فرض الحجِّ ، ولا الصلاة ، ولا الصوم ،
ولا الحدود . فلا ^(٨) يَحْتَمِلُ (والله أعلم) : أن يكونَ أريدَ بهذه الآية ، إلا :
وَصَغُ الحَرَجِ : في الجهاد ؛ دونَ غيره : من الفرائض . »
وقال ^(٩) فيما بعدَ غزوه ^(١٠) عن المغازي - وهو : ما كان على الليلتين

(١) في المختصر : « فقيل » .

(٢) في الأم : « أنه الأعرج » الح . وفي المختصر : « أنه عرج الرجل الواحدة » .
وما في الأصل هو الأظهر .

(٣) الزيادة عن الأم . وقال في المختصر : « في وضع الجهاد عنهم ؛ ولا يحتمل غيره » .
ثم قال : « فإن كان سالم البدن قويه ، لا يجد أهبة الخروج ، ونفقة من تلزمه نفقته ،
إلى قدر ما يرى لمدته في غزوه - فهو ممن لا يجد ما ينفق . فليس له : أو يتطوع بالخروج ،
ويدع القرض » الح ؛ فراجعه .

(٤) هذا ليس بالأم .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « يشبه » ؛ وهو تحريف .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « غير » وزيادة الواو أحسن : لإفادتها الترقى .
ولعلها سقطت من الناسخ .

(٧) في الأم : « محتمل » . وما في الأصل أحسن .

(٨) في الأم . « ولا » . وما في الأصل أظهر .

(٩) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٦) .

(١٠) عبارة الأصل : « غزوة من المعادي... الثلثين » ؛ وهي مصحفة . والتصحيح =

فصاعداً.. : « إنه لا يلزم القويّ السالم البدن كله : إذا لم يجد^(١) مَرَكِباً
وسلاحاً ونفقةً ؛ ويدع لمن يلزمه^(٢) نفقته^(٣) ، قوته : إلى^(٤) قدر ما يرى
أنه يلبث في غزوه^(٥) . وهو^(٦) : ممن لا يجد ما ينفق . قال^(٧) الله عز وجل :
(وَلَا عَلَى الَّذِينَ - إِذَا مَا اتَّوَكَّاتِخَلَّوْا ، قُلْتَ : لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ
عَلَيْهِ . - : تَوَلَّوْا : وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ، حَزَنًا : أَلَّا يَجِدُوا
مَا يُنْفِقُونَ : ٩ - ٩٢)^(٨) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٩)

= من ابتداء كلام الأم ؛ وهو : « الغزو غزوان : غزو يبعد عن المغازي ؛ وهو : ما بلغ
مسيرة ليلتين قاصدين : حيث تقصر الصلاة ، وتقدم مواقيت الحج من مكة . وغزو
يقرب ؛ وهو ما كان دون ليلتين : مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما هو أقرب - : من المواقيت -
إلى مكة . وإذا كان الغزو البيعد : لم يلزم القوي » إلى آخر ما هنا .

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « تجد » ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأم : « تلزمه » .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « نفقة » ؛ وهو تحريف .

(٤) كذا بالأصل ؛ وهو الظاهر . أى : إلى نهاية الزمن الذي قدر أن يمكنه في غزوه .

وعبارة الأم : « إذن » ؛ وهى إما محرفة ، أو زائدة . فتأمل .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « غزوة » ؛ وهو تصحيف .

(٦) عبارة الأم : « وإن وجد بعض هذا ، دون بعض : فهو الخ . وهى أكثر فائدة

(٧) كذا بالأصل ؛ وهو ظاهر . وعبارة الأم : « قال الشافعي : نزلت : (ولا

على الذين) الخ ولعل بها سقطا .

(٨) راجع ما قاله بعد ذلك : فهو مفيد .

(٩) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٩) . وقد ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١

٣٣ و ٣٦) متفرقا : ضمن ما يلائمه ويؤيده : من الأحاديث والآثار التي يحسن الرجوع

إليها : لكثير فائدتها .

(رحمه الله) : غزا رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ، ففزامعه بعضُ مَنْ يُعْرِفُ نَفَاقَهُ ^(١) : فَاَنْخَزَلَ ^(٢) عَنْهُ ^(٣) يَوْمَ أَحَدٍ بِثَلَاثِمِائَةٍ ^(٤) .

« ثُمَّ شَهِدُوا ^(٥) مَعَهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ : فَتَكَلَّمُوا ^(٦) بِمَا حَاكَى اللَّهُ (عز وجل) : مِنْ قَوْلِهِمْ : (مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا : ٣٣ - ١٢) .

« ثُمَّ غَزَا ^(٧) بَنِي الْمُضْطَلِقِ ^(٨) ، فَشَهِدَهَا مَعَهُ مِنْهُمْ ^(٩) ، عَدَدٌ : فَتَكَلَّمُوا بِمَا حَاكَى اللَّهُ (عز وجل) : مِنْ قَوْلِهِمْ : (لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ : ٦٣ - ٨) ؛ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا حَاكَى اللَّهُ : مِنْ نَفَاقِهِمْ ^(١٠) .

(١) هو : عبد الله بن أبي ابن سلول . انظر الفتح (ج ٧ ص ٢٤٣) .

(٢) أى : انقطع ورجع .

(٣) هذا فى الأم متأخر عما جده .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفى الأصل : « ثلاثمائة » ؛ والنقص من الناسخ

(٥) كذا بالأم والسنن الكبرى . وعبارة الأصل : « شهد معه قوم » ؛ وهى -

مع صحتها - قد تكون محرفة ، أو ناقصة كلمة : « منهم » .

(٦) أى : معتب بن قشير ، وأوس بن قيطي ، وغيرها ؛ لما اشتد بالمسلمين الحصار .

انظر الفتح (ج ٧ ص ٢٨١) .

(٧) فى الأم ، زيادة : « النبي » .

(٨) هذا : لقب جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة الخزاعى . انظر

الفتح (ج ٧ ص ٣٠٣) .

(٩) هذا غير موجود بالأم .

(١٠) راجع الفتح (ج ٨ ص ٤٥٥ - ٤٦٠) : فهو مفيد فى بعض الأبحاث للماضية أيضا .

« ثم غزا ^(١) غَزَاةَ تَبُوكَ ^(٢) ، فشَهِدَهَا مَعَهُ مِنْهُمْ ^(٣) ، قَوْمٌ : قَرَأُوا ^(٤) به لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ ^(٥) : لِيَقْتُلُوهُ ؛ فَوَقَاهُ اللَّهُ شَرَّهُمْ . وَتَخَلَّفَ آخَرُونَ مِنْهُمْ : فِيمَنْ بَحَضَرَتْهُ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ (عز وجل) عَلَيْهِ ^(٦) ، فِي ^(٧) غَزَاةِ تَبُوكَ ، أَوْ مُنْصَرَفِهِ مِنْهَا — وَلَمْ ^(٨) يَكُنْ لَهُ ^(٩) فِي تَبُوكَ قِتَالٌ ^(١٠) — : مِنْ أَخْبَارِهِمْ ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ : لَأَعَدُّوهُ لَعُدَّةً ؛ وَلَكِنْ كَرَاهَ اللَّهُ أَنْبِعَانَهُمْ) ؛ قَرَأْ ^(١١) إِلَى قَوْلِهِ : (وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ : ٩-٤٦-٥٠) ^(١١) . »

(١) كذا بالأُم والسنن الكبرى ؛ وهو الأحسن . وفي الأصل : « ثم غزاة » ؛ وهو مع صحته ، لانستبعد أنه سقط منه ما زدناه .

(٢) هو : مكان بطرف الشام من جهة القبلة ، بينه وبين المدينة : أربع عشرة مرحلة ؛ وبينه وبين دمشق : إحدى عشر مرحلة . والشهور : ترك صرفه ، للعلمية والتأنيث . ومن صرفه : أراد الموضوع . انظر تهذيب اللغات (ج ١ ص ٤٣) ، والفتح (ج ٨ ص ٧٧-٧٨) (٣) هذا في الأم مؤخر عما بعده .

(٤) كذا بالأُم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « فغزوا بدليله » ؛ وهو تصحيف خطير .

(٥) هذه ليست عقبة مكة الشهورة بالبيعتين ؛ ولكنها عقبة أخرى : بين تبوك والمدينة . وكان من أمرها : أن جماعة من المناقنين ، اتفقوا على أن يزحموا ناقة رسول الله ، عند مروره بها : ليسقط عن راحلته في بطن الوادي ، من ذلك الطريق الجبلي المرتفع . فأعلمه الله بمكرهم ، وعصمه من شرهم . انظر تفصيل ذلك : في السيرة النبوية لسحلان (ج ٢ ص ١٣٣) . ثم راجع في السنن الكبرى (ص ٣٢-٣٣) : ماروي عن ابن إسحاق ، وعروة ، وأبي الطفيل .

(٦) هذا غير موجود بالأُم . (٧) هذا ليس بالسنن الكبرى .

(٨) هذا إلى قوله : قتال ؛ ليس بالسنن الكبرى .

(٩) كذا بالأُم . وفي الأصل : « قبال » ؛ وهو تصحيف .

(١٠) في الأم : « فتبظهم وقيل اقمعدوا مع القاعدین » .

(١١) راجع في السنن الكبرى (ص ٣٣-٣٦) : أحاديث عروة ، وكعب =

« فَأَظْهَرَ اللَّهُ (عز وجل) لرسوله (صلى الله عليه وسلم) : أسرارهم ،
وخبَرَ السَّمَاعِينَ لَهُمْ ، وابتغَاءَهُمْ ^(١) : أَنْ يَفْتِنُوا مَنْ مَعَهُ : بِالكَذِبِ وَالإِرْجَافِ ،
والتَّخْذِيلِ لَهُمْ . فَأَخْبَرَ ^(٢) : أَنَّهُ كَرِهَ اتِّبَاعَهُمْ ، [فَتَبَّطَهُمْ] ^(٣) : إِذْ ^(٤) كَانُوا
عَلَى هَذِهِ النِّيَّةِ ، »

« فَكَانَ ^(٥) فِيهَا مَادَلٌّ : عَلَى أَنَّ اللَّهَ (عز وجل) أَمَرَ : أَنْ يُمْنَعَ مَنْ
عُرِفَ بِمَا عُرِفُوا بِهِ ، مِنْ ^(٦) أَنْ يَغْزَوْا ^(٧) مَعَ الْمُسْلِمِينَ : لِأَنَّهُ ^(٨) ضَرَرٌ
عَلَيْهِمْ . »

= ابن مالك ، وأبي سعيد الخدري . ثم راجع الكلام عن حديث كعب ، في الفتح (ج ٨
ص ٧٩ - ٨٨ و ٢٣٧ - ٢٣٩) : لفوائده الجليلة .
(١) كذا بالأصل والأم ؛ وهو الظاهر والمناسب للفظ الآية الكريمة . وفي السنن
الكبرى : « وأتباعهم » ؛ يعنى : استمرارهم على ذلك .
(٢) في الأم : « فأخبره » ؛ وهو أحسن .
(٣) زيادة حسنة ، عن الأم .
(٤) كذا بالأصل والأم ؛ وهو الظاهر . وفي السنن الكبرى : « إذا » ؛ ولعل
الزيادة من الناسخ أو الطابع .
(٥) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ وهو الظاهر . وفي الأم : « كان »
ولعله محرف .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « لأن » ؛ ولعل اللام زائدة
أو محرفة .
(٧) كذا بالأم يغزوا ؛ وهو المناسب لمقابلته وما بعده . وفي الأصل والسنن الكبرى :
« يغزوا » ؛ ومع كونه صحيحا ، قد تكون الواو زائدة .
(٨) هذه عبارة الأصل والأم ، والنختصر أيضا (ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٢) ؛ وهى
الصحيحة . وفي السنن الكبرى : « لأنه لا ضرر » ؛ والزيادة من الناسخ أو الطابع . =

« ثم زاد في تأكيد بيان ذلك ، بقوله تعالى : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) - (صلى^(١) الله عليه وسلم) - [قرأ^(٢)] إلى قوله تعالى : (فَأَقْمْ وَدَمَعَ الْخَالِفِينَ : ٩ - ٨١ - ٨٣) . وبسط الكلام فيه^(٣) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ : ٩ - ١٢٣) .
« ففرض الله جهاد المشركين ، ثم أبان : من^(٥) الذين نبدأ بجهادهم :

= ويؤكد ذلك قوله في الأم - عقب الآية الآتية - : « فمن شهر بمثل ما وصف الله المنافقين : لم يحل للامام أن يدعه يغزو معه ؛ ولم يكن لو غزا معه : أن يسهم له ، ولا يرضخ . لأنه ممن منع الله أن يغزو مع المسلمين : لطلبته فتنهم ، وتخذيده إياهم ؛ وأن فيهم من يستمع له : بالغلظة والقرابة والصدقة ؛ وأن هذا قد يكون أضر عليهم من كثير : من عدوهم .
(١) في الأم : « قرأ الربيع إلى (المخالفين) » . والجملة الدعائية ليست بالسنن الكبرى
(٢) زيادة حسنة ، عن السنن الكبرى .
(٣) فراجع (ص ٨٩ - ٩٠) لفائده .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٠ - ٩١) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٧) إلى قوله : (الكفار) .

(٥) كذا بالأتم ، وهو الظاهر الصحيح . وفي الأصل : « من الذي يجاهدهم » الخ . والنقص والتصحيف من الناسخ . ويؤكد ذلك قول البيهقي في السنن - قبل الآية - : « باب من يبدأ بجهاده من المشركين » . وهو مقتبس من كلام الشافعي ، كما هي عادته في سائر عناوين كتابه . وراجع في السنن : ما روى عن ابن إسحاق ، وما نقله عن الشافعي : كما لم يذكر هنا وذكر في الأم .

من المشركين . ؟ فأعلم^(١) : أنهم الذين يُلَوِّنَ المسلمِينَ . «
« وكان معقولا — في فرض^(٢) جهادهم — : أن أولام بأن يُجاهدَ :
أقربهم من^(٣) المسلمين داراً . لأنهم إذا قَوَّوا^(٤) على جهادهم وجاهد غيرهم :
كانوا على جهاد من قَرُب منهم أقوى . وكان من قَرُب ، أولى أن يُجاهدَ :
لِقُرْبِهِ من عَوْرَاتِ المسلمين ؛ فإنَّ^(٥) نكايَةَ مَنْ قَرُب : أكثرُ من نكايَةَ
مَنْ بَعُد^(٦) . « .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال^(٧) : « فرضَ اللهُ (تعالى) الجهادَ : في كتابه ، وعلى لسانِ نبيِّه (صلى
الله عليه وسلم) . ثم أكدَّ النَّفيرَ^(٨) من الجهادِ ، فقال : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى

(١) في الأم : « فأعلمهم » ؛ أي الغاطين بالجهاد .

(٢) في الأم زيادة : « الله » .

(٣) في الأم : « بالمسلمين » . وما في الأصل أحسن .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « قدروا » ؛ وهو — مع صحته — مصحف :

بقريئة قوله : « أقوى » .

(٥) كذا بالأصل ؛ وهو تليل لترتب الحكم على العلة السابغة . وفي الأم : « وأن » ؛

وهو علة ثانية .

(٦) راجع ما ذكره بعد ذلك (ص ٩١ - ٩٢) : فهو عظيم الفائدة .

(٧) كما في الرسالة (ص ٣٦١ - ٣٦٣) أثناء كلامه على الفرق : بين علم الخاصة ،

وعلم العامة . بما تحسن مراجعته .

(٨) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « التفسير » ؛ وهو تصحيف .

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^(١) : ٩ - ١١١) ؛ وقال : (وَقَاتِلُوا^(٢))
الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ، كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً^(٣) : ٩ - ٣٦) ؛ وقال تعالى :
(اقْتُلُوا^(٤) الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) الآية : (٩ - ٥) ؛ وقال تعالى :
(قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) الآية : (٩ - ٢٩) .
وذكر حديث أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « لا أزال
أقاتل الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله » الحديث^(٥) .

ثم قال : [وقال^(٥)] الله تعالى : (مَا لَكُمْ : إِذَا قِيلَ لَكُمْ : انْفِرُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ . ؟ ! أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
الْآخِرَةِ ؟ ! فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنْفِرُوا :
يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) الآية : (٩ - ٣٨ - ٣٩) ؛ وقال تعالى : (انْفِرُوا
خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الآية :
(٩ - ٤١) .

(١) ذكر في الرسالة بقية الآية . (٢) في الرسالة : « قاتلوا » .

(٣) كذا بالرسالة والأصل . ثم زيدت فيه الفاء بمداد آخر . وهو من صنع
الناسخ ، وتأثره بلفظ الآية . وقد نهينا غير مرة . أن الشافعي كثيرا ما يحذف مثل
ذلك : اكتفاء بمحل الشاهد :

(٤) بقية - كما في الرسالة - : « فإذا قالوها : عصموا مني دماءهم وأموالهم ؛
وحسابهم على الله » . وهذا الحديث قد روي من طرق عدة ، وبألفاظ متقاربة وزيادة ،
وقد اشتمل على مباحث هامة فراجعها ، وراجع الكلام عليه : في الأم (ج ١ ص ٢٢٧
وج ٦ ص ٣ وج ٧ ص ٢٧٦) ، والختصر (ج ٥ ص ١٨٣) ، والسنن الكبرى
(ج ٨ ص ١٧٦ - ١٧٧ و ١٩٦ و ٢٠٢ وج ٩ ص ٤٩ و ١٨٢) والفتح (ج ١
ص ٥٧ وج ٦ ص ٧٠ ج ١٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٧) .
(٥) هذه الزيادة متعينة .

« قال الشافعي (رحمه الله) : فاحتملت^(١) الآيات : أن يكون الجهاد كله ، والنفي خاصة منه - : [على^(٢)] كل مطيق^(٣) [له^(٤)] ؛ لا يسع أحدا منهم التخلف عنه . كما كانت الصلاة^(٥) والحج والزكاة . فلم يخرج أحده^(٦) - : وجب عليه فرض^(٧) [منها^(٨)] . - : أن^(٩) يؤدي غيره الفرض عن نفسه ؛ لأن عمل^(١٠) أحد في هذا ، لا يكتب لغيره .
« واحتملت^(١١) : أن يكون معنى فرضها ، غير معنى فرض الصلاة^(١٢) .
وذلك^(١٣) : أن يكون قصد بالفرض فيها^(١٤) : قصد الكفاية ؛ فيكون من قام بالكفاية - في جهاد من جاهد : من المشركين . - مدركا : تأدية الفرض ، وناقلة الفضل ؛ ومخرجا من تخلف : من المأثم .
قال الشافعي^(١٥) : « قال^(١٦) الله عز وجل : (لا يستوي القاعدون من

-
- (١) كذا بالرسالة ؛ وهو الظاهر ، وفي الأصل : « فاحتمل » ، ولعله محرف .
 - (٢) زيادة متعينة ، عن الرسالة .
 - (٣) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « يطبق » ، وهو تصحيف .
 - (٤) زيادة حسنة ، عن الرسالة . (٥) في الرسالة : « الصلوات » .
 - (٦) في بعض نسخ الرسالة . زيادة : « منهم » .
 - (٧) كذا بالأصل ومعظم نسخ الرسالة . أي : بسبب أن يؤدي . فالباء مقدره ، وحذفها جائز ، وشرطه متحقق . وفي نسخه الريبع : « من » ؛ أي : من أجل أن يؤدي . فكلاهما صحيح ؛ وإن كان ما ذكرنا أظهر .
 - (٨) في الرسالة (ط . بولاق) زيادة : « كل » ؛ وهو للتأكيد .
 - (٩) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « وكذلك » ؛ وهو تصحيف .
 - (١٠) في بعض نسخ الرسالة : « منها » ؛ وكلاهما صحيح .
 - (١١) كما في الرسالة (ص ٣٦٣ - ٣٦٦) : مستدلا لتعيين الاحتمال الثاني الذي أفاد : أن الجهاد فرض عيني ، لا فرض كفائي .
 - (١٢) عبارة الرسالة : « ولم يسو الله بينهما (أي : بين المجاهد والقاعد) فقال » .

الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ ، ^(١) وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ ؛ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ؛
وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ^(٢) : ٤ - ٩٥ .

« قال الشافعي : فَوَعَدَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجِهَادِ : الْحُسْنَى ^(٣) عَلَى الْإِيمَانِ ؛
وَأَبَانَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ . وَلَوْ كَانُوا آتَمِينَ بِالتَّخَلُّفِ - : إِذَا
غَزَا غَيْرُهُمْ . - : كَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِالْإِثْمِ ^(٤) - إِنْ لَمْ يَعْفُ ^(٥) اللَّهُ [عَنْهُمْ] ^(٦) -
أُولَى بِهِمْ ^(٧) مِنَ الْحُسْنَى . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وَقَالَ ^(٨) اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ :

-
- (١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣ - ٢٤ و ٤٧) ما روى في ذلك :
عن البراء ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس . ثم راجع الكلام عنه في الفتح (ج ٦ ص
٢٩ - ٣١ و ج ٨ ص ١٨٠ - ١٨٢) فهو مفيد جداً .
- (٢) ذكر في الرسالة إلى آخر الآية ، ثم قال : « فأما الظاهر في الآيات : فالفرض
على العامة » . أي : جميع المكلفين . ثم بين للسائل : من أين نيل : إذا جاهد البعض
خرج الآخرون عن الإثم ، وسقط الطلب عنهم . ؟ فذكر ما أتى في الأصل .
- (٣) هذا في بعض نسخ الرسالة ، مقدم عما قبله ؛ وفي بعضها : بزيادة الباء .
- (٤) كذا بالرسالة ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « والاثم » ؛ وقد يكون محرفاً
مع صحته .

- (٥) في نسخة الريبع : « يعفوا » ؛ وهو تحريف لما لا ينبغي .
- (٦) زيادة حسنة ، عن الرسالة (ط . بولاق) وبعض النسخ الأخرى .
- (٧) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « منهم » ؛ وهو خطأ وتحريف .
- (٨) هذا دليل آخر . وفي الرسالة : « قال » . والكلام فيها على صورة سؤال وجواب .

لِيَنْفِرُوا كَافَّةً^(١) ؛ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا
فِي الدِّينِ^(٢) : (٩ - ١٢٢) .

« فَأَخْبَرَ^(٣) اللهُ (عز وجل) : أن المسلمين لم يكونوا لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ؛
قال^(٤) : (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا^(٥)) ؛ فَأَخْبَرَ :
أن النَّفِيرَ على بعضهم دونَ بعضٍ [و^(٦)] أن التَّفَقُّهَ إنما هو على بعضهم ،
دونَ بعضٍ . » .

قال الشافعي^(٧) : « وَغَزَا^(٨) رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَغَزَا^(٩) »

- (١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٧) حديث ابن عباس في ذلك : لفائدته .
- (٢) ذكر في الرسالة بقية الآية ، ثم قال : « وَغَزَا رَسُولُ اللهِ ، إلى آخر ماسيأتي .
وقد أخره البيهقي : ليكونه دليلاً مستقلاً .
- (٣) كذا بالأصل والرسالة (ط . بولاق) وبعض النسخ الأخرى . وهو الأظهر .
وفي نسخة ابن جماعة : « وَأَخْبَرَ » . وفي نسخة الربيع : « وَأَخْبَرْنَا » . وفي بعض النسخ :
« وَأَخْبَرَهُ ، أو فَأَخْبَرَهُ » . ولعل الهاء زائدة من الناسخ .
- (٤) هذا غير موجود في نسخة الربيع . وحذفه وإن كان يرد كثيراً في كلام البلغاء ؛
إلا أن إنباته في المسائل العلمية أولى وأحسن .

(٥) هذا ليس بالرسالة . (٦) زيادة متعينة ، عن الرسالة

(٧) كما في الرسالة (ص ٣٦٥ - ٣٦٦) .

(٨) كذا بالرسالة . وفي الأصل : بدون الواو . وزيادتها أولى ؛ ولعلها سقطت

من الناسخ .

- (٩) كذا بالأصل وجميع نسخ الرسالة . وقد أبى الشيخ شاكر إلا : أن يرسمه بالياء
وتشديد الزاي ؛ على أنه من الرباعي المضاعف ؛ بمعنى : حمل غيره على الغزو . وزعم : أنه
هو الصحيح ، وأنه لا يعارض رسم الربيع . وأكّد ذلك : بأنه المناسب لقوله : « وَخَلَفَ » .
وهذا منه : تحكّم غريب ، وزعم جريء ؛ لأنمقل له معنى ، ولا نجد له مبرراً ؛ إلا :
الرغبة في إظهار المعرفة بالفرق بين الثلاثي والرباعي . وإلا : فالثلاثي معناه صحيح ، ومحقق =

معه من أصحابه جماعة^(١)؛ وخَلَّفَ آخِرِينَ^(٢) : حتى خَلَّفَ^(٣) عليَّ بن أبي طالب (رضى الله عنه) في غزوة تبوك . « .

وبسط الكلام فيه ، وجعل نظير ذلك : الصلاة على الجنائز ، والدفن :

وردَّ السلام^(٤)

= للغرض . وهو : بيان أن النبي في غزواته ، لم يكن يخرج بجميع أصحابه ؛ بل كان يكفي بالعض . وهذا لا ينازع فيه منصف . وأما الرباعي : فعناه قد يومم : أن بعض الصحابة كانوا يخرجون مع النبي ، إلى الغزو : كارهين له ، وغير راغبين فيه . وهذا لا يقول به أحد . ثم قد منع صحته : بأن كثيراً - من النساء والصبيان والعبيد . - كانوا يخرجون للجهاد معه ؛ فهل يقال : إنه كان يحملهم عليه . ١٢ . ومناسبة أحد اللفظين لآخر : لاتصلح مرجحاً لتعيينه ، إلا بعد الاطمئنان إلى صحة معناه ، واعتقاد : أنه المراد للمتكم .

ثم نقول : إن الإطالة في مثل هذه الأبحاث اللفظية التافهة ، عمل لا يليق بالتعليق على كتاب كالرسالة : يعتبر بحق أول مصدر أصولي ، وأجل أثر فني ؛ قد احتوى على أمم للمسائل العلمية ، وأعظم المشاكل الفقهية ؛ التي لا زالت بحاجة إلى حل وتوضيح ، وبسط وتفصيل . ولقد كان الأجدد بالشيخ (حفظه الله) ، والمرجو منه - : أن يعنى بها ، ويحقق شيئاً منها ؛ ويترك ما أسرف فيه ، وما لا طائل تحته

(١) في بعض نسخ الرسالة : « جماعة » . ويغلب على الظن أنه محرف ؛ ومن الجائز بالنظر إليه : أن يكون قوله : « معه » ؛ زائداً من الناسخ . فتأمل .

(٢) في نسخة الربيع وابن جماعة : « أخرى » .

(٣) أمي : أمره بالتخلف بعد أن استعد للخروج ؛ وقال له : « أما ترضى : أن تكون

معي بمنزلة هرون من موسى . » . وفي الرسالة : « تخلف » . وما في الأصل أولى .

(٤) انظر الرسالة (ص ٣٦٧ - ٣٦٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ثم راجع في الأم (ج ٤ ص ٩٠) : الفصل القيم الخاص بهذه المسألة ، والمشمول على مزيد من الفائدة ؛ والذي نرى : أن السهقي لم ينقل هنا شيئاً منه ، اكتفاء بما نقله عن الرسالة .

وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٧) . ثم راجع كلام صاحب الجواهر النقي =

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالوا : نا
أبو العباس (هو : الأصمُّ) ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(١) : « قال الله
عز وجل : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ؛ قُلِ : الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ؛
[إلى^(٢)] : (إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ : ٨ - ١) ؛ فكانت غنائمُ بدرٍ ،
لرسولِ الله (صلى الله عليه وسلم) : يَضَعُهَا حَيْثُ شَاءَ .^(٣) »
« وإِنَّمَا نَزَلَتْ : (وَأَعْلَمُوا : أَلَّمْنَا غَنِمَتُمْ : مِنْ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى : ٨ - ٤١) ؛ بعد^(٤) بدرٍ .
« وقَسَمَ^(٥) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) كلَّ غنيمةٍ^(٦) بعدَ بدرٍ -

-
- (ص ٤٨) ، والخلاف في أصل المسألة : في الفتح (ج ٦ ص ٢٤) ؛ لثم بجميع أطرافها .
(١) كما في سير الأوزاعي الملحق بالأم (ج ٧ ص ٣٠٨ - ٣٠٩) : يرد على
أبي يوسف ، فيما ذهب إليه : من أن الغنيمة لا تقسم في دار الحرب . إلا أن أول كلامه
قد ذكر في خلال رده عليه في مسألة أخرى : هي : - أنه لا يضرب بسهم في الغنيمة ، لمن
يموت في دار الحرب أو يقتل . فلذلك يحسن أن تراجع الموضوع من بدايته (ص ٣٠٣ -
٣٠٥ ٣٠٧ - ٣٠٩) : لتقف على تمام حقيقته . وانظر المختصر (ج ٥ ص ١٨٣ - ١٨٤) .
(٢) زيادة متعينة . وقد ذكر في الأم إلى قوله : (بينكم) .
(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩١ - ٢٩٣) : ما روى في مصرف الغنيمة
في ابتداء الإسلام ؛ فهو مفيد في المقام .
(٤) في الأم (ص ٣٠٥) زيادة : « غنيمة » .
(٥) هذا إلى قوله : بعد بدر ؛ ليس بالأم ، وترجح أنه سقط من النسخ أو الطابع .
(٦) راجع ما ذكره النووي في تهذيب اللغات (ج ٢ ص ٦٤) عن حقيقة الغنيمة ،
والفرق بينها وبين النية . فهو جيد مفيد .

على ما وصفت لك : يَرْفَعُ^(١) مُخْمَسَهَا ، ثُمَّ يَقْسِمُ أَرْبَعَةَ أَمْخَاسِهَا : وَاقْرَأُ^(٢) ؛ عَلَى
مَنْ حَضَرَ الْحَرْبَ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٣) .

«إِلَّا السَّلْبَ ؛ فَإِنَّهُ سُنُّ^(٤) : لِلْقَاتِلِ [فِي الْإِقْبَالِ]^(٥) . فَكَانَ^(٦) السَّلْبُ خَارِجًا مِنْهُ .
«وَالْإِلَّا : الصَّنِيَّ^(٧) ؛ فَإِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ : فَقِيلَ : كَانَ^(٨) رَسُولُ اللَّهِ

(١) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « بَرَفَع » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « وَاقْرَأ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) رَاجِعْ فِي هَذَا الْمَقَامِ : الْفَتْحُ (ج ٦ ص ١١٠ و ١٣٨ و ١٥٢) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى

(ج ٦ ص ٣٠٥ و ج ٩ ص ٥٠ - ٥١ و ٥٤ - ٥٨) . وَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ
الْجَوْهَرِ النَّقِيُّ .

(٤) أَى : شَرَعَ وَجُوبَ إِعْطَائِهِ إِيَّاهُ ؛ وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالسَّنَةِ . وَفِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « أَنَّهُ » ؛

أَى : سَنِ النَّبِيِّ ذَلِكَ .

(٥) زِيَادَةٌ جَيِّدَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ . أَى : فِي حَالَةِ هَجُومِ الْعَدُوِّ وَإِقْدَامِهِ ، دُونَ فِرَارِهِ

وَإِدْبَارِهِ . وَرَاجِعِ الْكَلَامَ عَنْ ذَلِكَ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ وَالْكَلَامُ عَنْ حَقِيقَةِ السَّلْبِ ، وَالْخِلَافِ

فِي عَدَمِ تَحْمِيْسِهِ — : فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ٦٦ - ٦٨ و ٧٥) . وَرَاجِعِ الرَّسَالَةَ (ص ٧٠

- ٧١) ، وَالْمَخْتَصَرَ (ص ١٨٣) . ثُمَّ رَاجِعِ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٦ ص ٣٠٥ - ٣١٢

و ج ٩ ص ٥٠) ، وَالْفَتْحَ (ج ٦ ص ١٥٤ - ١٥٦) .

(٦) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَكَانَ » . وَلَكِنْ يُؤَيِّدُ التَّفْرِيعَ بِالْفَاءِ أَغْلَبُ ، وَفِي مِثْلِ

هَذَا الْمَقَامِ أَظْهَرَ — : أَثْبَتْنَا عِبَارَةَ الْأَمِّ .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « صَنِيَّ » ؛ وَالنَّقْصُ مِنَ النَّاسِخِ . وَالصَّنِيَّ وَالصَّنِيَّةُ

— فِي أَسْلِ اللَّفْظِ — : مَا يَصْطَفِيهِ الرَّئِيسُ لِنَفْسِهِ : مِنَ الْغَنِيْمَةِ ؛ قَبْلَ الْقِسْمَةِ . انْظُرِ الْمَبْصَاحَ

وَرَاجِعِ فِيهِ مَا نَقَلَهُ عَنِ ابْنِ السَّكَيْتِ وَأَبِي عَمِيْدَةَ : لِفَائِدَتِهِ . وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ : « أَنَّهُ لَمْ

يُخْتَلَفُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : فِي أَنَّ لَيْسَ لِأَحَدٍ مَا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ : مِنْ صَنِ الْغَنِيْمَةِ . »

انْظُرِ السَّنَانَ الْكُبْرَى (ج ٦ ص ٣٠٥) ؛ وَرَاجِعِ فِيهَا (ص ٣٠٣ - ٣٠٥ و ج ٧ ص ٥٨) :

مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ .

(٨) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : وَقِيلَ ؛ غَيْرَ مُوجُودٍ بِالْأَمِّ . وَنَرَجِعُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْهَا .

(صلى الله عليه وسلم) يأخذه : خارجاً من الغنيمة . وقيل : كان يأخذه : من سهمه من الخمس . «

« وإلا : البالغين ^(١) من السبي ؛ فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سنّ فيهم سنننا : فقتل بعضهم ، وفادى بيمضهم ^(٢) أسرى المسلمين ^(٣) . «

« قال الشافعي ^(٤) : « فأماً ^(٥) وقعة عبد الله بن جحش ، وابن الحضرمي — : فذلك : قبل بدر ، وقبل ^(٦) نزول الآية (يعني ^(٧) في الغنيمة) . وكانت وقتهم : في آخر يوم من الشهر الحرام ؛ فتوقفوا ^(٨) فيما صنعوا :] حتى

(١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « الباء لغير » ؛ وهو تحريف .

(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « بعضهم » ؛ والنقص من الناسخ .

(٣) قال في الأم ، بعد ذلك : « فالإمام في البالغين : من السبي ؛ يحير فيها حكيته : أن النبي سنّه فيهم ؛ فإن أخذ من أحد منهم فدية : فسيبها سبيل الغنيمة ؛ وإن استرق منهم أحداً : فسيب المرقوق سبيل الغنيمة ، وإن أقاد بهم بقتل ، أو فادى بهم أسيراً مسلماً : فقد خرجوا من الغنيمة . « . وقد ذكره في الأم (ج ٤ ص ١٥٦) بأوسع من ذلك وأفيد ؛ ونقل بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٦٣) : فراجع ، وراجع فيها (ص ٦٣ - ٦٨) ما يؤيده . وراجع المختصر (ص ١٨٤ - ١٨٥) ، والأم (ج ٤ ص ١٦٩ - ١٧٠) ، والفتح (ج ٦ ص ٩٣ وج ٨ ص ٦٣ - ٦٤) . ثم انظر ما تقدم (ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩) .

(٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٠٥) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٤) . وقد ذكر في

السنن الكبرى (ج ٩ ص ٥٨) .

(٥) عبارة غير الأصل : « وأما ما احتج به من » الخ . وعبارة الأصل : « فأماً ما » .

وقد تكون « ما » زائدة ، أو تكون العبارة ناقصة . والظاهر الأول .

(٦) عبارة المختصر : « ولذلك كانت وقتهم في آخر الشهر » الخ .

(٧) هذا من كلام السيوطي .

(٨) في الأم : « فوقفوا » .

نزلت^(١) : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ : قِتَالٍ فِيهِ ^(٢) ؛ قُلْ : قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ] الآية : (٢ - ٢١٧) . « .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٣) : « أنا سفيان^(٤) ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، قال^(٥) : لما نزلت هذه^(٦) الآية : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ : يَفْلِحُوا مَا تَتَيْنِ ٨-٦٥) ؛ فَكُتِبَ^(٧) عليهم : أَنْ لَا يَفِرَّ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمِائَتَيْنِ ؛

(١) زيادة متعينة ، عن الأم والمختصر والسنن الكبرى .

(٢) ذكر إلى هنا : في الأم والمختصر . وذكر في السنن الكبرى إلى : (كبير) .

وراجع فيها (ص ٦٨ - ٦٩) هذه الوقعة .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٢ و ١٦٠) ، والرسالة (ص ١٢٧ - ١٢٨) ،

والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٧٦) . وهذا الحديث قد أخرجه البخاري من طريق علي بن

الديلمي عن سفيان ، بلفظ مختلف . وحكى سفيان في آخره ، عن ابن شبرمة : أنه قاس

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، على الجهاد في الحكم . أي : بجماع إعلاء كلمة الحق ،

وإخماد كلمة الباطل . وأخرجه أيضا - باختلاف وزيادة - من طريق يحيى السلمي

بسند عن عكرمة عن ابن عباس . انظر الفتح (ج ٨ ص ٢١٥ - ٢١٧) ،

والسنن الكبرى .

(٤) في الأم : « ابن عيينة » .

(٥) هذا إلى آخر الحديث ، قد سقط من الأم (ص ١٦٠) .

(٦) قوله : هذه الآية ؛ ليس في رواية الأم والبخاري .

(٧) في الرسالة : « كتب » ؛ وهو أحسن .

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عِزَّ وَجَلٍ : (أَلَا لَآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ؛
فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ : ٨ - ٦٦) ؛ خَفَّفَ (١)
عَنَّهُمْ ، وَكَتَبَ : أَنْ لَا يَفِرَّ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا (٢) : كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ مُسْتَفْنَى (٣)
فِيهِ : بِالْتَنْزِيلِ ، عَنِ التَّأْوِيلِ . لَمَّا (٤) كَتَبَ اللَّهُ : أَنْ (٥) لَا يَفِرَّ الْمَشْرُونُ
مِنَ الْمِائَتَيْنِ ؛ فَكَانَ هَكَذَا (٦) : الْوَاحِدُ مِنَ الْمِائَةِ (٧) . ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ :
فَصَيَّرَ الْأَمْرَ : إِلَى أَنْ لَا يَفِرَّ (٨) الْمِائَةُ مِنَ الْمِائَتَيْنِ . وَذَلِكَ (٩) . أَنْ لَا يَفِرَّ
الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ (١٠) . »

(١) في الرسالة : « فكتب أن لا يفر المائة من المائتين » .

(٢) في الرسالة والأم (ص ١٦٠) : بالواو .

(٣) عبارة الرسالة : « وقد بين الله هذا في الآية ؛ وليست تحتاج إلى تفسير » .

وعبارة الأم (ص ١٦٠) : « ومستفنى بالتنزيل » الخ .

(٤) هذا إلى آخر الكلام ، غير موجود بالأم (ص ٩٢) .

(٥) في الأم : « من أن لا » . وهو بيان لما ، واللام للتعليل . وما في الأصل يصح أن

يكون كذلك : على تقدير « من » . ولكن للظاهر : أنه مفعول لكتب ؛ و«لما» حينية .

وإن كان المراد يتحقق بكل منهما . وهو بيان : أن حكم الفرد لازم لحكم الجماعة .

(٦) كذا بالأصل ، وهو ظاهر . وفي الأم : « هذا » . أي : فكان هذا حكم الواحد ؛

أي : يستلزمه . فهو اسم « كان » .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « الواحد » ؛ وهو تحريف .

(٨) في الأم : « نفر » .

(٩) كذا بالأصل والأم . أي : وذلك يستلزم .

(١٠) راجع كلام الحافظ في الفتح ، المتعلق بذلك : فهو في غاية التحرير والجودة .

وروى الشافعي بإسنادٍ آخر^(١) عن ابن عباس ، قال : « مَنْ فَرَّ مِنْ

ثَلَاثَةَ : فَلَمْ يَفِرَّ^(٢) ؛ وَمَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ : فَقَدَفَرَ^(٣) . »

قال الشافعي^(٤) : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِذَا لَقِيتُمْ

الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا : فَلَا تُولُوهُمْ إِلَّا ذُبَابًا * وَمَنْ^(٥) يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ

إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ — : فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ :

٨ — ١٥ — ١٦) . ٤٠ .

قال الشافعي^(٥) (رحمه الله) : « فَإِذَا فَرَّ الْوَاحِدُ مِنْ اثْنَيْنِ فَأَقْلَّ^(٦) :

مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ^(٧) يَمِينًا ، وَشِمَالًا ، وَمُدْبِرًا : وَنَيْتُهُ الْعَوْدَةُ لِلْقِتَالِ ؛ أَوْ :

(١) من طريق سفيان عن أبي نجيح عنه ؛ كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٠) . وقد

ذكره بدون إسناد ، في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) . وقد أخرجه في السنن الكبرى

(ج ٩ ص ٧٦) ، لفظ مختلف ، عن سفيان من غير طريق الشافعي .

(٢) يعنى : الفرار المنهى عنه .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٠) : قبل آية التحريض على القتال ، وما روى عن

ابن عباس .

(٤) في الأم : « الآية » .

(٥) كما في الأم : بعد أثر ابن عباس بقليل . وقد ذكر في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) :

باختصار .

(٦) في الأصل : « فأقبل » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح من عبارة الأم والمختصر :

« فأقول إلا » . وزيادة « إلا » غير متعينة هنا إلا إذا كان جواب الشرط هو قوله الآتي :

فإن كان الخ .

(٧) بعد ذلك في الأم : « أو متحيزاً ؛ والمتحرف له » الخ . وقوله : يمينا ؛ إلى :

للقتال ؛ ليس بالمختصر .

مُتَحَيِّزًا^(١) إلى فئةٍ [من المسلمين]^(٢) : قَلَّتْ أو كَثُرَتْ ، كانت بحضرة
أو مَبِينَةً^(٣) عنه - : فسواء^(٤) ؛ إنما يصيرُ الأمرُ في ذلك إلى نيةِ
المتحرف^(٥) ، أو المتحيز^(٦) : فإن [كان^(٧)] اللهُ (عز وجل) يَعْلَمُ : أنه إنما
تَحَرَّفَ : ليعودَ للقتال ، أو^(٨) تَحَيَّزَ لذلك - : فهو الذي استثنى اللهُ
(عز وجل) : فأخرجه من سَخَطِهِ في^(٩) التَّحَرُّفِ والتَّحَيُّزِ .

« وإن كان لغير^(١٠) هذا المعنى : فقد^(١١) خِفْتُ عليه أن يكونَ قد باءَ
بِسَخَطٍ من الله ؛ إلا أن يعمُو اللهُ [عنه^(١٢)] . » .

(١) عبارة الأم : « والفار متحيزا » .

(٢) زيادة حسنة ، عن الأم والمختصر . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٧٦-٧٧) .

(٣) كذا بالمختصر . وفي الأصل : « منه » ؛ وهو مصحف عنه . وفي الأم :

« أو متنية » .

(٤) هذا جواب الشرط فتأمل ؛ وقد ورد في الأصل بدون الفاء ؛ والنقص من النسخ ،
والتصحیح من عبارة المختصر : « فسواء ؛ ونيتة في التحرف والتحيز : ليعود لامتنال المستثنى
المخرج من سخط الله ؛ فإن كان هربه على غير هذا المعنى خفت عليه - إلا أن يعمو الله -
أن يكون » الح . وإن كان جواب الشرط بالنظر لها قوله : فإن كان الح . وفي الأم :
« سواء » ، وهو خبر قوله فيها : « والمتحرف ... والفار » .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « المحترف » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأم : « والمتحيز » .

(٧) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « إن » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « والتحرف » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(١٠) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « بغير » ؛ ولعله مصحف .

(١١) هذا ليس بالأم .

(١٢) زيادة حسنة ، عن عبارة الأم التي وردت على نسق عبارة المختصر . وراجع ما ذكره =

قال ^(١) : « وإن كان المشركون أكثر من ضعيفهم : لم أحب ^(٢) لهم :
أن يؤلوا عنهم ؛ ولا يستوجبون السخطَ عندي ، من الله (عز وجل) : لو
ؤلوا عنهم على ^(٣) غير التجرف ^(٤) للقتال ، أو التحيز ^(٥) إلى فئة . لأننا
بيننا ^(٦) : أن الله (جل ثناؤه) إنما يوجبُ سخطَه على من ترك فرضَه ؛ و : أن
فرضَ الله في الجهاد ، إنما هو : على أن يُجاهدَ المسلمون ضعيفهم من
العدو . » ^(٧)

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،

== بعد ذلك خصوصاً ما يتعلق بالبارزة : فهو عظيم الفائدة .

(١) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٢) ؛ وأول الكلام فيها - بعد حديث ابن عباس ،
والآية السابقة - : « فإذا غزا المسلمون أو غزوا ، قهيشوا للقتال ، فلقوا ضعيفهم من العدو -
حرم عليهم أن يولوا عنهم إلا متحرفين إلى فئة ؛ فإن كان المشركون » إلى آخر ما هنا .

(٢) في الأصل : « أجد » ؛ وهو تصحيف خطير . والتصحيح عن الأم .

(٣) في الأم : « إلى » ؛ وما في الأصل أحسن .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « المتحرف » ؛ وهو تحريف .

(٥) في الأم : « والتحيز » . وما في الأصل أحسن .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « لأن يسأ إذ الله أن الله » ؛ والزيادة والتصحيف

من الناسخ .

(٧) راجع ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ص ٩٢ - ٩٣) : فقد فصل فيه الكلام

عن نية المولى ، تفصيلاً لا نظير له .

قال^(١) : « قال الله (عز وجل) في بَنِي النَّضِيرِ - حين حاربهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم - : (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا : مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ مِنْ دِيَارِهِمْ ، لِأَوَّلِ الْحَشْرِ) ؛ إلى^(٢) : (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ : ٥٩ - ٦٠) . »

« فوصف إخراجهم منازلهم بأيديهم ، وإخراجه المؤمنين بيوتهم . ووصفه إياه [جل ثناؤه] : كالرضا^(٣) به . »

« وأمر رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : بقطع نخلٍ من ألوان نخيلهم ؛ فأنزل الله (تبارك وتعالى) - : رضا بما صنعوا^(٤) . - : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ ؛ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا - : فَبِإِذْنِ اللَّهِ ، وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ : ٥٩ - ٥٥) ؛ فرضى القطع ، وأباح الترك . »

« والقطع^(٥) والترك^(٦) : موجودان^(٧) في الكتابِ والسنة ؛ وذلك :

(١) كما في الأم (ج ٤ ص ١٧٤) : في خلال جواب عن سؤال للربيع في الموضوع الآتي . فراجع .

(٢) في الأم : « قرأ إلى » .

(٣) كذا بالأمر . وعبارة الأصل : « ووصفه بإيم بالرضى » ؛ وهي مصحفة .

(٤) في الأم زيادة موضحة : « من قطع نخيلهم » .

(٥) راجع حديث ابن عمر في ذلك ، والكلام عنه : في السنن الكبرى (ج ٩

ص ٨٣) ، وشرح مسلم للنووي (ج ١٢ ص ٥٠ - ٥١) ، والفتح (ج ٦ ص ٩٥ و

ج ٧ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ و ج ٨ ص ٤٤٥) .

(٦) في الأم : « فالقطع » .

(٧) كذا بالأمر . وفي الأصل : « موجود » ؛ وهو مع صحته ، قد يكون محرفاً عما

في الأم الذي هو أولى .

أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قطع نخلَ بني النضير وترك ، وقطع نخلَ غيرهم وترك ؛ وممن غزا : من لم يقطع نخله^(١) . « .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) - في الحربي : إذا أسلم : وكان قد نال مسلماً ، أو مؤمهاً ، [أو مُستأماً^(٣)] : بقتل ، أو جرح ، أو مال . - : « لم يضمن^(٤) منه شيئاً ؛ إلا : أن يوجدَ عنده مالٌ رجلٍ بعينه^(٥) »
واحتج : بقول الله عز وجل : (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا : إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ : ٨ - ٣٨) ؛ قال الشافعي^(٦) : « وما^(٧) سلف : ما^(٨) تقضى^(٩) »

(١) ثم ذكر حديثي عمر وابن شهاب في ذلك ، وقال : « فإن قال قائل : ولعل النبي حرق مال بني النضير ، ثم ترك . قيل : على معنى ما أنزل الله ؛ وقد قطع وحرق بخير - وهي بعد بني النضير - وحرق بالطائف : وهي آخر غزاة قاتل بها ؛ وأمر أسامة بن زيد : أن يحرق على أهل أبي . » . ثم ذكر حديث أسامة : فراجعه ؛ وراجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ٦٦ و ١٦١ و ١٩٧ و ١٩٩ و ج ٧ ص ٢١٢ - ٢١٣ و ٣٢٣ - ٣٢٤) ، وللخصر (ج ٥ ص ١٨٥ و ١٨٧) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨٥ - ٨٦) ، وقصة ذي الخصة في الفتح (ج ٦ ص ٩٤ و ج ٨ ص ٥١ - ٥٣) . فإنك ستقف على فوائد جمة ، وعلى بعض المذاهب المخالفة ، وما يدل لها .

(٢) كما في الأم (ج ٦ ص ٣١) . وما في الأصل مختصر منه .

(٣) زيادة مفيدة تضمنها كلام الأم (٤) عبارة الأم : « ضمنوا » ؛ وهي ملائمة لما فيها .

(٥) في الأصل : « بعينه » ؛ وهو مصحف . والتصحيح من عبارة الأم ، وهي :

« إلا ما وصفت من أن يوجد ... فيؤخذ منه » .

(٦) وبحديث : « الإيمان يجب ما قبله » . وراجع الأم (ج ٤ ص ١٠٨ - ١٠٩) ،

والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٩٧ - ٩٩) .

(٧) في الأم زيادة : « قد » ؛ وهي أحسن (٨) هذا ليس بالأم ، وزيادته أحسن .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقتضى » ؛ وهو تصحيف .

وذهب . وقال : (اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا : ٢ - ٢٧٨) ؛
ولم يأمرهم : برد ما مضى : [منه ^(١)] . « . وبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ .
قال الشافعي في موضع آخر ^(٢) (بهذا الإسناد) - في هذه الآية - :
« وَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - بِحُكْمِ اللَّهِ - : كُلُّ رَبَا :
أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامَ ، وَلَمْ يُقْبَضْ . وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا - : قَبْضَ رَبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . - :
أَنْ يَرُدَّهُ . » .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق (في آخرين) ؛ قالوا : أخبرنا أبو العباس
الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ^(٣) : « أنا سفيان بن عيينة ، عن
عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد ، عن ^(٤) عبيد الله بن أبي رافع ، قال :

(١) زيادة حسنة عن الأم . وإنما أمر : برد ما بقي منه ؛ كما نص عليه في آخر كلامه
(ص ٣٢) . فراجع كله ؛ وراجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٣٠ و ٢٠٠ و ج ٥
ص ٤٤ و ١٤٨) : لتعرف : كيف يكون ارتباط المسائل الفقهية بعضها ببعض .

(٢) من الأم (ج ٧ ص ٣٢٨ - ٣٢٩) .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤٦) : مستدلا
على ما أجاب به - في أمر المسلم : الذي يحذر المشركين من غزو المسلمين لهم ، أو يخبرهم
ببعض عوراتهم . - : « من أنه لا يحل دم من ثبنت له حرمة الإسلام ، إلا : بقتل أو زنا
بعد إحصان ، أو كفر بعد إيمان ، واستمرار على ذلك الكفر . » . وقد أخرج هذا الحديث
البخاري ومسلم عن جماعة من طريق سفيان بإسناده . وأخرجاه أيضاً من غير طريقه :
بشيء من الاختلاف . راجع السنن الكبرى (ص ١٤٧) والفتح (ج ٦ ص ٨٧ - ٨٨
و ١١٦ ج ٧ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ و ج ٨ ص ٤٤٧) وشرح مسلم للنووي (ج ١٦ ص ٥٤ - ٥٧) .
(٤) في الأصل : « ابن » . وهو تحريف .

سمعتَ علياً (رضى الله عنه) ، يقول : بمثنا رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) - :
أنا والزبير^(١) والمقداد . - فقال : أنطلقوا حتى تأتوا روضةَ خاخ^(٢) ؛
فإن بها ظمينة^(٣) : معها كتابٌ . نفرَجنا : تعادى بنا خيلنا ؛ فإذا نحنُ :
بظمينة^(٤) . فقلنا^(٥) : أخرجي الكتابَ . فقالت : ما معي كتابٌ .
فقلنا لها^(٦) : لتُخرجي الكتابَ ، أو لتُلقيني^(٧) الثيابَ . فأخرجته من
عقاصها^(٨) ؛ فأتينا به رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) ، فإذا فيه : من حاطبِ
ابنِ أبي بلتعة ، إلى أناس^(٩) : من المشركين بمكة^(١٠) ؛ يُخبرُ : ببعض أمرِ

-
- (١) في الأم تأخير وتقديم . وقد ذكر في بعض الروايات - بدل المقداد - أبو مرثد
الغنوي . ولا منافاة كما قال النووي .
- (٢) موضع بين الحرمين : بقرب حمراء الأسد من المدينة . وقيل : بقرب مكة .
وقد ورد في الأصل : بالمهملتين . وهو تصحيف . كما ورد مصحفاً في رواية أبي عوانة :
بالمهمل والجميم . راجع شرح مسلم ، والفتح ، ومعجم ياقوت .
- (٣) هي - في أصل اللفظ - : اليهودج ؛ والمراد بها : الجارية . واسمها : سارة ، مولاة
لعمران بن أبي صبيح القرشي . وقد وردت في الأصل - هنا وفيما سيأتي - : بالطاء ؛ وهو
تصحيف . وراجع ما ذكره النووي عن هذا الإخبار : فهو مفيد جداً .
- (٤) رواية الأم : « بالظمينة » ؛ وهي أحسن .
- (٥) في الأم زيادة : « لها » .
- (٦) هذا ليس بالأم .
- (٧) في بعض الروايات : بالناء . راجع كلام ابن حجر عنها .
- (٨) شعرها المظفور ؛ وهو جمع عقيصة .
- (٩) في الأم : « ناس » .
- (١٠) في الأم والسنن الكبرى : « بمن بمكة » .

رسول الله (١) (صلى الله عليه وسلم). فقال (٢): ما هذا يا حاطبُ؟ . فقال (٣): لا تمجّل على (٤)؛ إني كنتُ أمراً : مُلصقاً (٥) في قُرَيْشٍ ؛ ولم أكن من أنفسِها ؛ وكان [مَنْ] (٦) معك - من المهاجرين . - لهم قراباتٌ يَحْمُونَ بها قراباتهم ؛ ولم يكن لي بركة قرابة : فأحببتُ . - إذ فاتني ذلك . - أن أتخذَ عندهم يداً ؛ والله : ما فعلته : شكاً في ديني ؛ ولا : رضاً (٧) بالكفر بعد الإسلام . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إنه قد صدق . فقال عمرُ : يا رسول الله ؛ دعني : أضربُ عنقَ هذا المنافقِ (٨) . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : إنه قد شهدَ بَدْرًا ؛ وما يُذريك : لعنَ الله (٩) أطلعَ على أهلِ بَدْرٍ ، فقال : اعملوا ما شئتم ؛ فقد غفرتُ لكم (١٠) . ونزلت (١١) : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ (١٢) : تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ :

٦٠ - ٤١ . «

-
- (١) في الأم والسنن الكبرى : « النبي » .
 - (٢) في الأم : « قال » .
 - (٣) في الأم زيادة حسنة ، وهي : « يا رسول الله » .
 - (٤) أي : حليفاً ؛ كما صرح بذلك في بعض الروايات .
 - (٥) زيادة متعينة ، عن الأم والسنن الكبرى وغيرها .
 - (٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « رضى » ؛ وهو تصحيف .
 - (٧) قد استدل في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٨) بهذا وعدم إنكار النبي - على أنه لا يكفر من كفر مسلماً عن تأويل .
 - (٨) في الأم زيادة : « عز وجل قد » .
 - (٩) أي : في الآخرة . أما الحدود في الدنيا : فتقام عليهم . راجع ما استدل به النووي ، على ذلك .
 - (١٠) في الأم : « فنزلت » .
 - (١١) ذكر في الأم وصحيح مسلم ، إلى هنا .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « في هذا الحديث ^(١) : طَرَحُ الحِجْمِ باستعمالِ الظنونِ . لأنه لما كان الكتابُ يُحتمَلُ : أن يكونَ ما قالَ حاطِبٌ ، كما قالَ - : من أنه لم يفعلهُ : شكاً ^(٢) في الإسلامِ ؛ وأنه فعَلهُ : ليمنعَ أهلَهُ - ويحتمَلُ : أن يكونَ زَلَّةٌ ؛ لا : رغبةً عن الإسلامِ . واحتمَلُ : المعنى الأقبَحَ - : كان القولُ قولَهُ ، فيما احتَمَلَ فعلُهُ . » . وبسطَ الكلامَ فيه ^(٣)

* * *

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس الأصمُّ ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٤) (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ : بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ : ٩ - ٣٣) . » ^(٥)

« قال الشافعي : فقد أظهر الله (جل ثناؤه) دينه ^(٦) - : الذي بعث

-
- (١) في الأم زيادة . « مع ما وصفنا لك » . (٢) في الأم : « شاكا » .
(٣) فراجعهُ (ص ١٦٦ - ١٦٧) ، فهو مفيد هنا ، وفي بعض المباحث الآتية ، وفيما سبق (ج ١ ص ٢٩٩ - ٣٠٢) ، وفي العقوبات والحدود والفرق بين ذوى الهيئة وغيرهم . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤٧) .
(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٣ - ٩٤) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٥) . وقد ذكر متفرقا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٧٧ و ١٧٩) .
(٥) راجع ما ذكره في الأم - بعد ذلك - : من السنة . وراجع المختصر ، وأثرى جابر ومجاهد حديث عائشة في السنن الكبرى (ص ١٨٠ - ١٨١) .
(٦) عبارة المختصر : « دين نبيه على سائر الأديان » .

[به ^(١)] رسولَه صلى الله عليه وسلم . — على الأديانِ : بأنَّ أبانَ لكلِّ من سمعه ^(٢) : أنه الحقُّ ؛ وما خالفه — : من الأديانِ . — : باطلٌ ^(٣) . «
« وأظهره : بأنَّ جماعَ الشُّركِ دينانِ : دينُ أهلِ الكتابِ ، ودينُ الأُمِّيِّينَ ^(٤) . فقهرَ رسولُ اللهِ ^(٥) (صلى الله عليه وسلم) الأُمِّيِّينَ : حتى دانُوا بالإسلامِ طَوْعاً وكرهاً ؛ وقتلَ من أهلِ الكتابِ ، وسبَّ : حتى دانَ بعضهم بالإسلامِ ، وأعطى بعضَ الجزيةِ : صاغرينَ ؛ وجرى عليهم حكمه (صلى الله عليه وسلم) . وهذا ^(٦) : ظهورُ الدينِ كله . «
« قال الشافعي : وقد ^(٧) يقالُ : ليُظهرَنَّ اللهُ دينَه ، على الأديانِ : حتى لا يُدانَ اللهُ ^(٨) إلا به . وذلك : متى شاء اللهُ عز وجل . ^(٩) »

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١٠) : « قال اللهُ عز وجل : (فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ : فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(١١) : ٩ — ٥) ؛

-
- (١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى . (٢) في المختصر : « تبعه » .
(٣) في المختصر : « فباطل » ؛ وهو صحيح أيضاً ؛ لأن الوصول لما أشبه الشرط في العموم ، صرح قرن خبره بالفاء . (٤) في المختصر : « أميين » .
(٥) في المختصر : « النبي » . (٦) عبارة المختصر : « فهذا ظهوره » .
(٧) عبارة المختصر : « ويقال : ويظهر دينه على ما رُ » الخ .
(٨) في المختصر : « لله » . (٩) أخرج في السنن الكبرى (ص ١٨٢) عن ابن عباس — في هذه الآية — أنه قال : « يظهر الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) على أمر الدين كله : فيعطيه إياه ، ولا يخفى عليه شيئاً منه . وكان المشركون يكرهون ذلك » .
(١٠) كافي اختلاف الحديث (ص ١٥١) . وقد ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٢) .
(١١) في اختلاف الحديث زيادة : « الآية » .

وقال جل ثناؤه : (وَقَاتِلُوهُمْ : حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ^(١)) ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ : (٨ - ٣٩) . «

قال في موضع آخر ^(٢) : « فقيل [فيه] ^(٣) : (فِتْنَةٌ) : شِرْكٌ ؛ (وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ) : واحداً (لِلَّهِ) . «

وذكر ^(٤) حديث أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « لَا أزالُ أَقاتِلُ النَّاسَ ، حتى يقولوا : لا إلهَ إلا اللهُ . ^(٥) » .

قال الشافعي ^(٦) : « وقال الله تعالى : (قَاتِلُوا الدِّينَ : لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ - مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . - حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ : وَهُمْ صَاغِرُونَ : ٩ - ٢٩) ^(٧) . «

وذكر حديث بُرَيْدَةَ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : في الدعاء إلى

(١) يحسن أن تراجع في الفتح زج ٨ ص ١٢٧ و ٢١٤ - ٢١٥) أثر ابن عمر في الراد بالفتنة : فهو مفيد فيما أحلناك عليه من أجله ، فيما سبق (ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) ؛ وأن تراجع حديث أسامة بن زيد : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٢ و ١٩٦) .

(٢) من الأم (ج ٤ ص ٩٤) .

(٣) زيادة حسنة عن الأم . وراجع في الناسخ والنسوخ للنحاس (ص ٢٧) : أنقادة .

(٤) في اختلاف الحديث والأم .

(٥) انظر ما تقدم (ص ٣١) . وراجع أيضا الأم (ج ٤ ص ١٥٦ و ج ٦ ص ٣١ - ٣٢) .

(٦) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥١ - ١٥٤) .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٥) : ما روى في ذلك ، عن أبي هريرة ومجاهد .

لِلْإِسْلَامِ^(١)؛ وَقَوْلَهُ : « فَإِنْ [لَمْ^(٢)] يُجِيبُوا إِلَى الْإِسْلَامِ : فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ؛ فَإِنْ فَعَلُوا : فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَدَعَّهُمْ ؛ [وَإِنْ أَبَوْا : فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ]^(٣) . » .

ثم قال : « وليست واحدة - من الآيتين^(٤) . - : ناسخة للأخرى ؛ ولا واحدة - من الحديثين . - : ناسخة للآخر ، ولا مخالفاً له . ولكن إحدى^(٥) الآيتين والحديثين : من الكلام الذي مخرجه عامٌ : يُرادُ به الخاصُّ ؛ ومن الجمل^(٦) التي يدلُّ عليها المفسرُ . »
« فأمرُ الله (تعالى) : بقتالِ المشركينَ حتى يؤمنوا ؛ (والله أعلم) : أمرُهُ بقتالِ المشركينَ : من أهلِ الأوثانِ^(٦) . وكذلك حديثُ أبي هريرة :

(١) من أنه كان إذا بعث جيشاً : أمر عليهم أميراً ، وقال : « فإذا لقيت عدواً من للمشركين : فادعهم إلى ثلاث خلال : ادعهم إلى الإسلام ؛ فإن أجابوك : فاقبل منهم ، وكف عنهم . وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم - إن هم فعلوا - : أن لهم ما للمهاجرين ، وأن عليهم ما عليهم . فإن اختاروا اللقاع في دارهم ، فأخبرهم : أنهم كأصراب المسلمين : يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين ؛ وليس لهم في الشيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين . » إلى آخر ما سيأتي . وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة وبزيادة مفيدة : فراجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٩ و ٨٥ و ١٨٤) ؛ وراجع كلام صاحب الجوهر النقي ، وشرح مسلم للنووي (ج ١٢ ص ٣٧ - ٤٠) : لعظيم فائدتهما .
(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث ، والأم (ج ٤ ص ٩٥) . وراجع كلامه فيها : وهو مفيد في اللقاع .

(٣) كذا باختلاف الحديث . وفي الأصل : « بالآيتين » ؛ وهو تصحيف .

(٤) عبارة اختلاف الحديث : « أحد الحديثين والآيتين » .

(٥) عبارة اختلاف الحديث « الجمل الذي يدل عليه » .

(٦) في اختلاف الحديث ، زيادة : « وهم أكثر من قائل النبي » .

[في المشركين من أهل الأوثان] ^(١) ؛ دون أهل الكتاب . وفرضُ الله :
قتال أهل الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون - : إن لم
يؤمنوا . وكذلك حديثُ بُرَيْدَةَ ^(٢) : [في أهل الأوثانِ خاصَّةً] ^(٣) «

« فالفرضُ فيمن ^(٤) دَانَ وآبَاؤُهُ دِينَ أَهْلِ الْأَوْثَانِ - : من
المشركين . - : أَنْ يُقَاتَلُوا : إِذْ قُدِرَ عَلَيْهِمْ ؛ حَتَّى يُسَلِّمُوا . وَلَا يَحِلُّ : أَنْ
يُقْبَلَ ^(٥) مِنْهُمْ جَزِيَةٌ ؛ [بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ] ^(٦) . »

والفرضُ في أهلِ الكتابِ ، وَمَنْ دَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ [كَلَّهُ ^(٧)]
دِينَهُمْ - : أَنْ يُقَاتَلُوا حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَةَ ^(٨) ، أَوْ يُسَلِّمُوا . وَسِوَاهُ كَانُوا
عَرَبًا ^(٩) ، أَوْ عَجَمًا . »

(١) زيادة حسنة أخذناها من كلامه في اختلاف الحديث .

(٢) في اختلاف الحديث : « ابن بريدة » . وكلاهما صحيح : لأنه مروى عنه من طريق ابنه .

(٣) زيادة جيدة عن اختلاف الحديث ، قال بعدها : « كما كان حديث أبي هريرة : في

أهل الأوثان خاصة » . وقد تعرض لهذا البحث فيه (ص ٣٩ - ٤٠ و ٥٦ و ١٥٧ - ١٥٨) ،
وفي الأم (ج ٤ ص ١٥٨) : بتوسع وتوضيح ؛ فراجع . ويحسن أن تراجع النسخ والمنسوخ
للنحاس (ص ١٦٦ - ١٦٧) .

(٤) في اختلاف الحديث : « في قتال من » .

(٥) في اختلاف الحديث « تقبل » .

(٦) زيادة مفيدة ، عن اختلاف الحديث .

(٧) يحسن أن تراجع في الأم (ج ٤ ص ١٥١ - ١٥٣) ، والسنن الكبرى

(ج ٩ ص ١٩٣ - ١٩٦) : ماورد في مقدار الجزية .

(٨) كذا في اختلاف الحديث ؛ وهو الظاهر والأولى . وفي الأصل : « أصراباً » ؛

ولعله محرف .

قال الشافعي^(١) : « والله (عز وجل) كُتِبَ : نزلت قبل نزول القرآن ؛ [المعروف^(٢)] منها - عند العامة - : التَّوراةُ والإنجيلُ . وقد أخبر الله (عز وجل) : أنه أنزل غيرهما^(٣) ؛ فقال : (أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى * وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى : ٥٣ - ٣٦ - ٣٧) . وليس يعرف^(٤) تلاوة كتاب إبراهيم . وذَكَرَ^(٥) زُبُورَ داوُدَ^(٦) ؛ فقال^(٧) : (وَأَنَّهُ لَنَفَى زُبُرِ الْأَوَّلِينَ : ٢٦ - ١٩٦) . ٤٠

« قال : والمَجُوسُ : أهلُ كتابٍ : غير التَّوراةِ والإنجيلِ ؛ وقد نَسُوا كتابهم وبدَّأوه^(٨) . وأذن رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : في أخذِ الجزيةِ منهم^(٩) . » .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥٤) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٨) ، وللخضر (ج ٥ ص ١٩٦) .
(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث .

(٣) أخرج في السنن الكبرى ، عن الحسن البصري ، أنه قال : « أنزل الله مائة وأربعة كتب من السماء » . وراجع فيها حديث واثلة بن الأسقع : في تاريخ نزول صحف إبراهيم ، والتوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والقرآن .

(٤) في اختلاف الحديث « تعرف تلاوة كتب » .
(٥) في الأصل زيادة : « في » . وهي من الناسخ .

(٦) يعني : في قوله تعالى : (وَأَتَيْنَا داوودَ زبوراً : ١٧ - ٥٥) ، وقوله : (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر : ٢١ - ١٠٥) . لا : في الآية الآتية . لأن زبور الأولين كشمس سائر الكتب للتقدمة . انظر تفسير الفيضاني بهامش المصحف (ص ٤٩٧) ، وراجع الأم (ج ٤ ص ١٥٨) .

(٧) في السنن الكبرى : « وقال » . وهو أحسن .
(٨) راجع أثر طي (كرم الله وجهه) : الذي يدل على ذلك ، في اختلاف الحديث (ص ١٥٥ - ١٥٦) ، والأم (ج ٤ ص ٩٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٨ - ١٨٩) .
(٩) ثم ذكر حديث بحالة عن عبد الرحمن بن عوف : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ =

قال الشافعي^(١): «وَدَانَ قَوْمٌ - من العرب - . دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ ،
قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ : فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ بَعْضِهِمْ ،
الْحِزْبَةَ ؛ وَسَمَّى مِنْهُمْ - [فِي مَوْضِعٍ]^(٢) آخَرَ^(٣) - : « أَكِيدِرَ دَوْمَةَ^(٤) ؛
وهو رجلٌ يُقال : من غَسَّانَ أَوْ كِنْدَةَ^(٥) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٦) :

= الجزية من مجوس هجر . فراجعه وما إليه : في السنن الكبرى (ص ١٨٩ - ١٩٢) ؛
وراجع كلام صاحب الجوهر النقي عليه ، والفتح (ج ٦ ص ١٦٢ - ١٦٣) . ثم راجع الأم
(ج ٤ ص ٩٦ - ١٥٨ و ٩٧) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦ - ١٩٧) ، والرسالة (ص ٤٢٩ - ٤٣٢) ؛
لتقف على حقيقة مذهب الشافعي ، وتبين لك قيمة كلام مخالفه في هذه المسألة .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥٥) .

(٢) هذه الزيادة متعينة . وهذا من كلام البيهقي .

(٣) من الأم (ج ٤ ص ٩٦) .

(٤) أي : دومة الجندل . وهو - على المشهور - : حصن بين المدينة والشأم . انظر

الصباح ، وتهذيب اللغات (ج ١ ص ١٠٨ - ١٠٩) . ثم راجع نسب أكيدر ، وتفصيل
القول عن حادثته - في معجم ياقوت .

(٥) ثم ذكر بعد ذلك : ما يؤكد أن الجزية ليست على الأنساب ، وإنما هي على

الأديان ؛ وينقض ما ذهب إليه أبو يوسف : من أن الجزية لا تؤخذ من العرب . فراجعه ،

وراجع الأم (ج ٤ ص ١٥٨ - ١٥٩ و ج ٧ ص ٣٣٦) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦) ،

والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٦ - ١٨٨) . ثم راجع في اختلاف الحديث (ص ١٥٨ -

١٦٢) الناظرة القيمة فيما ذهب إليه بعضهم : من أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب

ومن دان دينهم مطلقاً ؛ وتؤخذ من دان دين أهل الأوثان : إلا إذا كان عربياً . فهي مفيدة

في المقام وفيما سيأتي .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٤) .

« حَكَّمَ اللهُ (عز وجل) في المشركين ، حُكْمَيْنِ ^(١) . حَكَمَ : أَنْ يُقَاتَلَ
أَهْلُ الْأَوْثَانِ : حَتَّى يُسَلِّمُوا ؛ وَأَهْلُ الْكِتَابِ : حَتَّى ^(٢) يُعْطُوا الْجِزْيَةَ :
إِنْ ^(٣) لَمْ يُسَلِّمُوا . »

« وَأَحَلَّ اللهُ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَطَعَامَهُمْ ^(٤) . فَقِيلَ : طَعَامُهُمْ :
ذَبَائِحُهُمْ ^(٥) . »

« فَاحْتَمَلَ : كُلُّ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَكُلٌّ مَن دَانَ دِينَهُمْ . »
« وَاحْتَمَلَ ^(٦) : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ ^(٧) بَعْضَهُمْ ، دُونَ بَعْضٍ . »
« وَكَانَتْ ^(٨) دَلَالَةٌ مَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ
[مَا ^(٩)] لَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا - : أَنَّهُ أَرَادَ : أَهْلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ - : مِنْ
بَنِي إِسْرَائِيلَ . - دُونَ الْمَجُوسِ . »

(١) في الأم : « حكامان » ؛ على أنه خبر .

(٢) كذا بالأتم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « أن » ؛ ولعله محرف . فتأمل .

(٣) في الأم : « أو يسلموا » . وراجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٥٥ - ١٥٦) ،

والمختصر (ج ٥ ص ١٨٣) : فقيه تبيين وتفصيل .

(٤) راجع الأم (ج ٥ ص ٦) .

(٥) نسب ذلك إلى بعض أهل التفسير ، في الأم (ج ٤ ص ١٨١) . فراجع كلامه ؛
وانظر ما سيأتي - في أوائل الصيد والدبائح - : من تفصيل القول في ذبائح أهل الكتاب .

(٦) أي : إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب ، وطعامهم - كما صرح بذلك في الأم .

(٧) عبارة الأم : « أراد بذلك بعض أهل الكتاب » الخ .

(٨) في الأم : « فكانت » .

(٩) زيادة متعينة ، عن الأم .

« وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(١) ، وَفَرَّقَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ - : مِنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ . - : بِمَا « ذَكَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) - : مِنْ نِعْمَتِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ . - : فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ؛ وَمَا آتَاهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ دَهْرِهِمْ . »

« فَمَنْ ^(٢) دَانَ دِينَهُمْ - : مِنْ غَيْرِهِمْ . - : قَبْلَ نَزُولِ ^(٣) الْقُرْآنِ : لَمْ ^(٤) يَكُونُوا أَهْلَ كِتَابٍ ؛ إِلَّا ^(٥) : لِمَعْنَى ؛ لَا : أَهْلَ كِتَابٍ مُطْلَقٍ . »
« فَتَوَخَّذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، وَلَا تُنْكِحْ نِسَاءَهُمْ ، وَلَا تُؤْكَلْ ذِيَابَهُمْ : كَالْمَجُوسِ ^(٦) . لِأَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) إِنَّمَا أَحَلَّ لَنَا ذَلِكَ : مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

(١) حيث قال : « فكان في ذلك ، دلالة : على أن بني إسرائيل : المرادون بإحلال النساء والذبايح . » . ثم ذكر : أنه لا يعلم مخالفاً في تحريم نكاح نساء المجوس ، وأكل ذبايحهم . ثم مهد لبيان الفرق الآتي ، بما تحسن مراجعته . وذكر في اختلاف الحديث (ص ١٥٩ - ١٦٠) الإجماع أيضاً : على أخذ الجزية من المجوس .

(٢) عبارة الأم : « كان من ... » . وهي ملائمة لسابق كلامها ، وفيها طول واختلاف اللفظ . وما في الأصل مختصر منها .

(٣) في الأم : « قبل الإسلام » .

(٤) في الأم : « فلم » ؛ وهو ملائم لسابق عبارتها .

(٥) في الأصل : « وإلا » . والزيادة من الناسخ ، والتصحيح من عبارة الأم ، وهي : « إلا بمعنى » . ومراد الشافعي بذلك أن يقول : إن من دان دين بني إسرائيل - : من غيرهم . - : لا يقال : إنه من أهل الكتاب ؛ على سبيل الحقيقة . لأنه لم ينزل عليه كتاب . وإنما يقال ذلك على سبيل المجاز . من جهة أنه تشبه بهم ، ودان دينهم . فمن هنا لم يتحد حكمهم . وراجع في الأم (ج ٥ ص ٦) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٣) - أثر عطاء : لتأكد من ذلك .

(٦) راجع في الأم (ج ٤ ص ١٨٦) ، كلامه عن وطء المجوسية إذا نسيت : فقبه

الذين عليهم نزل . « . وذَكَرَ الرَّوَايَةَ فِيهِ ، عَنْ عَمْرٍ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١) .
قال الشافعي ^(٢) : « والذي ^(٣) عن ابن عباس : في إخلال ذبايحهم ؛
وأنه تلا ^(٤) : (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ : فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ^(٥)) : - (٥١ - ٥) : فهو
لو ثبتت عن ابن عباس ^(٦) : كان المذهب إلى قول عمر وعلي (رضي الله عنهما) :
أولى ؛ ومعه المقول . فأما : (مَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ؛ فمعناها :
على غير حكمهم . » .

قال الشافعي ^(٧) : « وإن ^(٨) كان الصَّابِئُونَ وَالسَّامِرَةُ ^(٩) : من

(١) من أن نصارى العرب وتغلب ليسوا أهل كتاب ، ولا تؤكل ذبايحهم . وراجع
في ذلك الأم (ج ٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ و ١٩٤ و ج ٥ ص ١٠٦) ، والسنن الكبرى
(ج ٩ ص ٢١٦ - ٢١٧) .

(٢) على ما في الأم (ج ٢ ص ١٩٦ و ج ٤ ص ١٩٤) .

(٣) عبارة الأم (ج ٢) : « وقد روى عكرمة عن ابن عباس : أنه أهل ذبايحهم ،
وتأول ... وهو « الخ .

(٤) في الأصل : « تلى » ، وهو تصحيف .

(٥) يعنى : يكون مثلهم ، ويجرى عليه حكمهم .

(٦) يشير بذلك إلى ضعف ثبوته عنه . وقد بين ذلك في الأم : بأن مالكا - وهو أرجح

من غيره في الرواية - قد رواه عن ثور الدبلي عن ابن عباس . وهما لم يتلاقيا : فيكون

منقطعا . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢١٧) . وتسميماً للمقام ، يحسن أن تراجع

كلام الشافعي في المختصر (ج ٥ ص ٢٠٢ - ٢٠٣) ، ونقل المزي عنده : حل نكاح

المرأة التي بدلت دينها بدين يحل نكاح أهله ؛ واختيار المزي ذلك ، وتسميته - في الحكم -

بين من دان دين أهل الكتاب ، قبل الإسلام وبعده . وأن تراجع الأم (ج ٣ ص ١٩٧

و ج ٤ ص ١٠٥ و ج ٥ ص ٧ و ج ٧ ص ٣٣١) .

(٧) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٥) .

(٨) في الأم : « فإن » .

(٩) يحسن أن تراجع الصباح (مادة : صر ، وصي) ؛ واعتقادات الفرق الرازي =

بنى إسرائيل، ودانوا دين اليهود والنصارى^(١) - : نكحت^(٢) نساؤهم،
وأكلت ذبايحهم : وإن خالفوهم في فرع من دينهم . لأنهم [فروع^(٣)] قد
يختلفون بينهم .

« وإن خالفوهم في أصل الدينونة^(٤) : لم تؤكل ذبايحهم ، ولم تنكح
نساؤهم . »^(٥) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٦) :
« قال الله تبارك وتعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ : وَهُمْ صَاغِرُونَ :
٩ - ٢٩) ؛ فلم يأذن الله (عز وجل) : في أن تؤخذ الجزية ممن أمر^(٧)
بأخذها منه ، حتى يعطيها عن يدٍ صاغراً . »

== (س ٨٣ و ٩٠) ، وتفسير البيضاوي بهامش حاشية الشهاب (ج ١ ص ١٧٢ وج ٦
ص ٢٢١) ، ورسالة السيد عبد الرزاق الحسني : « الصابئة قديماً وحديثاً » .

(١) في الأم زيادة حسنة ، وهي : « فلاصل التوراة ، ولأصل الأنجيل » .

(٢) كذا بالأتم ؛ وهو الأنسب . وفي الأصل : « نكح » ؛ ولعله محرف .

(٣) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٤) في الأم : « التوراة » .

(٥) قد تعرض لهذا البحث : بأوضح مما هنا ؛ في الأم (ج ٤ ص ١٥٨ و ١٨٦ -

١٨٧ وج ٥ ص ٦) . فراجعهم ؛ وراجع المختصر (ج ٥ ص ١٩٧) ، والسنن الكبرى

(ج ٧ ص ١٧٣) .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٩) .

(٧) كذا بالأتم . وفي الأصل : « أمرنا حدها » ؛ وهو تصحيف .

« قال : وصممتُ رجالاً ^(١) - من أهل العلم . - يقولون : الصَّغَارُ : أن يجرى عليهم حكم الإسلام ^(٢) . وما أشبه ما قالوا ، بما قالوا - : لامتناعهم من الإسلام ؛ فإذا جرى عليهم حكمه : فقد أضغروا بما يجرى عليهم منه ^(٣) . » .
قال الشافعي ^(٤) : « وكان ^(٥) بيننا في الآية (والله أعلم) : أن الذين ^(٦) فرض قتالهم حتى يُعطوا الجزية - : الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ : فتركوا دين الله (عز وجل) ، وأقلموا على ما وجدوا عليه آباءهم : من أهل الكتاب . »

« وكان بيننا : أن ^(٧) الله (عز وجل) أمر بقتالهم عليها : الذين فيهم القتال ؛ وهم : الرجالُ البالغون ^(٨) . ثم أبان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مثل معنى كتاب الله (عز وجل) : فأخذ الجزية من المحتملين ^(٩) ، دون

(١) في الأم : « عدا » .

(٢) راجع الأم (ج ٤ ص ١٣٠) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٧) ، والفتح (ج ٦ ص ١٦٦) . ويحسن أن تراجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٣٩) : أثرى ابن عباس وابن عمر .

(٣) راجع ما قاله بعد ذلك : فهو مفيد هنا ، وفيما سيأتي من مباحث الهدنة .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٧-٩٨) : بعد أن ذكر الآية السابقة .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر المناسب . وفي الأصل : « الذي » ؛ ولا نستبعد

أنه محرف .

(٧) عبارة الأم : « أن الذين أمر الله بقتالهم » الخ . وهي أظهر وأحسن من عبارة

الأصل التي هي صحيحة أيضا : لأن « الذين » مفعول للصدر ، لا للفعل . فتنبه .

(٨) وكذلك الحكم : في قتال المشركين حتى يسلموا . راجع الأم (ج ١ ص ٢٢٧) .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « المحتملين » ؛ وهو تصحيف .

من دُونَهُمْ ، ودُونَ النساءِ . « . وبَسَطَ الكلامَ فيه (١) .

* * *

وبهذا الإسنادِ ، قال الشافعي (٢) : « قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ : فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، بَعْدَ ظَهْمِهِمْ هَذَا) (٣) الآية : (٢٨ - ٩) ؛ فسمعتُ بعضَ أهلِ العلمِ ، يقولُ : المسجدُ الحرامُ : الحَرَمُ (٤) وسمعتُ عدداً - : من أهلِ المَغَازِي (٥) . - يَرَوُونَ (٦) : أنه كان في رسالة النبي (٧) (صلى الله عليه وسلم) : لا يَجْتَمِعُ مسلمٌ ومُشركٌ ، في الحَرَمِ ، بعدَ ظَهْمِهِمْ هذا . (٨) »

* * *

- (١) فراجعهُ (ص ٩٨ - ٩٩) . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٩٨) .
(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٩ - ١٠٠) : في مسألة إعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله .
(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٥ و ٢٠٦) : حديث أبي هريرة المتعلق بذلك ؛ وراجع الكلام عليه في الفتح (ج ٣ ص ٣١٤ و ج ٦ ص ١٧٥ و ج ٨ ص ٢١٩ - ٢٢٣) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٨٣ - ٨٤) .
(٤) في الأم زيادة : « وبلغني أن رسول الله قال : لا ينبغي لمسلم : أن يؤدي الحجاج ؛ ولا لمشرك : أن يدخل الحرم . » .
(٥) في الأم : « العلم بالمغازي » .
(٦) في الأصل : « يرون » ؛ وهو خطأ وتخريف . والتصحيح من الأم ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٠٠) .
(٧) مع علي إلى أهل مكة . راجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠٧) ، والفتح (ج ٨ ص ٢٢٠ - ٢٢١) .
(٨) راجع كلامه بعد ذلك (ص ١٠٠ - ١٠١) : فهو مفيد جداً . ثم راجع الناسخ والنسوخ للنحاس (ص ١٦٥ - ١٦٦) : فهو مفيد في بيان المذاهب في هذه المسألة =

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « فَرَضَ اللهُ (عز وجل) : قتالَ غيرِ أهلِ الكتابِ حتى يُسَلِمُوا ، وأهلِ الكتابِ حتى يُعْطُوا الجِزْيَةَ . وقال : (لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ٢ - ٢٨٦) . فَبِذَا ^(٢) فُرِضَ على المسلمين ما أطاقوه ؛ فإذا عَجَزُوا عنه : فإنما كَلَّفُوا منه ما أطاقوه ؛ فلا بأسَ : أن يَكْفُوا عن قتالِ الفَرِيقَيْنِ : من المشركين ؛ وأن يَهَادِنُوهُمْ . » .

ثم ساق الكلام ^(٣) ، إلى أن قال : « فهَادَنَهُمُ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ^(٤) (يعنى ^(٥) : أهل مكة ، بالحدِّ بَيْتَةَ ^(٦)) . فكانت ^(٧) الهدنةُ بينه وبينهم عَشْرَ سِنِينَ ؛ ونَزَلَ عليه - في سفرِهِ - في أمرِهِمْ : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ^(٨)) * لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ : ٤٨ - ٢ - ١) . قال الشافعي : قال

= والرد على بعض المخالفين : كآبي حنيفة . ويحسن أن تراجع في الفتح (ج ٦ ص ١٠٣ و ١٧٠ - ١٧١) : ما ورد في إخراج المشركين واليهود من جزيرة العرب .

(١) كافي الأم (ج ٤ ص ١٠٩ - ١١٠) .

(٢) عبارة الأم هي : « فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين ،

وأن يهادنهم » . والظاهر : أنها ناقصة ومحرقة .

(٣) يحسن أن تراجع ما ذكره (ص ١٠٩ - ١١٠) : ليتضح لك كلامه تماما .

(٤) في الأم زيادة : « إلى مدة ؛ ولم يهادنهم على الأبد : لأن قتالهم حتى يسلموا ،

فرض : إذا قوى عليهم . » .

(٥) هذا من كلام البيهقي .

(٦) في الأصل : « بالحدِّ » . وهو تصحيف . وراجع في هذا المقام ، السنن الكبرى

(ج ٩ ص ٢١٨ - ٢٢٣) ، والفتح (ج ٧ ص ٣١٨ - ٣١٩ و ج ٨ ص ٤١٢) .

(٧) في الأم ، والسنن الكبرى (ص ٢٢١) : « وكانت » .

(٨) ذكر في الأم إلى هنا .

ابن شهاب : فما كان في الإسلام فَتَحَ أَكْبَرُ مِنْهُ . « . وَذَكَرَ (١) : دُخُولَ
النَّاسِ فِي الْإِسْلَامِ : حِينَ آمَنُوا (٢) .

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ (٣) — فِي مُهَادَنَةِ مَنْ يَهْوَى (٤) عَلَى قِتَالِهِ — : أَنَّهُ
« لَيْسَ لَهُ مُهَادَنَةٌ عَلَى النَّظَرِ : عَلَى غَيْرِ جَزِيَّةٍ (٥) ؛ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .
لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (بَرَاءَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا (٦) فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) الْآيَةُ وَمَا بَعْدَهَا :
(٩ - ١ - ٤) . « .

قَالَ الشَّافِعِيُّ (٣) : « لَمَّا قَوِيَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ : أَنْزَلَ اللَّهُ (تَعَالَى) عَلَى
النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) مَرَجِعَهُ مِنْ تَبُوكَ : (بَرَاءَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) . « .
ثُمَّ سَأَلَ الْكَلَامَ (٨) . إِلَى أَنْ قَالَ : « فَقِيلَ : كَانَ الَّذِينَ عَاهَدُوا النَّبِيَّ

(١) أى : ابن شهاب ، في بقية كلامه . وهذا من كلام البيهقي .

(٢) في الأصل : « آمنوا » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من الأم والسنن
الكبرى (ص ٢٢٣) . وراجع فيها (ص ١١٧ - ١٢٢) وفي الجوهر النقي ، والفتح
(ج ٨ ص ٩ - ١١) بعض ما روى في فتح مكة ، والخلاف في أنه كان صلحا أو عنوة .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١١١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠١) .

(٤) أى : الإمام .

(٥) في الأم : « الجزية » .

(٦) في الأم : « إلى قوله : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) الآية وما بعدها » .

(٧) في الأم : « رسوله » .

(٨) حيث ذكر : إرسال النبي هذه الآيات ، مع على ؛ وقراءته إياها على الناس في

موسم الحج . وبين : أن الفرض : أن لا يهبط لأحد مدة - بعد هذه الآيات - إلا أربعة =

(صلى الله عليه وسلم) : قَوْمًا مُوَادِعِينَ ، إِلَى غَيْرِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ . فَجَعَلَهَا اللَّهُ
(عز وجل) : أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ؛ ثُمَّ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ^(١) (صلى الله عليه وسلم)
كَذَلِكَ . وَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وسلم) فِي قَوْمٍ — : عَاهَدَهُمْ إِلَى مُدَّةٍ ،
قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ . — : أَنْ يُتِمَّ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ، إِلَى مُدَّتِهِمْ : مَا ^(٢) اسْتَقَامُوا
لَهُ ؛ وَمَنْ خَافَ مِنْهُ خِيَانَةً — : مِنْهُمْ ^(٣) — نَبَذَ إِلَيْهِ . فَلَمْ يَجْزُ : أَنْ
يُسْتَأْتَفَ مُدَّةً ، بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ — : وَالْمُسْلِمِينَ قُوَّةً . — إِلَى أَكْثَرِ
مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(٤) : « من ^(٥) جاء — : من المشركين . — :
يُرِيدُ الْإِسْلَامَ ؛ فَحَقَّ عَلَى الْإِمَامِ : أَنْ يُؤَمِّنَهُ : حَتَّى يَتْلَوْا عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ
(عز وجل) ، وَيَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ : بِالْمَعْنَى الَّتِي يَرْجُو : أَنْ يُدْخِلَ اللَّهُ بِهِ
عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ . لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَإِنْ أَحَدٌ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ اسْتَجَارَكَ . فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦)) ؛ ثُمَّ أَبْلِغْهُ

= أشهر . واستدل : بحديث صفوان بن أمية . فراجع ، وراجع السنن الكبرى (ج ٩
ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(١) في الأم : « رسوله » . (٢) كذا بالأمر . وفي الأصل : « فاستقاموا » ؛
وهو خطأ وتصحيف . وراجع كلامه في الأم (ج ٧ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) : لفائدته هنا
وفيما بعده . وراجع الفتح (ج ٨ ص ٢٢١) .

(٣) هذا ليس بالأمر . (٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١١١) : قبل ما تقدم بقليل .

(٥) في الأم : « ومن » . (٦) راجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٢٥) ،

والمختصر (ج ٥ ص ١٩٩) : ففيه مزيد فائدة .

مَأْمَنَةٌ : ٩ - ٦) ^(١) . وإِبْلَاغُهُ مَأْمَنَةً : أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُعَاهِدِينَ : مَا كَانَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ حَيْثُ مَا ^(٢) يَتَّصِلُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ .
 « قَالَ : وَقَوْلُهُ ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ : (ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَةً) ؛ [يَعْنِي ^(٤)] -
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : مِنْكَ ، أَوْ مَنْ يَقْتُلُهُ ^(٥) : عَلَى دِينِكَ ؛ [أَوْ ^(٦)] مَنْ يُطِيعُكَ .
 لَا : أَمَانَةٌ ^(٧) [مِنْ ^(٨)] غَيْرِكَ : مِنْ عَدُوِّكَ وَعَدُوِّهِ : الَّذِي لَا يَأْمَنُهُ ،
 وَلَا يُطِيعُكَ ^(٩) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
 قَالَ ^(١٠) : « جَمَاعُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ ، وَالْمَهْدِ ^(١١) - : كَانَ يَمِينٍ ، أَوْ غَيْرِهَا . -
 فِي قَوْلِ ^(١٢) اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : أَوْفُوا بِالْعُقُودِ : ٥ - ١) ؛
 وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ ، وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا : ٧٦ - ٧٧) . » .

- (١) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « الْآيَةُ » . ثُمَّ قَالَ : « وَمَنْ قَلَّتْ : يَنْبِذُ إِلَيْهِ ؛ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَةً . »
 وَسِيَّاقِي نَحْوِهِ قَرِيبًا . (٢) هَذَا لَيْسَ بِالْأَمِّ . (٣) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ .
 (٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « لَعَلَّهُ » ؛ وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِمَدَادٍ آخَرَ : « مَعَكَ » .
 وَالْأَوَّلُ مَصْحَفٌ عَمَّا فِي الْأَمِّ ؛ وَالثَّانِي خَطٌّ .
 (٥) هَذَا لَيْسَ بِالْأَصْلِ وَلَا بِالْأَمِّ . وَقَدْ رَأَيْنَا زِيَادَتَهُ : لِيَشْمَلَ الْكَلَامَ كُلَّ مَنْ يَطِيعُهُ ؛
 سِوَا أَنْ كَانَ مُؤْمِنًا أَوْ مُعَاهِدًا . وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ لَاحِقُ كَلَامِهِ . وَبِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ يَكُونُ
 قَوْلُهُ : مَنْ يَطِيعُكَ ؛ بَيَانًا لِقَوْلِهِ : مَنْ يَقْتُلُهُ .
 (٦) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَمَانَةٌ » ؛ وَهُوَ نَصْحِيفٌ .
 (٧) رَاجِعُ كَلَامِهِ بَعْدَ ذَلِكَ : لِفَاعِدَتِهِ .
 (٨) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٠٦) . (٩) فِي الْأَمِّ : « وَبِالْمَهْدِ » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .
 (١٠) فِي الْأَمِّ : « قَوْلُهُ » .

« وقد ذكّر الله (عز وجل) الوفاء بالعقود : بالآيمان ؛ في غير آية : من كتابه ؛ [منها ^(١)] : قوله عز وجل : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ) ؛ ثم ^(٢) : (وَلَا تَنْقُضُوا الْآيَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) ؛ إلى ^(٣) قوله : (تَتَّخِذُونَ ^(٤) آيَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ) الآية : (١٦ — ٩١ — ٩٢) ؛ وقال ^(٥) عز وجل : (يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ : ١٣ — ٢٠) ^(٦) ؛ مع ما ذكر به الوفاء بالمعهد . »

« قال الشافعي : هذا ^(٧) من سَمَةِ لسانِ العربِ الذي خُوِطِبَتْ به ؛ فظاهره ^(٨) عامٌ على كلِّ عَقْدٍ . ويُشْبِهُه (والله أعلم) : أن يكونَ اللهُ ^(٩) (تبارك وتعالى) أراد : [أن ^(١٠)] يُوفُوا بكلِّ عَقْدٍ — كان ^(١١) يمينٍ ، أو غيرِ يمينٍ . — وكلُّ عَقْدٍ نَذْرٌ : إذا كان في العَقْدَيْنِ ^(١٢) لله طاعةٌ ، أو لم ^(١٣) يكنْ له — فيما أمرَ بالوفاء منها — ممصيةٌ ^(١٤) . »

-
- (١) الزيادة عن الأم . (٢) هذا ليس بالأم . ولعله زائد من الناسخ ، أو قصد به التنبية على أن كل جملة دليل على حدة . (٣) في الأم : « قرأ الربيع الآية » . (٤) كذا بالأصل . وقد ضرب على النون بمداد آخر ؛ وأبدلت ألفاً ، وزيد : « ولا » . وهذا ناشى عن الظن : بأنه أراد الآية : (٩٤) . (٥) في الأم : « وقوله » . وهو أحسن . (٦) في الأصل زيادة : « الآية » ؛ وهي من عبث الناسخ . (٧) في الأم : « وهذا » . (٨) في الأم : « وظاهره » . (٩) عبارة الأم : « أراد الله » . (١٠) زيادة متعينة ، عن الأم . (١١) هذا إلى قوله : عقد ؛ ليس بالأم . (١٢) في الأم : « العقد » . (١٣) في الأم : « ولم » . وما في الأصل أحسن . (١٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٠ — ٢٣٢) : ما يدل لذلك وما قبله : من السنة .

واحتجَّ : « بأنَّ رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) صالحٌ قرينًا بالحدِّ بيبة :
على أن يرُدَّ من جاء منهم ؛ فأنزل اللهُ (تبارك وتعالى) في امرأةٍ جاءتَه منهم :
مُسلِمةً ؛ (سَمَّاها^(١)) في موضعٍ آخر^(٢) : « أمُّ كلثومُ بنتُ عُقبةَ بنِ أبي مُعَيْطٍ . :
(إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ) ^(٣) ؛ إلى : (فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ)
الآية : إلى قوله : (وَأَتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا : ٦٠ — ١٠) . ففرضَ اللهُ (عز وجل)
عليهم : أن لا يرُدُّوا ^(٤) النساءُ ؛ وقد أعطوهم : ردَّ من جاء منهم ؛ وهنَّ منهم
خَبَسَهُنَّ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : بأمرِ اللهِ عز وجل ^(٥) . « .
قال ^(٦) : « عاهدَ ^(٧) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) قوما : من
المشركينَ ؛ فأنزل اللهُ (عز وجل) عليه : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى الَّذِينَ
عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ : ٩ — ١٠) ^(٨) . « .
قال الشافعي ^(٩) — في صلحِ أهلِ الحُدَيْبِيَّةِ ، ومن صالحٍ : من

(١) هذا من كلام البيهقي .

(٢) من الأم (ج ٤ ص ١١٢ و ١١٣) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠١) ،
وما تقدم (ج ١ ص ١٨٥) . (٣) ذكر في الأم إلى : (إيمانين) .
(٤) في الأم : « أن لا ترد » .

(٥) راجع حديث عروة : في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٠ — ١٧١ و ج ٩
ص ٢٢٨ — ٢٢٩) ، والفتح (ج ٧ ص ٣١٩ و ج ٨ ص ٤٤٩) .
(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٦) . (٧) في الأم : « وعاهد » .

(٨) في الأم زيادة : « الآية ؛ وأنزل : (كيف يكون للمشركين عهد عند الله
وعند رسوله : ٩ — ٧) ؛ (إلا الذين عاهدتم من المشركين ، ثم لم ينقصوكم شيئا) الآية :
(٩ — ٤) . « . ثم ذكر الآتي : على صورة سؤال وجواب .

المشركين . — : « كان صَلْحُهُ لَهُمْ طَاعَةَ اللَّهِ ^(١) ؛ إِمَّا : عن أمرِ اللَّهِ : بما
صَنَعَ ؛ نَصًّا ؛ وإِما أَنْ يَكُونَ اللَّهُ (عز وجل) جَعَلَ [له : أَنْ يَمَقِّدَ لِمَنْ رَأَى :
بِمَا رَأَى ؛ ثُمَّ أَنْزَلَ قِضَاءَهُ عَلَيْهِ : فَصَارُوا إِلَى قِضَاءِ اللَّهِ جَلِ ثَنَاؤُهُ ^(٢)] ؛
وَنَسَخَ [رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣)] فِعْلَهُ ، بِفِعْلِهِ : بِأَمْرِ اللَّهِ . وَكُلُّ
كَانَ : طَاعَةَ اللَّهِ ^(٤) ؛ فِي وَقْتِهِ . . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(٥) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(٥) (رحمه الله) : « وكان يَنبَأُ فِي الْآيَةِ :
مَنْعُ الْمُؤْمِنَاتِ الْمُهَاجِرَاتِ ، مَنْ أَنْ يُرَدَّ دَنَ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ ؛ وَقَطْعُ الْعِصْمَةِ
— : بِالْإِسْلَامِ . — يَنْهَنُ ، وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِنَّ . وَدَلَّتِ السَّنَةُ : عَلَى أَنْ قَطَعَ
الْعِصْمَةَ : إِذَا انْقَضَتْ عِدَّةُ هُنَّ ، وَلَمْ يُسَلِّمْ أَزْوَاجُهُنَّ : مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(٦) . »
« وكان يَنبَأُ فِي ^(٧) الْآيَةِ : أَنْ يُرَدَّ عَلَى الْأَزْوَاجِ نَفَقَاتُهُمْ ؛ وَمَقُولٌ
فِيهَا : أَنْ نَفَقَاتِهِمْ ^(٨) الَّتِي تُرَدُّ : نَفَقَاتُ اللَّائِي ^(٩) مَلَكَوْا عَقْدَهُنَّ ؛ وَهِيَ :
الْمَهْرُ ؛ إِذَا كَانُوا قَدْ أَعْطَوْهُنَّ إِيَّاهَا . »

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « الله » . ولعل الزيادة من الناسخ .

(٢) هذه الزيادة عن الأم ، وبعضها متعين كما لا يخفى .

(٣) عبارة الأم : « لله طاعة » .

(٤) حيث شرع يبين : ما إذا كان لأحد أن يقعد عقداً منسوخاً ، ثم يفسخه . فراجع

(ص ١٠٦) : فهو جليل الفائدة .

(٥) كما في الأم (ج ٤ ص ١١٤) : بعد أن ذكر آية المهاجرات .

(٦) راجع كلامه في الأم (ج ٢ ص ١٨٥ و ١٨٥ و ٣٩ ص ٥ و ١٣٥ - ١٣٦) : فهو

مفيد هنا وفي نهاية البحث . (٧) في الأم : « فيها » .

(٨) في الأصل زيادة : « غير » ؛ وهي من الناسخ . (٩) في الأم : « اللاتي » .

« وَيَبِينُ: أَنَّ الْأَزْوَاجَ: الَّذِينَ يُعْطَوْنَ النِّفَقَاتِ — : لِأَنَّهُمُ الْمُنْعَوُونَ
مِنْ نِسَائِهِمْ . — وَأَنَّ نِسَاءَهُمْ : الْمَأْذُونُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ ^(١) يَنْكِحُوهُنَّ :
إِذَا آتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ . لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَيْهِمْ : فِي أَنْ يَنْكِحُوا غَيْرَ
ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ إِنَّمَا كَانَ الْإِشْكَالُ : فِي نِكَاحِ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ حَتَّى
قَطَعَ اللَّهُ عِصْمَةَ الْأَزْوَاجِ : بِإِسْلَامِ النِّسَاءِ ؛ وَيَبِينُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَنَّ ذَلِكَ : بِمُضِيِّ ^(٢) الْعِدَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْأَزْوَاجِ .
« فَلَا يُؤَدِّي أَحَدٌ ^(٣) نِفْقَةً فِي ^(٤) امْرَأَةٍ فَاتَتْ ، إِلَّا ذَوَاتِ ^(٥)
الْأَزْوَاجِ ^(٦) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ ^(٧) اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) لِلْمُسْلِمِينَ : (وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصْمِ
الْكَوَافِرِ ٦٠ — ١٠) . فَأَبَاهُنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَأَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَنَّ ذَلِكَ : بِمُضِيِّ الْعِدَّةِ . وَكَانَ ^(٨) الْحُكْمُ فِي إِسْلَامِ الزَّوْجِ ،

(١) فِي الْأَمِّ : « بَانَ » .

(٢) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ هُنَا وَفِيهَا سِيَأَى : « بِمَعْنَى » . وَهِيَ تَصْغِيرٌ . وَبِمُنَاسَبَةٍ
ذَلِكَ ، نَزَّجُو : أَنْ يَثْبُتَ — فِي آخِرِ (س ٨ مِنْ ص ٢٥١ ج ١) كَلِمَتَانِ سَقَطْنَا مِنْ
الطَّابِعِ ، وَهُمَا : « أَنَّ الْعِدَّةَ » .

(٣) أَيْ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْمُشْرِكِينَ . وَعِبَارَةُ الْأَمِّ — وَلَعَلَّهَا أَظْهَرَ — : « فَلَا يُوَدِّي
أَحَدٌ » ؛ أَيْ : مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ .

(٤) عِبَارَةُ الْأَمِّ : « نَفَقَتَهُ مِنْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « ذَاتِ » ؛ وَلَعَلَّ النِّقْصَ مِنَ النَّاسِخِ . فَتَأْمَلِ .

(٦) رَاجِعِ الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ٢٠٢) : لِأَهْمِيَّتِهِ .

(٧) فِي الْأَمِّ : « وَقَدْ قَالَ » . وَلَعَلَّ مَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنَ .

(٨) عِبَارَةُ الْأَمِّ : « فَكَانَ » . وَهِيَ أَظْهَرُ .

الحكم في إسلام المرأة : لا يَخْتَلِفَانِ (١) .

« وقال (٢) الله تعالى ؛ (وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ، وَلَيْسَ آلَؤَامَا أَنْفَقُوا :

٦٠ - ١٠) . يعنى (والله أعلم) : أن أزواجَ المشركاتِ : من المؤمنين؛

إذا منَعهنَّ (٣) المشركون إتيانَ أزواجهنَّ (٣) - : بالإسلام (٤) . - :

أدوا (٥) ما دَفَع إليهنَّ الأزواجُ : من المهور ؛ كما يودى المسلمون ما دَفَع

أزواجُ المسلماتِ : من المهور . وجعله الله (٦) (عز وجل) حُكْمًا بينهم . «

ثم حَكَمَ [لهم (٧)] - في مثل ذلك المعنى - حُكْمًا ثانيًا (٨) ؛

فقال : (وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ؛ إِلَى الْكُفَّارِ ، فَعَاقِبْتُمْ) ؛

كأنه (٩) (والله أعلم) يريد (١١) : فلم تعفوا عنهم إذا (١٣) لم يعفوا عنكم مهور

(١) راجع أيضا في الأم (ج ٧ ص ٢٠٢ - ٢٠٣) : رده القوى على من فرق بين
المسلتين ، وقال : إذا أسلم الزوج قبل امرأته . وقعت الفرة بينهما : إذا عرض عليها
الإسلام فأبت .

(٢) في الأم : « قال » . وما في الأصل أولى كما لا يخفى .

(٣) كذا بالأصل . وقد ورد لفظ « أزواجهن » مكرراً من الناسخ . وفي الأم :

« منعهن ... أزواجهن » ؛ وهو أظهر : وإن كانت النتيجة واحدة .

(٤) أى : بسبب إسلام الأزواج .

(٥) أى : أدى المشركون للأزواج . وعبرة الأم : « أتوا » ؛ أى : الأزواج .

وهى أنسب بالكلام السابق ؛ وعبرة الأصل أنسب بالكلام اللاحق .

(٦) لفظ الجلالة غير موجود بالأم . (٧) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « ثابتا » ؛ وهو تصحيف .

(٩) هذا ليس بالأم ؛ ولعله سقط من الناسخ أو الطابع . وفي الأصل : « كان » ،

وهو تحريف . (١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « يرد » ؛ والنقص من الناسخ .

(١١) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذ » . ولعله محرف فتأمل .

نساءكم؛ فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ، مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا: (٦٠ - ١١).
كانه يعنى: من مُهورِهِمْ؛ إِذَا قَاتَتْ امْرَأَةٌ مُشْرِكًا (١): أَتَيْنَا (٢) مُسْلِمَةً؛
قَدْ أَعْطَاهَا مِائَةً فِي مَهْرِهَا؛ وَقَاتَتْ امْرَأَةً (٣) مُشْرِكَةً إِلَى الْكُفَّارِ، قَدْ
أَعْطَاهَا (٤) مِائَةً - حُسِبَتْ مِائَةُ الْمُسْلِمِ، بِمِائَةِ الْمُشْرِكِ. فقيل: تلك:
المقوبة.

« قال: وَيُكْتَبُ بِذَلِكَ، إِلَى أَصْحَابِ عَهْدِ الْمُشْرِكِينَ: [حتى (٥)] يُعْطَى
المُشْرِكُ (٦) مَا قَصَصْنَاهُ (٧) - من مهر امرأته. - للمسلم الذي قاتت
امرأته إليهم: ليس (٨) له غير ذلك. »

ثم بَسَطَ الْكَلَامَ فِي التَّفْرِيعِ: عَلَى (٩) [هذا] الْقَوْلِ؛ فِي مَوْضِعِ دُخُولِ
النِّسَاءِ فِي صُلْحِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) بِالْحُدَيْبِيَّةِ (١٠).
وقال في موضع آخر (١١): « وَإِنَّمَا ذَهَبَتْ: إِلَى أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ فِي صُلْحِ

(١) كذا بالأم. وفي الأصل: « مشركة »؛ وهو خطأ وتحريف.

(٢) كذا بالأم. وفي الأصل: « أتينا »؛ وهو تصحيف.

(٣) أى: امرأة مسلم. ولو صرح به لكان أحسن.

(٤) أى: زوجها المسلم. (٥) زيادة متعينة، عن الأم.

(٦) كذا بالأم. وفي الأصل: « للمشركين »؛ وهو خطأ وتحريف.

(٧) أى: قطعناه عنه. وعبارة الأم: « ما قاصصناه به »؛ وهى أظهر. أى:

جعلناه في مقابلة مهر المسلم.

(٨) هذه الجملة حالية. وراجع ما ذكره بعد ذلك: فيما إذا تفاوت المهران.

(٩) فى الأصل: « وطى القول ». ولعل الصواب حذف ما حذفنا، وزيادة ما زدنا.

(١٠) راجع الفصل الخاص بذلك (ص ١١٤ - ١١٧): لاشتماله على فوائد مختلفة.

(١١) من الأم (ج ٤ ص ١١٣).

الْحَدِيثِيَّةِ ؛ بَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ رَدُّهُنَّ فِي الصُّلْحِ : لَمْ ^(١) يُنْطَ أَرْوَاجُهُنَّ
فِيهِنَّ عَوَضًا ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢) . « .

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي ^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً : فَأَنْزِلْ إِلَيْهِمْ
عَلَى سَوَاءٍ ؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ : ٨ - ٥٨) . نَزَلَتْ فِي أَهْلِ هُدْنَةَ ^(٤) :
بَلَغَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عنهم ، شئ ؛ : اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى خِيَاتِهِمْ . «

« فَإِذَا جَاءَتْ دَلَالَةٌ ^(٥) : عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُؤْفِ أَهْلُ الْهُدْنَةِ ^(٦) ، بِجَمِيعِ مَا
هَادَمَ ^(٧) عَلَيْهِ - : فَلَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ . وَمَنْ قَلْتُ : لَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِ ؛
فَعَلِيهِ : أَنْ يُلْحِقَهُ بِأَمْنِهِ ؛ ثُمَّ لَهُ : أَنْ يُجَارِبَهُ ؛ كَمَا يُجَارِبُ مَنْ لَا
هُدْنَةَ لَهُ ^(٨) . « .

-
- (١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « ولم » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٢) راجع ما ذكره بعد ذلك (ص ١١٣ - ١١٤) : ففيه تقوية لما هنا ، وفائدة
في بعض ما سبق . (٣) كما في الأُم (ج ٤ ص ١٠٧) .
(٤) راجع كلامه (ص ١٠٨) .
(٥) كذا بالأُم . وفي الأصل : « دلالة » ؛ وهو تحريف .
(٦) في الأُم : « هدنة » .
(٧) في الأُم : « هادئهم » . وهو أحسن .
(٨) راجع كلامه بعد ذلك ، وكلامه (ص ١٠٩) : لفائدته . وراجع المختصر
(ج ٥ ص ٢٠٣) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) :
« قال الله (تبارك وتعالى) لنبيه (صلى الله عليه وسلم) في أهل الكتاب :
(فَإِنْ جَاءُوكَ : فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ^(٢) ؛ وَإِنْ تَعْرِضْ عَنْهُمْ :
فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ؛ وَإِنْ حَكَمْتَ : فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ : ٥ - (٤٢) . »
« قال الشافعي : في ^(٣) هذه الآية ، بيان (والله أعلم) : أن الله (عز وجل)
جَمَلَ لِنَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) الخِيَارَ : في أن ^(٤) يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ، أو يُعْرِضَ
عَنَّهُمْ ^(٥) . وجَمَلَ عَلَيْهِ ^(٦) - : إِنْ حَكَمَ . - : أن يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ .
وَالْقِسْطُ : حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) : المَخْضُ
الصَادِقُ ، أَحَدَتْ الأَخْبَارُ عَهْدًا بِاللَّهِ (عز وجل) . قال الله عز وجل :
(وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؛ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ^(٨) الآية :
(٥ - ٤٩) . قال : وفي هذه الآية ، ما في التي قبلها : من أمر الله (عز وجل)

-
- (١) كما في الأم (ج ٦ ص ١٢٤) . وقد ذكر باختصار في السنن الكبرى
(ج ٨ ص ٢٤٥ - ٢٤٦) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ١٦٧ - ١٦٨) .
(٢) ذكر في السنن الكبرى إلى هنا .
(٣) في الأم والسنن الكبرى : « ففي » .
(٤) في السنن الكبرى : « الحكم » . وما هنا أحسن .
(٥) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٤٧) : حديث أبي هريرة .
(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « له » . وهو خطأ ونحرير .
(٧) ذكر في الأم إلى : (إليك) . وراجع تفسيره الأهواء ، وكلامه التعلق بهذا
للقام - : في الأم (ج ٥ ص ٢٢٥ وج ٧ ص ٢٨) . وانظر ما سيأتي في الأفضة .

له ، بالحكيم : بما أنزل الله إليه ^(١) «

« قال : وسمعت من أَرْضَى - : من أهل العلم ^(٢) . - يقول في قول
الله عز وجل : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) : إِنْ حَكَمْتَ ؛ لَا :
عَزَمًا أَنْ تَحْكُمَ ^(٣) . »

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال ^(٤) : « أنا إبراهيم بن سعيد ^(٥) ، عن
ابن شهاب ، عن عبيد ^(٥) الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس - أنه قال :
كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء : وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه
(صلى الله عليه وسلم) : أحدث الأخبار ، تقره ونه محضاً : لم يُشَبَّ ^(٦) . !؟

(١) ذهب بعض الأئمة - : كابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة ، والسدي ، وعمر بن
عبد العزيز ، والزهري ، وأبي حنيفة وأصحابه . - إلى أن هذه الآية ناسخة للأولى .
وهذا هو قول الشافعي الراجح (كما سيأتي) . انظر السنن الكبرى (ص ٢٤٨ - ٢٤٩) ،
والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٢٩) . ثم راجع رد الشافعي على هذا المذهب : في الأم
(ج ٦ ص ١٢٥ و ج ٧ ص ٣٩) ، فهو جيد مفيد . وسيأتي شيء منه .

(٢) كالك : موافقا للنخعي ، والشعبي ، وعطاء . انظر السنن الكبرى (ص ٢٤٦) ،
والناسخ والمنسوخ (ص ١٢٨ - ١٢٩) .

(٣) راجع أثرى على وعمر ، وتعليق الشافعي عليهما : في الأم (ص ١٢٥ - ١٢٦) ،
والسنن الكبرى (ص ٢٤٧ - ٢٤٨) . وانظر الفتح (ج ٦ ص ١٦٢ - ١٦٣)

(٤) كما في (ص ١٢٩ - ١٣٠) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٩) . وقد أخرج
أثر ابن عباس ، البخاري - ببعض اختلاف في اللفظ - من طريق ابن عتبة ، وعكرمة .
راجع الفتح (ج ٥ ص ١٨٥ و ج ١٣ ص ٢٦٠ و ٣٨٤) .

(٥) كذا بالأم والسنن الكبرى ومصحح البخاري . وفي الأصل : « سعيد ... عبد » ؛
وهو خطأ وتخريف .

(٦) في الأصل : « يسب » ؛ وهو تخريف . والتصحيح عن الأم وغيرها .

ألم يُخبركم الله^(١) في كتابه : أنهم حرّفوا كتاب الله (عز وجل)^(٢) وبدّلوا ، وكتبوا كتاباً^(٣) بأيديهم ، فقالوا^(٤) : (هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ؛ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا^(٥) : ٢ - ٧٩) . ! أَلَا يَتَّبِعُ الْإِنْسَانُ أَلَّا يَتَّبِعُوا الْإِنْسَانَ الَّذِي جَاءَكُمْ ، عَنْ مَسَائِلِهِمْ ؟ ! وَاللَّهِ : مَا رَأَيْنَا رَجُلًا^(٦) مِنْهُمْ قَطُّ^(٧) : يَسْأَلُكُمْ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ . » .

هذا : قوله في كتاب الحدود ؛ وبمعناه : أجب في كتاب القضاء باليمين مع الشاهد^(٨) ؛ وقال فيه :

« فسمعتُ مَنْ أَرْضَى عَلَيْهِ ، يَقُولُ : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) : إِنْ حَكَمْتَ ؛ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ : (فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) . فقلتُ^(٩) : مفسّرةٌ ؛ وهذه : جملةٌ . »

« وفي قوله عز وجل : (فَإِنْ تَوَلَّوْا : ٥ - ٤٩) ؛ دلالةٌ على أنهم إن تَوَلَّوْا : لم يكن عليه الحكمُ بينهم . ولو كان قولُ^(١٠) الله عز وجل : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) ؛ إلزاماً منه للحكم بينهم -

(١) في الأم زيادة : « عز وجل » .

(٢) هذا ليس بالسنن الكبرى . وعبارة الأم : « تبارك وتعالى » .

(٣) في الأم : « الكتاب » . (٤) في الأم : « وقالوا » .

(٥) ذكر في الأم إلى آخر الآية . (٦) في الأم : « أحداً » .

(٧) هذا ليس بالأم .

(٨) من الأم (ج ٧ ص ٣٨ - ٣٩) . ويحسن أن تراجع أول كلامه .

(٩) كان الأولى أن يقول : فهذه . ولعله عبر بلام البعد : لأن الأولى هي المقصودة .

بالنات ، وشبهت بالأخرى .

(١٠) في الأم : « قوله » .

أَلْزَمَهُمُ الْحُكْمَ : مُتَوَلِّينَ . لَأَنَّهُمْ إِنَّمَا آتَوْنَ لَوْنَ^(١) : بَعْدَ الْإِثْنَانِ ؛ فَأَمَّا مَا لَمْ يَأْتُوا ؛ فَلَا يُقَالُ لَهُمْ : تَوَلَّوْا^(٢) .

وقد أخبرنا^(٣) أبو سعيد — في كتاب الجزية — : نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٤) : « لم أعلم مخالفاً — : من أهل العلم بالسيرة . — : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما نزل المدينة : وادع يهود كافة على غير جزية ؛ [و^(٥)] أن قول الله (عز وجل) : (فَإِن جَاءوك : فَأَحْكُم بَيْنَهُم ، أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ) ؛ إنما نزلت : في^(٦) اليهود المودعين : الذين لم يعطوا جزية ، ولم يقرؤا : بأن^(٧) تجرى^(٨) عليهم وقال بعضهم^(٩) : نزلت في اليهوديين الذين زنيا^(١٠) .

« قال : والذي^(١١) قالوا ، يُشبهه ما قالوا ؛ لقول الله عز وجل : (وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ : وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا^(١٢) حُكْمُ اللَّهِ : ١٤ : ٥ — ٤٣) ؛

(١) في الأم : « تولوا » . وما في الأصل أحسن .

(٢) راجع ما ذكره بعد ذلك : فهو مفيد في بعض الأبحاث السابقة واللاحقة .

(٣) قد ورد في الأصل بصيغة الاختصار : « أنا » ؛ فرأينا أن الألبق إنباه كاملا .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١٢٩) . وقد ذكر بعضه في المختصر (ج ٥

ص ٢٠٣ — ٢٠٤) .

(٥) زيادة متعينة ، عن الأم والمختصر .

(٦) عبارة المختصر : « فيهم » . (٧) في المختصر : « أن » .

(٨) عبارة الأم والمختصر : « يجرى عليهم الحكم » .

(٩) في الأم : « بعض » .

(١٠) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « ربا » ؛ وهو تصحيف .

(١١) عبارة المختصر : « وهذا أشبه بقول الله » . وهي أحسن .

(١٢) في المختصر : « الآية » . وما سباني إلى قوله : وليس للامام ؛ غير مذكور فيه .

وقال ^(١) : (وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ^(٢)) ... فَإِنْ تَوَلَّوْا) ؛ يعنى (والله أعلم) : فإن ^(٣) تَوَلَّوْا عن حُكْمِكَ [بغير رضاهم ^(٤)] . فهذا ^(٥) يُشْبِهُ : أَنْ يَكُونَ مَمَّنْ أَتَاكَ ^(٦) : غير مَقْهُورٍ عَلَى الْحُكْمِ .

« والذين حَاكَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) — فى امرأة منهم ورجل : زَنِيًّا . — : مُوَادِعُونَ ^(٧) ؛ فكان ^(٨) فى التوراة : الرَّجْمُ ؛ وَرَجَوَا : أَنْ لَا يَكُونَ ^(٩) مِنْ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . فجاؤا ^(١٠) بهما : فرجَمَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . » . وذَكَرَ فى حديث ابن عمر ^(١١) . قال الشافى ^(١٢) : « فإذا ^(١٣) وادَّعَى الإمامُ قومًا — من أهل الشرك .

(١) عبارة الأم : « وقوله » . وهى أحسن .

(٢) ذكر فى الأم إلى : (يفتنوك) ؛ ثم قال : « الآية » .

(٣) فى الأم : « إن » . وما فى الأصل أحسن .

(٤) زيادة جيدة ، عن الأم . (٥) فى الأم : « وهذا » .

(٦) عبارة الأم : « أتى حاكما » .

(٧) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « موادعين » ؛ وهى إما مصحفة ، أو ناقصة كلمة :

« كانوا » . (٨) فى الأم : « وكان » .

(٩) أى : الرجيم . وقد صرح به فى الأم ، بعد صيغة الدطاء .

(١٠) كذا بالأم . وفى الأصل : « جاءه » ؛ وهو تحريف .

(١١) مختصراً ؛ فى الحدود ، والقضاء باليمين والشاهد ، واختلاف العراقيين (ج ٦

ص ١٢٤ وج ٧ ص ٢٩ و ١٥٠) ولم يذكره فى كتاب الجزية : على ما نعتقد . وراجع هذا

الحديث ، وحديث البراء وأبى هريرة : فى السنن الكبرى (ص ٢٤٦ — ٢٤٧) . ثم راجع

الكلام عليه : فى الفتح (ج ١٢ ص ١٣٦ — ١٤١ وج ١٣ ص ٣٩٨) ، وشرح مسلم

(ج ١١ ص ٢٠٨ — ٢١١) : فهو مفيد فى كثير من المباحث .

(١٢) كما فى الأم (ج ٤ ص ١٢٩ — ١٣٠) .

(١٣) عبارة الأم : « وإنما » . ولعل عبارة الأصل أظهر .

ولم يشترط : أن يجزى عليهم الحكم ؛ ثم جاءوه متحاكين - فهو بالخيار : بين أن يحكم بينهم ، أو يدع الحكم . فإن اختار أن يحكم بينهم : حكم بينهم حكمه بين المسلمين ^(١) . فإن ^(٢) امتنعوا - بعد رضاهم بحكمه - : حاربهم . »

« قال : و ^(٣) ليس للإمام الخيار في أحد - [من ^(٤) المعاهدين : الذين يجزى عليهم الحكم . - : إذا جاءوه في حد لله (عز وجل) . وعليه : أن يقيمه . »

« قال ^(٥) : وإذا ^(٦) أبي ^(٧) بعضهم على ^(٧) بعض ، مافيه [له ^(٨)] حق عليه ^(٩) ؛ فأبى ^(١٠) طالب الحق إلى الإمام ، يطلب حقه - : فحق لازم للإمام (والله أعلم) : أن يحكم [له ^(٨)] على من كان له عليه حق : منهم ؛

(١) قال في الأم - بعد ذلك - : « لقول الله : (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) . » ثم فسر القسط بما تقدم (ص ٧٣) .

(٢) هذا إلى قوله : حاربهم ؛ قد ذكر في الأم بعد قوله : يقيمه ؛ بقليل ؛ وقبل ما بعده . ولعل تأخيره أولى .

(٣) هذا إلى قوله : يقيمه ؛ ذكر في المختصر (ص ٢٠٤) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٨) .

(٤) الزيادة عن الأم والمختصر والسنن الكبرى .

(٥) بعد أن ذكر آية الجزية ، وفسر الصغار بما ذكره هنا في آخر الكلام .

(٦) في الأم : « فإذا » . وهو أحسن .

(٧) كذا بالألم . وفي الأصل : « أتى ... إلى » ؛ وهو تصحيف .

(٨) زيادة حسنة ، عن الأم . (٩) في الأم تقديم وتأخير .

(١٠) كذا بالألم . وفي الأصل : « فأبى » ؛ وهو تصحيف .

وإن لم يأتِه المطلوبُ : راضياً بحُكْمِهِ ؛ وكذلك : إن أظهرَ السخَطَ ^(١)
لِحُكْمِهِ . لما ^(٢) وَصَفَتْ : من قول الله عز وجل : (وَهُمْ صَاغِرُونَ : ٩-٢٩) .
فكان ^(٣) الصَّغَارُ (والله أعلم) : أن يجرى عليهم حُكْمُ الإسلامِ . .
وبسَطَ الكلامَ في التَّفْرِيعِ ^(٤)

وكأنه وَقَفَ — حينَ صَنَّفَ كتابَ الجزيةِ — : أنْ آيةَ الخِيارِ
وَرَدَتْ في المَوادِعِينِ ؛ فَرَجَعَ عما قال — في كتابِ الحُدُودِ — في المَآهِدِينَ :
فَأَوْجَبَ الحُكْمَ بَيْنَهُمْ بما أنزل اللهُ (عز وجل) . إذا تَرافَعُوا إلينا ^(٥)

* * *

-
- (١) في الأم : « السخطة » . وهو لم يرد إلا اسماً لسيف الدين ابن فارس ؛ ككافي التاج .
فلعله مصنف عن « السخطة » ؛ أو قياسي : للمرة .
(٢) هذا إلى قوله : (صاغرون) ؛ ذكر في المختصر عقب قوله : يقيمه .
(٣) هذا الخ ذكر في السنن الكبرى . وراجع فيها حديث الحسن بن أبي الحسن ، وكلام
البيهقي المتعلق به . وراجع كلام أبي جعفر في النسخ والنسوخ (ص ١٢٩ — ١٣٠) : فهو
في غاية القوة والجودة .
(٤) راجع الأم (ص ١٣٠ — ١٣٣) ، والمختصر (ص ٢٠٤ - ٢٠٥) .
(٥) قال المزني في المختصر (ص ٢٠٤) : « هذا أشبه من قوله في الحدود : لا يجدون ،
وأرفعهم إلى أهل دينهم . » ؛ وقال (ص ١٦٨) : « هذا أولى قوله به : إذ زعم أن معنى
قول الله تعالى : (وهم صاغرون) : أن تجرى عليهم أحكام الإسلام ؛ ما لم يكن أمر حكم
الإسلام فيه : تركهم وإياه . » .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبْحِ »

« وَفِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ »

قرأتُ في كتاب: (السنن) - رواية حرملة بن يحيى، عن الشافعي - :
قال: « قال الله تبارك وتعالى: (يَسْأَلُونَكَ : مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ ؟ . قُلْ : أَحَلَّ
لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَمَا عَلَّمْتُمْ : مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ؛ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا
عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ؛ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ : (٥ - ٤) . » (١) .

وقال الشافعي : فكان معقولاً عن الله (عز وجل) - : إذ أذن
في أكل ما أمسك الجوارح . - : أنهم إنما اتخذوا الجوارح ، لما لم ينالوه
إلا بالجوارح - : وإن لم ينزل ذلك نصاً من كتاب الله عز وجل . - :
فقال الله عز وجل : (لِيَبْلُغُوا أَجَلَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ : مِنَ الصَّيْدِ ، تَنَاَلَهُ أَيْدِيكُمْ
وَرِمَاحُكُمْ : (٥ - ٩٤)) (٢) ؛ وقال تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ : وَأَنْتُمْ حُرْمٌ :
٥ - ٩٥) ؛ وقال تعالى : (وَإِذَا حَلَلْتُمْ : فَاصْطَادُوا : (٥ - ٢) . »

قال (٣) : ولما ذكر الله (عز وجل) أمره : بالذَّبْحِ ؛ وقال : (إِلَّا
مَا ذَكَيْتُمْ . (٤) : (٥ - ٣) - : كان معقولاً عن الله (عز وجل) : أنه إنما
أمر به : فيما يمكن فيه الذَّبْحُ والذِّكَاةُ ؛ وإن لم يذكره . »

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٥) : سبب نزول هذه الآية ؛ وحديث
عدي بن حاتم ، وأرى ابن عباس وقادة المتعلقة بها .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٢ وج ٩ ص ٢٣٥) ، تفسير مجاهد
لهذه الآية . (٣) في الأصل : « وقال » . ولعل الواو زائدة من الناسخ .

(٤) قد ورد في الأصل مصحفاً : بالزاي . وكذلك فيها سيأتي . وانظر في أواخر
الكتاب ، ما نقله يونس عن الشافعي في ذلك .

« فَلَمَّا كَانَ مَعْقُولًا فِي حُكْمِ اللَّهِ (عز وجل) ، مَا وَصَفْتُ - :
أَنْبَى^(١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدِي ، أَنْ يَعْلَمُوا : أَنَّ مَا حَلَّ - : مِنَ الْحَيَوَانَ . - :
فَذَكَاءُ^(٢) الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ [مِنْهُ^(٣)] : مِثْلُ^(٤) الذَّبْحِ ، أَوِ النَّخْرِ ؛ وَذَكَاءُ غَيْرِ
الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهُ : مَا يُقْتَلُ^(٥) بِهِ : جَارِحٌ ، أَوْ سِلَاحٌ . » .

* * *

(أنا) أَبُو سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ ، أَنَا الرَّبِيعُ ،
أَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ^(٦) : « الْكَلْبُ الْمُعَلَّمُ : الَّذِي إِذَا شَلِيَ : اسْتَشَلِيَ^(٧) ؛
وَإِذَا أَخَذَ : حَبَسَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ . فَإِذَا فَعَلَ هَذَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ : كَانَ مُعَلَّمًا ،
يَأْكُلُ صَاحِبَهُ مِمَّا حَبَسَ عَلَيْهِ - : وَإِنْ قَتَلَ . - : مَا لَمْ يَأْكُلْ^(٨) . » .

(١) عبارة الأصل هكذا : « اسمي » . والظاهر أنها مصحفة عما ذكرنا .

(٢) في الأصل : « بزكاة » . وهو خطأ وتصحيف .

(٣) زيادة حسنة .

(٤) لعله إنما عبر بذلك : لئلا تخرج ذكاة الجنين التي هي : ذكاة أمه .

(٥) في الأصل : « ينل » . وهو إما محرف عما ذكرنا ، أو عن : « ينال » .

وراجع في هذا المقام : الأم (ج ٢ ص ١٩٧ - ٢٠٣) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٠٧ -

٢١٠) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٤٥ - ٢٤٩) ، والفتح (ج ٩ ص ٤٧٥ -

٤٨٢) ، والمجموع (ج ٩ ص ٨٠ - ٩٢) .

(٦) كما في الأم (ج ٢ ص ١٩١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠٥) .

(٧) ورد في الأصل : بالألف ؛ وهو تصحيف . أي : إذا دعى أجاب . والإشلاء :

يستعمل أيضا : في الإغراء ، على الفريسة ؛ خلافا لابن السكيت . وحمله على المعنى الأول

هنا : أولى وأحسن . وانظر المجموع (ج ٩ ص ٩٧ - ٩٨) .

(٨) انظر ما ذكره بعد ذلك (ص ١٩٢) : من الحكم فيما إذا أكل . وراجع =

قال الشافعي ^(١) : « وقد تُسَمَّى جَوَارِحَ : لأنها تَجْرَحُ ؛ فيكون اسماً :
لازماً . وأحِلَّ ^(٢) ما أَمْسَكَ مطلقاً ^(٣) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٤)
(رحمه الله) : « وإذا ^(٥) كانت الضحاًياً ، إنما هو ^(٦) : دمٌ يُتَقَرَّبُ به ^(٧) ؛
تغيرُ الدماء : أحبُّ إلى . وقد زَعَمَ بعضُ المُفسِّرينَ : أن قولَ الله عز وجل :
(ذَلِكَ ؛ وَمَنْ يُعْظَمُ شَمَائِرُ اللَّهِ ^(٨) : ٢٢ - ٣٢) - : استئمانُ الهدى ^(٩)
واستخسانه ^(١٠) . وسئل ^(١١) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : أيُّ الرقابِ

= في المقام كله : السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٥ - ٢٣٨ و ٢٤١ و ٢٤٥) ، والفتح
(ج ٩ ص ٤٨٢ - ٤٨٣) ، والمجموع (ج ٩ ص ٩٨ - ١٠٨) ، وشرح العمدة (ج ٤
ص ١٩٧ - ١٩٩) . (١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٠١) .
(٢) في الأم : « وأكل » .

(٣) لكي تفهم ذلك حق الفهم ، راجع كلامه السابق واللاحق (ص ٢٠١ - ٢٠٢) .
(٤) كما في الأم (ج ٢ ص ١٨٨ و ١٨٩) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى
(ج ٩ ص ٢٧٢) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢١١) .

(٥) في الأم (ص ١٨٩) : بالفاء . وفي السنن الكبرى : « إذا » .
(٦) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى . وكان المناسب تأنيث الضمير ؛ ولعله ذكره :
مراعاة للخبر .

(٧) في الأم زيادة : « إلى الله تعالى » .

(٨) في الأم (ص ١٨٨) زيادة : (فإنها من تقوى القلوب) .

(٩) راجع كلام النووي في المجموع (ج ٨ ص ٣٥٦) عن معنى الهدى ، والمراد منه .

(١٠) أخرج هذا التفسير البخاري ، عن مجاهد ؛ وأخرجه ابن أبي شيبة والشيبرازي ،

عن ابن عباس . انظر الفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) ، والمجموع (ج ٨ ص ٣٥٩ و ٣٩٥) .

(١١) السائل : أبو ذر . راجع حديثه في السنن الكبرى .

أفضل ؟ فقال ^(١) : أغلاها تمنا ، وأنفسها عند أهلها .
« قال : والعقل مضطر إلى أن يعلم : أن كل ما تُقرب به إلى الله
(عز وجل) : إذا كان نفيساً ، فكلماً ^(٢) عظمت رزقته على التقرب به
إلى الله (عز وجل) : كان أعظم لأجره ^(٣) . »

« وقد قال الله (عز وجل) في التمتع : (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ :
٢ - ١٩٦) ؛ وقال ابن عباس : فما ^(٤) استيسر - من الهدى . - :
شاة ^(٥) . وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أصحابه - الذين تمتعوا
بالمعزة إلى الحج . - : أن يذبحوا شاة شاة . وكان ذلك أقل ما يجزيهم .
لأنه ^(٦) إذا أجزاه ^(٧) أدنى الدم : فأغلاه خير منه ^(٨) . » .

-
- (١) في الأم بدون الفاء . وما في الأصل أحسن .
(٢) ذكر إلى هنا ، في الأم (ص ١٨٨) . وقوله : والعقل ؛ إلى آخر الكلام :
ليس بالسنن الكبرى ، ولا بالمتنصر .
(٣) وقد وافق ابن عباس في ذلك : علي ، والجمهور . وخالفه ابن عمر وعائشة ،
والقاسم بن محمد ، وطائفة . انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٤ و ٢٢٨) ، والفتح (ج ٣
ص ٣٤٦ - ٣٤٧) ، وما تقدم (ج ١ ص ١١٦) .
(٤) هذا مرتبط بأصل الدعوى ؛ فتنبه .
(٥) ذكر في الأم : مهموزا .
(٦) ثم شرع يستدل : على أن الضحايا ليست واجبة ؛ فراجع كلامه (ص ١٨٩ -
١٩٠) . وراجع في هذا الموضوع : السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٦٢ - ٢٦٦) ، والفتح
(ج ١٠ ص ٢ - ٣ و ١٢ - ١٣) ، والمجموع (ج ٨ ص ٣٨٢ - ٣٨٦) .

وبهذا الإسناد، قال الشافعي^(١) : « أَحَلَّ اللهُ (جَل تَنَاوَه) : طَعَامَ أَهْلِ
الْكِتَابِ ؛ وَكَانَ^(٢) طَعَامُهُمْ — عِنْدَ بَعْضِ مَنْ حَفِظَتْ^(٣) عَنْهُ : مِنْ أَهْلِ
التفسير . — : ذَبَائِحُهُمْ ؛ وَكَانَتْ الْآثَارُ تَدُلُّ : عَلَى إِحْلَالِ ذَبَائِحِهِمْ . »

« فَإِنْ كَانَتْ ذَبَائِحُهُمْ : يُسَمَّوْنَهَا اللهُ (عز وجل) ؛ فَهِيَ : حَلَالٌ . وَإِنْ
كَانَ لَهُمْ ذَبِيحٌ آخَرٌ : يُسَمَّوْنَ عَلَيْهِ غَيْرَ اسْمِ اللهِ (عز وجل) ؛ مِثْلَ : اسْمِ
الْمَسِيحِ^(٤) ؛ أَوْ : يَذْبَحُونَهُ^(٥) بِاسْمِ دُونِ اللهِ . — لَمْ يَحِلَّ هَذَا : مِنْ ذَبَائِحِهِمْ .] وَلَا
أُثْبِتُ : أَنَّ ذَبَائِحَهُمْ هَكَذَا^(٦) . » [

« قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٧) : قَدْ يُبَاحُ الشَّيْءُ مُطْلَقًا : وَإِنَّمَا يُرَادُ بَعْضُهُ ، دُونَ
بَعْضٍ . فَإِذَا زَعَمَ زَاعِمٌ : أَنَّ الْمُسْلِمَ : إِنْ نَسِيَ اسْمَ اللهِ : أَكَلَتْ ذَبِيحَتُهُ ؛
وَإِنْ تَرَكَ اسْتِخْفَافًا : لَمْ تُؤْكَلْ ذَبِيحَتُهُ . — وَهُوَ لَا يَدْعُهُ لِشِرْكَ^(٨) . — :

(١) كما في الأم (ج ٢ ص ١٩٦) .

(٢) هذا إلى قوله : إحلل ذبائحهم ؛ ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٨٢) .
وقد أخرج فيها التفسير الآتي ، عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومكحول . وانظر الفتح
(ج ٩ ص ٥٠٤) . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٧٨ - ٨٠) : فهو مفيد فيما سبق أيضا
(ص ٥٧ و ٥٩) (٣) في السنن الكبرى : « حفظنا » .

(٤) نقل في الفتح (ج ٩ ص ٥٠٣) نحو هذا زيادة : « وإن ذكر المسيح على معنى :
الصلاة عليه ؛ لم يحرم » . ثم نقل عن الحلبي - من طريق البيهقي - كلاما جيدا مرتبطا
بهذا ؛ فراجع .

(٥) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « أو يذبحون » ؛ ولعل الخذف
من الناسخ . (٦) زيادة مفيدة ، عن الأم .

(٧) ميبأ : أن كون ذبائحهم صنفين ، لا يعارض إباحتها مطلقة . انظر الأم .

(٨) في الأم : « للشرك » .

كَانَ مَنْ يَدْعُهُ : عَلَى الشَّرْكِ ؛ أَوْلَى : أَنْ يُتْرَكَ ذَيْبِحَتُهُ ^(١) . «
« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) لِحُومِ الْبُذْنِ : مُطْلَقَةً ؛
فَقَالَ تَمَالِي : (فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا ^(٢) : فَكُلُوا مِنْهَا : ٢٢ - ٣٦) ؛ وَوَجَدْنَا
بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ ، يَذْهَبُ : إِلَى أَنْ لَا يُؤْكَلُ مِنْ الْبَدَنَةِ الَّتِي هِيَ : نَذْرٌ ،
وَلَا : ^(٣) جَزَاءَ صَيْدٍ ، وَلَا : فِدْيَةٌ . فَلَمَّا احْتَمَلَتْ هَذِهِ ^(٤) الْآيَةُ : ذَهَبْنَا إِلَيْهِ ،
وَتَرَكْنَا الْجُمْلَةَ لَا : أَنَّهَا بِخِلَافِ ^(٥) الْقُرْآنِ ؛ وَلَكِنهَا : مُحْتَمَلَةٌ .
وَمَقُولٌ : أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي مَالِهِ : لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
مِنْهُ ^(٦) شَيْئًا . فَهَكَذَا : ذَبَّاحُ أَهْلِ الْكِتَابِ - : بِالذَّلَالَةِ . - مُشَبَّهٌ
لِهَا ^(٧) قَلْنَا . «

* * *

- (١) لكي تلم بأطراف هذا البحث ، ومذاهبه ، وأدلته — راجع السنن الكبرى
والجوهر النقي (ج ٩ ص ٢٣٨ - ٢٤١) ، والمجموع (ج ٨ ص ٤٠٨ - ٤١٢) ،
والفتح (ج ٩ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ و ٤٩٨ و ٥٠٢ و ٥٠٣) ، وشرح العمدة (ج ٤ ص ١٩٥) .
(٢) أى : سقطت إلى الأرض ؛ كما قال ابن عباس ومجاهد . انظر السنن الكبرى
(ج ٥ ص ٢٣٧) ، والفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) .
(٣) أى : ولا من البدنة التي هي جزاء صيد . وكذا التقدير فيما بعد . ولوعبر فيهما :
بأو ؛ لكان أظهر ، وراجع معنى البدنة : في المجموع (ج ٨ ص ٤٧٠) .
(٤) كذا بالأصل والأتم . وطى كونه صحيحا وغير محرف عن : « هذا » ؛ ليكون المفعول
محدوفا تقديره : هذا المعنى وهذا التقييد . (٥) في الأم : « خلاف » .
(٦) أى : من الشيء الواجب كإثارة . ثم علل ذلك في الأم ، بقوله : « لأننا إذا جعلنا
له : أن يأخذ منه شيئا ؛ فلم نجعل عليه الكل : إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى . «
(٧) في الأصل : « بما » ؛ والباء إما أن تكون مصحفة عن اللام ، أو زائدة من الناسخ . =

(أنا) أبو عبدالله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) :
« واجب ^(٢) من أهدى نافلة : أن يُطعمَ البائسَ الفقير ^(٣) » ؛ لقول الله تعالى :
(فَكُلُوا مِنْهَا ، وَأَطِعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ : ٢٢ - ٢٨) ؛ ولقوله ^(٤) عز وجل :
(فَكُلُوا مِنْهَا ^(٥) ، وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ : ٢٢ - ٣٦) . والقانع ^(٦)
هو : السائل ؛ والمُعْتَرُّ هو ^(٧) : الزائر ، والمارُّ بلا وقت .

= ويؤ كذلك عبارة الأم ، وهي : « على شبيه ما قلنا » . أي : أنها أطلقت ، ثم قيدت .
(١) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٤٨) . وقد ذكر بهامش الرسالة (ص ٢٤٠) .
(٢) كذا بالأصل ؛ وهو صحيح قطعا . وفي اختلاف الحديث : « أحب لمن » ؛ فهل
هو حريف ، أم قول آخر للشافعي ؟ الذي نعرفه : أن الأصحاب قد اختلفوا في نافلة الهدى
والأضحية (كما في المذهب) : على وجهين (ذكرهما صاحب المنهاج في الأضحية خاصة) .
فذهب ابن سريج وابن القاسم والإصطخري وابن الوكيل : إلى أنه لا يجب التصدق بشيء ؛
بل : يجوز أكل الجميع . (ونقله ابن القاسم عن نص الشافعي) : لأن المقصود : إراقة
الدم . وذهب جمهور الأصحاب : إلى أنه يجب التصدق بشيء ؛ فيحرم أكل الجميع : لأن
المقصود : إرفاق المساكين . ولعل نقل ابن القاسم : لم يثبت عند الجمهور ؛ أو ثبت : ولكنهم
رجحوا القول الآخر ، من جهة الدليل . هذا ؛ وصنيع بعض الكاتبتين - كالجلال المحلى -
شعر : أنه لا خلاف في وجوب التصدق بشيء : من الهدى . انظر المجموع (ج ٨ ص ٤١٣
و ٤١٦) ؛ وشرح المنهاج للمحلى (ج ٢ ص ١٤٦ و ج ٤ ص ٢٥٤) .
(٣) كذا باختلاف الحديث ؛ وهو المناسب . وفي الأصل : « والفقير » ؛ ولعل الزيادة
من النسخ .

(٤) في اختلاف الحديث : « وقوله » .

(٥) هذه الجملة ليست في اختلاف الحديث .

(٦) في اختلاف الحديث : « القانع » . وهذا التفسير ، وما سيأتي عن مختصر

البويطي — ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٩٣) .

(٧) هذا ليس في اختلاف الحديث .

« فإذا أطمم من هؤلاء، واحداً^(١) — كان من المُطْمِئِنِّينَ . وأحب^(٢) إلى ما أكثر : أن^(٣) يُطعم ثلثاً ، وأن^(٤) يهدي ثلثاً ، ويدخر ثلثاً ؛ يهبط^(٥) به حيثُ شاء^(٦) . »

« قال : والضحايا : في هذه السبيل^(٧) ؛ والله أعلم . »

وقال في كتاب البويطي : « والقانع : الفقير ؛ والمتر : الزائر

وقد قيل : الذي يترص للمطية : منهما^(٨) . »

* * *

(١) في الأصل : « واحد » ؛ وهو خطأ وتخريف . والتصحيح من عبارة اختلاف الحديث ، وهي : « واحداً أو أكثر ، فهو » .

(٢) في اختلاف الحديث : « فأحب » . وما في الأصل أحسن .

(٣) كذا باختلاف الحديث ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « وأن » ؛ والزيادة من الناسخ .

(٤) في اختلاف الحديث : « ويهدي » ؛ وهو أحسن .

(٥) في اختلاف الحديث : « ويهبط » . وما في الأصل أحسن .

(٦) هذا : مذهبه الجديد ؛ ودليله : ظاهر الآية الثانية . والمذهب القديم : أن يتصدق

بالصف ، ويأكل كل نصف . ودليله : ظاهر الآية الأولى . انظر المجموع (ج ٨ ص ٤١٣ و

٤١٥) .

(٧) في الأصل : « السبيل » ؛ وهو تخريف . والتصحيح من عبارة اختلاف الحديث ،

وهي : « من هذه السبيل » . ولكني تفهم أصل الكلام ، وتم الفائدة — يحسن : أن

تراجع الكلام عن ادخار لحم الأضحية ؛ في اختلاف الحديث (ص ١٣٦ — ١٣٧

و ٢٤٦ — ٢٤٧) ، والرسالة وهاشما (ص ٢٣٥ — ٢٤٢) ، والسنن الكبرى (ج ٥ ؛

ص ٢٤٠ و ج ٩ ص ٢٩٠ — ٢٩٣) ، والفتح (ج ١٠ ص ١٨ — ٢٢) ، والمجموع

(ج ٨ ص ٤١٨) ، وشرح مسلم (ج ١٣ ص ١٢٨ — ١٣٤) ، وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٧٥ — ٧٦) .

(٨) في السنن الكبرى : « منها » ؛ وهو تخريف . وفي بعض نسخها : « تعرض العطية » .

ولمض أئمة العقه والائمة — : كإبن عباس ، وعطاء ، والحسن ، ومجاهد ، وإبن جبير . =

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(١) : « وأهل ^(٢) التفسير ، أو من سمعت [منه ^(٣)] : منهم ؛ يقولُ
في قول الله عز وجل : (قُلْ : لا أَجِدُ فِيما أُوحِيَ إِلَيَّ ، مُحَرَّمًا : ٦ - ١٤٥) . - :
يعنى : مما كنتم تأكلون ^(٤) . فإنَّ العربَ : قد ^(٥) كانت تُحرِّمُ أشياء :

= والنهى ؛ والحليل . - أقوال في ذلك كثيرة مختلفة ؛ بيد أنها متفقة في التفرقة بينهما .
فراجعها : في السنن الكبرى (ص ٢٩٣ - ٢٩٤) ، والفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) ،
واللجموع (ص ٤١٣) .

(١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٠٧) : دافعا للاعتراض بالآية الآتية ؛ بعد أن ذكر :
أن أصل ما يحل أكله - من البهائم والدواب والطيور - شيان ؛ ثم يفرقان : فيكون
منها شيء محرم ناصا في السنة ، وشيء محرم في جملة الكتاب : خارج من الطيبات ومن
بهيمة الأنعام . واستدل على ذلك : بآية : (أحلت لكم بهيمة الأنعام : ٥ - ١) ؛ وآية :
(أحل لكم الطيبات : ٥ - ٤ و ٥) . وقد ذكر بعض ماسياتي - باختلاف وزيادة - :
في الأم (ج ٢ ص ٢١٧) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢١٤) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١٤) .
وراجع في الأم (ج ٤ ص ٧٥ - ٧٦) ما روى عن ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير - :
كما يتعلق بهذا المقام . - وما عقب به الشافعي عليه . وانظر حديث جابر بن زيد ، والكلام
عليه : في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٣٠) ، والفتح (ج ٩ ص ٥١٨) ، والجموع (ج ٩ ص ٧)
(٢) في الأم : بالفاء . وعبارتها (ص ٢١٧) هي والسنن الكبرى والمختصر : « وسمعت
بعض أهل العلم (أو أهل العلم) يقولون - ... محرما على طاعم بطعمه » . زاد في الأم
والمختصر لفظ : « الآية » . (٣) زيادة حسنة عن الأم .

(٤) في السنن الكبرى زيادة : « (إلا أن يكون ميتة) وما ذكر بعدها . قال الشافعي :
وهذا أولى معانيه ؛ استدلالا بالسنة . » . وهذا القول من كلامه الجيد عن هذه الآية ،
في الرسالة . وقد اشتمل على مزيد من التوضيح والفائدة . فراجعها (ص ٢٠٦ - ٢٠٨)
و (٢٣١) . وراجع فيها وفي السنن الكبرى ، والأم (ج ٢ ص ٢١٩) ، والفتح (ج ٩
ص ٥١٩) - ما استدلل به : من حديثي أبي ثعلبة وأبي هريرة . ويحسن . أن تراجع
كلامه في اختلاف الحديث (ص ٤٦ - ٤٧ و ٤٩) .
(٥) هذا ليس بالأم .

على أنها من الخبائث ؛ وَتَحِلُّ أَشْيَاءٌ : على أنها من الطيبات . فَأَحَلَّتْ لَهُمُ
الطيباتُ عندهم - إلا : ما استثنى منها . - وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ عَنْدهم .
قال الله تعالى : (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ : ٧ -
١٥٧)^(١) . « . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ »^(٢) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٣) : « قال الله جل ثناؤه : (أُحِلَّ
لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ؛ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ :
مَا دُمْتُمْ حُرْمًا : ٥ - ٩٦) . »

« فكان شيطان حلالان^(٤) ؛ فأثبت تحليل أحدهما - وهو : صيدُ
البحرِ وطعامه : مألجه^(٥) وكلُّ ما ذقته : [وهو] حتى^(٦) ؛ متاعهم : يَسْتَمْتَعُونَ

(١) قال - كافي المختصر - : « وإنما خوطب بذلك العرب : الذين يسألون عن هذا ، وتزلت
فيهم الأحكام ؛ وكانوا يتركون - من خبيث المآكل - ما لا يترك غيرهم . » . وقد ذكر
نحوه في الأم (ص ٢١٧) ، والسنن الكبرى . (٢) فراجع (ص ٢٠٧ - ٢٠٩) .
(٣) كافي الأم (ج ٢ ص ٢١٨) : مبينا : أن هناك أشياء محرمة - كالذود والغراب
والقار - : وإن لم ينص على تحريمها بخصوصها .

(٤) أي : عند العرب . وفي الأم : « حلالين » . وما في الأصل أحسن فتأمل .
(٥) هذا بدل وتفسير للطعام . وعبارة الأم : فيها زيادة قبل ذلك ، وهي : « وطعامه مألجه
وكل ما فيه متاع » . ولعلها محرفة كما سئلت . وفي بعض نسخ الأم : « وطعامه يأكله » الخ .
وهو تحريف . وقد فسر عمر طعام البحر : بما رمى به . وفسره ابن عباس : بنحو ذلك وبالمية .
راجع ذلك ، وما يتعلق به : في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٨ وح ٩ ص ٢٥١ ، ٢٥٦) ،
والفتح (ج ٩ ص ٤٨٥ - ٤٩٠) ، والجموع (ج ٩ ص ٣٠ - ٣٥) .

(٦) في الأصل : « فيه » ؛ والتصحيح والزيادة من عبارة ابن قتيبة التي في القرطبي (ج ١
ص ١٤٥) . ومراد الشافعي : بيان معنى الآية من حيث هي . وابتاحت أكل ميتة البحر ،
ثبتت عنده : بالسنة التي خصصت مفهوم الآية ، ومنطوق غيرها .

بأكله . - وحرّم صيد البرّ - : أن يستمتعوا بأكله . - : في كتابه ، وسنة
نبيه صلى الله عليه وسلم . « يعني ^(١) : في حال الإحرام .
« قال : وهو (جل ثناؤه) لا يُحرّم عليهم - : من صيد البرّ في الإحرام -
إلا : ما كان حلالاً لهم قبل الإحرام ؛ والله أعلم . ^(٢) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٣) :
« قال الله جل ثناؤه [فيما حرّم ، ولم يحل بالذكاة ^(٤)] : (وَمَا لَكُمْ : أَلَا تَأْكُلُوا
بِمَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، إِلَّا
مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ۚ : ١١٩ - ٦) ؛ وقال تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ) الآية ^(٥) ، (٢ - ١٧٣ و ١٦ - ١١٥) ؛ وقال
في ذكر ما حرّم : (فَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ ^(٦) : غَيْرِ مُتَجَانِفٍ ^(٧) لِإِيْمٍ ؛
فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ : ٥ - ٣) .

(١) هذا من كلام البيهقي .

(٢) ثم استدل على ذلك : بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) : بقتل الغراب وما إليه . فراجعه ؛
وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢١٥) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١٥ - ٣١٨) ، والفتح
(ج : ص ٢٤ - ٢٨) ، وما تقدم (ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٧) ، وللجموع (ج ٩ ص ١٦ - ٢٣) .

(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٢٥) .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأم : « إلى قوله : (غفور رحيم) . » . وراجع في السنن الكبرى (ج ٩
ص ٣٥٥ - ٣٥٦) : أثر مجاهد في ذلك ؛ فهو مفيد فيما سيأتي آخر البحث . وانظر الفتح
(ج ٩ ص ٥٣٣) (٦) أي : مجاعة . كما قال ابن عباس وأبو عبيدة . انظر الفتح
(ج ٨ ص ١٨٦ و ١٨٧) . (٧) أي : مائل .

« قال الشافعي: فيحل ما حرّم: من (١) الميتة والدم ولحم الخنزير؛
وكل ما حرّم - بما لا (٢) يغيّر العقل: من الحرّ - : للمضطرّ . »
« والمضطرّ: الرجل (٣) يكون بالموضع: لا طعام معه (٤) فيه، ولا
شيء يسدّ فوّرة جوعه - : من لبن، وما أشبهه . - ويبلغه (٥) الجوع:
ما يخاف منه الموت، أو المرض: وإن لم يخف الموت؛ أو يضيفه، أو
يضربه (٦)؛ أو يعتل (٧)؛ أو يكون ماشياً: فيضمن عن بلوغ حيث يريد؛
أو راكباً: فيضمن عن ركوب دابته؛ أو ما في هذا المعنى: من الضّرر (٨)
البين . »

« فأى هذا ناله: فله أن يأكل من المحرّم؛ وكذلك: يشرب من
المحرّم: غير المسكر؛ مثل: الماء: [تقع (٩) فيه الميتة؛ وما أشبهه (١٠)]. »

-
- (١) عبارة الأم: « من ميتة ودم ولحم خنزير . » وراجع المجموع (ج ٩ ص ٣٩-٤٢) .
(٢) كذا بالأم؛ وهو الظاهر . وفي الأصل: « لم » ، ولعله مصحف .
(٣) كذا بالأم؛ وهو الظاهر . وفي الأصل: « يكون الرجل » ؛ ولعله من عبث الناسخ .
(٤) في الأم تأخير وتقديم .
(٥) كذا بالأم؛ وهو المناسب . وعبارة الأصل: « وبلغه » ؛ والظاهر: أنها معرفة
عما ذكرنا، أو سقط منها كلمة: « قد » .
(٦) في الأم: « ويضره » . وما في الأصل أحسن .
(٧) كذا بالأم . وعبارة الأصل: « أو يعتمد أن يكون » . وهي مصحفة .
(٨) كذا بالأم . وفي الأصل: « الضرب » ؛ وهو تصحيف .
(٩) زيادة جيدة ، عن الأم .
(١٠) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٥٧ - ٣٥٨) : ما روى في ذلك ، عن مسروق
وقتادة ومعمر . لهائده .

« وَأَحِبُّهُ ^(١) : أَنْ يَكُونَ آكَلُهُ : إِنْ أَكَلَ ؛ وَشَارِبُهُ : إِنْ شَرِبَ ؛
أَوْ جَمَعَهُمَا - : فَعَلَى مَا يَقْطَعُ عَنْهُ الْخَوْفَ ، وَيَبْلُغُ [بِهِ ^(٢)] بَعْضَ الْقُوَّةِ .
وَلَا يَبِينُ : أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ : أَنْ يَشْمَعَ وَيَرَوَى ؛ وَإِنْ أَجْزَأَهُ دُونَهُ - : لِأَنَّ
التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ . وَإِذَا بَلَغَ الشَّمْعَ وَالرَّيَّ : فَلَيْسَ لَهُ مُجَاوِزَتُهُ ؛
لِأَنَّ مُجَاوِزَتَهُ - : حِينَئِذٍ . - إِلَى الضَّرَرِ ، أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى النَّفْعِ ^(٣) . .
قال الشافعي ^(٤) : « فَمَنْ خَرَجَ سَفَرًا ^(٥) : عَاصِيًا لِلَّهِ ^(٦) ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ
شَيْءٌ - : مِمَّا حَرَّمَ ^(٨) عَلَيْهِ . - بِمَجَالٍ ^(٩) : لِأَنَّ اللَّهَ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) إِنَّمَا ^(٩) أَحَلَّ
مَا حَرَّمَ ، بِالضَّرُورَةِ - عَلَى شَرْطٍ : أَنْ يَكُونَ الْمُضْطَرُّ : غَيْرَ بَاغٍ ، وَلَا عَادٍ ،
وَلَا مُتَجَانِفٍ لِإِيْمٍ . »

« وَلَوْ خَرَجَ : عَاصِيًا ؛ ثُمَّ تَابَ ، فَاصَابَتْهُ الضَّرُورَةُ بَعْدَ التَّوْبَةِ - :
رَجَوْتُ : أَنْ يَسْمَعَ ^(١٠) أَكْلُ الْمَحْرَمِ وَشُرْبُهُ . »

-
- (١) في الأصل : « واجب » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من عبارة الأم :
« وأحب إلى » . (٢) زيادة جيدة عن الأم
(٣) راجع ما ذكره بعد ذلك ؛ والمختصر (ج ٥ ص ٢١٦ - ٢١٧) : فهو جليل الفائدة .
وراجع المجموع (ج ٩ ص ٤٢ - ٤٣ و ٥٢ - ٥٣) . (٤) كافي الأم (ج ٢ ص ٢٢٦) .
(٥) في الأم : « ومن » . (٦) هذا ليس بالأم .
(٧) في الأم زيادة : « الله عز وجل » .
(٨) هذا : مذهب الجمهور . وجوز بعضهم : تناول مطلقا . انظر الفتح
(ج ٩ ص ٥٣٣) .

- (٩) كذا بالأم ؛ وهو الصواب ، وفي الأصل : « لما » ؛ وهو تحريف .
(١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « أن ليسه » ؛ وزيادة اللام من الناسخ .

« ولو خرَجَ : غيرَ عاصٍ ؛ ثم نَوَى المعصية ؛ ثم أصابته ضرورةٌ - :
ونَيْتُهُ المعصيةُ . - : خشيتُ أن لا يسمَّه المحرَّمُ ؛ لأنِّي أنظرُ إلى نَيْتِهِ : في حالِ
الضرورةِ ؛ لا : في حالِ تقدِّمِها ، ولا تأخَّرْتُ عنها . » .

وبهذا الإسنادِ ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « والحجبةُ :
في أن ^(٢) ما كان مباح الأصلِ ، يحرمُ : بمالِكِهِ ؛ حتى يأذنَ فيه مالِكُهُ .
(يعنى ^(٣) : وهو غيرُ محجورٍ عليه .) : أن ^(٤) الله (جل ثناؤه) قال :
(لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ؛ إِلَّا : أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنَ
تَرَاضٍ مِّنْكُمْ : ٤ - ٢٩) ؛ وقال : (وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ^(٥) : ٤ - ٢) ؛
وقال : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ ، نِحْلَةً) الآية : (٤ - ٤) . مع آيِ
كثيرةٍ ^(٦) - في كتابِ الله عز وجل - : قد حُظِرَ فيها أموالُ الناسِ ، إلا :
بطيبِ أنفسهم ؛ إلا : بما فرضَ ^(٧) الله : في كتابِهِ ، ثم سنةِ نبيِّهِ (صلى الله
عليه وسلم) ؛ وجاءتْ به حُجَّةٌ ^(٨) . » .

-
- (١) كافي الأم (ج ٢ ص ٢١٤) . والسلام فيها ورد على شكل سؤال وجواب .
 - (٢) في الأم زيادة : « كل » . (٣) هذا من كلام البيهقي .
 - (٤) كذا بالأمر ؛ وهو خبر المبتدأ . وفي الأصل : « لأن » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 - (٥) في الأم زيادة : « الآية » .
 - (٦) كذا بالأمر . وفي الأصل : « كثير » ؛ وهو تحريف .
 - (٧) عبارة الأم : « فرض في كتاب الله » الخ . وهي أنسب .
 - (٨) أي : غير نص ؛ كالإجماع والقياس . وراجع ما ذكره بعد ذلك (ص ٢١٥-٢١٦) :
من السنة وغيرها ؛ فهو مفيد هنا وفي بعض مسائل الصداق والإرث . وراجع كذلك :
السنن الكبرى (ج ٦ ص ٩١ - ٩٧) ؛ وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٢١٦) .

قال ^(١) : « ولو أضرَّ رجلٌ ، فخاف الموت ، ثم مرَّ بطعامٍ لرجلٍ - لم أرَ بأما : أن يأكلَ منه ما يرُدُّ من جوعه ؛ ويُقرِّمُ له ثمنه . » . وبسطَ الكلامَ في شرحه ^(٢) .

قال ^(٣) : « وقد قيل : إنَّ من الضَّرورةِ ^(٤) : أن يَمْرَضَ الرجلُ ، المرَضَ : يقولُ له أهلُ العلمِ به - أو يكونُ هو من أهلِ العلمِ به - : قلَّما يَبْرَأُ من ^(٥) كان به مثلُ هذا ، إلَّا : أن يأكلَ كلَّ كذا ، أو يشربه ^(٦) . أو : يُقالُ له ^(٧) : إنَّ أعجلَ ما يُبْرِكُ ^(٨) : أكلُ كذا ، أو شربُ كذا . فيكونُ له أكلُ ذلك وشربه : ما لم يكن خمرًا - : إذا بلغَ ذلك منها ^(٩) : أسكرته . - أو شيئًا : يُذهبُ العقلَ : من المحرِّماتِ أو غيرها ؛ فإنَّ إذهابَ العقلِ محرَّمٌ . » .

(١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢١٦) .

(٢) حيث قال : « ولم أر للرجل : أن يمنه - في تلك الحال - فضلا : من طعام عنده . وخت : أن يضيق ذلك عليه ، ويكون : أمان على قتله ، إذا خاف عليه : بالنع ، القتل . » . وقد ذكر نحوه في المختصر (ج ٥ ص ٢١٧) . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٤٥٥ و ٤٤٣ - ٤٧) .

(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٢٦) .

(٤) في الأم زيادة : « وجهانانبا . » فراجع كلامه قبل ذلك ؛ وقد تقدم بعضه (ص ٩٠ - ٩٣) .

(٥) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « قل من يرى من » ؛ وهي إما معرفة عما ذكرنا ، أو عن :

« قل من يرى ممن » .

(٦) في الأم : « أو يشرب كذا » .

(٧) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٨) ذكر في الأم مهموزاً ؛ وهو المشهور .

(٩) كذا بالأم . أى : إذا تناوله منها . وفي الأصل : « ما » . وهو إما محرف عما أثبتنا ؛

أو يكون أصل العبارة : « مايسكر » . فتأمل . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٥٠ - ٥٣) .

وَذَكَرَ حَدِيثَ الْمُرْتَيْنِ^(١) : فِي بَوْلِ الْإِبِلِ وَأَلْبَانِهَا ، وَإِذْنَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : فِي شَرِبِهَا ، لِإِصْلَاحِهِ لِأَبْدَانِهِمْ^(٢)

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) :
« قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ، إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ)^(٤) الْآيَةَ : (٣ - ٩٣) ؛ وَقَالَ : (فَبُظِّلَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ : ٤ - ١٦٠) ؛^(٥) يَعْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) :
طَيِّبَاتٍ : كَانَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ . وَقَالَ تَعَالَى : (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ؛ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالنَّمْرِ ، حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا ؛ إِلَّا مَا حَمَلَتْ

(١) نسبة إلى : «عربنة» . انظر الكلام عنها في المصباح (مادة : عربن) . وما تقدم بالهامش (ج ١ ص ١٥٤) .

(٢) راجع هذا الحديث ، والكلام عنه - : في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٨٢

وج ١٠ ص ٤) ، والفتح (ج ١ ص ٢٣٣ - ٢٣٧ وج ٧ ص ٣٢١ - ٣٢٢ وج ٨

ص ١٩٠ وج ١٢ ص ٩٠ - ٩١) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٥٤) ، وشرح العمدة

(ج ١١ ص ١٥٤) . فهو مفيد في مباحث كثيرة ، وفي قتال البغاة وقطاع الطريق خاصة .

(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢١١) . وقد ذكر أكثره : في السنن الكبرى

(ج ١٠ ص ٨ - ٩) ؛ متفرقا . وقد نقله عنها في المجموع (ج ٩ ص ٧٠ - ٧١) بتصرف .

(٤) راجع في السنن الكبرى ، ما روى عن ابن عباس : في سبب نزول ذلك . وراجع

أسباب النزول للواحدى (ص ٨٤) .

(٥) عبارة السنن الكبرى : « وهن يعني » الخ .

(٦) في الأم : « إلى : (وإنا لصادقون) . » . وذكر في السنن الكبرى إلى : (بظم) .

وراجع فيها : أثر ابن عباس ، وحديث عمر : في ذلك .

ظُهُورُهُمَا، أَوْ الْحَوَايَا، أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ؛ ذَلِكَ: جَزَيْنَا نَفْمَ بَيْنِهِمْ؛ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ (٦: ١٤٦).

قال الشافعي (رحمه الله): الْحَوَايَا: مَا حَوَى (١) الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، فِي الْبَطْنِ «.

« فَلَمْ يَزَلْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ (عز وجل) عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ - : الْيَهُودِ خَاصَّةً، وَغَيْرِهِمْ طَائِفَةً. - مُحَرَّمًا: مِنْ حِينَ حَرَّمَهُ، حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) مُحَمَّدًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ففَرَضَ الْإِيمَانَ بِهِ، وَأَمَرَ (٢): بِاتِّبَاعِ نَبِيِّ (٣) اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَطَاعَةِ أَمْرِهِ: وَأَعْلَمَ خَلْقَهُ: أَنْ (٤) طَاعَتُهُ: طَاعَتُهُ؛ وَأَنَّ دِينَهُ: الْإِسْلَامُ الَّذِي نَسَخَ بِهِ كُلَّ دِينٍ كَانَ قَبْلَهُ؛ وَجَمَلَ (٥) مَنْ أَدْرَكَهُ وَعَلِمَ دِينَهُ - : فَلَمْ يَتَّبِعْهُ. - : كَافِرًا بِهِ. فَقَالَ: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ: الْإِسْلَامُ: ٣ - ١٩ (٦)). »

« وَأَنْزَلَ (٧) فِي أَهْلِ الْكِتَابِ - : مِنَ الْمُشْرِكِينَ. - : (قُلْ: يَا أَهْلَ

(١) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى. أَيْ: مِنَ الْأَمْعَاءِ. وَفِي الْأَصْلِ وَالْمَجْمُوعِ: « حَوْلٌ »؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ عَلَى مَا يَظْهَرُ. وَالْحَوَايَا جَمْعٌ: « حَوِيَّةٌ ». وَرَاجِعٌ فِي الْفَتْحِ (ج ٨ ص ٢٠٥) تَفْسِيرًا بِنِ عِبَاسٍ لَتِلْكَ؛ وَغَيْرِهِ: بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ.
(٢) هَذَا إِلَى: أَمْرِهِ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى.
(٣) فِي الْأَمِّ: « رَسُولُهُ ».
(٤) عِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى هِيَ: « أَنْ دِينَهُ: الْإِسْلَامُ الَّذِي نَسَخَ بِهِ كُلَّ دِينٍ قَبْلَهُ؛ فَقَالَ: « النَّحْ ».

(٥) كَذَا بِالْأَمِّ. وَفِي الْأَصْلِ: « وَجَمَلَ »؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٦) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ: « فَكَانَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ ».

(٧) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ: « عَزَّ وَجَلَّ ».

الكتاب ، تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : **أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ ، وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا** (الآية ١) ، إلى : (مُسْلِمُونَ : ٣ - ٦٤) ؛ وأمر ^(١) :
بقتالهم حتى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ^(٢) : إن لم يُسَلِّمُوا ؛ وأنزل فيهم : (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ : الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ : فِي التَّوْرَةِ ،
وَالْإِنْجِيلِ) الآية ^(٣) : (٧ - ١٥٧) . فقيل (والله أعلم) : أوزارهم ^(٤) ،
وما مُنِعُوا - : بما أخذتوا . - قبل ما شرع : من دين محمد صلى الله عليه
وسلم ^(٥) .

« فلم يبق خلق يعقل - منذ بعث الله محمدًا صلى الله عليه وسلم . - :
كِتَابِي ^(٦) ، وَلَا وَثَنِي ، وَلَا حَيُّ بَرُوحٍ ^(٧) - : من جن ، ولا إنس . - :
بلغته دعوة محمد (صلى الله عليه وسلم) ؛ إلا قامت عليه حجة الله : بالتباع
دينه ؛ وكان ^(٨) مؤمنًا : بالتباعه ؛ وكافرًا : بترك اتباعه . »

(١) في الأم : « وأمرنا » .

(٢) في الأم زيادة : « عن يد وهم صاغرون » ؛ وهو اقتباس من آية التوبة : (٢٩)

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « إلى قوله : (والأغلال التي كانت عليهم) . » .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « أو زادهم » ؛ وهو تصحيف .

(٥) راجع في السنن الكبرى ، أثر ابن عباس : في ذلك .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « من جن ولا إنس بلغته دعوته » .

(٧) في الأم : « ذوروح » .

(٨) عبارة السنن الكبرى : « ولزم كل امرئ منهم تحريم الخ » .

« وَلَزِمَ كُلَّ أَمْرِيٍّ مِنْهُمْ - : آمَنَ بِهِ ، أَوْ كَفَرَ . - تَحْرِيمٌ ^(١) مَحْرَمٌ
اللَّهُ (عز وجل) على لسانِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم - : كان ^(٢) مُبَاحًا قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ :
مِنَ الْمَلَلِ ؛ أَوْ ^(٣) غَيْرَ مُبَاحٍ . - وإِحْلَالٌ مَا أَحَلَّ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ (صلى الله
عليه وسلم) : كان ^(٤) حَرَامًا فِي شَيْءٍ : مِنَ الْمَلَلِ ؛ [أَوْ غَيْرَ حَرَامٍ ^(٥)] «
« وَأَحَلَّ اللَّهُ (عز وجل) : طَعَامَ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ وَقَدْ ^(٦) وَصَفَ
ذُبَابَهُمْ ، وَلَمْ يَسْتَنْ مِنْهَا شَيْئًا . »

« فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْرُمَ ^(٧) ذَبِيحَةُ كِتَابِيَّ ؛ وَفِي الذَّبِيحَةِ حَرَامٌ -
عَلَى ^(٨) كُلِّ مُسْلِمٍ - : مِمَّا ^(٩) كَانَ حَرْمًا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ، قَبْلَ مُحَمَّدٍ

(١) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « مَحْرَمٌ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيمٌ .

(٢) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : « مُبَاحٌ » ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٣) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الْمَلَلُ ؛ غَيْرَ مُوجُودٍ بِالْأَمِّ . وَزَجَّحَ أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّاعِجِ .

(٤) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الْمَلَلُ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَرَاجِعٌ فِيهَا : حَدِيثُ جَابِرٍ وَمَعْقِلِ

بْنِ إِسَارٍ .

(٥) هَذِهِ زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ مَلَأْمَةٌ لِلْكَلَامِ السَّابِقِ ؛ فَرَأَيْنَا إِثْبَاتَهَا : وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوجُودَةٍ
بِالْأَمِّ وَلَا غَيْرِهَا .

(٦) عِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « فَكَانَ ذَلِكَ - عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ - : ذُبَابَهُمْ ،

لَمْ يَسْتَنْ » الْخ .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ زِيَادَةٌ : « مِنْهَا » . وَهُوَ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي التَّفْرِيعِ ، وَمَلَأْمٌ لِمَا جَاءَهُ .

وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحَلَ » . وَالظَّاهِرُ : أَنَّهَا مَحْرُوفَةٌ . وَقَدْ يُقَالُ :

« إِنْ مَرَادَهُ - فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ - أَنْ يَقُولَ : إِذَا حَدَّثْتَ ذَبِيحَةَ كِتَابِي قَبْلَ الْإِسْلَامِ ،

وَادْخَرَ مِنْهَا شَيْئًا مَحْرَمًا ، وَبَقِيَ إِلَى مَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ - : فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَنَاوَلَ ؛ لِأَنَّ

الذَّبْحَ حَدَثٌ : وَالْحَرْمَةُ لَمْ تَنْسَخْ بَعْدَهُ . وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ وَتَثْبِثٍ مِنْ صِحَّتِهِ .

(٨) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : مَحْرَمٌ . وَلَوْ قَدَّمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ : لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَظْهَرَ .

(٩) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى ؛ وَهُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ : حَرَامٌ . وَفِي الْأَصْلِ : « بِنَا » ؛

وَهُوَ خَطَأٌ وَتَسْحِيفٌ

(صلى الله عليه وسلم) . ولا ^(١) يجوزُ : أن يَبْقَى شَيْءٌ ^(٢) : من شَحْمِ البقرِ
والنعمِ . وكذلك : لو ذَبَحَهَا كِتَابِي لِنَفْسِهِ ، وَأَبَاحَهَا لِمُسْلِمٍ ^(٣) — : لم يَحْرُمْ
على مسلمٍ : من شَحْمِ بقرٍ ولا غنمٍ منها ، شَيْءٌ ^(٤) .

« ولا يجوزُ : أن يكونَ شَيْءٌ حلالاً — : من جهةِ الذِّكَاةِ ^(٥) . —
لأحدٍ ، حراماً على غيره . لأنَّ اللهَ (عز وجل) أَبَاحَ ما ذُكِرَ : عامَّةً ^(٦)
لا : خاصَّةً . »

« و ^(٧) هل يَحْرُمُ على أهلِ الكتابِ ، ما حَرَّمَ عليهم [قبلَ محمدٍ صلى
الله عليه وسلم ^(٨)] — : من هذه الشُّحُومِ وغيرِها . — : إذالم يَتَّبِعُوا مُحَمَّدًا
صلى الله عليه وسلم . ؟ »

« قال الشافعي : قد ^(٩) قيل : ذلك كله محرَّمٌ عليهم ، حتى يؤمنوا . »

(١) هذا إلى آخر الكلام ، ليس بالسنن الكبرى .

(٢) أى : على الحرمة . وقوله : شَيْءٌ : ليس بالأم .

(٣) أى : أعطاه إياها ، أو لم يمنعه من الانتفاع بها .

(٤) هذا : مذهب الجمهور ؛ وروى عن مالك وأحمد : التحريم . راجع في الفتح

(ج ٩ ص ٥٠٣) : دليل عبد الرحمن بن القاسم على ذلك ، والرد عليه . وراجع في السنن

الكبرى : حديث عبد الله بن المغفل الذى يدل على الإباحة .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « الزكاة لآخر » ، وهو تصحيف .

(٦) أى : إباحة عامة ، لا إباحة خاصة . وفي الأم : « عاماً لا خاصاً » ؛ وهو حال من

« ما » .

(٧) عبارة الأم : « فإن قال قائل : هل » .

(٨) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٩) فى الأم : « فقد » .

« وَلَا يَنْبَغِي ^(١) : أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ : وَقَدْ نَسِخَ مَا خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : بِدِينِهِ . كَمَا لَا يَجُوزُ - : إِذَا ^(٢) كَانَتْ الْحُرْمَةُ حَلَالًا لَهُمْ . - إِلَّا : أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ - : إِذْ حُرِّمَتْ عَلَى لِسَانِ بَيْنِنَا ^(٣) مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . - : وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي دِينِهِ . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي ^(٤) (رحمه الله) : « حَرَّمَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ - : مِنْ أَمْوَالِهِمْ - أَشْيَاءَ : أَبَانَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرَامًا بِتَحْرِيمِهِمْ ^(٥) - وَذَلِكَ مِثْلُ : الْبَحِيرَةِ ، وَالسَّائِبَةِ ، وَالْوَصِيْلَةِ ، وَالْحَامِ . كَانُوا : يَتْرَكُونَهَا ^(٦) فِي الْإِبْلِ وَالنَّمْرِ : كَالْمَتَقِّ ؛ فَيُحَرِّمُونَ : أَلْبَانَهَا ، وَلِحُومَهَا ، وَمِلْكَهَا . وَقَدْ فَسَّرْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٧) . - : فَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (مَا جَعَلَ اللَّهُ : مِنْ

-
- (١) كذا بالأمر . وفي الأصل كلمة غير واضحة ، وهي : « نيين » . وهي معرفة عما ذكرنا ، أو عن : « بين » أو « يتبين » . (٢) في الأم : « إن » ؛ وهو أحسن .
(٣) هذا ليس بالأمر .
(٤) كما في الأم (ج ٢ ص ٢١١) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٩) إلى قوله : وملكها . وانظر المجموع (ج ٩ ص ٧١) .
(٥) في الأم زيادة : « وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها » .
(٦) في بعض نسخ السنن الكبرى : « يزلونها » ؛ وهو صحيح المعنى أيضاً .
(٧) انظر ما تقدم (ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٥) . وراجع في السنن الكبرى (ص ٩ - ١٠) : حديث ابن السيب ، وكلامه في تفسير ذلك ؛ وحديث الجشمي ، وأثر ابن عباس المتعلق بذلك وبآية : (وجعلوا لله : مما ذرأ من الحرت والأنعام ؛ نصيباً : ٦ - ١٣٦) . ثم راجع الكلام عن حديث سعيد : في الفتح (ج ٦ ص ٣٥٣ - ٣٥٤) وج ٨ ص ١٩٦ - ١٩٨) ؛ فهو جليل الفائدة .

بَحِيرَةٍ ، وَلَا سَائِبَةٍ ، وَلَا وَصِيلَةٍ ، وَلَا حَامٍ : (٥ - ١٠٣) ؛ وقال تعالى :
(قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ : سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ؛ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ :
أَفْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ؛ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ : ٦ - ١٤٠) ؛ وقال عز وجل :-
وهو يذُكُرُ مَا حَرَّمَوا - : (وَقَالُوا : هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرَّتْ : حَجْرٌ^(١) ، لَا يَطْعَمُهَا
إِلَّا مَنْ نَشَاءُ ؛ بَزَعْمِهِمْ ؛ وَأَنْعَامٌ^(٢) : حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ؛ وَأَنْعَامٌ : لَا يَذُكُرُونَ
أَنْعَامَ اللَّهِ ، عَلَيْهَا : أَفْتِرَاءٌ عَلَيْهِمْ ؛ سَيَجْزِيهِمْ : بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * وَقَالُوا :
مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ : خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا ، وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ؛
وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً : فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ؛ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَّهُمْ ؛ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ :
٦ - ١٣٨ - ١٣٩) ؛ وقال : (مِمَّا نَبَى أَزْوَاجٍ : مِنَ الضَّانِّ اثْنَيْنِ) ؛ إلى^(٣)
قوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) ؛ وَالآيَةُ^(٤) بعدها : (٦ - ١٤٣ -
١٤٥) . [فَأَعْلَمَهُمْ جَلْ ثَنَاوَهُ^(٥)] : أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ عَلَيْهِمْ : بِمَا^(٦)
حَرَّمُوا .

-
- (١) أي : حرام ؛ كما قال البخاري وأبو عبيدة . انظر الفتح (ج ٦ ص ٢٣٨
وج ٨ ص ٢٠٦) .
(٢) في الأم : « إلى قوله : (حكيم علم) . » ؛ وهو تحريف . والصواب : « إلى
قوله : (يفترون) . » . لأنه ذكر فيها الآية التالية ، إلى قوله : (أزواجنا) ؛ ثم قال :
« الآية » . (٣) في الأم : « الآية والآيتين بعدها » .
(٤) في الأصل : « والآيتين » ، وهو تحريف ؛ لأن آية : (وعلى الذين هادوا) ؛ لا
دخل لها في هذا البحث بخصوصه ، وقد تقدم الكلام عنها . ويؤكد ذلك عبارة الأم السالفة .
(٥) الزيادة عن الأم .
(٦) أي : بسبب تحريمهم ، والمفعول محذوف . وعبارة الأم : « ما حرموا » . والمآل واحد .

« قال: ويقال: ^(١) نزل ^(٢) فيهم: (قل: هلُمَّ ^(٣) شهداءكم الذين يشهدون: أن الله حرم هذا؛ فإن شهدوا: فلا تشهد معهم: ٦ - ١٥٠). فرد إليهم ^(٤) ما أخرجوا - من البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحام - وأعلمهم: أنه لم يحرم عليهم ما حرموا: بتحريمهم. »
 « وقال تعالى: (أجلت لكم بهيمة الأنعام، إلا: ما يتلى عليكم: ٥ - ١)؛ [يعني ^(٥)] (والله أعلم): من الميتة. »
 « ويقال: أنزلت ^(٦) في ذلك: (قل: لا أجد فيما أوحى إلي، محرماً على طاعم يطعمه، إلا: أن يكون ميتة، أو دماً مسفوحاً، أو لحم خنزير - فإنه رجس. - أو فسقاً: أهلٌ لغير الله به: ٦ - ١٤٥). »
 « وهذا يشبه ما قيل؛ يعني: قل: لا أجد فيما أوحى إلي - من بهيمة الأنعام. - محرماً ^(٧)، إلا: ميتة، أو دماً مسفوحاً منها ^(٨): وهي

(١) هذا الى قوله: بتحريمهم؛ ذكر في السنن الكبرى (ص ١٠).

(٢) في الأم: « نزلت ». »

(٣) قال البخارى: « لغة أهل الحجاز: (هلم): للواحد والاثني والجمع. »؛ وذكر نحوه أبو عبيدة، بزيادة: « والذكر والأنثى سواء. » وأهل نجد فرقوا: بما يحسن مراجعته في الفتح (ج ٨ ص ٢٠٦). وانظر القرطبي (ج ١ ص ١٧٤).

(٤) عبارة السنن الكبرى: « فرد عليهم ما أخرجوا، وأعلمهم » الخ، ثم قل البيهقي: « وذكر سائر الآيات التي وردت في ذلك. »

(٥) زيادة حسنة، عن الأم.

(٦) في الأم: « أنزل ». »

(٧) عبارة الأم: « محرماً، أى: من بهيمة الأنعام. »

(٨) أى: من بهيمة الأنعام.

حَيْثُ ؛ أَوْ ^(١) ذَيْبِحَةً [كَافِرٍ ^(٢)] ؛ وَذَكَرَ تَحْرِيمَ الْخَنْزِيرِ مَعَهَا ^(٣) . وَقَدْ قِيلَ :
مِمَّا ^(٤) كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ ؛ إِلَّا كَذًا .

« وَقَالَ تَعَالَى : (فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ : حَلَالًا طَيِّبًا ؛ وَأَشْكُرُوا
نِعْمَةَ اللَّهِ : إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ : الْمَيْتَةَ ، وَالْدَّمَ ،
وَلَمْ يَحْزُرِ الْخَنْزِيرِ ، وَمَا أَهْلٌ لِنَعْرِ اللَّهِ بِهِ : ١٦ - ١١٥) . وَهَذِهِ الْآيَةُ : فِي مِثْلِ
مَعْنَى الْآيَةِ قَبْلَهَا ^(٥) . »

قال الشافعي - في رواية حَرَمَلَةَ عَنْهُ - : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حِلٌّ لَكُمْ ؛ وَحِلٌّ لَكُمْ ؛ ٥ - ٥) . فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ :
الذَّبَّاحِ ، وَمَا سِوَاهَا : مِنْ طَعَامِهِمُ الَّذِي لَمْ نَعْتَقِدْهُ ^(٦) : مُحَرَّمًا عَلَيْنَا . فَأَنبِئْتَهُمْ
أُولَى : أَنْ لَا يَكُونَ فِي النَّفْسِ مِنْهَا ، شَيْءٌ ؛ إِذَا غَسَلَتْ . » .
ثُمَّ بَسَطَ الْكَلَامَ : فِي إِبَاحَةِ طَعَامِهِمُ الَّذِي يَغْيِبُونَ عَلَى صَنْعَتِهِ : إِذَا لَمْ

(١) هذا بيان لقوله : (أو فسقا) .

(٢) زيادة متعينة ، عن الأم (٣) أي : بهيمة الأنعام .

(٤) في الأم : « ما » . وعبارة الأصل أولى : لأن عبارة الأم توهم : أن المقبول ما جدد « إلا » ؛ مع أنه ضمير محذوف عائد إلى « ما » ؛ والتقدير : « تأكلونه » . وهذا القول هو ما ذكره عن بعض أهل العلم والتفسير ، فيما سبق (ص ٨٨) .

(٥) يحسن في هذا المقام : أن تراجع في الفتح (ج ٨ ص ١٩١) ، ما روى عن ابن عباس : في سبب نزول قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم : ٥ - ٨٧) .

(٦) في لأصل كلمة غير بيينة ؛ وهي : « معصب » ؛ والظاهر أنها محرفة عما ذكرنا ، أو عن : « نظنه » .

نَعْلَمُ فِيهِ حَرَامًا ؛ وَكَذَلِكَ الْآيَةُ : إِذَا لَمْ نَعْلَمْ نَجَاسَةً ^(١)
ثُمَّ قَالَ - فِي هَذَا ؛ وَفِي ^(٢) مُبَايَعَةِ الْمُسْلِمِ : يَكْتَسِبُ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ ؛
وَالْأَسْوَاقِ : يَدْخُلُهَا مِمَّنْ الْحَرَامِ . - « وَلَوْ تَنَزَّهَ أَمْرُؤُكُمْ ^(٣) عَنْ هَذَا ،
وَتَوَقَّاهُ - : مَا لَمْ يَتْرُكْهُ : عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . - : كَانَ حَسَنًا ^(٤) . لِأَنَّهُ قَدْ نَجِلَ
لَهُ : تَرَكُ مَا لَا يَشْكُ فِي حِلَالِهِ . وَلَكِنِّي أَكْرَهُ : أَنْ يَتْرُكَهُ : عَلَى تَحْرِيمِهِ ؛
فِي كَوْنِهِ . جَهْلًا بِالسُّنَّةِ ، أَوْ رَغْبَةً عَنْهَا . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أخبرني أبو أحمد بن أبي الحسن ، أنا
عبد الرحمن (يعني : ابن أبي حاتم) ؛ أخبرني أبي ، قال : سمعتُ يونسَ بنَ
عبد الأعلى ، يقول : قال لي الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمُ بِالْبَاطِلِ ؛ إِلَّا أَنْ
تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ^(٥)) : (٤ - ٢٩) . - قال :

(١) يحسن أن تراجع في هذا البحث ، المختصر والأم (ج ١ ص ٤ و ٧) ، والسنن
الكبرى (ج ١ ص ٣٢ - ٣٣) ، والفتوح (ج ٩ ص ٤٩٢) ، وشرح مسلم للنووي
(ج ١٣ ص ٧٩ - ٨٠) ، والمجموع (ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٥) .

(٢) في الأصل : « أو » ؛ والزيادة من النسخ .

(٣) عبارة الأصل : « ولو تنزوا أمر » . وهو تصحيف .

(٤) للشافعي في الأم (ج ٢ ص ١٩٥) : كلام جيد يتصل بهذا المقام ؛ فراجعه .
والنظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ٣٣٤ - ٣٣٥) .

(٥) راجع في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٦٣) : أثر قتادة في ذلك ؛ وغيره . بما

يتعلق بالمقام .

« لا يكونُ في هذا المعنى ، إلا : هذه الثلاثة الأحكامُ ^(١) وما عداها فهو : الأكلُ بالباطل ؛ على المرءِ في ماله : فَرَضَ مِنْ اللَّهِ (عز وجل) : لا يَنْبَغِي له [التصرفُ ^(٢)] فيه ؛ وشئٌ يُعْطِيهِ : يريدُ به وجهَ صاحبه . ومن الباطل ، أن يقولَ : أَحْرَزُ ^(٣) ما في يدي ؛ وهو لك . »

وفيا أنبأني أبو عبدالله الحافظُ (إجازة) : أن أبا العباس محمد بن يعقوبَ ، حدّثهم : أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي ^(٤) (رحمه الله) : « جِماعُ ما يَحِلُّ : أن يأخذه ^(٥) الرجلُ من الرجلِ المسلمِ ؛ ثلاثةٌ وُجُوهُ : (أحدها) : ما وَجَبَ على الناسِ في أموالِهِمْ — مما ليس لهم دَفَعَهُ : من جنائياتِهِمْ ، وجناباتٍ مَنْ يَعْقِلُونَ عنه . — وما وَجَبَ عليهم : بالزَّكَاةِ ، والنَّدْوَرِ ، والكفّاراتِ ، وما أشبهَ ذلك . »

« [وثانيها ^(٦)] : ما أَوْجَبُوا على أنفُسِهِمْ : مما أَخَذُوا به العِوَضَ من البُيُوعِ ، والإيجاراتِ ، والهباتِ : للثَّوَابِ ؛ وما في معناها ^(٧) . »

« [وثالثها ^(٦)] : ما أعطَوْا : مُتَطَوِّعِينَ — من أموالِهِمْ . — الثَّامِسَ واحدٍ من وجهين ؛ (أحدهما) : طلبُ ثَوابِ اللَّهِ . (والآخرُ) :

(١) يقصد : الوجوه الثلاثة الآتية في رواية الربيع . فتأمل .

(٢) زيادة حسنة : للإيضاح .

(٣) أي : قدر . وفي الأصل : « احرز » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١٤٧-١٤٨) .

(٥) في الأم : « يأخذه » وهو أحسن .

(٦) هذه الزيادة : للإيضاح ؛ وليست بالأم أيضا .

(٧) في الأم : « معناه » ، وكلاهما صحيح كما لا يخفى .

طلب الاستِحْمَادِ (١) إلى (٢) مَنْ أَعْطَوْهُ إِيَّاهُ وَكَلَاهَا مَعْرُوفٌ حَسَنٌ؛ وَنَحْمُ نَرْجُو عَلَيْهِ : الثَّوَابَ ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . « .

« ثم : مَا أَعْطَى النَّاسُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ - : مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، وَهِيَ فِي مَعْنَاهَا . - : وَاحِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ (أَحَدُهُمَا) : حَقٌّ ؛ (وَالْآخَرُ) : بَاطِلٌ فَمَا أَعْطَوْهُ (٣) - : مِنْ الْبَاطِلِ . - : غَيْرُ جَائِزٍ لَهُمْ ، وَلَا لِمَنْ أَعْطَوْهُ وَذَلِكَ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم مِّنْكُمْ ، بِالْبَاطِلِ ٤٠ - ١٨٨) . « .

« فَالْحَقُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ - : الَّذِي هُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي صَفَّتْ . - يَدُلُّ : عَلَى الْحَقِّ : فِي نَفْسِهِ ؛ وَعَلَى الْبَاطِلِ : فِي مَا خَالَفَهُ . «
« وَأَصْلُ ذِكْرِهِ : فِي الْقُرْآنِ ، وَالسُّنَنِ ، وَالْأَثَارِ . قَالَ (٥) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - : فِيمَا نَدَّبَ بِهِ (٦) أَهْلَ دِينِهِ - : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ : مِّنْ قُوَّةٍ ، وَمِنْ رِّبَاطِ الْخَيْلِ (٧) ؛ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ : ٨ - ٦٠) ؛ فَزَعَمَ

(١) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَهُوَ الْقَصُودُ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ مَضْرُوبًا عَلَى الدَّالِ بِمَدَادٍ آخَرَ ، وَمَشَبَهًا بِدَلْهَا هَمْزَةً . وَهُوَ خَطَأٌ وَتَضْعِيفٌ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « مِمَّنْ » ؛ وَكَلَاهَا صَحِيحٌ عَلَى مَا أَظُنُّ .

(٣) فِي الْأَمِّ : « أَعْطَوْا » ؛ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى : « مَا » ؛ مُقَدَّرٌ فِي عِبَارَتِهَا .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ : مَضْرُوبًا عَلَى الْوَاوِ بِمَدَادٍ آخَرَ . وَهُوَ حَطَأٌ

بِأَيْ : عَنِ الْإِشْتِبَاهِ بِآيَةِ النَّسَاءِ السَّابِقَةِ . وَيَحْسَنُ : أَنْ تَرَاجَعَ فِي السَّنَنِ السَّكْبَرِيِّ (ج ٦ ص ٩١ - ٩٥) ، بَعْضُ مَا وَرَدَ : فِي أَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ حَقِّ .

(٥) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الرَّمِي ؛ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ السَّكْبَرِيِّ (ج ١٠ ص ١٣)

(٦) أَيْ : كَلَّفَ بِهِ . وَفِي الْأَمِّ : « إِلَيْهِ » ؛ أَيْ : دَعَا إِلَيْهِ .

(٧) ذَكَرَ فِي الْأَمِّ إِلَى هُنَا .

أهل العلم [بالتفسير^(١)] : أن القوة هي : الرَّمَى . وقال الله تبارك وتعالى :
(وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ، مِنْهُمْ — : فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ ، وَلَا
رِكَابٍ : ٥٩ - ٦٠) .

ثم ذكر : حديث أبي هريرة^(٢) ، ثم حديث ابن عمر : في السَّبِقِ^(٣) .
وذكر : ما يحلُّ منه ، وما يحرم^(٤) .

(١) زيادة جيدة ، عن الأم والسنن الكبرى . وراجع فيها حديث عقبة بن عامر
الموافق لذلك ؛ وراجع الكلام عليه : في شرح مسلم للنووي (ج ١٣ ص ٦٤ - ٦٥) ،
والفتح (ج ٦ ص ٥٨ - ٥٩) .
(٢) ولفظه : « لا سبق إلا : في نصل ، أو حافر ، أو حف . أو : إلا في حافر ،
أو حف . » .

(٣) ولفظه : « سابق بين الخيل التي قد أضمرت » . وذكر قول ابن شهاب :
« مضت السنة : [بأن سبق] في النصل والإبل ، والحيل ، والدواب - حلال . » .
وانظر السنن الكبرى (ص ١٦ - ١٧) ثم راجع الكلام على حديث ابن عمر : في شرح
مسلم (ج ١٢ ص ١٤ - ١٦) ، والفتح (ج ٦ ص ٤٦ - ٤٨) وطره التتريب (ج ٧
ص ٢٠٧ - ٢٤٢) .

(٤) راجع كلامه عن ذلك ، وعن النضال - : في الأم (ص ١٤٨ - ١٥٥) ،
والمختصر (ج ٥ ص ٢١٧ - ٢٢٣) : فقد لا تظفر بمثله في كتاب آخر .

« مَا يُؤْتِرُهُ عَنْهُ فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ »^(١)

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) - في قول الله عز وجل : وَلَا يَأْتِلُ أُلُوهَا الْفَضْلَ مِنْكُمْ وَالسَّمَةَ : أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى : ٢٤ - ٢٢ . : « نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ حَلَفَ : أَنْ لَا يَنْفَعَ رَجُلًا ؛ فَأَمَرَهُ اللَّهُ (عز وجل) : أَنْ يَنْفَعَهُ . » .

قال الشيخ : وهذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) : حَلَفَ : أَنْ لَا يَنْفَعَ مِسْطَحًا ؛ لِمَا كَانَ مِنْهُ : فِي شَأْنِ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) . فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ^(٣) .

* * *

(١) أى : فى باههما . فلا يعترض : بعدم ذكر شيء هنا : خاص بالنذر . وراجع كلام الحافظ فى الفتح (ج ١١ ص ٤١٥) عن حقيقة اليمين والنذر ؛ لجودته .
(٢) كما فى الأم (ج ٧ ص ٥٦) : بعد أن ذكر : أنه يكره الأيمان على كل حال ، إلا فيما كان طاعة لله : كالبيعة على الجهاد . وبعد أن ذكر : أن من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيرا منها - فالاختيار : أن يفعل الخير ، ويكفر . محتجا على ذلك : بأمر النبي به - : فى الحديث المشهور الذى رواه الشيخان ومالك وغيرهم . - وبالآية الآتية . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٢٣) ، وكلامه المتعلق بذلك : فى الأم (ج ٤ ص ١٠٧) .
ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣٠ - ٣٢ - ٣٦ و ٥٠ - ٥٤) ، وشرح مسلم للنووى (ج ١١ ص ١٠٨ - ١١٦) ، والفتح (ج ١١ ص ٤١٦ و ٤٨٤ - ٤٩٣) ، وشرح الموطأ للزرقانى (ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥) : لتقف على تفصيل القول والخلاف : فى كون الكفارة : قبل الحنث ، أو بعده ، وعلى غيره : بما يتعلق بالمقام .

(٣) انظر السنن الكبرى (ص ٣٦ - ٣٧) . ثم راجع الكلام على هذه الآية ، وعلى حديث الإفك - فى الفتح (ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣ و ج ٧ ص ٣٠٥ و ٣٠٧ و ج ٨ ص ٣١٥ - ٣٤٢) ، وشرح مسلم (ج ١٧ ص ١٠٢ - ١١٨) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال ^(١) : « قلت ^(٢) للشافعي : ما لغو اليمين ؟ . قال : الله أعلم ؛ أما الذي نذهب إليه : فما قالت عائشة (رضي الله عنها) ؛ أنا مالك ، عن هشام ، عن ^(٣) عروة ، عن عائشة (رضي الله عنها) : أنها قالت : لغو اليمين : قول الإنسان : لا والله ؛ وأبلى والله ^(٤) . »

« قال ^(٥) الشافعي : اللغو ^(٦) في كلام ^(٧) العرب : الكلام غير المَعقود

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٢٥ - ٢٢٦) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٨) . وقد ذكر بعض ما سياتي ، في المختصر (ج ٥ ص ٢٢٥) . وقد أخرج البخاري قول عائشة ، من طريقين ، عن هشام ، عن عروة . وأخرجه أبو داود من طريق إبراهيم ابن الصائغ ، عن عطاء عنها : مرفوعاً ، وموقوفاً . انظر السنن الكبرى (ص ٤٩) ، وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٦٣) .

(٢) في الأم : « فقلت » .

(٣) في الأصل : « بن » ؛ وهو تصحيف . والتصحيح من عبارة الأم وغيرها :

« هشام بن عروة عن أبيه » .

(٤) قال الفراء (كما في اللسان) : « كأن قول عائشة ، أن اللغو : ما يجري في الكلام

على غير عقد . وهو أشبه ما قيل فيه ، بكلام العرب » . وقد أخرج البيهقي عن عائشة أيضاً :

« ما يؤكد ذلك . وقال الماوردي — كما في شرح الموطأ ، والفتح (ج ٨ ص ١٩١) — :

« أي : كل واحدة منهما — إذا قلها مفردة . — لغو . فلو قلها معاً : فالأولى لغو ؛

والثانية منعقدة : لأنها استدراك مقصود . » . وأخرج البيهقي عن ابن عباس ، مثل

قول عائشة .

(٥) في الأم : « فقلت للشافعي : وما الحجة فيما قلت ؟ . قال : انه أعلم ؛ اللغو » الخ .

(٦) هذا وما سياتي عن الشافعي إلى قوله : وعليه الكفارة ؛ نقله في اللسان (مادة :

لما) : ببعض اختصار واختلاف .

(٧) في الأم والمختصر واللسان : « لسان » .

عليه قلبه^(١)؛ وجماع اللغو يكون^(٢) : في الخطأ^(٣) . «

وبهذا الإسناد - في موضع آخر^(٤) - : قال الشافعي : « لغو اليمين -

كما قالت عائشة^(٥) (رضي الله عنها) ؛ والله أعلم - : قول الرجل : لا والله ، وبلى^(٦) والله . وذلك : إذا كان^(٧) : اللجاج . والغضب^(٨) ،

(١) أي : قلب المتكلم . وهذا غير موجود في الأم والمختصر واللسان . وعبارة الأصل هي : « فيه » . والظاهر : أنها ليست مزيدة من الناسخ ؛ وأنها محرفة عما ذكرنا . ويؤيد ذلك عبارة المختار والمصباح واللسان : « اللغو : مالا يقصد عليه القلب » . قال الراغب في المفردات (ص ٤٦٧) - بعد أن ذكر نحوه - : « وذلك : ما يجرى وصلا للكلام ، يضرب : من العادة . قال : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم : ٢ - ٢٢٥ . ٥ - ٨٩) . «

(٢) عبارة اللسان : « هو الخطأ » .

(٣) ثم أخذ يرد على ما استحسنته مالك - في اللوطأ - وذهب إليه : « من أن اللغو : حلف الإنسان على الشيء : يستيقن أنه كما حلف عليه ، ثم يوجد على خلافه . « . وراجع آراء الفقهاء في هذه المسألة ، وأدلتهم - : في الفتح (ج ١١ ص ٤٣٨ - ٤٣٩) . وانظر النهاية لابن الأثير (ج ٤ ص ٦١) ، والفرطين (ج ١ ص ٧٧) ، وما رواه يونس عن الشافعي في أواخر الكتاب .

(٤) من الأم (ج ٧ ص ٥٧) .

(٥) حين سألتها عطاء وعبد بن عمير ، عن آية : (لا يؤاخذكم الله باللغو) . كما ذكره قبل كلامه الآتي . وانظر السنن الكبرى (ص ٤٩) .

(٦) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وفي الأصل : بدون الواو . ولعلها سقطت من الناسخ .

(٧) أي : وجد . وفي الأم والمختصر ، زيادة : « على » ؛ وهي أحسن .

(٨) روى البيهقي ، عن ابن عباس (أيضا) أنه قال : « لغو اليمين : أن تحلف وأنت غضبان » .

وَالْعَجَلَةُ^(۱)؛ لَا يَعْقِدُ : عَلَى مَا حَلَفَ [عَلَيْهِ] ^(۲) . «

« وَعَقْدُ الْيَمِينِ : أَنْ يَعْينَهَا ^(۳) عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ : أَنْ لَا يَفْعَلَ الشَّيْءَ ؛

فَيَفْعَلُهُ ؛ أَوْ : لِيَفْعَلَنَّهُ ^(۴) ؛ فَلَا يَفْعَلُهُ ؛ أَوْ ^(۵) : لَقَدْ كَانَ ؛ وَمَا كَانَ . «

« فَهَذَا : آثِمٌ ؛ وَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ : لِمَا وَصَفْتُ : مِنْ [أَنَّ ^(۶)] اللَّهُ

(عز وجل) قَدْ جَعَلَ الْكُفَّارَاتِ : فِي تَعْمِدِ ^(۷) الْمَأْتَمِ ^(۸) . قَالَ ^(۹) : (وَحُرْمَ

عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ : مَا دُمْتُمْ حُرْمًا : ۵ - ۹۶) ؛ وَقَالَ ^(۱۰) تَقْتُلُوا الصَّيْدَ :

(۱) ذكر في المختصر واللسان إلى هنا . وقد يوهم ذلك : أن ما ذكر هنا إنما هو :

للتقييد . والظاهر : أنه : لبيان الغالب ؛ وأن العبرة : بعدم العقد ؛ سواء أوجد شيء من ذلك ، أم لا .

(۲) زيادة حسنة ، عن الأم .

(۳) أى : يقصدها ويأتى بها . وعبرة الأصل : « يعينها » ؛ وهى مصحفة عن ذلك ،

أو عن عبارة الأم والمختصر : « يثبتها » ؛ أى : يحققها . وعبرة اللسان : « تثبتها » ؛
بالتاء : هنا وفيما سياتى . وذكر فى المختصر إلى قوله : بعينه .

(۴) فى الأصل : « أو ليفعله » ؛ وهو تحريف . والتصحيح من الأم واللسان .

(۵) كذا بالأم واللسان . وهو الظاهر . وفى الأصل : بالواو فقط . ولعل النقص

من الناسخ .

(۶) زيادة متعينة ، عن الأم .

(۷) كذا بالأم . وفى الأصل : « عمل » ؛ وهو تصحيف .

(۸) راجع كلامه فى الأم (ص ۵۶) ، والمختصر (ص ۲۲۳) . وانظر السنن

الكبرى (ص ۳۷) ، وما تقدم (ج ۱ ص ۲۸۷ - ۲۸۸) : من وجوب الكفارة فى

القتل العمد .

(۹) فى الأم : « فقال » .

(۱۰) فى الأم : « ولا » ؛ وهو خطأ من الناسخ أو الطابع .

وَأَنْتُمْ حُرْمٌ)؛ إلى (١) قوله: (هَدِيَا: بَالِغَ الْكُفْبَةِ؛ أَوْ كَفَّارَةً: طَمَامٌ مَسَاكِينَ؛ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ: صِيَامًا؛ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ: ٥ - ٩٥).
ومثلُ قوله في الظَّهَارِ: (وَلَا يَنْهَمُ لِيَقُولُونَ مُنْكَرًا: مِنَ الْقَوْلِ؛ وَزُورًا: ٥٨ - ٢)؛ ثم أمر فيه: بالكفارة (٢).

« قال الشافعي (٣): وَيُحْزَى: بِكِفَارِ (٤) الْعَلِيِّ، مُدٌّ - : مُدُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. - : (٥) مِنْ حِنْطَةٍ. »

« قال (٣): وَمَا يَقْتَاتُ (٦) أَهْلُ الْبُلْدَانِ - : مِنْ شَيْءٍ. - أَجْزَأُهُمْ مِنْهُ مُدٌّ. »

(١) عبارة الأم: « إلى: (بالغ الكعبة) ». « .

(٢) راجع في ذلك، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٧ و ٣٩٠ و ٣٩٣). وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٦).

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٥٨)، والمختصر (ج ٥ ص ٢٢٦) وقد ذكر أوله: في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٥٤).

(٤) عبارة غير الأصل: « في كفارة » - وهي أحسن.

(٥) قوله: من حنطة؛ ليس بالمختصر، ولا السنن الكبرى. وقد استدلل على ذلك: « بأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر: فدفمه إلى رجل، وأمره: أن يطعمه ستين مسكينا. والعرق: خمسة عشر صاعا؛ وهي: ستون مدا. »؛ ثم رد على ابن السيب، فيما زعمه: « من أن العرق: مابين خمسة عشر صاعا إلى عشرين ». - فراجع: في الأم والسنن الكبرى. وراجع الفتح (ج ١ ص ٢١٢ و ج ١١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧)، وشرح الموطأ (ج ٣ ص ٦٦).

(٦) في المختصر: « اقتات ».

« [قال^(١)] : وأقل ما يكفي^(٢) - من الكِسْوَةِ . - كل ما وقع عليه اسمُ كِسْوَةٍ - من عِمَامَةٍ ، أو سَرَاوِيلَ ، أو إِزَارٍ ، أو مِقْنَعَةٍ ؛ وغير ذلك - : للرجل ، والمرأة ، والصبي^(٣) . لأنَّ^(٤) الله (عز وجل) أطلقه : فهو مُطلقٌ . »

« [قال^(٥)] : وليس له - إذا كفر بالإطعام^(٦) - أن يُطعمَ أقلَّ من عشرة^(٧) ؛ أو بالكِسْوَةِ : أن يكسُوَ أقلَّ من عشرة . »
« [قال^(٨)] وإذا^(٩) أعتق في كفارةِ اليمينِ^(١٠) : لم يُجزَّه إلا رقبَةٌ

(١) كما في الأم (ص ٥٩) . وقد ذكر بعضه في المختصر (ص ٢٢٨) . واقتبس بعضه في السنن الكبرى (ص ٥٦) . والزيادة للتنبيه .

(٢) في المختصر : « يجزي . »

(٣) ذكر إلى هنا في المختصر ، بلفظ : « لرجل أو امرأة أو صبي . »

(٤) عبارة الأم هي : « لأن ذلك كله يقع عليه اسم : كسوة ؛ ولو أن رجلاً أراد أن

يستدل بما تجوز فيه الصلاة : من الكسوة ؛ على كسوة المساكين - : جاز لغيره أن يستدل بما يكفي في الشتاء ، أو في الصيف ، أو في السفر : من الكسوة . ولكن : لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا ؛ وإذا أطلقه الله : فهو مطلق . »

(٥) كما في الأم (ص ٥٨) . والزيادة : للتنبيه . وعبارة الأم فيها تفصيل يحسن الوقوف عليه .

(٦) في الأم : « بإطعام . » وفي الأصل : « بالطعام . » ولعله محرف عما أثبتنا : بما هو أولى .

(٧) راجع في الفتح (ج ١١ ص ٤٧٦) : الخلاف في جواز إعطاء الأقرباء ، وفي اشتراط الإيثار .

(٨) كما في الأم (ص ٥٩) . والزيادة : للتنبيه .

(٩) في الأم : « ولو . »

(١٠) في الأم زيادة : « أو في شيء وجب عليه العتق »

مؤمنة^(١)؛ وَيَجْزِي كُلُّ ذِي نَقْصٍ : بِعَيْبٍ لَا يُضِرُّ بِالْعَمَلِ إِضْرَارًا^(٢) يَنْتَأ . « . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِي شَرْحِهِ^(٣) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) - في قول الله عز وجل : (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ . وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ - ١٠٦) . - :

« فَجَعَلَ قَوْلَهُمُ الْكُفْرَ : مَمْفُورًا لَهُمْ ، مَرْفُوعًا عَنْهُمْ : فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(٥) . فَكَانَ الْمَعْنَى الَّذِي عَقَلْنَا : أَنَّ قَوْلَ الْمُكْرَهِ ، كَمَا لَمْ يَقُلْ^(٦) : فِي الْحُكْمِ . وَعَقَلْنَا : أَنَّ الْإِكْرَاهَ هُوَ : أَنْ يُتَلَبَّ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ . فَإِذَا تَلَفَ^(٧)

(١) عبارة الأم : « ويجزي في الكفارات ولد الزنا ، وكذلك كل » الخ .

(٢) في الأم : « ضررا » .

(٣) فراجع (ص ٥٩ - ٦٠) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٢٩) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٥٧ - ٥٩) ، والفتح (ج ١١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٢٣٦) .

(٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٦٩) . ويحسن أن تراجع أول كلامه . وقد ذكر بعضه في المختصر (ج ٥ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) .

(٥) انظر ما تقدم (ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٩٨ - ٢٩٩) ، والفتح (ج ١٢ ص ٢٥٧) .

(٦) كذا بالأم ؛ أي : كعدمه . وفي الأصل : « يعقل » . وهو محرف . ويؤكد ذلك عبارة المختصر : « يكن » . ولو كان أصل الكلام : « أن المكروه » الخ ؛ لكان مافي الأصل صحيحا : أي كالمجنون .

(٧) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « حلف » ؛ وهو تصحيف .

ما حَلَفَ^(١) : لَيَفْعَلَنَّ فِيهِ شَيْئًا ؛ فَقَدْ^(٢) غَلِبَ : بغيرِ فِعْلِ مِنْهُ . وهذا : في
أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ . . .

وقد أَطْلَقَ^(٣) الشافعي (رحمه الله) القولَ فِيهِ ؛ واختار : « أَنْ يَمِينِ
الْمُكْرَهِ : غيرُ ثابتةٍ عَلَيْهِ ؛ لِما احتجَّ بِهِ : من الكتابِ [والسُّنَّةِ^(٤)] .
قال الشافعي^(٥) : « و [هو^(٦)] قولُ عطاء : إنه يُطْرَحُ عن الناسِ ، الخَطَأُ
والنَّسيانُ .^(٧) » .

وبهذا الإسنادِ ، قال : قال الشافعي^(٨) - « فِيمَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ
رَجُلًا ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، أَوْ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا » - : « فالورعُ : أَنْ يَمْنَحَتْ ؛
وَلَا يَتَّبِعَنَّ^(٩) : أَنَّهُ يَمْنَحُ . لأنَّ الرِّسُولَ وَالكِتَابَ ، غيرُ الكلامِ : وإن
كانَ يَكُونُ كَلَامًا فِي حَالٍ . »

-
- (١) في المختصر زيادة حسنة ، وهي : « عليه » .
(٢) عبارة المختصر : « فهو في أكثر من الإكراه » .
(٣) أي : عمم . حيث قال (ص ٧٠) : « وكذلك : الأيمان بالطلاق والعتاق والأيمان
كأها ، مثل اليمين بالله » .
(٤) زيادة حسنة عن عبارته في الأم (ص ٧٠) .
(٥) كما في الأم (ص ٦٨) . وينبغي أن تراجع كلامه فيها .
(٦) زيادة متعينة عن الأم . أي : وهو بطريق الأولى .
(٧) في الأم زيادة : « ورواه عطاء » . أي : مرفوعا ؛ بلفظ مشهور في آخره
زيادة : « وما استكرهوا عليه » . انظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٦١) .
(٨) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٣) . وذكر بعضه في المختصر (ج ٥ ص ٢٣٦) .
(٩) عبارة الأم - وهي ابتداء القول - : « فإذا حلف أن لا يكلم » الخ .
(١٠) عبارة الأم : « يبين لي أن » . وعبارة المختصر : « يبين لي ذلك » . وذكر
الزنى إلى قوله : الكلام ؛ ثم قال : « هذا عندي به وبالحق أولى : قال الله جل ثناؤه : =

« وَمَنْ حَتَّهْ ذَهَبَ : إِلَى أَنْ اللَّهُ (عز وجل) قَالَ (١) : (وَمَا كَانَ
 ابْشَرَ : أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ؛ إِلَّا : وَخِيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ
 رَسُولًا : فَيُوحِي بِإِذْنِهِ ، مَا يَشَاءُ (٢) : ٤٢ - ٥١) . وَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ (عز وجل)
 يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فِي الْمُنَاقِقِينَ : (قُلْ : لَا تَمْتَدِرُوا ؛ لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ؛ قَدْ
 نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ : ٩ - ٩٤) ؛ وَإِنَّمَا نَبَأْنَا مِنْ (٣) أَخْبَارِهِمْ : بِالْوَحْيِ
 الَّذِي نَزَلَ (٤) بِهِ جَبْرِيْلُ (عَلَيْهِ السَّلَام) عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛
 وَيَخْبِرُهُمُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : بِوَحْيِ (٥) اللَّهِ (عز وجل) .
 « وَمَنْ قَالَ : لَا يَحْتُ ؛ قَالَ : لِأَنَّ (٦) كَلَامَ الْأَدَمِيِّينَ لَا يُشْبَهُ كَلَامَ
 اللَّهِ (عز وجل) : كَلَامُ (٧) الْأَدَمِيِّينَ : بِالْمُؤَاجَبَةِ ؛ أَلَا تَرَى : أَنَّهُ (٨) لَوْ هَجَرَ

= (آيتك : أن لاتكلم الناس ثلاث ليال سوبا) ؛ إلى قوله : (بكرة وعشيا : ١٩ -
 ١٠ - ١١) . فأفهمهم : ما يقوم مقام الكلام : ولم يتكلم . وقد احتج الشافعي : بأن
 الهجرة محرمة فوق ثلاث ؛ فلو كتب أو أرسل « إلى آخر ما سيأتي .

(١) هذا إلى قوله : بوحى الله ؛ اقتبسـه . ببعض اختصارـه . في السنن الكبرى (ج ١٠
 ص ٦٣) ؛ وذكر ما بعده إلى آخر الكلام ، وعقبه بحديثي أبي أيوب وأبي هريرة : في
 النهي عن الهجرة . وفي طرح التثريب (ج ٨ ص ٩٧ - ٩٩) كلام جامع في الهجرة ؛ فراجعـه .
 وراجع في السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٢) كلام الشافعي في ذلك (٢) في الأم زيادة : « الآية » .
 (٣) في الأم : « بأخبارهم » . وما هنا أحسن .

(٤) في الأم وبعض نسخ السنن الكبرى : « ينزل » . وهو أنسب .

(٥) في بعض نسخ السنن الكبرى : « بوحى إليه » .

(٦) في الأم والسنن الكبرى : « إن » . وهو أحسن .

(٧) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وهو استئناف ياني . وفي الأصل : « وكلام » .

والظاهر أن الزيادة من الناسخ .

(٨) هذا ليس بالأمر .

رجلٌ رجلاً - كانت^(١) الهجرة محرمة عليه فوق ثلاث ليالٍ^(٢) - فكتب إليه ، أو أرسل إليه - : وهو يقدر على كلامه . - : لم يخرج هذا من هجرته : التي يأتى بها^(٣) .

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « وإذا حلف الرجل : ليضربن عبده مائة سوطٍ ؛ فجهمها ، فضربه بها - : فإن كان يحيط العلم : أنه^(٥) إذا ضربه بها ، ماسته^(٦) كلها - : فقد برء^(٧) . وإن كان العلم مُمَيَّبًا ، [فضربه بها ضربة^(٨)] : لم يحنث في الحكم ؛ ويحنث في الورع . » .

واحتج بقول الله عز وجل : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا : فَأَضْرِبْ بِهِ ، وَلَا تَحْنَثْ : ٣٨ - ٤٤) ؛ وذَكَرَ خَيْرَ الْمُقْعَدِ : الذي ضُرب في الزنا ،

-
- (١) هذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ وليست جواب الشرط : إر هو قوله : لم يخرج له ولو قال : والهجرة ؛ لكان أولى وأظهر . وكذلك : لو قال : فلو كتب ؛ كما صنع الزنى . ويكون قوله : كانت ؛ جواب الشرط الأول . (٢) هذا ليس بالأم (٣) انظر ما ذكره بعد ذلك ، وقبل ما تقدم كله : لاشتماله على فوائد جملة . (٤) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٣) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٣٧) . وعبارته : « ولو » . (٥) عبارة المختصر : « أنها ماسته كلها بر » . (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « ماسة » . وهو تحريف . (٧) في الأم زياده : « وإن كان يحيط العلم : أنها لا تماسه كلها ، لم يبر » . وذَكَرَ نحوها في المختصر ، ثم قال : « وإن شك : لم يحنث » الخ . (٨) زيادة حسنة من عبارة الأم ، وهي : « مغيبا : قد تماسه ولا تماسه ؛ فضربه » الخ .

يَانْكَالُ ^(١) النخلِ ^(٢)

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْقَضَايَا وَالشَّهَادَاتِ »

وفيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم :
أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٣) (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه :
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ^(٤) ، فَتَبَيَّنُوا : أَنْ تُصِيبُوا
قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ؛ فَتُضْحِكُوا عَلَى مَا قَمَلْتُمْ ، نَادِمِينَ : ٤٩ - ٦) ؛ وقال : (إِذَا
ضُرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : فَتَبَيَّنُوا ، وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ :
لَسْتَ مُؤْمِنًا ^(٥) : ٤ - ٩٤) . »

« قال الشافعي : أمر ^(٦) الله (جل ثناؤه) من يُمنِّي أمره على أحد ^(٧)

(١) لفة (بالإبدال) : في « عكال » ؛ وهو والمتكول (بالضم) مثل شمراخ وشمروخ : وزنا ومعنى .

(٢) قال في الأم - بعد ذلك - : « وهذا شيء مجموع ؛ غير أنه اذا ضرب به بها : ماسته » .
وذكر نحوه في المختصر . وراجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٦٤) .

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) .

(٤) نزلت في الوليد بن عقبة : حينما أخبر النبي : أن بني المصطلق قدمنوا الصدقة . انظر

السنن الكبرى (ج ٩ ص ٥٤ - ٥٥) .

(٥) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١٥) : حديث ابن عباس في سبب

نزول ذلك ؛ لفائدته .

(٦) في الأم : « فأمر » . وهو أحسن .

(٧) كذا بالأم وفي الأصل : « على عباده أحد من » ؛ وهو من عبث الناسخ .

- من عباده . - : أن يكون مُسْتَتَبًا ^(١) ، قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَهُ . « . وَبَسَطَ
الْكَلَامَ فِيهِ ^(٢) .

قال الشافعي ^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ^(٤)) :
٣ - ١٥٩) ؛ ^(٥) و : (أَمْرُهُمْ شُورَىٰ يَتَّبِعُهُمْ : ٤٢ - ٣٨) . قال الشافعي :
قال الحسن : إن كان النبي (صلى الله عليه وسلم) عن مُشَاوَرَتِهِمْ ، لَغَنِيًّا ^(٦) ؛

(١) في الأصل «مستتبا» ؛ وهو مصحف عما ذكرنا ، أو عن عبارة الأم : «مستينا» .
(٢) حيث قال : « ثم أمر الله — في الحكيم خاصة — : أن لا يحكم الحاكم ؛ وهو غضبان .
لأن الغضبان يخوف على أمرين : (أحدهما) : قلة الثبوت ؛ (والآخر) : أن الغضب قد
يتغير معه العقل ، ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه : لو لم يكن يغضب . « . ثم
ذكر ما يدل لأصل الدعوى — : من السنة . — وشرحه : بما هو في غاية الجودة . فراجعه ؛
وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢٤١) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٠٣ - ١٠٦) ،
وشرح مسلم (ج ١٢ ص ١٥) ، والفتح (ج ١٣ ص ١١١ - ١١٢) .
(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) . وانظر المختصر (ص ٢٤١) .
(٤) قال - كما في الأم (ج ٥ ص ١٥١) - : « ... فإما افترض عليهم طاعته فيما أحبوا
وكرهوا ؛ وإما أمر بمشاورتهم (والله أعلم) : لجمع الألفة ، وأن يستن بالاستشارة بعده من
ليس له من الأمر ماله ؛ و : على أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا . لا : على أن
لأحد من الأدميين ، مع رسول الله ، أن يرد : إذا عزم رسول الله على الأمر به ، والنهي
عنه . « . الفح ؛ فراجعه . وانظر كلامه : في اختلاف الحديث (ص ١٨٤) ، والأم (ج ٦
ص ٢٠٦) .

(٥) ذكر بعد ذلك - في الأم - حديث أبي هريرة . « ما رأيت أحدا أكثر مشاورا
لأصحابه ، من رسول الله » ؛ ثم قال : « وقال الله عز وجل : (وأمرهم) » الفح . وراجع
السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٥ - ٤٦ و ج ١٠ - ١١٠) ، والفتح (ج ١٣ ص ٢٦٠ -
٢٦٤) : فستقف على فوائد حجة .

(٦) في الأم والسنن الكبرى (ج ٧) : تقديم وتأخير .

ولكنه أراد: أن يَسْتَنَّ (١) بذلك الحُكَّامُ بعده .
 « قال الشافعي (٢) : وإذا (٣) نزل بالحاكم أمر (٣) : يَحْتَمِلُ وُجُوهًا ؛
 أو مُشْكِلٌ - : ائْبَغَى (٤) له أن يُشاورَ (٥) : مَنْ جَمَعَ العِلْمَ والأمانَةَ .
 وبَسَطَ الكَلَامَ فِيهِ (٦) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله (قراءةً عليه) : نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال :
 قال الشافعي (٧) (رحمه الله) : قال الله جل ثناؤه : (يَا دَاوُدُ : إِنَّا جَعَلْنَاكَ
 خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ؛ فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) ؛ الآية : (٣٨ - ٢٦) ؛
 وقال (٨) في أهل الكتاب : (وَإِنْ (٩) حَكَمْتَ : فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ : ٥-٤٢) ؛

(١) كذلك بالأم والمختصر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يستعن » . وهو تعريف .
 (٢) كما في السنن الكبرى أيضا (ج ١٠ ص ١١٠ - ١١١) . وراجع فيها : كتاب
 عمر إلى شريح ، وكلام البيهقي المتعلق به .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « إذا ... الأمر » .

(٤) في بعض نسخ السنن الكبرى : « ينبغي » .

(٥) في الأم زيادة مفيدة ، وهي : « ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا : لأنه لا معنى
 لمشاورته ؛ ولا علما غير أمين : فإنه ربما أضل من يشاوره . ولكنه يشاور » الخ .

(٦) فقال : « وفي المشاورة : رضا الخصم ؛ والحجة عليه » . وينبغي أن تراجا
 كلامه عن هنا ، في الأم (ج ٧ ص ٢٠٧) : فهو نفيس جيد . وأن تراجع في السنن
 الكبرى (ص ١١٩ - ١١٣) : ما ورد في هذا المقام .

(٧) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٤) .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : بدون الواو ؛ والنقص من الناسخ .

(٩) ذكر في الأم من قوله : (فإن جاءوك) ؛ إلى آخر الآية .

وقال لنبية^(١) صلى الله عليه وسلم : (وَأَنْ أُحْكَمَ بَيْنَهُمْ : بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؛ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ؛ الآية^(٢) : (٥ - ٤٩) ؛ وقال : (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ : أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ : ٤ - ٥٨) .

« قال الشافعي : فأعلم الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أن فرضاً عليه ، وعلى من قبله ، والناس - : إذا حكموا . - : أن يحكموا بالعدل^(٤) ؛ والعدل : اتباع حكمه المنزل^(٥) . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٦) - في قوله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ : ٥ - ٤٨ و ٤٩) . - : «يَحْتَمِلُ : تَسَاهُلُهُمْ^(٧) في أحكامهم ؛ ويَحْتَمِلُ : ما يهَوُونَ . وأيهما كان

(١) هذا قد ذكر في الأم ، قبل قوله : في أهل الكتاب . وهو أحسن .

(٢) كذا بالأم . وقد ورد في الأصل : مضروباً عليه بمداد آخر ، ومضافاً حرف الفاء إلى قوله : (احكم) . وهو ناشئ عن ظن أن المراد آية المائة : (٤٨) .
(٣) ذكر في الأم إلى : (إليك) .

(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٨٦ - ٨٩) ، حديث علي ، وغيره : مما يتعلق بالمقام . ويحسن : أن تراجع في الفتح (ج ١٣ ص ١١٨ و ١٢١) كلام عمر بن عبد العزيز ، وأبي علي الكرايسي ، وابن حبيب المالكي ؛ عن الآداب التي يجب أن تتوفر فيمن يتولى القضاء . فهو حليل الفائدة .

(٥) راجع ما ذكره عد ذلك : فهو مفيد في موضوع حجية السنة ؛ ذلك الموضوع الخطير : الذي يجب الاهتمام به ، والإلمام بتفاصيله . من أجل انقضاء على الحرب الحقيرة التي يثيرها ضد الدين : جماعة اللحديين ، وطائفة المنتظعين ، وحالة المأجورين . وقد وضعنا مؤامراً جامعاً فيه : نرجو أن تتمكن قريباً من نشره ؛ إن شاء الله .

(٦) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٨) .

(٧) أي : تساهلهم ، وعدم تطبيقهم أحكامهم على أنفسهم . فيكون المعنى الثاني : =

فقد نهي عنه ؛ وأمر : أن يحكم بينهم : بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ^(١) . » .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢) . « قال الله جل ثناؤه : (ودَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ : إِذِ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ : إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ ^(٣)) ، وَكَذَلِكَ لِحِكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَهَمَّنَاهَا سُلَيْمَانَ ؛ وَكَلَّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا : ٢١ - ٧٨ - ٧٩) . » .
« قال ^(٤) الشافعي : قال الحسن بن أبي الحسن : لو لا هذه الآية ، لرأيتُ : أن الحكام قد هلكوا ؛ ولكن الله (تعالى) : حمد هذا : بصوابه ^(٥) ؛ وأثني على هذا : باجتهاده ^(٦) . » .

= خاصا بقوانينهم الوضعية . وعبارة الأصل : « تسهلم » ؛ وهي معرفة عماد كرنا . أوعن عبارة الأم - هنا ، وفي (ج ٥ ص ٢٢٥) - : « سبيلهم » ؛ أي : شرائعهم للنسوخة . وإنما سميت أهواء : لتسكهم بها ، بعد نسخها وإبطالها .

(١) راجع ما ذكره بعد ذلك لارتباطه بكلامه الآتي قريباً عن شهادة النبي .

(٢) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٥) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٢) .

(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١١٨) : ما روى في ذلك عن ابن مسعود

ومسروق ومجاهد ؛ وحكم النبي : في حادثة ناقة البراء بن عارب . ثم راجع الفتح (ج ١٣ ص ١٢٠ - ١٢١) .

(٤) في الأصل : « وقال » ؛ والظاهر أن الزيادة من النسخ .

(٥) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وفي الأم والمختصر : « لصوابه » .

(٦) ثم ذكر حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة : « إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، فأصاب :

فله أجران . وإذا حكم ، فاجتهد ، فأخطأ : فله أجر . » . قال (كما في المختصر) : « فأخبر :

أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ؛ فلا يكون الثواب : فيما لا يسع : ولا :

في الخطأ الموضوع . » . قال المزني : « أنا أعرف أن الشافعي قال : لا يؤجر على الخطأ ؛ =

وبهذا الإسناد، قال : قال الشافعي^(١) : « قال الله جل ثناؤه : (أَيْحَسِبُ
الْإِنْسَانُ : أَنْ يُتْرَكَ سُدًى . ١٤ : ٧٥ - ٣٦) ؛ فلم يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْعِلْمِ
بِالْقُرْآنِ - فِيمَا عَلِمْتُ - : أَنْ (السُّدَى) هُوَ^(٢) : الَّذِي لَا يُؤْمَرُ^(٣) ،
وَلَا يُنْهَى . »

* * *

وممَّا أَنبَأَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِضُ (إِجَازَةً) : أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ حَدَّثَهُمْ : أَنَا الرَّبِيعُ ،
قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) : « قَالَ اللَّهُ جَلْ ثَنَاوَهُ : (وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ :
٢ - ٢٨٢) . »

« فَاحْتَمَلَ أَمْرُ اللَّهِ : بِالْإِشْهَادِ عِنْدَ الْبَيْعِ ؛ أَمْرَيْنِ : (أَحَدُهُمَا) : أَنْ

= وإِذَا يُؤْجَرُ : عَلَى قَصْدِ الصَّوَابِ . وَهَذَا عِنْدِي هُوَ الْحَقُّ . وَرَاجِعِ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا
الْحَدِيثِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْبَحْثِ : فِي إِبْطَالِ الْاسْتِحْسَانِ (الْمَلْحَقُ بِالْأَمِّ : ج ٧ ص ٢٧٤ -
٢٧٥) ، وَالرِّسَالَةَ (ص ٤٩٤ - ٤٩٨) ، وَجَمَاعَ الْعِلْمِ (ص ٤٤ - ٤٦ و ١٠١ -
١٠٢) ، وَالسَّنَنَ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١١٨ - ١١٩) ، وَمَعَالِمَ السَّنَنِ (ج ٤ ص ١٦٠) ،
وَشَرَحَ مُسْلِمَ (ج ١٢ ص ١٣ - ١٤) ؛ وَرَاجِعِ الْكَلَامَ عَنْهُ وَعَنْ أَمْرِ الْحَسَنِ : فِي الْفَتْحِ
(ج ١٣ ص ١١٩ - ١٢٠ و ٢٤٧ - ٢٤٨) .

(١) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٢٧١) : فِي بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ وَلَا الْإِفْتَاءُ بِمَا لَمْ يُؤْمَرِ
بِهِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيمَا سَبَقَ (ج ٣٦ ص ٣٦) ، وَذَكَرَهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١١٣) ، وَرَوَى
نَحْوَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَرَاجِعِ فِيهَا (ص ١١٤ - ١١٦) مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ : مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ
وَانظُرِ الرِّسَالَةَ (ص ٢٥) ، وَطَبَقَاتِ السَّبْكِ (ج ١ ص ٢٦١) ، وَالْفَتْحَ (ج ١١ ص ٤٠٤) .
(٢) هَذَا لَيْسَ بِالْأَمِّ وَالرِّسَالَةَ وَالسَّنَنَ الْكُبْرَى .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ وَالرِّسَالَةَ وَالسَّنَنَ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ : « بِأَمْرٍ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَجْرِيفٌ .

(٤) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧) . وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَهُ بِتَصْرِيفٍ : فِي الْخَتْمِ (ج ٥

يكون^(١) دلالةً : على ما فيه الحظُّ بالشهادة^(٢) ؛ ومباح^(٣) تركها . لا :
حتمًا ؛ يكون من تركه عاصيًا : بتركه . (واحتمل^(٤)) : أن يكون حتمًا
منه ؛ يعصى من تركه : بتركه . «

« والذي أختارُ : أن لا يدعَ المتبایعانِ الإِشهادَ ؛ وذلك : أنهما إذا
أشهدا : لم يبقَ في أنفسهما شيءٌ ؛ لأنَّ ذلك : إن كان حتمًا : فقد أدباه ؛
وإن كان دلالةً : فقد أخذنا^(٥) بالحظِّ فيها . «

« قال : وكلُّ ما ندبَ اللهُ (عز وجل) إليه - من فرضٍ ، أو دلالةٍ - :
فهو بركةٌ على من قَمَلَه . ألا ترى : أن الإِشهادَ في البيعِ ، إذا^(٦) كان
دلالةً : كان فيه^(٧) : [أنَّ] المتبایعينِ ، أو أحدهما : إن أرادُ ظلمًا : قامتِ البيئَةُ
عليه ؛ فيمنعُ من الظلمِ الذي يَأْتُمُّ به . وإن كان تاركًا^(٨) : لا يمنعُ منه . ولو

(١) عبارة الأم : « تسكون الدلالة » ؛ ولعل فيها بعض التحريف . وعبارة المختصر :
« يكون مباحا تركه » .

(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « بالشهاد » ؛ والنقص من الناسخ .

(٣) كذا بالأصل والأم ؛ وهو خبر مقدم . ولو قال : « ويباح ، أو فيباح » ، لكان
أولى وأظهر .

(٤) هذا شروع في بيان الأمر الثاني . ولو قال : « وثانيها » ؛ أو : « والآخر » كما
في المختصر ؛ لكان أحسن .

(٥) كذا بالأُم . وفي الأصل : « أخذنا لحظ » ، وهو تصحيف .

(٦) عبارة الأم : « إن كان فيه » ؛ أي في البيع . وما في الأصل أولى .

(٧) في الأصل : « قيمة » ؛ وهو محرف عما ذكرنا . والتصحيح والزيادة من الأم .

أو محرف عن : « قيمته » ؛ مراد منه : الفائدة . وهو بعيد من حيث الاستعمال .

(٨) أي : للإشهاد ؛ لا يمنع من الظلم . وفي الأصل : « كارها » ؛ وهو تحريف .
والتصحیح عن الأم .

نَسِيَ، أَوْ وَهَمَ - فَنَجَدَ . - مُنِعَ مِنَ الْمَأْتَمِ عَلَى ذَلِكَ : بِالْيَمِينَةِ ؛ وَكَذَلِكَ : وَرَثَتُهُمَا بَعْدَهَا . ١٤ . »

« أَوْ لَا تَرَى : أَنَّهُمَا ، أَوْ أَحَدَهُمَا ^(١) : لَوْ وَكَّلَ وَكَيْلًا : [أَنْ ^(٢)] يَبِيعَ ؛ فَبَاعَ هُوَ ^(٣) رَجُلًا ، وَبَاعَ وَكَيْلُهُ آخَرَ - : وَلَمْ يُعْرِفْ : أَيُّ الْبَيْعَيْنِ أَوْلَى ^(٤) ؟ - : لَمْ يُعْطَ الْأَوْلَى : مِنَ الْمَشْتَرِيَيْنِ ^(٥) ؛ بِقَوْلِ الْبَائِعِ . وَلَوْ كَانَتْ يَمِينَةٌ ، فَأَثْبَتَتْ ^(٦) : أَيُّهُمَا أَوْلَى ؟ - : أُعْطِيَ الْأَوْلَى . ١٤ . »

« فَالشَّهَادَةُ : سَبَبُ قَطْعِ الْمَظَالِمِ ، وَتَثْبِيتِ ^(٧) الْحَقُوقِ . وَكُلُّ أَمْرٍ أَمَرَ اللَّهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : الْخَيْرُ ^(٨) الَّذِي لَا يَمْتَنِضُ مِنْهُ مَنْ تَرَكَهُ ^(٨) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٩) : وَالَّذِي ^(١٠) يُشْبَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ وَإِيَّاهُ أَسْأَلُ

-
- (١) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَوْ إِحْدَاهُمَا » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .
 - (٢) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ عَنِ الْأَمِّ .
 - (٣) فِي الْأَمِّ : « هَذَا » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .
 - (٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَوْلَهُ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .
 - (٥) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « لِلْمَشْتَرِي » ؛ وَالظَّاهِرُ : أَنَّهُ بِمَجْرَفِ عَمَّا ذَكَرْنَا ؛ فَتَأْمَلْ .
 - (٦) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « فَأَثْبَتَ » ؛ وَلَعَلَّ النِّقْصَ مِنَ النَّاسِخِ .
 - (٧) فِي الْأَمِّ : « وَتَثْبِيتَ » ؛ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ أَحْسَنُ .
 - (٨) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « الْخَيْرُ ... بَرَكَةٌ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
 - (٩) فِي بَيَانِ : أَيُّ الْعَيْنَيْنِ : مِنَ الْوَجُوبِ وَالنَّدْبِ ؛ أَوْلَى بِالْآيَةِ ؟ . وَقَدْ ذَكَرَ مَا سَأَلَنِي إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ - بِإِخْتِصَارٍ وَتَصَرُّفٍ - : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٤٥) .
 - (١٠) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : بِدُونِ الْوَاوِ . وَعِبَارَةُ الْأَمِّ : « فَإِنَّ الَّذِي » ؛ وَهِيَ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ سَوَالٍ ، كَمَا أَشْرَحْنَا إِلَيْهِ .

التوفيقَ — : أن يكونَ أمره^(١) : بالإشهادِ في البيعِ ؛ دلالةً ؛ لا : حتمًا ؛ له^(٢) . قال الله عز وجل : (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا : ٢ — ٢٧٥) ؛ فذكر : أن البيعَ حلالٌ ؛ ولم يذكرْ معه يئنةً . »

« وقال في آيةِ الدينِ : [إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ^(٣) : ٢ — ٢٨٢] ؛ والدينُ : تبايُعٌ ؛ وقد أمر الله^(٤) فيه : بالإشهادِ ؛ فبينَ^(٥) المعنى : الذي أمره : به . فدلَّ ما بينَ الله في الدينِ ، على^(٦) أن الله أمر به : على النظرِ والاختيارِ^(٧) ؛ لا : على الحتمِ^(٨) قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى : فَآكُتُبُوهُ^(٩)) ؛ ثم قال في سياقِ الآيةِ : (وَإِنْ

-
- (١) هذا إلى قوله : البيع ؛ ليس بالأم ، وموجود بالسنن الكبرى .
 (٢) هذا ليس بالسنن الكبرى . وعبارة الأم : « يخرج من ترك الإشهاد . فإن قال [قائل] : ما دل على ما وصفت ؟ قيل : قال الله « الخ .
 (٣) زيادة حسنة عن الأم ، ونجوز : أنها سقطت من الناسخ .
 (٤) هذا ليس بالأم .
 (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « فبين » ، وهو تحريف : بقرينة ما سيأتي .
 (٦) هذا في الأصل قد ورد بعد قوله : فدل . وهو من عبث الناسخ . والتصحيح من الأم .
 (٧) في الأم : « والاحتياط » . أي : بالنسبة للمستقبل ، وكل من اللفظين له وجه أحسنية كما لا يخفى .
 (٨) في الأم زيادة : « قلت » . والظاهر : أنها جواب جملة شرطية قد سقطت من نسخ الأم ، تقديرها : فإن قيل : ما وجه ذلك من الآية (مثلاً) ؟ وما في الأصل سليم مختصر .
 (٩) ينبغى : أن تراجع في السنن الكبرى ، آثار أبي سعيد الخدري ، وعامر الشعبي والحسن البصري : في ذلك . لعظيم فائدتها .

كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ، وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا : فَرِهَانٌ ^(١) مَقْبُوضَةٌ ؛ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ ، أَمَانَتَهُ : ٢ - ٢٨٣) ؛ فَلَمَّا أَمَرَ - :
إِذَا لَمْ يَجِدُوا ^(٢) كَاتِبًا . - : بِالرَّهْنِ ؛ ثُمَّ أَبَاحَ : تَرَكَ الرَّهْنَ ؛ وَقَالَ :
[فَإِنْ ^(٣)] أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي - : فَدَلَّ ^(٤) :
عَلَى [أَنْ ^(٥)] الْأَمْرَ الْأَوَّلَ : دَلَالَةٌ عَلَى الْحِظِّ ؛ لَا : قَرْضٌ ^(٦) مِنْهُ ، يَعْبَى
مَنْ تَرَكَهُ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٧) . . .

ثم استدلال عليه : بالخبر ^(٨) ؛ وهو مذكور في موضع آخر .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٩) : « قال الله جل ثناؤه : (وَأَبْتَلُوا
الْيَتَامَى ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ : فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدَاءَ : فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ

-
- (١) في الأم : (فرهن) .
 - (٢) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل . « يجد » ، والنقص من الناسخ .
 - (٣) الزيادة عن الأم .
 - (٤) في الأم والسنن الكبرى : « دل » ؛ وهو أحسن .
 - (٥) زيادة متعينة ، عن الأم والسنن الكبرى .
 - (٦) كذا بالأم . وفي الأصل والسنن الكبرى : « فرضا » ؛ وهو تحريف .
 - (٧) وقد تعرض لهذا المعنى (أيضا) : في أول السلم (ص ٧٨ - ٧٩) : بتوسع وتوضيح ، فراجع ، وانظر المناقب للفخر (ص ٧٣) .
 - (٨) أمي : خبر خزيمة المشهور ، وقد ذكر محل الشاهد منه ، وبينه ، حيث قال :
« وقد حفظ عن النبي : أنه بايع أعرابيا في فرس . فوجد الأعرابي : بأمر بعض المنافقين ؛
ولم يكن بينهما بينة ، فلو كان حتما : لم يبايع رسول الله بلا بينة . » . وراجع مقاله بذلك
ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٥ - ١٤٦) .
 - (٩) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٤) .

أَمْوَالَهُمْ^(١)؛ وقال تعالى: (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ؛
وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا: ٤ - ٦) .

« ففى هذه الآية، مَعْنَيَانِ^(٢) : (أحدهما) : الأمرُ بالإشهاد . وهو^(٣)
مِثْلُ معنى الآية التي قبلها (والله أعلم) : من أن [يكونَ الأمرُ] بالإشهاد^(٤) :
دلالةٌ ؛ لا : حتماً . وفى قولِ اللهِ : (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) ؛ كالدليل : على
الإرْخاصِ فى تركِ الإِشهادِ . لأنَّ اللهَ (عز وجل) يقولُ : (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) ؛
أى : إن لم يُشْهِدُوا^(٥) ؛ والله أعلم .

« (والمعنى الثانى)^(٦) : أن يكونَ وليُّ اليتيم - المأمورُ : بالدفعِ إليه
ماله ، والإشهاد^(٧) عليه - : يَبْرَأُ بالإِشهادِ عليه : إن جحدَه اليتيمُ ؛ ولا يَبْرَأُ

(١) ذكر فى الأم إلى : (عليهم) ؛ ثم قال : « الآية » . ولعل ما فى الأصل قصد به
التنبيه على الحكيمين .

(٢) أى : أنها تدل على كل منها ؛ لا : أنها تتردد بينهما .

(٣) عبارة الأم : « وهو فى مثل معنى الآية قبله » ، أى : آية الاِشهادِ بالبيعِ السابقة .
انظر هامش الأم .

(٤) فى الأصل : « الإِشهاد » . والظاهر : أنه محرف عما ذكرنا . والتصحيح والزيادة
المتعينة عن الأم . وإلا : كان قوله : حتماً ؛ محرفاً .

(٥) فى الأم : « تشهدوا » ؛ وهو أنسب .

(٦) مراد الشافعى بهذا : أن يبين : أن فائدة الإِشهادِ قد تكون دنيوية وأخروية
معاً ؛ وذلك : فى حالة جحد اليتيم . وقد تكون أخروية فقط ؛ وذلك : فى حالة تصديقه .
تنبيه ، ولا تتوهمن : أن فى كلامه تكرارا ، أو اضطرابا . ويحسن : أن تراجع تفسير
ليضاوى (ص ١٠٣) : لتقف على أصل هذا الكلام .

(٧) فى الأم زيادة : « به » ؛ أى : بالدفع .

بغيره . أو يكون مأموراً بالإشهاد عليه - : على الدلالة . - : وقد يبرأ
بغير شهادة : إذا صدقه اليتيم . والآية مُحْتَمَلَةٌ المعنيتين معاً ^(١) . «
واحتج الشافعي (رحمه الله) - في رواية المزني عنه : في كتاب
الوكالة ^(٢) . - : بهذه الآية ؛ في الوكيل : إذا ادعى دفع المال إلى من أمره
الموكل : بالدفع إليه ؛ لم يقبل [منه] ^(٣) إلا بيئته : « فإن ^(٤) الذي زعم :
أنه دفعه إليه ؛ ليس هو : الذي أئتمنه على المال ؛ كما أن اليتامى ليسوا :
الذين أئتمنوه على المال . فأمر ^(٥) بالإشهاد . «
« وهذا : فرق بينه ، وبين قوله لمن أئتمنه : قد دفعته إليك ؛ فيقبل ^(٦) :
لأنه أئتمنه . » .

وذكر (أيضاً) في كتاب الوديعة ^(٧) - في رواية الربيع - : بمعناه .

* * *

وفيما أنبأني أبو عبد الله (إجازةً) : أن أبا العباس حدثهم ، قال : أنا الربيع ،

(١) راجع ما ذكره بعد ذلك : في تسمية الشهود ، وحكم الشهادات . لفائدته .

(٢) من المختصر (ج ٣ ص ٦ - ٧) .

(٣) زيادة حسنة ، عن المختصر .

(٤) في المختصر : « وبأن » ، وكلاهما صحيح : وإن كان ما في الأصل أحسن .

(٥) عبارة المختصر : « وقال الله .. : (فإذا دفعتم ...) ، وبهذا فرق بين قوله « الع

« وبين قوله لمن يأتمنه عليه : قد دفعته إليك ، فلا يقبل : لأنه ليس الذي أئتمنه . » .

(٦) في المختصر : « يقبل » . وما في الأصل أحسن .

(٧) من الأم (ج ٤ ص ٦١) . وقد تقدم ذكره (ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢) .

قال : قال الشافعي ^(١) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ -

مِنْ نِسَائِكُمْ . - فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ^(٢) : ٤-١٥) . »

« فسَمَى اللهُ في الشهادة : في الفاحشة — والفاحشة ههنا (والله أعلم) :

الزَّنا ^(٣) . - : أربعة شهود . فلا ^(٤) تَمِّمُ الشهادة : في الزَّنا ؛ إلا : بأربعة

شهداء ، لا امرأة فيهم : لأنَّ الظاهر من الشهداء ^(٥) : الرجال خاصة ؛ دون

النساء ^(٦) . » . وبسطَ الكلامَ في الحجة على هذا ^(٧) .

قال الشافعي ^(٨) : « قال الله عز وجل : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ : فَأَمْسِكُوهُنَّ

بِعَمْرُوفٍ ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ ؛ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلِ مِنْكُمْ :

٦٥ - ٢) . »

(١) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٥) .

(٢) في الأم زيادة : « فإن شهدوا ، الآية » .

(٣) في الأم زيادة : « وفي الزنا » ، أي : وفي القذف به ، كافي آية النور : (٤)

الآية قريباً .

(٤) في الأم : « ولا » . وما في الأصل أحسن .

(٥) كذا في الأم . وفي الأصل « الشهد » ، وهو تحريف .

(٦) قال في شرح مسلم (ج ١١ ص ١٩٢) : « وأجمعوا : على أن البينة أربعة

شهداء ذكور عدول . هذا إذا شهدوا على نفس الزنا . ولا يقبل دون الأربعة : وإن

اختلفوا في صفاتهم ، » .

(٧) حيث استدل : بآية النور : (١٣ و٤) ، وحديث أبي هريرة ، وأثرى على وعمر ،

والإجماع . فراجع كلامه ، وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢٤٦) ، واختلاف الحديث (ص ٣٤٩)

وشرح مسلم (ج ١٥ ص ١٣١) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٣٠ و ٢٣٤ و ج ١٠

ص ١٤٧ - ١٤٨) .

(٨) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٦) وانظر المختصر .

« فَأَمَرَ اللَّهُ (جَلْ ثَنَاؤُهُ) فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ : بِالشَّهَادَةِ ؛ وَسَمَّى فِيهَا :
عَدَدَ الشَّهَادَةِ ؛ فَاتَّهَى : إِلَى شَاهِدَيْنِ . »
« فَدَلَّ ذَلِكَ : عَلَى أَنَّ كَمَالَ الشَّهَادَةِ فِي (١) الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ : شَاهِدَانِ (٢)
لَا نِسَاءَ فِيهِمَا (٣) . لِأَنَّ شَاهِدَيْنِ لَا يَحْتَمَلُ بِمَحَالٍ (٤) ، أَنْ يَكُونَا إِلَّا
رَجُلَيْنِ (٥) . »

« وَدَلَّ (٦) أَنِّي لَمْ أَلْقَ مُخَالَفًا : حَفِظْتُ عَنْهُ - : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ -
أَنَّ (٧) حَرَامًا أَنْ يُطْلَقَ : بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؛ عَلَى : أَنَّهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : دَلَالَةٌ
اخْتِيَارٌ (٨) . وَاحْتَمَلْتُ الشَّهَادَةَ عَلَى الرَّجْعَةِ - : مِنْ هَذَا . - مَا احْتَمَلَ
الطَّلَاقُ . »

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « والاختيار (٩) في هذا ، وفي غيره - :
مما أمر فيه [بالشهادة (١٠)] . - : الإشهاد (١١) . »

-
- (١) في الأم : « على » ؛ وكلاهما صحيح . (٢) انظر ما قاله بعد ذلك .
(٣) في الأم : « فيهم » ؛ وهو ملائم لسابق ما فيها : مما لم يذكر هنا .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « محال » ؛ وهو تصحيف .
(٥) في الأم بعد ذلك : « فاحتمل أمر الله : بالإشهاد في الطلاق والرجعة ؛ ما احتمل
أمره : بالإشهاد في البيوع . ودل » إلى آخر ما سيأتي .
(٦) في الأصل : « وذلك » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٧) هذا مفعول لقوله : حفظت ؛ فتنبه .
(٨) في الأم زيادة : « لا يفرض : يعصى به من تركه ، ويكون عليه أداؤه : إن فات
في موضعه . »
(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « واختيار » ؛ وهو محرف عما ذكرنا ، أو عن :
« واختياري » .
(١٠) زيادة متعينة عن الأم ؛ ذكر بعدها : « والذي ليس في النفس منه شيء » .
(١١) كذا بالأم . وفي الأصل : « بالإشهاد » ؛ والزيادة من الناسخ .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « قال الله تبارك : (إذا
تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى : فَآكُتُبُوهُ) ؛ الآية والتي بعدها : (٢ -
٢٨٢ - ٢٨٣) ؛ وقال في سياقها : (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ : مِنْ رِجَالِكُمْ ؛
فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ : فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ^(٢) - : مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ
الشُّهَدَاءِ . - : أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ، فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ^(٣)) . »
« قال الشافعي : فذَكَرَ اللهُ (عز وجل) شُهُودَ الزَّانَا ؛ وَذَكَرَ شُهُودَ
الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ ^(٤) ؛ وَذَكَرَ شُهُودَ الوَصِيَّةِ » - يعني ^(٥) : [في] قوله
تعالى : (ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ : ٥ - ١٠٦) . - : فلم يَذْكَرْ مَعَهُمْ
امْرَأَةً . »

« فوجدنا شُهُودَ الزَّانَا : يَشْهَدُونَ عَلَىٰ حَدِّ ، لا : مالٍ ؛ وشُهُودَ الطَّلَاقِ
وَالرَّجْعَةِ : يَشْهَدُونَ عَلَىٰ تَحْرِيمِ بَعْدِ تَحْلِيلِ ، وَتَثْبِيْتِ تَحْلِيلِ ؛ لا مالٍ : في
واحدٍ منهما . »

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٧) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٧) ، والسنن
الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٨) .
(٢) راجع في السنن الكبرى (ص ١٤٨ و ١٥١) ، وشرح مسلم للنووي (ج ٢
ص ٦٥ - ٦٨) : حديث ابن عمر وغيره ، الخاص : بنقصان عقل النساء ودينهن ،
وسببه . وانظر الفتح (ج ٥ ص ١٦٨) .
(٣) في الأم زيادة : « الآية » .
(٤) يحسن : أن تراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) ، أثرى ابن عمر
وعمران بن الحصين .
(٥) في الأصل : « بمعنى » ؛ والتصحيح والنقص من الناسخ . وهذا من كلام البيهقي .

« وذَكَرَ شُهُودَ الوَصِيَّةِ : ولا مالَ للمشهودِ : أنه وصِيٌّ . »
« ثم : لم أعلمَ أحداً - : من أهلِ العلمِ . - خالفَ : في أنه لا يجوزُ
في الزنا ، إلَّا : الرجالُ . وعلمتُ أكثرهم ^(١) قال : ولا في طلاقٍ ^(٢) ولا
رجعةٍ ^(٣) : إذا تناكرَ الزَّوجانِ . وقالوا ذلك : في الوصِيَّةِ . فكان ^(٤) ما
حكيتُ ^(٥) - : من أقوالهم . - دلالةٌ : على موافقةِ ظاهرِ كتابِ الله
(عز وجل) ؛ وكان أولى الأمور : أن ^(٥) يُقاسَ عليه ، ويُصارَ إليه . »
« وذَكَرَ اللهُ (عز وجل) شُهُودَ الدِّينِ : فدَكَرَ فيهم النساءُ ؛ وكان
الدِّينُ : أخذَ مالَ من المشهودِ عليه . »

« فالأمر ^(٦) - : على ما فرَّقَ اللهُ (عز وجل) بينه ^(٧) : من الأحكامِ
في الشَّهادَاتِ . - : أن يُنظرَ : كلُّ ما شُهِدَ به على أحدٍ ، فكان لا يُؤخذُ منه
بالشَّهادةِ نفسِها مالٌ ؛ وكان : إنما يلزمُ بها حقٌّ غيرُ مالٍ ؛ أو شُهِدَ به لرجلٍ :

-
- (١) أخرج في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٨) عن الحسن البصري : عدم إجازة
شهادة النساء على الطلاق ؛ وعن إبراهيم النخعي : عدم إجازتها أيضاً على الحدود .
(٢) في الأم : « الطلاق . . . الرجعة » .
(٣) في الأم : « وكان » . وما في الأصل أحسن .
(٤) كذا بالأأم . وفي الأصل : « حكمت » . وهو تصحيف .
(٥) في الأم : « أن يصار .. ويقاس » وكذلك في المختصر : زيادة حرف الباء .
وما في الأصل أحسن .
(٦) في الأم : « والأمر » ؛ وعبارة الأصل أظهر .
(٧) كذا بالأأم . وهو الظاهر . وعبارة الأصل : « بينهم » ؛ ولعلها معرفة ،
أو نقص بعدها كلمة : « فيه » .

كان^(١) لا يَسْتَحِقُّ به مَالًا^(٢) لنفسه ؛ إنما يَسْتَحِقُّ به غيرَ مالٍ — : مثلُ الوَصِيَّةِ ، والوَكَالَةِ ، والقِصَاصِ ، والحُدُودِ^(٣) ، وما أشَبَهَ ذلكَ . — : فلا يَجُوزُ فيه إِلا شَهادَةُ الرِّجالِ^(٤) . «

« وَيُنظَرُ : كُلُّ^(٥) ما شَهِدَ به — : مِمَّا أَخَذَ به المَشْهُودُ له ، من المَشْهُودِ عليه ، مَالًا . — : فَتَجَاوَزُ^(٦) فيه شَهادَةُ النِّساءِ معَ الرِّجالِ ؛ لأنَّه في مَعْنَى المَوْضِعِ الَّذِي أَجَازَهُنَّ اللهُ فيه : فيجوزُ قِياسًا ؛ لا يَخْتَلَفُ هذا القَوْلُ ، ولا يَجُوزُ غيرُهُ . واللهُ أَعْلَمُ^(٨) . «

* * *

-
- (١) في الأم : « وكان » ؛ وكلاهما صحيح .
(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « مال » ؛ والظاهر : أنه محرف .
(٣) عبارة الأم : « والحد وما أشبهه » .
(٤) في الأم زيادة : « ولا يجوز فيه امرأة » وراجع الأم (٤٣-٤٤ وج ٦ ص ٢٦٧) .
(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « كلما » ؛ ولعله جرى على رسم بعض المتقدمين .
(٦) في الأصل : بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف . وفي الأم : « فتجاوز » .
(٧) في الأم : « فلا » ، وهو أحسن .
(٨) ثم قال : « ومن خالف هذا الأصل ، ترك عندي ما ينبغي أن يلزمه : من معنى القرآن . ولا أعلم لأحد خالفه ، حجة فيه : بقياس ، ولا خبر لازم . » ثم بين : أنه لا تجوز شهادة النساء منفردات ، وذكر الخلاف في ذلك وما يتصل به . فراجع كلامه (ص ٧٧ و ٧٩ — ٨٠) . وانظر كلامه (ص ١٠) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٤٧ — ٢٤٨) . ثم راجع السنن الكبرى والجوهر النقي (ج ١٠ ص ١٥٠ — ١٥١) ، والفتح (ج ٥ ص ١٦٨ — ١٧٠) . ويحسن أن تراجع كلام الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٤ — ٣٥٦) ، وفي الرسالة (ص ٣٨٥ — ٣٩٠) : فهو مفيد في الموضوع عامة .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ - فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ؛ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا : ٢٤ - ٤ - ٥) . »

« فأمر ^(٢) الله (عز وجل) : بضربه ^(٣) ؛ وأمر : أن لا تقبل شهادته ؛ وسماء : فاسقاً . ثم استنتى [له ^(٤)] : إلا أن يتوب . والثنيا ^(٥) - : في سياق الكلام . - : على أول الكلام وآخره ؛ في جميع ما يذهب إليه أهل الفقه ؛ إلا : أن يفرق بين ذلك خبر ^(٦) . »

وروى الشافعي ^(٧) قبول شهادة القاذف : إذا تاب ؛ عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وعن ^(٨) ابن عباس (رضي الله عنه) ؛ ثم عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ^(٩) . قال ^(١٠) : « وسئل الشعبي : عن القاذف ؛ فقال :

-
- (١) كافي الأم (ج ٧ ص ٨١) . وانظر (ص ٤١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٨) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٥٢) .
- (٢) عبارة الأم (ص ٤١) هي : « والحجة في قبول شهادة القاذف : أن الله (عز وجل) أمر بضربه » إلى آخر ما في الأصل . وراجع كلام الفخر في المناقب (ص ٧٦) : لفائدته .
- (٣) عبارة الأم (ص ٨١) هي : « أن يضرب القاذف ثمانين ، ولا تقبل له شهادة أبداً » .
- (٤) زيادة حسنة ، عن الأم (ص ٤١) . وقوله : ثم استنتى ، غير موجود في الأم (ص ٨١) .
- (٥) كذا بالسنن الكبرى . وهو اسم من « الاستثناء » . وفي الأصل : « وأتينا » ، وهو تحريف عماد كرنا . وفي الام (ص ٤١) : « والاستثناء » . وهذا الخ غير موجود بالأم (ص ٨١) .
- (٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « خير » ؛ وهو تصحيف .
- (٧) كافي الأم (ص ٤١ و ٨٢ - ٨١) وفي الأصل زيادة : « في » وهي من الناسخ . وانظر المختصر .
- (٨) في الأصل : بدون الواو ، والنقص من الناسخ .
- (٩) كما نقله ابن أبي نجیح ، وقال به . (١٠) كافي الأم (ص ٤١) .

يَقْبَلُ (١) اللَّهُ تَوْبَتَهُ : وَلَا تَقْبَلُونَ شَهَادَتَهُ . ١٤ . (٢) .

(أَبَانِي) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (إِجَازَةً) : أَنْ أَبَا الْعَبَّاسِ حَدَّثَهُمْ : أَنَا الرَّبِيعُ ،
قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ (٣) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ
بِهِ عِلْمٌ : إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ، كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا : ١٧ -
٣٦) ؛ وَقَالَ تَمَالَى : (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ : وَهُمْ يَمْلَأُونَ : ٤٣ - ٨٦) ؛
وَحَكَى (٤) : « أَنْ إِخْوَةَ يُوسُفَ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) وَصَفُوا : أَنْ شَهِدْتَهُمْ كَمَا
يَنْبَغِي لَهُمْ ؛ فَحَكَى : أَنْ كَبِيرَهُمْ قَالَ : (أَرْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ ، فَقُولُوا :
يَا أَبَانَا ؛ إِنَّ أَبْنَكَ سَرَقَ ؛ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا : بِمَا عَلِمْنَا ؛ وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ
حَافِظِينَ : ١٢ - ٨٩) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَلَا يَسْعُ شَاهِدًا (٥) ، أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا : بِمَا عَلِمَ (٦) .

(١) كذا بالأصل والسنن الكبرى (ص ١٥٣) ، والمختصر . وفي الأم : « يقبل » .
والزيادة مقدره فيما ذكرنا .

(٢) ثم رد على من خالف في المسألة - : كالعراقيين . - بما هو الغاية في الجودة
والقوة . فراجع كلامه (ص ٤١ - ٤٢ و ٨١ - ٨٢) ؛ والسنن الكبرى والجوهي
النقي (ص ١٥٢ - ١٥٥) . ثم راجع حقيقة مذهب الشعبي ، والخلاف مفصلاً : في الفتح
(ج ٥ ص ١٦٠ - ١٦٣) . وانظر الأم (ج ٦ ص ٢١٤) .

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٢) . وقد ذكر متفرقا في السنن الكبرى (ج ١٠
ص ١٥٦ - ١٥٧) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩) .

(٤) هذا إلى قوله : بما علم ؛ ليس بالمختصر . وعبارة السنن الكبرى - وهي مقبسة - :
« وقال في قصة إخوة يوسف ... : (وما شهدنا) الخ .

(٥) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « شاهد » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٦) راجع حديثي أنس وأبي بكرة : في شهادة الزور ؛ في شرح مسلم للنووي =

والعلم : من ثلاثة وجوه ؛ (منها) : ما عاينه الشاهد^(١) فيشهد ؛
بالمأينة^(٢) . (ومنها) : ما سمعه^(٣) ؛ فيشهد ؛ بما^(٤) أثبت سمعا من المشهود
عليه^(٥) . (ومنها) : ما تظاهرت به الأخبارُ - مما^(٦) لا يمكن في
أكثره العيان^(٧) . - وثبتت^(٨) معرفته : في القلوب ؛ فيشهد^(٩) عليه :
بهذا الوجه^(١٠) . « . وبسط الكلام في شرحه^(١١) .

* * *

= (ج ٢ ص ٨١-٨٢ و ٨٧-٨٨) ، والفتح (ج ٥ ص ١٦٥ - ١٦٦) . وراجع أثر
ابن عمر المتعلق بالمقام : في السنن الكبرى (ص ١٥٦) .

(١) عبارة المختصر : « ما عاينه ؛ فيشهد به » .

(٢) قال في السنن الكبرى (ص ١٥٧) : « وهي : الأفعال التي تعانها ؛ فتشهد
عليها بالمأينة » . ثم ذكر حديث أبي هريرة : في سؤال عيسى الرجل الذي رآه
[عليه السلام] يسرق . وراجع طرح التريب (ج ٨ ص ٢٨٥) .

(٣) عبارة المختصر : « ما أثبتته سمعا - مع إثبات بصر - من المشهود عليه » .

(٤) في الأم : « ما » ؛ وما هنا أولى .

(٥) في السنن الكبرى زيادة : « مع إثبات بصر » . وهي زيادة تضمنها كلام الأم
فيا بعد : مما لم يذكر في الأصل . وراجع في السنن ، حديث أبي سعيد : في النهي عن بيع
الورق بالورق ؛ وكلام البيهقي عقبه . (٦) هذا إلى قوله : العيان ، ليس بالمختصر .

(٧) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « القان » ، وهو تصحيف .

(٨) في الأم والسنن الكبرى : « وثبتت » . وعبارة الأصل والمختصر أحسن .

(٩) كذا بالأم والسنن الكبرى ، والمختصر ؛ ولم يذكر فيه قوله : بهذا الوجه .
وفي الأصل : « فشهد » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(١٠) راجع في السنن الكبرى ، حديث ابن عباس : في الأمر بمعرفة الأنساب ؛
وكلام البيهقي عنه .

(١١) ففصل القول في شهادة الأعمى ، وبين حقيقة مذهبه ، ورد على من خالفه .

فراجع كلامه (ص ٨٢-٨٤ و ١١٤ و ١١٤ و ١١٤) ، والمختصر ، والسنن الكبرى (ص ١٥٧ -
١٥٨) . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٦٧ - ١٦٨) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) — : فيما يجبُ على
المرءِ : من القيامِ بشهادته ؛ إذا شهد . — : « قال الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا : كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ ، شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ) ؛ الآية ^(٢) : (٥-٨) ؛
وقال عز وجل : (كُونُوا ^(٣) قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، شُهَدَاءَ لِلَّهِ : وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ،
أَوْ أَوْلَادِكُمْ وَالْأَقْرَبِينَ) ؛ الآية ^(٤) : (٤-١٣٥) ؛ وقال : وَإِذَا قُلْتُمْ ،
فَاعْدِلُوا : وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ (٦-١٥٢) ؛ وقال تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ
بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ ^(٥) : (٧٠-٣٣) ؛ وقال : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ :
وَمَنْ يَكْتُمْهَا : فَإِنَّهُ آتَمَّ قَلْبُهُ) ؛ الآية : (٢-٢٨٣) ؛ وقال عز وجل :
(وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ : (٦٥-٢) . »

« قال الشافعي : الذي ^(٦) أحفظُ عن كلِّ مَنْ سمِعْتُ منه : من أهل

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٤) ، وللختصر (ج ٥ ص ٢٤٩) : ولم يذكر فيه
إلا آية البقرة . وانظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٥٨) .

(٢) ذكر في الأم إلى قوله : (للتقوى) .

(٣) ذكر في الأم من أول الآية إلى قوله : (شهداء لله) ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .

وذكر في السنن الكبرى نحو ذلك ، ثم ذكر آية البقرة فقط .

(٤) قد ورد في الأصل : مضروبا عليه ؛ والظاهر أنه من عبث الناسخ : بقريته ما في

الأم والسنن الكبرى . وراجع فيها أثرى ابن عباس ومجاهد : في تفسيرها . ثم راجع

الفتح (ج ٥ ص ١٦٥) .

(٥) راجع في معالم السنن (ج ٤ ص ١٦٨) ، وشرح مسلم (ج ٢ ص ١٧) :

حديث زيد بن خالد الجهني : في خير الشهود . وراجع أيضا في السنن الكبرى (ص ١٥٩) :

أثرى ابن عباس وعمر . وانظر الجوهر النقي .

(٦) هذا إلى قوله : الشهادة ؛ ذكر في السنن الكبرى . وفي الأم وللختصر :

« والى » . وقوله : منه ؛ ليس بالختصر .

العلم ؛ في^(١) هذه الآيات — : أنه في الشاهد : قد^(٢) لزمته الشهادة ؛ وأن قرصاً عليه : أن يقوم بها : على والديه^(٣) وولديه ، والقريب والبعيد ؛ و : للبيض^(٤) : [البعيد] والقريب ؛ و^(٥) : لا يكتم عن أحد ، ولا يجابى بها^(٦) ، ولا يمنعها أحداً^(٧) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٨) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ : ٢ - ٢٨٢) ؛ يَحْتَمِلُ : أن يكون حتماً على من دُعِيَ لِكِتَابٍ^(٩) ؛ فإن تركه تاركٌ : كان حاصياً . »

(١) في السنن الكبرى : « في هذه الآية » ، وعبارة المختصر : « أن ذلك » .

(٢) في الأم : « وقد » . وما هنا أحسن .

(٣) كذا بالأم . وفي المختصر : « والده » . وعبارة الأصل : « والديه ووالده » ،

وهي — مع صحة معناها — مصحفة عما في الأم .

(٤) هذا إلى قوله : والقريب ، ليس بالمختصر . وفي الأصل : « والبيض » ، وهو

تصحيح . والتصحيح والزيادة من عبارة الأم : « وللبيض القريب والبعيد » .

(٥) كذا بالأم . وفي المختصر : « لا تكتم » ، أي : الشهادة . وعبارة الأصل :

« لا يكتم عن واحد » ، والظاهر — مع صحتها وموافقتها في الجملة لعبارة المختصر — : أن تأخير الواو من الناسخ .

(٦) في المختصر زيادة : « أحد » .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل والمختصر : « أحد » . وهي — بالنظر لما

في الأصل — محرفة .

(٨) كما في الأم (ج ٣ ص ٧٩ — ٨٠) ؛ وهو مرتبط أيضاً بما تقدم (ص ١٢٧) .

(٩) في الأم : « الكتاب » ؛ وهو مصدر أيضاً : كالكتابة .

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ [عَلَى ^(١)] مَنْ حَضَرَ - : مِنَ الْكِتَابِ . - :
 أَنْ لَا يُعْطَلُوا كِتَابَ حَقِّ بَيْنِ رَجُلَيْنِ ؛ فَإِذَا قَامَ بِهِ وَاحِدٌ : أَجْزَأُ عَنْهُمْ .
 كَمَا حَقَّ عَلَيْهِمْ : أَنْ يُصَلُّوا عَلَى الْجَنَائِزِ وَيَدْفِنُوهَا ؛ فَإِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِيهَا :
 أَخْرَجَ ذَلِكَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا ، مِنَ الْمَأْتَمِ ^(٢) . وَهَذَا : أَشْبَهُ مُعَانِيهِ بِهِ ؛
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ . »

« قَالَ : وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَأْبُ الشَّهَادَةَ : إِذَا مَا دُعُوا ^(٣)) :
 ٢ - (٢٨٢) ؛ يَحْتَمِلُ مَا وَصَفْتُ ؛ مِنْ أَنْ لَا يَأْتِي ^(٤) كُلُّ شَاهِدٍ : ابْتِدَى ^(٥) ،
 فَيُدْعَى : لِشَهَادَةٍ . »

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ فَرَضًا عَلَى مَنْ حَضَرَ الْحَقَّ : أَنْ يَشْهَدَ مِنْهُمْ مَنْ
 فِيهِ الْكِفَايَةُ لِلشَّهَادَةِ ^(٦) ؛ فَإِذَا شَهِدُوا : أَخْرَجُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَأْتَمِ ؛ وَإِنْ
 تَرَكَ مَنْ حَضَرَ ، الشَّهَادَةَ : خِفْتُ حَرَجَهُمْ ؛ بَلْ : لَا أَشْكُ فِيهِ ؛ وَاللَّهُ ^(٧) أَعْلَمُ .

(١) زيادة متعينة ، عن الأم ؛ ذكر قبلها : « كما وصفنا في كتاب : جماع العلم . »
 (٢) في الأم بعد ذلك : « ولو ترك كل من حضر الكتاب : خفت أن يأتموا ؛ بل :
 كأي لا أراهم يخرجون من المأتم . وأبهم قام به : أجزأ عنهم . »
 (٣) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٦٠) : أنرى ابن عيسى والحسن ،
 وما نقله البيهقي عن جماعة من المفسرين في هذه الآية ؛ وما عقب به عليه . لفائدته الكبيرة .
 (٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « يأتي » . وهو تصحيف .
 (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « ابسدي » ؛ وهو تصحيف . ولو قال بعد ذلك :
 فدعى ؛ لكان أحسن .

(٦) قال - كما في المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩) - : « وفرض القيام بها في الابتداء ،
 على الكفاية : كالجهاد ، والجنائز ، وورد السلام . ولم أحفظ خلاف ما قلت ، عن أحد . »
 (٧) هذه الجملة ليست بالأم ؛ ولا يبعد أن تكون مزيدة من الناسخ .

وهذا: أشبهه^(١) معانيه [به]؛ والله أعلم.
« قال: فأما من سبقت شهادته: بأن شهد^(٢)؛ أو علم حقاً: لمسلم،
أو معاهد - فلا يسعه التخلف عن تأدية الشهادة: متى طلبت منه في
موضع مقطع الحق . » .

* * *

(أبناي) أبو عبد الله (إجازة): أن أبا العباس حدثهم: أنا الربيع، قال:
قال الشافعي^(٣) (رحمه الله تعالى): « قال الله تبارك وتعالى: (أنتان ذوا عدل:
منكم: ٥ - ١٠٦)؛ وقال^(٤) الله تعالى: (وأستشهدوا شهيدين من
رجالكم؛ فإن لم يكونا رجلين: فرجلٌ وأمرأتان: ممن ترضون من
الشهداء: ٣ - ٢٨٢) . »

« فكان^(٥) الذي يعرف^(٦) من خوطب^(٧) بهذا، أنه أريد به^(٨) :

-
- (١) عبارة الأصل: « شبه معانيه »؛ وهو تحريف والتصحيح والزيادة من الأم.
 - (٢) أي: بالفعل من قبل. وفي الأم: « أشهد »؛ أي: طلبت شهادته من قبل،
وقام بها: في قضية لم يتم الفصل فيها، بل يتوقف على شهادته مرة أخرى. ويريد الشافعي
بذلك: أن يبين: أن الشهادة قد تكون فرضاً عينياً بالنظر لبعض الأفراد.
 - (٣) كافي الأم (ج ٧ ص ٨٠ - ٨١). وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩ - ٢٥٠)،
والسنن الكبرى (ج ١٥ ص ١٦١ و ١٦٦).
 - (٤) كذا بالأهم وغيرها. وفي الأصل: « قال »؛ والنقص من الناسخ.
 - (٥) كذا بالأصل والمختصر. وفي الأم: بالواو.
 - (٦) في الأصل زيادة: « أن »، وهي من الناسخ.
 - (٧) يعني: من نزل عليه الخطاب: من بلغاء العرب.
 - (٨) في المختصر: « بذلك الأحرار البالغون المسلمون المرزيون ». ثم ذكر بعض
ما سيأتي بتصرف كبير.

لأحراراً ، المَرْضِيُّونَ ، المسلمون . من قَبْلِ : أَنْ^(١) رجالنا ومن نَرْضَى :
من^(٢) أهل دِيننا ؛ لا : المشركون ؛ لقطع الله الولاية بيننا وبينهم : بالدين .
و^(٣) : رجالنا : أحرارنا^(٤) ؛ لا : مَمَالِكُنَا ؛ الذين^(٥) : يَعْلَمُهُمْ^(٦) مَنْ
تَمَلَّكَهُمْ^(٧) ، على كثير : من أمورهم . و^(٨) : أَنَا لَا نَرْضَى أَهْلَ الْفِسْقِ مِنَّا ؛
و : أَنَّ الرِّضَا^(٩) إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْعُدُولِ^(١٠) مِنَّا ؛ وَلَا يَقَعُ إِلَّا : عَلَى الْبَالِغِينَ ؛

(١) كذا بالأمر والسنن الكبرى (ص ١٦٢) . وفي الأصل : « لا حالنا » ؛
وهو تحريف عجيب .

(٢) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ أى : بعضهم . ولم يذكر في الأم ؛ وعدم ذكره أولى .

(٣) هذا إلى قوله : أمورهم ، ذكر في السنن الكبرى (ص ١٦١) زيادة : « فلا
يجوز شهادة مملوك في شيء : وإن قل . » ، وقد ذكر نحوها في الأم (ص ٨١) .

(٤) في الأم زيادة : « والدين نرضى : أحرارنا » .

(٥) في السنن الكبرى : « الذي » ؛ ولعله محرف .

(٦) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « نعلمهم » ؛ وهو تصحيف .

(٧) في الأم والسنن الكبرى : « يعلمكم » . وراجع فيها أثر مجاهد في ذلك ،

وما نقله عن بعض المخالفين في المسألة . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٦٩) .

(٨) هذا إلى قوله : العُدُولُ مِنَّا ، ذكر في السنن الكبرى (ص ١٦٦) . وراجع

فيها : أثرى عمر وشرع .

(٩) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « الرضى » ؛ وهو محرف عما ذكرنا

أو عن : « المرضى » ؛ ومعناها واحد . انظر الأساس .

(١٠) في الأم : « العدل » . وراجع كلام الشافعي عن العدالة : في الرسالة (ص ٢٥)

و ٣٨ و ٤٩٣) ، وجماع العلم (ص ٤٠ - ٤١) . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٥٧ و

١٥٩ و ١٥٩) . ويحسن : أن تراجع في السنن الكبرى (ص ١٨٥ - ١٩١) : من تجوز

عهادته ومن ترد . وانظر الأم (ج ٦ ص ٢٠٨ - ٢١٦) ، وللختصر (ج ٥ ص ٢٥٦) .

لأنه ^(١) إنما خُوطِبَ ^(٢) بالفرائض : البالغون ؛ ذُونَ : مَنْ لم يَبْلُغْ ^(٣) . « .
وَبَسَطَ الكلامَ في الدَّلالةِ عليه ^(٤) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي ^(٥) (رحمه الله) : « في ^(٦) قولِ الله عز وجل : (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ
مِنْ رِجَالِكُمْ) ؛ إلى : (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ : مِنَ الشُّهَدَاءِ ^(٧)) ، وقوله تعالى :
(وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلِ : مِنْكُمْ : ٦٥ - ٦٢) ؛ دَلالةٌ ^(٨) : على أن الله

(١) عبارة السنن الكبرى (ص ١٦٩) هي : « وقول الله : (من رجالكم) ؛ يدل :
على أنه لا تجوز شهادة الصبيان (والله أعلم) في شيء . ولأنه « الخ .
(٢) أى : كلف بها .

(٣) في السنن الكبرى زيادة : « ولأنهم ليسوا بمن يرضى : من الشهداء ؛ وإنما أمر
الله : أن تقبل شهادة من ترضى . » .

(٤) حيث رد على من أجاز شهادة الصبيان في الجراح : ما لم يتفرقوا . فراجع كلامه
(ص ٤٤ و ٨١) . وراجع الفتح (ج ٥ ص ١٧٥) ، وشرح اللوطا (ج ٣ ص ٣٩٦) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ١٢٧) وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦٢) .

(٦) عبارة الأم : « قلت » ؛ وهى جواب عن سؤال . وعبارة السنن الكبرى :
« قال الله » .

(٧) ذكر في الأم (ج ٧ ص ١١٦) أن مجاهداً قال في ذلك : « عدلان ، حران ،
مسلمان » . ثم قال : « لم أعلم : من أهل العلم ؛ مخالفاً ؛ فى أن هذا معنى الآية . » الخ ؛
فراجع كلامه (ص ٩٧ و ج ٦ ص ٢٤٦) : لفائدته فى المقام كله . وانظر
اختلاف الحديث (ص ٣٥٢) ؛ والسنن الكبرى (ص ١٦٣) .

(٨) فى الأم والسنن الكبرى : « فى هاتين الآيتين (والله أعلم) دلالة « الخ .

(عز وجل) إنما عني : المسلمين ؛ ذون غيرهم ^(١) .
 ثم ساق الكلام ^(٢) ، إلى أن قال : « ومن أجاز شهادة أهل الذمّة ،
 فأعدّ لهم عنده ^(٣) : أعظمهم بالله شركاً : أسجدّم للصليب ، وألزّمهم
 للكنيسة ^(٤) . »

« فإن ^(٥) قال قائل : فإن الله (عز وجل) يقول : (حين الوصية :

(١) في السنن زيادة تقدمت ، وهي : « من قبل أن » إلى : « بالدين » . وراجع
 ما كتبه صاحب الجوهر النقي على ذلك ، وتأمله . ثم راجع المذاهب في هذه المسألة : في
 معالم السنن (ج ٤ ص ١٧١ - ١٧٢) ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٥) .

(٢) حيث قال : « ولم أر المسلمين اختلفوا : في أنها على الأحرار العدول : من المسلمين
 خاصة ؛ دون : المالك العدول ، والأحرار غير العدول . وإذا زعم المسلمون : أنها على
 الأحرار المسلمين العدول ، دون المالك - فالمالك العدول ، والمسلمون الأحرار - :
 وإن لم يكونوا عدولا . - : فهم خير من المشركين : كيفما كان المشركون في ديانتهم .
 فكيف أجز شهادة الذي هو شر ، وأرد شهادة الذي هو خير ؛ بلا كتاب ، ولا سنة ،
 ولا أثر ، ولا أمر : اجتمعت عليه عوام الفقهاء . ١٢ . » . وقد تعرض لهذا المعنى - :
 بتوضيح وزيادة . - في الأم (ج ٧ ص ١٤ و ٣٩ - ٤٠) ؛ فراجع . وانظر المختصر
 (ج ٥ ص ٢٥٠) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ص ١٦٢) ، وعقبه : بأثر ابن
 عباس المتقدم (ص ٧٤) ، وحديث أبي هريرة : « لاتصدقوا أهل الكتاب ، ولاتكذبوهم » ؛
 وغيره : مما يفيد في البحث .

(٣) كذا بالأمر . . وقد ورد بالأصل : مضروبا عليه ؛ ثم ذكر بعده : « عندهم » ؛
 والظاهر أنه من صنع الناسخ . وما في الأم أولى : في مثل هذا التركيب .

(٤) لعلك بعد هذا الكلام للصرح بين ، من ذلك الإمام الأجل ، يقوى يقينك :
 بأن من أخفى الأخطاء ، وأحقر الآراء - ما يجاهر به بعض التفتيحين التبجحين : من
 أن بعض أهل الكتاب الذين لم يسلموا ، سيدخلون الجنة قبل المسلمين .

(٥) عبارة الأم : « فقال قائل » ؛ وهي أفيد .

أَنْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ؛ أَوْ آخِرَانِ : مِنْ غَيْرِكُمْ : ٥ - ١٠٦) ؛ أَيْ ^(١) :
مِنْ غَيْرِ أَهْلِ دِينِكُمْ .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : [فَقَدْ ^(٢)] سَمِعْتُ مَنْ يَتَأَوَّلُ هَذِهِ الْآيَةَ ، عَلَى : مِنْ
غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ ^(٣) : مِنْ الْمُسْلِمِينَ ^(٤) . » .

قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٥) : « وَالتَّنْزِيلُ ^(٦) (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : لِقَوْلِ
اللَّهِ تَعَالَى : (تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ : ٥ - ١٠٦) ؛ وَالصَّلَاةُ الْمَوْقُوتَةُ ^(٧) :
لِلْمُسْلِمِينَ . وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٨) : (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ : إِنْ أُرْتَبْتُمْ ، لَا نَشْتَرِي

(١) هذا إلى : دينكم ؛ ليس بالأم . ولا يبعد أن يكون من كلام البيهقي .
(٢) زيادة جيدة ، عن الأم ، ذكر قبلها كلام يحسن مراجعته . وفي السنن الكبرى
(ص ١٦٤) : « وقد » . وعبارة المختصر (ص ٢٥٣) : « سمعت من أرضى يقول :
من غير » الخ .

(٣) في بعض نسخ السنن الكبرى : « قيلكم » . وقد أخرج فيها نحو هذا التفسير
— زيادة جيدة — : عن الحسن وعكرمة . وراجع الناسخ وللنسخ للنحاس (ص ١٣٢ —
١٣٣) ، ثم الفتح (ج ٥ ص ٢٦٨) : ففائدتهما قيمة . وانظر تفسير الفخر (ج ٣
ص ٤٦٠) .

(٤) ثم ذكر نحو ما سيأتي عقبه .
(٥) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٩) : بعد أن ذكر نحو ما تقدم ، في خلال مناظرة
أخرى في الموضوع .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « ويحتج فيها بقول الله » — وهي عبارة المختصر ،
والأم (ج ٦ ص ١٢٧) — وذكر فيها إلى قوله : (ثمنا) .

(٧) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وفي الأم : « الموقنة » .
(٨) في الأم والسنن الكبرى : « وبقول » ؛ وذكر فيها من أول قوله : (ولو كان) .

بِهِ نَمْنَا : وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ (٥ - ١٠٦) ؛ وَإِنَّمَا الْقَرَابَةُ : بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
الَّذِينَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : مِنَ الْعَرَبِ ؛ أَوْ : بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
أَهْلِ الْأَوْثَانِ . لَا : بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الدِّمَّةِ . وَقَوْلِ [اللَّهِ] ^(١) : (وَلَا نَكْتُمُ
شَهَادَةَ اللَّهِ : إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ : ٥ - ١٠٦) ؛ فَإِنَّمَا يَتَأْتَمُّ مِنْ كِتْمَانِ
الشَّهَادَةِ [لِلْمُسْلِمِينَ] ^(٢) : الْمُسْلِمُونَ ؛ لَا : أَهْلُ الدِّمَّةِ .

قال الشافعي ^(٣) : « وقد سمعت من يذكر : أنها منسوخة بقول الله عز وجل : (وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ : ٦٥ - ٢) ^(٤) ؛ والله أعلم ^(٥) . »
ثم جرى في سياق كلام الشافعي (رحمه الله) أنه قال : « قلت له : إنما
ذكر الله هذه الآية ^(٦) : في وصية مسلم ^(٧) ؛ أفحيزها : في وصية مسلم

(١) في الأصل : « وقالوا » ؛ والظاهر : أنه محرف . والتصحيح والزيادة من الأم .
وفي السنن : « ويقول الله » ، وفيه تصحيف .

(٢) زيادة جيدة أو متعينة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٢٨) .

(٤) نسب النحاس ، القول بالنسخ ، إلى زيد بن أرقم ، ومالك ، وأبي حنيفة : (وإن
خالف غيره ، فقال : يجوز شهادة أهل الدمة بعضهم على بعض) ؛ والشافعي : وهو يعارض
ما سيصرح به آخر البحث . وذكر في الفتح : أن الناسخ آية البقرة : (٢٨٢) - ولا يعارض -
وأن القائلين بالنسخ احتجوا : بالإجماع على رد شهادة الفاسق ؛ والكافر شر منه . ثم ردعاه :
بما ينبغي مراجعته . وانظر الناسخ والمنسوخ ، وتفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٥٠)
والشوكانى (ج ٢ ص ٨٢) .

(٥) في الأم والسنن الكبرى ، زيادة : « ورأيت مفتى أهل دار الهجرة والسنة ،
يفتون : أن لا تجوز شهادة غير المسلمين العدول . » . وراجع في السنن : تحقيق مذهب
ابن السيب .

(٦) أى : آية : (أو آخران من غيركم) ؛ التي احتج بها الخصم .

(٧) في الأم زيادة : « في السفر » .

في السفر؟ . قال : لا . قلت : أو تحلفهم : إذا شهدوا . ؟ . قال : لا . قلت : ولم : وقد تأولت : أنها في وصية مسلم . ١٢ . قال : لأنها منسوخة . قلت : فإن نسخت فيما أنزلت فيه - : فلم^(٢) تثبتها فيما لم أنزل فيه ! ؟ . (٣) .

وأجاب الشافعي^١ (رحمه الله) - عن الآية - : بجواب آخر ؛ على ما نقل عن مقاتل بن حيان^(٤) ، وغيره : في سبب نزول الآية . وذلك : فيما أخبرنا^(٥) أبو سعيد بن أبي عمرو ، قال : نا أبو العباس . أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٦) : « أخبرني أبو سعيد^(٧) : مُعَاذُ بْنُ مُوسَى

(١) عبارة الأم : « بالسفر » . وراجع بيان من قال بجوازها حينئذ - : كان عباس وأبي موسى وعبد الله بن قيس ، وشریح وابن جبير ، والثوري وأبي عبيد ، والأوزاعي وأحمد - : في النسخ والنسوخ (ص ١٣١ - ١٣٢) ، والسنن الكبرى (ص ١٦٥ - ١٦٦) ، والفتح . لفائده في شرح للذاهب كلها . (٢) كذا بالأمر . وفي الأصل : « ثم تثبتها » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٣) أي : فتقول : بجواز شهادة بعضهم على بعض . مع أنه لا يكون - حينئذ - إلا : من طريق القياس : الذي يتوقف على ثبوت حكم الأصل ؛ وهو قد نسخ باعترافك . ١٢ . والطريقة مناظرته . ثم راجع كلامه في الأم (ج ٧ ص ١٤ - ١٥ و ٢٩) : فهو يزيد ما هنا قوة ووضوحا . وانظر المختصر (ص ٢٥٣) .

(٤) في الأصل والأم - هنا وفيما سيأتي - : « حبان » ؛ وهو تصحيف . انظر الخلاصة (ص ٣٣٠) ، والتاج (مادة : قتل) .

(٥) ورد في الأصل بصيغة الاختصار : « أنا » ؛ والأليق ما ذكرنا .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٢٨ - ١٢٩) . وقد ذكر في تفسير الطبري (ج ٧ ص ٧٦) وذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦٥) : بعد أن أخرجه كاملا بزيادة (ص ١٦٤) ، من طريق الحاكم بإسناد آخر ، عن مقاتل .

(٧) كذا بالأمر والسنن الكبرى ؛ وهو الصحيح . وفي الأصل : « أبو سعد ... بكر » ؛ =

الْجُمْفَرِيُّ^(١) ؛ عن بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، عن مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (قال
بُكَيْرٌ : قال مُقَاتِلٌ : أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، عن : مُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ،
وَالضَّحَّاكَ .) — : في قول^(٢) اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (ائْتِنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ^(٣) ؛
أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ الْآيَةُ . — : أَنْ رَجُلَيْنِ نَصْرَانِيَيْنِ : مِنْ أَهْلِ
دَارِينَ^(٤) ؛ أَحَدُهُمَا : تَمِيمِيٌّ ؛ وَالْآخَرُ يَمَانِيٌّ ؛ (وقال^(٥) غَيْرُهُ : مِنْ أَهْلِ
دَارِينَ ؛ أَحَدُهُمَا^(٦) : تَمِيمٌ ؛ وَالْآخَرُ : عَدِيٌّ .) — : صَحِيحُهُمَا

= وعبارة الطبري: «سعيد بن معاذ... بكر». وكلامها تحريف. انظر الخلاصة (ص ٤٥)،
وما تقدم (ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٦).

- (١) في بعض نسخ السنن الكبرى. «الجعفي».
- (٢) عبارة الأم: «قوله تبارك وتعالى».
- (٣) في الأم بعد ذلك: «الآية»؛ ولم يذكر في الطبري. وذكر في رواية البيهقي الأخرى:
إلى هنا؛ ثم قال: «يقول: شاهدان ذوا عدل منكم: من أهل دينكم؛ (أو آخران من
غيركم)؛ يقول: يهوديين أو نصرانيين؛ قوله: (إن ضربتم في الأرض)؛ وذلك: أن
رجلين...».
- (٤) هي: قرية في بلاد فارس، على شاطئ البحر. أو: فرضة بالبحرين يجلب إليها
اللسك من الهند. انظر معجمي الكبرى وياقوت.
- (٥) ما بين التوسين ليس بالأم ولا الطبري؛ وهو من كلام البيهقي.
- (٦) عبارة الأصل: «أحدهما تميمي، والآخر يمانى»؛ وهي بحرفه قطعا. والتصحيح
عن رواية البيهقي والبخاري وأبي داود وغيرهم. وهما: تميم بن أوس، وعدى بن بدهاء
(بفتح الباء والداد المشددة. وذكر مصحفا: بالداد، في رواية البيهقي) أو ابن زيد.
انظر أيضا تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٤٦)، وكتابي الناسخ والمنسوخ للنجاش (ص ١٣٣)
وابن سلامة (ص ١٥٧)، وأسباب النزول للواحدى [ص ١٥٩]. وتفسير الفخر
(ج ٣ ص ٢٦٠).

مَوْلى^(١) لِقْرِيشٍ فِي تِجَارَةٍ ، فَرَكِبُوا^(٢) الْبَحْرَ : وَمَعَ الْقُرَشِيِّ مَالٌ مَعْلُومٌ ، قَدْ عَلِمَهُ أَوْلِيَاؤُهُ . — مِنْ بَيْنِ آيَةٍ ، وَبَزٍ ، وَرَقَةٍ^(٣) . — فَرِضَ الْقُرَشِيُّ : فَجَعَلَ وَصِيَّتَهُ إِلَى الدَّارِيِّينَ ؛ فَتَاتَ ، وَقَبِضَ^(٤) الدَّارِيَّانِ الْمَالَ^(٥) وَالْوَصِيَّةَ : فَدَفَعَاهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَيْتِ ، وَجَاءَ بِبَعْضِ مَالِهِ . فَأَنْكَرَ^(٦) الْقَوْمُ قِلَّةَ الْمَالِ ، فَقَالُوا لِلدَّارِيِّينَ : إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ خَرَجَ : وَمَعَهُ^(٧) مَالٌ أَكْثَرُ^(٨) مِمَّا أَتَيْتُمُونَا^(٩) بِهِ ؛ فَهَلْ بَاعَ شَيْئًا ، أَوْ اشْتَرَى [شَيْئًا]^(١٠) ؟ : فَوَضَعَ فِيهِ ؛ أَوْ^(١١) هَلْ طَالَ مَرَضُهُ : فَأَتَقَّقَ عَلَى نَفْسِهِ ؟ . قَالَا : لَا . قَالُوا^(١٢) : فَإِنْ كَمَا خُتِمُونَا^(١٣) . فَقَبِضُوا الْمَالَ ، وَرَفَعُوا أَمْرَهَا إِلَى النَّبِيِّ^(١٤) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : فَأَنْزَلَ

(١) هو : رجل من بني سهم ؛ كما في رواية البخاري وأبي داود وغيرها .

(٢) رواية البيهقي : بالواو .

(٣) كذا بالأُم وغيرها . وفي الأصل : « من بين ابنه وبن ورقة » ؛ ثم ضرب على

الكلمة الأخيرة . وذكر بعدها : « ورق » بدون واو أخرى . وهو تصحيف وعبث من

الناسخ . والبز : الثياب ؛ والرقعة والورق : الدرهم المصروبة (٤) رواية البيهقي : بالفاء ،

(٥) في رواية البيهقي بعد ذلك : « فلما رحما من تجارتها : جاءا بالمال والوصية » الخ

(٦) في الأُم والطبري : بالواو . ورواية البيهقي : « فاستنكر » .

(٧) كذا بالأُم وعبارة الأصل والطبري والبيهقي : « معه بمال » ؛ والظاهر — بقرينة

ما قبل وما بعد — أنها محرفة عما ذكرنا ، أو عن : « معك بمال » . فتأمل .

(٨) عبارة البيهقي : « كثير » ؛ وما هنا أحسن . (٩) عبارة الأُم : « أتيتنا » ؛

وعبارة البيهقي : « أتينا » والسكل صحيح . (١٠) زيادة حسنة عن الأُم وغيرها .

(١١) عبارة البيهقي : « أم » .

(١٢) في الأصل : « قال » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأُم وغيرها .

(١٣) في الأُم والطبري : « خنتانا » . وعبارة البيهقي : « خنتالنا » ؛ وهي محرفة

عن : « خنتا مالنا » .

(١٤) عبارة الأُم : « رسول الله » .

الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ) ^(١)؛ إلى آخِرِ الآيَةِ ^(٢).
 فلَمَّا نَزَلَتْ ^(٣): (تَحْسِبُونَهُمَا ^(٤) مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ): أَمَرَ ^(٥) النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الدَّارِيَيْنِ؛ فقاما بعد الصلاة: خَلْفًا بِاللَّهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ: مَا تَرَكَ
 مَوْلاكُمْ: مِنَ الْمَالِ، إِلَّا مَا أَتَيْنَاكُمْ بِهِ؛ وَإِنَّا لَنَشْتَرِي بِأَيْمَانِنَا مَعَكُمْ قَلِيلًا ^(٦):
 مِنَ الدُّنْيَا؛ (وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى؛ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ: إِنَّا إِذَا لَمِنَ
 الْآيَاتِ). فَلَمَّا حَلَفَا: خُلِّيَ سَبِيلُهُمَا. ثم: إِنَّهُمْ وَجَدُوا — بعد ذلك —
 إِنَاءً ^(٧): مِنْ آتِيَةِ الْمَيْتِ؛ فَأَخَذَ ^(٨) الدَّارِيَانِ، فَقَالَا: اشْتَرَيْنَاهُ مِنْهُ فِي
 حَيَاتِهِ؛ وَكَذَبَا؛ فَكَلَفْنَا الْبَيِّنَةَ: فَلَمْ يَقْدِرَا ^(٩) عَلَيْهَا ^(١٠). فَرَفَعَ ^(١١) ذَلِكَ إِلَى
 النَّبِيِّ ^(١٢) (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: (فَإِنْ عَثَرَ)؛ يَقُولُ:

(١) في رواية الأم والبيهقي، زيادة: « إذا حضر أحدكم الموت ». وحكى القرطبي
 إجماع أهل التفسير: على أن هذه القصة هي السبب في نزول هذه الآية. انظر تفسير
 الشوكاني (ج ٢ ص ٨٤) والفخر (ص ٤٩٥ - ٤٦٠).

(٢) قال الخطابي في معالم السنن (ج ٤ ص ١٧٢): « فيه حجة لمن رأى: رد
 البمين على الدعي ». (٣) عبارة الطبري: « نزل ». (٤) عبارة غير الأصل: « أن
 يحسبوا من بعد الصلاة »؛ أي: ما دل على ذلك. (٥) عبارة الأم والطبري: « أمر...
 فقاما ». وعبارة البيهقي: « أمرهما... فقاما ».

(٦) هذا ليس في رواية البيهقي. (٧) هذه عبارة الأم والطبري والبيهقي. وفي الأصل
 « إنا »؛ وهو تحريف؛ إلا: إن كان يصح تسهيله. وانظر المصباح.

(٨) عبارة الأم: « فأخذوا الدارين » وعبارة البيهقي: « وأخذوا الدارين ». (٩)
 في بعض نسخ السنن الكبرى: « يقدروا ». (١٠) هذه عبارة الأم والطبري
 والبيهقي. وفي الأصل: « عليه »؛ ولعله محرف. (١١) في غير الأصل: « فرفعوا ». (١٢)
 في الأم: « رسول الله ».

فَإِنْ أُطْلِعَ (عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا) يَعْني: الدَّارِيَيْنِ؛ [أى^(١)] : كَتَمَ حَقًّا؛
(فَأَخْرَانِ) : مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَيْتِ ؛ (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا) : مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ
عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ^(٢) . — : فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ^(٣) : فَيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ : إِنْ مَالَ
صَاحِبِنَا^(٤) كَانَ كَذًّا وَكُذًّا ؛ وَإِنَّ الَّذِي نَطْلُبُ — : قَبْلَ الدَّارِيَيْنِ . —
لَحَقْتُ؛ (وَمَا أَعْتَدَيْنَا : إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ : ٥ — ١٠٧) . فِهَذَا^(٥) : قَوْلُ
الشَّاهِدِينَ أَوْلِيَاءِ الْمَيْتِ^(٦) : (ذَلِكَ أَذْنِي : أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى
وَجْهِمَا : ٥ — ١٠٨) ؛ يَعْني : الدَّارِيَيْنِ وَالنَّاسَ ؛ [أَنْ يَعُودُوا لِمِثْلِ
ذَلِكَ^(٧)] . «

» [قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَعْني : مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِ الدَّارِيَيْنِ^(٧)] : مِنْ

(١) زيادة جيدة عن الأم ، وعبارة الطبري : « أن » ، والمعنى واحد . وعبارة
البيهقي : « يقول : إن كانا كتبا » الخ .
(٢) راجع الكلام : عن معنى هذا وإعرابه ، ووجوه القراءات فيه ؛ في القرطبي
(ج ١ ص ١٤٩) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٣٥) وتفسير الطبري (ص ٧٣ -
٧٩) ، والفخر (ص ٤٦٣) ، والقرطبي (ص ٣٥٨ - ٣٥٩) ؛ والفتح (ج ٥
ص ٢٦٦) ، والتاج . وللقام لا يسمح لنا بأكثر من الإحالة على أجل للصادر .
(٣) في رواية البيهقي ، زيادة : « يقول » . وقوله : فيحلفان بالله ؛ ليس في الطبري
(٤) كذا بغير الأصل ؛ وهو الظاهر الملائم لما بعد . وفي الأصل : « صاحبهما » ؛
ولعله محرف .

(٥) عبارة الأم والطبري : بدون إلقاء .

(٦) في رواية البيهقي ، زيادة : « حين اطلع على خيانة الدارين ؛ يقول الله تعالى » .

(٧) زيادة عن الأم ، تقطع : بأنها سقطت من الناسخ ؛ وقد ذكر الجزء الأول منها

في رواية الطبري والبيهقي .

الناس . ولا أعلم الآية تحتل معنى : غير مُجَمَّلة (١) ما قال (٢) .
« وإنما معنى (شهادةُ يَينِكُمْ) : أَيْمانُ يَينِكُمْ (٣) ؛ كما (٤) سُمِّيتْ أَيْمانُ
الْمُتَلَاعِنَيْنِ : شَهادَةٌ ، والله تعالى أعلم . »

وبسَطَ الكلامَ فيه ، إلى أن قال : « وليس في هذا : ردُّ اليمين ، إنما
كانت يمينُ الدَّارِ يَينِ : على ما ادَّعى (٥) الورثةُ : من الخيانةِ ؛ ويمينُ ورثةِ
الميتِ : على ما ادَّعى الدَّارِ يَينانِ : أنه (٦) صار لهما من قبَلِه (٧) .
« وقوله (٨) عز وجل : (أنْ تُردَّ أَيْمانُ بَعْدَ أَيْمانِهِمْ : ٥ - ١٠٨) ،

(١) عبارة الأم : « غير حملة على ما قال » ؛ ولا يبعد أن يكون ماى الأصل : محرفا ،
أو زائدا من الناسخ .

(٢) قال في الأم - بعد ذلك - : « وإن كان لم يوضح بعضه : لأن الرجلين -
الذين كشاهدي الوصية - . كانا أميني الميت ؛ فيشبهه أن يكون : إذا كان شاهدان - : منكم ،
أو من غيركم . - : أميين على ما شهدا عليه ، فطلب ورثة الميت أيمانهما : أحلفا بأنهما
أيمينان ، لا : في معنى الشهود . » ثم ذكر اعتراضا أجاب عنه بما سيأتي : مع تقديم زيادة
سنبه عليها . (٣) وهذا : مذهب الكرابيسي والطبري والقفال . راجع أدلهم وماورد عليهم :
في تفسير الطبري ، والقرطبي (ص ٣٤٨) والفتح (ص ٢٦٩) .

(٤) هذا إلى قوله : شهادة ؛ متقدم في عبارة الأم ؛ وذكر فيها عقب قوله بينكم :
« إذا كان هذا المعنى » . وذكر هذه الزيادة في السنن الكبرى ، مع أول الكلام هنا . وراجع
في مناقب ابن أبي حاتم (ص ١٠٢) مارواه يونس عن الشافعي . (٥) عبارة الأم : « على ادعاء » .
(٦) عبارة الأم : « مما وجد في أيديهما ، وأقرا : أنه للميت ، وأنه » الخ .

(٧) في الأم بعد ذلك : « وإنما أجزأ رد اليمين ، من غير هذه الآية » . وراجع
كلامه عن هذا . ورد على من خالفه : في الأم (ج ٧ ص ٣٤ - ٣٦ و ٢١٧) ؛ فهو منقطع
النظر . وانظر الأم (ج ٦ ص ٧٨ - ٧٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٥٥ - ٢٥٦) ،
والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٨٢ - ١٨٤) .

(٨) عبارة الأم : « فإن قال قائل : فإن الله . . . يقول : (أو يخافوا أن ترد ...) .
فذلك » الخ .

فذلك (والله أعلم) : أن الإيمان كانت عليهم : بدعوى الورثة : أنهم اختانوا ؛
ثم صار الورثة حالفين : بإقرارهم : أن هذا كان للميت ، وأدعائهم شراءه منه .
فجاز : أن يُقال : (أن تُردَّ أيمانُهم بعد أيمانهم) : [تُنتفى (١) عليهم الأيمانُ .
بما يجبُ عليهم إن صارت لهم الأيمانُ ؛ كما يجبُ على من حلف لهم] . وذلك
قوله (٢) — والله أعلم — : (يقومان مقامهما) . فهُنَّ (٣) كما أخلفا .
« وإذا كان هذا كما وصفتُ : فليست هذه الآيةُ : ناسخةً (٤) . ولا
منسوخةً (٥) . » .

قال الشيخ : وقد روينا عن ابن عباس (٦) ، ما دلَّ : على صحة ما قال
مقاتلُ بن حَيَّان (٧) .

-
- (١) أى : تعاد عليهم مرة ثانية . وهذه الزيادة : عن الأم ؛ ونجوز : أن بعضها سقط
من النسخ . ولم يذكر في الأم قوله : (بعد أيمانهم) .
(٢) في الأم : « قول الله » .
(٣) في الأم : بدون الفاء . وانظر المختار .
(٤) في الأم : « بناسخة » .
(٥) في الأم زيادة : « لأمر الله (عز وجل) : بإشهاد ذوى عدل منكم ، ومن
نرضى من الشهداء . » قال الخطابي : « والآية : محكمة لم تنسخ ؛ في قول عائشة ، والحسن ،
وعمر بن شريحيل . وقالوا : المائدة آخر ما نزل : من القرآن . — لم ينسخ منها شيء ؛
ولم يرتض في آخر كلامه (ص ١٧٣) القول بالنسخ . وانظر تفسير القرطبي (ص ٣٥٠)
والفتح (ص ٢٦٨ - ٢٦٩) .
(٦) أى : (في السنن الكبرى ص ١٦٥) . وكذلك : رواه عنه البخارى وأبوداود ؛
والدارقطنى (على ما في تفسير القرطبي : ص ٣٤٦) ؛ والطبرى (ص ٧٥) ، والنحاس
(ص ١٣٣) ، والواحدى في أسباب النزول (ص ١٥٩) .
(٧) قال في السنن الكبرى — بعد أن ذكر نحو ذلك — : « إلا أنه لم يحفظ فيه
دعوى نعيم وعدى : أنهما اشترياه ؛ وحفظه مقاتل » .

وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ - : إِذَا
حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ ، حِينَ الْوَصِيَّةِ . - : اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ : مِنْكُمْ ؛
أَوْ آخَرَانِ) - : الشَّهَادَةُ نَفْسَهَا ^(١) . وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ لِلْمُدَّعِيِ اثْنَانِ
ذَوَا عَدْلٍ - : مِنَ الْمُسْلِمِينَ . - : يَشْهَدَانِ ^(٢) لَمْ يَأْذُعُوا عَلَى الدَّارِ بَيْنَ .
مِنَ الْخِيَانَةِ . ثُمَّ قَالَ : (أَوْ ^(٣) آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ يَعْنِي : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِيَيْنِ :
مِنْكُمْ ؛ بَيِّنَةٌ - : فَأَخْرَانِ : مِنْ غَيْرِكُمْ ؛ يَعْنِي : فَالدَّارِ يَأْنِ - . لِذَلِكَ إِذَا دُعِيَ
عَلَيْهَا . - : يُجْبَسَانِ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ . (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) ؛ يَعْنِي . يَحْلِفَانِ
عَلَى إِنْكَارِ مَا ادَّعَى عَلَيْهِمَا ؛ عَلَى مَا حَكَاهُ مُقَاتِلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٤) .

* * *

(١) وهو : اختيار ابن عطية ؛ كما في تفسير القرطبي : (ص ٣٤٨) .

(٢) في الأصل زيادة : « ان » ؛ وهي من الناسخ .

(٣) في الأصل : بالواو فقط ؛ والنقص من الناسخ .

(٤) وذكر الخطابي : أن بعض من قال : هدم النسخ ، وبعدم جواز شهادة الذي

مطلقاً ؛ ذهب : إلى أن المراد بالشهادة - في الآية - : الوصية ؛ « لأن نزول الآية إنما

كان : في الوصية ؛ وتميم وعدي إنما كانا : وصيين ؛ لا : شاهدين ؛ والشهود لا يحلفون ؛

وقد حلفهما رسول الله . وإنما عبر بالشهادة : عن الأمانة التي تحملاها ؛ وهو معنى قوله :

(ولا نكنم شهادة الله) ؛ أي : أمانة الله . وقوله : (أو آخرا من غيركم) ؛ معناه : من

غير قبيلتكم ؛ وذلك : أن الغالب في الوصية : أن للموصي بشهد : أقرباءه وعشيرته ؛ دون

الأجانب والأبعاد . « انتهى ببعض تصرف واختصار . وهو مذهب الحسن وغيره ؛ كما

ذكرنا (ص ١٤٥) . وقيل : إن المراد بالشهادة : الحضور للوصية . انظر النسخ المنسوخ

للنحاس (ص ١٣٢) ، وتفسير القرطبي (ص ٣٤٨) . وراجع الطبقات (ج ٢ ص ٩٣) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(١) :
« وَالْحُجَّةُ فِيمَا وَصِفْتُ — : من أن يُسْتَحْلَفَ النَّاسُ : فِيمَا بَيْنَ الْبَيْتِ وَالْمَقَامِ ،
وَعَلَى مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وبعْدَ الْعَصْرِ . — : قوله^(٢)
تبارك وتعالى : (تَجْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ، فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ : ٥ - ١٠٦) ؛
وقال المفسرون : [هي^(٣)] صلاةُ العَصْرِ^(٤) . ثم ذكر . شهادة
الْمُتْلَاعَيْنِ ، وغيرها^(٥) .

* * *

- (١) كافي الأم (ج ٧ ص ٣٢) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٥٤) ، والسنن الكبرى
(ج ١٠ ص ١٧٧) .
(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « لقوله » ؛ وازيادة من الناسخ .
(٣) زيادة حسنة عن الأم .
(٤) كما قال أبو موسى الأشعري في قصة الوصية . انظر السنن الكبرى ، ومعالم السنن
(ج ٤ ص ١٧١) . وراجع في السنن الكبرى ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٠) حديث
أبي هريرة : في ذلك . وراجع المذاهب في تفسيرها : في الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٣٤ -
١٣٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٥٣) .
(٥) حيث ذكر آبي النور : (٥ - ٦) ؛ ثم قال : « فاستدلنا : بكتاب الله (عز وجل) ؛
على تأكيد اليمين على الخالف : في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد الصلاة ؛ وعلى الخالف
في اللعان : بتكرير اليمين ، وقوله : (أن عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين) . وسنة رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) في الدم : بمحسين يمينا ؛ وبسنة رسول الله : باليمين على الابر ،
وفعل أصحابه ، وأهل العلم يبلدنا » . ثم ذكر : من السنة والآثار ؛ ما يدل على ذلك . ورد
على من خالفه : في مسألة اليمين على المنبر . فراجع كلامه (ص ٣٣ - ٣٤) . وانظر كلامه
(ص ١٨٣) ، والسنن الكبرى (ص ١٧٦ - ١٧٨) ، والمختصر . وراجع الفتح (ج ٥
ص ١٨٠ - ١٨١) ، وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٤) .

وفيا أنبأني أبو عبد الله (إجازة) : عن أبي العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي ، أنه قال (١) : « زعم بعض أهل التفسير : أن قول الله جل ثناؤه : (ما جعل الله لرجل من قلوبين ؛ في جوفه : ٣٣ - ٤) - : ما جعل (٢) لرجل : من أبوين ؛ في الإسلام .

قال الشافعي : واستدل (٣) بسباق الآية : قوله تعالى : (ادعهم لأبائهم ؛ هو : أقسط عند الله : ٣٣ - ٥) (٤) .

قال الشيخ : قد روينا هذا (٥) عن مقاتل بن حيان ؛ وروى عن الزهري (٦) .

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ٢٦٥) : في أواخر مناقشة قيمة يرد فيها على من خالفه : في إثبات دعوى الولد بشهادة القافة . ومن الواجب : أن تراجعها كلها (ص ٢٦٣ - ٢٦٦) وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٦٥) وراجع في ذلك وبعض ما يتصل به ، السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٦٢ - ٢٦٧) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ٢٧٥ - ٢٧٦) ، والفتح (ج ٦ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وج ١٢ ص ٢٥ - ٢٦ و ٤٤ - ٤٥) . وفي شرح عمدة الأحكام (ج ٤ ص ٧٢ - ٧٣) ، كلام جيد : في تحقيق مذهب الشافعي .

(٢) في الأم زيادة : « الله » .

(٣) أي : هذا البعض .

(٤) انظر ما سيأتي في بحث الولاء .

(٥) في كتاب آخر غير السنن الكبرى : كالعرفة ، والمبسوط .

(٦) بمعناه : كما في تفسير الطبري (ج ٢١ ص ٧٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٤ ص ١١٧) .

ورواه القرطبي عن مقاتل أيضا . وقد ضعفه الطبري ؛ وكذلك النحاس كما في تفسير القرطبي .

وانظر تفسير الفخر (ج ٦ ص ٥١٧) . وراجع فيه وفي غيره ، آراء الأئمة الأخرى

في ذلك ، وانظر طبقات الشافعية (ج ١ ص ٢٥١) .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْقُرْعَةِ ، وَالْعَتِقِ ، وَالْوَلَاءِ ، وَالْكِتَابَةِ »

وفيا أنبأني أبو عبد الله الحافظُ (إجازة) : عن أبي العباس الأصمِّ ،
عن الربيع ، عن الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(١) : « قال الله تبارك وتعالى :
(وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ : أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ؟ وَمَا كُنْتَ
لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ : ٣ - ٤٤) ؛ وقال تعالى : (وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ *
إِذْ أَتَى إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * فَسَاءَمَ : فَسَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ : ٣٧ -
١٣٩ - ١٤١) . »

« فَاصلُ الْقُرْعَةِ - فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - : فِي قِصَّةِ الْمُقْتَرَعِينَ ^(٢)
[عَلَى مَرْيَمَ] ، وَالْمُقَارَعِينَ ^(٣) يُونُسَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : مُجْتَمَعَةٌ . ^(٤) »

-
- (١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٣٦-٣٣٧) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى
(ج ١٠ ص ٢٨٦-٢٨٧) . وتعرض لهذا باختصار : في الأم (ج ٥ ص ٩٩) .
(٢) في الأصل : « المقرعين » . وهو تحريف . والتصحيح والزيادة من الأم
والسنن الكبرى .
(٣) كذا بالسنن الكبرى . وفي الأصل : « وللقارعين » ؛ وهو محرف عنه . وفي الأم
« والمقارعي » ؛ على الحذف : بالإضافة اللفظية .
(٤) راجع ماروي في ذلك : عن ابن عباس وقتادة ، والحسن ، وعكرمة ، ومجاهد ،
والضحاك ، وغيرهم - في السنن الكبرى ، وتفسير الطبري (ج ٣ ص ١٦٣ و١٨٣-١٨٥
وج ٢٣ ص ٦٣) . ثم راجع الخلاف في مشروعية القرعة : في تفسير القرطبي (ج ٤ ص ٨٦
٨٧) ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٥-١٨٦) ، وطرح الترتيب (ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩) ؛
فهو مفيد فيما سيأتي : من القسم للنساء في السفر . وانظر الطبقات (ج ٢ ص ٢٠٩) .

«ولا تكون»^(١) القرعة (والله أعلم) إلا بين القوم^(٢) : مُستَوين
في الحجة^(٣) .

«ولا يمدو (والله أعلم) المقترعون على صريم (عليها السلام) ، أن
يكونوا : كانوا سواء في كفالتها»^(٤) ؛ فتنافسوها : لما^(٥) كان : أن تكون^(٦)
عند واحد^(٧) ، أرفق بها . لأنها لو صيرت^(٨) عند كل واحد^(٩) يوماً
أو أكثر ، وعند غيره مثل ذلك^(١٠) - أشبه أن يكون أضر بها ؛
من قبل : أن الكافل إذا كان واحداً : كان^(١١) أعطف له عليها ، وأعلم

(١) كذا بالسنن الكبرى . وفي الأم : « فلاتكون » . وفي الأصل : « ولا يكون » ؛
ولعل مصحف .

(٢) في الأم والسنن الكبرى : « قوم » ، وما في الأصل أحسن .

(٣) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وذكر فيها إلى هنا . وفي الأصل : « مستويين في الجهة » ؛
وهو تصحيف .

(٤) قال في الأم (ج ٥) - بعد أن ذكر نحو ذلك - : « لأنه إنما يقارع : من يدلى بحق
فيما يقارع » . وراجع بقية كلامه : فقد يعين على فهم ما هنا .
(٥) أي : في هذه الحالة ، وبسبب تلك العلة . لأنه لو كان وجودها عند كل منهم ،
متساوياً : في الرفق بها ، وتحقيق مصلحتها - لما كان هناك داع للقرعة التي قد تسلب بعض
الحقوق ؛ لأنها إنما شرعت : لتحقيق مصلحة لا تتحقق بدونها . وعبرة الأصل والأم :
« فلما » ؛ ونكاد نقطع : بأن الزيادة من الناسخ .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « يكون عنه » ؛ وهو تصحيف .

(٧) في الأم زيادة : « منهم » .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « صبرت » وهو تصحيف . ولا يقال : إن الصبر
يستعمل بمعنى الجبس ؛ لأنه ليس المراد هنا .

(٩) في الأم زيادة : « كان » .

(١٠) أي : كان كونه واحداً منفرداً بكفالتها ؛ فليس اسم « كان » راجعاً إلى « واحداً » ،

وإلا : لكان قوله : « له » ؛ زائداً .

[له ^(١)] بما فيه مصلحتها - : للعلم : بأخلاقها ، وما تقبل ^(٢) ، وما ترد ^(٣) ؛
و [ما ^(٤)] [يحسن ^(٥)] به ^(٦) [اغتذاؤها . - وكل ^(٧)] من أعتف ^(٨)
كفالتها ، كفلتها : غير خابِر بما يصلحها ؛ ولعله لا يقع على صلاحها : حتى
تصير إلى غيره ؛ فيمتنِفُ : من كفالتها ؛ [ما أعتف ^(٩)] غيرُه . «
« وله وجهٌ آخرٌ : يصحُّ ؛ وذلك : أن ولايةً واحدٍ ^(١٠) إذا كانت ^(١١)
صبيةً : غير مُمتنعةٍ مما يتنوعُ منه من عقل - : يسترُ ^(١٢) ما ينبغي سترُه . - :
كان أكرمَ لها ، وأسترَ عليها : أن يكفلها واحدٌ ، دون الجماعة . «
« ويجوزُ : أن تكونَ عندَ كافلٍ ، ويُعزَمَ من بقي مؤنتها : بالخصصِ .
كما تكونُ الصبيةُ عندَ خالتها ، و ^(١٣) عندَ أمها : ومؤنتها : على من عليه
مؤنتها . «

(١) زيادة حسنة : ليست بالأصل ولا بالأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : بالياء ؛ وهو تصحيف .

(٣) الزيادة عن الأم .

(٤) هذا معطوف على قوله : الكافل . وفي الأم : « فكل » . وهو من تمام التعليل :

فلا توهم أنه جواب « لما » ؛ فتقول : إن زيادة الفاء التي حذفناها ، زيادة صحيحة .

(٥) أي : ابتداء ؛ أو : امتنِفُ (على عننة بعض بني تميم) . انظر شرح القاموس .

(٦) هذا : من إضافة المصدر إلى فاعله .

(٧) أي : المولى عليه المكفولة .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « لستر » ، وهو تصحيف ، والظاهر : أن ذلك صفة

لقوله : من عقل ؛ لا لقوله : واحد .

(٩) الواو بمعنى : « أو » . ولو عبر به لكان أظهر .

« قال : ولا يمدؤ الذين اقترعوا على كفالة مريم (عليها السلام) :
 أن^(٢) يكونوا أشأخوا على كفالتها - فهو^(٣) : أشبه ؛ والله أعلم - أو :
 يكونوا تدافعوا كفالتها ؛ فاقترعوا ؛ أيهم تلزمه^(٤) ؟ . فإذا رضى من
 شح^(٥) على كفالتها ، أن يمونها - لم يكلف غيره أن يعطيه : من
 مؤنتها ؛ شيئاً . رضاه^(٦) : بالتطوع بإخراج ذلك من ماله . »

« قال : وأى المعنيين كان : فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفعه عن نفسه ؛
 أو تخلص^(٧) له ما ترغب^(٨) فيه نفسه ؛ وتقطع^(٩) ذلك عن غيره : ممن
 هو في مثل حاله . »

« وهكذا [معنى^(١٠)] قرعة يونس (عليه السلام) : لما وقفت بهم
 السفينة ، فقالوا : ما يمنمها أن تجرى إلا : علة بها ؛ وما علتها إلا : ذو ذنب

(١) هذه الجملة ليست بالأم ؛ والزيادة سقطت من الناسخ .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « بأن » ؛ والزيادة من الناسخ .

(٣) في الأم : بالواو ؛ وهو أحسن .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : بالياء ؛ ولعله مصحف .

(٥) أي : قبل القرعة .

(٦) كذا بالأم . وهو تعليل لقوله لم يكلف ؛ وفي الأصل : « رضاه » ؛ وهو تصحيف .

(٧) في الأصل : « أو يخلص » ؛ وهو تصحيف . وفي الأم : « وتخلص » .

وما ذكرناه أظهر ؛ والكلام هنا جار على كلا المعنيين .

(٨) عبارة الأم : « يرغب فيه لنفسه » ؛ وهي أحسن .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « ويقطع » ؛ وهو تصحيف .

(١٠) زيادة عن الأم : ملاعة لما بعد .

فيها؛ فتمالوا: تَقْتَرِعُ. فاقتَرَعُوا: فوَقَمَتِ القُرْعَةُ على يُونُسَ (عليه السلام):
فأخْرَجُوهُ منها، وأقاموا فيها. »

« وهذا: مِثْلُ معنى القُرْعَةِ في الذين اِقتَرَعُوا على كِفَالَةِ صَرِيمَ (عليها السلام)؛ لأنَّ حالة (١) الثَّرَكْبَانِ كانت مُستَوِيَّةً؛ وإن لم يكن في هذا (٢) حُكْمٌ: يُلْزَمُ (٣) أَحَدَهُمْ في مالِهِ، شَيْئًا: لم يَلْزَمْهُ قَبْلَ القُرْعَةِ؛ وَيُرِيْلُ عن أَحَدِهِ (٤) شَيْئًا: كان يَلْزَمُ - فهو يُثْبِتُ على بعضِ الحَقِّ (٥)، وَيُبَيِّنُ في بعضٍ: أَنه بَرِيٌّ مِنْهُ. كما كان في الذين اِقتَرَعُوا على كِفَالَةِ صَرِيمَ (عليها السلام): غُرْمٌ، وسُقُوطُ غُرْمٍ. »

« قال: وقُرْعَةُ (٦) النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) - في كلِّ موضعٍ أَقْرَعَ فيه - [في (٧)] مِثْلِ معنى الذين اِقتَرَعُوا على كِفَالَةِ صَرِيمَ (عليها السلام)، سِوَا: لا يُخَالِفُهُ (٨). »

« وذلك: أَنه (عليه السلام) أَقْرَعَ بَيْنَ مَمَالِكِكَ: أُعْتِقُوا مَعًا؛ جَمَلَ العِثْقَ: تَامًّا لثُلُثِهِمْ؛ وَأَسْقَطَ عن ثُلُثِيهِمْ: بالقُرْعَةِ. وذلك: أَنَّ المُعْتِقَ

(١) في الأم: « حال ».

(٢) أي: في قرعة يونس.

(٣) في الأصل زيادة: « من »؛ وهي من عبث الناسخ.

(٤) في الأم: « آخر »؛ وهو أحسن.

(٥) في الأم: « حقا ».

(٦) هذا إلى قوله: لا يخالفه؛ ذكر في السنن الكبرى.

(٧) زيادة حسنة، عن الأم والسنن الكبرى.

(٨) في السنن الكبرى: بالتاء؛ وهو أحسن.

- في مرضه - أعتق ماله ومال غيره : فجاز عتقه في ماله ، ولم يجز في مال غيره . فجمع النبي (صلى الله عليه وسلم) العتق : في ثلاثة ^(١) ؛ ولم يُبعضه ^(٢) . كما يُجمع : في القسم بين أهل الموارث ؛ ولا يُبعضُ عليهم .
« وكذلك : كان إقراعه لنسائه : أن يقسم لكل واحدةٍ منهن : في الحضر ؛ فلما كان في ^(٣) السفر : كان منزلة ^(٤) : يضيّق فيها الخروجُ بكلهن ؛ فأقرع ينهن : فأيتهن خرج سهُماً : خرج بها ^(٥) ، وسقط حق غيرها : في غيبته بها ؛ فإذا حضر : عاد للقسم ^(٦) لغيرها ، ولم يحسب عليها

(١) في الأم : « ثلثه » ؛ وعبارة الأصل أحسن ؛ فتأمل

(٢) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٨٥ - ٢٨٧) : حديث عمران بن الحصين ، وابن المسيب ؛ وأثر أبان بن عثمان : في ذلك . وراجع شرح الموطأ (ج ٤ ص ٨١ - ٨٢) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٣٩ - ١٤١) ، ومعالم السنن (ج ٤ ص ٧٧ - ٧٨) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١) ، والأم (ج ٧ ص ١٦ - ١٧) والرسالة (ص ١٤٣ - ١٤٤) . وقد ذكر في الأم - عقب آخر كلامه هنا - : حديث عمران وغيره ؛ وتعرض لكيفية القرعة بين المالك وغيرهم ؛ ورد على من قال بالاستسعاء : ردا منقطع النظير . فراجع كلامه (ص ٣٣٧ - ٣٤٠) ، وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٦٩ - ٢٧٠) . ثم راجع السنن الكبرى (ص ٢٧٣ - ٢٨٥) وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٧٧ - ٨٠) ؛ ومعالم السنن (ص ٦٨ - ٧٢) ؛ وشرح ومسلم (ج ١٠ ص ١٣٥ - ١٣٩) ؛ وطرح التثريب (ج ٦ ص ١٩٢ - ٢٠٩) : فستقف على أجمع وأجود ما كتب في مسألة الاستسعاء .

(٣) هذا ليس بالأم ؛ وزيادته أحسن .

(٤) كذا بالأم ، أى : في حالة . وفي الأصل : « منزله » ؛ وراجع تصحيف .

(٥) في الأم ، زيادة : « معه » .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « القسم » ؛ وهو تصحيف . وإلا : كان قوله : عاد ؛

معرفاً عن « أعاد » . أنظر انصباح .

أيام سفرها^(١) .

« وكذلك : قَسَمَ خَيْرٌ : [فكان^(٢)] أربعةً أخصمها لمن حَضَرَ^(٣) ؛

ثم أقرع : فأبهم خرج سهمه على جزءٍ مُجْتَمِعٍ - : كان له بكالِه ، وانقطع
منه حقٌ غيرِه ؛ وانقطع حقه عن غيرِه . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصمُّ ، أنا الربيع ، أنا

الشافعي ، قال^(٤) : « قال الله عز وجل : (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ - : وَكَانَ فِي

مَعْرَلٍ . - : يَا بُنَيَّ^(٥) ؛ أَرْكَبْ مَعَنَا) ؛ الآية^(٦) : (١١ - ٤٢) .

وقال^(٧) : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَارَ : ٦ - ٧٤) ؛ فَسَبَّ إِبْرَاهِيمَ

(١) راجع - علاوة على ما نهينا عليه في بداية البحث - : حديث عائشة ، والكلام
عليه ، والخلاف في القرعة بين النساء - في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٢) ، ومعالم السنن
(ج ٣ ص ٢١٨ - ٢١٩) ، وشرح مسلم (ج ١٠ ص ٤٦ و ج ١٧ ص ١٠٣ و ١١٦) .
ثم راجع في الأم (ج ٥ ص ١٠٠) : رد الشافعي على من خالفه : في القسم في السفر . وانظر
المختصر (ج ٤ ص ٤٥ - ٤٦) .

(٢) زيادة عن الأم جيدة ، ولعلها متعينة . انظر قواميس اللغة : (مادة : قسم) .

(٣) يحسن : أن تراجع الكلام المتعلق بقسائم خير ، في معالم السنن (ج ٣ ص ٢٩ - ٣١)

والفتح (ج ٦ ص ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٨ - ١٣٩ و ١٤٧ - ١٥٠ و ١٥٢ و ج ٧ ص ٣٣٦ و ٣٣٩

و ٣٤١ و ٣٤٤ و ٣٤٥) . فهو مفيد فيما مر : من مسائل الفريضة والجهاد .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٧) مبينا : أن النسب لا يتوقف ثبوته على الدين . وقد

تعرض لذلك (ص ٥١) ومهد له : بما ينبغي مراجعته .

(٥) ذكر في الأم إلى هنا .

(٦) في الأصل : « إلى » ؛ وهو تحريف .

(٧) كذا بالألم . وفي الأصل : « قال » ؛ والنقص من النسخ .

(عليه السلام) ، إلى أبيه : وأبوه كافرٌ ؛ ونسب [ابن نوح] ، إلى أبيه ^(١) :
وابنه كافرٌ . »

« وقال الله لنبيه (صلى الله عليه وسلم) - في زيد بن حارثة - : **رَادَعُوهُمْ
لَا أَبَاهُمْ ؛ هُوَ : أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ؛ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ : فَاخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ،
وَمَوَالِيكُمْ : ٣٣ - ٥**) ؛ وقال تعالى : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ،
وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ : ٣٣ - ٣٧) ^(٢) ؛ فنسب ^(٣) الموالى إلى ^(٤) نسبين :
(أحدهما) : إلى الآباء ؛ (والآخر) : إلى الولاء . وجعل الولاء : بالنعمة .
« وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ^(٥) : **إِنَّمَا الْوَلَاءُ : لِمَنْ**

(١) عبارة الأصل : « . . . وأبو كافر ؛ ونسب نوح إلى ابنه » ؛ وهى محرفة .
والصحيح والزيادة من الأم .

(٢) راجع ما كان يفعل - : من التبنى وما إليه . - قبل نزول الآية الأولى ، وسبب
نزول الثانية ؛ فى تفسيرى الطبرى (ج ٢١ ص ٧٦ وج ٢٢ ص ١٠) ، والقرطوبى (ج ١٤ ص ١١٨
و ١٨٨) ؛ والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٠٧) ، والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٣ وج ٧
ص ١٦١) ، وشرح مسلم (ج ١٥ ص ١٩٥) ، والفتح (ج ٨ ص ٣٦٦ و ٣٧٠ وج ٩ ص ١٠٤) .
(٣) هذا إلى قوله : بالنعمة ؛ ذكروا فى السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٩٥) .
(٤) هذا ليس بالأمر ؛ وزيادته أولى .

(٥) فى حديث بريرة ؛ وفى الأم زيادة : « ما بال رجال : يشترطون شروطا ليست فى
كتاب الله ؟ ! ما كان - : من شرط ليس فى كتاب الله . - فهو باطل : وإن كان مائة
شرط . » ضاء الله أحق ، وشرطه أوثق . وهذا الحديث : من الأحاديث الخطيرة الجامعة ،
التي تبارت مسائل هامة مختلفة ؛ وقد اهتم العلماء قديما به : على اختلاف مناهجهم ، وتباين
مشاربهم . فراجع الكلام عنه : فى اختلاف الحديث (ص ٣٣ و ١٩٦) . والسنن الكبرى
(ج ٥ ص ٣٢٦ وج ٦ ص ٢٤٠ وج ٧ ص ٢٢٠ وج ١٠ ص ٣٣٦) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ١٤٦
وج ٥ ص ٢٦٤ و ٢٦٤) ، وشرح مسلم (ج ١٠ ص ١٣٩) ، والفتح (ج ٥ ص ١١٤ - ١٢٣ =

أَعْتَقَ (١١)

« فدلَّ الكتابُ والسنةُ : على أنَّ الوِلاءَ إنما يكونُ : مُتَقَدِّمٌ (٢)
فِعْلٍ مِنَ الْمُعْتَقِ ؛ كما يكونُ النَّسَبُ : مُتَقَدِّمٌ وَوَلَادٍ (٣) [من الأبِ] (٤) .
وَبَسَطَ الْكَلَامَ : في امتناعِهِمْ من تحوِيلِ الوِلاءِ عن الْمُعْتَقِ ، إلى غيره :
بِالشَّرْطِ : كما يمتنعُ تحوِيلُ النَّسَبِ : بِالْإِنْتِسَابِ إلى غيرِ مَنْ ثَبَّتَ له
النَّسَبُ (٥) »

= ١٢٨ و ١٩٧ و ٢٠٦ و ٢٢٦ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٧ و ١١ و ١١ و ٤٩٧ و ٤٩٧ و ١٢ و ١٢ و ٣١ و ٣٧ ،
وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٩٠) ، وشرح العمدة (ج ٣ ص ١٦٠ و ج ٤ ص ٢٠) ، و طرح
التريب (ج ٦ ص ٢٣٢) .

(١) في الأم زيادة : « فيبين رسول الله : أن الولاء إنما يكون للمعتق ؛ وروى عن
رسول الله ، أنه قال : الولاء لحمه كالحمة النسب : لا يباع ، ولا يوهب . » .
(٢) في الأم : بالاء ؛ وهو أنسب .

(٣) هذا يطلق : على الحمل ، وعلى الوضع . بخلاف الولادة : فإنها لا تطلق على الحمل
(انظر المصباح واللسان) والمراد هنا ثانيهما ؛ وهو يستلزم أولهما .
(٤) زيادة عن الأم : جيمة ، وملازمة لما قبل .

(٥) ورد - : بما لا مطمع في أجود منه رأ كمل . - : على من قال (كالحنفية) :
إذا أسلم الرجل على يدي الرجل ، فله ولاؤه : إذا لم يكن له ولاء . نعمة . وعلى من نفي ثبوت
الولاء : لمعتق السائفة ، وللمعتق غير المسلم . فراجع كلامه عن هذا كله ، وعن بيع الولاء
وهبته وما إليه - : في الأم (ج ٤ ص ٧-١٠ و ٥١-٦٠ و ج ٦ ص ١٨٣-١٨٨ و ج ٧
ص ٢٠٨-٢٠٩) ؛ وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٧١) ، واختلاف الحديث (ص ٢٠٠-٢٠١) .
م راسع الكلام عن هذا ، وعن يدعى إلى غير آية ، أويتولى غير مواليه - : في
السنن الكبرى والجواهر النقي (ج ١٠ ص ٢٩٤-٣٠١) ، وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٩٦ =

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي^(١) (رحمه الله): «قال الله جل ثناؤه: (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ: مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ. - فَسَكَتِوهُمْ: إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا: ٢٤ - ٣٣) (٢)».

«قال الشافعي^(٣): «في قول الله عز وجل (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ^(٥))؛ دَلَالَةٌ: على أنه إنما أُذِنَ: أَنْ يُكَاتَبَ مَنْ يَعْقِلُ مَا يَطْلُبُ^(٦)؛ لا: مَنْ لَا يَعْقِلُ أَنْ يَبْتَغِيَ الْكِتَابَةَ^(٧): من صَبِيٍّ؛ ولا: مَعْتَوَةٌ^(٨)».

(= ١٠٠)، وشرح مسلم (ج ٢ ص ٥١ و ج ١٠ ص ١٤٨ - ١٥٠)، ومعالم السنن (ج ٤ ص ١٣ - ١٠٤)، والفتح (ج ٥ ص ١٠٣ و ج ٦ ص ٣٤٨ و ج ١٢ ص ٣٢٦ - ٤٢٦)، وشرح العمدة (ج ٤ ص ١٩ و ٧٥) . (١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦١)، والمختصر (ج ٥ ص ٢٧٤) (٢) ذكر في الأم إلى قوله: (آتاكم) . ثم ذكر ما سيأتي عن عطية: في تفسير الخبر . ويحسن أن تراجع ما ورد في ذلك - من السنة والآثار . - في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٧ - ٣١٨) . وتفسير الطبري (ج ١٨ ص ٩٩ - ١٠٠) . (٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٦٣) . وقد ذكر بتصريف يسير في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٧) .

(٤) في الأم: «وفي» . وفي السنن الكبرى: «فيه»؛ وقد ذكر بعد الآيات .

(٥) ذكر في الأم إلى: (فكاتبوهم) .

(٦) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وعادة الأم: «من يعقل؛ لا: من لا يعقل»

فأبطلت: أن تبغى الكتابة «الخ؛ بزيادة جيدة، هي: ولا غير بالغ بحال» . وما هنا أظهر .

(٧) راجع كلام الحفاظ في الفتح (ج ٥ ص ١١٤) : عن معنى الكتابة ونشأتها؛

فهو جيد مفيد .

(٨) أي: ولا من لا يعقل شيئاً أصلاً؛ ويصح عطفه على «ص» . وانظر الأم (ص ٣٦٦)

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(١) : « أنا عبدُ الله بنُ الحارث بنِ عبدِ الملِّكِ ، عن ^(٢) ابنِ جرِّيجٍ : أنه قال لَعطاءُ : ما الخيرُ ؟ المالُ ؟ أو الصِّلاحُ ؟ أم ^(٣) كلُّ ذلك ؟ قال : ما بُراه ^(٤) . إلاَّ المالُ ؛ قلتُ : فإن لم يكن عنده مالٌ : وكان رجلٌ صدقٍ ؟ قال : ما أُحسبُ ماخيراً ^(٥)] إلاَّ : ذلك المالُ ؛ لا ^(٦) : الصِّلاحُ . قال ^(٧) : وقال مجاهدٌ : (إن عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خيراً) : المالُ ؛ كائناً ^(٨) أخلاقهم وأذيانهم ما كانت . » قال الشافعي : الخيرُ ^(٩) : كلمةٌ يُعرَفُ ما أريد بها ^(١٠) ، بالمخاطبةِ بها .

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦١-٣٦٢) ؛ والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٨) .
(٢) هذا غير موجود بالأم ؛ وحذفه خطأً وتصرف من الناسخ أو الطابع : نشأ عن موافقة جد عبد الله ، لابن جرير في الاسم . انظر الخلاصة (ص ١٦٤ و ٢٠٧ و ٤٠٨) ، وتفسير الطبري .

(٣) في الأم : « أو » ؛ وهو أحسن .

(٤) هذه رواية الأم والسنن الكبرى والطبري . وفي الأصل : « براه » ، وهو تصحيف بقرينة ما بعد .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) قوله : لا الصلاح ؛ ليس بالأم . وعبارة الأصل والسنن الكبرى : « والصلاح » . وبالظاهر : أنها محرفة عما ذكرنا ؛ ولا يعترض : بأن هذا التفسير بلفظه قد روى عن ابن ديسار ؛ وروى عن عطاء نفسه من طريق آخر ، بلفظ : « أداء ومالا » — كما في تفسير الطبري — : لأننا لا ننكر : أن أحداً يقول به ، ولا أن عطاء يتغير رأيه ؛ وإنما نستبعد : أن يتغير بمجرد إعادة السؤال عليه . ويقوى ذلك : خلو رواية الأم ، ورواية الطبري الأخرى : من هذه الزيادة .

(٧) أي : ابن جرير ؛ كما صرح به الطبري . وعبارة الأم : « قال مجاهد » .

(٨) ورد في غير الأصل : مهموزاً ؛ وهو المشهور .

(٩) في الأم : « والخير » . (١٠) في الأم : « منها » ؛ وهو أحسن .

قال الله تعالى: [[إن^(١)] الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، أُولَئِكَ : مُمَّ خَيْرِ
الْبَرِيَّةِ : (٧٨ - ٧) ؛ فَعَقَلْنَا : أَنَّهُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ : بِالْإِيمَانِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ ؛
لا : بِالْمَالِ .

« وقال الله عز وجل : (وَالْبُدْنَ جَعَلْنَا لَكُمْ : مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ؛
لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ : ٢٢ - ٣٦) ؛ فَعَقَلْنَا : أَنْ الْخَيْرَ : الْمَنْعَةُ بِالْأَجْرِ ؛ لا : أَنْ
فِي^(٢) الْبُدْنَ لَهُمْ مَالًا . »

« وقال الله^(٣) عز وجل : (إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ : إِنْ تَرَكَ
خَيْرًا : ٢ - ١٨٠) ؛ فَعَقَلْنَا : أَنَّهُ : إِنْ تَرَكَ مَالًا : لِأَنَّ^(٤) الْمَالَ : الْمَتْرُوكُ ؛
وَلتَوَلَّه : (الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) . »

« فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) : كَانَ أَظْهَرَ مَعَانِيهَا -
بِدَلَالَةِ مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ : مِنَ الْكِتَابِ . - قُوَّةً عَلَى اكْتِسَابِ الْمَالِ ،
وَأَمَانَةً^(٥) لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ^(٦) : قَوِيًّا فَيَكْسِبُ^(٧) ؛ فَلَا يُؤَدِّي : إِذَا لَمْ

(١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٢) عبارة الأم : « لهم في البدن » .

(٣) هذا ليس بالأم ولا بالسنن الكبرى .

(٤) في الأصل : « ولأن . . . لقوله » ؛ وتقديم الوار من الناسخ . وعبارة الأم

والسنن الكبرى : « لأن . . . وقوله » .

(٥) وهذا اختيار الطبري . والحافظ في الفتح (ج ٥ ص ١٢١) . وراجع كلامه :

لفائدته هنا .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وعبارة الأصل : « لأنها قد تكون » ، وهو تصحيف

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « فكسب » ؛ وهو مصحف عنه . وفي السنن الكبرى :

« فيكسب » .

يكن ذا أمانة . و : أميناً ، فلا يكون قوياً على الكسب : فلا يؤدى .
ولا^(١) يجوز عندي (والله أعلم) - في قوله تعالى : ((إن [علمتم فيهم
خيراً) . - إلا هذا . »

« وليس الظاهر : أن^(٢) القول : إن علمت في عبدك مالا ؛ لمعنيين^(٣) :
(أحدهما) : أن المال لا يكون فيه ؛ إنما يكون : عنده ؛ لا^(٤) : فيه .
ولكن : يكون فيه الاكتساب : الذي يفيد^(٥) المال . (والثاني) :
أن المال - الذي في يده - لسيد^(٦)ه : فكيف^(٧) يسكت به بما له^(٧) ؟ !
- إنما يسكت به : بما^(٨) يفيد العبد بعد الكتابة^(٩) . - لأنه حينئذ ،
يمنع ما [أفاد^(١٠)] العبد : لأداء الكتابة . »

« ولعل من ذهب : إلى أن الخير : المال ؛ [أراد^(١١)] : أنه أفاد

(١) هذا إلى قوله : إلا هذا ؛ ليس بالسنن الكبرى . والزيادة الآتية عن الأم .

(٢) أى : أن معناه والمراد منه . وفي السنن الكبرى : « من » ؛ أى : وليس للمعنى
الظاهر منه .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : بالباء . (٤) قوله : لا فيه ؛ ليس بالسنن الكبرى .

(٥) في الأم والسنن الكبرى : « يفيد » ؛ وما هنا أحسن .

(٦) هذا إلى قوله : لأداء الكتابة ؛ ليس بالسنن الكبرى .

(٧) في الأصل : « بما » ؛ وهو تحريف . والتصحيح من عبارة الأم ، وهى :
« فكيف يكون أن يكاتبه بما له . »

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « لما » ؛ وهو تصحيف .

(٩) في الأم : « بالكتابة » ؛ أى : بعد الكتابة بسببها . وهو أحسن . ولعل ما في

الأصل محرف عنه . (١٠) زيادة متعينة ، عن الأم .

(١١) هذه الزيادة ليست بالأم ولا بالسنن الكبرى ؛ وهى جيدة ، لا متعينة ؛ لأنه

يصح إجراء الكلام على الحذف ؛ أى : ولعل مراد من الغ .

بَكْسِبِهِ مَالًا لِلسَّيِّدِ ؛ فَيَسْتَدِلُّ : عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ ^(١) مَالًا يَتَّقِي بِهِ ؛ كَمَا
أَفَادَ أَوَّلًا ^(٢) . «

قال الشافعي ^(٣) : « وَإِذَا جَمَعَ الْقُوَّةَ عَلَى الْا كْتِسَابِ ، وَالْأَمَانَةَ - :
فَأَحَبُّ إِلَى السَّيِّدِ : أَنْ يُكَاتِبَهُ ^(٤) . وَلَا يَبِينُ لِي : أَنْ ^(٥) يُجِبُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ
الْآيَةَ مُحْتَمِلَةٌ : أَنْ يَكُونَ ^(٦) : إِرْشَادًا ، أَوْ ^(٧) إِبَاحَةً ؛ [لَا : حَتْمًا ^(٨)] .
وَقَدْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ ، عَدَدٌ : مِمَّنْ لَقِيْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ^(٩) . «
وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ؛ وَاحْتَجَّ - فِي جُمْلَةٍ مَا ذَكَرَ - : « بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ .

(١) عبارة الأم : « على أنه كم يقدر مالا » . وما هنا أوضح .

(٢) انظر ما ذكر بعد ذلك ، في الأم .

(٣) مينا : أنه لا يجب على الرجل أن يكاتب عبده الأمين القوي ؛ بعد أن نقل عن

عطاء وابن دينار ، القول : بانوجوب ، فراجع كلامه والسنن الكبرى (ص ٣١٩) .

(٤) في الأم زيادة : « ولم أكن أمتنع - إن شاء الله - : من كتابة مملوك لي جمع

القوة والأمانة ؛ ولا لأحد : أن يمتنع منه . «

(٥) عبارة الأم : « أن يجبر الحاكم أحداً على كتابة مملوكه » ؛ وهى أحسن .

(٦) فى الأم والسنن الكبرى (والكلام فيها مقتبس) : بالناء . وهو أحسن .

(٧) فى الأم : بالواو فقط . وما هنا أولى وأحسن . والسألة فيها ثلاثة مذاهب ؛

وراجع فى الفتح (ص ١١٦) رد الحافظ على من قال بالإباحة ؛ ورد الإصطخرى على من

قال بالوجوب - وهو قول آخر للشافعى - : لفائدة العظيمة .

(٨) زيادة حسنة ، عن السنن الكبرى ، وعن عبارة الأم وهى : « إباحة لكتابة :

يتحول بها حكم العبد عما كان عليه ؛ لا : حتما . كما أبيع المحظور فى الإحرام : بعد الإحرام ؛

والبيع : بعد الصلاة . لا : أنه حتم عليهم أن يبيدوا ويبيعوا . « . وانظر مناقب ابن أبى

حاتم (ص ٩٦) .

(٩) كلكم والثورى . انظر تفسير الطبرى ، وشرح الموطأ (ج ٤ ص ١٠٢ - ١٠٣) .

واجباً : لكان محدّوداً : بأقل^(١) ما يقع عليه اسم الكتابة ؛ أو : لغاية معلومة^(٢) . « .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، نا الشافعي^(٣) : « أنا الثقة^(٤) ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه كاتب عبد الله بخمسة وثلاثين ألفاً؛ ووضع عنه خمسة آلاف . أحسبته قال : من آخر يومه^(٥) . »
« قال الشافعي : وهذا عندي (والله أعلم) : مثل قول الله عز وجل : (وَ لِلْمُطَلَّقاتِ : مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ : ٢ - ٢٤١) . فَيُجَبَّرُ^(٥) سَيِّدُ الْمَكاتِبِ : على أن يضع عنه - : ممّا عقده عليه الكتابة . - شيئاً ؛ [وإذا وضع عنه شيئاً^(٦)] ما كان : [لم يُجَبَّرْ على أكثر منه^(٦)] . « .

(١) في الأصل : « فأقل ... أو لعام معلومه » ؛ وهو تصحيف . والتصحيح من الأم .
(٢) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦٤) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣٣٠) . وراجع فيها (ص ٣٢٩) وفي تفسير الطبري (ج ١٨ ص ١٠٠ - ١٠٢) : ما ورد في تفسير الآية الآتية . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٧٦) .

(٣) هو : مالك رضى الله عنه . انظر شرح الموطأ (ج ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤) .

(٤) لفظ الموطأ هو : « من آخر كتابته » وانظر السنن الكبرى . وقد روى عن علي (مرفوعاً وموقوفاً) : أنه يترك للمكاتب الربيع .

(٥) عمن أن تراجع بتأمل كلام صاحب الجوهر النقي (ص ٣٢٩) : فهو - على ما فيه - مفيد في اللقائم كله .

(٦) زيادة جيدة عن الأم ؛ ونجوز أنها سقطت من الناسخ . وراجع ما ذكر في الأم

بعد ذلك .

« وإذا أدى المكاتبُ الكتابةَ كلها، فعلى السيدِ : أن يرُدَّ عليه منها شيئاً^(١) ، ويُعطيه ممَّا أخذ منه : لأنَّ قوله عز وجل : (مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ : ٢٤ - ٣٣) ؛ يُشْبَهُ (والله أعلم) : آتَاكُمْ مِنْهُمْ^(٢) ؛ فإذا أعطاه شيئاً غيره : فلم يُعطه مِنَ الَّذِي أُمرَ : أن يُعطيه منه وبَسَطَ الكلامَ فيه^(٣) .

(١) راجع ما قاله بعد ذلك .

(٢) كما روى بمعناه : عن ابن عباس وعطاء وغيرهما .

(٣) فراجع (ص ٣٦٥) : فإن ما هنا مختصر جداً .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ ، فِي آيَاتٍ مُتَّفَرِّقَةٍ ،
سِوَى مَا مَضَى ^(١) »

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ - في كتابِ « المُسْتَدْرَكِ ^(٢) » - :
أنا ^(٣) أبو العباس (محمد بن يعقوب) : أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي :
« أخبرني يحيى بن سليم ، نا ^(٤) ابن جريج ، عن عكرمة ، قال : دخلتُ
على ابن عباس ^(٥) - وهو يقرأ في المصحف ، قبل أن يذهبَ بصره ، وهو
يكي . - فقلتُ : ما يُبْكِيكَ يا أبا عباس ^(٥) ؟ جعلني اللهُ فداك ^(٦) .

(١) في الجزء الأول (ص ٣٧ - ٤٢) .

(٢) في الجزء الثاني (ص ٣٢٢ - ٣٢٣) وقد أخرجه الذهبي في « المختصر » ؛
وكذلك البيهقي في السنن (ج ١٠ ص ٩٢ - ٩٣) : مستدلاً به وبغيره ، على : أن الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر . من فروض الكفاية . وأخرجه الطبري في تفسيره (ج ٩
ص ٦٢ - ٦٧) : من طرق سبع كلها عن عكرمة ؛ ومن طرق ست عن غيره . وبعضها
مختصر ، وبعضها فيه اختلاف وزيادة .

(٣) في غير الأصل : « ثنا » .

(٤) في المستدرک زيادة : « رضی الله عنهما » .

(٥) كذا يهض نسخ السنن . وفي الأصل : « يا عباس » ؛ وهو محرف عنه .
ولعل من عادة القوم : تكتية المرء بأبيه ، على سبيل التثمين والتكريم له . وفي بقية
المصادر : « يا ابن عباس » .

(٦) في السنن : « فداك » .

فقال (١) : هل تعرفُ (أَيْلَةَ) (٢) ؟ قلتُ (٣) : وما (أَيْلَةُ) (٤) ؟ قال : قرينة كان بها ناسٌ من اليهود ؛ حرم الله عليهم الحيتانَ : يوم السبتِ ؛ فكانت حيتانهم تأتيم يوم سبتهم : شرعاً (٥) - : بيض (٥) سمانٌ ؛ كما مثال المخاض . - : بأفنياتهم وأبنياتهم (٦) ؛ فإذا كان في (٧) غير يوم السبتِ : لم يجدوها ، ولم يذكروها إلا : في مشقة ومونة (٨) شديدة ؛ فقال بعضهم (٩) - أو من قال ذلك منهم - : لعلنا لو أخذناها يوم السبتِ ،

(١) في المختصر : بدون الفاء . وفي السنن زيادة : « لى » .

(٢) في الأصل : « ايله » ؛ وهو تصحيف . وقال أبو عبيدة : هي : « مدينة بين

المسطاط ومكة : على شاطئ بحر القلزم ؛ تعد في بلاد الشام » . وقيل غير ذلك . فراجع معجمي البكري وياقوت ، وتهذيب اللغات .

(٣) في السنن : « قلت » .

(٤) أى : ظاهرة على الماء ، أو رافعة رهوسها .

(٥) في المختصر والمستدرک : « بيضاء » . أى : وهن كذلك . وفي بعض روايات

الطبرى : « بيضا سمانا » ؛ وهو أولى .

(٦) في الأصل : « باقتانهم واساتهم » ؛ وهو تصحيف عما ذكرنا . وما جمع الجمع :

« أفنية ، وأبنية » ؛ وإن لم يصرح بالأول . وفي السنن : « بأفنياتهم وأبنياتهم » ؛ وفي

المستدرک والمختصر : « بأفنائهم وأبنيائهم » . فأما « أفناء » فهو محرف قطعاً : لأنه اسم

جمع يطلق : على الخليط : من الناس أو القبائل . وأما « أفنياء ، وأبنياء » فالظاهر :

أنهما محرفان ؛ إلا إن ثبت أنهما جمعا تكسير . وراجع في ذلك بتأمل . اللسان (مادة :

بنى ، وفى) ، والأساس (مادة : فن و) .

(٧) هذا ليس بالسنن .

(٨) في المستدرک والمختصر : « مئونة » (بفتح فضم) ؛ وفي السنن : « مؤنة »

(بضم فسكون) . فهي لغات ثلاث . انظر المصباح

(٩) في غير الأصل زيادة : « لبعض » .

وَأَكَلْنَاهَا فِي غَيْرِ يَوْمِ السَّبْتِ^(١). ١٢! فَفَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُ بَيْتِ مِنْهُمْ: فَأَخَذُوا
فَشَوَّوْا؛ فَوَجَدَ جِيرَانَهُمْ رِيحَ الشَّوَى^(٢)، فَقَالُوا: وَاللَّهِ؛ مَا نَرَى | إِلَّا |
أَصَابَ بَنِي فُلَانٍ شَيْءٌ^(٣). فَأَخَذَهَا آخَرُونَ: حَتَّى فَشَا ذَلِكَ فِيهِمْ فَكُتِرَ^(٤)؛
فَاقْتَرَقُوا فِرْقًا ثَلَاثًا^(٥): فِرْقَةٌ: أَكَلَتْ؛ وَفِرْقَةٌ: نَهَتْ؛ وَفِرْقَةٌ قَالَتْ:
(لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا: اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ، أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا: ٧ - ١٦٤) ١٢!
فَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الَّتِي نَهَتْ: إِنَّا^(٦) نُحَذِّرُكُمْ غَضَبَ اللَّهِ، وَعِقَابَهُ^(٧): أَنْ
يُصِيبَكُمْ اللَّهُ^(٨): بِخَسْفٍ، أَوْ قَذْفٍ؛ أَوْ يَمِضُ مَا عِنْدَهُ: مِنَ الْمَذَابِ؛
وَاللَّهِ: لَا نُبَايِعُكُمْ فِي^(٩) مَكَانٍ: وَأَنْتُمْ^(١٠) فِيهِ. (قَالَ)^(١١): نَخْرَجُوا مِنْ
الْبُيُوتِ^(١٢)؛ فَعَدَّوْا^(١٣) عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَدِّ: فَضَرَبُوا أَبَابَ الْبُيُوتِ^(١٤): فَلَمْ يُجِبْهُمْ

(١) جواب «لو» محذوف: للعلم به؛ أى: لما أئمتنا؛ ظناً منهم - بإيحاء الشيطان؛

كما في رواية الطبري. - أن التحريم تعلق بالأكل فقط.

(٢) أى: المشوى، والشواء (بالكسر) - وهو لفظ السنن - انظر اللسان
(مادى: حسب، وشوى).

(٣) فى الأصل. « شينا ». والتصحيح والزيادة من المستدرک والمختصر.

(٤) فى غير الأصل: بالواو. وهو أظهر. (٥) فى السنن: « ثلاثة »؛ وكلاهما صحيح.

(٦) فى المستدرک والمختصر: « إنما ».

(٧) فى بعض نسخ السنن: « وعتابه »؛ ولعله تصحيف.

(٨) هذا ليس بالمستدرک ولا بالمختصر.

(٩) فى الأصل: « من »؛ وهو تصحيف. وفى رواية الطبري: « لا نبايئكم

الليلة فى مدينتكم ». وفى المستدرک والمختصر: « لا نبايئكم من »؛ وهو تصحيف.

(١٠) فى المستدرک والمختصر: « أنتم ».

(١١) فى المستدرک والمختصر: « وخرجوا ». (١٢) فى غير الأصل: « السور »

(١٣) فى الأصل: « فعدوا »؛ وهو تصحيف. وعبارة غيره: « فعدوا عليه ».

أحدٌ ؛ فَاتُوا بِسَلْمٍ ^(١) : فَاسْتَدُوهُ إِلَى الْبُيُوتِ ^(٢) ؛ ثُمَّ رَفَى مِنْهُمْ رَاقٍ عَلَى السُّورِ ، قَالَ : يَا عِبَادَ اللَّهِ ؛ قِرْدَةٌ (وَاللَّهِ) : لَهَا أَذْنَابٌ ، تَمَاوَى ^(٣) (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) . ثُمَّ نَزَلَ ^(٤) مِنَ السُّورِ : فَفَتَحَ الْبُيُوتَ ^(٥) ؛ فَدَخَلَ النَّاسُ عَلَيْهِمْ : فَعَرَفَتِ الْقُرُودُ ^(٦) أَنْسَابَهَا : مِنَ الْإِنْسِ ^(٧) ؛ وَلَمْ يَعْرِفْ ^(٨) الْإِنْسُ أَنْسَابَهَا ^(٩) : مِنَ الْقُرُودِ . (قَالَ) : فَيَأْتِي الْقِرْدُ إِلَى نَسِيبِهِ وَقَرِيبِهِ : مِنَ الْإِنْسِ ؛ فَيَحْتَكُ بِهِ وَيَلْصِقُ ، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ ^(١٠) : أَنْتِ فُلَانَةٌ ؟ فَيُشِيرُ بِرَأْسِهِ ^(١١) - أَيْ : نَعَمْ . - وَيَبْكِي . وَتَأْتِي الْقِرْدَةُ إِلَى نَسِيبِهَا وَقَرِيبِهَا : مِنَ الْإِنْسِ ؛ فَيَقُولُ لَهَا الْإِنْسَانُ ^(١٢) : أَنْتِ فُلَانَةٌ ؟ فَيُشِيرُ بِرَأْسِهَا - أَيْ : نَعَمْ . - وَتَبْكِي فَيَقُولُ ^(١٣) لَهَا الْإِنْسَانُ : إِنَّا حَذَرْنَاكُمْ غَضَبَ اللَّهِ

- (١) في المستدرك والمختصر : « بسبب » ؛ وهو اسم للجل ؛ كما في قوله تعالى :
 (وليمدد بسبب إلى السماء : ٢٣ - ١٥) وانظر مفردات الراغب .
 (٢) في غير الأصل : « السور » .
 (٣) في السنن : « تعادى » ؛ وهو صحيح المعنى أيضاً . وقوله : ثلاث مرات ؛ ليس بالمختصر .
 (٤) عبارة المختصر : « ثم نزل ففتح ودخل » الخ .
 (٥) في المستدرك والمختصر : « القردة » بالتحريك .
 (٦) قوله : من الإنس ، ليس بالمختصر . (٧) في السنن : بالناء .
 (٨) في المستدرك والمختصر : « أنسابهم من القردة » .
 (٩) في المختصر : « الإنسى » .
 (١٠) في مص نسخ السنن : « رأسه » .
 (١١) هذا غير موجود في المستدرك والمختصر .
 (١٢) هنا إلى قوله : العذاب ، ليس بالمختصر .
 (١٣) أى : لجميع القرود . وفي غير الأصل : « لهم الإنس » ، وهو صحيح وأحسن
 وفي المستدرك زيادة : « أما » .

وعقابه : أن يُصَيِّبَكُمْ : بِحَسْفٍ ، أو مَسِيخٍ ؛ أو يبيض ما عنده : من العذاب . . .

« قال ابن عباس : وَاَسْمَعُ ^(١) اللهُ (عز وجل) يقول ^(٢) : (فَأَنْجِينَا ^(٣) الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ ، وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا : بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ؛ بما كانوا يَفْسُقُونَ : ٧ - ١٦٥) ؛ فلا أدري : ما فعلت الفرقة الثالثة ؟ . قال ابن عباس : فكم قد رأينا : من ^(٤) مُنْكَرٍ ؛ فلم ننه عنه . قال عِكْرِمَةُ ^(٥) : ألا ^(٦) تَرَى (جعلني الله فداك) : أنهم ^(٧) أَنْكَرُوا وَاكْرَهُوا ؛ حين قالوا : (لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا : اللهُ مُهْلِكُهُمْ ، أو مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ؟ !) ؛ فاعجبه قولي ذلك ؛ وأمر لي : بِرُذَيْنِ غَلِيطَيْنِ ؛ فَكَسَانِيهِمَا ^(٨) . . .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ : (في آخرين) ؛ قالوا : أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا سُفْيَانُ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عُرْوَةَ ^(٩) ؛ قال : لم يزل

- (١) في المستدرک والمختصر : « بالفاء » . وفي السنن : « فأسمع » ؛ ولعل زيادة الهمزة من النسخ أو الطابع .
- (٢) عبارة المستدرک : « أن يقول » ؛ أي : قوله .
- (٣) في الأصل : بدون الواو ، والنقص من النسخ .
- (٤) في بعض نسخ السنن : « منكرًا » . (٥) في غير الأصل زيادة : « فقلت » .
- (٦) في المستدرک والمختصر : « ما » على تقدير الهمزة . فلعني واحد .
- (٧) في غير الأصل زيادة : « قد » .
- (٨) قال الحاكم : « هذا صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبي .
- (٩) قد أخرجه في المستدرک (ج ٢ ص ٥١٣ - ٥١٤) : موصولاً عن عائشة ؛ من طريق الحميدي عن سفيان : بإسناده ، وباختلاف في لفظه . ثم قال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ؛ ولم يخرجاه : فإن ابن عينة كان يرسله بآخره . » .

رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : يَسْأَلُ عَنِ السَّاعَةِ ؛ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ :
(فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا^(١) : ٧٣ — ٤٣) ؛ فَانْتَهَى^(٢) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ : أخبرني أبو عبد الله (أحمد بن محمد بن مهدي الطوسي) : نا محمد بن المنذر بن سعيد ، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، قال : سمعتُ الشافعيَّ يقولُ — في قولِ الله عز وجل : (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ^(٣)) : (٥٣ — ٦١) . — قال : « يُقَالُ^(٤) : هو^(٥) : الغنَاءُ ؛ بِالْحِثْبِيَّةِ . وَقَالَ

(١) أي : في أي شيء أنت من ذكر القيامة ، والبحث عن أمرها ؛ فليس السؤال عنها لك ، وليس علم ذلك عندك . انظر تفسيرى الطبرى (ج ٣٠ ص ٣١) والقرطبي (ج ١٩ ص ٢٠٧) ؛ والقرطبي (ج ٢ ص ٢٠٣) .

(٢) انظر ما تقدم (ج ١ ص ٣٠١) ؛ وراجع بعض ما ورد في أمارات الساعة : في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١١٨ و ٢٠٣) ، وشرح مسلم (ج ١ ص ١٥٨ — ١٦٥) وج ١٨ ص ٨٩) ، وطرح الثريب (ج ٨ ص ٢٥٣ — ٢٦٠) ، والفتح (ج ١ ص ٩٠ — ١٣٠ و ٩٣ و ٢٠٦ و ٣٦٣ و ١١ و ٢٧٥ — ٢٨٤ وج ١٣ ص ٢٨١ — ٢٨٤) .

(٣) أي : لاهون عن ذلك الحديث وعبره ، معرضون عن آياته وذكره . وما سياتي في تفسير ذلك لا يخرج عنه ، كما صرح به الطبرى في تفسيره (ج ٢٧ ص ٤٨) .

(٤) كما روى عن ابن عباس وعكرمة . انظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٢٣) ، وتفسيرى الطبرى (ص ٤٨ — ٤٩) والقرطبي (ج ١٧ ص ١٢٣) . وعبارة الأصل : « فقال » ، والظاهر : أنها محرفة عما ذكرنا ، أو عن : « فيقال » .

(٥) يعنى : السمود ، كما أشار إليه الشافعي فيما بعد ، وكما صرح به في رواية اللسان . وفي بعض روايات الطبرى : « السامدون : المنون » . وقال ابن قتيبة — كما في القرطبي (ج ٢ ص ١٤٥) — : « نى : لاهون ، ببعض اللمعات » . وعبارة الأصل : « هو من الغناء » ، وهو تصحيف وزيادة من الناسخ : قد تقدمت عن موضعها ، فيما يظهر .

بمضمهم^(١) : غَضَابٌ مُبْرَطِمُونَ^(٢) .

« قال الشافعي : [من^(٣)] السُّمُودِ ؛ [و] كلُّ ما يُحَدِّثُ الرَّجُلُ [به]^(٤) - : فَلَهَا عَنْهُ ، وَلَمْ يَسْتَمِعْ إِلَيْهِ . - فهو^(٥) : السُّمُودُ . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، قال : سَمِعْتُ أبا الحسن بن مَقْسَمٍ (بِبَغْدَادَ) ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدِ الْبَزَّازِ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أبا ثَوْرٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ : « الْفَصَاحَةُ - : إِذَا اسْتَقَمِلْتَهَا فِي الطَّاعَةِ . - : أَشْنَى وَأَكْنَى : فِي الْبَيَانِ ؛ وَأَبْلَغُ : فِي الْإِعْذَارِ^(٦) . » .

« لذلك : [دَعَا] مُوسَى رَبَّهُ ، فَقَالَ : (وَأَخْلَلْتُ عُقْدَةَ مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي : ٢٠ - ٢٧ - ٢٨) . وَقَالَ : (وَأَخِي هَرْمُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا : ٢٨ - ٣٤) ؛ لِمَا عَلِمَ : أَنَّ الْفَصَاحَةَ أَبْلَغُ فِي الْبَيَانِ . » .

* * *

(١) كجَاهِد ، انظر ما روى عنه : في تفسير الطبري ، واللسان (مادة : برطم) .
(٢) من « البرطمة » - وهو لفظ مجاهد في بعض الروايات - وهي : التكبر والانتفاخ من الغضب . وفي الأصل : « غضابا مبرطمسون » ، وهو تحريف . وقيل في تفسير ذلك أيضاً : « العافون ، والحامدون ، والرافعون رءوسهم تكبراً ، والقائمون في حيرة بطرا وأشرا » ، وما إلى ذلك .

(٣) أي : مشتق منه ، ولعل زيادة ذلك وما بعده صحيحة .

(٤) زيادة حسنة للايضاح .

(٥) يعني : لهوه وعدم استماعه ، إلا إن كان خصوص هذا الحديث يسمى سمودا : على

سبيل المجاز المرسل .

(٦) في الأصل : « الاعرار كذلك موسى » ، وهو تصحيف وتقص من النسخ .

(أنا) أبو عبد الرحمن السَّلْمِيُّ ، سمِعْتُ عليَّ بنَ أبي عمرو البَلْخِيِّ ،
يقولُ : سمِعْتُ عبدَ المَنِّمِ بنَ عمرَ الأَصْفَهَانِيَّ ، [يقولُ] : نا أحمد بن محمد
المكِّيُّ ، نا محمد بن إسماعيلَ ، والحسينُ بن زيدَ ، والزَّعْفَرَانِيَّ ، وأبو نُورٍ ؛
كلُّهم قالوا : سمِعنا محمدَ بنَ إدريسَ الشافعيَّ ، يقولُ : « نَزَّ اللهُ (عز وجل)
نَدْبَهُ ، وَرَفَعَ قَدْرَهُ ، وَعَلَّمَهُ وَأَدَّبَهُ ؛ وقال : (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي
لَا يَمُوتُ : ٢٥ - ٥٨) . »

« وذلك : أنَّ النَّاسَ فِي أَحْوالِ شَيْءٍ ^(١) : مُتَوَكِّلٌ : على نَفْسِهِ ؛ أو :
على مالِهِ ؛ أو : على زَرْعِهِ ؛ أو : على سُلْطانِهِ ؛ أو : على عَطِيَّةِ النَّاسِ . وكلُّ
مُسْتَنْدٍ : إلى حَيِّ يَمُوتُ ؛ أو : على شَيْءٍ يَفْنَى : يُوشِكُ أَنْ يَنْقَطِعَ بِهِ .
فَزَهَّ اللهُ نَبِيَّهَ (صلى الله عليه وسلم) ؛ وَأَمْرَهُ : أَنْ يَتَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي
لَا يَمُوتُ ^(٢) . »

« قال الشافعي : واستنبطت ^(٣) البَارِحَةَ آيَتَيْنِ - فما ^(٤) أشتَهِي ،
بِاسْتِنْبَاطِهِمَا ، الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا - : (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ؛ مِمَّنْ شَفِيعٍ إِلَّا مَنْ بَعْدَ

(١) في الأصل : « شيء » ، وهو تحريف .

(٢) راجع ما ورد في التوكل ، وأقوال الأئمة عن حقيقته - : في شرح مسلم (ج ٣
ص ٩٠ - ٩٢ وج ١٥ ص ٤٤) ، والفتح (ج ١١ ص ٢٤١ - ٢٤٢) ، والرسالة
التفسيرية (ص ٧٥ - ٨٠) ، وهي من الكتب النفيسة النافعة : التي يجب الإقبال عليها
والانتفاع بها ، واحتقار من يطمئن فيها وفي أصحابها . ولا بن الجوزي في مقدمة الصفوة .
(ص ٤ - ٥) : كلام عن التوكل حسن في جملته . وانظر تفسير القرطبي (ج ٤ ص
١٨٩ وج ١٨ ص ١٦١) . (٣) في الأصل : « واستنبط ... مما » ، وهو تصحيف .

إِذْنَهُ : ١٠ - ٣) ؛ وفي كتابِ اللهِ ، هذا كثيرٌ : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ،
إِلَّا بِإِذْنِهِ ١٢ : ٢ - ٢٥٥) ؛ فَتَمَطَّلُ^(١) الشُّفَعَاءُ ، إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ^(٢) .

« وقال في سُورَةِ هُودٍ - عليه السلامُ - : (وَأَنْ أَسْتَغْفِرَ وَإِرَابَكُمْ ،
ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ - : يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا ، إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى : ١١ - ٣) ؛ فوَعَدَ
اللهُ كُلَّ مَنْ تَابَ - : مُسْتَغْفِرًا . - : التَّمَتُّعَ إِلَى الْمَوْتِ ؛ ثُمَّ قَالَ : (وَيُؤْتِ
كُلَّ ذِي فَضْلٍ ، فَضْلَهُ) ؛ أَي : فِي الْآخِرَةِ . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللهُ) : فَلَسْنَا نَحْنُ تَائِبِينَ عَلَى حَقِيقَةٍ^(٤) ؛ وَلَكِنْ :
عِلْمٌ عَلَيْهِ اللهُ^(٥) ؛ مَا حَقِيقَةُ^(٦) التَّائِبِينَ : وَقَدْ مَتَّعْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا ، تَمَتُّعًا
حَسَنًا^(٧) . . . » .

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَطَطَّلَ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَصْحُفٌ عَمَّا ذَكَرْنَا .

(٢) رَاجِعٌ فِي بَحْثِ الشُّفَعَاءِ وَإِبَاتِهَا ؛ شَرَحَ مُسْلِمٌ (ج ٣ ص ٣٥) ، وَالْفَتْحُ (ج ١٣
ص ٣٤٩ وَ ٣٥١) . وَرَاجِعٌ فِيهِ (ص ٣٤٥ - ٣٤٩) ، بَحْثُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ ؛ لِمَائِدَتِهِ
وَارْتِبَاطِهِ بِالْمَوْضُوعِ . وَانظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ج ١ ص ٣٨ وَ ٤٠) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠
ص ٢٠٦) ، وَطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ (ج ١ ص ٢٤٠ وَ ٢٥٨) .

(٣) هَذِهِ هِيَ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ : مِنَ الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَخْبَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ حَكَمَهُمَا .

(٤) يَعْنِي : عَلَى حَقِيقَةٍ : مَعْلُومَةٌ لَنَا ، وَبَيِّنَةٌ لِمَقُولِنَا .

(٥) أَي : اسْتَأْثَرَ (سَبَّحَانَهُ) بِهِ ، دُونَ خَلْقِهِ . وَهَذَا جَوَابٌ مُقَدَّمٌ ، عَنِ السُّؤَالِ الْآتِي .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « صَحْبَةٌ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٧) يَعْنِي : وَأَكْثَرْنَا لَمْ يَلْتَزِمِ الطَّاعَةَ ، وَلَمْ يَكْفِ عَنِ الْعَصِيَّةِ . هَذَا غَايَةٌ مَا فَهَمْنَا فِي

هَذَا النَّصِّ : الَّذِي لَا نَسْتَبْعِدُ تَحْرِيفَهُ ، أَوْ سَقُوطَ شَيْءٍ مِنْهُ . فَلِذَلِكَ : يَنْبَغِي أَنْ نَسْتَعِينَ
عَلَى فَهْمِهِ : بِمِرَاجَعَةِ بَعْضِ مَا وُورِدَ فِي الِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ ، وَمَا كَتَبَ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا ، وَاخْتِلَافِ
الْعُلَمَاءِ فِي حَكَمِهِمَا - : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٥٦ وَج ١٠ ص ١٥٣ - ١٥٥) ، =

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ ، قال : وقال الحسن بن محمدٍ - فيما أُخبرْتُ عنه ، وقرأته في كتابه - : أنا محمد بن سُفيانَ ، نا يونسُ بن عبد الأعلى ، قال : وقال لي الشافعي ^(١) : « ما بعدَ عشرينَ ومائةً - : من آلِ عمرانَ . - تزلتُ في أحدٍ : في أمرِها ^(٢) ؛ وسورةُ الأثقالِ تزلتُ : في بدرٍ ^(٣) ؛ وسورةُ الأحزابِ تزلتُ : في الخندقِ ^(٤) ، وهي : الأحزابُ ؛ وسورةُ الحشرِ تزلتُ ^(٥) : في النصيرِ » .

= وشرح مسلم (ج ١٧ ص ٢٣-٢٥ و ٥٩ - ٦٥ و ٧٥ و ٨٢) ، والفتح (ج ١١ ص ٧٦ - ٨٤) ، وطرح التريب (ج ٧ ص ٢٦٤) ، والرسالة القشيرية (ص ٤٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٤ ص ٣٨ و ١٣٠) ، ومفردات الراغب . وأن تراجع تفسير التناع : في تفسيري الطبري (ج ١١ ص ١٢٤) والقرطبي (ج ٩ ص ٣) . وانظر ما سيأتي في رواية يونس : (ص ١٨٦) .

(١) في المناقب لابن أبي حاتم (ص ١٩ مخطوط) : أن يونس دخل على الشافعي - وهو صريض - فطلب إليه : أن يقرأ عليه هذه الآية ؛ وأن يونس قال : « عني الشافعي ... : ما لقي النبي وأصحابه » .

(٢) راجع في أسباب النزول (ص ٨٩) ، والفتح (ج ٧ ص ٢٤٤) : أن عبد الرحمن ابن عوف ، المؤيد لذلك . وهنا مذهب الجمهور ؛ وقيل : تزلت في الخندق ، أو بدر . انظر تفسير الطبري (ج ٤ ص ٤٥ - ٤٦) والقرطبي (ج ٤ ص ١٨٤) .

(٣) كما صرح به سعد بن أبي وقاص : فيما روى عنه في أسباب النزول (ص ١٧٢) . وانظر تفسير القرطبي (ج ٧ ص ٣٦١) ، وشرح مسلم (ج ١٨ ص ١٦٥) .

(٤) يحسن أن تراجع تفسير القرطبي (ج ١٤ ص ١١٣) : ففوائده حجة . (٥) أي : بأسرها ؛ كما صرح به يزيد بن رومان : فيما رواه الطبري عنه في التفسير

(ج ٨ ص ٢٠) . وانظر الفتح (ج ٧ ص ٢٣٤) . وانظر في تفسير القرطبي (ج ١٨ ص ٣ - ٣) : الكلام عن أنواع الحشر .

(١) المخطوط محفوظ عندي بفضل به على المغفور له مولانا الكوثري . وسيقدم للطبع بعد الانتهاء من هذا الكتاب إن شاء الله عز وجل . : الناشر السيد عزت المطار الحسيني .

قال : وقال الشافعي ^(١) : « إِنْ غَنَانِمَ بَدْرٍ لَمْ تُخْمَسِ الْبَيْتَةُ ^(٢) ؛ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ آيَةُ الْخُمْسِ : بَعْدَ رُجُوعِهِمْ مِنْ بَدْرٍ ، وَقَسَمَ الْغَنَانِمُ ^(٣) . » .
قال ^(٤) : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله تعالى : (لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ : ٥ - ٢) . - : « يعني ^(٥) : لَا تَسْتَحِلُّوْهَا ، [وهي ^(٦)] : كُلُّ مَا كَانَ لِلَّهِ (عز وجل) : من الهدى وغيره . » [وفي قوله ^(٧)] : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامِ : ٥ - ٢) : « مَنْ أَنَاهُ : تَصُدُّوْنَهُمْ عَنْهُ . » .
قال : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (سَنَانُ قَوْمٍ : ٥ - ٢) . - : « على ^(٧) خِلَافِ الْحَقِّ » . وقوله عز وجل : (إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ : ٥ - ٣) : « فَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ أُمُّ الدَّكَاءِ - : من هذا . - فهو : ذَكِيٌّ ^(٨) . » .

- (١) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٥) : عن غير طريق يونس .
(٢) راجع في شرح القاموس (مادة : بت) ؛ كون هذه الكلمة : بالقطع أو بالوصل .
(٣) راجع ما تقدم (ص ٣٦ - ٣٧) ، والفتح (ج ٦ ص ١١٩ - ١٢٠) .
(٤) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٤) . (٥) هذا ليس في المناقب .
(٦) الزيادة من عندنا : للتوضيح ؛ وما ذكر بعدها : نص رواية المناقب . وعبارة الأصل : « كما قال الله عز وجل في الهدى (ولا آمين البيت الحرام) من أن يصدوم عنه . » وهي - كما ترى - مضطربة : لا يمكن الاطمئنان إليها ، ولا التعويل عليها . ونكاد نقطع : بأنها معرفة عما ذكرنا . ولكي نطمئن إلى ذلك : راجع أقوال الأئمة في الشعائر : في تفسيري الطبري (ج ٦ ص ٣٦ - ٣٧) والقرطبي (ج ٦ ص ٣٧ - ٣٨) .
(٧) هذا بيان للقوم ؛ أي : لا يكسبنكم كرهكم قوماً هذه صفتهم : الاعتداء عليهم ، وإلحاق الضرر بهم . فلا تتوهم : أنه تفسير للمفعول ؛ أو لآية المائدة الأخرى : (٨) .
(٨) راجع في المصباح (مادة : ذكي) ؛ ما نقله عن ابن الجوزي في تفسيره إله كاة : فهو من أجود ما كتب وأقعه . وانظر تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٥٠ - ٥٢) ، وما تقدم (ص ٨٠ - ٨١) .

قال : وقال الشافعي : « الأزلَامُ ^(١) ليس لها معنى إلا : القِدَاحُ ^(٢) . » .
 قال : وقال الشافعي (رحمه الله) — في قوله عز وجل : (وَلَا تُؤْتُوا
 السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ : ٤ — ٥) . — : « إِنَّهُمْ : النساءُ والصَّبِيانُ ^(٣) ؛ ٧ تُعَلِّمُهُم
 مَا أُعْطِيْتِك — : من ذلك . — وكن أنت الناظر لهم فيه . » .
 قال : وقال الشافعي — في قوله عز وجل : وَأَلْمَحْصَنَاتٌ : مِنَ الَّذِينَ
 أُوتُوا الْكِتَابَ ، مِنْ قَبْلِكُمْ : ٥ — ٥) . — : « الْحَرَائِرُ : من أهل
 الكتاب ؛ غير ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ^(٤) . (مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ : ٥ — ٥) :

- (١) قد ورد بالأصل : مضافا إليه — بمداد آخر — باء ، ثم كلمة : « الأزلَام » .
 وهو من تصرف الناسخ : بقريئة صنيع يونس السابق واللاحق .
 (٢) يعني : بالنظر للآية الكريمة . وإلا فقد تطلق على غير ذلك : كالوبار (وزن سهام) :
 دويبات لا ذنب لها . انظر اللسان والتاج : (مادي : قسم ، وزلم) ؛ والمصباح : (مادة :
 وبر) . ولابن قتيبة في الميسر والقديح (ص ٣٨ — ٤٢) والقرطبي في التفسير (ج ٦
 ص ٥٨ — ٥٩) كلام جيد مفيد في بحث القرعة السابق (ص ١٥٧) . وانظر الفتح
 (ج ٨ ص ١٩٢) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٤٩) .
 (٣) راجع في تفسير الفخر (ج ٣ ص ١٤٢ — ١٤٣) : ما روى في ذلك ، عن
 ابن عباس والحسن وقتادة وابن جبير . وراجع بتأمل كلام اليبضاوي في التفسير (ص ١٠٣) .
 ثم راجع الآراء الأخرى : في تفسير الطبري (ج ٤ ص ١٦٤ — ١٦٦) والقرطبي
 (ج ٥ ص ٢٨) أيضا .
 (٤) روى ذلك ابن أبي حاتم في المناقب (ص ٩٧) ، ثم ذكر : أنه لا يعلم مفسرا غير
 الشافعي ، استثنى ذلك . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ١٨٤ — ١٨٧) ، والأم (ج ٤
 ص ١٨٣) . وراجع تفسير الطبري (ج ٦ ص ٦٨ — ٦٩) والقرطبي (ج ٦ ص ٧٩) ؛
 وما ذكره الفخر في التفسير (ج ٣ ص ٣٦١) : من منشأ الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي ،
 في حل الأمة الكتابية .

عَفَائِفَ^(١) غَيْرَ فَوَاسِقٍ . » .

قال^(٢) : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا) ؛ الآية^(٣) - قال : « إذا اتَّقَوْا : لم يَقْرُبُوا ما حَرَّمَ عَلَيْهِمْ^(٤) . » .

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ^(٥) . ٥ - ١٠٥) . - قال : « هذا : مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ هُدَاهُمْ : ٢ - ٢٧٢) ؛ وَمِثْلُ قَوْلِهِ عز وجل : (فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ : حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ . ٤ - ١٤٠) . وَمِثْلُ هَذَا - فِي الْقُرْآنِ - :

(١) في الأصل : « عفايف » ؛ وهو تصحيف . انظر شذا العرف (ص ١٠٩) .
يعني : متزوجين نساء صفتن ذلك . فهذا متعلق بقوله : « محصنين » ؛ لا نفسه .
ومراد به بذلك : الإرشاد إلى أنه لا ينبغي للمؤمن العفيف : أن يتزوج غير عفيفة ؛ على حد قوله تعالى : (والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك : ٢٤ - ٣) . ولعل ذلك يرشدنا : إلى السرف في اقتضاره على بعض النص فيها تقدم (ج ١ ص ٣١١) : وإن كان قد ذكر في مقام بيان معاني الإحصان . وراجع القرطبي (ج ١ ص ١١٧ - ١١٨) ، وتهذيب اللغات (ج ١ ص ٦٥ - ٦٧) .

(٢) كما في للناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٩) .

(٣) راجع في أسباب النزول (ص ١٥٦) : حديثي أنس والبراء في سبب نزولها . وانظر الفتح (ج ٨ ص ١٩٣) .

(٤) انظر القرطبي (ج ١ ص ١٤٥) ، والأقوال الأربعة التي ذكرها القرطبي في التفسير (ج ٦ ص ٢٩٦) .

(٥) راجع في أسباب النزول (ص ١٥٨) : حديث ابن عباس في سبب نزول هذه الآية . وراجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٩١ - ٩٢) : حديثي أبي بكر والحسن ، وأثر ابن مسعود : في ذلك . ثم راجع تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٤) .

على ألفاظ^(١) . « .

قال : وقال الشافعي رحمه [الله] - في قوله عز وجل : (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ : لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ : ٤ - ١٧) . - : « ذَكَرُوا فِيهَا مَعْنَيْنِ : (أحدهما) : أنه من عَصَى : فقد جهل ، من جميع الخلق^(٢) . (والآخر) : أنه لا يتوب أبداً : حتى^(٣) يَعْلَمَهُ ؛ وحتى يَعْمَلَهُ ؛ وهو لا يرى أنه مُحْرَمٌ . والأوّل : أوْلَاهُما^(٤) . « .

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) ، - [في قوله عز وجل^(٥)] : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ : أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ؛ إِلَّا خَطَأً : ٤ - ٩٢) . - : « معناه : أنه ليس للمؤمن^(٦) أَنْ يَقْتُلَ أَخَاهُ ؛ إِلَّا : خَطَأً . « .

(١) أى : على ألوان في التعبير ، وأصناف في البيان ، وفي الأصل : « ألفاظه » ؛ وهو تحريف . وانظر كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٦٩) : للتعلق بآية : (ولا تزر وازرة وزر أخرى : ٥٣ - ٣٨) ؛ وما تقدم (ج ١ ص ٣١٧) .
(٢) أى : لأنه ارتكب فعل الجهلاء ، وتنبك سبيل العقلاء ؛ سواء أ كان جاهلا بالحكم ، أم عالما .

(٣) عبارة الأصل : « حتى بعمله ، وحين يعلمه » . وهى مصحفة قطعا ؛ ولعلنا وقفنا فيما أثبتنا .

(٤) بل نقل فى تفسيرى الطبرى (ج ٤ ص ٢٠٢) والقرطبي (ج ٥ ص ٩٢) ، عن قتادة : أن الصحابة أجمعت عليه . فراجع قوله وغيره : مما يفيد فى المقام .
(٥) زيادة حسنة ، ولعلها سقطت من الناسخ .

(٦) أى : لا ينبغي له ، ويجرم عليه . انظر تفسير القرطبي (ج ٥ ص ٣١١) .
وراجع فيه فى تفسير الطبرى (ج ٥ ص ١٢٨ - ١٢٩) تأويل العلماء لظاهر هذه الآية ، وسبب نزولها . وانظر الفتح (ج ١٢ ص ١٧١ - ١٧٢) ، وما يتعلق بهذه الآية : فيما تقدم (ج ١ ص ٢٨١ - ٢٨٨) .

قال : وقال الشافعي - في قوله عز وجل : (قُلِ : اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ ،
وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ) ؛ الآية : (٤ - ١٢٧) . - : « قولُ
عائشة (رضي الله عنها) ، أثبتُ شيء فيه » . وذكر لي - في قولها - :
حديث الزهري^(١) .

قال : وقال [الشافعي^(٢)] - في قوله عز وجل : (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ
بِالْغُفْوِ فِي أَيَّمَانِكُمْ : ٥ - ٨٩) . - : « ليس فيه إلا قولُ عائشة : حَلَفُ
الرجُلِ على الشيءِ : يَسْتَتِقْنُهُ ، ثم يَحِدُّهُ : على غير ذلك^(٣) » .
قلت : وهذا بخلاف رواية الربيع عن الشافعي : من قولِ عائشة .
ورواية الربيع أصح : فهذا الذي رواه يونس عن الشافعي - : من قولِ
عائشة . - : إنما رواه عمر بن قيس ، عن عطاء ، عن عائشة^(٤) . وعمر بن

(١) هو - كما في صحيح البخاري - : « أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال : رغبوا
في نكاحها ، ولم يلحقوها بستها : بإكمال الصداق . فإذا كانت مرغوباً عنها - في قلة المال
والجمال - : تركوها ، واتمسوا غيرها : من النساء . فكما يتركونها : حين يرغبون عنها ؛
فليس لهم أن ينكحوها : إذا رغبوا فيها ؛ إلا أن يمسوا لها الأوفى : من الصداق ؛
ويعطوها حقها . » . وقد أخرجه الشيخان من طريقه عن عروة ، ومن طريق أبي أسامة
عن هشام عن أبيه ؛ والبيهقي من طريق وكيع عن هشام أيضاً : بألفاظ مختلفة . انظر الفتح
(ج ٥ ص ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥) ، وشرح مسلم (ج ١٨ ص ١٥٤ - ١٥٦) ،
والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٣٠) . ثم راجع تفسير القرطبي (ج ٥ ص ٤٠٣ و ٤٠٤) .

(٢) زيادة حسنة ، وأهلها سقطت من النسخ .
(٣) هذا هو نحو ما استحسنته مالك في الموطأ ، ونقلناه فيما سبق (ص ١١٠) ؛ وأشرنا
إلى رد الشافعي عليه . إلا أن مالك لم ينسبه إلى قائل معين .
(٤) كما في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٩) . وانظر ما روى فيها (ص ٥٠) : عن
عجاهد والحسن .

قيس : ضميمٌ . ورؤى من وجهٍ آخر : كالنَّقِطِ .
والصحيحُ عن عطاء وعُرْوَةَ ، عن عائشة - : مارواه في روايةِ الربيع ؛
والصحيح : من المذهب أيضاً ؛ ما أجازَه في روايةِ الربيع .

* * *

(قرأتُ) في كتابِ : (الثمنِ) - (١) روايةِ حَرَمَلَةَ عن الشافعي
رحمه الله - : قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ،
حُسْنًا : ٥ - ٨) ؛ وقال تعالى : (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ . ٣١ - ١٤) ؛
وقال جل ثناؤه : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ :
لِتَعَارَفُوا : ٤٩ - ١٣) (٧) . »

« وقال تبارك اسمه : (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ : مِمَّ خُلِقَ ؟ * : خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ *
يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ : ٨٦ - ٥ - ٧) ؛ فقيل : يخرجُ من
صُلْبِ الرَّجُلِ ، وتَرَائِبِ (٣) الْمَرْأَةِ . »
« وقال : (مِنْ نُطْفَةٍ : أَمْشَاجٍ ؛ نَبْتَلِيهِ : ٧٦ - ٢) ؛ فقيل (والله أعلم) :

(١) في الأصل زيادة : « في » ؛ وهي من الناسخ
(٢) روى الزهري : أن سبب نزول هذه الآية ، قولهم : « يا رسول الله ؛ نزوج
بناتنا موالينا ؟ » . انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٣٦) .
(٣) في الأصل : « ونزايب » ؛ وهو تصحيف . وهذا القول مروى عن قتادة والفراء .
وروى عن الحسن : أنه يخرج من صلب وترائب كل منهما . وقيل : يخرج من بين صلب
الرجل ونحره . انظر تفسيرى الطبرى (ج ٣٠ ص ٩٢ - ٩٣) والقرطبي (ج ٢٠ ص ٧) ؛
واللسان (مادة : ترب) . وانظر الأقوال : في تفسير الترائب .

نُظْفَةُ الرَّجُلِ : مُخْتَلِطَةٌ بِنُظْفَةِ الْمَرْأَةِ ^(١). (قال الشافعي) : وما اختلَطَ سَمْتُهُ
العَرَبُ : أمشاجًا .

« وقال الله تعالى : (وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ : مما تَرَكَ) ؛

الآية : ٤ - ١١) .

« فأخْبَرَ (جل ثناؤه) : أن كلَّ آدَمِيٍّ : مخلوقٌ من ذَكَرٍ وَأُنْثَى ؛

وسمى الذَكَرَ : أبًا ؛ والأُنْثَى : أُمًّا .

« وَنَبَّهَ ^(٢) : أن ما نَسِبَ ^(٢) - من الوالدِ . - إلى أبيه : نِعْمَةٌ من

نِعْمِهِ ؛ فقال : (فَبَشِّرْهُنَّ أَهْلَهُنَّ بِإِسْحَاقَ ؛ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ : يَعْقُوبَ : ١١ -

٧١) ؛ وقال : (يَا زَكَرِيَّا ؛ إِنَّا نَبِّئُكَ : بِغُلَامٍ أَسْمُهُ يَحْيَى ؛ ١٩ - ٧) .

« قال الشافعي : ثم كان يَبْنِي في أَحْكَامِهِ (جل ثناؤه) : أن نِعْمَتَهُ لا

تَكُونُ : من جِهَةِ مَعْصِيَتِهِ ^(٣) ؛ فَاحِلٌ لِلنِّكَاحِ ، فقال : (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ

لَكُمْ : مِنَ النِّسَاءِ : ٤ - ٣) ؛ وقال تبارك وتعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا :

فَوَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤ - ٣) . وَحَرَّمَ الزُّنَا ، فقال :

(وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَا : ١٧ - ٣٢) ؛ مع ما ذَكَرَهُ : في كتابه .

« فكان مَعْقُولًا في كتابِ اللَّهِ : أن وَلَدَ الزُّنَا لا يَكُونُ مَنْسُوبًا إلى

(١) راجع في تفسير القرطبي (ج ١٩ ص ١١٨-١١٩) : ماروي عن ابن عباس وابن مسعود وأبي أيوب ؛ وأقوال للبرد والفراء وابن السكيت . لفائدتهما هنا . (وانظر تفسير الطبري (ج ٢٩ ص ١٢٦-١٢٧) .

(٢) في الأصل : « وفيه . . . لنسب » ؛ وهو تصحيف .

(٣) في الأصل : « معصية » ؛ والظاهر : أنه محرف ؛ بقرينة ما سيأتي .

أَيُّهُ : الزَّائِي بِأَمِّهِ . لِمَا وَصَّفْنَا : مِنْ أَنَّ نِعْمَتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ : مِنْ جِهَةِ طَاعَتِهِ ؛
لَا : مِنْ جِهَةِ مَعْصِيَتِهِ . »

« ثُمَّ : أَبَانَ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) ؛ وَبَسَطَ
الْكَلَامَ فِي شَرْحِ ^(٢) ذَلِكَ .

* * *

(أَنَا) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحَافِظِ
(بَيْغَدَادَ) : نَاعِبُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ [مُحَمَّدِ بْنِ] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ
ابْنِ الْمُبَاسِ الشَّافِعِيِّ ؛ حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ : حَدَّثَنِي أَبِي [مُحَمَّدُ بْنُ]
عَبْدِ اللَّهِ ^(٣) بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ ^(٤) : « نَظَرْتُ بَيْنَ

(١) كحديث : « الولد لصاحب الفراش ؛ وللعاهر الحجر » ؛ وكفيه (صلى الله عليه وسلم)
الولد ، عن الزوج الملاعن ؛ وإلحاقه : بإمه .

(٢) في الأصل : « شروح » ؛ والزيادة من الناسخ . ولكي تفهم على حقيقة هذه
المسئلة الخطيرة ، ومذاهب الأئمة فيها ، وما يتعلق بها أو يتفرع عنها - : ينبغي أن تراجع
كلام الشافعي في الأم (ج ٤ ص ١٢ و ٥ ص ١٣٦ - ١٤٠ و ٢٣٤ و ٢٨١ و ٢٨٢) ، واختلاف
الحديث (ص ٣٠٤ - ٣١٠) ؛ والمختصر (ج ٣ ص ٢٨٠ - ٢٨٢ و ج ٤ ص ١٧٤) ؛ وكلام
الفخر في المناقب (ص ١٩٤ و ١٩٥ - ١٩٥) . ثمراجع شروح الموطأ (ج ٣ ص ١٢٣ - ١٢٤
و ١٤١ - ١٤٢) ومسلم (ج ١٠ ص ٣٧ - ٤٠ و ١٢٣) والعمدة (ج ٤ ص ٦٨ و ٧٠) ؛ ومعالم
السنن (ج ٣ ص ٢٦٨ - ٢٧٤ و ٢٧٨ - ٢٨٠) ، وطرح التثريب (ج ٧ ص ١٠٨ و ١١٦ و ١٢٢
و ١٣٠) ، والفتح (ج ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ و ج ٨ ص ١٧ - ١٨ و ٣١٣ - ٣١٥ و ج ٩ ص ٣٦٦
و ٣٧١ - ٣٧٤ و ج ١٢ ص ٢٣ - ٣١ و ١٠٤) .

(٣) في الأصل زيادة : « محمد » ؛ وهو متأخر عن مكانه بعثت الناسخ . والتصحيح
والزيادة المقدمة : من طبقات التاج السبكي (ج ١ ص ٢٤٣ و ٢٨٧) .

(٤) كما في المناقب للفخر (ص ٧٠) : باختلاف يميز سائبه على بعضه .

دَقِيَّ الْمَصْحَفِ : فَعَرَفْتُ مُرَادَ اللَّهِ (عز وجل) في (١) جميع ما فيه ، إلا حَرَفَيْنِ : (ذَكَرَهُمَا ، وَأَنْسَبْتُ (٢) أَحَدَهُمَا) ؛ « وَالْآخِرُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا : ٩١ - ١٠) ، فَلَمْ أَجِدْهُ : فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ فَقَرَأْتُ لِمُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ : أَنَّهَا : لُغَةُ السُّودَانِ ؛ وَأَنَّ (دَسَّاهَا (٣)) : أَغْوَاهَا . (٤) » .

قَوْلُهُ : « فِي كَلَامِ الْعَرَبِ » ؛ أَرَادَ : لُغَتَهُ ؛ أَوْ أَرَادَ : فِيهَا بَلَّغَهُ : مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ مُقَاتِلٌ - (٥) لُغَةُ السُّودَانِ . - : مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

وَقَرَأْتُ فِي كِتَابِ . (الشُّنَنِ) - رِوَايَةَ حَرَمَلَةَ بْنِ (٦) يَحْيَى ، عَنْ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ - : قَالَ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) ، الْآيَتَيْنِ : (٦٠ - ٨) . »

-
- (١) رِوَايَةُ الْفَخْرِ : « مِنْ . . . إِلا حَرْفَيْنِ أَشْكَلا طَى ؛ قَالَ الرَّوَاىِ : الْأَوَّلُ نَسَبْتُهُ ، وَالثَّانِى . . . » . وَانظُرِ الْحَلِيَّةَ (ج ٩ ص ١٠٤) ، وَتَارِيخَ بَدَادٍ (ج ٢ ص ٦٣) .
(٢) فِي الْأَصْلِ : بَدُونَ الْوَاوِ ؛ وَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ مِنَ النَّاسِخِ .
(٣) الْأَصْلُ : « دَسَّاهَا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٤) قَدْ أُخْرِجَ هَذَا التَّفْسِيرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَمَخْتَصَرِهِ (ج ٢ ص ٥٢٤) ، وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ (ج ٢٠ ص ٧٧) . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مَجَاهِدٍ ، وَالطَّبْرِيُّ عَنْهُ وَعَنْ ابْنِ جَبْرِ . انظُرِ الْفَتْحَ (ج ١١ ص ٤٠٤) ، وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ (ج ٣٠ ص ١٣٦) .
(٥) أَى : طَى أَنَّهُ لُغَتُهُمْ : هُوَ : مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ أَحْذَهُ أَهْلُ السُّودَانِ عَنْهُمْ ، وَاشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : « ابْنُ أَبِي يَحْيَى » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ . انظُرِ الطَّبَقَاتَ لِشِيرَازِى =

« قال : يُقَالُ (والله أعلم) : إنَّ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ تَأْتَمُّ مِنْ صَلَةِ الْمُشْرِكِينَ - أَحْسَبُ ذَلِكَ : لَمَّا نَزَلَ (١) فَرَضُ جِهَادِهِمْ ، وَقَطَعَ الْوِلَايَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ (٢) ، وَنَزَلَ : (لَا تَجِدُوا قَوْمًا - يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . - يُؤَادُونَ مِنْ حَادِثِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ، الْآيَةُ (٣) : (٥٨ - ٢٢) . - فَلَمَّا خَافُوا أَنْ تَكُونَ [الْمَوَدَّةُ (٤)] : الصَّلَةَ بِالْمَالِ ، أَنْزَلَ (٥) : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ : لَمْ يِقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ ، وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ - : أَنْ تَبْرَأُوهُمْ وَتُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ (٦) ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسَطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ ، وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ - : أَنْ

== (ص ٨٠) والسبكي (ج ١ ص ٢٥٧) والحسيبي (ص ٥) .

(١) في الأصل زيادة : « من » ؛ والظاهر : أنها من الناسخ ؛ بقريته قوله الآتي : « ونزل » ؛ فتأمل .

(٢) كما في آيات آل عمران : (٢٨ و ١١٨) ؛ والمائدة : (٥١) ؛ وأول המתخة .

(٣) راجع ما ورد في سبب نزولها : في أسباب النزول (ص ٣١٠) ، والسنن الكبرى

(ج ٩ ص ٢٧) ، وتفسير القرطبي (ج ١٨ ص ٣٠٧) .

(٤) هذه الزيادة : للإيضاح ؛ وقد يكون أصل العبارة : « أن تكون الصلوة بالمال

محرمة » .

(٥) راجع في الفتح (ج ٥ ص ١٤٧ - ١٤٨) : حديث أسماء بنت أبي بكر في سبب

نزول هذه الآية . ثم راجع الخلاف : في كونها : محكمة أو منسوخة ؛ عامة أو مخصوصة . -

في الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٣٥) ، وتفسير الطبري (ج ٢٨ ص ٤٣) والقرطبي

(ج ١٨ ص ٥٩) .

(٦) قال ابن العربي - كما في تفسير القرطبي - : « أي : تعطوهم قسطا : من أموالكم :

على وجه الصلوة . وليس يريد به : من العدل ؛ فإن العدل واجب : فيمن قاتل ، وفيمن

لم يقاتل . » . وانظر تفسير الفخر (ج ٨ ص ١٣٩) والبيضاوي (ص ٧٣١) .

تَوَلَّوْهُمْ؛ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ: فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .»

قال الشافعي (رحمه الله): وكانت الصلّة بالمال، والبر، والإقساط،
ولين الكلام، والمراسلة^(١) - بحكم الله . - غير ما نهوا عنه: من
الولاية لمن نهوا عن ولايته: ^(٢) مع المظاهرة على المسلمين .
« وذلك: أنه أباح برّ من لم يُظاهر عليهم - من المشركين . -
والإقساط إليهم؛ ولم يُحرّم ذلك ^(٣): إلى من أظهر عليهم؛ بل: ذكّر الذين
ظاهر وأعليهم، قهأهم: عن ولايتهم. وكان الولاية: غير البرّ والإقساط^(٤). »
« وكان النبي (صلى الله عليه وسلم): فادى بعض أسارى بدر؛ وقد
كان أبو عزة الجمحي: ممن منّ عليه^(٥) - وقد كان معروفًا: بمدأوته،
والتأليب^(٦) عليه: بنفسه ولسانه . - ومنّ بعد بدر: على ثمامة بن أثال:
وكان معروفًا: بمدأوته؛ وأمر: بقتله؛ ثم منّ عليه بعد إساره . وأسلم

-
- (١) كما في قصة حاطب بن أبي بلتعة . انظر ما تقدم (ص ٤٦ - ٤٨) ، وأسباب النزول
(ص ٣١٤ - ٣١٦) ، وتفسيرى الطبرى (ج ٢٨ ص ٣٨ - ٤٠) والقرطبي (ج ١٨ ص ٥٠ - ٥٢)
(٢) أى: مع كونه مظاهراً عليهم؛ فهو في موقع الحال من الضمير .
(٣) أى: إيصال ذلك إلى من أعان على إخراجهم؛ انظر اللسان (ج ٦ ص ١٩٨) .
وفي الأصل: «... إلى ما...»؛ وهو تصحيف .
(٤) راجع كلام الحافظ فى الفتح (ج ٥ ص ١٤٦) : المتعلق بذلك؛ لفائدته .
(٥) وأخذ عليه عهداً بعدم قتاله؛ ولكنه أخل بالعهد، وقاتل النبي فى أحد: فأسر
وقتل . انظر الأم (ج ٤ ص ١٥٦)؛ ثم راجع قصته وقصة ثمامة: فى السنن الكبرى
(ج ٩ ص ٦٥ - ٦٦)؛ وانظر ما تقدم (ص ٣٨ ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩)، والفتح (ج ٦ ص ١٥٢) .
(٦) فى الأصل: « والتأليب »؛ وهو تحريف .

مُتَمَامَةً ، وَحَبَسَ الْمِيرَةَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ : فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ،
أَنْ يَأْذَنَ لَهُ : أَنْ يَمِيرَهُمْ ؛ فَأْذَنَ لَهُ : فَأَرَاهُمْ .

« وَقَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ - عَلَى حُبِّهِ . - : مِسْكِينًا ،
وَيَتِيمًا ، وَأَسِيرًا : ٧٦ - ٨) ؛ وَالْأَسْرَى ^(١) يَكُونُونَ : مِمَّنْ جَاءَ اللَّهُ
وَرَسُولَهُ ^(٢) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، أنا الحسن بن رَشِيْقٍ (إجازة) ،
قال ^(٣) : قال عبد الرحمن بن أحمد المَهْدِيُّ : سمعتُ الرِّبِيعَ بن
سُلَيْمَانَ ، يقولُ : سمعتُ الشافعيَّ (رحمه الله) ، يقول ^(٤) : « مَنْ
زَعَمَ - : من أهلِ المَدَالَةِ . - : أَنَّهُ يَرَى الْجِنَّ ؛ أَهْبَطْتُ ^(٥)

(١) في الأصل : بالألف ؛ وهو تصحيف .

(٢) قال الحسن : « ما كان أسراهم إلا الشركيين . » وروى نحوه : عن قتادة وعكرمة .
انظر الخلاف في تفسير ذلك : في تفسيرى الطبرى (ج ٢٩ ص ١٢٩-١٣٠) والقرطبى (ج ١٩ ص
١٢٧) . ثمراجع في سير الأوزاعى للمحقق بالأم (ج ٧ ص ٣١٦-٣١٧) ، والسنن الكبرى
(ج ٩ ص ١٢٨-١٢٩) - : رد الشافعى على أبى يوسف ، فيما زعم : « من أنه لا ينبغي :
بيع الأسرى لأهل الحرب ، بعد خروجهم إلى دار الاسلام » . ففائدته في هذا البحث
كبيرة . وانظر شرح مسلم (ج ١٢ ص ٦٧-٦٩) .

(٣) هذا قد ورد في الأصل عقب قوله : المهدي ؛ وهو من عبث الناسخ .

(٤) كفاى مناقب الفخر (ص ١٢٦) ، وطبقات السبكى (ج ١ ص ٢٥٨) (والحلية ج ٩
ص ١٤١) : وقد أخرجاه من طريق حرمة . وذكره فى الفتح (ج ٦ ص ٢١٦) : مختصراً ؛
عن المناقب لليهقى . (٥) فى غير الأصل : «أبطلنا» . قال فى الفتح : « وهذا محمول : على من يدعى
رؤيتهم : على صورهم التى خلقوا عليها . وأما من ادعى : أنه يرى شيئاً منهم - : بعد أن
يتصور على صور شتى : من الحيوان . - : فلا يقدر فيه ؛ وقد تواردت الأخبار : بتطورهم =

شهادته - : لأن الله (عز وجل) يقول: (إنه يراكم هو وقبيله: من حيث لا ترونهم: ٧ - ٢٧). - إلا: أن يكون نبياً^(١). « .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، قال: ثنا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، أنا الشافعي (رحمه الله)، قال^(٢): «أكره: أن يقال للمحرّم: صفر؛ ولكن يُقال له: المحرّم.»^(٣)

« [وإنما كرهت: أن يقال للمحرّم: صفر؛ من قبل: أن أهل الجاهلية^(٤)] كانوا يعدّون، فيقولون: صفران؛ للمحرّم وصفر؛ ويُنسّون - : فيحجّون عاماً في شهر، وعماماً في غيره^(٥). - ويقولون:

= في الصور ٥٠. وانظر تفسيرى الفخر (ج ٤ ص ١٦٥) والقرطبي (ج ٧ ص ١٨٦)؛ وآكام الراجان (ص ١٥).

(١) ينبغي أن تراجع الكلام: عن حقيقة الجن وأصلهم، وأصنافهم وأحكامهم، وبغثة نبينا إليهم؛ ورد إمام الحرمين وغيره، على من أنكر وجودهم: كـبعض الفلاسفة، والزندادقة والقدرية - : في تفسير الفخر (ج ٨ ص ٢٣٤ - ٢٤٢)، وآكام الراجان (ص ٣ - ٥٤)، والفتح (ج ٦ ص ٢١٥ - ٢١٨ و ج ٧ ص ١١٨)، والمستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٤٥٦)، وتفسيرى الطبرى (ج ٨ ص ٢٧ و ج ٢٩ ص ٦٤ - ٧١) والقرطبي (ج ١٩ ص ١ - ١٦) - : لتؤمن: بدجل بعض المعاصرين للسكرين؛ وتعتقد: أنهم رؤساء التقليدين، بل زعماء المخرفين

(٢) كما في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٦٥).

(٣) زيادة جيدة، عن السنن الكبرى.

(٤) أى: عماء في صفر، وعماماً في الحرم (مثلاً). راجع في السنن الكبرى (ص ١٩٦) =

إِنْ أَخْطَأْنَا مَوْضِعَ الْحَرَمِ ، فِي طَائِمٍ : أَصْبَنَاهُ فِي غَيْرِهِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ :
(إِنَّمَا النَّسِيءُ : زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) ؛ الْآيَةُ : (٩ - ٣٧) .

« وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(١) : إِنْ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ :
كَبَيْتَهُ ^(٢) . يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ^(٣) ؛ السَّنَةُ : اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ؛
مِنْهَا أَرْبَعٌ حُرْمٌ : ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ - ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْمُحَرَّمُ - .
وَرَجَبٌ : شَهْرٌ مُضَرٌّ ، الَّذِي بَيْنَ مُجَادَى وَشُعْبَانَ ^(٤) . »

= ماذكره ابن عباس عما كان يفعله في الجاهلية أبو ثمامة الكناني ؛ وما قاله مجاهد . وراجع
أمالى القالى (ج ١ ص ٤) ، والتاج (مادة : نسأ) ، والقرطبي (ج ١ ص ١٩٥) ،
وتفسيري الطبري (ج ١٠ ص ٩١-٩٣) والقرطبي (ج ٨ ص ١٣٧) ، والفتح (ج ٣
ص ٢٧٤) . ثم انظر بتأمل بلوغ الأرب (ج ٣ ص ٧٠-٧٦) ، وكلام النووي في شرح
مسلم (ج ١١ ص ١٦٨) ، وما نقله الفخر في التفسير (ج ٤ ص ٤٣١) عن الواحدى ؛
والحافظ في الفتح (ج ٨ ص ٢٢٦) عن الخطابي - بما يفيد : أن هذا التأخير لم يكن
عندهم مختصا بشهر . - لتدرك ما في رسالة : (نظام النسوة عند العرب : ص ١٢) :
من الضعف والتسرع في الحكم .

(١) كما في الصحيحين وغيرهما ؛ إلا أن فيها زيادة مفيدة لم تذكر هنا . فراجع الكلام
عنه : في الفتح : (ج ١ ص ١١٧ وج ٣ ص ٣٧٢ وج ٨ ص ٥٦ و ٢٢٥ وج ١٠ ص ٥) ،
وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٦٧-١٧٢) .

(٢) في الأصل : « كبيتة » ؛ وهو تحريف .

(٣) ذكر في السنن الكبرى إلى هنا .

(٤) ذكر في شرح مسلم : « أن هذا التقييد مبالغة في إيضاحه ، وإزالة للبس عنه :

إذ كانت ربيعة تحالف مضرفيه : فتجعله رمضان ؛ الخ . فراجع فيه وفي الناسخ

والنسخ للنحاس (ص ٣١) والتاج . (مادة : حرم) : اختلاف الكوفيين والمدنيين :

في أول هذه الأشهر ؛ أهو المحرم ؟ أم رجب ؟ أم ذو القعدة ؟ .

« قال الشافعي : فلا شهرَ مِنسأً (١) . وسمّاهُ (٢) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : المحرّم . » .

وصلى (٣) الله على سيّدنا : مُحَمَّدٍ ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .

-
- (١) أى : بعد بيان الله ورسوله . وفي الأصل : « خلا شهر منسا » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من السنن الكبرى .
(٢) أى : المحرم . وإذن : تكون تسميته : صفراً ؛ مكروهة .
(٣) هذا إلى آخره : آخر ما ذكر في الكتاب . وهو من كلام البيهقي ، أو أحد النساخ . والله أعلم .
-

« كلمة الختام »



أما بعد الحمد والتعظيم لله ، والصلاة والتسليم على رسول الله ؛ وعلى آله الأطهار ، وأصحابه الأبرار ، وسائر الأئمة الأخيار — : ففضل الله (تعالى) ومعونته ، وتوفيقه (سبحانه) وهدايته ؛ قد اتهمنا من التصحيح والتعليق على كتاب : « أحكام القرآن (١) » ؛ أحد الآثار الجليلة — : التي تركها لمن بعده : نبزاً يهتدى بنوره المتعلمون ، وقانوناً يحتكم إلى حكمه المختلفون ؛ إمام الأئمة ، وعالم قریش والأمة ؛ الإمام المطلبى ؛ محمد بن إدریس الشافعى ؛ رضى الله عنه ، ونفعنا بعلمه . — : الذى جمعه وصفه ، وبوبه هو وبه ؛ شيخ المحدثين ، وكبير المصنفين ؛ الحافظ : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى ؛ رحمه الله ، وأكرم مثواه .

وكنا قد ابتدأنا ذلك : فى يوم الجمعة المبارك ، الحادى عشر من المحرم سنة ١٣٧١ هـ (١٢ من أكتوبر ١٩٥١ م) .

إلأننا لم نتمكن من مراجعة أصله كله : قبل تقديمه لطبعه ؛ بل : راجعنا من أول المزمرة الراجعة من الجزء الأول .

أما ما قبل ذلك : فالمزمرة الثانية لم ننظرها إلا قبيل طبعها بساعات معدودة : ولا مصدر يرجع إليه ، أو يعول عليه . والمزمرة الثالثة قد تمكنا من نظر تجارب طبعها ، والرجوع إلى ما أعان على تصحيح الكثير منها . وقد أصلحنا بعض الأخطاء التي وقعت فيها وفيما قبلها . ولم نكون — قبل الشروع فى ذلك العمل الخطير — : فكرة مركزة خاصة ؛ ولم نرسم لتحقيقه : خطة محددة واضحة . بل سرنا فيه — بعد وجل شديد ، وتردد مديد — : حسب ما سمحت به ظروفنا الحرجة ؛ ومكنت منه شواغلنا الجمة ، مستلهمين الله : التوفيق والسداد . ومستمدين منه : العون والإرشاد .

(١) يجب أن يكون معلوماً : أن الشافعى قد وضع كتاباً آخر بهذا الاسم : كتبه أ ما نقل عنه أبو إبراهيم المزنى فى مختصره ، وأبو العباس الأصم فى سنته

وإنا لرجو أن نكون - بعملنا هذا - : قد أدينا واجباً ، وأرضينا رباً ، وخدمنا ديناً .
وأن نكون : قد سمحونا خطأً ، وأثبتنا صواباً ، وملاًنا فراغاً ، وأزلنا اضطراباً ، وأبنا
خفياً ، وكشفنا غامضاً ، ومددنا نقداً ، وقطعنا لوماً .

وأن نكون : قد أحلنا القاريء : على ما أوجد وثوقاً ، وأكد ثبوتاً ، وزاد بياناً ،
وقوى برهاناً ؛ وعلى ما فصل مجملاً ، وبسط مختصراً ؛ وتعرض لما ليس من غرض
الكتاب ، التعرض له ، أو الاهتمام به : مما يتصل بالموضوع عن قرب أو بعد . وعلى
ما أورد : من الاعتراض والتقدّم ؛ ما أظهر فضلاً جديداً ، وأوجب تقديراً مزيداً : « فالضد
يظهر حسنه الضد » .

يبد أن ذلك مع الأسف - : لالتهبات خاصة ، وأسباب قاهرة : لا نرى ضرورة
لشرحها ، أو الإشارة إلى نوعها . - لم يتحقق إلا : في دائرة ضيقة محدودة ، وبصورة
متعبة غريبة .

ثم نرجو أن نكون : قد عرضنا نصه عرضاً بيناً جميلاً ، ونسقناه - في جملة - تنسيقاً
فنياً بديعاً : يقر الناظر ، ويسر الخاطر ، ويبين مواقع جملة ، وارتباط كله .
وكنا قد التزمنا : أن نكمل بالهامش ، الآيات القرآنية الكريمة : التي اقتضت الرواية
على ذكر بعضها ، وأشارت إلى إرادة بقيتها . ثم اكتفينا - من أول مباحث الجراح :-
بالتنبية على رقم الآية وسورتها . ولم تمكنا صحتنا إلا بن وضع فهرس إجمالي مختصر :
لموضوعات الكتاب ومحتوياته . ونحن لا نؤمن : بن الفهارس : كل ما يدل على
المسائل المطوية ، ويوصل إلى المباحث المرغوبة . بلؤمن - عن فبرة صادقة ، وتجربة
واسعة - : بأن الاعتماد الكلي عليها ، في البحث عن شيء من ذلك ، كثيراً ما فوت حقائق
ثابتة ، وفوائد هامة ، أو سبب أحكاماً خاطئة ، وآراء شاذة .

على أن الناشر الفاضل أبو أسامة السيد عزت الطرار الحسيني (أعزه الله) قد قام بوضع
فهرسين ؛ (أحدهما) : للآيات الشريفة (والآخر) : للإعلام والأماكن التي وردت فيه .
ونحن - مع شكرنا إياه على وضعهما - قد رجونا : أن يقتصر ، ما أمكن ، في ثانيهما .



وقد يؤخذ علينا : أننا قد أثبتنا - في بعض المواضع - عبارة غير الأصل ؛ وزدنا
- كذلك - ما لا تتحتم زيادته ، ولا تتبين إضافته . وأننا لم نلتزم تخريج أحاديثه ، ولا
التعريف بأعلامه .

فتقول : إن هذا لا ضرورة له ؛ وذلك مما يتسامح فيه . على أن لنا في زيادة مازدنا ، وترك ما تركنا - : من الأعدر البينة العديدة ، والأسناد القوية السديدة . - ماسندلى به ونشرحه : عند الحاجة الملحة ، والضرورة الملحة ؛ إن شاء الله .

ويكفي الآن ، أن تقول - لى صراحة تامة - : إن هذا أول عمل ، من نوعه ، قمنا به ؛ فلم يسبق لنا تصحيح كتاب غيره

ولسنا (ولله الحمد) من الجهل والغرور : بحيث تتوهم : أنه عمل كامل من كل ناحية ، أو خال عن الأخطاء العملية . فالكمال : لله وحده ، ومن طلبه : فقد طلب أمراً : بعيداً تناوله ؛ بل : مستحيلاً تحققه .

ولسنا (ولله الفضل) نقول - فى وثقوق واطمئنان - : إنه ليس فى الإنكان ، أبعد مما كان ، وإن أحداً - مهما وبت عقلية ، واتسعت ثقافته - لا يستطيع فى تلك المدة الوجيزة ، (دع : الأحوال الدقيقة ، والأعمال الأخرى الكثيرة) : أن يتحقق خيراً منه فى جملته ؛ وأن يقوم بأكثرنا قمنا به : من مراجعة نصه مراجعة دقيقة ، والبحث عن مكامه فى المظان الضخمة المختلفة ، ثم يبين أوجه الاختلاف فيه ، وتصحيح أخطائه ، وتكميل الناقص منه ، ثم النظر فى أهم المراجع المعتمدة : التى انتفعت بعلم الشافعى وتأثرت به ، أو اهتمت بالبحث عنه ، وتعرضت لنقده ، ثم الإحالة على المواضع : التى تعين على فهم عباراته ، وإدراك إشاراته ؛ ثم إعداد صورة لطبعه ، والنظر فى تجاربه ، ثم عمل ملحق بين بعض الأخطاء التى وقعت ، ولتنبيهات التى فاتت .

وبالجملة : فهو عمل لا يقدر خطورته ، ولا يدرك صعوبته ؛ إلا امرؤ : قدر له أن يزاول مثله ، ويقدم - فى رغبة وإخلاص - على تأديته .

وإننا نسأل الله «الهدى ألهم بإنشائه ، وأعان على إنهائه» : أن يكتب القبول له ، وبحقق النفع به . إنه مجيب الدعاء ، ومحقق الرجاء .

عبد الفنى عبد الخالق

القاهرة - ميدان السيدة نفيسة رضى الله عنها

غرة ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ
فى يوم الأربعاء }
٢٣ من بولية سنة ١٩٥٢ م

« بعض تصويبات واستدراكات (١) »

« خاصة بالجزء الأول »

	صفحة	سطر
١٧	٩	(والمكثرين) .
	٢٢	(الاطلاع) .
١٨	٣	(ملك) كافي الأصل .
	١١	(وشفاء) كافي الأصل .
١٩	٩	(البر) . في الأصل : (البار) ؛ وهو تحريف .
	١١	لعل الصواب : (التقرير والتبيان) .
	١٩	(محمد بن عبد الله الحافظ) كما في الأصل
٢١		كلام بونس مذکور في (نوالی التأسيس : ص ٥٨) وذكر بعضه في مناقب الفخر (ص ٧٠)
٢٠	٧	(فيما) : ليس بالأصل ، ولا داعي لزيادته . وراجع في هذا الفصل ، الرسالة . (ص ١٧ - ٢٠ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧) .
١٣		(لنا) . الصواب - كما في الأصل والرسالة - : (منا) بالفتح فالتنوين المشدد .
١٤		[من] : زيادة بالرسالة . و : (على) . في الأصل والرسالة : (في) . وكلاهما صحيح .
١٥		(وحمهموها) . والصواب : حذف الواو ؛ كما في الرسالة .
١٩		(فأذاقهم) . كذا بنسخة الريبع . وفي الأصل : فازفهم (وهو تصحيف عن ذلك ؛ أو عن : (فأزفهم) أي : أمجلتهم . كما في الرسالة (ط . بولاق) .
٢٠		(أنف) بضم الهمزة والنون . كما في الأصل والرسالة . أي : للمستقبل .
٢١	٤	(وكان مما) . في الرسالة : (فكل ما) .
٩		(العون) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (القول) . وهو تصحيف .
١٠		(للقول) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (في القول) . ثم ضرب على (في)

(١) قال الشافعي - كما في الحلية (ج ٩ ص ١٤٤) - : « إذا رأيت الكتاب : فيه إصلاح وإلحاق ؛ فاشهدوا له بالصححة » . ونحن قد تركنا التنبيه على بعض الأخطاء المطبعية المتكررة أو الظاهرة ؛ ولم نجد الخط الفاصل بين الأصل والتمش ، سطرًا .

- وأضيفت اللام لما بعده . و : (لما) . كذا بالأصل . وفي الرسالة : (بما) .
 ولعل الأحسن : (ووقفه الله في القول والعمل ، لما) .
- ٢١ ١٢ و ١٣ : (البتدى) : توضع الهمزة فوق الياء . وقد تكرر هذا ونحوه في
 الطبع . و : (اللدِيم بها) . كذا بالأصل . وفي طبقات السبكي (ج ١ ص ١٢
 - ١٣) : (اللان بها) . وفي الرسالة : (اللدِيمها) . و : (طى ما أوجه : من
 شكره لها) . كذا بالأصل والطبقات ؛ وهو صحيح . وفي الرسالة : (طى
 ما أوجه به : من شكره بها) . وقوله : به ، زائد من الناسخ . وراجع بقية
 النص في الطبقات ، وكلام ابن السبكي المتعلق به : لفائدته .
- ١٥ (وقولا) . كذا بالرسالة . وفي الأصل والطبقات : (قولاً) . وهو تحريف .
- ١٦ (وفي ... الهدى) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (فى ... المهدي) .
 وهو تحريف .
- ١٧ (الرا) . ليس بالرسالة . وقد أضيف إلى الأصل بعداد آخر .
- ٢٢ ١ الصواب : (ومن جماع [علم] كتاب) كما في الرسالة .
 ٣ الصواب : (بالموضع) كما في الرسالة .
 ٥ (أراد) . الصواب - كما في الأصل والرسالة - : (ومن أراد) . و : (كل) .
 في الرسالة : (أكل) . وهو أولى .
- ٢٣ ١ (شيئاً) : ليس بالرسالة . وفي الأصل : (أشياء) . وهو تحريف .
 ٣ الصواب : (ولا نعلمه يحيط) كما في الأصل والرسالة .
 ٤ الصواب : (طى عامتها) أى : العرب . كما في الأصل والرسالة .
 ٧ (أو بعضه قليل) . فى الأصل : (أو بعضها قليل) . وفى الرسالة :
 (أو بعضها قليلاً) . وهو أحسن .
- ١٠ (فصل) . راجع فى ذلك ، الرسالة (ص ٥٣ - ٦٦) .
- ٢٤ ١ (أتقاكم) .
- ٣ الصواب : [إلى] : (فمن شهد) . وعبارة الرسالة : (فمن كان منكم مريضاً ...) .
 ٥ (قال) . فى الأصل : (وقال) .
- ٦ (منها) . فى نسخة الريبع : (منها) . وهو الظاهر .
 ٧ (خوطب) . فى الرسالة : (خوطبت) . وهو اللاتيم لما بعد .
 ١٠ (منها) . فى بعض نسخ الرسالة : (منها) . وهو الظاهر .

- ١٣ (عقل) . كذا بالأصل وبعض نسخ الرسالة . وهو صحيح متفق مع ما سبق .
وفي نسخة الريبع : (وعقل) . والزيادة من الناسخ ؛ وما كتبه الشيخ شاكر
(ص ٥٧) موضع نظر .
- ٢٥ ٤ (من) . لعل أصل العبارة : (أو من) ، أو - كما في الرسالة - : (ومن
بلغ : من) .
- ٧ الصواب : (لهم ناسا) كما في الرسالة .
- ١٠ (لما) . كذا بالأصل . وفي الرسالة (ط . بولاق) : (بما) وكلاهما ظاهر .
وفي نسخة الريبع : (بما) . وهو تصحيف .
- ١٣ ([الدين] قال) كما في الرسالة .
- ١٤ (وإنما كان الدين قالوا) . كذا بالأصل . وفي أكثر نسخ الرسالة : (وإنما
الدين قالوا) . وكلاهما ظاهر صحيح . وفي نسخة الريبع : (وإنما الدين قال) .
وهو تحريف بلا شك . و : (إن الناس قد جمعوا لكم) : يوضع بين قوسين .
- ١٧ (والأكثر) . في الرسالة : (والأكثر) . وكذلك في الأصل ؛ ثم أضيف
إليه الزائد . وهو من صنع الناسخ . و : (والجموع) . الأحسن : (ولا المجموع)
كما في الرسالة .
- ٢٧ ١ الصواب : (تعد) .
- ٢ (مقدمة) . في الأصل : (مبداء) . وهو محرف عما في الرسالة : (مبداء)
بالضم فالفتح فالتشديد .
- ٣ (وذكر الشافعي) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٦٦ - ٧٣) .
- ١١ لعل أصل العبارة : (وإن كان حراثيا) ؛ كما تدل عليه عبارة الرسالة
(ص ٧٣) .
- ١٤ (واتباع) . كذا بالأصل . والصواب : حذف الواو ، لأنه مفعول لقوله :
(فرض) . وانظر في ذلك ، الرسالة (ص ٧٣ - ٧٩) .
- ١٩ الصواب : (فآمنوا بالله ورسوله : ٤ - ١٧١) كما في الرسالة . وقد ورد في
الأصل هكذا : (فآمنوا بالله ورسوله) . ثم ضرب على الفاء بمداد آخر ،
ظنا : أن آخره صحيح .

	صفحة	سطر
(جعل دليل) . في الأصل : (جعل دال) . وهو مصحف عن : (جعل كمال) كما في الرسالة .	٢٨	١
(ويزكيهم) .		٩
(تعد في الأصل : (بهـ) . وهو تصحيف . وفي الرسالة : (يقال) .	٢٩	٢
(بكتابه) . في الأصل والرسالة : (بها بكتابه) . ولعل الزيادة من الناسخ ؛ فتأمل .		٣
(ثم ذكر الشافعي) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٧٩ — ٨٥) .		٩
(تعطى) . في الأصل : (تطمع) ؛ ثم ضرب عليه بمداد آخر ، وكتب فوقه ما ذكر . ولعل محرف عن (تطيع) . وفي الرسالة : (يعطى) وهو الظاهر .		١٤
(في شيء) : ليس بالأصل ولا بالرسالة ، ولا داعي لزيادته .	٣٠	١
(ومن تنازع — ممن بعد عن) . في الرسالة : بدون (عن) . وهو أحسن ، فتأمل .	١٤	١٤
(قال الشافعي) : كما في الرسالة (ص ٨٦ — ٨٨) . والصواب : (باستمسكه بما أمره به) كما في الأصل والرسالة .		٣١
الصواب : (ثم قال : وفي شهادته له : أنه) . انظر الرسالة (ص ٨٨) .	٥	٥
(ثم ذكر الشافعي) . راجع في أكثر للباحث المذكور : ، الرسالة (ص ٩١ و ١٠٥ و ١١٣ — ١١٧ و ١٣٧ و ١٤٩ و ١٦١ و ١٦٧ و ٢٢٣ و ٢٢٦) .	١٣	١٣
(فصل) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٤٣٦ — ٤٣٨) .	٧	٣٢
(وكانت الحجة) : بفتح التاء . وفي نسخة الريبغ زيادة : (بها ثابتة) . والصواب : (ودلائهم) كما في الأصل والرسالة .	٨	٨
لفظ (على) ليس بالأصل ولا بالرسالة ، وزيادته : للإيضاح . و : (بعدم) سواء) : وتحذف الشرطتان .	٩	٩
(تقوم) . كذا بأكثر نسخ الرسالة . وفي بعضها : (إذ تقوم) . وفي الأصل : (يقوم) . ولعله مصحف عن (يقوم) .	١٣	١٣
لفظ (من) ليس بالأصل ولا بالرسالة ، وزيادته لا تضر . و : (إذا) . كذا بالرسالة (ط . بولاق) . وفي الأصل وسائر نسخ الرسالة : (إذ) .	١٤	١٤
(واحتج الشافعي) : كما في جماع العلم (ص ١٩ — ٢٢) .		

		صفحة	سطر
٩	٣٣	(وإنما) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (إنما) .	
١٢		(أتبع) .	
١٥		(و [في]) .	
٨	٣٥	انظر حديث صالح ، في الرسالة (ص ١٨٢) ، والأم (ج ١ ص ١٨٦) .	
٣	٣٦	(وغير) . كذا بالأصل والرسالة (ط . بولاق) . وفي نسخة الربع (ص ١٨٥) ، والموطأ — بهامش الشرح (ج ١ ص ٣٧١ — ٣٧٢) — : (أوغير) .	
٧		(تترك) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : بالياء . وهو صحيح أيضا .	
١٧		[ثم قال] .	
١١	٣٧	(ولا عن) بفتح النون .	
١	٣٨	(يعلم [الله]) . هذه الزيادة نشأت عن ظن : أن (يعلم) صحيح . ثم عثرنا على النص في إبطال الاستحسان — الملحق بالأم (ج ٧ ص ٢٦٧) — : فتبين أنه مصحف عن (فعلم) أي : النبي . فتعين التصحيح والحذف . وهذا النص وما رواه المزني ، ذكر في الطبقات (ج ١ ص ٢٤١) . وذيله ابن السبكي بما فيه فائدة .	
١٠	٣٩	(المزني والريبع) . في الطبقات (ج ٢ ص ١٩) : (أو) . وراجع الحكاية فيها ، وكلام ابن السبكي عنها .	
٧	٤٠	كلام الشافعي عن الرؤية ، ذكر بمعناه : في الحلية (ج ٩ ص ١١٧) ، ومناقب الفخر (ص ٤١) ، والطبقات (ج ١ ص ٢٣١) . والاعتبار (ص ٢٥٩)	
١٢		كلامه عن الشيعة ، ذكره في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٦) بزيادة مفيدة وذكر في الحلية (ج ٩ ص ١١٢) . وانظر في الطبقات (ج ١ ص ٢٥٨) : مارواه حرمة عن الشافعي في ذلك . ثم انظر مناقب الفخر (ص ٤١ و ٤٣) ، ١٦ (الحنظلي [حدثني أبي]) زيادة لا بد منها عن مناقب ابن أبي حاتم (ص ٦٢) والطبقات (ج ١ ص ٢٢٧) . و : (نا أبو عبد الملك) . في الأصل : (نا أبي عبد الملك) . ثم (أثبت ما ذكر بمداد آخر . وصحة العبارة — مع مراعاة الزيادة السابقة — : (ثنا عبد الملك) .	

- ١٧ الصواب : (محتاج) كما في الحلية (ج ٩ ص ١١٥) ، والطبقات (ج ١ ص ٢٢٧)
وراجع توجيه الفخر في المناقب (ص ٤٦-٤٧) : استدلال الشافعي ،
- ٢١ (القاضي) . في الأصل كلمة تتردد بين : (القاسمي) أو القاسي . ثم أصلحت
بما ذكر . فليراجع .
- ١ ٤١ (ابن عبد الحكم) كما في الأصل . وانظر الحلية (ج ٩ ص ١١٤) .
- ٣ (لما كان يقول للشيء : كن) . عبارة الحلية : (إنما كان يقول للشيء لم
يكن : كن) وقد ذكر هذا النص في مناقب الفخر (ص ٧٦-٧٧) بلفظ :
قد يساعد على فهم ما في الأصل ، ويوضحه .
- ١٠ ٤٢ حديث ابن عباس ، أخرج في المستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٢٨٧) من غير
طريق الشافعي - عن سالم بن عبد الله . وحكم بصحته .
- ١٣ (وجد) . في الأصل : (وجدوا) . والظاهر : أنه تحريف .
- ١٥ (وكان حديث النفس) . انظر هامش (ص ٢٠٦) وراجع شرح مسلم
(ج ٢ ص ١٤٤ - ١٥٢) والفتح (ج ٥ ص ٩٩) .
- ٣٠٢ ٤٤ (محتاج ... معانها) . كذا بالألم : وفي الأصل : (يحمل ... معنا) . وراجع
كلام الفخر في المناقب (ص ٦٠-٦١ و١٥٧-١٥٨) . وانظر في مناقب ابن
أبي حاتم (ص ٩١) : ما فرق به الشافعي بين الاكتفاء بمسح بعض الرأس في
الوضوء ، وعدم الاكتفاء بمسح بعض الوجه في التيمم .
- ٧ (إغسلوا) : تحذف الهمزة .
- ١٠ (التوضوء) : رقم (١) الذي في أول الصفحة التالية ، متعلق به .
- ٢٠ (ينظر) الخ ؛ واختلاف الحديث (ص ٢٠٤) .
- ٢ ٤٥ (فبدأ) . كذا بالألم . وفي الأصل : بالواو . وراجع في السنن الكبرى
(ج ١ ص ٨٥) : حديث جابر ، وأثر ابن عباس .
- ١٤ (فيه) . زيادة عن الألم .
- ١٦ (التخلي) . كذا بالألم . وفي الأصل : (الخلا) .
- ٢٠ (٤) ... وانظر أيضا السنن الكبرى (ج ١ ص ١١٤-١١٧) .
- ٧٦٦ ٤٦ (أن تكون) الخ . كذا بالألم . وفي الأصل : (أن يكون اللبس باليد
والقتل وغير الجنابة) . وفيه تحريف ظاهر ،

- صفحة سطر
- ٨ الكلام عن اللبس ، ذكر مسندا إلى الشافعي : في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٤٢) والحلية (ج ٩ ص ١٩١) ، ومناقب الفخر (ص ٧٤-٧٥) : ببعض زيادة .
وذيله الفخر : بما فيه فائدة .
- ١٤ لعل الصواب : (ابن جرير النحوي) : كما في الانتقاء (ص ٨٣ و ٨٤) ؛ ولم نعتز عليه في النزهة ، ولا في البقية .
- ١٩ (٢) ... وانظر السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٤) .
- ٢١ (في الأم)
- ٤٧ ١٢ (إمحل) : تحذف الهمزة . وهذا النص في اختلاف الحديث (ص ٩٤-٩٥) وراجع فيه ، وفي السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٠٤-٢٠٥) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ١٠٨-١١١) : حديث مالك .
- ١٨ في الأصل : (بخالطه) وهو صحيح أيضا .
- ١٩ راجع في مناقب الفخر (ص ٧٥ و ٨٩ و ١٥٥) الكلام عن تفسير الصعيد .
- ٢٠ (١) ... وانظر في ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ١٦٣-١٦٦) .
- ٤٨ ١١ (أو واجدا) : بوضع عليه رقم (٥) المتأخر .
- ١٤ (إذا ماسه) كما في الأصل والأم .
- ١٥ (١) ... وانظر في ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢١٣-٢١٤) .
- ٤٩ ٨ (غير) : توضع الضمة فوق الراء .
- ١٨ (٢) ... وانظر السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٢٤) .
- ٥٠ ١٥ (١) ... وانظر في ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٣٦-٢٣٧) .
- ٢١ (٨) ... ثم انظر في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٨١-٢٨٢) .
- ٥١ ١٠ (وقد روي في غسل الجمعة شيء) . راجع في المقام كله ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٩٣-٢٩٦ وج ٣ ص ١٨٩) .
- ٥٢ ١٣ (ودلت سنة رسول الله) . راجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣١٠-٣١٤) .
- ٥٣ ٦ (لأن السنة) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٠٨-٣١٠) .
- ٥٦ ١٨ (٤) ... وفي السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٦١) .
- ١٩ (عبارة الأم) الخ . ذكر في السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٥٨) بلفظ (ما وصف في المزمّل) . وراجع فيها حديث عائشة : لفائدته . .
- ٥٧ ٢١ (٤) ... وراجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٨٩) حديث عمر في ذلك .

صفحة سطر

- ١٣ ٥٨ أثر مجاهد في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٠٩) .
- ١٦ ٥٩ (كما في السنن الكبرى) : ج ١ ص ٤٣٣ .
- ٧ ٦٠ (وطاوس) .
- ١٨ (انظر) الخ ؛ وشرح الموطأ (ج ١ ص ٢٨٥-٢٨٦) .
- ٢٠ (راجع السنن) الخ . وراجع فيها (ص ٤٦٣) حديث حفصة ، وما يتعلق به .
- ٤ ٦١ (فلم يذكر) الخ . راجع كلام الفخر في المناقب (ص ١٦٣-١٦٤) : فهو في المقام كله .
- ١٧ (وأى) : تحذف الواو . وراجع في السنن الكبرى (ج ١ ص ٤٦٣) : حديث أبي هريرة في ذلك .
- ١٤ ٦٣ أن ابن عباس : (اتزع الشيطان) الخ ؛ أخرجه بمعناه - منقطعا - : في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٥٠) .
- ١٦ (بهامش الأم) : ج ٦ الخ
- ١٦ ٦٤ (٣) .
- ٥ ٦٦ (استقبلتم) : تحذف الهمزة .
- ٢ ٧٢ (فذكر حديثين) . هما : حديثا أبي هريرة وكعب بن عجرة . فراجعهما في الأم . وانظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٧-١٤٨) .
- ١٠ (فكيف نصلى) تحذف الفتحة التي فوق الياء .
- ١٣ (طى إبراهيم) الأولى : زيادة لفظ (آل) الذي حذفناه . لأنه ثابت في إحدى روايتي الموطأ المعتمدة . وانظر شرحه (ج ١ ص ٣٣٦-٣٣٧) .
- ٥ ٧٥ (كلام) : تحذف الفتحة ، وتوضع بدلها كسرتان .
- ١ ٧٧ (رسول) : الأولى فتح اللام .
- ١٥ (وهو مذكور بدلائله) يكفي : أن ترجع في هذا إلى ما كتبه الفخر في تفسير الفاتحة ، وفي المناقب (ص ١٧٤-١٨١) .
- ٧ ٧٩ (بحال) .
- ١٦ ٨٣ (انظر) الخ ، والسنن الكبرى (ج ٢ ص ٤١٦-٤١٨) .
- ١٢ ٨٤ (وقد جمع) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٥٩-١٦٩) .
- ١ ٨٥ (ورخص) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٧٠-٧٥) .
- ١٩ (انظر ما استدل) الخ . وانظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ٥٥-٥٩) .

- صفحة سطر
- ٧ ٨٦ (فإذا بلغ الغلام) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٨٣ - ٨٤) .
- ١١ ٨٧ راجع في مناقب الفخر (ص ١٠٤ - ١٠٥) : وجه استدلال الشافعي على عدم جواز إمامة المرأة ؛ وما ورد عليه ، ودفعه . س ٢٢ : (فانظره) الخ . وانظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٠ و ٩٠ - ١٣١) .
- ١٠ ٨٨ (وإنما جعلت الرخصة) الخ . انظر السنن الكبرى والجواهر النقي (ج ٣ ص ١٥٦) .
- ١٦ (انظر) الخ . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٦) .
- ١١ ٨٩ (موضع بخير) الخ . هذا النص ذكره ابن أبي حاتم في المناقب (ص ٩٢) هكذا ؛ باختلاف يسير في آخره ؛ وذيله بقوله : « ليس هذا الجواب في شيء من كتبه » . وراجع في مناقب الفخر (ص ١٠٠) مارواه يونس أيضا عن الشافعي في هذا : ففيه إيضاح وفائدة .
- ١٦ (انظر) الخ . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٩ - ١٤٠) .
- ١٦ ٩٠ (اقتباس) الخ . وراجع السنن الكبرى والجواهر النقي (ج ٣ ص ١٣٤ و ١٤١)
- ١٠ ٩١ (جناح) بالتنوين .
- ١٣ ٩٤ (هم ... والقاعدة) .
- ١٨ ٩٦ (انظره) الخ ؛ والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٩٠) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٢)
- ٢٠ (ودلت على ذلك سنة رسول الله) . راجع حديث صالح بن خوات : في الأم (ج ١ ص ١٨٦) ؛ والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٥٣ - ٢٥٤) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠) .
- ٢ ٩٨ (فدلت سنة رسول الله) . راجع حديث ابن عباس في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٢١) ، وشرح الموطأ (ج ١ ص ٣٧٦ - ٣٧٨) .
- ٧ (فيصلى عند كسوف) الخ . راجع الكلام عن ذلك والخلاف فيه : في اختلاف الحديث (ص ٢٢٦ - ٢٣٢) .
- ١١ أثر مجاهد الأول في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٦٣) .
- ٢٠ (ابراهيم بن أبي يحيى) .
- ٩ ١٠٠ (وكثيرا) الخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٦٠ - ٣٦١) .
- (م - ١٤)

صفحة سطر

- ١٠٣ ٥٥٤ (أن كل مالك الخ . راجع في مناقب الفخر (ص ١٠٣ — ١٠٤) الكلام
عن زكاة الصبي : فهو مفيد جدا .
٩ (وآتو) .
- ١٠٤ ١٨ (ج) الخ ؛ وج ٧ ص ٥
- ١٠٦ ١٨ (انظر اختلاف) الخ ؛ والسنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٠٤ — ٢٠٦) .
- ١٠٨ ٢٣ (انظر) الخ . وانظر الفرق بين الحج والصوم والصلاة : في اختلاف الحديث
(ص ٣٦٠ — ٣٦٤) .
- ١١٠ ١٨ يوضع رقم (٦) فوق آخر الكلام .
- ١١٣ ٩ راجع مافسر به الفخر في المناقب (ص ٤١) أول خطبة الرسالة : لفائدته .
- ٢٢ الصواب : أى : في كتاب الرسالة ص ٤٨٦) .
- ١١٨ ١٢ (استدل) : تحذف الضمتان .
- ١٢٢ ٣ (واحتج في إيجاب المثل) الخ للشافعى فى الرسالة (ص ٣٩٠ و ٤٩٠ — ٤٩٢) :
كلام جيد ، مفيد فى المقام كله .
- ٢١٥ و ٢١٥ (ثم حرم صيد ... إنما حرم عليه) .
- ١٢٧ ٩ (ومن عاد فينتقم الله منه) . روى يونس — كما فى مناقب ابن أبى حاتم (ص
٩٤) — أن الشافعى قال فى ذلك : « يكون له معنيان : يكون ماقضى عليه ،
ويكون نعمة فى الآخرة . » .
- ١٢ (فى ذلك) : تحذف (فى) .
- ١٢٨ ٧ أثر عمرو بن دينار ، ورد محرفا فى ترتيب مسند الشافعى (ج ١ ص ٣٣٦
٣٣٩) . ولا تتأثر بما كتب عليه : فهو خطأ .
- ١٣٠ ٩ راجع مناقب الفخر (ص ٩٢ — ٩٣) : اختلاف الأئمة فى تفسير الإحصار ،
ودفاع الفخر عن رأى الشافعى .
- ١٤٣ ١٠ (البطحاء) بالكسر .
- ١٤٥ ١٢ (وهو كما فى الأم ج ٦) الخ .
- ١٤٦ ١٠ مارواه يونس ، ذكر أوله فى مناقب ابن أبى حاتم (ص ٩٩) .
- ١٤٨ ١٦ (أخرج الشافعى) الخ . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٩٠) ، والفتح
(ج ٥ ص ١١٢ وج ٩ ص ٤٦١) .

- ١٤٩ (غير) : بالكسر .
- ١٩ ١٥٠ (وفي اختلاف الحديث) الخ . وفي الرسالة (ص ١٤٣)
- ١٢ ١٥١ (وراجع الأم) الخ ، والرسالة (ص ١٤٤ - ١٤٥) .
- ١٨ ١٥٥ (انظر) الخ . وانظر الكلام عليه : في معالم السنن (ج ٣ ص ١٢ - ١٨) والفتح (ج ٦ ص ١٢٤ - ١٢٨) .
- ٢٠ ١٦٢ (وانظر) الخ . وراجع في مناقب الفخر (ص ٩٤ - ٩٥) : الاعتراض على أن الفقير أشد حالا من المسكين ؛ والجواب عنه .
- ١٥ ١٦٤ (حذف أن . . وأغلب) .
- ١٣ ١٦٥ (والإستراض) تحذف الهمزة .
- ١٠ ١٦٨ يحذف رقم (٨) ، ويوضع بدله رقم (٩) المتأخر .
- ١٧ ١٧٥ (بعض ما ورد في ذلك) . وراجع في مناقب الفخر (ص ١٠٧) توجيه احتجاج الشافعي بحديث : « أيما امرأة أتتكمت نفسها » الخ .
- ١٩ ١٧٨ يزداد في أوله : (٧) فراجع كلامه (ص ٣٨ - ٣٩) .
- ١٩ ١٨٤ (لمعنيين) .
- ٨ ١٨٥ (فأعرضوا) : تحذف الهمزة .
- ١٦ ١٩١ (أمرها) .
- ٧ ٢٠٦ (القلوب) .
- ٤ ٢١٩ مارواه يونس ، ذكر في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٦ - ٩٧) .
- ١١ ٢٢٠ (وتأمله) . وانظر مناقب الفخر (ص ١٠٨) .
- ٢١ ٢٢٤ (انظر الأم ج ٣) .
- ١٧ ٢٢٨ (حديث امرأة) .
- ٩ ٢٣٦ (مواضع) .
- ٢٣ (راجع) الخ . وانظر مناقب الفخر (ص ١٠٨)
- ٤ ٢٤١ (الطائفة ثلاثة فأكثر) راجع في مناقب الفخر (ص ٩٨ - ٩٩) : اعتراض أبي بكر بن داود ، على هذا ؛ ورد الفخر عليه . لجودته وفائدته .
- ٣ ٢٤٢ (والطلقات) : بفتح اللام

- ١٧ ٢٤٣ (بعد أن ناظره) الخ . راجع في الطبقات (ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤) ما يتعلق بهذا .
- ١٨ ٢٤٧ (وانظر زاد المعاد) الخ . ثم راجع كلام الفخر في المناقب (ص ٩٥ - ٩٦) وما نقله عن طي بن القاسم في كلمة : (القرء) . فهو جيد مفيد في المقام كله ، ومؤكد لما قررناه .
- ٨ ٢٥١ زاد في آخر السطر كلمتان سقطتا من الطابع ؛ وهما : (أن العدة) .
- ٢٠ ٢٥٤ . (أثبتنا) .
- ١١ ٢٥٥ (ولم نعرث) الخ . ثم عثرنا على الجملة الأولى منه - مروية من طريق يونس - في الطبقات (ج ١ ص ٢٨٢) .
- ١٤ (فإذا بذت)
- ٢٥ ٢٦٠ (حجة) . وراجع كلام الفخر في المناقب (ص ٩٦ و ٩٧) : لفائدته
- ١٥ ٢٦٥ (إلا إن) .
- ١٥ ٢٦٦ (وراجع) الخ ، وتفسير الطبري (ج ٨ ص ٣٨) .
- ٤ ٢٧٠ (مما) : يوضع فوقه رقم (٨) .
- ٧ ٢٧٥ (وكذلك لا) .
- ١٨ (ج ٥) .
- ١٢ ٢٧٦ (أليم) : يوضع فوقه رقم (٩) ؛ ويحذف رقم (٨) التكرار .
- ٩ ٢٨٦ (غارين) .
- ٢٢ ٢٩٧ (٩) .
- ٥ ٢٩٩ (والمآثم) : بفتح الآخر .
- ٩ (إذا أسروا) .
- ٢ ٣٠١ (الله) : بالضم .

« بعض تصويبات واستدراكات »

« خاصة بالجزء الثاني »

	صفحة	سطر
(إثباته) .	١١	٢٠
(دل في كتاب) . راجع في مناقب الفخر (ص ٩٨) : اعتراض أبي بكر ابن داود ، على استدلال الشافعي ، ورد الفخر عليه .	٣	٢١
(وقد قال) .	١٣	٢٢
(في السنن ج) الخ ؛ وج ٦ ص ٥٥ .	١٤	٢٣
(أن يتطوع) .	١٤	٢٤
(٣١ -) .	٢٣	٢٥
(وأتباعهم) : تحذف الهمزة . وس ٢١ (تكون الألف)	١١	٢٨
(مفيد) ، وانظر الطبقات (ج ٢ ص ١٣٤) ، وشرح مسلم (ج ١٢ ص ٧٠٥٣)	٢١	٣٦
(قراياتهم) .	٤	٤٨
(الذكر... تشمل) .	٢٠ و ١٩	٥٤
(ياقوت) . وانظر شرح مسلم (ج ١٤ ص ٤٩ - ٥٠)	١٦	٥٥
(راجع الفصل) الخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٨٥ - ١٨٩) :	٢١	٧١
لتمام الفائدة .		
(ذكينم) : بتشديد الكاف .	٤	٨٠
(وانظر المجموع) الخ ؛ ومناقب الفخر (ص ٩٨) ، وما رواه يونس عن الشافعي ، في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٨) .	٢١	٨١
رقم (٦) يوضع فوق قوله : (قذفه) .	٩	٨٩
(لله ... حرم ... بحال) : يوضع فوق الأول رقم (٦) مكرراً ، وفوق الثاني رقم (٧) ، وفوق الثالث رقم (٨) .	٧، ٦	٩٢
(الآية) : بالفتح .	٢	٩٧
(٢) ويوضع فوق الواو .	٢	١٠٤

صفحة سطر

- ٣،٢ ١٠٥ (لا ينبغي له [التصرف] فيه) . زدنا ذلك : على ظن : أن النص كامل ،
وأن فيه حذفاً مقدرأ ، أى : وتصرف فيه في وجه آخر . ثم عثرنا عليه في
مناقب ابن أبي حاتم (ص ١٠٣) هكذا : (... لا ينبغي له حبسه ، بشيء
يعطيه : يريد به وجه الله تعالى ، ليس يفترض عليه ...) ، مع اختلاف
يسير في أوله وآخره .
- ٧ (يأخذ) .
- ٥ ١٠٧ (يحل) : بضم اللام .
- ١١٠١٠ (أو خف) .
- ١٥ (وطرح) .
- ١٦ (٢٣٧)
- ١٥ ١١٣ (فهو مطلق) . وراجع في من
يونس عن الشافعى في ذلك .
- ١٩ ١١٥ (انظر السنن) الخ . وانظر الكلام عن هذا الحديث : في الطبقات
(ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦) .
- ١ ١٢٦ (أمره) : بضم الراء .
- ١٥ ١٥٦ (الشافعى) . وفي شرح مسلم (ج ١٠ ص ٤٠) : كلام جامع في المسئلة .
- ٥ ١٦٧ (ما [خيرا]) : تحذف (ما)
- ٢١ ١٨٧ (٩) كما في الرسالة (ص ٤٨٥) ، وقد أخرجه الخ .
- ١٠٧ ١٧٩ (استعملتها) : بفتح الميم . - (هرون) : بالضم .
- ٤ ١٨٢ (أحد) : بضم الحاء .
- ٤ ١٨٥ (يقربوا) الأفصح فتح الراء . انظر المصباح .
- ٩ ١٨٨ (٧) ، الصواب : (٢) .
- ٣ ١٩٢ الصواب : (لا تجد قوما) .
- ٢٠ ١٩٤ الصواب : (أخرجه) .
- ٢٠٠ ١٢،٩ (وثوق ... يحقق) .
- ١٨ ٢٠٥ (والاعتبار الخ) موقعه عقب قوله (س ٢٠) : الحلية .

فهارس كتاب أحكام القرآن

١ - فهرست إجمالي للموضوعات .

٢ - « للأعلام .

٣ - « للآيات .

٤ - « للبلدان .

« بيان عن طبعات بعض المصادر التي أحلنا عليها »

١ - آكام المرجان (ط . الحانجي) .

٢ - تفسير الطبري (ط . بولاق) .

٤ - الرسالة (ط . م الحلبي) .

٣ - تفسير الفخر (ط . الخيرية) .

٦ - شرح الموطأ (ط . التجارية) .

٥ - شرح المحلى على المنهاج (ط . الحلبي) .

٨ - مناقب الفخر (ط . العلامة) .

٧ - فتح الباري (ط . الخيرية) .

٩ - الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (ط . الحانجي)

فهرست موضوعات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٧	كلامه عن الجنابة والغسل، والتيمم	٣	كلمة الناشر .
٤٩	كلامه عن الماء المستعمل .	١٢	« الشيخ الكوثري .
٥٠	كلامه عن السح على الخف .	١٨	افتتاحية الكتاب .
٥١	كلامه عن غسل يوم الجمعة .	٢٠	تحريض الشافعي، على تعلم أحكام القرآن
٥٢	كلامه عن آية الحيض، وبيانه حرمة صلاة الحائض .	٢٣	كلامه عن العموم والخصوص .
٥٣	كلامه عن ابتداء فرض الصلاة، وأن ما فرض منها موقوت .	٣٧	« حجية السنة
٥٧	كلامه عن صلاة السكران .	٣١	« حجية خبر الواحد .
٥٨	بيانه أن الأذان : للصلاة المكتوبة فقط .	٣٦	إبطاله الأخذ بالاستحسان .
٥٩	بيان فضل التعجيل بالصلوات، والصلاة الوسطى .	٣٧	ما يؤثر عنه : من تفسير آيات متفرقة
٦١	بيان أن النية ركن في الصلاة .	٣٨	كلامه عن آية الفتح، وآية : (يتبما ذا مقربة) ؛ وآية : (إن تعذبهم فإنهم عبادك) .
٦٢	كلامه عن الاستعاذة، والبسملة .	٣٩	تفسيره آية : (ولنبلونكم بشيء : من الخوف) ؛ وإثباته حجية الإجماع بآية : (ومن يشاقق الرسول) .
٦٤	كلامه عن ترتيل القرآن، وفرض القبلة	٤٠	كلامه عن رؤية الله، ومشيئته . وردة على المرجئة .
٧١	كلامه عن السجود، وفرض الصلاة على النبي، في الصلاة .	٤١	تفسيره آية : (وهو الذي يبدأ الخلق)، وتبيينه المعنى في كراهة السؤال زمن الوحي، عما لم ينزل .
٧٤	بيان الآراء في المراد من (آل محمد) والمختار عنده .	٤٢	بيان معاني (الأمة) ؛ وحديث ابن عباس المتعلق بآية : (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه) .
٧٧	كلامه عن القراءة في الصلاة .	٤٣	ما يؤثر عنه في الطهارات والصلوات : كلامه عن المياه والوضوء .
٨٧	كلامه عن القنوت	٤٥	كلامه عن الاستنجاء والأحداث .
٨٠	بيان أن القيام في الصلاة على من أطاقه، وتفسير آية : (وثيابك فطهر)		
٨١	بيان أن المنى طاهر .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٣	بيان أن الجنب لا يمنع من عبور المسجد ، وحكم ميبت الشرك فيه	١١٠	بيان معنى الكوف .
٨٤	كلامه عن حكم صلاة الجماعة ، والجمع في الصلاة	١١١	مائة أثر عنه في الحج : بيان فرضية الحج .
٨٥	كلامه عن نجب عليه الصلاة .	١١٣	تفسير الاستطاعة .
٨٧	بيانه بطلان إمامة المرأة للرجل .	١١٤	بيان أشهر الحج وميقاته .
٨٨	كلامه عن القصر في الصلاة	١١٦	متى يجب دم التمتع على المتمتع ؟ .
٩٢	كلامه عن آية : (وشاهد ومشهود)	١١٧	بيان أن الحجر من البيت ؛ والكلام عن آية : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى) .
٩٣	» » » النداء للصلاة	١١٨	بيان مشروعية حج الصبي .
٩٤	» » » خطبة الجمعة .	١١٩	الكلام عن آية : (وإذا جعلنا البيت مثابة للناس) .
٩٥	كلامه عن صلاة الخوف	١٢٠	بيان الواجب على المحرم : إذا قتل صيدا .
٩٦	» » آية : (ولتكلواالعدة)	١٢٥	تفسير الصيد ، ومباحث أخرى متعلقة به .
٩٧	» » صلاة الكسوف	١٣٠	تفسير الإحصار .
٩٩	الدعاء عند هبوب الريح .	١٣٤	الوقوف بعرفة ، والأيام المعلومات
١٠١	مايؤثر عنه في الزكاة : تفسير (الماعون) ؛ زكاةالذهب والفضة	١٣٥	مايؤثر عنه في البيوع والعاملات ، والفرائض والوصايا : كلامه عن آية : (وأحل الله البيع) .
١٠٢	بيانه أن كل تام الملك تجب الزكاة في ماله .	١٣٦	كلامه عن آية الدين .
١٠٣	زكاة الزروع .	١٣٨	كلامه عن الحجر على اليتامى .
١٠٤	الدعاء عند أخذ الصدقة ؛ وحرمة الإعطاء من الخبيث .	١٣٩	بيان أن للمرأة أن تعطى من مالها .
١٠٥	مايؤثر عنه في الصيام : بيان أن الأيام المعلومات شهر رمضان ، والكلام عنه وعن ثبوته بالأهله .	١٤٠	ماشاءت : بدن إذن زوجها .
١٠٦	الإرخاص بفطر المريض والمسافر .	١٤٠	الولاية على السفية ومن إليه .
١٠٨	قضاؤها ماأفطراه من رمضان ، وتفسير آية : (وعلىالدين يطيقونه فدية) ، وبيان الحال التي يترك	١٤١	بيان أن الحر لا يؤجر في دين عليه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٢	كلامه عن حبس أهل الجاهلية : من البحيرة وما إليها .	١٧١	تفسير (الحصور) ، ويان أنه يجب على الأولياء تزويج الأيامي والحرائر
١٤٦	كلامه عن آية : (وأولو الأرحام) ويان أن آية : (للرجال نصيب) نسخت .	١٧٤	بيان أن ليس للمرأة أن تنكح نفسها
١٤٧	كلامه عن آية : (وإذا حضر القسمة) .	١٧٥	بيان الدليل على اشتراط الولاية في النكاح .
١٤٩	مانسخ : من الوصايا .	١٧٦	بيان عدم وجوب إنكاح صالحى العبيد والإماء .
١٥٠	بيان عدم جواز الوصية للوارث	١٧٨	بيان أن العبد لا يكون مالكا بحاله ، وأن آية : (الزانى لا ينكح إلا زانية) منسوخة .
١٥١	وبيان جواز الوصية لغير ذى الرحم بعض مباحث الوديعة .	١٧٩	بيان أن المخاطبين بآية : (فانكحوا ما طاب لكم) : الأحرار فقط .
١٥٣	ما يؤثر عنه في قسم الفداء والغنيمة والصدقات : بيان ما يجتمع فيه الفداء والغنيمة ، وما يفرقان فيه . وفيه مباحث هامة .	١٨١	بيان أنه لا يصح النكاح بالهبة .
١٥٨	تقسيم سهم ذى القربى ، بيان أن كل ماغنم يجب تقسيمه ، إلا الرجال البالغين :	١٨٢	الدليل على تحريم حليلة الابن من الرضاعة ، وعدم محريم حليلة المتبنى بعد طلاقها منه .
١٥٩	كلامه عن آية : (إنما الصدقات) .	١٨٣	بيان أن العقد على الأمهات لا يحرم البنات ، دون العكس .
١٦١	كلامه عن أهل السهمان ، وتفسير الفقير والمسكين .	١٨٤	بيان أن ذوات الأزواج - ماعدا السبايا - محرمن على غير أزواجهن .
١٦٢	تفسير العاملين على الصدقات .	١٨٥	الكلام عن نكاح الشركات وحرائر أهل الكتاب .
١٦٣	الكلام عن المؤلفة قلوبهم .	١٨٨	متى يحل نكاح الأمة ؟
١٦٥	تفسير الرقاب ، والغارمين :	١٩٠	الكلام عن خطبة النساء .
١٦٦	سهم سييل الله ، وابن السبيل .	١٩٣	تحريم إتيان النساء في الحيض ،
١٦٧	ما يؤثر عنه في النكاح والصدقات ، وما إلى ذلك : بيان حرمة نكاح أمهات المؤمنين ، دون بناتهن .	١٩٤	تحريم إتيانهن في الدبر .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣٣	الكلام عن الظهار ، وكفارته .	١٩٥	تحريم ماسوى الأزواج وماملكت الأيمان .
٢٣٨	الكلام عن اللعان .	١٩٦	تحريم تسرى المرأة بملك يمينها .
٢٤٠	بيان أنه لا بد أن تشهد طائفة من المؤمنين - أقلها أربعة - اللعان ، وسائر الحدود .	١٩٧	معنى الصداق ، وبعض أحكامه .
٢٤٢	ما يؤثر عنه في العدة والرضاع والنفقات : بيان أن الأقراء : الأطهار ؛ والرد على المخالف .	٢٠٠	تفسير من بيده عقدة النكاح .
٢٤٨	تحريم كتمان المرأة ما في رحمها : من الحيض .	٢٠١	تفسير المتعة ، وبعض أحكامها .
٢٥٠	عدة غير ذوات الأقراء .	٢٠٣	تفسير المعروف .
٢٥١	لا عدة على المطلقة التي لم تمس ؛ وبيان السيس ، ووقت العدة .	٢٠٥	الكلام عن خوف المرأة نشوز زوجها أو إعراضه ، وعن العدل بين النساء .
٢٥٢	الكلام عن نفقة المتوفى عنها ، وسكناها	٢٠٨	الكلام عن نشوز المرأة .
٢٥٥	الكلام عن آية : (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .	٢١٠	» » « بعث الحكيم .
٢٥٦	بعض أحكام الرضاع	٢١٣	» » « عضل الأزواج نساءهم .
٢٥٧	الدليل على وقوع التحريم بخمس رضعات .	٢١٦	متى تحل الفدية للزوج ؟
٢٥٨	الدليل على أن تمام الرضاعة حولان .	٢١٩	ما يؤثر عنه في الطلاق والرجعة ، وما إلى ذلك : عدم وقوع الطلاق المعلق قبل النكاح .
٢٦٠	بيان وجوب نفقة المرأة ، على زوجها .	٢٢٠	طلاق السنة .
٢٦١	بيان أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال : من المطلقات .	٢٢٢	أسماء الطلاق
٢٦٤	بيان أن نفقة الولد على أبيه دون أمه ؛ وأن النفقة ليست على الميراث ؛ وأنه لا يلزم المرأة رضاع ولدها .	٢٢٣	سبب نزول آية : (الطلاق مرتان) طلاق المكره .
٢٦٦	ما يؤثر عنه في الجراح ، وما إليه .	٢٢٤	إصلاح الطلاق بالرجعة .
		٢٢٨	بيان أنه لا تحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول ، إلا : أن يجامعها زوج غيره ، ويطلقها ، وتنقض عدتها .
		٢٣٠	الكلام عن الإيلاء ، والرد على من زعم : أن عزيمة الطلاق : مضى الأربعة أشهر

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٧	سبب نهى الله نبيه عن صلواته على من مات : من المنافقين ، وعدم منع النبي غيره من الصلاة عليهم .	٢٦٧	تحريم قتل أطفال المشركين في دار الحرب ، وبيان أن القصاص إنما يكون ممن فعل ما يستوجبه .
٢٩٨	كفر المكره ، وعدم الحكم برده وبينونة امرأته .	٢٦٨	بعض عادات العرب في الديات والقصاص .
٣٠٠	بيان أن علم الغيب خاص بالله ، وأن علمه (سبحانه) بالسر والعلانية واحد .	٢٧٢	بيان أن القصاص مكتوب على البالغين : إذا قتلوا المؤمنين فقط .
٣٠٣	ما يؤثر عنه في الحدود .	٢٧٥	عدم قتل الحر بالعبد .
٣٠٤	عقوبة الزانيين قبل نزول الحدود ونسخها ، وجد البكرين الحرين المسلمين .	٢٧٦	الكلام عن العفو ، والديات
٣٠٥	الدليل على إثبات الرجم على الثيب ونسخ الجلد عنه .	٢٨٠	من هو ولي القتل ؟ .
٣٠٨	الكلام عن حد الأمة ، وإحصانها .	٢٨٢	القتل الخطأ ، ومقدار الدية .
٣٠٩	جماع الإحصان .	٢٨٤	ما يجب على المؤمن : إذا قتل كافرا .
٣١٢	المراد بالقطع في السرقة .	٢٨٥	بيان أنه لا تباح الغارة على دار : فيها من يوجب قتله العقل ، أو القود
٣١٣	جزاء المحاربين وحدودهم ،	٢٨٧	بيان وجوب الكفارة في القتل العمد .
٣١٥	المراد بقطاع الطريق الذي يقطع والكلام عن نفى قطاع الطريق وبيان أن ليس للأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق ، العفو .	٢٨٩	ما يؤثر عنه في قتال أهل البغي والردة : كلامه عن آية : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) .
٣١٧	بيان أن لا يؤخذ أحد بذنب غيره		وفيه مباحث قيمة .
		٢٩٣	كلامه عن آية : (إذا جاءك المنافقون) ، وبيان أن ما أظهروا : من الإيمان .
			وقاية لهم من القتل .
		٢٩٦	الكلام عن دين الأعراب .

فهرست موضوعات الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥١	الكلام عن آية الجزية، وبيان : من الذى تقبل منه الجزية وتؤخذ؟ وفيه مباحث قيمة عن أهل الكتاب ومن إليهم .	٣	ما يؤثر عنه في السير والجهاد ، وما إلى ذلك : كلام جيد عن حكمة خلق الله عباده ، وبيان أن الأنبياء خيرة خلقه وأنه ختم بنبينا (صلوات الله عليه) النبوة .
٦١	كلامه عن آية : (إنما المشركون نجس) .	٧	مبتدأ التنزيل والفرص على النبي ، ثم على الناس .
٦٢	الكلام عن الهدنة .	١١	الإذن بالهجرة .
٦٨	منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى الكفار ، ووجوب رد مهورهن إلى أزواجهن ، وبيان أن الحكم في إسلام الزوج ، مثل الحكم في إسلام الزوجة . وهو بحث مهم .	١٣	مبتدأ الإذن بالقتال .
٧٢	ما يجب عند إخلال أهل الهدنة بتعداتهم .	١٥	فرض الهجرة .
٧٣	الحكم بين أهل الكتاب ، ورأيا الشافعي في ذلك .	١٨	أصل فرض الجهاد .
٨٠	ما يؤثر عنه في الصيد والذباح ، والطعام والشراب .	٢١	من لا يجب عليه الجهاد .
٨١	ذكاة المقدور عليه ، وغيره .	٢٦	ما كان يحدث من المنافقين في الغزو .
٨٢	وحقيقة الكلب المعلم .	٢٩	من الذى يبدأ بجهاده من المشركين ؟
٨٤	الكلام عن ذبائح أهل الكتاب .	٣٠	بيان أن الجهاد فرض كفاية .
٨٦	وجوب الإطعام من هدى النافلة ، والأضحية .	٣٦	قسم الغنائم ، وفيه مباحث عدة .
		٤٤	إخراب بيوت الكفار ، وقطع نخلهم .
		٤٥	بيان عدم ضمان الحربى : إذا أسلم ، شيئاً : من قتل ، أو جرح ، أو مال تلف .
		٤٦	حكم المسلم الذى يحذر المشركين من غزو المسلمين لهم ، أو يخبر ببعض عوراتهم . وقصة حاطب ابن أبى بلتعة .
		٤٩	إظهار الدين الإسلامى على كافة الأديان

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١٩	وجوب التثبيت في الحكم قبل إقضائه .	٨٨	الطيبات والحجائب عند العرب ، والحكم في ذلك .
١٢٠	مشاورة الحكام أهل العلم والأمانة .	٩٠	بيان ما يحل للضطر ، وأن الرخصة لغير العاصي ، وما إلى ذلك .
١٢١	وجوب الحكم بالعدل ، وتفسير آية : (ولا تتبع أهواءهم) .	٩٥	طعام بني إسرائيل وما حرم عليهم ، ونسخ تحريمه بالنسبة لهم ولغيرهم .
١٢٢	بيان أن الحاكم المجتهد يثاب مطلقاً .	١٠٠	ما حرمه المشركون على أنفسهم .
١٢٣	تفسير (السدى) ؛ والكلام عن الشهادة في البيع .	١٠٣	استعمال آية أهل الكتاب .
١٢٨	الإشهاد عند دفع الأموال لليتامى .	١٠٤	الكلام عن آية : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .
١٣٠	الشهادة في الزنا ، والطلاق ، والرجعة ، والدين ، والوصية ، وبيان من تقبل شهادته فيها ، ومن ترد .	١٠٥	جماع ما يحل أن يأخذه الرجل من الرجل المسلم .
١٣٥	قبول شهادة القاذف : إذا تاب	١٠٨	ما يؤثر عنه في الأيمان : بيان أن من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها : فليكفر .
١٣٦	لا شهادة إلا بما علم .	١٠٩	الكلام عن لغو اليمين .
١٣٨	ما يجب على المرء : من القيام بشهادته إذا شهد .	١١١	وجوب الكفارة على عقد اليمين .
١٣٩	بيان أن الشهادة فرض كفاً ، وأنها قد تتعين .	١١٢	ما يجزى بكفارة اليمين .
١٤٢	لا تقبل الشهادة إلا : من الحر المسلم البالغ العدل .	١١٣	أقل ما يكفي : من الكسوة والإطعام واشتراط الإيمان في الرقبة .
١٤٤	عدم جواز شهادة أهل الدمه ، والرد على المخالف ، والكلام عن آية : (يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم) وسبب نزولها . وقد تضمن مباحث هامة .	١١٤	يمين المكره ، وعدم ثبوتها .
١٥٥	استحلاف الناس فيما بين البيت والمقام ، وعلى المنبر ، وبعد العصر	١١٥	حكم من حلف أن لا يكلم رجلاً : فأرسل إليه رسولا ، أو كتب إليه كتاباً .
١٥٦	إثبات دعوى الولد بشهادة القافة .	١١٧	حكم من حلف : ليضربن عبده مائة سوط ، فجمعها فضربه بها .
		١١٨	ما يؤثر عنه في التضيايا والشهادات .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	مسخوا قردة ، وبيان أن الهى عن المنكر فرض كفاي .	١٥٧	ما يؤثر عنه فى القرعة ، والعتق ، والولاء ، والكتابة : بيان ثبوت القرعة بقصة مريم ويونس عليهما السلام .
١٧٨	سؤال النبى (عليه السلام) عن الساعة . وتفسير آية : (وأتم سامدون) .	١٥٨	من تكون بينهم القرعة ؟
١٧٩	كلام للشافى عن الفصاحة .	١٦١	بيان الجامع بين القرعة على يونس ، والاقتراع على كفالة مريم ، وأن قرعة نينا لا تخالف هذا الاقتراع .
١٨٠	كلام للشافى عن التوكل ، وتفسير آيتى : (يدبر الأمر) ، و : (وأن استغفروا ربكم) .	١٦٣	بيان أن النسب لا يتوقف ثبوته على الدين
١٨٢	كلام للشافى عن طريق يونس ، تناول آيات كثيرة ، وتضمن فوائد جلية .	١٦٥	امتناع تحويل الولاء عن المعتق بالشرط ، كما يمتنع تحويل النسب .
١٨٨	بيان أن ولد الزنا لا يلحق بأبيه الزانى .	١٦٦	الكلام عن آية : (والذين يبتغون الكتاب) ، وبيان : من الذى تصح كتابته ؟
١٩١	الكلام عن آية : (وقد خاب من دساها) ، وآية (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم) . وتحديد ما يجوز : من صلة المسلمين المشركين .	١٦٧	بعض ماورد فى تفسير : (الخير) ، وكلام جامع فى ذلك للشافى .
١٩٤	بيان بطلان شهادة من يزعم رؤية الجن	١٧٠	بيان عدم وجوب مكاتبه العبد الأمين القوى ، وأنها مستحبة .
١٩٥	بيان كراهية إطلاق (صفر) على المحرم	١٧١	بيان وجوب وضع النجوم ، على السيد .
١٩٨	كلمة الختام .	١٧٣	تفسير آيات متفرقة أخرى : أثر ابن عباس عن أهل (أيلة) الدين

فهرس الأعلام

الخاص بالجزء الأول

امرؤ القيس ١٩١
أنيس ٣٠٥
(ب)
بجير ٢٧٠
بشير بن سعد ٧٢
أبو بكر الصديق «رضى الله عنه» ١٦٣ ،
١٦٤
بكير بن معروف ٢٧٦، ٢٧٥
بلال (رضى الله عنه) ٣٤
البويطى ٢٨٧، ١٣٤، ٦٢، ٤٩
(ث)
ثعلب ٢٦١، ٨١
الثقة = مسلم بن خالد الزنجي
ثمامة بن أثال الحنفي ١٥٩
(ج)
جابر بن عبد الله ٩٤
جبريل «عليه السلام» ٣٧، ٦٤، ٦٥
جبير بن مطعم ٢٠٠، ١٥٨
ابن جريج ٦٣، ١١٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨
١٢٩
جرير ١٩٢
جعفر بن أحمد الخلاطى ٣٩
جعفر بن أحمد الساماقى ٣٨
جعفر بن محمد بن الحارث «أبو محمد» ٤٠

آدم عليه السلام ٨١، ٣٨
إبراهيم عليه السلام ١٢٠، ٦٤
إبراهيم بن حرب البغدادي ٣٨
إبراهيم بن سعد ٤٢، ٤١
إبراهيم بن محمد ٩٢، ٩٩، ٣١٣ «هو ابن أبي يحيى»
ابنة محمد بن سلفه ٢٠٥
أبي بن كعب ٦٠
أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله البيهقي
= الشيخ
أحمد بن عبد الرحمن بن وهب (أبو عبد الله) ٤٢
أحمد بن محمد بن أيوب الفارسى المفسر
«أبو بكر» ٤٢
أحمد بن محمد بن جرير النحوى ٤٦
أحمد بن محمد بن حسان المصرى ٣٨
أحمد بن محمد بن عبيدة «أبو بكر» ١٩
أحمد بن محمد بن يحيى المتكلم «أبو بكر» ٣٨
أبو أحمد بن أبي الحسين ٤٠
إسحاق بن إبراهيم البسقى ٣٨
إسماعيل «عليه السلام» ٦٥، ٦٤
إسماعيل الصفار ٨٠
إسماعيل بن يحيى المزنى = المزنى
أبو الأشهب ٨٠
ابنة عقبة بن أبي معيط ١٨٥
امراة أوس بن الصامت ٣٧

(ح)

الحاكم = أبو عبد الله الحافظ
خرملة ٥٩، ٦١، ٦٣، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٩٠،
٩٤، ١٠٥، ١١٠
حسان بن محمد الفقيه « أبو الوليد » ١٩
الحسن البصرى ٢٧٦
أبو الحسن بن بشران ٢٦١
الحسن بن الفضل بن السمح ٨٠
الحسن بن محمد الزعفرانى = الزعفرانى
الحسين بن رشيق المصرى ٤٦
الحسين بن محمد الضحاك المعروف بابن بحر
٤٠
الحسين بن محمد بن فنجويه « أبو عبد الله »
٣١١، ٤١
الحسين بن محمد الماسرجسى ٨٩، ١٣٣، ١٤٦،
حصين ٩٤، ٩٥

(خ)

خداش بن زهير ١١٩
خفاف بن ندبة ٦٩

(ذ)

أبو ذؤيب الهذلى ٢٩١
ابن أبي ذئب ٣٤

(ر)

رافع بن خديج ٢٠٥
الربيع بن سليمان المرادى ٢٠، ٢٣، يرد بكثرة
أبو رجاء الطاردي ٨٠
(رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم - يرد بكثرة)

(ز)

الزبير رضى الله عنه ٣٠
الزبير بن عبد الواحد الحافظ الاسترأبادى
« أبو عبد الله » ٣٩
زر بن حبيش ٦٠
الزعفرانى ٤٩، ٧٢، ٧٧، ١٠٩، ١٦٦، ٢٠١
أبو زكريا بن أبى اسحاق ٦٣، ١١٧، ١٢٤
١٢٨، ١٢٩، ١٧٨، ٢٢٣، ٢٧٥، ٢٧٧
زكريا بن يحيى الساجى ٤٢
أم زنباع ٦٩
الزهري ٢٠٥
زهير ٩٣
زيد بن أرقم ٧٩
زيد بن أسلم ١٩، ٢٦١
زيد بن ثابت ٦٠، ١٨٣، ٢٤٣
زيد بن خالد الجهنى ٣٠٥

(س)

ساعدة بن جؤية ٦٩
سالم ابن أبى الجعد ٩٤
سعد أبو عامر ٤١
سعد بن عبادة ٧٢
سعد بن أبى وقاص ٨٣
سعيد بن جبير ٦٣ ؛ ٢٠٠
سعيد بن سالم ١١٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨،
١٢٩

سعيد بن مرجانة ٤٢
سعيد بن المسيب ١٧٨، ٢٠٠، ٢٠٥
أبو سعيد : محمد بن موسى بن الفضل ٤٣، ٨١،
يرد بكثرة .
أبو سعيد بن الاعرابى ٧٢

(ع)

عائشة رضي الله عنها ٤٧، ٥٣، ٥٩،
٢٤٢، ٨٣، ٦١

عاصم ٦٠

عامر بن سعد ٤١

عبادة بن الصامت ٣٠٤، ٥٦

العباس بن عبد المطلب ١٥٤

ابن عباس ٦٠، ٤٢ يرد بكثرة

أبو العباس الأصم ٢٠، ٢٣ يرد بكثرة

عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ٣٤

عبد الرحمن بن العباس الشافعي ٢١٩

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكيم ٣٨

عبد الرحمن بن عوف ١٢٢، ١٢٤

عبد الرحمن بن محمد الحنظلي ٤٠

أبو عبد الرحمن الشافعي ١٨٤

عبد الله بن سلمة ١١٥

عبد الله بن عمر = ابن عمر

عبد الله بن عمرو ٦٠ - ٦١

عبد الله بن يوسف الأصبهاني ٧٢

أبو عبد الله = محمد بن ادريس الشافعي

أبو عبد الله الحافظ (الحاكم) : يرد بكثرة

عبد الحميد ٦٣

عبد الملك بن عبد الحميد اليموني ٤٠

عميدة السلماني ٦٠

عثمان بن عفان رضي الله عنه ١٢٢، ٢٨٤

العجلاني ٣٧

عدي بن حاتم ١٦٣، ١٦٤

عروة ٢٢٣

عطاء بن يسار ٩٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩

٢٤٩، ٢٥٤

أبو سعيد الخدري ٣٤، ٣٥، ٤٤، ٦١، ١٨٤

أبو سعيد بن أبي عمرو ٣٦، ٣٧ يرد بكثرة

سفيان بن عيينة ٥٨، ٧٠، ١١١، ١١٧

١٧٨، ٢٠٥، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣١٧

سهل بن تمام ٨٠

سهل بن سعد ٢٤٠

ابن سيرين ٢٠٠

(ش)

شأس بن زهير ٢٦٩

الشافعي — يرد بكثرة.

شرح ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٧٩

شعبة ١١٥

الشعبي ٢٥٤

ابن شهاب الزهري ٤١، ٤٢، ٢٠٢

الشيخ ٣٨، ٦٠، ٧٧، ٧٩، ١٧٤

٢٢٠، ٢٢٩، ٢٨٣

(ص)

صالح بن خوات ٣٥

صالح مولى التوأمة ٣١٣

صفوان بن سليم ٩٢

(ض)

الضحاك بن مزاحم ٢٧٦

(ط)

طاوس ٦٠، ١١٧

طلحة بن عبيد الله ٥٦

كليب ٢٦٩ ، ٢٧٠

(ل)

لقيط الإبدي ٦٩

(م)

مالك رضى الله عنه ٣٦ ، ٤٧ ، ٦٠

٢٢٣ ، ٧٢

مجاهد ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢

٢٤٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩٦

محمد : رسول الله : صلى الله عليه وسلم :

النبي = رسول الله .

محمد بن إبراهيم بن عبدان السكرماني

أبو عبد الله ٣٨

محمد بن إدريس = الشافعي

محمد بن أبي إسماعيل العلوي أبو الحسن ٣٨

محمد بن الحسن القاضي أبو الحسن ٤٠

محمد بن الحسين السلمي أبو عبد الرحمن ٤٢

محمد بن حيان القاضي أبو عبد الله ٤٥

محمد بن سفيان بن سعيد أبو بكر ٨٩ ،

١٣٣ ، ١٤٦ ، ٣١١

محمد بن صالح بن الحسن البستاني ٤٢

محمد بن عبد الله الحافظ الحاكم = أبو عبد الله

الحافظ

محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري ٧٢

محمد بن عبد الله بن شاذان ٣٩

محمد بن عبد الرحمن بن زياد ٤٠

محمد بن عبد الواحد اللقوي أبو عمر ٨١ ، ٢٦١

محمد بن عقيل الفاريابي (أو الفريابي) ٣٩

عكرمة ٤٢ ، ٦٠ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١١٢ ،

٢٢٠ ، ٢٨٣

العلاء بن راشد ٩٩

علي رضى الله عنه ٦٠ ، ١١٥ ، ١٢٢ ،

١٤٥ ، ٢٠٠ ، ٢٥٤

علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ٨١

أبو علي الروذباري ٨٠

عمر رضى الله عنه ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٤٤ ، ٢٨٤

٣٠٦

عمرو بن أوس ٣١٧

أبو عمر ٨١

لبن عمر ٣٦ ، ٤٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٨ ،

٩٦ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ٢٠٢ ،

٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

عمران بن الحصين ١٥٠

عمرو بن دينار ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ،

٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٣١٧

عمرو بن مرة ١١٥

أبو عوانة ٢٠٤

ابن عيينة = سفيان بن عيينة

(ف)

ابن أبي فديك ٣٤

الفضل بن الفضل الكندي ٤١ — ٤٢

(ق)

أبو القاسم = محمد صلى الله عليه وسلم

(ك)

كعب بن عجرة ٩٥ ، ١٢٩

محمد بن محمد بن إدريس الشافعي
أبو عثمان ٤٠

محمد بن مسلم الطائفي ٢٨٣

محمد بن موسى الفضل = أبو سعيد

محمد بن يوسف بن النضر أبو عبد الله ٤١

محمد بن يعقوب الأصم = أبو إلياس الأصم

مرة ٦٠

المزني ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٣ ،

٢٨٨ ، ٢٠٤ ، ١٠٥

أبو مسعود الأنصاري ٧٢ ، ٧٣

ابن مسعود ٩٠

مسلم بن خالد الزنجي ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢ ،

١٢٤ ، ١٢٧

مسلم بن زيد ٨٠

ابن المسيب = سعيد بن المسيب

معاذ بن موسى ٢٧٥ ، ٢٧٦

معقل بن يسار ٢٧٦

المقبري ٣٤

من لأنهم = إبراهيم بن أبي يحيى

(ن)

نافع بن جبير ٩٢

نافع مولى ابن عمر ٣٦

ابن أبي نجیح ٥٨ ، ٧٠ ، ١١١

أبو نعيم الإسفرايني ٢٠٤

نعيم بن عبد الله الحمر ٧٢

(ه)

ابن هرم القرشي ٤٠

أبو هريرة رضى الله عنه ٦٠ ، ٣٥ ،

هشام بن عروة ١١٧ ، ٢٢٣ ،

(و)

وائل ٢٧٠

ورقة بن نوفل ١١٩

وكيع ١١٥

ابن وهب ١٩

(ي)

يحيى بن زكرياء ٢١٩

أبو يحيى الساجي ٤٠

يحيى بن سعيد ١٧٨

أبو أيوب ٦٠

يونس بن عبد الأطلي ١٩ ، ٨٩ ، ١٣٣ ،

٣١١ ، ٢١٩ ، ١٤٦

ابن يونس مولى عائشة ٥٩

فهرس أعلام الجزء الثاني

الحسن بن أبي الحسن ١٢٢

الحسن بن رشيق ١٩٤

الحسن بن محمد ٤٦، ١١٩، ١٤٨، ١٨٢

الحسين بن زيد ١٨٠

ابن الحضرمي ٣٨

(ر)

الريبع بن سليمان المرادي ٣، ١١، ٧، ١١٠ —
رد بكثره

(ز)

الزبير ٤٧

الزعفراني ١٨٠

أبو زكريا بن أبي اسحاق ٤٦

الزهري = ابن شهاب

زيد بن حارثة ١٦٤

(س)

أبو سعيد ١١، ٢٥، ٤٩، ٥٥، ٥٩، ٦٥، ٧٣

٧٦، ٨٢، ٩٠، ٩٥، ١٠٩، ١١٤، ١٤٧

١٥٥، ١٦٧، ١٧١

أبو سعيد بن أبي عمرو ٣، ٢٧، ٣٦، ٣٩

٤٣، ٨١، ٨٨، ١٠٠، ١٠٨، ١٢١

١٣٩، ١٤٣، ١٤٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٩٥

سفيان بن عيينة ٣٩، ٤٦

السلي (أبو عبد الرحمن) ١٧٩، ١٨٠

١٩٠، ١٩٤

(١)

ابراهيم عليه السلام ١٦٣

ابراهيم بن سعد ٧٤

أحمد بن علي بن سعيد البزار ١٧٩

أحمد بن محمد المسكي ١٨٠

أحمد بن محمد بن مهدي الطوس ١٧٨

أبو أحمد بن أبي الحسن ١٠٤

أخوة يوسف عليه السلام ١٣٦

(ب)

بريدة ٥١، ٥٣

أبو بكر الصديق ١٠٨

بكير بن معروف ١٤٨

(ث)

الثقة ١٧١

ثمامة بن أثال ١٩٣، ١٩٤

أبو ثور ١٧٩، ١٨٠

(ج)

جرير ١٦٨

ابن جريج ١٦٧، ١٧٣

(ح)

حاطب بن أبي بلتعة ٤٧، ٤٨، ٤٩

حرملة بن يحيى ٨٠، ١٨٨، ١٩١

عطاء ١٨٨، ١٨٧، ١٦٧، ١٣٥

عكرمة ١٧٧، ١٧٣

علي بن أبي طالب ٥٨، ٤٧، ٣٥

علي بن عمر الحافظ ١٩٠

علي بن أبي عمر البلخي ١٨٠

عمر رضي الله عنه ١٣٥، ٥٨، ٤٨

ابن عمر رضي الله عنه ١٠٧، ٧٧، ٢٣

١٧١

عمر بن القيس ١٨٧

عمرو بن دينار ٤٦، ٣٩

(ك)

أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ٦٧

(م)

مالك (الامام) ١٠٩

مجاهد ١٦٧، ١٤٨، ١٣٥

مريم عليها السلام ١٥٨، ١٥٧، ١٦١، ١٦٠

الزني ١٢٩

مسطح ١٠٨

مقاتل بن حيان ١٥٦، ١٥٣، ١٤٨

المقداد ٤٧

ابن مقسم (ابو الحسن) ١٧٩

محمد : رسول الله: صلى الله عليه وسلم ٤

١٦٠١٥ — يرد بكثرة

محمد بن أحمد بن عبد الله ١٩٠

محمد ابن ادريس = الشافعي

محمد بن اسماعيل ١٨٠

محمد بن سفيان ١٨٢

ابنة محمد بن سلمة ٢٠٥

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٧٨

(ش)

الشافعي ١١٠٧، ٣ — يرد بكثرة

الشعبي ١٣٥

ابن شهاب ١٧٧، ١٥٦، ٧٤، ٦٣

الشيخ (هو البيهقي) ١٥٦، ١٥٣، ١٠٨

(ض)

الضحاك ١٤٨

(ط)

طاوس ١٣٥

(ع)

عائشة رضي الله عنها ١١٠، ١٠٩، ١٠٨

١٨٨، ١٨٧

العباس بن عبد المطلب ١٧

ابن عباس رضي الله عنه ٥٨، ٤١، ٤٠، ٣٩

١٧٧، ١٧٣، ١٥٣، ١٣٥، ٨٣، ٧٤

أبو العباس الأصم ١١٠٧، ٣ — يرد بكثرة

عبد الله بن جحش ٣٨

عبد الله بن الحارث بن عبد الملك ١٦٧

عبد الله بن محمد بن أحمد ١٩٠

أبو عبد الله الحافظ (الحاكم) ٣٦، ٣٠، ٧

يرد بكثرة

عبيد الله بن أبي رافع ٤٦

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٧٤

عبد الرحمن (هو بن أبي حاتم) ١٠٤

عبد الرحمن بن أحمد المهدي ١٩٤

عبد النعم بن عمر الاصفهاني ١٨٠

عروة ١٨٨، ١٧٧، ١٠٩

أبو عزة الجمحي ١٩٣

(هـ)

أبو هريرة ١٠٧، ٥٢، ٥١، ٣١

هشام بن عروة ١٠٩

(و)

يحيى بن سليم ١٧٣

يونس عليه السلام ١٥٧، ١٦٠، ١٦١

يونس بن عبد الأعلى ١٠٤، ١٨٢، ١٨٧

محمد بن المنذر بن سعيد ١٧٨

محمد بن موسى = أبو سعيد

محمد بن يعقوب الأصم = أبو العباس

موسى عليه السلام ١٧٩

(ز)

نافع ١٧١

ابن نوح عليه السلام ١٦٣



فهرس الآيات القرآنية — للجزء الأول

رقم الآيات	صفحة	سورة البقرة؛ رقم ٢	رقم الآيات	صفحة
١٨٣	١٠٥، ٢٤		٢٠	٩٩
١٨٤	١٠٨، ١٠٥، ٩٠، ٢٤		٢٤	٢٥
١٨٥	١٠٦، ١٠٥، ٥٩، ٢٤		١٠٦	٢٤
١٨٧	١١٠		١١٥	٢٤
١٩٦	١١٦، ١١٥، ١١١، ٩٠، ٥		١٢٥	٦٤
١٩٧	١١٤، ٨٧		١٢٩	١١٩
١٩٨	٩١		١٤٢	٢٨
١٩٩	١٣٤		١٤٣	٦٦
٢٠٥	٩٣		١٤٤	٦٧
٢٢١	١٨٩، ١٨٦		١٤٥	٦٥
٢٢٢	١٩٣، ٥٢٥		١٤٦	٦٥
٢٢٣	١٩٤		١٤٧	٦٥
٢٢٦	٢٣٠		١٤٨	٦٥
٢٢٧	٢٣٠		١٤٩	٦٥
٢٢٨	٢٥٠، ٢٤٨، ٥، ٢٢٩، ٢٢٥		١٥٠	٦٨، ٦٦، ٦٥
٢٢٩	٢٥٩		١٥٨	٢٩
٢٣٠	٢٢٥، ٢٢٣، ٢١٧، ٢٠٣		١٦٤	٤٥
٢٣١	٢٢٩، ٢٢٨، ١٨٠، ٥		١٧٣	٩٧٥
٢٣٢	١٧٢٥		١٧٧	٨٩
٢٣٣	١٧٥، ١٧٢		١٧٨	٦٧
٢٣٤	٢٦٤، ٢٦٣، ٢٥٨	٢١٦، ٢٧٦، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٦٧	١٧٩	
٢٣٥	٢٢٧، ١٩٠، ١٧٣		١٨٠	٢٧٧
٢٣٦	٢٠١، ١٩٨، ٩١			١٤٩

رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	صفحة
٦	١٩٥، ١٥٢، ١٣٨، ٨٥	٢٣٧	٢٠٢، ٢٠٠، ١٩٧، ١٣٩
٧	١٦٠، ٥٠، ١٤٧	٢٣٨	٧٨، ٥٩، ٥٣، ٥
٨	١٤٧	٢٣٩	٩٥، ٥٣، ٥، ٣٥
٩	١٤٧، ٥	٢٥٥	٣٠٠ جاء بالمطبوع ٢٤-٢٥
١١	٢٦		والصحيح ٢٠-٢٢٥
١٢	١٨٠، ٥، ١٦٠، ٢٦، ٥	٢٦٧	١٠٤
١٥	٣٠، ٣	٢٧٥	١٢٥
١٦	٣٠، ٣	٢٨٠	١٤١
١٩	٢١٥، ١٣، ٢٠، ٣	٢٨٢	١٣٦
٢٠	٢١٦	٢٨٢	١٥٢، ١٣٦
٢٢	١٨٢، ١٨٠، ٥	٢٨٤	٤٢
٢٣	٢٥٦، ١٨٣، ٥، ١٨٢، ١٨١	٢٨٦	٤٢
٢٤	٣١١، ١٩٩، ١٨٩، ١٨٤		سورة آل عمران، رقم ٣
٢٥	٢١٢، ٢١١، ٣٠٧، ١٩٦، ١٨٧، ٥	٣٠	٢١٥
٢٤	٢٠٨، ١٩٦، ٥	٣٣	٧٧، ٧٣
٢٥	٢١٠، ٥	٣٩	١٧٠
٤٢	٨٣، ٥٧، ٥١، ٥، ٤٦، ٤٤	٨٥	١١١، ٥
٥٩	٢٩	٩٧	١١٢، ١١١
٦٥	٣٠	١٤٤	٢٢
٩٢	٢١٦، ٢١٥، ٢٨٢، ٢٣٦، ١٢٥	١٦٤	٢٨
١٠١	٢٥٩، ٨٨، ٣٥	١٧٣	٢٥
١٠٢	٢٤١، ٩٦، ٩٥، ٨٥، ٥، ٣٥		سورة النساء، رقم ٤
١٠٣	٨٥، ٥٧، ٥٤، ٣٤، ٢٤		
١٠٦	٢٩٦	١	١٨٠، ٥
١١٥	٣٩	٣	٢٦٠، ١٧٩
١٢٨	٢٠٥	٤	٢١٦، ١٩٦، ١٣٩

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
١٢٧	٢٦٦	١٢٩	٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٣٥
١٤١	١٠٣	١٣٦	٢٧
١٥١	٢٦٦	١٤٥	٢٩٩، ٢٩٤
سورة الأعراف، رقم ٧		١٦٣	٢٢، ٢١
٢١	٦٥	سورة المائدة، رقم ٥	
٢١	٧٣	٤	١٢٥
٢١	٨٥	٥	١٨٧
٧٧	٢٠٤	٦	٥١٨، ٥٠٠، ٤٩، ٤٦، ٤٣
سورة الأنفال، رقم ٨		٢٣	١٢٨
٤١	١٥٣، ٧٦	٢٣	٢١٣
٧٥	١٤٦	٢٤	٢١٤
سورة التوبة، رقم ٩		٢٨	٢١٢
٢٨	٨٤	٤٥	٢٨١، ٢٧٣
٢٤	١٠١	٤٩	٢٧
٢٦	١٠٦	٥٠	٢٧٠
٦٠	١٦٠، ٥	٥٨	٨٤، ٥٨
٧٤	٢٨٣	٩٤	١٢٦
٨٤	٢٩٧	٩٥	٢٨١، ٢٩٠، ١٢٧، ١٢٥، ١٢١
١٠٣	١٠٣	٩٦	١٣٢، ١٢٦
١٠٨	٤٥	١٠١	٤١
سورة يونس، رقم ١٠		١٠٢	٤١
١٥	٣٣	١٠٣	١٤٢
		سورة الأنعام، رقم ٦	
		٩٧	٧٠
		١٠٦	٢٧

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
٨٩	٢٣، ٢١	سورة هود ، رقم ١١	
٩٨	٦٢	٢٣	٦
١٠١	٢٤	٧٤	٤٠
١٠٣	٢٢	٧٤٥	٤٥
١٠٦	٢٩٨، ٢٢٤	٧٤٥	٤٦
١٢٠	٤٢	سورة يوسف ، رقم ١٢	
سورة الاسراء ، رقم ١٧		٤٢	٤٥
١٩	٩٣	سورة الرعد ، رقم ١٣	
٣٣	٣١٦، ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٦٧	٩٩	١٣
٣٦	٣٠١	٨٧	١٩
٧٠	٨٢	٢٢	٣٧
٧٨	٥٧، ٥٦	٢٣	٣٩
٨٩	٦١٥، ٥٧، ٥٦، ٥٥٥	٢٣	٤١
١٠٧	٧١	سورة إبراهيم ، رقم ١٤	
سورة الكهف ، رقم ١٨		٢١	١
٢٣	٣٠١، ٣٧	سورة الحجر ، رقم ١٥	
٢٤	٣٠١، ٣٧	١٠٠	٢٢
سورة طه ، رقم ٢٠		٦٣	٨٧
١٤	٥٩	سورة النحل ، رقم ١٦	
سورة الأنبياء ، رقم ٢١		٢٣	٣
٢٣٥	١٠٢	٨٢	٤
٥٢	١١٠	٧٠	١٦
٨٠	٣٠٩	٢١	٤٤
١٠١	٢٥	١٧٧	٧٥
		٣٠٠	٧٨

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	الصفحة
سورة الشعراء ، رقم ٢٦		سورة الحج ، رقم ٢٢	
٢٢	١٦٠	١٢٠	٢٧
٢٢	١٦١	١١٧	٢٩
٢٢	١٦٢	سورة المؤمنون ، رقم ٢٣	
٢٢	١٦٣	١٩٤،١٧٧	٥
٢٢	١٩٢	١٩٤،١٧٧	٦
٢٢	١٩٣	١٩٤	٧
٢٢	١٩٤	سورة النور ، رقم ٢٤	
٢٢	١٩٥	٢٤١	٢
سورة القصص ، رقم ٢٨		١٧٨	٣
٢٦٥	٢٧	٣١١،٢٢٧	٤
سورة العنكبوت ، رقم ٢٩		٢٣٨٥ ١٨٠٥	٦
٣١	١٤	٢٣٨٥	٧
١٢٠	٦٧	٢٣٨٥	٨
سورة الروم ، رقم ٣٠		٢٣٨٥	٩
٤١	٢٧	١٧٩ ١٧٥	٢٢
١٠٠	٤٦	١٩٦،٥١٩٥	٢٣
سورة الأحزاب ، رقم ٣٣		٣٠	٤٨
٢٤	٢٥	٨٥	٥٩
٢٢٢	٢٨	٩٢	٦٠
١٦٧	٣٢	٩٢	٦١
٢٨	٢٤	٢٨	٦٢
٣٠	٣٦	سورة الفرقان رقم ، ٢٥	
١٨٠٥	٣٧	١٢٨	٦٨
٢٥١،٢١٩،١٨٠٥	٤٩	١٢٨	٦٩

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة محمد ، رقم ٤٨		١٩٩، ١٨٠، ٥	٥٠
١٥٩	٨	١٦٧	٥٣
سورة الفتح ، رقم ٤٧		٧٣، ٧١	٥٦
٣٨	١	سورة يس ، رقم ٣٦	
٣٨	٢	٣٢	١٣
١٣١	٢٥	٣٢	١٤
سورة الحجرات ، رقم ٤٩		سورة الزمر ، رقم ٣٩	
٢٨٩	٩	٢٣	٥
٢١٣	١٠	٨٧	٩
٦٤	١٣	سورة غافر أو المؤمن ، رقم ٤٠	
سورة ق ، رقم ٥٠		٣٠٠	١٩
٣٠٠	١٦	سورة فصلت ، رقم ٤١	
سورة الداريات ، رقم ٥١		٢٠	٤١
١٠٠	٤١	٢٠	٤٢
سورة الطور ، رقم ٥٢		٢٢	٤٤
١٨	٢١	سورة الشورى ، رقم ٤٢	
سورة النجم ، رقم ٥٣		٢٢	٧
٣١٧	٣٧	٣٠١، ٣١	٥٢
٣١٧	٣٨	٣١	٥٣
٩٣	٣٩	سورة الزخرف ، رقم ٤٣	
سورة القمر ، رقم ٥٤		٤٢	٢٢
١٠٠	١٩	سورة الأحقاف ، رقم ٤٦	
سورة المجادلة ، رقم ٥٨		٣٧	٩
٣٧	١		

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة نوح ، رقم ٧١		٢٨٨٠١٧٠	٢
٣١	١	سورة الحشر ، رقم ٥٩	
سورة المزمل ، رقم ٧٣		١٥٣	٦
٥٥٠٥٤	١	١٥٣	٧
٥٥	٢	٣٠٩	١٤
٥٥	٣	سورة المحتحنة ، رقم ٦٠	
٦٤ ٥٥	٤	١٨٦٠١٨٥	١٠
٥٥	٢٠	سورة الجمعة ، رقم ٦٢	
سورة المدثر ، رقم ٧٤		٩٣٠٨٤٠٥٨	٩
٨١	٤	٩٤	١١
سورة القيامة ، رقم ٧٥		سورة المنافقون ، رقم ٦٣	
٣٦	٣٦	٢٩٩٠٢٩٧٠٢٩٣	١
سورة الدهر ، رقم ٧٦		٢٩٩٠٢٩٣	٢
٩٣	٢٢	٢٩٣	٣
٤٠	٣٠	سورة التغابن ، رقم ٦٤	
سورة التكاوير ، رقم ٨١		٢٣	٣
٢٦٦	٨	سورة الطلاق ، رقم ٦٥	
٢٦٦	٩	٢٥٥٠٢٤٤٠٢٢٢٠٢٢٠	١
٤٠	٢٩	٢٢٢	٢
سورة المطففين ، رقم ٨٣		٢٥٠	٤
٤٠	١٥	٢٦٥٠٢٦٣٠٢٦١	٦
سورة البروج ، رقم ٨٥		سورة المعارج ، رقم ٧٠	
٩٢	٣	١٧٧	٢٩
سورة البلد ، رقم ٩٠		١٧٧	٣٠
٣٨	١٥		

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة البينة ، ٩٨		٢٨	١٦
٤٠	٥	سورة الليل ، ٩٢	
سورة الماعون ، ١٠٧		٩٣	٤
١٠١	٤	سورة الشرح ، ٩٤	
١٠١	٥	٥٨	٤
١٠١	٦	سورة العلق ، ٩٦	
١٠١	٧	٧١	١٩

فهرس الآيات القرآنية
للجزء الثاني

رقم الآيات	صفحة	سورة البقرة ، رقم ٢	رقم الآيات	صفحة
٢٨٣	١٣٨،١٣٣،١٢٧		٧٩	٧٥
٢٨٦	٦٢		١٧٣	٩٠
	سورة آل عمران. رقم ٣		١٨٠	١٦٨
١٩	٩٦		١٨٨	١٠٦
٢٣	٤		١٩٠	١٤
٤٤	١٥٧		١٩١	١٤
٦٤	٩٧		١٩٣	١٥
٩٣	٩٥		١٩٦	٨٣
١١٠	٥		٢١٤	٣
١٥٩	١٥٩		٢١٦	١٩
	سورة النساء، رقم ٤		٢١٦	٢٢
٤	٩٣		٢١٧	٣٩
٥	١٨٤		٢٤١	١٧١
٦	٢٢		٢٤٤	١٩
٦	١٢٨		٢٥٥	١٨١
١٥	١٣٠		٢٧٢	١٨٥
١٧	١٨٦		٢٧٥	١٢٦
٢٩	١٠٤،٩٣		٢٧٨	٤١
٥٨	١٢١		٢٨٢	١٢٦
٧٥	٢٠		٢٨٢	١٢٣
٩٢	١٨٦			
٩٤	١١٨			
٩٥	٣٣			
		١٤١،١٤٠،١٣٩	٢٨٢	

رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
١٠١	١٠٣	١٧٠٩٩٠٩٨٠٩٧	
١٨٥	١٠٥	١١	١٠٠
١٤٥٠١٤١٠١٣٢	١٠٦	٤	١٢٥
١٥٥٠١٤٦		١٣٨	١٣٥
١٥١	١٠٧	١٨٥٠١١	١٤٠
١٥٢٠١٥١	١٠٨	٩٥	١٦٠
سورة الانعام ، رقم ٦		سورة المائدة ، رقم ٥	
١٠	٦٨	١٠٢٠٦٥	١
١٦٣	٧٤	١٨٢٠٨٠	٢
١٠	١٠٨	١٨٣٠٩٠٠٨٠	٣
٩٠	١١٩	٨٠	٤
١٠٠	١٢٦	١٨٤٠١٠٣	٥
١٠١	١٣٨	١٨٨٠١٣٨	٨
١٠١	١٣٩	٥	١٩
١٠١	١٤٠	١٢٠٠٧٣	٤٢
١٠١	١٤٣	٧٦	٤٣
١٠٢٠١٠١٨٨	١٤٥	١٢١	٤٨
٩٦	١٤٦	١٢١٠٧٥٠٧٣	٤٩
١٠٢	١٥٠	٥٨	٥١
١٣٨	١٥٢	٨	٦٧
سورة الأعراف ، رقم ٧		١٨٧	٨٩
١٩٥	٢٧	٨٠	٩٤
٩٧٠٨٩	١٥٧	١١٢٠٨٠	٩٥
١٧٥	١٦٤	١١١٠٨٩	٩٦
١٧٧	١٦٥	١٠	٩٩

رقم الآيات	الصفحة	سورة الأنفال، رقم ٨	رقم الآيات	الصفحة
٤٢	١٩		١	٣٦
٤٦	٢٧		١٥	٤١
٤٧	٢٧		١٦	٤١
٤٨	٢٧		٢٨	٤٥
٤٩	٢٧		٢٩	٥١
٥٠	٢٧		٤١	٢٦
٨١	٢٩، ٢٠		٥٨	٧٢
٨٢	٢٩		٦٠	١٠٦
٨٣	٢٩		٦٥	٣٩، ٢٢
٩١	٢٣		٦٦	٤٠
٩٢	٢٥			
٩٣	٢٣			
٩٤	١١٦			
١٠٠	١٢			
١١١	٣١، ١٩			
١٢٠	٢٠			
١٢١	٢٠			
١٢٢	٣٤، ٢٢			
١٢٣	٢٩			
		سورة التوبة، رقم ٩		
			٤—١	٦٣
			٥	٥٠، ٢١
			٦	٦٥، ٦٤
			١٠	٦٧
			٢٨	٦١
			٢٩	٧٩، ٥٩، ٥١، ٣١
			٣٣	٤٩
			٣٤	٧
			٣٦	٣١
			٣٧	١٩٦
			٣٨	٣١، ١٩
			٣٩	٣١، ١٩
			١٤	٣١، ٢١، ١٩
		سورة يونس، رقم ١٠		
٢	١٨١			
		سورة هود، رقم ١١		
٣	١٨٩، ١٨١			
٤٢	١٦٣			
٧١	١٨٩			

سورة طه ، رقم ٢٠		سورة يوسف ، رقم ١٢	
رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
٢٧-٢٨	١٧٩	٨٩	١٣٦
سورة الأنبياء ، رقم ٢١		سورة الرعد ، رقم ١٣	
٧٨-٨٩	١٢٢	٢٠	٦٦
١٠٥	٥٤٥	٤١	٧٥
سورة الحج ، رقم ٢٢		سورة الحجر ، رقم ١٥	
١٥	١٧٦٥	٩٤	٨
٢٢	١٠٨، ١٢	٩٥	٨
٢٨	٨٦	٩٧	٩
٢٢	٨٢	٩٩	٩
٣٦	١٦٨، ٨٦، ٨٥	١١٥	١٠٣
٣٩	١٣	سورة النحل ، رقم ١٦	
٧٨	١٩	٩١	٦٦
سورة النور ، رقم ٢٤		٩٢	٦٦
٤-٥	١٣٥	١٠٦	١١٤، ١٦
٣٣	١٧٢	١١٥	٩٠
٣٣	١٦٦	سورة الاسراء ، رقم ١٧	
٥٤	٩	٣٢	١٨٩
٥٩	٢٢	٣٦	٢٦
٦١	٢٣	٥٥	٥٤٥
سورة الفرقان ، رقم ٢٥		٩٠	٩
٥٨	١٨٠	٩٣	٩
سورة الشعراء ، رقم ٢٦		سورة مريم ، رقم ١٩	
١٩٦	٥٤	٧	١٨٩
سورة القصص ، رقم ٢٨		٥٤	٤
٣٤	١٧٩		

سورة الذاريات ، رقم ٥١		سورة لقمان ، رقم ٣١	
رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
٥٦	٣	١٨٨	١٤
سورة النجم، رقم ٥٣		سورة الأحزاب ، رقم ٣٣	
٣٦-٣٧	٥٤	١٥٦	٤
٦١	١٧٨	١٦٤، ١٥٦	٥
سورة المجادلة ، رقم ٥٨		١٦	١٢
٢	١١٢	١٦٤	٣٧
٢٢	١٩٢	٦	٤٠
سورة الحشر، رقم ٥٩		سورة الصافات ، رقم ٣٧	
٢	٤٤	١٥٧ ١٤١-١٣٩	
٥	٤٤	سورة ص ، رقم ٣٨	
٦	١٠٧	١٢٠	٢٦
٨	١٢	١١٧	٤٤
سورة المتحة ، رقم ٦٠		سورة الشورى ، رقم ٤٢	
١٠	٧٠، ٦٩، ٦٧	١١٩	٣٨
١١	٧١	١١٦	٥١
٤١	٤٨	سورة الزخرف، رقم ٤٣	
سورة الصف، رقم ٦٢		١٣٦	٨٦
٤	٢٠	سورة محمد ، رقم ٤٧	
سورة الجمعة ، رقم ٦٢		١٩	٤
٢	٥	سورة الفتح، رقم ٤٨	
سورة المنافقون ، رقم ٦٣		٦٢	٢-١
٨	٢٦	٥	٢٩
سورة الطلاق، رقم ٦٥		سورة الحجرات ، رقم ٤٩	
٢	١٤٣، ١٣٨، ١٣٠، ١١	١١٨	٦
	١٤٦	١٨٨	١٣

سورة الطارق ، رقم ٨٦		سورة المعارج ، رقم ٧٠	
رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
٧-٥	١٨٨	٣٣	١٢٨
سورة الشمس ، رقم ٩١		سورة الزمل ، رقم ٧٣	
١٠	١٩١	٤٣	١٧٨
سورة العلق ، رقم ٩٦		سورة القيامة ، رقم ٧٥	
١	٧	٣٦	١٢٣
سورة البينة ، رقم ٩٨		سورة الانسان . الدهر ، رقم ٧٦	
٧	١٦٨	٢	١٨٨
سورة الكافرون ، رقم ١٠٩		٧	
٢-١	٩	٨	١٩٤

فهرس الجزء الأول للأماكن والبلدان

٢٨٢	العراقيين	٨٦	أحد
١٣٤	عرفات	٣٨	بخارى
٨٩	غسغان	١٣٠،١٢٩،٦٦،٦٥،٦٤	البيت الحرام
٧٠	القبلة	٧٠،٦٦،٦٤	بيت المقدس
١٠٤	قرى عرنة	١٣١،١٣٠	الحديبية
١١٧،٦٨	الكعبة	١٢٩	الحرم
٩٠،٦٦،٦٤	المدينة المنورة	٣٤	الحنديق
٨٣،٧٠،٦٨،٦٧،٦٦	المسجد الحرام	٨٩	خير
٩١٦،٩٠،٦٤،٣٨،٢٩	مكة المكرمة	٤١	الدامغان
١٣٤،١١٦	مى	٣٥	ذات الرقاع
٦٦	نجد اليمن	٤٢	شيراز
٦٠،٣٤	يوم الأحزاب		

فهرس

الجزء الثاني

١٦٣	خير	١٨٢،٢٦	أحد
٤٧	روضة خاخ	١٩٣،١٨٢،٤٨،٣٨،٣٦	بدر
٢٧	العقبة	٣٥،٢٧	تبوك
٧٦	المدينة المنورة	١١	بلاد الحبشة
٦١	المسجد الحرام	٧١،٦٧،٦٢	الحديبية
٦٢،٤٨،٤٧،١٧،١٥،١٢	مكة المكرمة	١٨٢،٢٦	الحنديق
١٩٤			

« بعض تصويبات واستدراكات أخرى »

صفحة سطر

الجزء الأول

- ٢١ ٦٤ (انظر السنن) الخ ؛ والأسماء والصفات (ص ٣٠٨) .
 ٢٠ ٦٧ (وغيره) . ثم عثرنا عليه في الأسماء والصفات (ص ١٢٣) ، بلفظ :
 « يقول : إلا أن قد علمت . » .

الجزء الثاني

- ٢٠ ٢٠٥ (وذكر في الحلية .. والاعتبار ..) ، والأسماء والصفات (ص ١٤٤) .
 ٨ ٢٠٦ (ويوضحه) . وانظر الأسماء والصفات (ص ٥٠٥) .
 ١٠ (بصحته) » » » (ص ٢١٠ - ٢١١) .
 ٢١ ٢٢٠ الصواب : (لأولياء) .